٨ -

خالد رمضان

المارقون

تقديم :
د. محمد السعيد إدريس

إصدار :
مكتبة جزيرة الورد
جميع الحقوق للنشر والطبع محفوظة

الطبعة الثانية
رقم الإيداع : 2012/9617

تصميم الغلاف والإخراج : شركة صحارى لتجهيز الهدايا والطباعة ـ دبي ـ ا.ع.م.
البريد الالكتروني : saharaco@emirates.net.ae
تدقيق ومراجعة : محمد دباجة mdabaja@hotmail.com

بطاقة فهرسة

حقوق الطبع محفوظة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : المارقون
المؤلف : خالد رمضان
تدقيق ومراجعة : محمد دباجة

تصميم الغلاف والإخراج
شركة صحارى لتجهيز الهدايا والطباعة - دبي - ا.ع.م.

رقم الإيداع : 2012/9617

الطبعة الثانية ٢٠١٢



القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل
ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت: ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ – ٢٧٨٧٧٥٧٤
Tokoboko_5@yahoo.com

..إحياء للذاكرة

وتواصلاً مع القارئ العربي

ستكون سلسلة "إخترنا لك"

بعنوانها "إعرف عدوك"

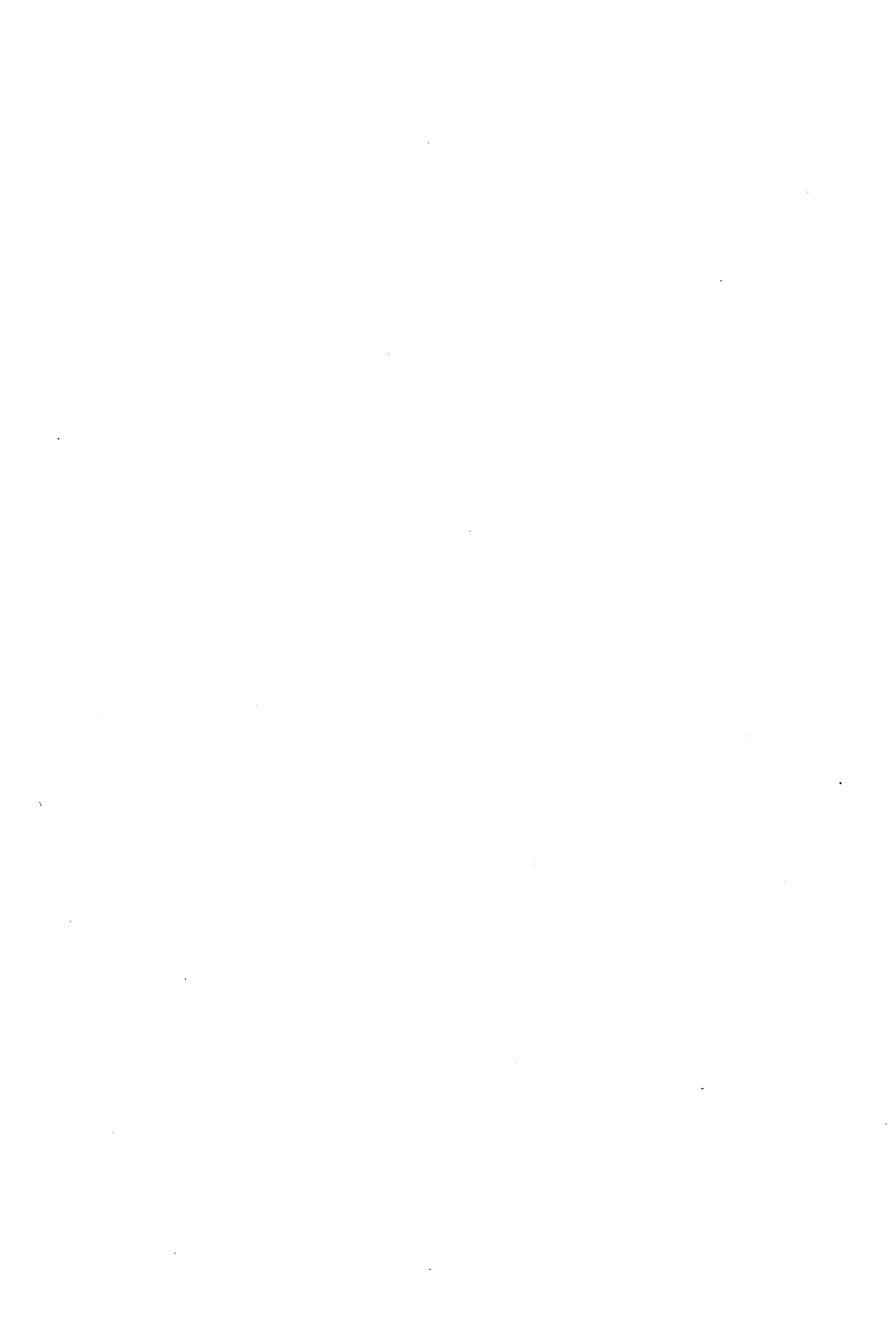
حلقة الإتصال القادمة

Ka.ramadan@hotmail.com

📖 📖 📖 📖 📖 📖

الفهرس

رقم الصفحة



تقديم

لا أدرى أهى مجرّد محض صدفة أن يتزامن شروعي فى كتابة هذه المقدمة للكتاب الذى بين أيدينا "المارقون" للأخ العزيز الأستاذ خالد رمضان مع الكلمات والتوصيفات التى قد تبدو نادرة فى قاموس العلاقات بين الدول التى نطق بها الرئيس الأمريكى باراك أوباما أمام المؤتمر السنوى للجنة الأمريكية – الإسرائيلية للشؤون العامة (إيباك) يوم الأحد الرابع من مارس/ آذار ٢٠١٢. فما قرأته بتمعن شديد فى هذا الكتاب الذى أعتبره رد اعتبار لوعى جيل عربى كامل، وربما أكثر من جيل، جرى تجريفه بخطط محكمة ومدبرة للانحراف بهذا الوعى نحو التسليم بخرافات حرص الكيان الصهيونى وآلاته الدعائية الجهنمية على ترويجها وفى مقدمتها خرافة السلام، وخرافة قدرة العرب على استرداد أرضهم السليبة، وخرافة حرص الكيان الصهيونى على أن يعيش بسلام مع العرب وأن يكون حليفاً لهم وهى الخرافات التى وصلت إلى ذروتها بالترويج لما سمى بـ "ثقافة السلام" كبديل عملى – مصلحى وعقلانى لثقافة المقاومة.

فقد جدد كتاب "المارقون" ما حاولت فهمه ودراسته فى مرحلة مبكرة من حياتى البحثية والأكاديمية والتى بدأتها بكتاب صدر عام ١٩٧٨ عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية بعنوان "إسرائيل فى التصور الأمريكى" كان شاغلى فى هذا الكتاب تقديم الإدراك الاستراتيجى الأمريكى للدولة الصهيونية من أجل تفسير تلك العلاقة الفريدة والنادرة التى تربط البلدين: الكيان الصهيونى والولايات المتحدة الأمريكية.

كان هدفى لا يقتصر على مجرد تقديم تفسيرات علمية لتلك العلاقة الفريدة والنادرة والتى ليس لها مثيل أو شبيه فى العلاقات بين الدول، وبالذات بين الولايات المتحدة الأمريكية وأى دولة أخرى فى العالم، ولكن كان الهدف الأهم هو الرد على ما كان يروج له فى تلك الفترة شديدة الحساسية والخطورة بالنسبة لمصر ومجمل الوطن العربى وخاصة قضية فلسطين من أفكار تتحدث عن إمكانية تحييد أمريكا فى الصراع بين العرب والكيان الصهيونى، وأفكار أخرى تروج وتمهد لمشروع السلام بين مصر وهذا الكيان، ففى ذلك الوقت كان الرئيس المصرى الأسبق أنور السادات قد قام بزيارته المشؤومة للقدس، وكانت مباحثات كامب ديفيد بين مصر والكيان الصهيونى برعاية الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر قد بدأت خطواتها الأولى

التى انتهت بالتوقيع على معاهدة السلام بين مصر والكيان الصهيونى فى مارس/ آذار عام ١٩٧٩.

أتذكر هذا كله وأنا أتأمل ولا أقول أقرأ فقط ما أورده خالد رمضان فى هذا الكتاب الذى أشبهه بأنه يعد بمثابة "صاروخ أرض - أرض" موجه إلى قلب الكيان الصهيونى اعتقد أن فى مقدوره أن يدمر ويفتت كل مخزون هذا الكيان من الأساطير والأباطيل، لكن الأهم أنه يجيب بوضوح أكثر بكثير من الذى حاولت أن أفعله فى عام ١٩٧٨ بخصوص تفكيك تلك الرابطة الجهنمية بين الولايات المتحدة وهذا الكيان الصهيونى، والوصول بعمق شديد لتفسير تلك العلاقة الفريدة والنادرة، وجاءت كلمات الرئيس الأمريكى أوباما لتؤكد كل مقولات واستنتاجات خالد رمضان فى مؤلفه "المارقون".

هم فعلاً مارقون وخارجون عن كل قوانين واعتبارات وقواعد إنسانية وأخلاقية أولاً، وسياسية وقانونية ثانياً. ففى هذا الخطاب الاستثنائى للرئيس الأمريكى الذى لم ينافسه فى استثنائيته غير ذلك الاستقبال الفريد والنادر للأمريكيين سواء كانوا يهوداً صهاينة أم من المسيحيين الصهاينة لرئيس حكومة الكيان الصهيونى بنيامين نتنياهو فى اليوم التالى مباشرة لاستقبالهم الرئيس الأمريكى. كان الفارق شاسعاً وهائلاً بين استقبالهم لرئيسهم رغم كل وعوده ورغم كل ثنائه لدرجة أنه كان يسجد لإسرائيل أمام هؤلاء الصهاينة الذين حضروا ذلك المؤتمر، وبين استقبالهم لنتنياهو.

أوباما تعهد فى خطابه أمام مؤتمر إيباك حماية أمن إسرائيل التى وصفها بأنها "تتقاسم مع بلاده المصالح والمبادئ"، وقال فى المؤتمر الافتتاحى لذلك اللوبى الصهيونى هائل التأثير على صنع قرار السياسة الخارجية الأمريكية: "أوفيت بالتزاماتى تجاه إسرائيل فى كل لحظة وفى كل وقت"، وقال أيضاً: "يجب ألا يكون هناك أدنى شك بأننى أدعم إسرائيل" وجدد التأكيد على إيمانه الحازم بما اعتبره "قداسة أمن إسرائيل". وذكّر بخطابه الذى ألقاه أمام المؤتمر السنوى للجمعية العامة للأمم المتحدة (سبتمبر/ أيلول ٢٠١١) الذى قال فيه أنه كرّسه للدفاع عن "إسرائيل" حينما أراد البعض محاكمتها (يقصد محاولة السلطة الفلسطينية والدول العربية الحصول على اعتراف رسمى بدولة فلسطين كدولة كاملة العضوية بالأمم المتحدة ونجح أوباما فى إفشال هذا المسعى عندما استخدمت بلاده حق الاعتراض "الفيتو" ضد هذا المسعى).

لم يكتف أوباما بهذا كله وبالذات ما يتعلق بالتعامل مع أمن "إسرائيل" باعتباره أمراً مقدساً، ولكنه حرص على أن يؤكد تفرده وتمايزه فى دعم "إسرائيل" مقارنة بكل الرؤساء الأمريكيين الذين سبقوه، والذين لم يكونوا أقل منه انحيازاً ودعماً لهذا الكيان الصهيونى، لكن كل هذا شئ وما قاله أوباما عن شمعون بيريز رئيس الكيان الصهيونى فاق كل تصور ووضعنا عنوة مجدداً للسؤال: ماذا تعنى "إسرائيل" بالنسبة للولايات المتحدة، وما الذى يدفع الأمريكيين إلى هذا النوع من الارتباط بالكيان الصهيونى الذى ليس له مثيل؟ فقد أثنى أوباما على دور بيريز التاريخى فى ما وصفه بـ "الوطن التاريخى للشعب اليهودى والدولة اليهودية الإسرائيلية".

هذا الخطاب النادر المفعم بالإسقاطات الدينية مثل "الأمن الإسرائيلى المقدس" ومثل "الوطن التاريخى للشعب اليهودى" و"الدولة اليهودية الإسرائيلية" يفاقم من عبء أى محاولة لفهم خلفيات ودوافع هذا كله، لكن كتاب خالد رمضان جعل الأمر ميسراً حيث اعتبر أن الكيان الصهيونى باعتباره كياناً استعمارياً استيطانياً هو الوجه الآخر والامتداد الطبيعى والتاريخى للدولة الأمريكية نشأة ومشروعاً وقيماً ومبادئ سياسية ومصالح.

فإذا كانت الولايات المتحدة هى أول أمة فى العالم تولد عنصرية كما تقول اليزابيث مارتينيه، وأنها هى أول أمة تولد رأسمالية، وأن هذه النشأة العنصرية والرأسمالية لم تأت مصادفة بل هى علاقة تلازم قادت هذه الدولة إلى أن تنشأ على قاعدة اغتصاب أراضى وحقوق الغير (سكان البلاد الأصليين من الهنود الحمر)، والسيطرة على الشعوب ونهب ثرواتهم من أجل إقامة الإمبراطورية التى كانت الحلم المسيطر على الآباء المؤسسين لهذه الدولة منذ اللحظات الأولى لميلاد الفيدرالية الأمريكية، فإن الكيان الصهيونى نشأ هو الآخر هكذا لكن مشكلته ونقطة ضعفه الهائلة هى كونه مسكوناً بالإرث الإمبراطورى من التاريخ اليهودى أولاً، ومن نموذجه الأمريكى الرائد ثانياً، ليس هذا فقط، ولكن، وكما يقول خالد رمضان فإن "المكون المشترك للسياسة العدوانية الإسرائيلية المشتركة التى تربط بين تجربة الولايات المتحدة بكل تاريخها الأسود وبين تجربة الكيان الصهيونى الوكيل المؤتمن للإمبراطورية الأمريكية فى الشرق الأوسط، لأن هذا الكيان من خارج "أسرة" المنطقة وغريب عنها، ديناً وعرقاً وثقافة ومشروعاً". ويقول أيضاً فى استنتاجه البديع: "إن الكيان الصهيونى شريك موثوق للولايات المتحدة، ولا يحتاج لها بقدر ما تحتاج إليه، وقد نجح هذا الوكيل المؤتمن فى إثبات وجوده وإشهار دوره منذ عام ١٩٤٨، وقدم مؤهلات حظيت بالحظ

الأوفر من القبول، فقد أثبت بالتجربة أنه الشريك القوى والناجح والقادر على أن يتصرف بالردع والمنع تاركاً للإمبراطورية الأمريكية تحصيل الأصول والأرباح مقابل أن ترد له نسبته فيها".

هذا هو التفسير الأكثر جدية للعلاقة بين البلدين فإسرائيل هى بمثابة "الوليد" المدلل للكيان الإمبراطورى الأمريكى، فهم عنصريون وهم استيطانيون وهم استمعاريون وإمبرياليون، لكنهم وهذا هو الأهم مارقون.

نعم هم مارقون خارجون عن كل منظومة القيم والمبادئ والأخلاقيات الحاكمة للسياسة والحكم، وللعلاقات بين الدول بل وللقوانين المتعارف عليها لكنهم قبل هذا كله هم الأعداء الحقيقيون لأمتنا، لأنهم يخوضون معنا ليس فقط فى فلسطين بل وعلى كل الأرض العربية (إما نحن وإما هم)، نتنازع على أرض واحدة زعموا أنها أرض بلا شعب لأنهم يصرون على تجاهل ونفى أن هناك شعباً اسمه الشعب الفلسطينى انتزع من أرضه غصباً كى يتأسس هذا الكيان المارق الذى تجاوزوا من أجل إقامته كل ما هو مألوف ومعتاد من مفاهيم وسياسات وقيم ومبادئ وانتهكوا عن عمد كل المواثيق وكل الأخلاقيات، وتصوروا بعد هذا كله أنهم انتصروا، وهذا هو الوهم الذى أصبح أكيداً بعد كل هذا الذى أورده خالد رمضان فى هذا المؤلف الرائع الذى أتصور أنه بقدر ما هو صاروخ أرض – أرض ناسف لأساطير الإمبراطورية الصهيونية المزعومة بقدر ما هو قادر على لملمة شتات الوعى العربى لنعود مجدداً لنؤسس لخيار للمقاومة ولمشروع للنهضة من أجل أمة مازالت عازمة على تحقيق العزة والكرامة.

د. محمد السعيد إدريس

تمهيد

راودتني محاذير وتوجسّات حول سؤال يتردد دائماً:

كيف يمكن التعامل مع المشهد السياسي عربياً؟ فعالمنا الراهن، عالم الدجل والإفك والغدر والخداع والعدوان والشرور الإمبراطورية، أصبح فيه عدم قول الكلمة بالنقاط فوق حروفها كالقبض على الجمر.

فمن منطلق الالتزام بالتوجه في سياق وتأكيد ترسيخ القيم المناقبية، والإيمان الكامل بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعوب كما هي للفرد، أصبحت الحرية والمساواة والمشاركة في صنع القرار مجرد يافطات تختبئ وراءها دول تستهدف بزيف شعاراتها السيطرة والهيمنة السياسية والاقتصادية على بلدانها وعلى شعوبها. فالأوضاع الاقتصادية المتردية في عالمنا العربي، وتفشّي الفساد واتساع رقعة الفقر وغياب الديمقراطية والحريات وسيادة التسلّط والقمع، أدت بمجملها إلى هذا الحراك الشعبي الشاخص أمامنا، بهدف تغيير الواقع المزري وخلق واقع جديد بقيم جديدة يحطم أنماط النظم البشعة التي جثمت طويلاً على صدور الشعوب، والأفول السياسي للنظم الطاغية التي كمّت الأفواه وأعاقت كل عمليات التنمية والتطور والإبداع، وربطت الأمة ومصيرها ومستقبل أجيالها بعجلة الهيمنة والعربدة الاستعمارية.

راوْدتني هذه التوجسَات، خاصة ونحن العرب، كغيرنا من أمم وشعوب الأرض، نعيش اللحظة الراهنة مع إطلالة العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين بما يعج به هذا العقد من متغيرات. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعد انهيار القطب السوفييتي وسقوط جدار برلين وانتهاء الحرب الباردة، وانطلاقاً من طبيعة اللحظة السياسية الراهنة، نصّبت الولايات المتحدة نفسها حاكماً بأمرها ووصية على هذا العالم وحاكماً له، بهدف تحقيق نظام السيطرة والهيمنة نموذجاً يتمثل بعقليتها المتعالية والقيام بدور الجلاد القاتل والمستعمر المستبد.

لقد بدأ الوجه الحقيقي للولايات المتحدة يبرز في الأزمات كدولة مارقة Rogue State أنشئت أساساً على جثث السكان الأصليين للقارة الأمريكية وكذلك على جثث المهاجرين من الاسكا وإسبانيا وهولندا وفرنسا وبريطانيا ومستعمراتها. ومع دخول القرن الثامن عشر، أصبح العبيد الأفارقة الذين استقدمهم البريطانيون يشكلون المصدر الرئيسي للقوة العاملة في تلك البلاد. وبعد تقسيم مستعمرة كارولينا في عام ١٧٢٩، واستعمار جورجيا ١٧٣٢، تأسست المستعمرات البريطانية الثلاث عشرة

التي أصبحت لاحقاً نواة الولايات المتحدة، ضمن حكومات محلية عملت على تشريع تجارة العبيد الأفارقة. وبعد أن استولت القوات البريطانية على كندا من فرنسا، ظل السكان الناطقون بالفرنسية معزولين سياسياً عن المستعمرات الجنوبية، باستثناء الأمريكيين الأصليين المعروفين باسم الهنود الحمر، الذين أصبحوا مشردين بسبب الاضطهاد والعنصرية.[١]

لقد بنت الولايات المتحدة سياستها في الأساس على ممارسة التطهير العرقي والإبادة الجماعية بحق الهنود الحمر بعد حرب أهلية طاحنة نشبت عام ١٨٦١ بين الجنوب، أو الكونفدرالية، لأجل المحافظة على استرقاق السود، وبين الشمال، أو ما يعرف بالاتحاد، الذي عارض نظام الرقّ في الجنوب. وعندما انتخب أبراهام لنكولن لرئاسة الجمهورية الفيدرالية (اغتيل بعد الحرب الأهلية، مثلما اغتيل جون كينيدي عام ١٩٦٣ مع تزايد الحركات المطالبة بالحقوق المدنية)، خشي الجنوبيون أن يصدر الرئيس قراراً يلغي الرق؛ فقررت، ست ولايات الانسحاب من الاتحاد وشكلت فيما بينها ما أطلق عليه اسم "ولايات أمريكا المتحالفة"، وانتخبت «جيفرسن ديفز» رئيساً لها. لقد أدت الحرب الأهلية الأمريكية، التي أزهقت أرواح أكثر من ٦٥٠ ألفاً من البشر، إلى إدخال أساليب القيادة الموحدة والحصار واستخدام السفن المدرعة والألغام وبالونات المراقبة، خصوصاً في حروب خاضتها "ولايات أمريكا المتحالفة" ضد المكسيك (١٨٤٨)، أسفرت في النهاية عن تنازلها عن كاليفورنيا وجزء من غرب البلاد الحالي، فضلاً عن الحرب التي انتصرت فيها على إسبانيا (١٨٩٨)، ليستمر بذلك مسلسل "أنبياء الحرب"، الاسم الذي أطلقه الكاتب الأمريكي «وليام هارتونغ» على المجمع الصناعي العسكري الأمريكي.[٢]

أما عن حروب الولايات المتحدة في أوروبا، حليفها القديم الجديد التابع، فحدّث ولاحرج. فبعد النصر الذي حققته مشاركتها في الحرب العالمية الثانية على قوات المحور، أصبحت الولايات المتحدة الدولة الأكثر ثراءً وقدرة صناعية بفضل توريدها للأسلحة والعتاد العسكري اللازم للحلفاء. ولقد كان بناء الولايات المتحدة الأمريكية وفق تقاليد تحكم صدامها مع العالم، كالأحادية والاستثنائية والعزلة والتوسعية والاحتواء والعولمة والعربدة، لتتذكّر بذلك عالم اليوم بتاريخ الأمة ـ الدولة الأمريكية

---

(١) Human Development Report 2010 - hdr.undp.org

(٢) وليام هارتونغ : أنبياء الحرب. لوكهيد مارتن وصناعة المجمع الصناعي العسكري، دارنيشن بوكس ٢٠١١، عرض جريدة الخليج الإماراتية العدد ١١٥٧٤ ـ ٢٠١١/١/٢٦.

القائمة على الإمبريالية الرأسمالية التي تأسست أصلاً عن طريق اتحاد ثلاث عشرة مستعمرة بريطانية، أصدرت إعلان استقلالها عن بريطانيا «العظمى» في الرابع من يوليو/تموز ١٧٧٦، بموجب ما عرف باتفاقية فيلادلفيا التي اعتمدت الدستور الأمريكي (١٧٨٧/٩/١٧) المعمول به حالياً. وفي عام ١٩٤٥ خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية لتكون أول دولة تمتلك أسلحة نووية، وعضواً دائماً في مجلس الأمن، ثم عضواً مؤسساً في منظمة حلف شمال الأطلسي. ويبلغ مقدار ما تنفقه الولايات المتحدة الآن على التسلح ما يعادل ٥٠٪ من مجمل الإنفاق العسكري العالمي.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، أصبح كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي السابق يتنافسان على السلطة والنفوذ. وشهدت الولايات المتحدة في غضون ذلك استمرار التوسع والهيمنة، وتزايد الحركات المطالبة بالحقوق المدنية بقيادة الأمريكيين من أصل أفريقي، من أمثال «مارتن لوثركينغ» و«روزا باركس» وغيرهما، الذين حاربوا التفرقة والتمييز بوسائل سلمية. ولما شن الرئيس جونسون وخليفته نيكسون حرباً في جنوب شرق آسيا أدت إلى نشوب حرب فيتنام التي لطخت وجه أمريكا بالوحل، ظهرت حركات ثقافية أمريكية معاكسة تغذيها العرقية القومية السوداء.

والولايات المتحدة أمة متعددة الثقافات كونها تضم مجموعات عرقية متنوعة التقاليد والقيم؛ فيها أعلى معدل من مرتكبي جرائم القتل، وأكبر عدد من المساجين المسجلين في العالم. ففي بداية عام ٢٠٠٨، تم سجن أكثر من ٢،٣ مليون شخص، سبعة أضعاف الرقم المسجل في عام ١٩٨٠. ويعود ارتفاع معدل السجناء إلى سياسة الحكم وسياسة مكافحة المخدرات وارتفاع معدل الجريمة.(١)

إنها الولايات المتحدة التي نشأت في الأساس كمهجر وملاذ للقادمين من كل حدب وصوب، نتج عنه مجتمع فريد وخليط غير متجانس قائم على العنصرية والعربدة، يرعى أنظمة القمع والاستبداد ويدعمها.

إن دولة هذا ديدنها، كما هي قوى الشر، ووليدها الكيان الغاصب ومرتزقته في فلسطين، الذي يمثل الذراع الطولى للمشروع الإمبريالي الرأسمالي ومصالحه، هما النظامان المارقان حقاً، والمارقان بامتياز أيضاً. وهذا ما يفرض سؤالاً ملحاً: إلى أين يتجه العالم؟ وما هو المطلوب لتقويم مقوده بمركبة تحمل هذا التنوع وليس التفرد؟

إن ذلك يتأتى بإعادة الحياة لآليات وأجهزة الأمم المتحدة وبالتحرر من

الانصياع الآلي أو الإغرائي أو الترهيبي للإدارات الأميركية المتعاقبة، وإعادة ترتيب كيفية اتخاذ القرارات المصيرية في مجلس الأمن وتنفيذها؛ بعيداً عن أسلوب السطو والاستفراد وشل الإرادة الدولية؛ وبالتركيز على كيفية استصدار قرارات المؤسسات المالية الدولية العملاقة (البنك وصندوق النقد الدوليين)، بحيث لا يكون للدول الصناعية المقدرة على تحديد أو رسم السياسات الاقتصادية والتنموية والمالية، وبكسر الطوق الذي يبدو وكأنه شأن مقدس، الذي تفرضه الدول الغنية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، على شعوب العالم.

وهنا لا بد لنا أن نتساءل: أين نقف نحن العرب من هذا كله؟ وإذا كان لابد للأمة العربية من التعامل مع المشهد السياسي العالمي، وهذا أمر حتمي، فلا بد لنا أن نتعامل معه عرباً مجتمعين، تجمعنا وحدة الصف ووحدة الهدف، لا عرباً مشتتين خانعين تتنازعهم النوازع والولاءات. كما يجب أن تعيد الأمة الى ذاتها الحد الأدنى من التوافق والتوحد، كي تستقيم مفاهيم التعامل مع هذا المشهد. إن موقعنا الاستراتيجي، جغرافياً واقتصادياً وسياسياً، يعطينا مركزاً مرموقاً للتعامل مع الآخر، مع العالم. وها هي ركائز "الشرق الأوسط الجديد" - "الكبير"، الذي سيبقى يعمل له الغرب، بمشروعه الاستعماري، تتداعى على وقع عناوين وشعارات "الربيع العربي" التي تتعارض بالمطلق مع الأهداف والمخططات الأمريكية الغربية الصهيونية؛ ما يشكل ضربة قاصمة لتلك الأهداف والمخططات الرامية الى تأبيد الاحتلال ومناطق النفوذ والهيمنة، بتكريس القُطرية وتفكيك وشائج الروابط القومية.

فها هي الثورة في مصر، بملايينها الوفية لنضالها الوطني والقومي، تؤكد أن العدو ما زال هو العدو، ومصر التي جسدت إرادة دخول الأمة الى قلب التاريخ، هاهم شبانها يحملون رايات العزة والكرامة ونفحات الحرية، مع هذا التفتح المذهل لربيع الثورات الشعبية العربية، حتى بمعارضاتها القادمة من المنافي الأمريكية - الأوروبية. إنه الشباب الذي كان يعيش كابوساً حقيقياً، وترعرع في قلبه نكران الذات، وإن ما كان ينطلي على بعض الساسة العرب، أو على جلهم، لم يعد ينطلي على العربي الثائر الذي انتفض على القيد والطوق وكمّ الأفواه.

إن ما يحدث الآن يؤكد مدى الترابط القومي، وتأثير ما يجري في أي بلد عربي معيّن يؤثر في بلد عربي آخر؛ وباتت جوقة النظم الشمولية التي عملت الولايات المتحدة والعدو الصهيوني وأوروبا التابعة لها على ديمومتها، تتهاوى وتتزعزع ركائزها وتتلاشى مصالحها على وقع اللغة الجديدة والنبض الجديد والروح الجديدة

التي لفظت ورفضت عصر المهانة والتبعية والاتفاقيات المذلة.

وكيف، سيكون، يا عرب، وضع الولايات المتحدة التي تواجه الآن أزمة سياسية مزلزلة وشاملة، وليس مجرد أزمة اقتصاد؛ كما تواجه مؤشرات إنهيار في ظل تطاحن الحزبين الرئسيين المتصارعين دوماً، الجمهوري والديمقراطي، وأزمة الديون واستفحال البطالة التي وضعت الإمبريالية الأمريكية وبإحكام في عنق الزجاجة؟ تماماً كما هو حال الاتحاد الأوروبي وبدايات الإفلاس والإنهيار في ما يُعرف اقتصادياً بمنطقة اليورو بدأت تظهر؛ وعقدُ هذا الاتحاد يكاد ينفرط، علماً أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والغرب جميعها في حوزة العرب؟ وهل سيظل دورنا هو تسديد الفواتير وعقد الصفقات، جزية ندفعها صاغرين، وتظل سياسة الولايات المتحدة منحازة ضد العرب وقضاياهم لدرجة العداء؟

من يهن يسهل الهوان عليه ... ما لجرح بميتٍ إيلامُ

(١)

الولايات المتحدة
تاريخ من العنصرية والتوسع والإبادة والهيمنة

اعتاد العالم كله تلقّي النصائح والتوجيهات من أمريكا في القضايا التي تتعلق بالديمقراطية وحقوق الانسان باعتبارها الدولة الرائدة.. في العالم في هذين المجالين. بل إن كثيراً من الأمريكيين يحلو لهم وصف بلادهم بأنها «مهد الحريات والحقوق الإنسانية»، متناسين أن الولايات المتحدة هذه، وكما عرفتها الدنيا، كانت مجرّد ولايات متفرقة تابعة للاستعمار البريطاني، نشأت كمهجر ومنفىً وملاذ لشرائح مختلفة ومتباينة من البشر. وتوالت موجات الهجرة وتنوعت من المضطهدين دينياً وسياسياً، الذين سمعوا عن أرض مفتوحة بلا نهاية وبلا حدود، قادمين من القارة الأوروبية، ومن القارة السمراء ومن آسيا ايضاً. ولم يمضِ غير قرن ونصف حتى ظهر على مساحة القارة الأمريكية مجتمع «الأمة» فريد وخليط متنافر؛ تاريخه مبني على مآسٍ إنسانية يشيب لها الولدان، بدءاً من الاستيلاء على أراضي الهنود الحمر بالقوة وتدميرهم بدلاً من التعايش السلمي معهم؛ ثم التحول الى أفريقيا للبحث عن عبيد يصلحون لهم أراضيهم ويمهدون سبل حياتهم الجديدة فيها.

ويلاحظ أن هذا السلوك الأميركي، المتمثل في الاستيلاء على أراضي الغير ونهب ثرواته، قد تكرر أيضاً في تاريخ الحركة الصهيونية، حين فكر مؤسسها «ثيودور هرتزل» في مشروع دولة يهودية في فلسطين تكون وطناً قومياً لليهود.

إن أحلام البدايات التي قامت على فكرة «فوقية الرجل الأبيض» وعلى العنصرية التي هي الأساس الذي شكّل الدولة الأمريكية، كانت من الأدلة الأولى التي ساقتها الكاتبة الأكاديمية الأمريكية «اليزابيت مارتينيه» على أن مجد أمريكا الاقتصادي الذي يتباهي به حكامها اليوم ما تم إلا بسرقة الموارد الاقتصادية للدول الأخرى واستعباد العمالة اللازمة لذلك، ثم، وهذا هو الأكثر عنصرية وعدائية، حين تبرّر أمريكا جرائمها بما تسميه "دونية" ضحاياها[1]. وعلى سبيل المثال أيضاً، فإن الدولة الأمريكية، وهي قاعدة الأمبراطورية الأمريكية، قامت على مبدأ طارئ لم تعرفه تجارب نشأة الدول من قبل. ففي حين كان مبدأ الأمم يقوم على استمرار الجغرافيا وتدفق التاريخ، فإن مبدأ التجربة الأمريكية الأول كان يقوم على التصميم على الهروب إلى جغرافيا جديدة والانقطاع عن التاريخ. وعليه، فإن أي مفاوض أو محاورعربي مع طرف أمريكي لا يستطيع التأثير عليه أو إقناعه بحجج من نوع «عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير

---

(١) جريدة الخليج الإماراتية، العدد ٨٦٨٤، ٢٧ فبراير/شباط ٢٠٠٣، بالأصل دراسة للناشطة في حقوق الإنسان، اليزابيث مارتينيه، استاذة الدراسات العرقية في جامعة كاليفورنيا.

بالقوة"، أو "حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم».

إن المتتبع لتاريخ الولايات المتحدة الأمريكية لن يندهش بكل تأكيد من العربدة الأمريكية الحالية، ومن أسلوب القرصنه السياسية والعسكرية والاقتصادية الذي تنتهجه تجاه مقدرات ومصائر الشعوب باسم محاربة «الإرهاب»! ففي الأزمات تسقط دائماً أوراق التوت وتظهر الأمور جلية على حقيقتها دون زيف، ويبدأ التاريخ يظهر من جديد ليشكل مرآة تعكس حقيقة أمة يؤكدها الحاضر وتعززها الممارسات. فمنذ عقود طويلة والعالم ينظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية على أنها "دولة الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات"، ولكن الوجه الحقيقي للولايات المتحدة بدأ يظهر في الأزمات ليذكّر العالم بتاريخ «الأمة» الأمريكية وتاريخ الدولة الأمريكية، التي انشئت أساساً على جثث السكان الأصليين للقارة وبأن هذه الدولة بنت اقتصادها على حساب اقتصادات الشعوب المستضعفة، كما هو حاصل مع بترول العراق، الذي كان على رأس أهداف الغزو الإمبريالي الأمريكي لبلاد الرافدين عام ٢٠٠٣. أما ثاني تلك الأهداف فكان تدمير القوة والقدرات العسكرية العراقية خدمة للكيان الصهيوني، ليكون هذا الكيان بمأمن ويبقى القوة المتفوقة في منطقة الشرق الأوسط، والذراع الطولى للتحالف الأمريكي الصهيوني– الغربي.

ويجدر الانتباه إلى أن ما يعطي العدو الصهيوني هذه الدرجة الهائلة من القبول في الولايات المتحدة، وعلى مدى تعاقب إداراتها، هو أن هذا الكيان يظهر أمام الناس هناك باعتباره مشروعاً ناجحاً حقق هدفه، بصرف النظر عن طبيعة الوسائل التي استخدمها لإقامة هذا المشروع عرفاً وأخلاقاً وقانوناً. بهذا المنطق يمكن فهم موقف الامبريالية الأمريكية من قضايا الشرعية الدولية.. وقراراتها، وبهذه العقلية وبهذا المنهج إختزلت الولايات المتحدة سلطة المنظمة الدولية في مجلس الأمن وحده، ثم إختزلت سلطة مجلس الأمن في أعضائه الخمسة الدائمين، لتختزل بالتالي سلطة الخمسة الدائمين هؤلاء في نيابتها وحدها عن الجميع بواقع القوة «المفرطة».

وفي تجربة الأمبراطورية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وفي مصر بالتحديد، تكررت عروض البيع والشراء، أكثر من مرة، كما يقول الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل:[١]

---

(١) محمد حسنين هيكل، الامبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، دار الشروق ٢٠٠٣، ص ٣٠ وما يليها.

• في العصر الملكي في مصر (سنة ١٩٥٠) رغبت الولايات المتحدة الأمريكية في حل قضية اللاجئين الفلسطينيين، فعرضت على مصر مشروعاً لشراء سيناء وتوطين اللاجئين الفلسطينيين فيها، (وكان ذلك العرض على هامش مشروع «كلاب» وهو اسم السياسي الأمريكي الذي كلّف به) ورفض الملك فاروق هذا العرض.

• وفي تجربة العصر الجمهوري سنة ١٩٥٥، يضيف هيكل، حاولت الإمبراطورية الأمريكية شراء صلح بين مصر والكيان الصهيوني بواسطة بعثه قادها «روبرت أندرسون»، وزير المالية في عهد الرئيس «أيزنهاور». وكانت الصفقه تقوم على خطة سرية عرفت باسم الخطة «الفا»، وبمقتضاها عرض «أندرسون» تعهّد أمريكا بالمساعدة في بناء السد العالي مقابل قبول مصر بصلح منفرد مع الكيان الإسرائيلي يكون تمهيداً لصلح عربي شامل بين العرب وهذا الكيان، وكان ذلك في إطار خطة سرية أوسع هي الخطة «اوميغا»[١]، ورفض «جمال عبدالناصر» يومها هذا العرض.

وفي محاضرة للمفكر الأمريكي الشهير «نعوم تشومسكي»، أكد الأخير أن موضوع الامبريالية الأمريكية المعاصرة شائك ومعقد للغاية؛ ويرى أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي عمل مؤسسوها منذ إنشائها على أن تولد كإمبراطورية، أو كما كان الرئيس الأمريكي جورج واشنطن يسميه: «الطفل الإمبراطوري».[٢]

وتلتقي أليزابيت مارتينيه في دراستها مع ما طرحه هيكل وتشومسكي، وتصل إلى حقيقة لا تسر الأمريكيين ولا أصدقاءهم، خلاصتها أن أمريكا أول أمة في العالم تولد عنصرية، وهي كذلك أول أمة تولد رأسمالية. وهذه ليست مصادفة وإنما هي تلازم ضروري تفرضه الأحداث التاريخية. وتنتهي إلى القول إنها أمة قدّر الله لها أخذ أراضي الغير والسيطرة على شعوبها ونهب ثرواتهم من أجل تحقيق الحكم الفيدرالي.[٣]

---

(١) المصدر نفسه، ص ٣١.

(٢) نعوم تشومسكي، مفكر وفيلسوف وبروفيسور لغات وناشط سياسي أمريكي (يهودي) ومنذ حرب فيتنام، ارتبط اسمه دائماً بمعارضة السياسات الداخلية والخارجية للولايات المتحدة، ومناهض للمشروع الصهيوني، محاضرة في جامعة بوسطن في مارس/آذار ٢٠٠٩.

(٣) جريدة الخليج الإماراتية، العدد ٨٦٨٤، ٢٧ فبراير/شباط ٢٠٠٣، والأصل دراسة للناشطة في حقوق الإنسان اليزابيت مارتينيه، أستاذة الدراسات العرقية في جامعة كاليفورنيا.

(٢)

امبراطورية روتشيلد والثورة الأمريكية

يتساءل الكاتب وليم غاي كار في كتابه «أحجار على رقعة الشطرنج»، قائلاً: كيف استطاع الرجال الذين سيطروا على بنك انكلترا (يقصد ثروة الولايات المتفرقة التابعة للاستعمار البريطاني) أن يهيمنوا كذلك على التجارة والمبادلات والنظام النقدي في أمريكا التي كانت ما تزال ولايات ترزح تحت أقدام الاستعمار البريطاني..؟ لنفهم ذلك، لابد من العودة إلى البداية، عندما زار الرئيس الأمريكي بنجامين فرانكلين (١٧٠٦-١٧٩٠) انكلترا ممثلاً رواد إنشاء المستعمرات الأمريكية الذين كان فرانكلين واحداً منهم. ويضيف وليم غاي كار في الصفحة ٩٨ من وثيقة مجلس الشيوخ الأمريكي رقم ٢٣ ونقراً تقريراً كتبه روبرت ل. أوين، الرئيس الأسبق للجنة البنوك والنقد في الكونغرس الأميركي، عن مقابلة جرت بين شركاء روتشيلد وبنجامين فرانكلين حول ازدهار الحياة الاقتصادية في المستعمرات الأميركية، حيث قال فرانكلين: «الأمر بسيط، فنحن نصدر عملتنا بأنفسنا، ونسميها الأوراق المالية، كما أننا حين نصدرها نفعل ذلك بصورة تتناسب بمقدارها مع حاجيات الصناعة والتجارة لدينا». ولاحظ روبرت ل. أوين، أن إجابة كهذه لفتت أنظار الروتشيلديين إلى الفرصة الكبرى المتاحة لهم لجني الأرباح الطائلة، ما يتضح منه للوهلة الأولى سبب اللجوء إلى استصدار قانون يمنع المستعمرات من إصدار عملتها بنفسها وإرغامها على الاعتماد على المصارف المكلّفة بذلك.

ويتابع: «كان آمشل ماير روتشيلد[1] مقيماً في ألمانيا يدير منها أعماله ويمد الحكومة البريطانية بالجنود المرتزقة. وكان نفوذه كافياً لإعداد القانون المكتوب من بريطانيا بشأن إصدار النقد الأمريكي. وآمشل هذا هو ابن آمشل موسى باور، المتوفي عام ١٧٥٤، الذي درب إبنه على الصياغة والربا، حيث عمل كاتباً في مصرف أوبنهايمر. ونظراً لموهبته وحذاقته، كافأوه بإدخاله شريكاً جزئياً في المصرف، ثم ما لبث أن عاد إلى فرانكفورت ليدير مؤسسة والده التي كان يعلو بابها درع أحمر، يعرف هو دلالته السرية، وقرر حينذاك أن يتخذ اسماً جديداً لعائلته. وهكذا انبثقت الى الوجود عائلة روتشيلد «اليهودية».[2]

ويمضي وليم غاي كار في قصته عن امبراطورية المال والثروة اليهودية التي أرست معالمها عائلة روتشيلد ليقول: في العام ١٧٧٣، حين كان ماير روتشيلد في

(١) وليم غاي كار، أحجار على رقعة الشطرنج، دار النفائس ١٩٩٠، بيروت، ص ٢١ وما يليها.
(٢) المصدر نفسه، ص ٧٦.

الثالثة والثلاثين من عمره، دعا للقائه في فرانكفورت (١٢) رجلاً من كبار الأغنياء المتنفذين لتجميع ثروتهم وتأسيس مجموعة واحدة كوسيلة للوصول إلى الهدف الأسمى وهو السيطرة على الثروات والموارد الطبيعية واليد العاملة في العالم[1]، مبيناً كيف تم تنظيم وضبط الثروة الانكليزية ومن ثم السيطرة على المقدرات الاقتصادية فيها بواسطة المؤامرات التي كانت تُحاك على أيديهم وكيفية إنتاج الفتن والحروب والثورات.. ودفع الدول وتشجيعها على الاستدانة من هؤلاء المرابين المخططين أنفسهم، منبهاً إلى ضرورة أن تظل سلطتهم الناجمة عن سيطرتهم على المال خفيّة عن الأعين، وصولاً الى مناعة السلطة وقوتها، مخططهم الاستراتيجي. واستطرد «روتشيلد» مؤكداً:

– إن حقنا يكمن في قوتنا، ما يستدعي تبني دراسة نفسية الجماهير للسيطرة على زمامها.

– يجب أن تظل سلطتنا الناجمة عن سيطرتنا على المال خفيّة.

– يجب استعمال العنف والإرهاب كوسيلة مثلى لتحقيق أطيب النتائج.

– الحرية السياسية ليست إلا فكرة مجرّدة، والوصول الى الهدف يبرر استعمال الوسيلة المتّبعة لتحقيقه.

– على الذين يرغبون في الحكم أن يلجأوا الى الدسائس والخداع والتلفيق.

– الحضارة لا تبنيها الجماهير وإنما يبنيها الذين يقودون هذه الجماهير وقدراتهم المالية.

– استعمال المشروبات الكحولية والروحية والمخدرات والفساد الأخلاقي والرذائل لإفساد الشبيبة الصاعدة لدى الأمم المختلفة؛ وانتقاء نساء للعمل في أماكن اللهو والفجور التي يرتادها «الغوييم» (وتعني كل الناس من غير اليهود، ويستعملونها كذلك بمعنى الحيوانات).

– اغتصاب ممتلكات أو أموال أي شخص أو جماعة لتأمين المزيد من السيطرة والهيمنة والإذلال.

– لا وجود لما يسمى «الحرية، المساواة والإخاء» (شعار الثورة الفرنسية) باعتباره شعاراً فارغاً، ليس إلاّ.

– مبدأ إنتاج الفتن والحروب، الذي وضعه روتشيلد عام (١٧٧٣)، تبنته حكومات

---

(١) المصدر نفسه، ص ٧٧ وما يليها.

بريطانيا والولايات المتحدة سياسة مشتركة لهما في العام ١٩٣٩، لتشكل تلك الفتن والحروب إنهاكاً للأمم المعنية.

- إفتعال الأزمات الاقتصادية والضائقات المالية، وأزمات البطالة العامة ونوبات المجاعة والنقص في المواد الغذائية، ما سيؤدي الى حق جديد هو حق وسلطة رأس المال في السيطرة.

- التسلل الى قلب الحركة الماسونية الأوروبية بهدف الإفادة من تغلغلها وسرّيتها، وتمكين جماعة المؤامرة تنظيم محافل الشرق العظمى التابعة لها مباشرة ضمن ما يسمى «الماسونية الزرقاء»، ومهمتها تنظيم النشاط التخريبي تحت ستار الأعمال الخيرية والإنسانية!! باستخدام أسلوب الخداع المتواصل للجماهير للسيطرة المطلقة عليها، مفصّلاً «روتشيلد» بعد ذلك دور العصيان المسلح وأهميته في حرب الشوارع: لينتقل بعدها الى دور الدبلوماسية، حسب تعبيره «لكي تتمكن المنظمة من إحلال عملائها، المتخذين صفة الخبراء» في العقول الاقتصادية والسياسية والمالية في المراكز الحساسة ليتمكنوا من القيام بالأعمال التي يُعهد اليهم بها دون خوف من افتضاح أمرهم، ما يسمى «القوى الخفية» التي تُسيرّ الأمور والقضايا الدولية من وراء الستار، وصولاً الى الهدف المنشود وهو «الحكومة العالمية» التي تسيطر على العالم بأسره من خلال إنشاء احتكارات عالمية ضخمة تدعمها ثرواتنا المتحدة.

أما الحرب الاقتصادية التي تتأتى من الاستيلاء على الممتلكات العقارية والصناعات التي بحوزة «الغوييم»، (أي كل الناس من غير اليهود)، فتكون بالعمل على فرض ضرائب مرتفعه ومنافسة غير عادلة على التجار الوطنيين بغية تحطيم ثرواتهم ومدخراتهم الوطنية، ومن ثم إنزال الخراب بالأمة.(١)

في ذات السياق، سياق «الحكومة العالمية»، يعرض غسان العزّي لما يقوله زبيغنيو بريجينسكي، مستشار الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس جيمي كارتر، في كتابه(٢) عن الولايات المتحدة الأمريكية التي أسماها «سيدة الرقعة العالمية». وما أصبحت عليه أمريكا منذ العام ١٩٩١ بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والمعسكر

---

(١) المصدر نفسه، ص ٨٠-٨٦، وانظر: عجاج نويهض، بروتوكولات حكماء صهيون، دار الاستقلال المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت، الطبعة الرابعة ١٩٩٦، ص ٣٤.

(٢) زبيغنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى. دار بيار باريس / ترجمة فرنسية ١٩٩٨، عرض: غسان العزي. جريدة الخليج الإماراتية ١٩٩٨. مستشار الأمن القومي للرئيس جيمي كارتر ١٩٧٧-١٩٨١ استاذ بجامعة جونز هويكنز وخبير في مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية.

الشرقي عام ١٩٨٩، وبعد أن شاركت الولايات المتحدة مرتين في الحروب الأوروبية، وساهمت في وقف انتصار الفاشية والنازية. ولكن الانهيار والحروب خلقت نظاماً دولياً جديداً تمارس فيه الولايات المتحدة هيمنة مطلقة لفترة ممتدة.

ويتابع، غسان العزّي، في عرضه لكتاب بريجنسكي، ليقول، [يمكن رسم خطوط متوازية لصعود الولايات المتحدة مع تشكّل روسيا التي راحت، خصوصاً منذ القرن السادس عشر، تغزو سيبيريا تدريجياً ثم شواطئ البحر الأسود، قبل أن تصبح في القرن التاسع عشر قوة كولونياليه. وقد ترافق العداء الأمريكي لما يسمى «الامبريالية الأوروبية» مع هذا التوسع، وبدأت الحرب ضد إسبانيا إبان «الانتفاضة الكونية» التي قمعها الإسبان. وقاد هذا «النصر» أيام الرئيس الجمهوري روزفلت إلى سيادة أمريكا على بورتوريكو وجزيرة غويام ثم الفلبين، التي بقيت مستعمرة أمريكية حتى عام ١٩٤٥. كما تدخلت الولايات المتحدة أكثر من عشرين مرة في الكاريبي خلال القرن العشرين دفاعاً عن «مصالحها» التجارية والسياسية].

وأزعم أن الولايات المتحدة، مارست وقائع غير أخلاقية وشنيعة تحت ستار الصحة العامة، في الفترة بين عام ١٩٤٦ و١٩٤٨، في غواتيمالا، حيث أصيب مئات الأشخاص عمداً بأمراض تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، بعد تجارب طبية بغيضة قدمت الإدارة الأمريكية اعتذاراً رسمياً بخصوصها في ١/١٠/٢٠١٠ إلى غواتيمالا لأجل ما اعتبر جريمة ضد الإنسانية.(١)

وبعد الحرب العالمية الأولى، ومع بداية التفوق الاقتصادي الأمريكي على أوروبا منذ بداية القرن العشرين، زاد هذا التفوق بسبب تلك الحرب التي انهكت الأوروبيين وأعادت الولايات المتحدة الى مقدمة الدول الكبرى. ولم تتوقف الولايات المتحدة عن التدخل في الشؤون السياسية الدولية، لتجد نفسها القوة العالمية الأولى المرتكزة على تفوق مالي وصناعي واقتصادي وبشري.

كما ينصرف بريجنسكي الى تحليل عميق للجيوبوليتيك (الجغرافيا السياسية) العالمي وللأهداف الاستراتيجية التي يجب على الولايات المتحدة أن تسعى لتحقيقها إذا أرادت الاستمرار في الهيمنة الحالية على العالم..(٢)

---

(١) جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٤٥٨، ٢/١٠/٢٠١٠.

(٢) زبيغنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى. دار بيار باريس / ترجمة فرنسية ١٩٩٨، عرض: غسان العزي. جريدة الخليج الإماراتية ١٩٩٨. مستشار الأمن القومي للرئيس جيمي كارتر ١٩٧٧– ١٩٨١ استاذ بجامعة جونز هوبكنز وخبير في مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية (يهودي).

إنها المدرسة ذاتها، والقوى الخفية ذاتها، التي خطط لها وأنشأها ولَوّنها آمشل ماير روتشيلد؛ وهي التجانس في الأسلوب والتجربة والدورللمشروع الأمريكي ـ الصهيوني المشترك بكل وسائله وأدواته وأهدافه. وقد لازمت أحلام البدايات الامبراطورية التوسعية الولايات المتحدة حتى التاريخ المعاصر، وصولاً إلى ما يُعرف الآن بنهج بوش، أو نهج الحرب الاستباقيه. وتوصّلت أبحاث المؤرخين والمفكرين الاستراتيجيين، وعلى رأسهم لويس غاديس، إلى أن معظم قادة أمريكا منذ عهد جيفرسون وجورج واشنطن، وصولاً إلى بوش الابن، يؤمنون بأن الغزو والتوسع يضمنان أمن الولايات المتحدة.(١)

ويرى غاديس أن الرئيس أندرو جاكسون غزا فلوريدا وأباد الهنود الحمر تطبيقاً لنهج التوسع والسيطرة، وأن الرئيس كوينسي آدمز كان يكذب على الكونغرس وينتهك الدستور ليشن الحروب من أجل مزيد من إبادة السكان الأصليين، ما يؤكد أن نهج بوش يعتبر إمتداداً لنهج جاكسون وكوينسي.(٢)

يتطابق ما يقوله تشومسكي وبريجنسكي وآمشل ماير روتشيلد واليزابيت مارتنيه ووليم غاي كار وروجيه جارودي حول الحروب والإبادة والسيطرة والتوسع والهيمنة التي تمارسها الولايات المتحدة، في الأسلوب والتجربة والدور، وبشكل مطلق، مع ممارسات المحتل الصهيوني في فلسطين.

بمعنى أن المؤسّس وواضع حجر الأساس والمرتكز الأول للاقتصاد الأمريكي والبنية المصرفية الأمريكية، وللقوة الصناعية الأمريكية، والهيمنة على المنظومة الدولية والقرار الدولي، وسياسة الإبادة والجرائم ضد الإنسانية ونهب ثروات الشعوب، والسياسة الاستراتيجية الداخلية والخارجية في العقل الأمريكي وفي الإدارات المتعاقبة، لا يشكل أساس انبثاق الوليد «الصهيوني» من قمقمه الأمريكي فحسب، بل هو المكّون المشترك للسياسة العدوانية التوسعية المشتركة التي تربط بين تجربة الولايات المتحدة بكل تاريخها الأسود وبين تجربة الكيان «الصهيوني»، الوكيل المؤتمن للإمبراطورية الأمريكية في الشرق الأوسط؛ لأن هذا الكيان من خارج «أسرة» المنطقة

---

(١) نعوم تشومسكي، مفكر وفيلسوف وبروفيسور لغات وناشط سياسي أمريكي (يهودي) ومنذ حرب فيتنام ارتبط اسمه دائماً بمعارضة السياسات الداخلية والخارجية للولايات المتحدة، ومناهض للمشروع الصهيوني، محاضر في جامعة بوسطن في مارس/آذار ٢٠٠٩. انظر جريدة الخليج الإماراتية العدد ١١١٩٧، ٢٠١٠/١/١٤.

(٢) المصدر نفسه.

وغريب عنها، ديناً وعرقاً وثقافة ومشروعاً. ولهذه الأسباب، فإن الكيان الصهيوني شريك موثوق للولايات المتحدة، ولا يحتاج لها بمقدار حاجتها إليه. وقد نجح هذا الوكيل الصهيوني المؤتمن في إثبات وجوده وإشهار دوره في المنطقة، منذ عام ١٩٤٨، وقدّم مؤهلات حظيت بالحظ الأوفر من القبول. فقد أثبت بالتجربة أنه الطرف الشريك القوي والناجح، والقادر على أن يتصرف بالمنع والردع، تاركاً للإمبراطورية الأمريكية تحصيل الأصول والأرباح، مقابل أن ترد له نسبته المقررة فيها.[١]

لذا، فان الدولة الأمريكية التي قامت على العنف والعنصرية والغزو الامبريالي، حفظت الدرس عن ظهر قلب. فبالحرب حقق جورج واشنطن استقلال أمريكا؛ وبالحرب حقق أبراهام لينكولن وحدة الولايات المتحدة الأمريكية وصنع الدولة الحديثة؛ وبالحرب أيضاً قامت هذه الدولة بتأمين جوارها القريب للقفز عبر المحيطات الى الأبعد والأوسع. ولم تحدث حرب عالمية في القرن العشرين إلاّ وكانت الولايات المتحدة طرفاً فيها. وفي الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة القوة الوحيدة التي استعملت السلاح الذري، وبأمر الرئيس ترومان، في هيروشيما ونكازاكي اليابانيتين، لتجربته عملياً من ناحية، ولإنذار الاتحاد السوفييتي، من ناحية أخرى، قبل أن تحدثه نفسه بإمكانية أن يكون نداً للولايات المتحدة، متوهماً بانتصاراته ضد جيوش هتلر، ومن ناحية ثالثة كإعلان للعالم بأن عهداً امبراطورياً جديداً قد أطل على الدنيا، هو العهد الإمبراطوري الأمريكي.

في الحقيقة، لقد حققت الولايات المتحدة فوائد جمة من حروبها التي شنتها. فقد تضاعف إنتاجها الصناعي، وانتهى كسادها الاقتصادي، وبسطت سيطرتها، بفعل ثروتها المالية الهائلة، على العالم الغربي كما على المحيطين الأطلسي والباسيفيكي وعلى المناطق المقابلة لهذين المحيطين أيضاً. وبالطبع، استفادت الولايات المتحدة من تطاحن الدول التي كانت تحد من توسعها الإمبريالي، لأن الحرب أنهكت بريطانيا وفرنسا وحطمت المانيا واليابان، ما جعل أراضي معظم هذه البلدان وغيرها محطات وقواعد أمريكية، تنطلق منها طائراتها وصواريخها العابرة للقارات.

وحول الهمجية والإبادة الجماعية، يخلص الأدميرال الأمريكي «وليام ليهي»[٢]

---

(١) محمد حسنين هيكل، الامبراطورية الأمريكية والاغارة على العراق، دار الشروق ٢٠٠٣، ص ٤٣ وما يليها.

(٢) روجيه جارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة «الإسرائيلية»، دار الشروق ١٩٩١، ص ٢٠٦.

إلى القول: «لقد انحدرنا الى درك السلوك الهمجي للعصور الوسطى عندما أقدمنا على استخدام القنبلة الذرية لأول مرة».

وهكذا، فقد كانت دعاوى «الإبادة الجماعية» و«المحارق» و«غرف الغاز» فرصة سانحة لأولئك القادة الأمريكيين، الذين كان يجدر بأي محكمة دولية حقيقية من بلدان محايدة أن تضعهم في قفص الاتهام كمجرمي حرب، إذ وجدوا في هذه الدعاوى ذريعة ما كانوا يحلمون بمثلها، من أجل تبرير، إن لم يكن محو، الجرائم التي اقترفوها بحق الإنسانية.

يعترف بذلك صراحة المؤرخ الأمريكي «و.ف. أولبرايت»[1] الذي يبدأ أولاً بتبرير «عمليات الإبادة المقدسة» التي ارتكبها يشوع خلال غزوه لبلاد كنعان. ويمضي إلى القول: «ربما نحن الأمريكيين آخر من يحق له الحكم على إسرائيل، إذ سبق لنا أن أبدنا آلاف الهنود في شتى الأرجاء الأمريكية. ثم جمعنا من تبقى منهم في معسكرات اعتقال كبيرة».

أما الحرب الباردة فيراها «نعوم تشومسكي» بأنها حرب الولايات المتحدة على الدول التي تحاول التمرد عليها، خاصة في العالم الثالث[2]. فالدولة التي تستقل بقرارها عن الولايات المتحدة تعتبرها الأخيرة مصدر خطر عليها؛ تماماً كما أعلن جهاراً جورج دبليو بوش: «من ليس معنا فهو ضدنا». فالولايات المتحدة كانت تفرض تدخلاتها في شؤون الدول الأخرى، وتشن حروباً مثل حرب فيتنام، بحجة منع تمدد الاتحاد السوفييتي. وبعد سقوط جدار برلين في العام ١٩٨٩، بدأت الولايات المتحدة تبحث عن ذرائع جديدة تبرر بها تدخلاتها وانتهاكاتها لسيادة دول أخرى. بينما الرئيس «جورج بوش» الأب وقف على منصة الكونغرس (٢٤ يناير/كانون الثاني ١٩٩٠) يلقي خطابه التقليدي السنوي، الذي يقدمه كل رئيس أمريكي في بداية كل عام، وهو الخطاب المشهور باسم «حالة الاتحاد» ليقول بالنص: «إن الولايات المتحدة تقف على أبواب القرن الحادي والعشرين، ولابد أن يكون هذا القرن الجديد أمريكياً، بمقدار ما كان القرن الذي سبقه – وهو القرن العشرون – قرناً أمريكياً» نتيجة لعصر البترول.[3]

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٠٦ وما يليها، بالأصل عن: و.ف. أولبرايت، من العصر الحجري الى العصر المسيحي – الترجمة الفرنسية، الناشر بايو ١٩٥١.

(٢) نعوم تشومسكي، .. محاضرة في جامعة بوسطن في مارس/آذار ٢٠٠٩، أنظر: جريدة الخليج الإماراتية العدد ١١١٩٧، ١٤/١/٢٠١٠.

(٣) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٢، ص ١٩٧.

وفي فترة ما بين الحربين العالميتين، كانت الولايات المتحدة تقاتل للسيطرة على مقدرات وثروات أمريكا اللاتينية، دون أن تتوقف عجلة الحرب الأمريكية. بل إن كل رئيس أمريكي كان يعرف أن مكانته بين سياسيي بلاده وفي تاريخها لا تكتمل إلا بأن تكون له «حربه الخاصة».

وطوال نصف قرن وأكثر من الحرب الباردة، خاض رؤساء الإدارات الأمريكية المتعاقبة حروبهم الساخنة مباشرة أو بالوساطة. فكان الرئيس «هاري ترومان» ساكن البيت الأبيض عندما عصفت رياح الحرب الباردة (١٩٤٥-١٩٥٢)، لكنه خاض حروباً ساخنة في كوريا وفي اليونان وفي إيران. وكان قد خلف «ترومان» على الرئاسة الأمريكية الجنرال «دوايت أيزنهاور» (عسكري من الأساس)، الذي لم تتوقف حروبه أيضاً، ولم يجنح إلى السلم وإنما اختار أسلوب الانقلاب من الداخل بالمخابرات وبالسلاح؛ وهو ما حدث ضد حكومة «أربينز» في غواتيمالا، وضد حكومة «مصدّق» في إيران، وهو العهد الذي عرف بالذهبي لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية.[١]

بعد «أيزنهاور»، جاء «جون كنيدي» بحربه التي افتعلها في خليج الخنازير ضد كوبا؛ ثم سنة ١٩٦٣ بفرضه حصاراً حول الكاريبي كاد أن يتسبب في حرب نووية مع الاتحاد السوفييتي؛ ثم مارس رجولته مرة ثالثة بفتح باب التدخل الأمريكي الواسع في حرب فيتنام.

ثم كانت رئاسة «ليندون جونسون» تكملة لرئاسة «كنيدي» حيث واصل حرب فيتنام الى النهاية. وكانت ذروة حروبه الخفية دوره في هندسة حرب الشرق الأوسط سنة ١٩٦٧ لصالح العدو الصهيوني وضد الدول العربية عموماً، وأولها مصر. وبعد «جونسون»، جاء «ريتشارد نيكسون» ليمد دائرة الحرب من فيتنام إلى لاوس وكمبوديا. وفي عهده دخلت الولايات المتحدة بمشورة وزير خارجيته «هنري كيسنجر» حروباً وانقلابات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وبالذات ضد حكومة تشيلي الشرعية التي أدت الى مقتل رئيسها «أليندي». وكانت الذروة فيما يتعلق بالعرب دور «نيكسون» و «كيسنجر» في معركة العرب ضد الكيان الصهيوني سنة ١٩٧٣، إلى الدرجة التي دعت الرئيس المصري «أنور السادات» إلى قبول وقف إطلاق النار قائلاً في رسالة مكتوبة بخط يده إلى شريكه في الحرب، الرئيس السوري «حافظ الأسد»، بغض النظر عن مضمون هذا القول:

---

(١) محمد حسنين هيكل، الامبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، دار الشروق ٢٠٠٣، ص ٥٠.

«إنني استطيع أن أحارب إسرائيل، ولكني لا أستطيع أن أحارب الولايات المتحدة».[1]

وكان «جيمي كارتر»، وهو الرئيس الأمريكي الوحيد الذي حصل على جائزة نوبل للسلام، بادئ الحرب بالوساطة ضد الاتحاد السوفييتي في أفغانستان: [وكان «كارتر» ومعه مستشاره للأمن القومي «زبيغنيو بريجينسكي» ورئيس مخابراته «ستانسفيلد تيرنر» أصحاب نظرية تسليح الإسلام، لكي يطارد ويطرد الإلحاد الشيوعي في أفغانستان. وكان ذلك -الإسلام- المسلح والمدرب بواسطة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية هو نفسه انتقام العناية الإلهية من أولئك "المسلمين" الذين رضوا أن ينخرطوا في صفوفه تحت رايات الجهاد المزعوم. فالمقاتلون المسلمون الذين حملوا السلاح أصبحوا هم الإرهابيين الذين تطاردهم الولايات المتحدة مستعينة بحكوماتهم].

وبعد سقوط جدار برلين في عام (١٩٨٩) بعدة أشهر، غزت الولايات المتحدة «بنما» واعتقلت الجنرال «نورييغا» لأنه لم يكن مؤيداً ومتحمساً لحربها الإرهابية التي شنتها على نيكاراغوا. وكان هذا في عهد الرئيس «رونالد ريغان»، صاحب الثقافة السينمائية الذي شن حرباً أخرى على جزر «غرانادا». وكانت تلك معركة قصد بها «ريغان» أن تغطي على مهانة الانسحاب الأمريكي المفاجئ من لبنان بعد نسف مقر قيادة قوات جنود البحرية الأمريكية «المارينز» في العاصمة بيروت، على يد المقاومة الوطنية اللبنانية الباسلة.

وجاء دور «جورج بوش» الأب، ليثبت ـ رجولته – بحرب الخليج الأولى، حين تحركت القوات العراقية صباح ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ إلى داخل الكويت لينطلق الشقيق كالمارد غازياً. ومن يومها إلى الآن، والخليج سيول حمم ملتهبة، وشلالات دم مهدور، وأرض باتت ممراً ومقراً، بعد أن كانت عصية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي. ومن ثم بنزوله (بوش) في آخر أيام رئاسته على شواطئ الصومال دون قتال في غزو شنه باسم الإنسانية!! ثم هجرها خلفه «بيل كلينتون» الذي أثبت بالسلاح هو الآخر، على شكل موجات من الصواريخ الموجهة إلى بغداد، وإلى الخرطوم، والتي عرفت بعملية عاصفة الصحراء.

أمام هذا الهول، وقف «زبيغنيو بريجنسكي» يقول للرئيس «جيمي كارتر»: «إن

---

(١) المصدر نفسه، ص ٥٢.

أزمة الخليج أصبحت عاطفية أكثر من اللازم، وشخصية أكثر من اللازم، وعسكرية أكثر من اللازم.(١)

أما المؤرخ «المحافظ» Niall Ferguson، فيتحدث بعاطفة ليس عن بطولات بناة الإمبراطورية البريطانية فحسب، وإنما أيضاً عن السلم.. والازدهار.. الذي يرى أن هذه الإمبراطورية، بعنصريتها وتوسعيتها وإبادتها وهيمنتها، هي التي قدّمته إلى العالم. كما يرى أن على الولايات المتحدة أن تصلِّب موقفها وتنفق الأموال وأن تنتقل من مرحلة الإمبراطورية غير الرسمية إلى مرحلة الإمبراطورية الرسمية.(٢)

إن الولايات المتحدة مدانة اليوم بالأدلة الوافرة بممارستها للإبادة الجماعية؛ وهو ما تكشّف في الشكوى الجنائية التي قدمها «رامسي كلارك» المدعي العام الأمريكي السابق، ضد الولايات المتحدة(٣) لتسببها في موت أكثر من مليون ونصف شخص عراقي نصفهم دون الخامسة. ويوغل ساسة واشنطن في الإعلان عن أن سياسة الخنق والإبادة هذه في إحدى أغنى مناطق الطاقة في العالم لا يمكن التخلي عنها(٤). وإذا كانت حرب «عاصفة الصحراء» قد مثّلت الترجمة الأكثر تطوراً لما يسمى ، مبدأ كارتر» واندثار الحرب الباردة، واختزلت في مسارها ونتائجها جملة من النماذج والمقولات الأمنية والسياسية التي بدت وكأنها ملامح نظام جديد في عالم القطب الواحد، فإن خيار الإحتواء المزدوج يأتي بمثابة التأطير الاستراتيجي الأهم لحرب عاصفة الصحراء، حيث بدت الضربات العسكرية للعراق عام ١٩٩٨، بمثابة التعبير الأكثر تطوراً لهذا الإحتواء؛ لذا فإن عملية «ثعلب الصحراء» كانت التجسيد الأكثر تجلياً لآلية البعد العسكري في سياسة الإحتواء، خصوصاً في تجربتها الاقليمية الخليجية، التي تبدو بيئتها بمفاعيلها الأمنية والسياسية لعقدين من التوترات في إطارها ومضمونها بمثابة امتداد نوعي. كما بدت الأزمة – المؤامرة – بين الولايات المتحدة والعراق مفتوحة على غير احتمال، خاصة مع تمسّك الخطاب الأمريكي الرسمي بخيار القوة العسكرية(٥)، في حين أن منطقة الشرق الأوسط، والعالم العربي

(١) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، أوهام القوة والنصر، ١٩٩٢، ص ٢١٥ وما يليها.
(٢) ديفيد هارفي، الإمبريالية الجديدة، الحوار الثقافي – بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٤.
(٣) جيف سيمونز، التنكيل بالعراق، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ١٩٩٨، ص ٢٨٦.
(٤) المصدر نفسه، ص ٢٨٧، بالأساس مقالة لِ: لاري جيفيسكي في صحيفة الاندبندنت ١٩٩٧/٣/٢٧.
(٥) زبيغنيو بريجينسكي، برنت سكوكرفت وريتشارد ميرفي
Different Ideal Containment Foreign Afairs, Vol. 76, No. 3, May-June 1997, pp. 20-30
وانظر: دورية المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٤٢، ص ٩.

في قلبها، بدأت تتعاظم أهميتها مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي. ومع تسارع الطلب على البترول، أصبحت منطقة الخليج بفضل بترولها، المنطقة المؤثرة التي يتقرر على أرضها شكل القرن الجديد وهويته. غير أن ثروة بهذه الأهمية تتطلب حماية؛ ولهذا كانت هناك باستمرار خطة عسكرية أميركية، بل استراتيجية أمريكية بتدخل كثيف، لحماية الخليج وضمان إمدادات البترول.

وكان العراق طرفاً نشيطاً في ظاهرة الغضب الإقليمي. فقد خرج من حرب طالت ثماني سنوات مع إيران نشبت في ٢٢ سبتمبر/ايلول ١٩٨٠. وكان العراق داخلاً في إطار ما يسمى أمن الكيان «الصهيوني»، بسبب عدم وجود حدود بينه وبين فلسطين المحتلة؛ كما أنه غير ملزم باتفاقية هدنة مع الكيان الإسرائيلي ولم يدخل معه بالتالي في مفاوضات «سلام». بل على العكس من ذلك، فإنه اتخذ أكثر المواقف تشدداً إزاء أية محاولة لتسوية الصراع العربي – الصهيوني. وكان العراق، أولاً وأخيراً، طرفاً رئيسياً في قضية تكدس السلاح في منطقة الشرق الأوسط، لأن الولايات المتحدة اعتبرت أن الثورة الإسلامية في إيران، التي أطاحت بنظام الشاه، أقرب الأصدقاء إلى الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، قد وجهت ضربة قاسية لها؛ ومن ثم فإن واشنطن لم تدخر جهداً في تسهيل تسليح العراق حتى يستطيع صد المد الإيراني.

لهذا سعت الإستراتيجية الأمريكية، وخلال اجتماعات مجلس الأمن القومي الأمريكي برئاسة «جورج بوش» الأب، إلى ضرب إيران بالعراق والعراق بإيران من أجل استنزاف قوة البلدين في إطار سياسة «الاحتواء المزدوج». ودخل العراق بعد ذلك في «القلق الصهيوني»، ما عبر عنه سيل التحذيرات «الصهيونية» التي أبدت القلق.. مما يجري في مصانع العراق، وألّحت على ضرورة اتخاذ إجراء حياله.

وطوال الفترة ما بين دخول العراق إلى الكويت في أول أغسطس/آب ١٩٩٠، وحتى خروجه منها في فبراير/شباط ١٩٩١، كان جورج بوش وأركان إدارته يشعرون بأنهم في أول الطريق المؤدي الى تأكيد أن القرن الحادي والعشرين سوف يكون قرناً أمريكياً.

وتحت شعار «ضمان إمدادات النفط ومواجهة التهديدات الإقليمية»، بدأت الولايات المتحدة تعدّ العدة لاستراتيجية تدخّل كثيف في الخليج العربي، قوامها الإفادة من تراجع حدة الاستقطاب الدولي مع الاتحاد السوفييتي لصالح دور عسكري أمريكي أكثر مباشرة في المنطقة لضمان إمدادات النفط، ومواجهة ما تعتبره "أية تهديدات إقليمية". كما طلب وزير الدفاع الأمريكي «ريتشارد (ديك) تشيني» من

هيئة الأركان المشتركة إصدار التعليمات للقوات المسلحة لوضع خطط حربية جديدة لمنطقتي الخليج العربي وجنوب شرق آسيا(١). ومنذ أن ورثت الولايات المتحدة الاستعمار البريطاني بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت تتصرف تجاه منطقة الشرق الأوسط، وتحديداً تجاه منطقة الخليج العربي، وكأنها مزرعتها الخاصة. وتحت ذريعة وأوهام وجود خطر سوفييتي أو اقليمي على المنطقة، انتقلت استراتيجيتها من «مبدأ أيزنهاور» القائم على سياسة الأحلاف الخاضعة لواشنطن، والمكمّلة لدور الاحتلال الصهيوني، إلى «حلف بغداد» بذراعيه نوري السعيد (في العراق) وعدنان مندريس (في تركيا)، إلى «مبدأ نيكسون» القائم على إعطاء دور مركزي لدول ذات وزن اقليمي تدور في فلك السياسة الأمريكية وتحافظ على مصالحها؛ وهو ما يعرف بدور «القوى البديلة» الذي فرضته في فيتنام، ومن ثم «مبدأ كارتر» الذي أطل مع بداية ثمانينيات القرن الماضي، وتشكيل «قوات التدخل السريع» الشهيرة بالمارينز، لتكون الذراع الطولى للسياسة العسكرية الأمريكية في المنطقة.

وعندما فشل «جورج بوش» الأب في محاولته للحصول على مدة رئاسة ثانية، مفسحاً المجال أمام «وليم (بيل) كلينتون» لدخول البيت الأبيض، فإن هذا الرئيس الجديد لم يكن في فكره ـ حسب الآلة الإعلامية الأميركية ـ تغيير السياسات الأمريكية، وإنما كان في مزاجه تغيير أسلوبها. وظلت إدارة «كلينتون» على مدى ثمان سنوات تضع العراق تحت نظرها، باستمرار حصاره إقتصادياً وسياسياً ودعائياً، اعتقاداً منها أن الخنق يكون أشد قسوة من القتل، الذي يجيء سريعاً.

وفي أيام رئاسته الأولى، كرر «بيل كلينتون» توجيه موجات ضربات الصواريخ إلى العراق، التي كان آخرها عملية «ثعلب الصحراء». ويبدو أن ثمة شيئاً تحت السطح يعمل على تحويل ما هو في ظاهره انتهازية سياسية ضحلة إلى ما هو في جوهره قوة فاعلة مؤثرة، باقية في تاريخ الولايات المتحدة الجيو- سياسي. فالخوف من تنامي قوة العراق كان الشغل الشاغل للإدارات الأمريكية المتعاقبة؛ وبالتوازي مع هذا، جرى الضغط على مفتشي الأمم المتحدة ورئيسهم في ذلك الوقت الأسترالي «ريتشارد بتلر»، يعاونه مساعده الأول «سكوت ريتر» - الذي اعترف فيما بعد أنه كان ينسق كل تصرفاته مع الكيان الصهيوني، وأنه زار الكيان سراً خلال فترة عمله اثنتين

---

(١) جريدة الخليج الإماراتية، العدد ٣٩٣٣، ٨ فبراير/شباط ١٩٩٠، نقلاً عن جريدتي واشنطن بوست ونيويورك تايمز ٧ فبراير/شباط ١٩٩٠.

وعشرين مرة. وبموازاة ذلك أيضاً، جرى تشجيع المعارضة السياسية للنظام العراقي في المنافي البعيدة. ولكن بعد الأخذ بسياسة مناطق الحظر الجوي في جنوب العراق وشماله، التي فرضتها واشنطن خارج إطار الأمم المتحدة، جرى إنشاء مناطق آمنة في الشمال الكردي بالذات ليصبح المجال مفتوحاً أمام جماعات مقاومة متعددة الهويات والأعلام والوسائل، مدعومة بآلة الإعلام الأمريكية التي أخذت تشدد ضغطها على عصب النظام في بغداد.

في إطار هذا الفهم، شرّعت الولايات المتحدة جريمة التدخل العسكري الإيراني – التركي غير المشروع للأراضي العراقية. وإذا كانت حرب «عاصفة الصحراء» قد مثلت الترجمة الأكثر تطوراً «لمبدأ كارتر» واندثار الحرب الباردة، واختزلت في مسارها ونتائجها جملة من النماذج والمقولات الأمنية والسياسية التي بدت وكأنها ملامح نظام جديد في عالم القطب الواحد، فإن خيار الإحتواء المزدوج كان بمثابة التأطير الاستراتيجي الأهم لعملية «عاصفة الصحراء» حيث بدت الضربات العسكرية للعراق عام ١٩٩٨ أنها التعبير الأكثر تطوراً لهذا الإحتواء.[١]

في إطار هذا الفهم أيضاً، اتخذت الجهود الأمريكية لإسقاط نظام صدام حسين صيغة علنية وحقوقية غير مسبوقة. فللمرة الأولى في التاريخ، ربما، يوقع رئيس دولة قراراً يحمل عنواناً ينص صراحة على «تحرير» دولة أخرى، «قانون تحرير العراق»، القانون رقم H.R ٤٦٥٥، البيت الأبيض، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وجاء بيان الرئيس بيل كلينتون خطة متكاملة لاحتلال العراق والإطاحة برأس النظام (صدام حسين).[٢]

وتقضي الخطة بالاعتماد على قيادات عسكرية أمريكية لإدارة العمليات الموجهة التي لعبت فيها بعض عناصر المعارضة العراقية ومرتزقتها دوراً أساسياً، وبدت الازمة بين الولايات المتحدة والعراق مفتوحة على غير احتمال، في اتجاه يدعو، جهاراً نهاراً، الى إعطاء الأولوية للخيار العسكري بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض الدول، بينما حرص اتجاه آخر على الفصل ما بين رفض الخيار العسكري، في تلك المرحلة، وبين ضرورة تنفيذ العراق لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة[٣]، على الرغم من أن المنظمة الدولية هي جهة الاختصاص الأصيلة لاتخاذ القرارات اللازمة

(١) المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٤٢/١٩٩٩، ص ٩.
(٢) جريدة الخليج الإماراتية، ٥ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨، حسب وكالة الاعلام الأمريكية الرسمية.
(٣) عماد جاد، الأزمة العراقية، السياسة الدولية، العدد ١٣٢، أبريل/نيسان ١٩٨٨، ص ٢٥٢.

ومتابعتها. إلا أن الولايات المتحدة حرصت على إقصاء المنظمة الدولية عن لعب أي دور في الأزمة، والقفز فوقها ومصادرة دورها وإطلاق يدها تحت راية «الشرعية الدولية».. لأن ممارسة الشرعية الدولية لأي دور يعنى إعادة الولايات المتحدة الى وضعها الطبيعي كواحدة من خمس دول تمتلك حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن.

وطوال مدة رئاسة «بيل كلينتون» للولايات المتحدة الأمريكية، كانت جماعة الضغط الجمهوري، المطالبة بالإمبراطورية والسيطرة على البترول والتحالف مع العدو الصهيوني، الشريك الرئيسي المعتمد في هذه المرحلة بالذات، تطالب بمقاضاة الرئيس كلينتون إثر فضيحة أخلاقية هزّت أركان البيت البيضاوي بتداعياتها، وسعّرت الصراع وصولاً الى ردهاته بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، عُرفت بفضيحة «مونيكا جيت» (مونيكا لوينسكي).

وحتى قبل أن ينقشع الغبار الذي أثارته عملية «ثعلب الصحراء» وتبدو جلية في الأفق معالم سياسة أمريكية جديدة في الشرق الأوسط ستكون ذات أثر كبير في تحديد خطوط مستقبل هذه المنطقة الغنية بالنفط، جاءت العمليات والضربات كوسيلة محققة لإحكام القبضة الأمريكية على بترول الشرق الأوسط، أكبر موارد البترول في العالم.

وإذا ما اقتربنا من الخطاب العنصري الدموي والدفين، الذي لا يليق بدولة عظمى تعتبر نفسها موئل الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والمدافعة عنها!، نجد أنفسنا أمام تصريحين لمسؤولَين أمريكيَين بارزَين هما:

- وزير الدفاع «وليم كوهين» الذي صرح في المنتدى الاقتصادي في دافوس - سويسرا، وبالحرف: «في حال استخدام القوة، فإن هذا الاستخدام سوف لن يكون لمرة واحدة فقط؛ كما أن واشنطن ستستخدم هذه المرة أسلحة أكثر دقة وأكثر فتكاً مما سبق. وإن أي عمل عسكري لن يكون الهدف منه إزاحة «صدام» فحسب، وإنما تدمير قوة العراق أيضاً».
- المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة، «بيل ريتشاردسون»، يقول في مؤتمر صحفي آخر عقده في دافوس أيضاً (الأول من فبراير/ شباط ١٩٩٨): «إن العراقيين لا يستحقون تخفيف العقوبات ولن ينالوا هذا التخفيف. إننا لا نريد إعطاءهم أي مكافأة؛ فهم لا يستحقون شيئاً».[١]

---

(١) جريدة الخليج الإماراتية، العدد ٦٨٣٤، ١٩٩٨/٢/٣.

إذن، الموقف الأمريكي، والبريطاني التابع له، من العراق يتعدى الخطاب العنصري، كما يتعدى سياسة الاحتواء أو إعادة التأطير، أو الاحتواء المزدوج الذي لا يزال دليلاً للسياسة الأمريكية والتحول الذي طرأ على آلياتها فيما يخص تحاشي الاصطدام الأمريكي بإيران. فهذا الموقف العدائي قائم على منظور أمريكي قوامه تدمير القدرات العسكرية العراقية وإعادة العراق وشعبه الى عصر ما قبل الصناعي، واستمرار تفوق الكيان الصهيوني؛ ولا يجوز إلا لهذا الكيان وحده أن يمتلك أسلحة الدمار الشامل، كي تكون له السيادة واليد الطولى. وهذه مسألة تدخل في صلب الاستراتيجية الأمريكية ومهامها تجاه المنطقة، وتجاهر بها واشنطن، وهو ما أكدته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة «مادلين أولبرايت» بعد إجتماعها إلى رئيس وزراء العدو «بنيامين نتنياهو» في ١٩٩٨/٢/١، بقولها: «إن مسألة ضمان بلادنا للتفوق الإسرائيلي مسألة غير قابلة للنقاش»[١] إضافة إلى مهام أخرى تتولاها قوات التحالف، وبخاصة الأمريكية والبريطانية، وهي:

- السيطرة على النفط في منابعه ومصابه وخطوط نقله أو إمداده، وطاقته الإنتاجية وأسعاره.
- محاصرة العراق وتجويع شعبه.
- حماية الكيان وتسويقه والتطبيع معه.
- ابتزاز سياسي واقتصادي، بل وصاية أمريكية.

والحاصل أنه في كل دوائر السياسة والقرار في واشنطن، تتكرر نفس الأسماء:

- ريتشارد تشيني، نائب الرئيس جورج بوش (الابن).
- دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع في إدارة جورج بوش (الابن).
- ريتشارد بيرل، رئيس فريق التخطيط الاستراتيجي في إدارة بوش (الابن).
- بول وولفويتز، نائب وزير الدفاع (رامسفيلد).
- ريتشارد أرميتاج، نائب وزير الخارجية في إدارة بوش (الابن).
- جيمس والسلي، رئيس سابق لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية.
- جوزيف ليبرمان وجون ماكين وحشد من أعضاء بارزين في الكونغرس من الحزبين الديمقراطي والجمهوري.
- فرانك كارلوتشي، رئيس شركة طاقة أمريكية كبرى.

(١) جريدة الخليج الإماراتية، العدد ٦٨٣٣، ١٩٩٨/٢/٢.

وكان هؤلاء وزملاء لهم في الفكر والفعل هم الذين أشرفوا على بناء تحالف حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١؛ وهم الذين خططوا لمؤتمر مدريد لتحقيق صلح شامل بين العرب والكيان الصهيوني سنة ١٩٩٢؛ وهم الذين ساعدوا على تمهيد السبيل للقاء بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني، المعروف باتفاقية أوسلو لسنة ١٩٩٣.

وكان هؤلاء هم الذين كتبوا خطاباً موجهاً مباشراً الى الرئيس «بيل كلينتون» بتاريخ ٢٦ يناير/كانون الثاني ١٩٩٨، يهيبون فيه بإدارته أن تضع كل جهود الأمة «الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية لتأكيد سيطرة الولايات المتحدة كخطوة أولى تضمن إزاحة «صدام حسين» عن حكم العراق. وكان من بين الموقعين على هذا الخطاب: «ريتشارد تشيني» و«دونالد رامسفيلد» و«ريتشارد بيرل» و«بول وولفويتز».[١]

ومما يسهل المهمة عليهم أنهم مع «رئيس» مستعد لأن يتأثر ويسمع ويندفع. وقد أقنعوه بأن استكمال مشروعهم ضمانة لمدة ثانية في رئاسته؛ وفوق ذلك فإن جماعة الإمبراطورية الأمريكية كانت تقدّر أن مشروعها لفرض سلام أمريكي على العالم (Pax Americana) لن يواجه معارضة جدية حتى من تلك القوى الأوروبية والاتحاد الروسي، وريث الاتحاد السوفييتي، والصين واليابان، التي ترى «الحالة الأمريكية المستجدة» وتفهم معانيها. وهو الوضع الذي يمنحها ميزة هائلة؛ إذ يتيح، بل يشكل، للولايات المتحدة وضعاً تاريخياً استثنائياً، تجمع فيه بين مقومات الجغرافيا السياسية والاقتصادية. وبينما هي سيدة الاقتصاد المعولم وركيزة الشركات عابرة القارات، فهي في الوقت نفسه الحائزة على أفضل مستويات القوة العسكرية في التوسع والإبادة والهيمنة.

وهنا، يجدر القول أنه كان ممكناً للولايات المتحدة في العقدين الماضيين أن تنفرد تماماً بالعالم العربي، وأن تتجاوز هدفها الاستراتيجي في المنطقة المتمثل بالسيطرة على نفط الخليج وتحقيق الأمن للكيان الصهيوني، إلى هدف ثالث وهو كسب شرعية انتخابية في الداخل الأمريكي لصالح الحزب الحاكم في البيت الأبيض والكونغرس، والهيمنة على منطقتنا العربية وقضاياها الكبرى كحلقة وسطى في سلسلة تفاعلات النظام السياسي الأمريكي نفسه، باعتبارها الساحة الرخوة التي يمكن فيها ممارسة

---

(١) محمد حسنين هيكل، الامبراطورية الأمريكية، دار الشروق ٢٠٠٣، ص ١٣٦-١٣٧. وانظر: دورية وجهات نظر عدد فبراير/شباط ٢٠٠٣.

ما يمكن تسميته «التجريب السياسي» كسباً لأصوات وتعويضاً لانتكاسات، وتغييراً لميول في الشارع السياسي.

ويبدو أن اليمين الأمريكي ـ المحافظون الجدد ـ، وبعد ١١ سبتمبر/ايلول ٢٠٠١، قد وجد الفرصة مؤاتية لتطوير آلية التجريب السياسي في القضايا العربية لخطاب الداخل، عبر نوع من الهندسة الاستراتيجية بالتفكيك وإعادة التركيب معاً للمناطق الأكثر رخاوة وأهمية، مثّل العراق هدفاً مثالياً كونه يعاني من سوء سمعة دولية منذ التسعينيات، وكونه، وهو الأهم، لا يمثل تحدياً صعباً كالخطر النووي الكوري (كوريا الشمالية) مثلاً إذ يسهل ممارسة التجريب في سقفه الأعلى «العسكري» دون خطورة تذكر. ويقوم تصور اليمين الأمريكي على ركيزتين:

أولاهما: خبرة تاريخية أمريكية في العنصرية والتوسع والإبادة والهيمنة، تشي بقدرة الولايات المتحدة على تأديب القوى الراديكالية العربية، وربما باكستان وإيران بعد أفغانستان (من خلال خطة تلبي ما يوصف بأنه «الاختبار أو النموذج الأفغاني، في الاعتماد على قوات معارضة محلية مدعومة بالقوة الجوية الأمريكية. كما أن النموذج الأفغاني الداعي إلى دعم انتفاضة محلية، جذاب بشكل سطحي إلى الرئيس بوش. وفي أفغانستان أيضاً، كان الميزان العسكري بين المعارضة و«طالبان» متقارباً جداً..) (ولأفغانستان مقام آخر).

وثانيتهما: ملابسات سياسية مؤاتية، من وجهة نظرها ـ فهي الولايات المتحدة الأمريكية التي تجيز لسياساتها أن تسنّ وتشرّع بالهراوة العسكرية ـ فيما تتعلق بأوضاع المنطقة وبنظمها الحاكمة المحافظة التي ليس في منظورها أو في جدول أعمالها مواجهتها بأي احتمال. كما أن شعوب المنطقة، وإن كانت تكره الولايات المتحدة، ليس بمقدورها توظيف هذه الكراهية ضدها لغياب الديمقراطية. فلا الشعوب قادرة ولا الأنظمة راغبة إذن في مواجهتها، من وجهة نظرها، وهو ما يجعلها تربة خصبة مستأنسة يسهل التجريب فيها بزراعة أنظمة أكثر تهادنية وليس أكثر ديمقراطية في الحقيقة.

وفي هذا السياق، يتم اللقاء بين التحدي الإقليمي، أي المشروع الصهيوني، وبين التحدي الدولي ـ الغطرسة الدولية ـ أي نزعة الإمبراطورية الأمريكية على أرضية المسيحية الصهيونية.

والمبدأ الأساسي هو أن حكومتَي الولايات المتحدة وبريطانيا مخولتان لاستخدام القوة سعياً وراء مصالح أولئك القابضين على زمام السلطة في هاتين الدولتين.

ويصرف النظر عن الأخلاق والقانون، خاضت الولايات المتحدة، وستبقى تخوض، والغرب معها والى جانبها، معركة الكيان الصهيوني بالنيابة، مستخدمين كل الوسائل غير المشروعة من تهديد ووعيد وابتزاز لإبقاء «الكيان» فوق الشبهات، ولإبقاء الملف النووي الصهيوني بعيداً عن التداول؛ فالمهم أن يبقى الكيان الصهيوني فوق القانون الدولي، وبمنأى عن أي سؤال أو محاسبة، وأن يخضع العرب والعالم لإرادة الكيان وسطوته.

لقد نجحت الولايات المتحدة، ومعها الغرب، في مهمتها وأكدت أنها بهذه السياسة لا تحترم الإرادة الدولية ولا القوانين ولا المعاهدات الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول وتحمي الأمن والسلم الدوليين؛ وهي ممارسات تطيح بميثاق الأمم المتحدة.

وكما تم احتلال أفغانستان والعراق، فإن العين على سوريا الآن. وهاهو مشروع تقسيم وتفتيت الوطن العربي ماثل أمامنا في العراق والسودان واليمن والصومال، حيث يدور الاقتتال في كل الأرجاء في المنطقة العربية، والسلاح العربي يُوجّه إلى الصدر العربي ليقتل العربي، تماماً كما هو في العالم الإسلامي؛ وباكستان خير دليل وشاهد.

فمن الأمن القومي إلى الأمن الاقتصادي إلى الأمن الاجتماعي، وصولاً إلى الأمن المائي، وكل ما هو حيوي في المنطقة، نخبها وقواها وثرواتها وجغرافيتها، بات مهدداً طالما أن الأمة لا تأخذ أمورها بأيديها وطالما أن التدخلات تفد إليها من كل حدب وصوب، حتى صار الكل يتطاول ويفرض عليها المعادلات والسياسات التي يريد؛ لأن العرب، ومنذ أربعة عقود، لم يستخدموا ما لديهم من أوراق قوة؛ بل إن الواقع المرير الذي تعيشه الأمة الآن هو مرحلة من أخطر مراحلها وسط أوضاع عربية وتحديات مختلفة وأخطرها الإمعان في تكريس القُطرية والتجزئة وتسعير الفتن؛ والحلف الأمريكي – الغربي ـ الصهيوني يكافىء من يعبثون بالثوابت ويفرّطون بالحقوق؛ خاصة وأن الكل يدرك أنِ هذا الحلف المعادي يصرّ على تنصيب نفسه وصياً على دساتير الأمم، مثلما هو قادر على فبركة المبررات والمسميات؛ يغزو ويحتل وينهب ويفتّت تحت دعاوى: الديمقراطية وحقوق الإنسان، يمليها هذا الحلف المعادي في إملاءات سياسية واقتصادية وأمنية، وصفقات عسكرية، وحتى ثقافية. وفي الأرجاء الغربية، تزرع أوكار النهب وتحصد الخيرة من القدرات العربية، كما تزرع بذور الفتنة وشرّها وشرورها، على حساب الأمه بتاريخها وحضارتها ومصالحها ومستقبل أجيالها ووحدتها. وصار عالمنا العربي يمثل فراغاً استراتيجياً مخيفاً من

الأفكار الكبرى بحجم القومية العربية التي تلوثت سمعتها ظلماً وعدواناً على أيدي من حاولوا استغلالها كمطية لأحلامهم؛ وأيضاً في غياب زعامات كبرى بحجم جمال عبدالناصر، ذاك العملاق الذي جسّد كاريزما هائلة ملأت آفاق عصرها.

أجل، لقد حل الإضطراب والانحراف في صميم أهداف ووسائل السياسة الخارجية لمركز الثقل في الوطن العربي، بفقدان أرض الكنانة دورها الريادي، كونها كانت وستبقى الباب والمفتاح؛ مما أحدث سباقاً لدول أقليمية كتركيا وإيران، ليكونا باقتصاديهما، وبدوريهما، لاعبَين رئيسيينَ في المنطقة. لذلك نزل الإيرانيون إلى الساحة لملء الفراغ، ومن بعدهم جاء الأتراك، ليتم اقتسام النفوذ في الإقليم، أو تقسيم الأدوار..، برعاية الولايات المتحدة..!

(٣)

كيف تعاظمت قوة الدولة المارقه (أمريكا)؟

الولايات المتحدة، وكما عرفتها الدنيا، كانت ولايات متفرقة ترزح تحت نير الاستعمار البريطاني عندما أصبحت مهجراً وملاذاً لفئات مختلفة من البشر، حين توالت موجات الهجرة وتنوعت الأشكال والألوان من المضطهدين دينياً وسياسياً من القارة الأوروبية الذين سمعوا عن أرض مفتوحة بلا نهاية وبلا حدود، ومن القارة السمراء وقارة آسيا أيضاً. ولم يمض غير قرن ونيف، حتى ظهر على مساحة القارة الأمريكية مجتمع فريد وخليط متابين.

منذ موجات الهجرة الأولى إلى أمريكا، ذهبت جماعات من المكتشفين والمغامرين بتشجيع ملوك أوروبا وأمرائها، بحثاً عن الثروة في العالم الجديد. وحين تولى البابوات والكرادلة مراسم توزيع العالم الجديد، كان جنود أولئك الملوك والأمراء يسابقون الريح إلى هذا العالم الأسطوري حتى لا ينفرد الأخيرون بالثروة. وكانت موجة الهجرة الثالثة حين احتاجت الموارد إلى قوة عمل، فوجد الملوك والأمراء الذين لا يريدون شراكة زائدة، أن الحل الأمثل يكمن في شحن نزلاء سجونهم إلى العالم الجديد. وهكذا، أفرغت سجون إنكلترا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال وغيرها زحامها في سفن فردت أشرعتها جارية عبر المحيط، الذي لم يكن عبوره يومها نزهة. ولم يكن يدور في خيال هؤلاء أن ينشئوا وطناً تتساوى فيه الحقوق والمسؤوليات، وإنما كان لكل واحد منهم هدف محدد هو أن يسبق أو يلحق، أو يعوق غيره. لأن الجميع كانوا في سباق وضع أيديهم على ما تطاله أطراف أصابعهم. وحين وجدوا أن أمريكا لم تكن أرضاً خالية من البشر، أدركوا من أول لحظة أنه إذا كان لهم أن يمتلكوا هذه الدنيا الحالمة، فإن الآخر، وهو الهندي الأحمر، لابد أن يختفي. وهذا ما لن يتم إلّا بالقضاء عليه. بمعنى أنه السلاح الضروري، لأن العدو غريب ومنتشر في الأرض حيث لا يعلمون، وهو خبير بها ومتآلف معها.

لقد تكرر هذا النمط من سلوك السيطرة والإبادة في تاريخ الحركة الصهيونية حين فكر مؤسسها «ثيودور هرتزل» في مشروع دولة يهودية في فلسطين تكون وطناً قومياً لليهود. ويومها بعث بإثنين من الحاخامات في رحلة استطلاع ليتأكد، ويؤكد لغيره، أنها «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». وكانت مفاجأة «هرتزل» حين تلقى من رسولَيه إلى فلسطين تلغرافاً شهيراً في تاريخ الحركة الصهيونية يقول:

«العروس جميلة، ولكنها متزوجة فعلاً».[١]

---

(١) محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، دار الشروق - القاهرة ٢٠٠٣، ص ١٦.

وكان الحلّ الصهيوني، والكلام للكاتب الكبير «محمد حسنين هيكل»، مثل الحل الأمريكي:

قتْل الزوج والاستيلاء على ممتلكاته واغتصاب العروس باحتلال الأرض.

سأحاول في هذا المقام تعريف الإمبريالية، بتقديم بعض التوضيحات على سبيل التحليل وليس بقصد الجدلية وتفنيد الرأي. فالإمبريالية كلمة يسهل لفظها والتحدث عنها، لكنها تحمل معانٍ مختلفة. و"الإمبريالية" أوَ "الإمبريالية الرأسمالية" باتت مصطلحاً يتضمن نقيضين هما «سياسة الدولة» و«سياسة الإمبراطورية»، على اعتبار أن الإمبراطورية مشروع سياسي في أيدي اللاعبين الذين تستند قوتهم إلى السيطرة على الأراضي وقدرتهم على حشد الموارد البشرية والطبيعية في سبيل تحقيق غايات اقتصادية وسياسية وعسكرية، إلى جانب عمليات تراكم رأس المال في الزمان والمكان. وهنا تكون "الإمبريالية" عملية سياسية واقتصادية معاً، تتجه الأولوية فيها للسيطرة على رأس المال واستخدامه. فهي إذ تكون مشروعاً سياسياً، لابدّ من التأكيد على الاستراتيجيات السياسية والدبلوماسية والعسكرية التي تضعها وتستخدمها الدول، أو مجموعة الدول، العاملة جاهدة ضمن كتلة ذات قوة سياسية، لتوطيد مصالحها وتحقيق أهدافها في العالم قاطبة. وأما كونها عملية سياسية واقتصادية، فسيكون تركيزها على الطرق والوسائل التي بواسطتها تتدفق القوة الاقتصادية عبر المكان المتواصل، من خلال كيانات أو كتل إقليمية، عبر الممارسات اليومية في الإنتاج والتجارة وتدفقات رأس المال وحركة الأموال وهجرة العمالة ونقل التكنولوجيا والمضاربات في سوق العملات، وحركة الاستثمار وتدفق المعلومات.

ومن أشكال منطق القوة: المنطق الإقليمي السياسي والمنطق الرأسمالي، اللذان يختلف أحدهما عن الآخر، كما يقول أريجي Arrighi(١). فالرأسمالي الذي يملك المال يضع أمواله حيث يجد الربح، وهو يسعى عادة للحصول على زيادة رأسمالية وإلى فائدة فردية. أما الساسة ورجال الحكم فيسعون للحصول على نتائج تزيد قوة دولتهم أمام الدول الأخرى. ويعمل الرأسمالي في زمان ومكان متواصلين، بينما يعمل السياسي ضمن حيز إقليمي، وفي زمان مُقيّد بظروف مؤقتة تمليها الدورة الانتخابية. ومن جهة أخرى، نرى الشركات الرأسمالية تأتي وتروح وتغيّر مواقعها، ويندمج بعضها

---

(١) G. Arrighi, The Long Twentieth Century
Money, Power, and the Origins of our Times, London Verso 1994, P. 33.

مع بعضها الآخر، وقد تفلس ولا يعود لها وجود. أما الدول في الكيانات الدائمة، طويلة العمر، فإنها لا تغيّر مواقعها وتظل مقيدة بحدود جغرافية ثابتة، فيما خلا بعض الظروف الاستثنائية للفتوحات والتوسع الجغرافي.

فالنقطة الأساسية، إذن، هي أن نرى المنطق الاقليمي والمنطق الرأسمالي للقوة منفصلين عن بعضمها. وبرغم ذلك، لا يسعنا أن ننكر أن هذين المنطقين يتداخلان معاً بأسلوب معقّد لدرجة المفارقة أحياناً. غير أن ما يُكتب عن الإمبريالية والإمبراطورية يفترض في أغلبه وجود توافق بينهما. أي إن العمليات السياسية الاقتصادية تسترشد باستراتيجيات الدولة والإمبراطورية، وإن الدول والإمبراطوريات تعمل دوماً وفق دوافع رأسمالية. أما من الناحية العملية، فإن هذين المنطقين يصطدمان ببعضهما في كثير من الأحيان، وإن هذا الاصطدام قد يصل أحياناً إلى درجة الخصومة والعداوة.

لذلك ليس من اليسير إيجاد تفسير لحرب فيتنام أو غزو أفغانستان والعراق، على سبيل المثال، في ضوء الاحتياجات الآنيّة لتراكم رأس المال فقط؛ إذ يمكن إيجاد تفسير واقعي مقبول في القول إن مثل هذه المغامرات تكبح رأس المال بدلاً من أن تعزّز فرص ثروته.

هنا، وفي هذا الإطار، يصعب إيجاد تفسير لتلك الاستراتيجية الإقليمية العامة التي اتّبعتها الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء القوة السوفييتية في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ وهي الاستراتيجية التي هيأت الفرصة لتدخل الولايات المتحدة في فيتنام، دون إدراك الحاجة الملحّة التي شعرت بها الشركات داخل الولايات المتحدة لإبقاء أكبر قدر ممكن من مساحة العالم مفتوحاً أمام رأس المال من خلال توسيع التجارة وفرص الاستثمار الأجنبي. من أجل ذلك يجب أن يُنظر إلى العلاقة بين هذين المنطقين على أنها علاقة إشكالية ومتناقضة في كثير من الأحيان (أي ديالكتيكيّة جدلية) وليست وظائفية أو أحادية الجانب. وهذه العلاقة الجدليّة تفتح لنا آفاقاً لتحليل الإمبريالية الرأسمالية كنقطة تقاطع بين هذين المنطقين المتميزين والمتداخلين للقوة، بإبقاء جانبَي هذا الديالكتيك الجدلي في حركة متزامنة، ودونما انكفاء نحو الجانب السياسي وحده، أو الاقتصادي المهيمن في هذه الجدلية الديالكتيكية.(١)

والحالة هذه، ليس سهلاً على المرء أن يحدِّد الأهمية النسبية لهذين المنطقين في إحداث تغيير اجتماعي وسياسي: هل تم إسقاط الاتحاد السوفييتي بقرار استراتيجي

---

(١) المصدر نفسه، ص ٦١ وما يليها.

إتخذته إدارة الرئيس «رونالد ريغان» يقضي بالدخول في سباق تسلح يقصم ظهر إقتصاد بلاده؟ أم كان إنهياره نتيجة لتغييرات جزئية حدثت في الجسم السياسي للنظام السوفييتي (بما في ذلك التأثير الهدّام لقوة الأموال أو تأثير الأشكال الثقافية للرأسمالية التي دخلت البلاد خِلسة) أم بفعل عمل استخباراتي؟ وهل نشهد الآن إدعاءات سياسية مكشوفة تنادي بالإمبراطورية والإمبريالية المتوافقة معها داخل الولايات المتحدة وعلى المستوى السياسي والإقليمي، وفي اللحظة نفسها التي نشهد فيها إنحسار القوة الاقتصادية وحتى التأثير الثقافي والأخلاقي عن سواحلها متجهاً نحو كتل إقليمية للقوة آخذة في الانتشار ـ ومتمركزة في آسيا وأوروبا، مثلاً ـ هل نشهد الآن تفكك الهيمنة الأمريكية داخل النظام العالمي وظهور «قوة إقليمية جديدة»، عملاق جديد، في القوة السياسية الاقتصادية، حتى ونحن نرى الولايات المتحدة تتصرف وكأنها القوة العظمى الوحيدة التي يجب الإمتثال لأدوارها؟ لا سيما ونحن نذكر أن آخر فترة سادت فيها الولايات المتحدة كانت في ثلاثينيات القرن العشرين، وأنها قد انهارت حينئذ تحت الضغوط السياسية والاقتصادية وانتهت إلى حرب كونية. فالطريقة التي تسير بها عمليات تراكم رأس المال، ومن منظور المنطق الرأسمالي، تجعل الممارسات الإمبريالية تدور حول استغلال الظروف الجغرافية غير المتكافئة التي يحدث في ظلها تراكم رأس المال، وفي الوقت نفسه، يتم التعبير عن ذلك من خلال تبادل غير عادل وغير متكافئ، وقوى احتكارية، وممارسات ابتزازية مترافقة مع التدفقات المقيّدة لرأس المال واقتطاف ريع الاحتكارات. وبالتالي تزداد ثروات مناطق معينة على حساب مناطق أخرى. فالظروف الجغرافية غير المتكافئة لا تنشأ فقط بسبب إختلال أنماط الموارد الطبيعية والتميّز المكاني، وإنما هي نتيجة، وهذا هو الأهم، للوسائل غير المتكافئة لتركُز الثروة والقوة في أماكن معينة بسبب علاقات التبادل غير المتناظرة.

فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً، تفتح أسواقاً لرأس المال في أصقاع كثيرة من العالم من خلال عمليات (وصْفات) صندوق النقد الدولي IMF أو منظمة التجارة العالمية WTO، فذلك لأن فوائد معيّنة سوف تجنيها المؤسسات المالية الأمريكية، بإمبرياليتها الجديدة.

ويُهيّأ لي أن المجتمع العالمي بأسره، وفي مقدمته الأمريكي، سقط تحت وطأة نوع جديد من الإمبريالية يحمل بعض ملامح الإمبريالية التي كانت سائدة في أوروبا بعد عصر النهضة، عندما كان أصحاب رؤوس الأموال يتصرفون بسياسات

الدول كما يريدون، بتغيير أو بتصويب بوصلة رأس المال، ويدفعون هذه الدولة إلى شن الحرب على تلك دون مبرّر سوى أن مصالحهم المالية تتطلب ذلك. وخلال تلك الفترة حوّل «آمشل ماير روتشيلد» ووالده «ماير» أوروبا إلى مستنقع يغرق بالدم، واستطاعت «عائلة روتشيلد» اليهودية، التي أرست معالم إمبراطورية المال والثروة اليهودية، أن تمد الحكومة الانكليزية بالجنود المرتزقه حين كانت الولايات المتحدة ما تزال ولايات منفردة ترزح تحت الاستعمار الانكليزي، وكان نفوذ «روتشيلد» كافياً للحصول على المطلوب من بريطانيا بشأن إصدار النقد الأمريكي[1] القاضي بمنع المستعمرات الانكليزية على الأراضي الأمريكية من إصدار عملتها بنفسها بإرغامها على الاعتماد على المصارف التي تُكلّف بذلك، أي المصارف التابعة لإمبراطورية «روتشيلد»، واضعة مبدأ إنتاج الفتن والسيطرة والحروب وإذكاء النزاعات والتوسع، الذي تبنته حكومات انكلترا والولايات المتحدة سياسة مشتركة لهما.

والإمبريالية، التي يشهدها العالم منذ عقدين من الزمن، ليست إمبريالية أصحاب المال فقط، وإنما إمبريالية الشركات متعددة الجنسيات التي عملت على فرض نظام جديد على العالم يلغي «الآخر» كلياً: فلا مجال للاعتراض على ما يُطلق عليه «الحرب ضد الإرهاب..!». فالولايات المتحدة، هي والتابعين لها فيما يسمى بهتاناً «المجتمع الدولي»، لم يحرِّكوا ساكناً في حرب الشيشان، لأن «أوليغارشي»، روسي يهودي، اعترف بأنه أشعل هذه الحرب لكي يتمكن من الحصول على امتياز بمد خط للنفط إلى البحر الأسود. وعندما كان العدو الصهيوني ينفذ أبشع المجازر ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني (إبان عدوانَي يوليو/ تموز ٢٠٠٦ وديسمبر/يناير ٢٠٠٨/٢٠٠٩)، تبرّع رئيس وزراء الدانمارك، التي اشتهرت وذاع صيتها باحترامها.. لحقوق الإنسان.. بتأييده للكيان بقوله إنه لا يمانع أن يتجاهل الكيان قرارات الأمم المتحدة. ووقف الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن، عشية الإعداد للحرب التي قادت فيها بلاده التحالف الدولي لغزو بلاد الرافدين، أرض الحضارات، ليقول: «من ليس معنا فهو ضدنا».

وفي المجتمعات الدولية قرارات غير قابلة للنقض، وفي مقدمتها حقوق الإنسان وحرياته، التي يتغنى بها الغرب.. وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها صدأت، واهترأت أدراج الأمم المتحدة ومجلس الأمن بفصول مواثيقها وتشريعاتها. بيد أن إمبريالية الكاوبوي تدير ظهرها لكل ذلك ليصبح حاميها حراميها؛ بل ولا تريد أن يفلت أي جزء

---

(١) وليم غاي كار، أحجار على رقعة الشطرنج، دار النفائس ١٩٩٠ - بيروت، ص ١٢١ وما يليها.

من الكرة الأرضية، مهما كان نائياً، عن سيطرتها. وحيثما تكون مصالحها، يتحول سحق الشعوب وانتهاك الحريات إلى مجرد حدث عابر. فكل شيء يجب أن يوضع في خدمة احتكاراتها، بما في ذلك الكائن البشري وحتى عناصر البيئة.

إنها الولايات المتحدة، وحليفتها الفرنسية التابعة التي ملأت الدنيا طنيناً بشعارها :"الحرية والإخاء والمساواة"، اللتان أرغمتا «هايتي» على دفع تعويضات «تحرير العبيد»، منذ أن نالت «هايتي» حريتها وسيادتها من فرنسا في العام ١٨٠٤، وعملت الولايات المتحدة على استنزافها اقتصادياً، وغزتها عسكرياً، مراراً وتكراراً. ففي الفترة من ١٩١٥–١٩٣٤، احتلت الولايات المتحدة هايتي وحكمتها بالقوة حين أرسل الرئيس الأمريكي «ودرو ويلسون» قواته لغزو الجزيرة مستبيحاً سيادتها(١)، وفي فترة أل ١٩ عاماً التي تلت الغزو، سيطرت الولايات المتحدة على الجمارك وجبي الضرائب وأدارت المؤسسات الحكومية في هذا البلد، تماماً كما فعلت في العراق، إذ نصّبت «بول بريمر» حاكماً عليه ينهب ثرواته ويمزق أوصاله. كما أرغمت الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٥٧–١٩٨٦ هايتي على العيش تحت وطأة حكام دكتاتوريين كانوا يحظون بدعمها من أمثال «بابا دوك» و«بيبي دوك دوفالييه». وفي عام ٢٠٠٤ دمرت الولايات المتحدة، في عهد جورج بوش الابن الديمقراطية في هايتي مرة ثانية عندما دعمت الانقلاب الذي أطاح بالرئيس المنتخب «جان برتران أريستيد».

نخطئ إذا اعتقدنا أن الولايات المتحدة يمكن أن تقيم وزناً لاستقلال الدول وسيادتها، أو أنها تقيم كثير اعتبار للقوانين الدولية ومنطق الحق والعدالة في تعاملها مع الآخرين. فأمريكا حالة شاذة في المجتمع الدولي، كانت دائماً ترى أن الاستقلال والسيادة، بل الأوطان كلها، سلع مثل أي سلعة أخرى في السوق، يمكن شراؤها بالمال أو أخذها بالقوة العسكرية. وتاريخها حافل بالأمثلة على ذلك: فالتاريخ الأمريكي بدأ بمجموعة من المغامرين عبروا المحيط وأبادوا سكان البلاد الأصليين من الهنود الحمر، وأقاموا مستوطنات لهم على أنقاضهم.

وحتى بعد قيام أمريكا بصورتها ومساحتها الجغرافية الحالية (٥٠ ولاية)، ظلت ذهنية شراء الأوطان بالمال تهيمن على صانعي القرار في الولايات المتحدة. فبعد تزايد أعداد العبيد المحررين، أخذ بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي يطالبون بشراء ولاية أمريكية في أفريقيا وإرسال الزنوج إليها!! فترات من هذا النوع يتحول فيه

---

(١) جريدة الخليج الإماراتية ٢٠١٠/١/٣١.

الوطن والسيادة الى سلعة تُشترى بالمال، قد لا نجد له مثيلاً إلا في تاريخ العنصريين البيض في روديسيا والصهاينة في «الكيان الغاصب» في فلسطين.

وفي مايو/أيار ٢٠٠٣، وبعد تأخير طويل، نشرت الحكومة الأمريكية وثائق تكشف هندسة الرئيس «دوايت أيزنهاور» وتدبيره تغيير النظام في غواتيمالا عام ١٩٥٤. كما نشرت أيضاً أغلبية سجلات وثائق إخفاق عملية خليج الخنازير عام ١٩٦١، عندما فشل جهاز الاستخبارات الأمريكي «سي آي أيه» في غزو كوبا عبر الاستعانة بمنفيين كوبيين. كذلك تسربت تقارير كشفت دور هذا الجهاز أيضاً عام ١٩٥٣ في الإطاحة برئيس الوزراء الإيراني محمد مصدّق.(١)

ولكن هذا التراث ترك آثاره في الذهنية الأمريكية وما زال يؤثر فيها حتى الآن؛ وهذا التراث هو نفسه الذي حوّل البنك الدولي، الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة، إلى وسيلة لسلب دول العالم الثالث استقلالها وسيادتها مقابل تزويدها بالقروض وتكبيلها بالديون. وتاريخ أمريكا حافل باستخدام القوة العسكرية ضد الذين لا يجدي المال في شراء سيادتهم واستقلالية قرارهم. وهي نفسها التي تصف الدول التي تخرج عن إرادتها وترفض إملاءاتها بأنها دول مارقه!

الهيمنة

ما هي الهيمنة وماذا تعني؟ استعملت الباحثة اليهودية المعروفه «هَنّا آرنديت» والباحثان «غرامسكي» و«أريغي» والبروفيسور الشهير «نعوم تشومسكي» والخبير اللامع في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية «السيد ياسين» وكذلك الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل وآخرون، هذا المفهوم مراراً. فالهيمنة أحياناً تعني السلطة السياسية وممارستها من خلال الحاكم ـ القيادة ـ وموافقة المحكوم، خلافاً للسلطة السياسية التي تمارس في إطار الهيمنة من خلال الإكراه والقسر. وفي أحيان أخرى نرى أنها تعني مزيجاً من القسر والموافقة عند ممارسة السلطة السياسية.

يُجمع هؤلاء، في إطار العلاقات بين الدول، حول هذا المفهوم بالقول: إن تفوق مجموعة بشرية على أخرى وسيادتها عليها، يظهر جلياً في واحدة من صورتين، هما: الهيمنه والقيادة الثقافية والمعنوية. فقد تهيمن جماعة اجتماعية على جماعات

---

(١) شالمرز جونسون، بروفيسور متقاعد، يعمل حالياً مع جامعة كاليفورنيا سان دييغو، في كتابه: تفكيك الإمبراطورية، الأصل الأخير للولايات المتحدة الأمريكية وجريدة الخليج الإماراتية العدد ١١٤٥٤، ٢٠١٠/٩/٢٨. جونسون، كان يعمل مؤخراً، مستشاراً لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية.

أخرى معادية لها، وتسعى لتصفيتها أو لإخضاعها، حتى لو اضطرت لاستعمال القوة المسلحة ضدها، مباشرة أو من خلال حلفائها.

ولنتأمل كيف تنطبق هذه المفاهيم على حالة الولايات المتحدة طوال السنوات الستين الماضية. فقد كانت في كثير من الأحيان تعتمد أسلوب التوسع والقسر والهيمنة والاحتواء، ولم تتوانَ قط عن تصفية المعارضين لها. وحتى على الصعيدين الداخلي والخارجي، فإن لها تاريخاً حافلاً من الظلم والقسوة والاستبداد والاستعباد، وممارسةالعنصرية والقتل والإبادة الجماعية، ومراقبة جماعات المعارضة والتغلغل في صفوفها، مهما كانت صفتها ولغتها، واستعدادها الآن للتخلي عن «قانون الحقوق» والاستعاضة عنه بقوانين الأمن القومي والوطنية.

وليس ما تقدم سوى أمثلة صارخة على هذه الهيمنة. وكما كانت الولايات شديدة القسوة في الداخل الأمريكي، كانت أيضاً أكثر قسوة خارج حدودها، خصوصاً حين عاثت فساداً ودبرت الإنقلابات وإخترقت الحدود وتجاوزت السيادة الوطنية وأطاحت بروؤساء ونصّبت غيرهم ممن يُغرّدون داخل سربها، وفتكت بمصائر الشعوب ونهبت ثرواتها، وقيّدت بالأغلال اقتصادها، كما حدث في كل من اليابان وغواتيمالا وتشيلي وهايتي وأندونيسيا وفيتنام وفلسطين ولبنان والعراق والصومال واليمن والسودان وإيران وباكستان وأفغانستان والبلقان وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق؛ ومارست إرهاب الدولة المارقة في مختلف أرجاء المعمورة. وتعمل وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي أيه) ووحدات القوات الخاصة «المارينز» في بلدان لا حصر لها، ما حدا بالكثيرين من الدارسين لهذا السجل الإرهابي للولايات المتحدة أن يرسموا لها صورة أعظم دولة مارقه على وجه الأرض، نظراً لما يدل دلالة أكيدة على أنه سجل مثير للاشمئزاز، تستخدم فيه القوة الاقتصادية أحياناً، التي لا تقل قوة عن القوة المسلحة، مثل الحظر التجاري الذي فرض على كوبا والعراق، أو برامج التقشف التي يفرضها صندوق النقد الدولي بإلحاح من وزارة الخزانة الأمريكية على بعض الدول. وأوضح مثال على ذلك الدور البارز الذي لعبته المؤسسات المالية ووزارة الخزانة بدعم من صندوق النقد الدولي في تخفيض قيم الأصول الثابته في مختلف دول شرق وجنوب شرق آسيا، مما أدى إلى أزمة بطالة حادة وإلغاء سنوات من التقدم الاقتصادي والاجتماعي نعمت به شعوب تلك الدول.[١]

---

(١) السيد ياسين، علي الدين هلال وآخرين، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، القاهرة، معهد الدراسات والبحوث العربية ١٩٧٥.

وخلال ذلك كله، كانت الولايات المتحدة تطوّر شكلاً متميزاً من الإمبريالية العنصرية خاصاً بها. فقد خرجت من الحرب الأهلية مندفعة بقوّة نحو تنمية رأس المال وغدت خلال فترة قصيرة القوة التكنولوجية والاقتصادية الأكبر في العالم. ولما خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية بصفتها الدولة الأكثر هيمنة على التكنولوجيا وعلى الإنتاج، كانت عملتها، الدولار، أقوى عملة في العالم، وآلتها العسكرية أقوى قوة عسكرية في العالم. وخلال تلك الحرب، برز مبدآن أساسيان ظلا ثابتَين ومعتمَدين في إطار الاستراتيجية الداخلية:

أ- الإبقاء على النظام الاجتماعي دون أي توزيع راديكالي للثروة أو القوة، بعيداً عن أي مساس بسيطرة النخبة أو سيطرة الطبقة الرأسمالية.

ب- سياسة التوسع المتواصل لرأس المال بعيداً عن أي تأثير للارتباطات الخارجية.(١)

وهذا يعني أن الولايات المتحدة تستخدم سطوتها العسكرية في سبيل حماية الأنظمة العميلة لها والحامية أو الداعمة لمصالحها. وأصدق مثال على ذلك الإطاحة بحكومة مصدّق في إيران واستبدالها بحكم الشاه (١٩٥٣)، وبالتالي اعتمادها على نظام هذا الأخير باتخاذ المخابرات المركزية الأمريكية للعاصمة الإيرانية طهران مقراً رئيسياً لها في الشرق الأوسط، واعتمادها على الشاه لرعاية مصالحها في المنطقة.

أما على الطرف الآخر، مركز الثقل العربي، مصر، كانت الولايات المتحدة الأمريكية شريكاً رابعاً في العدوان الثلاثي (١٩٥٦) على مصر الكنانة، ولكنها اختلفت مع اللاعبين الثلاثة (بريطانيا، فرنسا والكيان الصهيوني) على الأسلوب والتوقيت والإعداد السياسي للعدوان. وكان هدف الولايات المتحدة ثابت، لم تحد عنه، الهيمنة على العالم للأسباب التالية:

١) لم يكن شكل الحكم فيها مثقلاً بأعباء رواسب الإقطاع والأرستقراطية كما في أوروبا.
٢) كان شكل الحكم فيها يعكس مصالح الشركات والطبقة الصناعية.
٣) تكريس الفردية ونسب الأرباح والملكية الخاصة في السلطة السياسية وحسب الدستور.
٤) المجتمع الوافد ومتعدد الأعراق في المجتمع المتواجد على الأرض الأمريكية،

---

(١) ديفيد هارفي، الإمبريالية الجديدة، The New Imperialism، الحوار الثقافي - بيروت ٢٠٠٤، ص ٦١.

وبه يستحيل نشوء قوميات عرقية كما هو الحال في أوروبا.

٥) كان مجتمعاً قلّ نظيره في امتلاكه مساحات واسعة تتيح له توسعاً داخلياً.

٦) العنصرية الداخلية التي مارسها «الأبيض» نحو السكان الأصليين.

٧) طورت لنفسها نظرية خاصة بها كانت المحرك الرئيسي لشكل العنصرية التوسعية:

٨) إخفاء مكاسبها الإقليمية واحتلالها لأراضي الغير وراء نشر قيَم غلّفتها بخطاب جميل، ما أصبح يعرف اليوم بتعبير «العولمة».

إن تحقيق هذا الأمر يشمل ضمناً، وبداية، الخطة التي وضعها وزير خارجيتها هنري كيسنجر باتباع سياسة الخطوة خطوة، كمطلب عزل مصر عن العالم العربي (وهذا ما تحقق في اتفاقية كامب ديفيد التي أبرمها الرئيس المصري الراحل أنور السادات ورئيس وزراء الكيان مناحيم بيغن بمشاركة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر سنة ١٩٧٨)، ومطلب سلب العرب خيار الحرب. وهذا ما تحقق أيضاً حين قال السادات: "إن حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣، أخر الحروب"؛ وأزعم أن حرب أكتوبر لن تكون آخر الحروب. وبديهي أن العالم العربي من دون مصر لا يستطيع أن يحارب. وكذلك مطلب «تصفية» القضية الفلسطينية بإنهاء الصراع أو بتحويلة من صراع عربي مع العدو إلى (نزاع) فلسطيني مع هذا العدو. وبديهي أيضاً، أن هذه القضية تتأثر كثيراً إذا كانت مصر خارج الصراع. وكان هدف تحقيق الصلح بين مصر والكيان وراء اقتراب الولايات المتحدة من ثورة ٢٣ يوليو التي قادها كحركة تحرر وطني وقومي رائد النضال العربي جمال عبدالناصر سنة ١٩٥٢، في محاولة لاحتوائها.

وبذات الأهمية كان استهداف المنطقة، لما فيها من احتياطيات نفطية هائلة، لتأمين استمرار تدفق النفط. وهذا ما أكد عليه الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون(١) بقوله: «إن العرب ليسوا بالنسبة إلى الغرب ذلك الممر الاستراتيجي، فحسب، بل هم أيضاً أولئك الذين تحتوي أرضهم على أكبر مخزون من البترول في العالم، البترول الذي بدونه، أو بوقوع خللٍ ما في تزويد الغرب به، تدخل الحضارة الغربية في أزمة خانقة توصلها إلى الانهيار». بل إن الغرب يعتبر نفسه صاحب حق في النفط العربي

---

(١) ريتشارد نيكسون (رئيس أمريكي سابق) انتهاز الفرصة، ص ٢٢٣ وما يليها.

وانظر: محمد عابد الجابري، مسألة الهوية ـ العروبة ـ والإسلام.. والغرب. مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٧، ص ١٤٥.

وليس مجرد زبون. وهو يرى أنه هو الذي اكتشفه وهو الذي صنّعه، وهو بالتالي الوحيد صاحب الحق في التصرف به ـ تسويقه ـ بمعني أنه هو المالك الوحيد المستقل له.(١)

لذلك، فإن حقيقة توجه التفكير الغربي، برأسه الولايات المتحدة الأمريكية، تعتبر أن الموقع الاستراتيجي للعالم العربي يجعل منه ممراً ضرورياً للغرب ولمصالحه إلى كل من آسيا وأفريقيا، مما يجعل مصلحته الأكيدة تكمن في امتلاك هذا الممر الحيوي أو في السيطرة والهيمنة عليه، وفي إضعاف أهله وإعادتهم إلى مناطق النفوذ من جديد؛ وفي تشتيت صفوفهم وتجزئة وطنهم لمنعهم من الأخذ بأسباب القوة والمنعة. كما أن مصلحته تقتضي أن يكون الكيان الصهيوني في قلب هذا الممر كقاعدة عسكرية وسياسية له.

ومن أجل تحقيق نظام السيطرة والهيمنة على مجتمع من المجتمعات، يتعين الوصول إلى مرحلة يشعر فيها المسيطَر والمهيمَن عليهم بأنهم أحرار، حين يجري التحكم في نوازع السلوك، وليس في السلوك النهائي، أي التحكم في الحوافز والأماني والأهداف وحتى الرغبات. وهذا يعيننا على فهم حالة نموذجية للسيطرة والهيمنة، تجسدها على الصعيد الكوني الولايات المتحدة الأمريكية بما تمثله من عقلية متعالية واضطلاع بدور الجلاد المهيمن وعجرفة المستبد؛ كما هو حال الأوروبيين الذين أخضعوا شعوباً وبلداناً مختلفة على امتداد عقود وأحياناً قرون لفأس الهيمنة والسيطرة وسوط الجلاد، حين نكتشف أنه ليس جديداً عليها (الولايات المتحدة) إسباغ خطاب ثقافي، وأحياناً ديني (لتحسين صورتها..) على مساعي هيمنتها على العالم.

هذا هو ما جاءنا به رئيس الإدارة الأمريكية باراك أوباما، رئيس التغيير، في خطابه الرنان والشهير الذي وجّهه من قلب القاهرة، قاهرة المعز ومحمد علي وسعد زغلول وجمال عبدالناصر، الى العالمين العربي والإسلامي (٤ يونيو/حزيران ٢٠٠٩)، الذي دغدغ فيه مشاعر العرب والمسلمين بعدما باع الوهم للجميع، معتبراً غزو أفغانستان والعراق وقتل وتشريد الملايين مجرد «سوء تفاهم»، كما حمّلهم في خطابه نفسه مسؤولية «سوء التفاهم» ذاك..

---

(١) فريد هاليداي، نهاية الحرب الباردة والعالم الثالث، ترجمة عبد الإله النعيمي، صحارى للصحافة والنشر ١٩٩٣، ص ١١١ وما يليها. وانظر: زبيغنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى ـ دار بيار باريس ١٩٩٨، عرض: غسان العزي، جريدة الخليج الإماراتية ١٨/٣/١٩٩٨. وانظر مالك جابر، واشنطن والانقلابات في العالم الثالث، السياسة الدولية ٣/١٩٦٦، ص ١٧٢.

كثيراً ما يذكرنا إسباغ خطاب ثقافي، وأحياناً ديني، بقول «ردّده» جورج دبليو بوش مراراً، بأنه رأى في المنام «تكليفاً إلهياً بإنقاذ العالم من الطغيان»، كما سبقه إلى ذلك الرئيس «روزفلت» الذي استخدم تعبيراً، يبدو كأنه ينتسب إلى يومنا هذا حين قال: «أمركة العالم هي مصير أمتنا وقدرها».(١)

الجديد في هذا، أو الذي يبدو جديداً على الأقل، هو الإيغال في التركيز على الطابع الثقافي لهذه المهمة، لتمويه جوهرها الحقيقي، جوهر الهيمنة على العالم وثرواته. وهو ما حدث في ميادين القتال على مسار الحرب العالمية الثانية، حين بدأت الولايات المتحدة الأمريكية خطوتها في ميادين الدم والنار، عندما قامت الأساطيل الأمريكية بعبور المحيط (١٩٤٢) متجهة الى شطآن المغرب العربي، وهناك استقبلتها جيوش الاحتلال الفرنسية، ومنها الى شواطئ جزيرة صقلية، إذ كان شاغل الرئيس «فرانكلين روزفلت» وقتها تقليل خسائر الإنزال في عملية صقلية بأقل كلفة في الدم. وكان البيت الأبيض هو الذي تولى رسم وترتيب عملية الإنزال، دون رادع ديني أو أخلاقي أو قانوني، على شكل مقايضة كان سياقها:

أ – أن عصابات المافيا في نيويورك (حينها) هم في الأصل مهاجرون من صقلية؛ ولهذه العصابات جهات نافذة من الأقارب والأنصار والمستثمرين، توفر لعملية الإنزال أسباباً وتعقد لها ولاءات بل وتشتري السلطة في الجزيرة بكاملها.

ب – قدرة عصابات المافيا في الجزيرة على تقديم كافة التسهيلات لإنزال القوات الأمريكية، كي يكون غزو إيطاليا طريدتها التالية.

ج – وعليه فقد كلّف الرئيس «روزفلت» أحد مساعديه (هاري هوبكنز) أن يعرض على زعماء مافيا نيويورك صفقة مقايضة، قبلت بها عصابات المافيا، ومن شروطها: ترتيب «علاقة عمل» مع أجهزة الأمن الأمريكية تكفل كذلك تغطية نشاط عصاباتها في الولايات المتحدة.(٢)

لقد قامت الدولة الأمريكية، أساس الإمبراطورية الجديدة، وبلاد مهد الحريات وحقوق الإنسان..!!، على العبودية والتمييز العنصري، الأمر الذي تجلّى في قوافل السفن التي راحت تحمل العبيد من أفريقيا، ليموت نصفهم بسبب مشاق السفر في المحيط

---

(١) وليم غاي كار، أحجار على رقعة الشطرنج، دار النفائس ـ بيروت ١٩٩٠، ص ١٢٦.
وانظر: جريدة الخليج الإماراتية، عرض «حسن مدن» ٢٠١٠/٩/٣.
(٢) محمد حسنين هيكل، الامبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، دار الشروق ـ القاهرة ٢٠٠٣، ص ٢٦ـ٣٠.

وقسوته، وليصل نصفهم الآخر إلى شطآن العالم الجديد مقيدين بالسلاسل معروضين في سوق المزاد – وكان هؤلاء العبيد، بشهادة كل مؤرخ لنمو الاقتصاد الأمريكي – هم الذين أنشأوا القاعدة الزراعية الأولى التي نهضت عليها الدولة الأمريكية، وهم الذين اصطلوا بنيران أفران الحديد عندما توهجت الثورة الصناعية على الأرض الأمريكية، كما وإن المجندين السود كانوا هم من تحمّلوا لاحقاً أصعب المهام في الحروب الأمريكية وأشهرها حرب فيتنام. ورغم أن نسبة السود في الولايات المتحدة تقارب ١٢٪ من مجموع السكان، بلغت نسبة قتلاهم في الحرب العالمية الأولى ٣٨٪، وفي حرب فيتنام بلغت ٥٠٪، حتى أن «مارتن لوثر كنج» الزعيم الأمريكي الأسود المشهور، كان يجاهر بالقول: «إن حرب فيتنام كانت مذبحة» كُلّف فيها الرجل الأسود بقتل الرجل الأصفر (يقصد أهل الشرق الأقصى)[١]. بل إن الأمور وصلت إلى حد أن الإمبراطورية الأمريكية تنكرت لكل الإلتزامات الأدبية والأخلاقية، وبدون عناء ثقيل على الضمير، بتخليها عن أهم رجالها في الشرق الأوسط شاه إيران (محمد رضا بهلوي) عندما رفضت منحه حق اللجوء السياسي. وكانت على وشك تسليمه إلى الثورة الإيرانية الوليدة التي قادها الخميني (١٩٧٩) مقابل الإفراج عن الرهائن الأمريكيين الذين احتجزوا في السفارة الأمريكية في طهران.

وفي ذات السياق، يوم اجتمع قادة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وانكلترا وفرنسا لكي يضعوا موضع التنفيذ مسألة ملاحقة مجرمي الحرب من الدول الأوروبية التابعة للمحور بزعامة المانيا الهتلرية، لإنشاء محكمة «نورمبرج» العسكرية، لمحاكمة المسؤولين عن نشوب الحرب والجرائم التي انتهكت قوانين الحروب وأعرافها والجرائم ضد الإنسانية وهي التي تمس المدنيين.

ومحكمة «نورمبرج»، التي أسماها روجيه جارودي «الخرافة الأسطورة»، ليست محكمة دولية، حيث لم يشارك في تشكيلها إلا المنتصرون وحدهم (٨ أغسطس/آب ١٩٤٥) الولايات المتحدة، انكلترا وفرنسا، ومن ثم لم تُعرض عليها سوى الجرائم التي ارتكبها المهزومون (المانيا).[٢]

وهنا يتبدّى لنا أن نتخيل لو أن مثل هكذا محكمة قد تشكلت من دول غير منحازة، أو غير تابعة، أو من الشعوب المقهورة التي اصطلت بجور وجبروت وظلم واحتكار

---

(١) المصدر نفسه، ص ٣٧ و ٣٨.

(٢) روجيه جارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، دار الشروق - القاهرة ١٩٩٩، ص ١٢٠-١٢٢.

المستعمر؛ أو من ممثلي الملايين ممن توالت موجات هجرتهم وتنوعت أشكالهم وألوانهم من أوروبا (الذين هاجروا بفعل الاضطهاد الديني والسياسي)؛ أو من ملايين العبيد الذين عبروا المحيط من أفريقيا السمراء مقيدين بالأغلال، الذين أنشأوا النهضة الزراعية الأمريكية؛ أو من الهنود في آسيا، يوم كانت ـ الولايات المتحدة ـ ما تزال ولايات متفرقة تابعة للاستعمار البريطاني، حين أوغلت نهباً لثروات السكان الأصليين من الهنود الحمر والاستيلاء على أراضيهم وممتلكاتهم.

وإذا انتقلنا إلى ممثلي الملايين في شبه القارة الهندية، من الذين طحنتهم آلة التوسع والقهر والإبادة للإمبراطورية البريطانية التي كانت لا تغيب عنها الشمس؛ يوم قاد غاندي ثورة الفقراء في الهند التي مزقتها السطوة البريطانية؛ نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ دورها كقوة إمبريالية، انتصرت في الحرب العالمية الثانية لتشكل الاستعمار الجديد بأبشع صوره العنصرية التي تمثلت بالعدائية بحربها الفتاكة في فيتنام، والحرب بين الهند وباكستان.

ولو تحولنا إلى المنطقة العربية، بمغربها العربي، أو بمشرقها نحو الأقطار التي تمتد من مصر إلى الخليج العربي، لوجدنا أن العربي هو أحد أفراد الأمة التي جزأها المستعمر- (البريطاني والفرنسي) واضع خرافة «محكمة نورمبرج»، ومن ثم المستعمر الإيطالي والإسباني - وحوّلها إلى كيانات مصطنعة وغرس في قلبها، في فلسطين التاريخية، الكيان الصهيوني.. وقبلها حين توالت غزوات الغرب الصليبية وما سبقها من غزو مغولي وروماني واستعمار عثماني.

ولو اتجهنا إلى البلقان، وتحديداً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي أواخر ثمانينيات القرن الماضي، يوم بدأت دول الكتلة الشرقية تنحو إلى الاستقلال؛ وانفراط عقد الاتحاد اليوغسلافي حين صعّد القوميون الصرب، الذين نجح «جوزيف بروز تيتو» في كبح جماح عنصريتهم، ليبرز من بينهم «سلوبودان ميلوسيفيتش» الذي قاد انقلاباً دستورياً ألغى الحكم الذاتي لكوسوفو وضمها إلى جمهورية صربيا (يشار هنا إلى أنه ومنذ العام ١٩١٢، كان الإقليم يرزح تحت الإحتلال الصربي)[١] بسكانه الألبان المسلمين الذين تعرضوا لتطهير عرقي، بدعم غربي، إلى أن قاد بعد ذلك حلف شمال الأطلسي، الناتو، الذي تقوده الفاشية الأمريكية، حملته المشهورة للقضاء على نظام

---

(١) فهمي هويدي، دراسة تحت عنوان: «رحلة الأحزان في كوسوفو».
جريدة الخليج الإماراتية، العدد ٧٢٦٨ ـ ١٣ ابريل/نيسان ١٩٩٩.

«ميلوسوفيتش» (يوغسلافيا السابقة) لأنه رفض أن يغرّد داخل السرب الأمريكي، وانسجاماً مع قول «جورج بوش» الإبن «من ليس معنا فهو ضدنا»؛ في وقت كان هذا الغرب (الأمريكي - الأوروبي) يقف متفرجاً أمام ما يجري من تطهير عرقي وإبادة جماعية في إقليم كوسوفو، بسكانه الألبان المسلمين.

وعودة إلى خرافة «محاكمات نورمبورج»، وهي أيضاً محكمة استثنائية تنفي عن الحلفاء المنتصرين، من حيث المبدأ، أي مسؤولية عن إشعال فتيل الحرب. وهكذا استُبعد سبب اندلاعها، ولم يُطرح في تلك الخرافة أي تساؤل عما إذا كانت معاهدة فرساي، وهي المعاهدة التي تمخضت عنها الحرب العالمية الأولى، وتم التوقيع عليها سنة ١٩١٩ بين الحلفاء المنتصرين (فرنسا وبريطانيا وروسيا) وألمانيا المهزومة، وما ترتب على تلك المعاهدة من عواقب أدت إلى انهيار الاقتصاد الألماني، مما دفع بالشعب الألماني إلى هوة اليأس والإحباط، نظراً لحالة الإفلاس وانهيار قيمة العملة الوطنية، فضلاً عن تفشي البطالة، الذي جعل المناخ مؤاتياً لصعود نجم «هتلر». يومها كانت دوائر المال في الولايات المتحدة الأمريكية وانكلترا وفرنسا هي التي ساعدت هتلر على إعادة بناء قواه العسكرية. فلم تكن المصارف الألمانية ومنها (مصرف شرايدر) هي وحدها التي موّلت «هتلر» وحلفاءه ومؤيديه، بل إن الاحتكارات الأمريكية والفرنسية والانكليزية شاركت بقسط وافر من عملية إعادة تسليح المانيا[١]. وهكذا أسهم رأس المال الأمريكي (الدولار) ورأس المال البريطاني (الجنيه الاسترليني) مع رأس المال الفرنسي (الفرنك يومها) في نسج خيوط المؤامرة.. التي جاءت بهتلر إلى الحكم.[٢] وهو الذي قال في خطابه أمام البرلمان الألماني، «الرايخستاج»، في ٣٠ يناير/كانون الثاني ١٩٣٩: «إذا كانت دوائر المال اليهودية العالمية، داخل أوروبا وخارجها، قد نجحت في دفع الشعوب من جديد إلى أتون حرب عالمية، فإن النتيجة لن تكون سيطرة الشيوعية على العالم وبالتالي انتصار اليهودية، بل إبادة الجنس اليهودي في أوروبا.[٣]

بمعنى أن المانيا الهتلريه أدركت بما لا مجال فيه للشك، خطورة وأحابيل دوائر المال اليهودية والمؤامرات التي حاكتها دوائرهم المالية ودور اليهود في إشعال الفتن والحروب

---

(١) روجيه جارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، دار الشروق - القاهرة ١٩٩٩، ص ١٢١-١٢٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٢٤، بالأساس: الجريدة الرسمية الفرنسية عدد ٢٦ مارس/آذار ١٩٣٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٢٦، عن: سجلات المحكمة العسكرية الدولية، المجلد ٣١ ص ٦٥.

داخل أوروبا وخارجها، متحصنين لذلك بنفوذهم في مجالات الصحافة والسينما والإذاعة لمواصلة الزج بملايين البشر في صراعات تؤدي إلى أتون حرب عالمية.

وفي معرض الرد على ما قاله «هتلر»، نستعرض ردوداً أوروبية وأمريكية تبرز الصراعات الحادة بين الألماني والانكليزي، وبين الألماني والفرنسي وبين الألماني والأمريكي.. ومنها:

١) رئيس تحرير صحيفة نيويوركر الأسبوعية، «كلينتون فاديمان»، أبرز الشخصيات في «هيئة كتّاب الحرب»، طالب الكتّاب بإثارة «مشاعر الكراهية تجاه الألمان وليس القادة النازيين وحدهم» وقال «الطريقة المثلى لجعل الألمان يفهمون هي إبادتهم». وما «هتلر»، إلا تجسيد لبدعة لا تعدو أن تكون نوعاً من التمرد على الحضارة الغربية. ويرى «فاديمان»: «إن الحل هو تعقيم (من العُقم) النازيين، بالمعنى الطبي للكلمة».(١)

٢) في مقالة للأب «و. ويب» عقب فيها على خطاب «هتلر»، قال: «يجب أن يكون شعارنا هو محوهم» أي الألمان. لذا، يجب أن تنصب علومنا على اختراع متفجرات جديدة أشد هولاً. ويضيف: «لو كان الأمر بيدي لمحوت ألمانيا من الخريطة لأنهم جنس شيطاني ابتليت به أوروبا على مدى قرون».(٢)

٣) وفي مقالته، في صحيفة «ناتشاريتش» اليهودية، كتب الزعيم الصهيوني «فلاديمير جابوتينسكي» في يناير/كانون الثاني.. قائلاً: «إن مصالحنا اليهودية تقتضي إفناء المانيا. فشعبها يمثل خطراً علينا».(٣)

٤) في حديث للزعيم البريطاني «ونستون تشرشل»، مايو/أيار ١٩٤٠ قال: «سوف نقوم بتجويع ألمانيا، وسوف ندمر مدنها ونحرق محاصيلها وغاباتها».(٤)

٥) الوزير البريطاني اللورد «فانسيتارت»، وهو من أبرز المحرضين على العنصرية والعداء والكراهية، لم يتورع عن القول: «إن خيرة الألمان هم الألمان الموتى، إذن فلتمطر السماء قنابل».(٥)

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٢٨، وهيئة كُتّاب الحرب، هيئة أدبية حكومية. و«فاديمان» فصل مفهومه العنصري في كتاب «صنع الغد، لمؤلفه دي سال» أبريل/نيسان ١٩٤٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٢٩، مقالة للأب «و. ويب» وهو رجل دين، نشرت في صحيفة ديلي هيرالد اللندنية، لم يحدد المصدر تاريخها.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٣٠، عن: بول بودوين: تسعة شهور في الحكومة، ١٩٤٨، ص ٥٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

٦) وفي يوليو/تموز ١٩٤٤، بعث «ونستون تشرشل» بمذكرة إلى رئيس أركان القوات البريطانية، الجنرال «هاستينجز إيماي» جاء فيها: فكّروا بشكل جدي في مسألة الغازات الخانقة.. فمن العبث أن نضع الاعتبارات الأخلاقية.. في الحسبان، بينما سبقنا الآخرون إلى استخدامها دون معارضة من دعاة النزعة الأخلاقية أو من الكنيسة، ولا بد أن ندرس أمر استعمال الغازات.. ويجب ألا ندع المبادئ البالية.. تغل أيدينا».(١)

وبالرغم من كل أعمال العداء والكراهية والعنصرية والقتل الجماعي هذه، المعادية لكل القيم، حتى السماوية منها.. أو ما فلسفته الكنيسة، بل وحتى الشعارات الطنّانة التي ملّت البشرية سماعها من حقوق الإنسان إلى المساواة والحرية والديمقراطية، فإنه لم يَمثل أمام العدالة رئيس الوزراءالبريطاني «ونستون تشرشل»، ولا الزعيم الروسي «ستالين» ولا الرئيس الأمريكي «ترومان» ولا الزعيم الإيطالي «موسوليني»، ولا الذين قبلهم ممن روّعوا شعوب الأمة العربية بغزواتهم وحروبهم الطاحنة، آخذين من شارة «الصليب» رأية لهم. هكذا فعلت فلسفه بناء «الأنا» الأوروبية، آخذة من العنصرية والكراهية ونفيَ الآخر قاعدة لها. فمثّلث أوروبا، كقوة استعمارية، الاستعمار القديم، كما مثلت الولايات المتحدة الأمريكية، بما تمثله من غزو إمبراطوري، الاستعمار الجديد، في احتكار للتاريخ من قبل أوروبا والولايات المتحدة المتصهينة وحدهما، لمشروع متكامل لا تنفصم عراه، يتداخل فيه الماضي والحاضر والمستقبل، ويتشابك فيه الثقافي بالسياسي والديني، عبرّ عن ميوله ورغباته الدفينة في الظاهرة الشاملة التي تطبع عصرنا بوصفها سلاح القوى الكبرى للهيمنة على مستقبل الأجيال، التي تقوم على المصالح والتوسع ومناطق النفوذ، والاستحواذ على الثروات بما تعنيه سياسة الهيمنة.

وبالمثل، لم يوجه الاتهام الى الكتّاب الذين أطلقوا الدعوات شططاً وجنوناً إلى «الإبادة الجماعية» التي أطلقها الكاتب اليهودي «ثيودور كوفمان» (١٩٤٢) وإلى نداء الكاتب السوفييتي «إليا إهرنبورج» الذي أطلقه في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٤٤، إلى الجيش الأحمر، قال فيه: «اقتلوا، اقتلوا فليس بين الألمان بريء».(٢)

ومع ذلك لم يمثل هذان الكاتبان وأمثالهما مع المتهمين الذين حوكموا في

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٣١.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٣٢، عن الأدميرال دونيتز في كتابه «عشرة أعوام وعشرون يوماً، ص ٣٤٣ و ٣٤٤.

«نورمبورج» كما لم يمثل أولئك الحكام الذين وفروا لهم الحماية.

وبالمثل، لم يحاكم الرئيس الأمريكي «ترومان»، الذي ارتكب جريمة الإبادة الجماعية بإلقاء قنبلتين ذريتين على مدينتي هيروشيما ونكازاكي اليابانيتين، مما أسفر عن مصرع أكثر من ٤٠٠ ألف من المدنيين.. واستسلام اليابان، التي بقيت حتى يومنا، كغيرها، تغرّد داخل السرب الأمريكي المهيمن. وكذلك لم يحاكم ستالين لمسؤوليته عن المذبحة التي ارتكبها في بولندا.. الخ.

وبالمثل أيضاً، لماذا لم يحاكم النظام البريطاني - حتى اليوم - بجهازه القضائي العريق..! على أبشع جريمة ارتكبتها بريطانيا وهي الدولة المستعمرة، المنتدبة، وحكومتها على اقتلاع شعب فلسطين من أرضه التاريخية، لإحلال شذاذ الآفاق، العصابات الصهيونية، مكانه، في عمليات تهجير علنية وسرية، وتجميعهم على أرض فلسطين، أمام تخاذل وتواطؤ بعض العرب، تجاه قيام الكيان الصهيوني في فلسطين، قلب المنطقة العربية، ليكون القاعدة المتقدمة للمشروع الغربي برمته. وما زاد الطين بلة، قبول الطرف الفلسطيني - العربي، تنصيب رئيس وزراء بريطانيا الأسبق طوني بلير، الذي أصدرت بلاده الوعد، «وعد بلفور» المشؤوم (٢ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٧) للحركة الصهيونية بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين، ليكون ممثلاً لما يعرف أيضاً باللجنة الرباعية الدولية في عملية التسويه لمشكلة الشرق الأوسط. إنها بريطانيا التابعة، وغيرها، في عملية غزو العراق، (والحديث عن العراق في مقام آخر) التي قادتها الإدارة الأمريكية بشخص الرئيس جورج بوش الابن، في حرب قذرة طاحنة أكلت الأخضر واليابس، وعاثت خلالها الإمبريالية الأمريكية في بلاد الرافدين قتلاً ونهباً وتمزيقاً؛ وجعلت من بغداد الرشيد ملاذاً للهيمنة ومناطق النفوذ، والمركز المتقدم للمشروع الغربي - الصهيوني، في المثلث البترولي، بديلاً لطهران إبان حكم الشاه.

وبالعودة إلى المحرقة النازية، نقول، رغم التشكيك بحقيقتها، إن هتلر لم يستهدف اليهود وحدهم. فقد نظم حملة إبادة واسعة ضد غجر أوروبا لارتكابهم فظاعات ضد الرومانيين وضد ذوي الأصول الأفريقية. ويذكر التاريخ، أن عدد ضحايا الاتحاد السوفييتي بلغ عشرين مليون ضحية، حين داهم الألمان الأراضي السوفييتية وسط رفض ستالين تصديق كبار جنرالاته وتحذيراتهم من الاستعدادات الألمانية للزحف الوشيك على بلاده.

إذن، ليس اليهود وحدهم من كانوا عرضة للإبادة، وليسوا وحدهم من اقتيدوا إلى أفران المحارق. فمنذ ستة عقود ونيف، جعلت الحركة الصهيونية وكيانها الصهيوني من كارثة الفكر النازي كارثة يهودية فقط، يعملان في الإبقاء على جذوتها موضوعاً حياً للوصول إلى أهداف سياسية واقتصادية وعسكرية. ومن مصلحة هذا الكيان الاحتلالي الاقتصادية الاستمرار في الحصول على تعويضات. ومن الناحية السياسية، برّر الكيان عملية طرد العرب من فلسطين، وبدعم من الانتداب البريطاني، وتحويلهم إلى شعب من اللاجئين، مستغلاً الشعور بالذنب عند الحكومات والشعوب الغربية لما لحق باليهود إبان الحرب العالمية الثانية.

وتستغل الحركة الصهيونية وكيانها موضوع الهولوكوست فزاعة صهيونية مارست الابتزاز ذاته بسبب ما نتج عن الحقبة النازية. ولم يحدث من قبل أن ظفر قوم أو فئة من البشر بهذا القدر من الحصانة والمعصومية اللتين ينعم بهما يهود أوروبا بالتحديد، ناهيك عن النفوذ الذي يتمتع به اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، رغم أن المسألة لا تتخطى أوهاماً ابتكرتها الضحية عندما قررت ان تحتكر الدموع، حتى وبعد أن تحولت تلك الضحية.. إلى جلاد. ومن الناحية العسكرية، حدّث ولا حرج، فهي الابن الجلاد، المدلل، والغرب يقدم له أحدث صناعاته العسكرية وأشدّها فتكاً وأكثرها تدميراً كي يبقى الكيان الصهيوني محتفظاً بقوة الردع في المنطقة، ويرتكب أبشع الفظائع والجرائم بحق الفلسطينيين والعرب على السواء ليكون هدف الحركة الصهيونية من وراء الهولوكوست، بمسرحيتها وفزاعتها، وقميص عثمانها، أن الحل النهائي الوحيد يكمن في إخلاء أوروبا من اليهود، بنقلهم بعيداً عن الأراضي الأوروبية، وبتوطينهم في غيتو خارج أوروبا.[1] بمعنى أن سياسة تهجير أو إجلاء اليهود التي كانت تنفّذ في المانيا، ينبغي توسيع نطاقها تباعاً، بحيث يكون المقصود تحقيق حل نهائي يتيح إخلاء أوروبا من اليهود، بنقلهم إلى الشرق.[2]

تساؤلات عديدة تدور في خلد الكثيرين، بمن فيهم "شهود العيان" الذين تحدثوا عن عمليات إعدام بالغاز في معسكرات الغرب، الذين لا يقلون عدداً عن أولئك الذين تحدثوا عن عمليات مماثلة في معسكرات الشرق. أليس من شأن هذا أن يقدم مبرراً للتشكيك في صحة الاضطهاد والتعذيب والقتل التي عاني منها اليهود وغيرهم من

---

(١) روجيه جارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة «الإسرائيلية» دار الشروق ـ القاهرة ١٩٩٩، ص ١٤٩.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

خصوم النظام النازي، مثل الشيوعيين الألمان الذين كانوا أول ضحايا هذا النظام؟

وهل كانت تلك الحادثة الدامية في حاجة إلى المبالغة الصارخة من أجل التدليل على أن مذابح اليهود تنبع من عداء النازيين الوحشي للسامية؟

وهل من حاجة إلى التلويح الدائم بشبح «أفران الغاز» من أجل الإبقاء بأي ثمن على «الطابع المقدس» والفريد لحدث «الهولوكوست»؟

و «الهولوكوست» كلمة يونانية تعني «حرق القربان الكامل»، وكانت في الأصل مصطلحاً دينياً يهودياً يشير الى القربان، على سبيل التضحية، ثم يُحرق على المذبح، وهو طقس من أكثر الطقوس قداسة لدى اليهود.(١)

لقد كان الصحفي اليهودي الشهير «بواز إفرون» أول من أقدم (١٩٨٠) على إثارة التساؤلات عن مغزى ذلك الطابع الاستثنائي لمذابح اليهود، عندما كتب يقول: كأنما أصبح من المسلمات، أن يُقتاد أي ضيف رفيع المستوى في زيارة إجبارية إلى متحف «يادفاشيم» لكي يعي تماماً ذلك الإحساس بالذنب الذي ننتظر أن يبديه.(٢)

وكذلك وقف المؤرخ الصهيوني «طوم سيرج» ليعلن أن الحركة الصهيونية استخدمت المحرقة للترويج لأهدافها السياسية، وأنها رحبت بتدمير هتلر لليهودية الأوروبية، بصفتها خطوة إيجابية لدفع اليهود للهجرة إلى فلسطين.(٣)

---

(١) روجيه جارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة «الإسرائيلية» دار الشروق - القاهرة ١٩٩٩، ص ١٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢١٨، بالأساس عن: بواز إفرون، «الإبادة الجماعية: خطر على الأمة».. مجلة إيتون ٧٧، ٢١ مايو/أيار - حزيران ١٩٨٠، ص ١٢ وما يليها.

(٣) جريدة الخليج الإماراتية، العدد ٧٤٩٨، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠.

(٤)

الصهيونية
الحل العنصري للمشكلة اليهودية

الصهيونية أيديولوجية سياسية نشأت في القرن التاسع عشر، تطالب وتسعى لتوطين اليهود في فلسطين باعتبارها «أرض الميعاد»!! كوسيلة لحل المشكلة اليهودية. وقد بدأت إرهاصات الصهيونية مع كتابات «موشي هس» (١٨١٢-١٨٧٥) الذي ألف كتاباً سماه «روما والقدس» دعا فيه إلى بعث «القومية اليهودية» في القدس بعد "تحريرها". وكذلك كتابات «تسفي هيرش كاليشر» (١٨٦٥-١٨٧٤) الذي كان كتابه «السعي لصهيون» والذي نشره عام ١٨٦٢، أول كتاب عبري في العصر الحديث يتحدث عن الاستيطان الزراعي في فلسطين. وبالاضافة إلى الكتابات المبكرة، ظهرت جماعات مثل جماعة «أحباء صهيون» متبنية فكرة الهجرة الاستيطانية إلى فلسطين.(١)

لذا، فإن المنهج التاريخي لنشأة الصهيونية، وكما أشرنا في حيز سابق من هذا المبحث، يحتاج إلى تتبع الأصول الأولى لنشأتها، كي يتسنى لنا الربط بينها وبين المناخ الفكري الذي كان سائداً في أوروبا وروسيا قبل الثورة البلشفية (١٩١٧)، ليتم تحديد نمط الصلات العضوية الوثيقة لهذا المناخ الفكري بالعنصرية الصهيوية، التي اعتمدها المفكر اليهودي «آشرغنزبرغ» واضع «بروتوكولات حكماء صهيون»، وأستاذ «ثيودور هرتزل» مؤسس الحركة الصهيونية.

برز «آشر غنزبرغ» كاتباً ناقداً في بيئة يهودية، واختار لنفسه اسماً قلمياً (أحدها عام). ولد ونشأ في مدينة «أوديسا» في جمهورية أوكرانيا على البحر الأسود. وأوديسا كانت دائماً موئلاً من موائل اليهود في العنف والإرهاب منذ قرون. ولد سنة ١٨٥٦ في أوديسا ومات في تل أبيب سنة ١٩٢٧.(٢)

يقول «آشر غنزبرغ» إن بعث اليهود يجب أن يستند إلى بعث الروح اليهودية العنيفة وخلق روح الاقتحام، للوصول إلى أرض يجتمع فيها اليهود. وهذا معناه: الدم، أي القتل والإبادة، والتدمير والهيئات السرية، أي العصابات؛ ومن هنا نبت الإرهاب مع ظهور تلك العصابات مثل عصابة المنظمة القومية العسكرية «إرغون» التي كان على رأسها الإرهابي «مناحيم بيغن». ومن إرغون ظهرت عصابة منظمة

---

(١) السيد ياسين، تشريح العقل «الإسرائيلي»، ميريت للنشر والمعلومات ـ القاهرة ٢٠٠٠، ص ١٦-١٧، وانظر: السيد ياسين وعلي الدين هلال وآخرين، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، معهد الدراسات والبحوث، العربية ـ القاهرة ١٩٧٥.

(٢) عجاج نويهض، بروتوكولات حكماء صهيون، دار الاستقلال للدراسات ـ بيروت، الطبعة الرابعة ١٩٩٦، ص ٤١.

«شتيرن» نسبة إلى الإرهابي «شتيرن»، التي ارتكبت المذابح والمجازر الوحشية في فلسطين، رافعة لواء روح الاقتحام في القتل والإبادة والتدمير، حيث كانت الوكالة اليهودية، إبان الانتداب البريطاني على فلسطين حتى عام ١٩٤٨ ثم الكيان الصهيوني بعد ذلك، وراء حوادث تخطيط الإرهاب وتنفيذه.

وكان يعاصر «أحدها عام - آشرغنزبرغ» من أهل الفكر وعلى هذا الطراز، يهودي آخر، ومن أوديسا أيضاً، هو «ليون بنسكر». كان هذا المفكر اليهودي متأثراً بالاصلاحات التي منحها القيصر اسكندر الثاني (١٨٥٥-١٨٨١) باعتناقه للثقافة الروسية وإحلالها محل لغة «اليديش» (لغة اليهود في شرق أوروبا وجنوبها).[١] فحلت الروسية محل «اليديش» ومحل العبرية أيضاً.

وكانت لهذا المنهج وهذا الاتجاه من «ليون بنسكر» في قبول الإندماج أرضيته ومجاله في ألمانيا، إذ تبقى العبرية هناك مع الإندماج، لغة الطقوس الدينية. لكن، وبعد مقتل القيصر سنة ١٨٨١، واليهود هم المتهمون باغتياله، وبعد أن راحت الحكومة القيصرية تبطش باليهود، تراجع «بنسكر» عن مخططه ودعوته إلى التمسك بعُرى يهوديته، كما فعل من بعده «هرتزل». وفي كتابه «التحرر الذاتي»، دعا «بنسكر»[٢] (١٨٨٢) اليهود إلى مزيد من الوعي قبل أن يطلبوا إنشاء وطن مادي؛ وشرطه في اختيار الأرض أن لا تكون مشغولة بسكان يقطنونها وليست متنازعاً عليها. وانبثقت خلال مؤتمر دعا إليه «بنسكر» مؤسسة تُعنى بجمع الأموال، تحت شعار: إدفع دولاراً تقتل عربياً.

أما «أحدها عام - آشرغنزبرغ»، فقد كان وكيلاً لشركة «وسوطزكي» اليهودية، وهي أكبر شركة للشاي في أوديسا. ولما نمت فروعها في الخارج، انتدِب «أحدها عام» ليتولى إدارة أعمالها في العاصمة البريطانية لندن.[٣]

ولما دوّن «وايزمن» مذكراته في العام ١٩٤٨، كان وفياً لأستاذه الروحي «أحدها عام» واضع «بروتوكوكولات حكماء صهيون»، فقال «إن القيم.! الصحيحة والمعنوية للحركة الصهيونية، هي: الكرامة اليهودية.. والحرية اليهودية - أو الحرية الذاتية.. والتحرر الذاتي اليهودي.. وحكماء صهيون»، المسرحية المحزنة التي عُرفت بالمؤامرة اليهودية الشريرة للتسلط على العالم.[٤]

---

(١) المصدر نفسه، ص ٤٢. و «اليديش» خليط أكثره من كلام عبري وألماني، مثل كلمة «جويش» بالانكليزية.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٢-٤٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٧.

ويتحدث «وايزمن» عن تأثير كتابات ومقالات «أحدها عام» في خلق روح الدم الجديد الذي ظهر في المنظمات ـ العصابات ـ السرية في فلسطين منذ إعلان وعد بلفور. فالهاجناه «الدفاع القومي» ومنظمات جابوتنسكي ومناحيم بيغن وشتيرن كلها سارت على مبادئ الاقتحام البربري والقوة العسكرية. وأصبحت كلها اليوم في هذا الكيان الاستيطاني في فلسطين المحتلة ملحقة بهذه العقائد التي تنحصر وتصب في فكرة التجمع والاقتحام، في منتدى يهودي تحت اسم «بني موسى» يبث في الشباب اليهود الروح الجديدة، التجمع والإقتحام، ليتولوا قيادة الحركة الصهيونية الروسية.[1] والصهيونية قفاز خارجي لليهودية العالمية، كما أن الصهيونية والماسونية سواء. واليهودية العالمية حركة سرية نبتت من التلمود الذي كان في الأصل بضع مجلدات، فصار منذ (٨) قرون (١٢) مجلداً، ثم أصبح اليوم في الإنجليزية (٣٦) مجلداً. ومن التلمود، مستودع شرور اليهود هذا، استمد واضعو بروتوكولات حكماء صهيون، في العقد الأخير من القرن الماضي، روح سفك الدماء ـ التجمع والاقتحام ـ تطبيقاً لدستور البروتوكولات، لتكون البروتوكولات المخطط الذي وضعه رجال المال والاقتصاد اليهود، بمنارتهم «أحدها عام ـ آشرغنزبرغ»، لتخريب المسيحية والبابوية والسير في تيار الحركة الصهيونية، ثم "تخريب الاسلام"، إن استطاعوا، ببذر الفساد والفتن الإثنية والعرقية، لاعتقادهم بأنهم سيستولون على العالم ويقيمون فيه ملكاً يهودياً داودياً، له من الحيلة والوسيلة والنفوذ ما يمكّنهم، رغم أنهم أقليّة، من حكم العالم والتسلط عليه. وبداية هذا المخطط احتلال فلسطين، ومن ثم من النيل الى الفرات وبعدها السيطره الكليّة.

وانطلاقاً من سياسة التجمع والاقتحام وسفك الدماء وتطبيقاً لدستور الحركة الصهيونية (البروتوكولات) والتضليل والعدوان والسيطرة التي تتبناها، كانت تغذية نزعة معاداة السامية تتم فعلاً من خلال الدعم المطلق لتلك السياسة التي لم تعد تحتفظ من الديانة اليهودية إلاّ بذرائع مستقاة من تفسير متعسف يبرز هذه السياسة الشريرة والعدوانية والعنصرية التي التقت الغرب فتكيّف معها، بقدّه وقديده، ليجعلها فوق القوانين الدولية، وذلك بإضفاء طابع القداسة عليها استناداً إلى خرافات الماضي والحاضر، بأساطير اللاهوتية.

(سأعطي نسلك هذه الأرض، من وادي العريش الى النهر الكبير، نهر الفرات).(٢) «سفر التكوين: الإصحاح ١٥، الآية ١٨».

---

(١) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٢) روجيه جاوردي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، دار الشروق ـ القاهرة ١٩٩٩ ص ٣٧-٤١.

وفي القراءة المتزمتة للصهيونية السياسية، نجد أن كيانها الصهيوني ما هو إلا تعريف سياسي لمصطلح الدولة المارقة، الخارجة على القوانين والأعراف والشرائع السماوية والدولية، ويعتبر نفسه فوق الشرعية الدولية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

وقد حاولت الولايات المتحدة خلال العقدين الأخيرين إطلاق تعريف «الدولة المارقة» على الدول الرافضة لسياساتها أو الخارجة على إرادتها أو الممانعة للمنطق الهيمني الإمبراطوري الأمريكي.

وفي قراءة روح سفك الدماء والتوسع والسيطرة التي تتبدّى في قراءات الحركة الصهيونية، يقول الإرهابي «موشى ديان» وزير حرب الكيان إبان حرب يونيو ١٩٦٧: «إذا كنا نملك التوراة، ونعتبر أنفسنا شعب التوراة، فمن الواجب علينا أن نمتلك جميع الأراضي المنصوص عليها في التوراة».[١]

وبعد مرور ما يزيد عن تسعين عاماً على وعد بلفور (آرثر جيمس بلفور) وزير الخارجية البريطاني، تواصل دول الاستعمار القديم (بريطانيا، فرنسا، إيطاليا وبلجيكا.. الخ)، إنما بقيادة أمريكية، ما يعرف بالاستعمار الجديد؛ مشاركة الصهاينة عدوانيتهم، في سياسة محاولات شطب الشعب الفلسطيني من التاريخ والجغرافيا والسياسة، وبنظرة استعلائية عبر دعم مطالبة الكيان الصهيوني للفلسطينيين والعرب، الاعتراف بـ «الكيان» بصفته «دولة للشعب اليهودي». وهذا ما يذكّرنا بأن جذور فكرة التطهير العرقي والإبادة الجماعية والاستيلاء على الأراضي، وهي أحلام البدايات التي قامت على الاستعلاء والعنصرية وسرقة الموارد الاقتصادية، تعود إلى ما قبل عام ١٩٤٨. فالوقائع التاريخية تؤكد أن فكرة الاستيطان لفلسطين ولدت من رحم الحركة الاستعمارية الأوروبية، التي جاءت على شكل إخلاء، وأحياناً إبادة، شعوب بكاملها في قارات أمريكا وأفريقيا وأستراليا وآسيا. فقد ظهرت فكرة الاستيطان اليهودي في فلسطين قبل ظهور صيغتها الصهيونية أواخر القرن التاسع عشر، بدعوة بريطانية فرنسية، بينما كان المشروع الصهيوني مازال ـ قيد الجدل – لتكون هذه الفكرة امتداد أحلام البدايات التي قامت على فكرة "فوقية" الرجل الأبيض والعنصرية والتطهير العرقي؛ ولتكون الأساس كذلك الذي شكّل الدولة الأمريكية، بفعل أسلوب القرصنة السياسية والعسكرية والعربدة الحالية.

---

(١) المصدر نفسه، ص ٤١، بالأساس: صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية، ١٠ أغسطس/آب ١٩٦٧.

لقد انتهجت دول الاستعمار الغربي عموماً، وبريطانيا خصوصاً، والولايات المتحدة الأمريكية لاحقاً، سياسة قديمة جديدة، فرّق تسد، سياسة السطوة العسكرية والاقتصادية، والابتزاز والهيمنة، لإعاقة وحدة العرب، بل بلغت حد التآمر على الوحدة العربية النواة ـ المصرية السورية ـ عام ١٩٥٨، بأموال وأدوات عربية! وانتهجت قبل ذلك خلق الكيان السرطاني في فلسطين ليكون رأس المشروع الإمبراطوري الأمريكي؛ هذا الكيان الذي يعتبره عضو البرلمان الهولندي «خيرط ويلدرز» خط الدفاع الأول للغرب في الحرب مقابل الإسلام[١]. لقد تجسدت هذه السياسة واضحة في اتفاقية «سايكس ـ بيكو» التجزيئية عام ١٩١٦، وفي وعد بلفور الذي منح اليهود وطناً قومياً في فلسطين؛ كما تجسّدت على الأرض في الحل النهائي الذي يقوم على إخلاء أوروبا من اليهود، بإحلالهم وتوطينهم خارج أوروبا عبر موجات من الهجرة اليهودية المتتالية إلى فلسطين. وقد أقامت طلائع هؤلاء المهاجرين، تحت سمع وبصر سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين، مؤسسات زراعية وتعليمية وعسكرية (كيبوتسات) وصولاً إلى النكبة عام ١٩٤٨، وما حلّ يومها بشعب فلسطين من عمليات ترويع وترهيب وقتل وتطهير عرقي منقطعة النظير، وضعت العالم ومنظمة الأمم المتحدة وميثاقها، والعرب خصوصاً، وشعب فلسطين على نحو أخص، أمام عملية نهب وتزوير كبرى في التاريخ المعاصر، تحت شعار مزعوم «أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض». وقد شكّل ذلك منعطفاً نوعياً في الصراعِ بين الحركة الصهيونية وحركة التحرر العربية والفلسطينية، وهو المنعطف الذي شكّل جذر الصراع وجوهره، الذي لن تقوى على معالجته أية محاولات لتفريغه، كأن يقال إن القضية الفلسطينية بدأت عام ١٩٦٧ باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وأراضٍ عربية أخرى. فالقضية تعود إلى مرحلة سابقة ومَعلماها الأبرز هما الإبادة الجماعية والتطهير العرقي اللذان تعرض لهما الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨، والذي أثبته بالوثائق كل من روجيه جارودي ووليم غاي كار وديڤيد هارفي وجيف سيمونز وعجاج نويهض ومحمد حسنين هيكل ومحمد عابد الجابري والسيد ياسين ووليد الخالدي وأنيس صايغ وأحمد الشقيري وأكرم زعيتر وعبدالعزيز الدوري وأحمد صدقي الدجاني وهيثم الكيلاني واسماعيل صبري عبدالله وأحمد يوسف أحمد وبرهان غليون وأنطوان زحلان وعبدالحي زلوم وبول سالم وغيرهم، إضافة إلى مفكرين يهود، أمثال: نعوم تشومسكي وألفريد ليلينثال، وحديثاً إيلان بابيه. وتجدر

(١) جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٤٩٦، تاريخ ٩/١١/٢٠١٠.

الإشارة إلى أن ألفريد ليلينثال قال في مقابلة مع مجلة "PALESTINE" الصادرة عن "الإعلام الفلسطيني الموحد" في بيروت عام ١٩٧٩، أنه كتب مقالة في مجلة "ريدرز دايجست" الأمريكية إثر الإعلان عن قيام الكيان الصهيوني في فلسطين عام ١٩٤٨ قال فيها "إن علم إسرائيل ليس علمي" (THE FLAG OF ISRAEL IS NOT MINE).

من هنا نكتشف الصلة الوثيقة بين العنصرية والاستعمار بشكليه القديم والإمبراطوري الجديد. ولذلك ليس غريباً أن نجد أن الصهيونية، باعتبارها أيديولوجية عنصرية، وحركة سياسية قام على أساسها الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، هي نموذج تطبيق عقيدة التجمع والاقتحام التي كان «أحدها عام - آشرغنزبرغ» صاحب إعدادها وواضع منهجها وفيلسوف فكرتها. وقد مر معنا الكلام عن «أحدها عام» في موضعه، ونوجز هنا بداية تطبيق المخطط في فلسطين بإيراد المزيد من خبر « فلاديمير جابوتنسكي» الذي كان مع زمرة من رفقته من أول المنادين، منذ المؤتمر الأول للحركة الصهيونية الذي عقده «ثيودور هرتزل» في مدينة بازل السويسرية عام ١٨٩٧، مؤتمر، بأن تتكون المملكة اليهودية المزعومة من فلسطين ومن شرق الأردن (المملكة الأردنية الهاشمية) بداية، لتتسع بعد ذلك من النيل إلى الفرات. ولد «جابوتنسكي» سنة ١٨٨٠ في مدينة أوديسا الأوكرانية على البحر الأسود التي ينتمي إليها أيضاً «أحدها عام - آشرغنزبرغ». وهي أكبر أوكار التلمود التي اشتهرت في القرون الأخيرة في تاريخ الحركات السرية الإرهابية اليهودية. وخرج من هذه المدينة كذلك «أوسشكين» زميل «حاييم وايزمن»، والمفكر الصهيوني «بنسكر» صاحب كتاب «التحرر الذاتي» وشاعر الصهيونية والنافخ في بوق النهضة اليهودية «حاييم نحمان بياليك»[١]. و«جابوتنسكي» من المنادين أيضاً بأن الوصول إلى المملكة اليهودية يجب أن يتم من خلال التجمع والاقتحام، أي بالقوة المسلحة وسفك الدماء. وبعد مدة انتقل «جابوتنسكي» إلى لندن حيث عمل على تجنيد فيلق يهودي للغاية ذاتها، مدعوماً من «وايزمن» وزعيم صهيوني آخر هو «يوسف كوين»، رئيس الاتحاد الصهيوني البريطاني. واشترك «جابوتنسكي» مع «وايزمن» في الشوط كله حتى صدور وعد بلفور البريطاني أواخر ١٩١٧، بعد مساومات في لندن، باسم القوة الصهيونية الخفية. وكان زعماء الصهيونية قد وصلوا إلى فلسطين عن طريق اسطنبول. وتزامن ذلك مع دخول تركيا الحرب العالمية الأولى إلى جانب المانيا (٥ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٤).

---

(١) عجاج نويهض، بروتوكولات حكماء صهيون، دار الاستقلال للدراسات - بيروت، ١٩٩٦، ص ٨٣-٨٦.

ويعود نجاح السياسة الصهيونية في الدولة العثمانية إلى تمكن القادة الصهاينة من استمالة عدد من كبار الساسة الأتراك، الذين يرجعون بأصولهم الدموية إلى اليهود الذين خرجوا من إسبانيا مع أواخر القرن الخامس عشر وعرفوا باسم «الدونمة»،(١) حيث أخذت خيوط الدعاية الصهيونية تمتد الى عصب الدولة. ولولا تنبه النواب العرب في البرلمان العثماني وارتفاع صيحاتهم لقفز الصهاينة إلى ما هو أبعد من ذلك. ومن هؤلاء النواب العرب:

- روحي الخالدي، نائب القدس ومن كبار العلماء العرب.
- شكري العسلي، نائب دمشقي، وأحد الشهداء الذين علّقهم على المشانق السّفاح أحمد جمال، القائد التركي، المعروف باسم «جمال باشا».
- نجيب نصّار، صحافي من لبنان ويقيم في مدينة حيفا بفلسطين، الذي لعب دوراً هو وجريدته، «الكرمل»، في إيقاظ العرب والكشف عن حقائق الصهيونية.

لقد تغلغل النفوذ الصهيوني إلى بواطن الدولة العثمانية في آخر انقلاب عثماني وقع سنة ١٩١٣، مع دخول تركيا الحرب إلى جانب المانيا ثم انهيارها أواخر ١٩١٨ وانسلاخ البلدان العربية عنها لتقع تحت ظلمات الانتداب البريطاني ـ الفرنسي، بفعل اتفاقية سايكس ـ بيكو. ونال اليهود أربع حقائب وزارية في الحكومة العثمانية(٢). وكان «بهاء الدين بك» المسؤول عن الشؤون اليهودية في وزارة الداخلية في اسطنبول. ولما وقعت الحرب سنة ١٩١٤، كان اليهود في فلسطين تحميهم الأيدي الخفية في بيروت مركز الولاية، أو في اسطنبول العاصمة، حيث أخذت الدولة العثمانية تشدّد الرقابة على نشاط الصهيونية، كما فعلت برلين كذلك. ثم اختير «بهاء الدين بك» لمراقبة النشاط الصهيوني في فلسطين بتعيينه قائمقام لمدينة يافا. وعلى ضوء التقرير الذي قدمه «بهاء الدين بك» إلى اسطنبول، نزلت الحكومة العثمانية عند رغبة ألمانيا وراعت مصلحتها. وبعد أن أحاطت الحرب بأوروبا، نفت من نفت من الصهيونيين، وتمكن بعضهم من الهرب والالتجاء إلى مصر، التي باتت تحت الانتداب البريطاني إثر خلع الخديوي عباس حلمي الثاني.(٣)

ورغم الرقابة التي أظهرتها الحكومة العثمانية على النشاط الصهيوني، إلّا أن ممثلهم في اسطنبول «ريتشارد لختيم» لم يتورع بإسداء النصح للحكومة التركية كي

---

(١) المصدر نفسه، ص ٩٠–٩٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩٢–٩٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٩٩–١٠٠.

تبدي تودداً وتآلفاً مع الصهيونية، كما كان الحال مع ممثلها في برلين، وبمغريات مختلفة؛ وهذا هو شأن اليهود في التقرب من كل جهة أو دولة يأملون منها مصلحة ما، وخاصة بصدد فلسطين، منذ عهد نابليون. ولما قامت في البلاد العربية منذ العام ١٩٠٨ حركة إصلاحية تطالب الحكومة التركية بإصلاحات واسعة، إنبرى «لختيم» هذا ليبيّن للأتراك أن الصهيونية في فلسطين، ومن خلال التجمع والاقتحام، أي سفك الدماء، تشكّل الرادع للحركة العربية، والمناهض لها والعامل على إجهاضها. وفي برلين، تكفلت الصهيونية لألمانيا بنشر الثقافة والتجارة الألمانيتين في هذا الشرق؛ وتعهدت بأن تكون الصهيونية القلعة الشامخة في شرقي البحر المتوسط، وركيزة ألمانيا ومشاريعها التجارية فيها، وأن تكون دوماً بالمرصاد للعرب، وبما للصهيونية من نفوذ مالي وإعلامي، سيكون يهود أمريكا المؤازرين لألمانيا.(١) وبلغ الإطراء والإغراء مداه عندما عرض «لختيم» أيضاً عربون صداقة مع الأتراك، بتشكيل فرقة يهودية من يهود بولندا لتقاتل مع الجيش العثماني في الدفاع.. عن فلسطين، مقابل أن يُسمح لليهود بالاستيطان في فلسطين بعد الحرب.. لكن بريطانيا كانت الأوفر حظاً من المانيا، حيث نال اليهود وعد بلفور عام ١٩١٧.(٢)

بيّنا في المبحثين السابقين، وبالأمثلة الصارخة، كيف تكرر هذا النمط من السلوك في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية بنشأة الحركة الصهيونية، وكيف أن الولايات المتحدة نشأت على جثث سكان البلاد الأصليين وبنت اقتصادها على نهب ثرواتهم واستعبادهم وسفك دمائهم وارتكاب المجازر بحقهم، ومن خلال القرصنة السياسية والعسكرية القائمة على الابتزاز والعدوان والهيمنة والغزو الإمبريالي العنصري والخروج على القوانين والأعراف الدولية. وقد ساد هذا السلوك وتلك السمات في أوروبا بعد عصر النهضة، إضافة إلى زرع الفتن والنعرات الإثنيه وتمزيق وتفتيت الأوطان بل واتباع سياسة تدمير الدول والإطاحة بالحكومات.. إلى آخر هذا المسلسل من الموبقات.

في النمط الأمريكي، كيف استطاعت وتمكنت «دار روتشيلد» اليهودية لرأس المال من إغراق أوروبا بالدم، بعد إرساء معالم إمبراطورية المال اليهودية، ومن استصدار قانون النقد الأمريكي المطلوب من بريطانيا حين كانت تحتل الأخيرة وتستعمر

(١) المصدر نفسه، ص ١٠١، بالأساس، عن: ن.م. جلبر، وعد بلفور وكيف ولد ١٩٣٩ والكتاب بالعبرية، ص ١٣٩، ونقله «نفيل بابر».

(٢) المصدر نفسه.

الأراضي الأمريكية، بهدف منع المستعمرات الانكليزية على الأرض الأمريكية من إصدار عملتها بنفسها، وإرغامها على الاعتماد على المصارف التابعة لإمبراطورية «روتشيلد»، واضعة مبدأ إذكاء وإنتاج الفتن والنزاعات وإذكاء الحروب وسفك الدماء (وهو النهج الذي تبنته حكومات بريطانيا والولايات المتحدة لاحقاً كسياسة مشتركة لهما)، اثناء حقب الاستعمار - قديمه وجديده.إنه الوجه الكولونيالي للإمبريالية الرأسمالية المعاصرة، التي عمل مؤسسوها منذ إنشائها على أن تولد كإمبراطورية؛ والتي أرست دعائمها «دار روتشيلد» اليهودية، منبع إمبراطورية المال اليهودية، التي كانت نشأتها الأولى في أوديسا في أوكرانيا، وتدرجت لتنتقل إلى المانيا وبريطانيا وأمريكا وفرنسا وغيرها من البلدان من خلال عقيدتها «بعث الروح اليهودية العنيفة وخلق روح الاقتحام»، التي اعتمدها «آشرغنزبرغ»، استاذ «هرتزل» مؤسس الحركة الصهيونية».

وتكرر نمط إقامة الدولة الأمريكية من خلال قيام الكيان الاستيطاني في فلسطين؛ وهذا يعني بكل جلاء أنه لن يكون ممكناً لأي من الإدارات الأمريكية، أو لأي رجل سياسة أمريكي، الوصول إلى مناصب رفيعة من دون دعم ومؤازرة أصحاب النظام والسلطة الحقيقيين وبارونات المال العالميين. وليست الإدارات الأمريكية إلاّ إدارات تنفيذية تمضي في تنفيذ وتطبيق سياسات وأجندات مواقع صنع القرار، صاحبة السلطة الحقيقية الخفية، كقيادة وسلطة ظل.

وفي وصفه لبارونات المال - الإمبريالية الرأسمالية المعاصرة - ولأخلاقيات هذه الرأسمالية التي تشكل العمود الفقري لإمبراطورية أمريكا العالمية، كتب البروفيسور «ليستر ثارو» يقول: تُعد الجريمة، طبقاً لأحد أشد التعبيرات قسوة في اخلاقيات الرأسمالية مجرد نشاط اقتصادي آخر، مع فرق واحد هو أن من يتم إلقاء القبض عليه بالجرم المشهود يدفع ثمناً باهظاً هو السجن. فليس هناك من شيء محرّم فعله، كما أنه لا وجود للواجبات أو الحقوق، إذ لا وجود - في أخلاقيات الرأسمالية - سوى لتعاملات السوق.[1]

كثيراً ما أدت ممارسات الرأسمالية الأنكلو - سكسونية ولا تزال "إلى الحروب والمذابح الجماعية والجرائم الفعلية، ليس في فلسطين فقط بل حتى داخل أمريكا.

---

(١) عبدالحي زلوم، أمريكا تريد والله فعّال لما يريد، عرض: جريدة الخليج الإماراتية (٦ حلقات) آخرها في العدد ١١٥٠٠ - ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

وهنا تشير الإحصاءات إلى أن هناك أكثر من ٤٠ مليون أمريكي مصنفين تحت خط الفقر في بلد يُعدّ أغنى بلاد العالم على الإطلاق. وبالمقارنة، تصل نسبة الفقر بين فئة الأطفال الأمريكيين إلى ٢٢،٤٪، بينما لا تتعدى ٥،١٪ في الدنمارك، و ٤،٤٪ في بلجيكا، و ٤،٣٪ في بريطانيا، و٢،٦٪ في السويد. كما أن ١٪ (واحد في المئة) فقط من الأمريكيين يملكون أكثر مما يملكه ٨٠٪ من بني وطنهم. ويتوصل «ثارو» إلى نتيجة مؤداها: «فرغت الساحة العالمية للرأسمالية بعد أن تخلصت من منافسيها الرئيسيين في القرنين التاسع عشر والعشرين.. وهما الفاشية والاشتراكية والشيوعية التي اختفت عن الساحة.. ومع ذلك، وحتى مع تراجع المنافسة إلى كتب التاريخ، فإن هناك ما يعمل على زعزعة أسس الرأسمالية من الأعماق".(١)

وهكذا، وبدل أن يشق النظام الرأسمالي ـ الإمبراطوري الجديد طريقه إلى الوجود منذ حرب الكويت، اعتمدت الرأسمالية المعلوماتية، العولمة، على مبدأ أن العالم قد أصبح مسرحاً للتفتيش عن الحمقى؛ حيث كان الغرب يكسب بسبب تفوقه في استعماله للعنف المنظِم، وصولاً إلى الغزو الإمبراطوري لكل من أفغانستان والعراق، الذي حلّت مكانه فوضى دولية لا تزيدها الأزمة الاقتصادية الأمريكية العاتية إلّا تفاقماً.

في المجال الإقليمي، سيسجّل مؤرخو المستقبل أن غزو العراق، الذي كان يُفترض أن يكون ـ النموذج ـ حسب تصريحات المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية التي تعهدت ونفذت الغزو الإمبراطوري، سيكون منصة الانطلاق لإقامة نظام إقليمي جديد بحراسة قوات أمريكية تحط الرحال في خاتمة المطاف في دمشق وطهران. وقد انقلب هذا النظام على نفسه وبات همّ واشنطن الرئيسي هو حماية قواتها ونفوذها في بلاد الرافدين من ضربات العزة التي توجهها المقاومة العراقية الباسلة لقوات الغزو وعملائهم ممن جاؤا بحماية الغزاة الذين قتلوا أكثر من ١٥٠ الف عراقي وأوقعوا أكثر من نصف مليون جريح وشردوا ٣ ملايين عراقي، ودمروا كل بنى ومؤسسات الدولة العراقية، ونهبوا ثروات العراقيين، وأشعلوا لهيب الصراعات المذهبية والعرقية التي نسفت ركائز المجتمع العراقي بعد الإجهاز على مرتكزات الدولة بقدراتها العلمية والعسكرية. والمستفيد الأكبر من كل هذا هو «العدو الصهيوني»، وهذا ما تحدث وكتب عنه نطاق واسع من الخبراء والمفكرين. لقد كان شن الحرب وتدمير العراق خدمة للكيان الصهيوني بقدر ما كان من أجل الحصول على النفط. وهذا ما دفع الكثيرين، وعن حق،

---

(١) المصدر نفسه.

إلى إقامة رابط تاريخي مكين بين الخطة الأمريكية – «الصهيونية» المشتركة لتوجيه الضربة القاصمة إلى مشروع عبدالناصر القومي عبر حرب ١٩٦٧، وبين غزو ٢٠٠٣ الذي نسف أسس الدولة العراقية. بمعنى منع بروز أية قوة عربية قد تشَكّل تهديداً أو حتى عائقاً أو حتى منافساً للمشروع الإمبراطوري ـ الأمريكي الصهيوني؛ بمعنى أوضح، للولاية ٥١، « الكيان الصهيوني».

لكن، وبعد مرور أكثر من ستين عاماً على تأسيس هذا الكيان ـ الولاية، وامتلاكه مئات القنابل الذرية والأقمار الصناعية والصواريخ وأسلحة الدمار الشامل، ومخالفته للقانون الدولي برفضه تطبيق أي من قرارات الشرعية الدولية، أليست في هذه المطالعات في سجلات هذا الكيان الاحتلالي الاستيطاني العنصري الإرهابي، ما يكفي لتعريفه بأنه كيان مارق، أو دولة إرهاب؟

والغريب أن الإمبراطورية الأمريكية عند ذروة غلوها، بنسف أسس الدولة العراقية، وبحل الجيش العراقي ووزارات الداخلية والخارجية والإعلام، لم تكن على دراية بالتضاريس التاريخية والدينية والاجتماعية والنفسية للشعب العراقي. وتصرّفت تلك الإمبراطورية بثقافة تجربتها مع الهنود الحمر بعد أن تمكّنت من قتل «عدي وقصي» نجلَي الرئيس العراقي صدام حسين، الذي عُلّق على أعواد المشانق في بغداد الرشيد على أيدي الغزاة، ما يذكرنا بالمشانق التي أقامها القائد التركي جمال باشا السّفاح في ساحات بيروت ودمشق. وتصرفت (الإمبراطورية) كما كان يفعل قادة جماعات المهاجرين الزاحفين إلى قلب القارة الأمريكية في القرن الثامن عشر. بمعنى أن قوات الغزو الإمبراطوري، في أوائل القرن الحادي والعشرين، أرادت أن تثبت للجميع، حكاماً وشعوباً، فكرة أن الزعيم قُتل، وهو النموذج الذي نادى به الغزاة. وعلى نحو ما، فقد تبدّى في العاصمة الأمريكية واشنطن حرص شديد على احتواء توترات عاشتها الإدارة الإمريكية بين السياسيين والعسكريين. وظهرت أسئلة لعلها تعثر على إجابات في المستقبل القريب. كما ظهرت مؤشرات كانت بداياتها التقارير التي نشرها موقع «ويكيليكس» مؤخراً عن وثائق سرية أمريكية حول الغزو والحرب في العراق، وهو ما اعتبر أكبر تسريب لوثائق عسكرية سرية في التاريخ. وتضمنت تلك الوثائق اتهامات واضحة لقوات الغزو الأمريكية وحكومة نوري المالكي ولإيران بارتكاب جرائم حرب ضد الإنسانية، في أكبر فضيحة من نوعها في التاريخ الإنساني. حيث نشر موقع «ويكيليكس» وثائق تزيد على ٤٠٠

ألف وثيقة تكشف حقيقة جرائم الحرب في العراق[1] ليل الجمعة/السبت ٢٢/٢٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠.

لقد مثّل الغزو الأمريكي لبلاد الرافدين واحتلالها تحت شعار «حرية العراق» جريمة القرن الحادي والعشرين، نظراً لحجم الجرائم التي ارتكبت والانتهاكات التي حصلت، والأكاذيب والأباطيل التي سيقت لتبرير الغزو، في سابقة لم يشهد التاريخ مثيلاً لها، وفي وقت لا يزال المجرمون الذين خططوا ونفذوا جريمتهم أحراراً يصدرون مذكراتهم ويتباهون بإنجازهم وما ارتكبوه من جرائم يندى لها جبين الإنسانية.

ولا يشكّل ما تسرب من هذه الوثائق، إلا جزءاً يسيراً من الحقيقة. وهي بحد ذاتها تشكّل أدلة دامغة على ارتكاب قيادات أمريكية وبريطانية سياسية وعسكرية جرائم حرب ضد الإنسانية يجب ألا تبقى بمعزل عن المساءلة والعقاب. لكن العدالة الدولية التي يتغنون بها ويتحدثون عنها، تظل استنسابية تطبق في رواندا وصربيا ودارفور وفلسطين. فلا ميزة لمحتل على آخر، وليس هناك احتلال شرير واحتلال أقل شراً، فكلاهما في ارتكاب جرائم الحرب وجرائم الاحتلال سواء. وما حصل في العراق المحتل في ثمان سنوات ليس سوى عينة من المحارق التي ارتكبها ويرتكبها العدو الصهيوني في فلسطين المحتلة على مدى أكثر من ستة عقود.

«لا جديد»، هذا ما كرره المسؤولون الأمريكيون، من جورج بوش وديك تشيني إلى دونالد رامسفيلد، الذين لم يروا من مستجد سوى إبداء القلق على سلامة الجنود والمسؤولين الأمريكيين. «ولا جديد» لدى الأمم المتحدة وهيئاتها القضائية، التي سبق وأبدت نشاطاً فائضاً وحماسياً لمحاكمة مجرمي الحرب في يوغسلافيا السابقة ورواندا والسودان؛ وأنشأت محكمة خاصة في لبنان (بتمويل رئيسي أمريكي) لملاحقة جرائم الاغتيال، لكنها لم تذرف دمعة واحدة على فلسطين وتشريد شعبها، والمجازر التي ارتكبت وترتكب بحقهم، ولا على مئات آلاف العراقيين الذين قضوا بسبب وحشية الاحتلال. والمذهل هنا أن الإعلام الأمريكي يجد متسعاً من الوقت للتبحر في قصة مواطن أمريكي اضطهده مدعى عام إبان عهد بوش، ولا يجد أي وقت للتطرق إلى مأساة شعب العراق، الذي قلب الغزو الإمبراطوري حياته وحوّلها إلى جحيم فاق أفران الغاز النازية وحشية.

---

(١) عدة وسائل إعلامية حول العالم نشرت الوثائق، بينها صحيفة الغارديان البريطانية ونيويورك تايمز الأمريكية ولوموند الفرنسية وديرشبيغل الألمانية والفضائيات على اختلاف مشاربها. أنظر: موقع ويكيليكس. وجريدة الخليج الإماراتية العدد ١١٤٨٠ تاريخ ٢٤/١٠/٢٠١٠.

أما الأمين العام لحلف الأطلسي «أندرس فوغ راسموسن» فقد حذر خلال مؤتمر صحفي مشترك مع المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل في برلين من تسريبات جديدة لموقع «ويكيليكس» الإلكتروني، بقوله: «مثل هذه التسريبات مؤسفة ويمكن ان تكون لها عواقب سلبية جداً لجهة سلامة الأشخاص المعنيين، ويمكن أن تعرّض حياة جنود ومدنيين للخطر».[١]

بينما لامست صحيفة «فاينتشال تايمز» الصادرة في لندن هذا الواقع حين دعت إلى رفع الغطاء عن الممارسات اللاإنسانية للحرب العراقية، لكنها، وهنا المذهل مجدداً، لم تلامس ذلك انطلاقاً من اعتبارات انسانية؛ بل لأنها رأت أن اللاشفافية قد تعرقل فرص الغرب لشن الحروب لاحقاً.[٢]

وكشف صحيفة «نيويورك تايمز» أن تقريراً من ٦٠٠ صفحة، حاولت وزارة العدل الأمريكية إبقاءه سرياً لسنوات طويلة، يبين أن الاستخبارات الأمريكية ساعدت النازيين الذين هربوا من المانيا بعد الحرب العالمية الثانية على الاستقرار في الولايات المتحدة. وكان عدد هؤلاء حوالي ١٠ آلاف شخص، بينهم «آرثر رودولف»، وهو عالم عمل على برامج صواريخ في الولايات المتحدة.[٣]

ويواجه رئيس الوزراء البريطاني الأسبق «توني بلير» الاضطرار للإدلاء بشهادته أمام لجنة التحقيق في حرب العراق مرة أخرى. وقالت صحيفة «ديلي ميل» اللندنية «إن أعضاء اللجنة يعكفون على دراسة مذكرات «بلير» (رحلة) لمعرفة دوافعه بشأن المشاركة في غزو العراق.[٤]

وفي هذا السياق، يقول «جون ميجور»، وهو رئيس وزراء بريطاني سابق، إنه أيد الحرب على العراق على مضض، لأنه صدّق ما قاله رئيس وزراء بلاده (بلير) عن امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل. وهو قول يلقي الضوء على عنجهية غربية نابعة من الشعور بامتلاك القوة أكثر من كونها نابعة من امتلاك الأخلاق. فقد ثبت كذب (بلير) التابع، وكما ثبت أيضاً كذب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، الذي قادت بلاده التحالف الدولي لغزو العراق، بشأن الذرائع التي سيقت من قبَلهما (بوش وبلير) لحشد شعبيهما لتأييد الحرب. وتشكل حالة غزو العراق برهاناً دامغاً على فقدان

---

(١) وكالة أنباء (يو. بي. آي) أنظر: جريدة الخليج الإماراتية العدد ١١٤٧٩، ١٥/١١/٢٠١٠.

(٢) موقع فاينتشال تايمز الالكتروني، ٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠.

(٣) جريدة الخليج الإماراتية العدد ١١٥٠٢، ١٥/١١/٢٠١٠، بالأساس وكالة أنباء (يو. بي. آي).

(٤) جريدة الخليج الإماراتية العدد ١١٤٨٤، ٢٨/١٠/٢٠١٠.. ووكالات الأنباء.

السند الأخلاقي في سلوك ما يدّعيه الغرب من حضارة وديمقراطية وحقوق إنسان. فأي تصرف أخلاقي ذاك الذي يتجاهل المؤسسة الدولية التي صنعها ووعد العالم بجعلها مرجعاً لسلوكه؟ وأي سلوك أخلاقي ذاك الذي يجعل التزامه بالمبادئ رهن القوة الغاشمة وسياسة البلطجة التي يملكها؟ وأي مرجعية أخلاقية تلك التي تغض النظر عن انتهاك القوانين الدولية، بل تساعد بعض البلدان على انتهاكها، بإصرارها على رفض تطبيق أي من القرارات الدولية؛ وتشن الحروب على بلدان أخرى وترتكب المجازر والإبادة الجماعية والفصل العنصري، وتمتلك كل أنواع أسلحة الدمار الشامل؛ وباتت على قناعة بأن لا رقيب ولا حسيب عليها أو يطالها، فأي عدالة هذه؟

وكما يلتقي المطر والغبار في فضاء واحد ويهطلان معاً، تتساقط علينا العدالة ونقيضها من ظلمات الغرب الاستعماري الذي ما زال يعتقد أن الشعوب مفتونة بديمقراطيته؛ وتتبرع الولايات المتحدة الأمريكية بمليارات من الدولارات لتمويل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، باعتبار أن تشكيل هذه المحكمة تم بقرار من مجلس الأمن الدولي الذي تحول إلى مجلس إدارة يملك فيه المقاول الأمريكي نصيب ملك الغابة. وفي اليوم ذاته، تخرج الولايات المتحدة بتصريح تنتقد فيه مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وتتهمه بالتحيّز ضد الكيان الصهيوني لأنه اتهم "الكيان" بانتهاك حقوق الإنسان.(١)

بهذا الموقف، تكون الولايات المتحدة الأمريكية صادقة مع نفسها لأنها تدافع عن مثالها ونموذجها. فالولايات المتحدة والكيان الصهيوني وجهان لعملة واحدة. وإذا لم تبادر الولايات المتحدة، مستميتة، إلى الدفاع عن ممارسات هذا الكيان الاستيطاني العدواني التوسعي العنصري، فإنها تكون تخون نفسها وتخرج عن نهج سياسي لا أخلاقي يعرفه العالم ويختبره في كل موقف أمريكي تجاه أي دولة أو شعب يرنو للحرية.

إن هذا الوجه الآخر للولايات المتحدة الأمريكية، الكيان الصهيوني، هو مجرد كيان دخيل أقيم على أجساد الفلسطينيين والعرب وعلى أراضيهم المسلوبة، ويدعم مالي أمريكي تجاوز ١٦٠ مليار دولار، فيما تتحدث مصادر أخرى عن أكثر من ٢٠٠

---

(١) تقرير دوري يصدر عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، صدر في ١٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠، وسائل الأعلام، وانظر: جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٤٧١، ١٦/١٠/٢٠١٠ والعدد ١١٤٩٢، ٥/١١/٢٠١٠.

مليار دولار، يتحمّلها دافعو الضرائب الأمريكيون؛ كما أقيم بغطاء عسكري وسياسي أمريكي لا محدود وسط غبار الحديث عن كذبة «تجميد» الاستيطان «مؤقتاً» في مكان، وزيادته في مكان آخر، خصوصاً في القدس المحتلة. ويأتي قرار الحكومة الصهيونية بجلب ٨٠٠٠ مستوطن جديد من يهود «فلاشا» إثيوبيا في ظل مكافآت سياسية وعسكرية وعطاءات أمريكية توفر لها حماية على الصعد كافة؛ وتجميد لا يشمل الكتل الاستيطانية الكبرى، ولا يشمل القدس، مقابل ٢٠ مقاتلة من أحدث الطائرات (أف ٣٥ – ستيلت) الأمريكية وضمانات أمنية طويلة المدى، وتعهد بإحباط أي تحرك فلسطيني أو عربي لكسب التأييد، أو للحصول على دولة فلسطينية في المحافل الدولية. وهذا يعني إقتلاع عدد مماثل من أصحاب الأرض الفلسطينيين وتهجيرهم واقتطاع مساحات جديدة وسلبها والسطو على منازل أهل الأرض، وكذلك زيادة ٨٠٠٠ مستوطن إلى عسكر الاحتلال والعدوان.

وكأن ترسانة أسلحة الدمار الشامل، وغيرها من الأسلحة المتطورة، وكان آخرها هذه المكافأة (طائرات إف ٣٥ ـ ستيلث) التي لم تدخل الخدمة حتى الآن (نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٠) في سلاح الجو الأمريكي، لا تكفي هذا الكيان المعادي لإشباع شهيته في العدوان والتدمير وارتكاب المجازر؛ فعمدت الولايات المتحدة إلى زيادة حجم مخزونها من الأسلحة في الكيان من ما قيمته ٨٠٠ مليون دولار إلى ١،٢ مليار دولار حتى عام ٢٠١٢، ومعظم تلك الأسلحة صواريخ دقيقة التوجيه والإصابه تُطلق من الجو.

هذه الهدية الأمريكية يمكن للعدوانية الصهيونية أن تستخدمها متى تشاء؛ بمعنى أن الولايات المتحدة توفر للكيان مستلزمات العدوان كافة، كما حصل في حرب ١٩٧٣، حين وفرت للكيان أحدث الدبابات والأسلحة؛ وخلال عدوان يوليو/ تموز ٢٠٠٦ على لبنان، عندما أقامت واشنطن، جسراً جوياً لتزويد العدو بما يحتاجه من القنابل الذكية.

إن وضع المخزون العسكري الأمريكي لدى الكيان تحت تصرفه، يؤكد حقيقة أن أمن الكيان الصهيوني الذي لا يقف عند حد أو أي تبرير، أولوية أمريكية تجاهر بها الإدارات الأمريكية المتعاقبة؛ وتأتي في إطار ثابت يقوم على أن أمن الكيان هو جزء من الأمن القومي الأمريكي، أي أن الكيان هو الولاية الأميركية رقم ٥١ المزروعة في المنطقة العربية.

وفي اليوم الذي انتقدت فيه الولايات المتحدة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم

المتحدة في جنيف لاتهامه الكيان الصهيوني بانتهاك حقوق الإنسان في فلسطين ولبنان، (١٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠)، كان وزير الخارجية البريطاني «وليم هيغ» وهو في زيارة للكيان، يقف خاشعاً أمام نصب متحف المحرقة «يادفاشيم» في تل أبيب، حاني الرأس أحمر الوجه خجلاً، كما رؤساء وكبار المسؤولين الغربيين؛ وبلع المشكلة التي خلقها له قادة الكيان بإعلانهم تعليق الحوار الاستراتيجي مع بريطانيا إذا لم تُعدّل الأخيرة القانون البريطاني الذي يقضي بملاحقة مسؤولين صهيانة ارتكبوا جرائم حرب. وراح سليل «آرثر جيمس بلفور» أمام المراسلين والمصورين والتلفزة، يتلعثم وهو يقر ويعترف بأن القانون في بلاده فيه مشكلة.

وفي سياق الجرائم التي ترتكبها الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، وهما سواء، تكشف الوثائق التي نشرها موقع «ويكيليكس» مؤخراً وثائق سرية أمريكية حول الحرب في العراق. وما هو مهم هنا ردة فعل الإدارة الأمريكية وحكومة نوري المالكي في العراق وحكومة إيران والحلف الأطلسي، الغاضبين من نشر الوثائق. لقد عبّر عن ذلك أكثر من مسؤول بالقول: إن المعلومات ستضر بأرواح العسكريين الأمريكان، وهو قول منافٍ لأبسط الحقوق القانونية والأخلاقية لضحايا الحرب، التي تتيح لهم استدعاء ومقاضاة الجلادين أمام القضاء، وهو جوهر ما تقدمه هذه الوثائق، بما يتيح لقوى التحرر والسلم والحرية في العالم، ملاحقة ومحاكمة هؤلاء القتلة وفقاً للقانون الدولي وشرعة الأمم لمتحدة.

وتكشف الوثائق بوضوح بعضاً من حالات التشابك والتضاد في العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية. فهي متوترة حين يتعلق الأمر بالملف النووي الإيراني وبدعم إيران لحزب الله في لبنان وحركة حماس والجهاد في فلسطين. بيد أن هذه العلاقة تتسم بالتناغم والتنسيق والتعاون حين يتعلق الأمر بالعراق وأفغانستان؛ وقد تم الكشف مؤخراً عن دعم مالي إيراني للرئيس الذي نصبّه الاحتلال الأمريكي «حامد قرضاي» في أفغانستان.

بالتوازي مع هذا التشابك والتناغم، ظهرت في الآونة الأخيرة بعض المؤشرات على أن الولايات المتحدة، التي تحتل أفغانستان، منذ غزوها الإمبراطوري لهذا البلد العريق، قد تكون مستعدة للتفاوض مع المقاومة الأفغانية بزعامة حركة طالبان؛ ولكن واشنطن لا تزال تعوّل على القوة العسكرية من أجل تعديل ميزان القوة لصالحها، لأن حركة طالبان تسيطر على نصف الأراضي الأفغانية، ما اعتبره المحللون والخبراء العسكريون بأنه استمرار للتورط الأمريكي في أفغانستان.

غير أن الباحث في مركز «كارنيغي للسلام الدولي» (جيل دورونسور) يرى أن استراتيجية القوة العسكرية لن تحقق النتائج المرجوة للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإنه لا بديل عن الدخول في مفاوضات، والمفاوضات مع حركة طالبان مؤشر إلى الإحساس بخسارة الحرب.[١]

الصهيونية شكل من أشكال العنصرية

بعد أن تطرقنا، وَفي عجالة، إلى وضع منطقتنا العربية وقضاياها في العقدين الماضيين وإلى ما يتهددها من أخطار في مواجهة هذا الغزو الامبراطوري الأمريكي، بتحالفه الغربي ـ الصهيوني، لابد أن نعود الى القرار رقم ٣٣٧٩ الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٥ الذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، بعد أن دأبت الدوائر السياسيه والثقافية الغربية المناصرة للصهيونية، منذ إنشاء الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨، على تأييد السياسات الصهيونية ضد العرب، باعتبارها، أي الظاهرة الصهيونية، وفي المقام الأول، أيديولوجية عنصريه قامت على أساسها عملية الاستيطان الاستعماري في فلسطين[٢] التي أدت الى في النهاية إنشاء الكيان ـ الطارئ.

يحتاج المنهج التاريخي لنشأة الصهيونية إلى تتبع الأصول الأولى لنشأتها من أجل الربط بينها وبين المناخ الفكري الذي كان سائداً في أوروبا في القرن التاسع عشر، وتحديد نمط الصلات العضوية الوثيقة التي تربط بين عنصرية الصهيونية والتيار العنصري الكاسح الذي كان يسود أوروبا في ذلك الحين، مصاحباً لحركة الاستعمار العالمية وما سبقها من غزوات عنصرية، ومبرراً لها في نفس الوقت.

ولدراسة بناء المجتمع الصهيوني الراهن القائم على أساس هذه الأيديولوجية العنصرية، لابد من الاعتماد على المنهج الاجتماعي لمعرفة كيف استطاعت الصفوة السياسية الصهيونية أن تضع استراتيجية للتنشئة الاجتماعية تقوم على التعصب العنصري ضد العرب بوجه خاص، وعلى احتقار غير اليهود (الغوييم) بوجه عام.

---

(١) جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٤٩١، ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠، عن: مقالة «جيل دورونسور»، ترجمة: صباح كنعان.

(٢) السيد ياسين، علي الدين هلال وآخرين، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، القاهرة، معهد الدراسات والبحوث العربية ١٩٧٥.

ومعنى ذلك، أنه بعد تحديد جذور العنصرية في نشأة الصهيونية ذاتها وفي بنيتها، لابد من فحص السياسات الصهيونية ذاتها كما وضعتها الصفوة السياسة الحاكمة بما تضمنته من قيم عنصرية، مما انعكس بعد ذلك على بناء المجتمع الصهيوني من ناحية، وعلى القسمات الرئيسية للشخصية الصهيونية من ناحية أخرى.

تقوم العنصرية على فكرة رئيسية مؤداها أن مجموعة محددة من البشر يتسمون بكونهم، طبيعياً، أسمى من غيرهم. وعادة ما يتم توصيف السمات المميزة للجماعة المختارة، سواء على أساس فيزيقي يتعلق بالتكوين الجسماني، أو على أساس حضاري يتعلق بإبراز السمات الثقافية التي تميز الجماعة المختارة، إضافة إلى سمات مثل العبقرية العسكرية، التفوق التكنولوجي، أو، كما يقرر الصهاينة، أن اليهود أسمى الجماعات الإنسانية لأنهم شعب الله المختار ..؛ كما وأن غلاة المفكرين الصهيونيين يقررون أن هناك فروقاً أساسية بين اليهود من ناحية وبين (الأغيار Gentiles) من ناحية أخرى. ومن هنا كانت السمة النفسية السائدة لدى اليهود وهي الشك في كل من هو غير يهودي.

وفي هذا السياق أيضاً يتم الالتقاء بين العنصرية الصهيونية وعنصرية الاستعمار الأمريكي، حيث استخدمت العنصرية لتبرير أوضاع اقتصادية وسياسية واجتماعية بالغة التنوع. فإذا استقرأنا تاريخ الاستعمار الأمريكي في سنواته الباكرة، على سبيل المثال، فإننا نجد أن المجتمع الأمريكي الذي كانت تسوده نزعات دينية قوية، كان لابد له أن يبحث عن تبرير لنظام العبودية الذي فرضه على الزنوج[١]، خصوصاً بعد تحويلهم الي المسيحية. فالدين المسيحي لا يسمع لمسيحي أن يمتلك ويستعبد مسيحياً آخر. فكانت العنصرية هي المخرج، على أساس أن الزنوج جنس أدنى مرتبة من البيض، مما يبرر استعبادهم.

وفي القراءة المتزمتة للصهيونية السياسية، نجد أن نقطة التحول الحاسمة في تطور الفكرة الصهيونية بدأت عام ١٨٩٦ بظهور ثيودور هرتزل، الذي لم يكن متفقاً مع «آشرغنزبرغ»[٢] الذي يقول، إن بعث اليهود في هذا العصر، يجب أن يستند إلى بعث الروح اليهودية العنيفة، كالروح التي نمت في التيه على يد موسى (ع) ويشوع؛

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) ولد سنة ١٨٥٦ ونشأ في مدينة أوديسا الأوكرانية وهي دائماً موئل من موائل الصهيونية في العنف والإرهاب، ومات في تل أبيب سنة ١٩٢٧.

بل يجب خلق روح الاقتحام، ومعناه الدم والسيف والتدمير والهيئات السرية.. الخ.[1] وللعلم، فإن آشر غنزبرغ أو كما كان يُعرف بالاسم «أحدها عام»، هو واضع بروتوكولات حكماء صهيون.

بينما هرتزل، بعد أن وضع كتابه (الدولة اليهودية)، وعقد المؤتمر الصهيوني العالمي الأول في مدينة «بازل» السويسرية في عام ١٨٩٧، أخذ يبني خطته على:

أ – الهجرة اليهودية واسعة النطاق إلى فلسطين، خاصة لما هبّ في وجهه يهود روسيا يطلبون فلسطين، وليس الأرجنتين أو شرق أفريقيا.

ب – امتلاك أرض يكون اليهود فيها أحراراً.

وبظهور «هرتزل»، بدأت نقطة التحول الحاسمة في تطور الفكرة الصهيونية، التي تحولت على يديه إلى حركة سياسية منظمة، تسعى لتحقيق أهدافها في الهجرة إلى فلسطين وتوطين اليهود فيها، باعتبارها "أرض الميعاد"، حسب زعمهم، كوسيلة لحل «المشكلة اليهودية» من المنظور الأيديولوجي للحركة الصهيونية.[2]

أما «حاييم وايزمن» الذي كان يقود الفئة الشابة في المؤتمر الصهيوني الأول ١٨٩٧، فقد أخذ من الإثنين، «آشر غنزبرغ وهرتزل»، الروح الاقتحامية من الأول، وامتلاك الأرض من الثاني. وأول من زرع هذه العقائد في فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى هو «جابوتنسكي» أستاذ «مناحيم بيغن» و«شتيرن» وسائر العاملين في صناعة الإرهاب والدم والسيف والتدمير، من أمثال «مناحيم بيغن وإسحاق شامير»[3] اللذين اصبحا من أبرز قيادات الكيان الصهيوني.

وفي القراءة المتزمتة للصهيونية السياسية، أقدَم «مناحم بيغن» في عام ١٩٤٨، ومعه قوات منظمة «إرجون» الصهيونية، على قتل ٢٥٤ من الرجال والنساء والأطفال من أهالي قرية دير ياسين بفلسطين[4] تبعتها مجزرة راح ضحيتها أكثر من مئتي

---

(١) عجاج نويهض، بروتوكولات حكماء صهيون، دار الاستقلال ١٩٩٦، ص ٤٠.

(٢) السيد ياسين، تشريح العقل «الصهيوني»، ميريت للنشر والمعلومات ٢٠٠٠، ص ١٦–١٧.

(٣) عجاج نويهض، بروتوكولات حكماء صهيون، دار الاستقلال ١٩٩٦، ص ٤٠.

(٤) إرجون: الكلمة الأولى من العبارة العبرية «إرجون تسفائي ليومي بأريتس يسرائيل» أي المنظمة العسكرية القومية في أرض الكيان، وهي منظمة يهودية مسلحة أسسها عام ١٩٣١ الأرهابي مناحيم بيغن وانتهجت أساليب العنف والإرهاب والترويع لاجبار الفلسطينيين على الرحيل عن وطنهم وتوطيد أركان الاستيطان اليهودي في فلسطين؛ وبعد إنشاء الكيان، أدمجت المنظمة في الجيش الصهيوني. أنظر: روجيه جارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، دار الشروق ـ القاهرة ١٩٩٩ ص ٦٤.

فلسطيني بفعل غارة صهيونية تعرضت لها قرية الطنطورة قرب حيفا.

لن نخوض في عملية إقحام الأسطورة في التاريخ، والإدعاءات المرتبطة بهذا «الترقيع التاريخي» لتبرير سياسة ما، إلا في حالة واحدة، ألا وهي استخدام الروايات التوراتية كأداة. فما برحت هذه الروايات تلعب دوراً حاسماً في مصير الغرب، حيث استخدمت كستار لأشد الأعمال دموية، منذ اضطهاد اليهود على أيدي الرومان، ثم على أيدي المسيحيين؛ مروراً بالحروب الصليبية والهيمنة الاستعمارية؛ وحتى عمليات اغتصاب الأرض التي يمارسها الكيان الصهيوني ليس فقط من خلال سياسة هذا الكيان التوسعية في الشرق الأوسط فحسب، بل أيضاً من خلال نفوذ جماعات الضغط الموالية له، والتي يوجد أشدها قوة وتأثيراً في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يلعب الكيان الصهيوني دوراً أساسياً في سياسة الهيمنة العالمية والعدوان العسكري والعنصرية والإبادة والهيمنة التي تنتهجها الولايات المتحدة.

وبعد إعلان كل من بريطانيا وفرنسا الحرب على ألمانيا في ١٩٣٩، بعث «حاييم وايزمن» رئيس الوكالة اليهودية، برسالة إلى «تشمبرلين» رئيس الحكومة البريطانية يبلغه فيها وقوف اليهود وبكل قواهم وإمكاناتهم الى جانب بريطانيا ليقاتلوا من أجل الديمقراطية!! فكانت الرسالة بمثابة إعلان صريح من يهود العالم بالحرب على ألمانيا،أدت إلى احتجاز اليهود الألمان في معسكرات التجمع النازية.

وخلال عصر الفاشية تحت حكم «هتلر» في ألمانيا و«موسوليني» في إيطاليا، أبدى قادة الإرهاب الصهيوني سلوكاً يتراوح ما بين عرقلة الكفاح ضد الفاشية والسعي للتعاون مع الفاشيين. فلم يكن هدف الصهاينة إنقاذ أرواح اليهود، الذين تم احتجازهم في معسكرات التجميع النازية، بل إنشاء «دولتهم» في فلسطين.

هذا ما صرح به وأكده الإرهابي «بن غوريون» الذي تولى رئاسة أول حكومة للعدو، منذ إنشاء «الدولة اليهودية»؛ حيث كان إنشاء الدولة بالنسبة له أمراً أكثر أهمية من أرواح اليهود، ما يُقصد به المحرقة النازية، أو «الهولوكوست». وفي القراءة المتزمتة للصهيونية العنصرية، يقول الحاخام «كوهين»: «يمكن تقسيم سكان العالم الى قسمين، "الكيان الإسرائيلي" من جهة والأمم الأخرى مجتمعة من جهة أخرى، فالكيان هو الشعب المختار ...، وهذه عقيدة أساسية».(١)

إن صناعة الإرهاب التي قام بها الاحتلال اليهودي في فلسطين إبان الحرب

---

(١) روجيه جارودي، الأساطير المؤسّسة للسياسة الإسرائيلية، دار الشروق ١٩٩٩ـ القاهرة، ص ٥٤ و٨٨.

العالمية الثانية، وظهور عصابات الذبح والقتل والإبادة، مثل المنظمة القومية العسكرية «إرغون تسفائي ليومي» التي كان يرأسها الإرهابي «مناحيم بيغن» والعصابة الفرعية «شتيرن» وكان يرأسها الإرهابي «شتيرن»، أثمرت المذابح والمجازر التي كانت تحمل الروح نفسها، وكذلك جميع المذابح الأخرى، كمذبحة دير ياسين، وطبريا، ووادي عربة، ومذابح عيد الميلاد في منطقة بيت لحم عام ١٩٥٢، ومذبحة قبية ١٩٥٣ ونحالين سنة ١٩٥٤، والهجوم البربري على غزة سنة ١٩٥٤ والهجوم المركّز على خانيونس سنة ١٩٥٥، وتكرار الهجوم على غزة سنة ١٩٥٦، ثم مذبحة كفر قاسم سنة ١٩٥٦، ليلة العدوان الثلاثي (البريطاني - الفرنسي - الصهيوني) على مصر، ثم العدوان الصهيوني على قرية التوافيق السورية، وغيرها[1]؛ إذ كانت الوكالة اليهودية دائماً وراء حوادث تخطيط الإرهاب الصهيوني وتنفيذه. فهذه الروح سارية في جذور المنظمات الصهيونية التي شكّلت «الكيان» أو اندمجت فيه، حتى باتت هذه الروح عقيدة إرهاب مركزية في المنظمة الكبرى أو الكيان الصهيوني في فلسطين، إضافة الى موجات الهجرة و«التهجير القسري» اليهودية من أصقاع المعمورة إلى فلسطين.

لذا، فإن إنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين يتطابق ويلتقي، في الأسلوب والممارسة، مع ما قامت عليه الولايات المتحدة، حيث عرفتها الدنيا مهجراً لشرائح مختلفة ومتناقضة من البشر، عندما توالت موجات الهجرة وتنوعت الأشكال والألوان من القارة الأوروبية؛ حيث كانت من المضطهدين دينياً وسياسياً، الذين سمعوا عن أرض مفتوحة بلا نهاية وبلا حدود، ومن أفريقيا وآسيا، حتى ظهر بعد قرن ونيف على مساحة القارة الأمريكية مجتمع فريد، وخليط متنافر. فتاريخ هذا المجتمع قد بُني بداية من الاستيلاء على أراضي الهنود الحمر بالقوة ثم تدميرهم بدلاً من التعايش السلمي معهم؛ ثم التحول الى أفريقيا للبحث عن عبيد يصلحون لهم أراضيهم ويمهدون سبل الحياة لهم. كما كانت أحلام البدايات تقوم على فكرة «فوقية الرجل الأبيض» والعنصرية حيث سُفكت وأزهقت أرواح الملايين من السود والهنود الحمر على يد الأمريكي الأبيض في أشبع صورها العنصرية، كذلك لتكون هي الأساس الذي شكّل الدولة الأمريكية، كما هو أيضاً مجد أمريكا الاقتصادي الذي يتباهى به حكامها اليوم، الذي لم تصنعه إلّا بسرقة الموارد الاقتصادية ونهب ثروات الشعوب.

---

(١) عجاج نويهض، بروتوكولات حكماء صهيون، دار الاستقلال - بيروت ١٩٩٦، ص ٤٠ - ٤١.

بيد أن الأكثر عنصرية وعدائية يتجلى حين تُبرِّر الولايات المتحدة جرائمها بدونية ضحاياها.[1]

ولو بدأنا بكشف الغطاء ما أمكن عن السر الكامن في النفس اليهودية الصهيونية، لقلنا أن الصهيونية هي القفاز الخارجي لليهودية العالمية؛ والصهيونية والماسونية اليهودية العالمية سواء. فاليهودية العالمية حركة سرية نبتت من التلمود، الذي كان بأصله بضع مجلدات، ثم هو اليوم في الإنكليزية ٣٦ مجلداً من القطع المتوسط. والتلمود مستودع شرور اليهود، الذي بدأوا يضعونه بعد نحو قرنين من جمع أسفار التوراة، التي أقفل بابها منذ ٢٢ قرناً، بعد جمع أسفارها وتداولها والرجوع من بابل. وأما التلمود فهو الذي علا على التوراة بأساطيره الغريبة. ومن التلمود استمدّ واضعو كتاب «الاستيلاء على العالم بحكومة عالمية - أو ما سمي - بروتوكولات حكماء صهيون» أفكارهم في الطبعة الانكليزية الحادية والثمانين لعام ١٩٥٨[2]. ومن التلمود استمدّ واضعو البروتوكولات روح سفك الدماء. والبروتوكولات هي المخطط الذي وضعه رجال المال والاقتصاد اليهود للاستيلاء على العالم، مثلما أن الكيان المصطنع في الأرض المحتلة، فلسطين، هو قفاز اليهودية العالمية.

لقد بدأ الوجه الحقيقي للولايات المتحدة (الدولة المارقه Rogue State) يظهر في الأزمات ليذكّر العالم بتاريخ «الأمة.. والدولة الأمريكية»، القائمة على الإمبريالية المعاصرة - الرأسمالية - التي عمل مؤسسوها منذ إنشائها على أن تولد كإمبراطورية، وأول دعائمها امبراطورية روتشيلد (آمشل ماير روتشيلد) اليهودية[3] إبان الاستعمار البريطاني، أي حينما كانت الولايات المتحدة ما تزال ولايات ترزح تحت نير الاستعمار البريطاني.

---

(١) جريدة الخليج الإماراتية العدد ٨٦٨٤، ٢٧ فبراير/شباط ٢٠٠٣. بالأصل دراسة للناشطة في حقوق الإنسان (أليزابيت مارتنيه) استاذة الدراسات العرقية في جامعة كاليفورنيا.

(٢) عجاج نويهض، بروتوكولات حكماء صهيون، دار الاستقلال - بيروت ١٩٩٦، ص ١ - ٢.

(٣) انظر: الى مرجع سابق.

(٥)

في المشهد العربي

أما في العراق، فليس سراً أن الذين يحكمون بلاد الرافدين هم قادة الأحزاب والتجمعات والميليشيات الطائفية، كما هو حكم الطوائف اللبناني المؤسّس لمجموعة من الحروب الأهلية، منذ ١٨٦٠ زمن متصرفية الجبل (جبل لبنان)، وعلى أساس المحاصصة «والترويكا» الموزعة بين الطوائف المتنوعة، الموالية لإيران، التي تبحث عن مصالحها، يمنة ويسرى. وقد لعبت هذه الميليشيات في الأيام الأولى للاحتلال دوراً أساسياً في تدمير بنية الدولة العراقية الوطنية. وكما هو حال كل استعمار، وفي كل بلد تعرض للاحتلال، كانت كل ثروات البلاد عرضة للنهب والسطو والتدمير. وقام هذا الاحتلال بوضع اليد على ثروة العراق النفطية، وعمد إلى حمايتها بعشرات القواعد العسكرية ومئات آلاف المرتزقة؛ عدا تفكيك مؤسساته وتدمير بنيته التحتية وتمزيق وتفكيك وحدته الوطنية واغتيال العشرات من علمائه، ونهب المتاحف وتدمير المصانع وتخريب الجامعات. كل هذا بضوء أخضر من الغازي الأمريكي، الذي اعتبر أعمال التخريب والتدمير والنهب والاغتيال، وإعادة العراق إلى ما قبل العصر الصناعي، تدرباً على ممارسة الديمقراطية، وفوضى خلّاقة ينبثق من رحمها العراق «النموذج»!

كان هذا مجرد جانب من عملية تدمير العراق وإعادته إلى ما قبل العصر الصناعي. أما الجانب الآخر فتمثل في محاولة تدمير حضارته التي تمتد آلاف السنين كانت بلاد ما بين النهرين خلالها مصدر إشعاع، فيما كان الظلام والظلم والإبادة والقتل الجماعي والتمييز العنصري يسود الأراضي الأمريكية والغرب عموماً. فمنذ اللحظة الأولى لوصول جحافل الغزاة إلى بغداد، كانت متاحف هذا البلد هدفاً لنهب منظم قامت به عصابات منظمة تحت سمع وبصر جنوده. وكانت إيران من أوائل الذين اعترفوا بحكومة «قرضاي» في أفغانستان وبالحكم الانتقالي الذي رعاه الحاكم الأمريكي في العراق «بول بريمر»، كما كان الرئيس الإيراني السابق «محمد خاتمي» أول الرؤساء الذين زاروا العاصمة الأفغانية كابول بعد احتلالها؛ وكذلك كان الرئيس الإيراني أحمدي نجاد من أوائل الرؤساء الذين وطئت اقدامهم المنطقة الخضراء في العاصمة العراقية بغداد تحت حراسة الحراب الأمريكية، ما يجرد الحكومة الإيرانية من مصداقية الادعاء بالتصدي لـ «الشيطان الأكبر».

ومن ثم، تعرضت العملية السياسية في العراق التي شكّلها حاكم الغزو الأمريكي المدني السابق «بول بريمر» في عام ٢٠٠٣ إلى أزمة حقيقية كادت تعصف بها وتسبب تهديداً جديداً لبلاد الرافدين بسبب الصراع بين الكتل السياسية التي فازت في لعبة

الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في السابع من مارس/آذار ٢٠١٠ على تقاسم المناصب في النظام الذي رسمه وشكّله الاحتلال، وهي الأزمة التي استمرت تسعة أشهر. وكان الفشل مصير جميع السيناريوهات المعدّة سلفاً والتي أعدّت لاحقاً، وكذلك التي فرضها، أو حاول فرضها، المحتل الأمريكي على الكتل السياسة، بسبب المحاصصة والطائفية والعرقية والمؤثرات الإقليمية؛ لأن هذه السيناريوهات كانت وليدة إقرار حكومة «نوري المالكي» التي نصّبها الاحتلال، في اجتماعها ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨ لمشروعَي اتفاقيتين مع الولايات المتحدة:

- الاتفاقية الأولى، حول ما سمي، انسحاب القوات الأمريكية.
- الاتفاقية الثانية، إطارية تتعلق بالتعاون، بمعنى سياسة الإملاءات، السياسي والاقتصادي والقضائي. وذلك وسط ترحيب كردي ورفض قوى سياسية ودينية عدة؛ فيما وصف البيت الأبيض موافقة حكومة «المالكي» بالأمر الإيجابي، (وافق ٢٧ من أصل ٢٨ وزيراً مجموع كامل أعضاء الحكومة). بمعنى أن حكومة «نوري المالكي» بصمَت على اتفاقية الإذعان والهيمنة حول انسحاب قوات الاحتلال الأمريكية من العراق بنهاية عام ٢٠١١، وعلى تنظيم نشاطها داخل الأراضي العراقية؛ وهذه اتفاقية ترسي مبادئ التعاون والصداقة..! في المجالات السياسية والدبلوماسية والثقافية والصحية والبيئية، وفي مجالَي الاقتصاد والطاقة، فضلاً عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيق القانون والقضاء.. إنها سياسة التدخل والاحتواء والهيمنة المطلقة، حتى سياسة كمّ الأفواه.

يتبدّى من هذه الصورة أن محنة العراق الأمنية والسياسية تحتاج إلى قيادات تنتمي إليه، لا أن تعتاش من محنته ومآسيه. فالقيادات التي تمسك بخناقه تنتمي إلى الاحتلال الذي مزّق البلاد مذاهب وطوائف ومللاً، وتتعامل مع بلاد الرشيد على أنها مجرد مساحة من الأرض ومجموعة من البشر، تخضع للبيع والشراء في سوق النخاسة الدولية.

إن قيادات وصلت على ظهر دبابات الاحتلال وتعيش في ظل حرابه، وتحمل رايات طوائفها ومذاهبها وتستظل بها كي تبقى، لا تستحق أن تحكم بلاد الرافدين بتاريخها وحضارتها وتراثها، العظيمة بأبنائها وانتمائها والغنية بثرواتها.

إن قيادات تلوذ بالأجنبي وتحتمي به، وتلد حكومة بعد مخاض (٩) أشهر لا ترضي إلا نوازعها وأمراضها الذاتية، وبما يستهوي هذه العاصمة أو تلك، وبالتوافق مع المحتل، يجب أن ترحل لأنها غير مؤتمنة على البلاد والعباد.

لقد أخفقت هذه الفئة في الامتحان على مدى سنوات ثمان عجاف، وأدخلت الوطن في سراديب الفئوية والمحاصصة والسمسرة والفساد، وكانت، ومعها الإحتلال، السبب في كل الفواجع والكوارث التي حلت به. إن زمرة كهذه فرّطت في العراق وأهله وثرواته وانتمائه يجب أن ترحل، لأنها كانت، وستبقى، تشكّل كارثة حقيقية على وطن يستحق قيادات وطنية ونزيهة، تنتمي إليه وتحميه وتحافظ عليه بلداً حراً سيداً موحداً وعربياً، بعيداً عن الوصاية والتبعية.

إن التطور اللامتكافئ في العلاقات بين الدول الصغرى والقوى الكبرى، ونظرية التنمية والتبعية، قد أكدت أن ما يحكم العلاقات الدولية هو الصراع وليس الانسجام والتجانس؛ وهذا ليس له علاقه بأمنياتنا ورغباتنا، ولكنه إقرار بالأمر الواقع. كما أكد أن صيرورة الحوار ونتائجه بين الدول التي تتطلع إلى الانعتاق من قوى الاستعمار والهيمنة، محكومة بصراع الإرادات، ما يعود بنا إلى يوم فجّر جمال عبدالناصر ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من القرن الماضي، يوم آمن بالثورة كجزء من حركة التاريخ هدفها التغيير الشامل اجتماعياً وسياسياً، في ربط قضية التحرر الوطني بقضية التحرر الاجتماعي، منطلقاً من مفهوم الأمن الوطني إلى مفهوم الأمن القومي الأشمل، وأدرك أن النضال الوطني يدعم حركة النضال القومي العربي.

بهذه الإرادة انطلق جمال عبدالناصر إلى العمق العربي لإرساء الوحدة النواة بين الاقليمين المصري والسوري في إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة (٢٣ فبراير/ شباط ١٩٥٨)، دولة الوحدة التي يواجه بها مخططات قوى الاستعمار وسياسة الأحلاف ومناطق النفوذ الإمبريالي ووليده الكيان الصهيوني.

وفيما يخص العلاقة مع الغرب، فبعد أن كوّن جمال عبد الناصر مع كل من الرئيس اليوغسلافي جوزيف بروز تيتو، ورئس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو والرئيس الأندونيسي أحمد سوكارنو وكوامي نكروما، الكتلة العالمية الثالثة التي عرفت باسم "كتلة عدم الإنحياز"، يمكن الزعم بأن صياغة عبدالناصر لتلك الكتلة تظل اليوم بالنسبة لقطاعات واسعة من النخب وكذلك بالنسبة لمعظم قطاعات وشرائح المجتمع العربي، وبعد ٤٠ عاماً من رحيل عبد الناصر، الأكثر ملاءمة لمصالح الوطن والأمة، من خلال القطيعة السياسية مع الغرب والتواصل المعرفي. لقد تمثلت قطيعة عبدالناصر السياسية مع الغرب في رفضه آليات النسق «الحضاري» الغربي ..! بما تتضمنه من أفكار وممارسات استعمارية وعنصرية وعصبية استعلائية. أما تواصله مع الغرب فقد كان متدفقاً في مجال المعرفة العلمية وتطبيقاتها العملية.

بيد أن الواقع المرير الذي تعيشه الأمة العربية الآن يتمثل في مرحلة من أخطر مراحلها وسط أوضاع من الذل والهوان والتبعية والتحديات المختلفة، أخطرها الإمعان في تكريس القُطرية والتجزئة وتسعير الفتن، والاشتباك مع الذات؛ فيما الحلف الأمريكي – الصهيوني يكافئ من يعبثون بالثوابت ويفرطون بالحقوق، خاصة وأن الكل يدرك أن هذا الحلف المعادي يصرّ على إبقاء تنصيب نفسه وصياً على دساتير الأمم، مثلما هو قادر على فبركة المبررات والمسميات؛ فيغزو ويحتل، وينهب ويفتت تحت يافطة دعاوى الأخلاق والديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان. وتحت هكذا ذرائع كان الغزو الإمبراطوري للعراق.

لقد أصاب نسق القيم في هذا النظام الاقليمي العربي خلل وتصدع شديدان، وأصبحت المسلمات والثوابت من تلك القيم موضع انتهاك صارخ. فلم يعد تحرير فلسطين والعراق والجولان وجنوب لبنان، والأقاليم التي كانت قد سُلخت من الجسم العربي وضمّتها كل من تركيا وإيران لأراضيها، إضافة إلى جزر الإمارات العربية، لم يعد هدفاً أساسياً، بعد أن أصبح طلب المفاوضات المباشرة المنفردة غير المشروطة مع العدو الصهيوني مطلباً رسمياً للكثيرين، بينما هذا العدو الصهيوني لم يقترب قيد أنملة من «مبادرة السلام» العربية التي أطلقتها القمة العربية التي عقدت في بيروت عام ٢٠٠٢.

ولم يعد الاستقلال الوطني والقومي، الرافض للوصاية والتبعية وسياسة مناطق النفوذ، ولا حتى مقوّم القوة للأمة - الوحدة - الذي ناضلت الأمة لأجله على مدى عقود، ودفعت لأجله الكثير، يمثل قيمة وقضية مسلّماً بها. إذ عادت دول الطوق من النظام العربي إلى سواها من دول المشرق العربي، وامتداداً إلى تلك التي في المغرب العربي، إلى الترحيب بالوجود الأجنبي؛ وباتت المقاومة الوطنية الباسلة التي حررت جنوب لبنان من براثن التوسع والعدوان الصهيوني، وأسقطت خرافة جيشه الذي «لا يقهر»، في منظور البعض، "مجموعات مغامرة". وبات هذا النظام يُغرّد داخل السرب الأمريكي الصهيوني، وكيلاً وحامياً لمصالحه، يدفع الجزية تبعية وإرساءً لاحتلاله، في إملاءات سياسية واقتصادية وأمنية وثقافية، لتحسين صورة الأمريكي البشع. وبات هذا الحلف المعادي ينتشر في الأرجاء العربية، يزرع فيها أوكار النهب وسلب القدرات العربية، كما يزرع بذور الفتنة وشرها وشرورها على حساب الأمة بتاريخها وحضارتها ومصالحها وإرادتها ومستقبل أجيالها. وللأسف، تذهب فضائيات في برامجها التي تشهد فيها على العصر وتقرأ في وثائقه نوبات حمى الخرف والتخريف

والافتراء، لتعتبر ثورة (يوليو) ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بذاتها جريمة في التاريخ المصري "ليتها لم تقم"، وتعتبر جمال عبدالناصر، الذي ترتفع صوره في كل الأرجاء العربية بعد ٤٠ عاماً على رحيله، "شخصية حاقدة يسيطر عليه الغل". وقد أوغل ذلك "الشاهد على العصر" وعلى مدى تسع حلقات في برنامج يقدمه حاقد أيضاً، افتقد الحد الأدنى من المهنية أو احترام قواعد العمل الإعلامي، وتجلت سافرة الأجندة التي يتبناها في برنامجه والتي عبّرت عن أكثر تيارات الإسلام السياسي تخلفاً. وغاب عنه، وهو يجهل، أن للوثائق كلمتها النافذة في كشف حقائق وخفايا التاريخ، ومعرفة معادن الرجال وطبائع النفوس.

فالتاريخ يقول، كما هي الشواهد، أن الولايات المتحدة احتاجت إلى عدو لكي تبرر انتقالها من السيطرة الاقتصادية والسياسية في زمن العولمة، إلى ممارسة الحرب ووضع القبضة العسكرية الإمبراطورية على مصادر الطاقة والأسواق. وكان ضرورياً لهذا المشروع الإمبراطوري أن يدمر الدولة العراقية لكي تصبح أرضاً منهوبة بلا حساب؛ كما كان بحاجة إلى «الخطر» الإيراني، وطهران التي تستأثر في الحكم في بغداد، لكي تصير واشنطن حاميه الخليج. كما كان ما يسمى «الإرهاب» ضرورياً أن يتمدد في غير بلد ومنطقة، لكي تكون الولايات المتحدة هي من يعيد تشكيل النظام الإقليمي ويملي عليه سياساته المالية والثقافية، ويجعله أسير الخوف من الحركات «الأصولية».

بيد أن الكيان الصهيوني كان ولا يزال ضرورة وظيفية في المشروع الغربي - الإمبراطوري لمنع هذه المنطقة من الاستقرار والتقدم والتطلع إلى سياسات منفتحة على حاجات التنمية. فهذا الكيان ليس إلاّ مجرد حاملة طائرات للغرب في المنطقة؛ كما ليس إلاّ عدواً مباشراً للأمة العربية وللشعب الفلسطيني، الذي يحاول هذا الكيان إلغاءه لتثبيت حضوره ودوره في الماضي والحاضر بصفته الوكيل الاستعماري الذي يتدخل في تطور المنطقة وخيارات شعوبها ودولها، ويمارس هذا الدور لمصلحته ولمصلحة الغرب بالتكامل. والحلم الصهيوني لم يتوقف يوماً عن الاندماج في مصالح المنطقة والمشاركة في ثرواتها وخيراتها؛ والحالة العراقية حاضرة. فعين هذا الكيان السرطاني على النفط والغاز والماء وعلى الأسواق وعلى ما دعا إليه قادته لشراكة «العقل والثروة»، يأخذ غاز أرض الكنانة بحدود الكلفة ويستثمر الثروات المائية في الجولان وجنوب لبنان والأردن والأرض الفلسطينية، كما يهدّد بوضع اليد على جزء من ثروة لبنان النفطية المحتمل ظهورها في المياه الإقليمية الجنوبية لهذا البلد.

وبعد انتهاء الصراع الدولي، الذي احتدم بعد الحرب العالمية الثانية بغياب أحد قطبيه، تفردت الولايات المتحدة الأمريكية بصناعة القرار الدولي، ومثل هذا التفرد لم يكن، كما أشيع وكما وصفته التجربة، معادلاً لقيام نظام دولي يسود فيه الوئام والاستقرار والسلام في العالم.

فقد رأينا، وبعد الانهيار المدوي للاتحاد السوفييتي، حالة شيوع الحديث عن نهاية التاريخ، وأن حقبة جديدة في التاريخ الإنساني قد بدأت، أهم ملامحها الانطلاق في صياغة السياسة الدولية من اعتبارات براغماتية، وأن معالم المرحلة الجديدة هي إعادة الاعتبار لمفاهيم الحرية والعدل والمساواة. ورأينا أن "مهرجان الفرح" هذا لم يحل دون استمرار سفك الدماء في بقاع كثيرة من الكرة الأرضية. لقد كان سقوط ونهاية الحرب الباردة بداية مرحلة جديدة أكثر اشتعالاً ودموية وقرصنة، تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، ليس آخرها احتلال أفغانستان والعراق وتفتيتهما على أسس الإثنيات والطوائف والعشائر والقبائل وإشعال الفتن في السودان، غربه وجنوبه، وفرض استفتاء في الجنوب أدى إلى انفصاله عن المركز وقيام دولة جديدة فيه، ما يعني أن دولة جنوب السودان هذه باتت في قبضة الكيان الصهيوني، أو، بمعنى آخر، أن دولة جنوب السودان أصبحت في قبضة المشروع الإمبراطوري - الأمريكي - الصهيوني، مما يهدّد الأمن المائي العربي في الصميم والتحكم في مياه النيل الذي يمثل أهم مهددات الأمن القومي العربي.

يلحظ المتابعون للمشهد العربي الفارق بين الحماس منقطع النظير والفعل المثابر والظاهر على حركة الآلة الدبلوماسية الأمريكية في ما كان يتصل بتقرير مصير جنوب السودان، وبين سلبية ولا مبالاة واشنطن تجاه مفاوضات التسوية الجارية بين السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني؛ فرئيس الإدارة الأمريكية «باراك أوباما» استغل إنعقاد الاجتماع السنوي الدوري للجمعية العامة للأمم المتحدة (سبتمبر/أيلول ٢٠١٠)، وكان وراء قيام «بان كي مون» أمين عام الأمم المتحدة بالدعوة لعقد اجتماع خاص على هامش الدورة في نيويورك، للاستماع إلى الرئيس الأمريكي وهو يدعو بعبارات مشددة إلى ضرورة إجراء الاستفتاء حول مصير جنوب السودان في حملة أمريكية مسعورة تهدف على نحو واضح وصريح إلى إنجاز فصل جنوب السودان عن المركز؛ وهذا ما يمكن أن يشكل «بروفة» لمشاريع أمريكية مماثلة في المنطقة العربية، علماً أن واشنطن تدرك أن جريمتها هذه سوف تؤدي إلى مزيد من سفك الدماء في السودان.

وانطلاقاً من المصالح الخاصة بالمشروع الإمبراطوري – الأمريكي – الصهيوني، كان للولايات المتحدة مصلحة في تشكيل المحكمة الخاصة بأحداث دارفور بزعم حصول مجازر هناك؛ والهدف لم يكن البحث عن حقيقة ما جرى في دارفور، إنما الهدف هو النظام السوداني الذي تضعه واشنطن في قائمة داعمي «الإرهاب» لأنه يعارض سياساتها ولم يخضع لشروطها، وتحاصره اقتصادياً وبالمحكمة.

وما يفضح كيف أن المحكمة الخاصة بدارفور هي سياسية بامتياز، ولا تمت بصلة للعدالة الدولية، أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تعرض على الخرطوم إلغاء تلك المحكمة وقراراتها إذا ما أعلن السودان استعداده للولايات المتحدة، بصولجانها الإمبراطوري، وبما تملكه من قوة وتأثير، تلعب دوراً رئيسياً في تشكيل هذا للاعتراف بنتائج الاستفتاء في جنوبه.

واالنمط من "العدالة"! وتحديد قوانينها ومسارها والمتهمين فيها، وبالتالي تحويلها إلى أداة سياسية لممارسة الضغوط وفرض العقوبات والحصارات الكارثيه والابتزاز على الحكومات والدول لحملها على الإذعان لسياساتها.

هكذا كانت المحكمة الخاصة بيوغسلافيا؛ فلو لم يكن للولايات المتحدة مصلحة في تشكيل المحكمة الخاصة بمجازر البوسنة والهرسك، لما اقيمت تلك المحكمة، لأنها كانت تستهدف صربيا بالأساس التي تعارض السياسات الأمريكية، وليس لسواد عيون مسلمي البوسنة. وهكذا كانت المحكمة الخاصة بلبنان والتي انشئت للتحقيق في اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري.

بهذا النمط من «العدالة»، تفضح الولايات المتحدة نفسها وتثبت بما لا يدع مجالاً للتحليل أو الاجتهاد، بل وتكشف، أنها هي صاحبة المحكمة، هي الحَكم والجلاد. فهي تنشئها وتلغيها متى أرادت، وأن هكذا "عدالة" دولية، هي مجرد غطاء لمؤامرة هي بحد ذاتها وجه آخر من وجوه الحرب، مثلها مثل العقوبات الاقتصادية والحصارات الكارثية لإطلاق الفوضى والتدمير والتفكيك، من دون إطلاق صاروخ أو رصاصة. إذ باتت "العدالة" الدولية استنسابية مثل السياسة التي ينتهجها الغرب، لا تراعي الحد الأدنى من القيم التي تحكم العلاقات الدولية وقضايا الشعوب العادلة.

نخلص من هذا إلى القول، في هذا الحين، إن المحاكم الدولية صناعة أمريكية - غربية بامتياز وأغراضها وأهدافها محددة، تستهدف غير المرغوبين الذين لا يخضعون لجبروت قوى الاستعمار والهيمنة ومناطق النفوذ. وإلّا، أين هذه الدول الغربية التي تدعي وتطلق الشعارات الفضفاضة من المحاكم الخاصة ... لمحاكمة

من ارتكبوا ويرتكبون جرائم ضد الإنسانية على أرض فلسطين وفي العراق وفي لبنان وأفغانستان؟ وفي غير مكان من هذا العالم؟

فعندما لا يتفق الفلسطينيون في ما بينهم، وعندما لا يتفق العراقيون في ما بينهم، وكذلك اللبنانيون واليمنيون والصوماليون والسودانيون، وكذلك في كل بلد عربي يعاني من الانقسام والاقتتال والحروب الأهلية؛ وعندما يُوجّه السلاح العربي ليقتل العربي، فإنهم وبأيديهم من يشرع الأبواب ويفتحها للتدخلات الأجنبية المعادية، التي تستثمر الشقاق والخلاف والانقسام لتحقيق المصالح الخاصة بها وعلى حسابنا شعوباً ودولاً؛ وبالتالي على حساب الجامع المشترك الذي يجمع أواصر الأمة، من التاريخ واللغة والدين والحضارة والمساحة الجغرافية الواحدة المترامية الأطراف في مقوِم عربي مشترك.

إن الخاص بهذا البلد أوذاك لابد، ويجب، أن ينطلق من العام الذي تستظل به الأمة والوطن الكبير: إن الإصرار على الاستمرار في إذكاء الخلافات هنا وهناك، أو بين هذا التجمع أو ذاك، أو هذا المحور أو ذاك، يسمح باستضعاف العرب بما يفتح الطريق أمام بث السموم وتغذية النزاعات وتسعير الفتن والصراعات لتصب في خانة ضعف لعرب وهوان قوتهم لمصلحة القوى الغربية، قوى الشر والعدوان.

في المشهد العربي، وفي حال العرب اليوم، نستحضر جمال عبدالناصر بمشروعه القومي التحرري بعد أربعة عقود من رحيله. فلو قيّض لعبدالناصر استكمال مشروعه لما تم استدراج الأمة إلى هذه الهاوية؛ ولما بتنا نلهث خلف سراب التسوية وننتظر الإملاءات أو نقبلها؛ كما ننتظر نتائج الانتخابات الأمريكية، ونستجدي ونتوسل، وحال الأمة يندب الهوان والشقاق والتذرر الوطني؛ ولما باتت فلسطين، كقضية مركزية مقدسة، قضية نزاع تعني الفسطيني وحده، أو شارعاً أو نفقاً في غزة، أو مسيرة في رام الله.

نستحضر جمال عبدالناصر، وسباق التطبيع مع من "كان عدواً"، بلغ مراحل متقدمة، إعلامياً واقتصادياً وسياسياً؛ وانكشاف الأمن القومي العربي بأهم مهدداته، الماء والعنف والاقتتال، شمل معظم أجزاء الوطن الكبير؛ وأصبحت أجزاء غالية منه مهددة بالتفتيت بعد السودان، كاليمن والصومال.. ويذكّرنا هذا المشهد بجمال عبدالناصر الذي عاد وأمر القوات المصرية التي توجهت إلى الإقليم السوري لإعادة عرى الوحدة التي تآمر عليها المتآمرون (١٩٦١)، بتسليم عتادها وأسلحتها إلى الانفصاليين في ميناء اللاذقية، حتى لا يوجه السلاح العربي إلى صدر العربي.

ويذكرنا أيضاً، وعبدالناصر مهزوماً في نكسة ١٩٦٧، يوم حُمِل وسيارته على الأكتاف في الخرطوم، حيث عقدت القمة العربية، قمة لاءات الخرطوم: «لا مفاوضات، لا صلح ولا اعتراف» بالعدو. ويذكّرنا مشهد الأمة وحالها بالموقف العربي الجسور للمغفور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، في حرب ١٩٧٣، يوم قال للرئيس السوري حافظ الأسد، ومصفاة حمص تحترق جراء قصف طيران العدو لها، قوله المأثور «إن البترول العربي ليس بأغلى من الدم العربي»؛ وهو ما يدعونا إلى وقفة جادة مع الذات، لأن العرب من المشرق إلى المغرب مستهدفون، شعوباً وموقعاً وثروات وحضارة.

هذه الوقفة مع الذات، تدعونا للتساؤل: هل يمكن أن نصدق أن هذه الأساطيل الحربية بقضها وقضيضها، التي حوّلت البحر الأحمر إلى معرض دولي من المدمرات والبوارج وحاملات الطائرات مما هبّ ودبّ من دول العالم، باستثناء الدول العربية التي يُفترض أن يكون البحر بحرها كونه يشاطئ ست دول عربية (مصر، السعودية، السودان، اليمن، الصومال، وجيبوتي) وعليه المعبران الاستراتيجيان بين الشرق والغرب، قناة السويس وباب المندب، ومنها ومنه، ينتقل النفط العربي والتجارة العربية إلى مختلف دول العالم؟ هل يمكن أن نصدق أن هذه الأساطيل جاءت لمجرد مكافحة القرصنة، ولتأمين هذا الطريق الاستراتيجي أو ذاك الذي يربط العالم؟ ولماذا يترك العرب بحرهم سائباً أمام قراصنة الصومال أو من وراءهم ومن يدفعهم، أو غيرهم، يصولون فيه ويجولون، ولكلٍ أجندته المرسومة؟ ما حدا بدول حلف الأطلسي، ومن ثم مجلس الأمن الدولي، إلى إصدار قرار شرّع بموجبه الوجود البحري العسكري ومطاردة القراصنة، ما يدعونا إلى التساؤل ثانية، هل هناك ما يمنع، مع التردي في الحال العربي، أن يكون العدو «الصهيوني» من بين هذه الأساطيل، بزوارقه وقطعه الحربية، وهي تمخر عباب البحر العربي، نتيجة لغياب العرب وتخلّيهم عن دورهم في حماية أمنهم براً وبحراً وجواً؟

(٦)

الانهيـار

أدت حالات الاسترخاء العسكري والسياسي والأيديولوجي للنظام الرأسمالي العالمي، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسبب غياب الآخر، المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفييتي، إلى انتفاء الحاجة إلى تعزيز الفكر الرأسمالي وخلق نماذج اقتصادية لافتة في العالم الثالث، قادرة على هزيمة النهج الاقتصادي المستند على هيمنة الدولة على وسائل الإنتاج. وهكذا فتح الغرب الرأسمالي الأبواب مشرعة لمبدأ «دعه يعمل» بعنفوانه وقبضته الحديدية، من دون اكتراث لما يمكن أن يسببه إطلاق العنان لهذا المبدأ من معاناة وبؤس وكوارث إنسانية، تبدّت بصورها الفاضحة في أزمة الرهن العقاري الأمريكية وبروز أعنف أزمة كساد اقتصادية عالمية في السنتين المنصرمتين، منذ أزمة الكساد الاقتصادي عام ١٩٢٩ التي استمرت إلى أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها.

في هذا السياق، يقول الكاتب «روبرت صامويلسون» في مقالة له تحت عنوان «عصر التقشف يجتاح أمريكا وأوروبا»: «لقد دخلنا عصر التقشف الذي حل بأوروبا فعلاً وبدأ يأخذ طريقه نحو الولايات المتحدة. فالحكومات في أرجاء أوروبا ماضية في خفض الإنفاق الاجتماعي ورفع الضرائب؛ ودولة الرفاه تتراجع، وحتى الدول الغنية تجد التكاليف عالية، ولكن التقشف الفجائي العاجل، قد يقدح زناد أزمة مالية جديدة».(١)

من جانبه، يتحدث «رون سميث» عن حتمية خفض النفقات الاجتماعية ورفع الضرائب على نطاق واسع، بصرف النظر عن الحكومة التي تتولى الحكم، ويضيف: «بعد عقود من الإسراف في الاقتراض والإنفاق، انتهى الحفل وانفض السامر».(٢)

أما الكاتب «برنارد هيكي» فقد كتب: «خير لنا أن نتبنى عصر التقشف الجديد، ونسعى نحو التوازن في الميزانيات وعجز الحسابات الجارية، وتيارات التجارة الدولية، ويضيف: هذا يعني عيش حياة أبسط، قائمة على مساعدة بعضنا للبعض الآخر، بدلاً من التنافس.(٣)

من جهته، قال الخبير الاقتصادي العربي، طلال أبو غزالة: «إن ما نشهده من تطورات في العالم هو تحول تاريخي في المسار الرأسمالي، وليس مجرد أزمة يمكن

---

(١) مقالة «روبرت صمويلسون» في موقع Real Clear Politics ريال كلير بوليتكس. تاريخ ٢٠١٠/١٠/١١، وأنظر: جريدة الخليج الإماراتية ٢٠١٠/١٠/٢٠.

(٢) جريدة الخليج الإماراتية ٢٠١٠/١٠/٢٠، عن صحيفة «بلتيمور صن» ٢٠١٠/١٠/١٤.

(٣) المصدر نفسه، عن صحيفة «نيوزيلاند هيرالد» ٢٠١٠/١٠/١٧.

التغلب عليها بإجراءات محدودة؛ بل ستحتاج المعالجة إلى تغيير جذري في النظام الاقتصادي الأمريكي بالدرجة الأساس يفرد للدولة دوراً رئيسياً في قيادة حركة النشاط الاقتصادي. وتوقع أبو غزالة أن تستمر هذه الأزمة لمدة ١٠ سنوات، مضيفاً أن حجم الأزمة يفوق بكثير قدرات الاقتصاد العالمي، معتبراً أن ما حصل في أسواق الرهونات العقارية وتحويلها إلى سندات مالية جرى الاستثمار بها على نطاق شديد الاتساع، هي عملية احتيال عالمية كبيرة لا مثيل لها في التاريخ، أدت بالنتيجة إلى الانهيار الذي نراه حالياً. ويراى أبو غزالة أن ما يحدث على صعيد انخفاض أسعار النفط ليس ناجماً عن الأزمة العالمية، بل هو تخفيض مصطنع تدفع نحوه الدول المتقدمة لتحسين قدرتها على معالجة أزمتها الاقتصادية، ولو كان ذلك على حسابنا نحن العرب؛ محذراً من المشروعات التي تدعو لوضع أموال الصناديق السيادية الخليجية تحت إدارة صندوق النقد الدولي ليفقد صاحب المال حقه الطبيعي في إدارة أمواله، التي هي ليست فوائض مالية، كما يدعى الغرب، وإنما رأسمال وثروات تستخدم لتنمية الدول التي تملكها.(١)

بينما المؤرخ «بول ستريت» مؤلف كتاب «الإمبراطورية وانعدام المساواة.. أمريكا والعالم بعد ١١ سبتمبر»، يقول: «حان الوقت لتنحية خلافاتنا جانباً»، متسائلاً: «هل لكم أن تكونوا جزءاً من الحل؟ تلك كانت دعاية تجارية لشركة شيفرون»، ويضيف: «ما كان أوباما بطل التغيير، وما ينبغي له، وهيهات هيهات أن يكون رجل المرحلة ضد مصالح الحيتان من الشركات الكبرى المتنفذة والمجمعات الصناعية ذات السطوة التي لطالما طغت وتجبرت». ويمضي «ستريت»: «أوباما المحافظ، سينفق عدداً لا يحصى من تريليونات الدولارات يقتطعها من جيوب دافعي الضرائب ليقدمها لمؤسسات وشركات وول ستريت العملاقة، التي أغدقت على حملته الانتخابية».(٢)

لكن رئيس تحرير مجلة «هاربر جون» - ماك آرثر، يصف رئيس الولايات المتحدة «باراك اوباما» بأنه معاصر يكن احتراماً تقديسياً لأباطرة المال العالميين.

وأباطرة المال هؤلاء هم «دار روتشيلد» اليهودية لرأس المال - منبع إمبراطورية المال اليهودية، التي نشأت أول مرة في أوديسا الأوكرانية، وانتقلت متدرجة إلى برلين ولندن وباريس، ومنها إلى الأرض الأمريكية التي كانت تحت الاستعمار الانكليزي، وبعد أن أرست معالم إمبراطورية المال اليهودية على الأرض الأمريكية، باستصدار

---

(١) طلال أبو غزاله، خبير اقتصادي، حديث لجريدة الخليج الإماراتية، العدد ١٠٧٧٦، ٢٠٠٨/١١/١٩.

(٢) موقع «بول ستريت.كوم، الإلكتروني، وانظر: جريدة الخليج الإماراتية، ٢٠٠٩/٤/١٦.

القانون الخاص بالنقد الأمريكي والمصارف الأمريكية؛ مهمتها الوجودية أن تكون صاحبة مواقع صنع القرار والسلطة الحقيقية الخفية، قيادة وسلطة الظل.(١)

أما خطة الإدارة الأمريكية ـ الإنقاذية التي كشف «أوباما» النقاب عنها فإنها أبعد ما تكون عن التحالف مع مُثل ومبادئ السوق الحرة، والشركة الخاصة؛ بل هي كما وصفها مؤخراً وزير العمل الأمريكي السابق «روبرت ريتش»، استمرار لأكبر اخفاق مالي في التاريخ يتحمل تبعاته ويتكبد خسائره دافعو الضرائب.(٢)

ومن اللافت للنظر، أن النهج هو النهج، وما تزال خطة الرئيس الأمريكي «أوباما» على حالها، تغدق المال على أثرى الأثرياء، وتضن به على الفقراء البؤساء، ولا ينبس أحد ببنت شفة أو يجترئ على الحديث عن مبلغ التريليون دولار سنوياً لميزانية وزارة الدفاع (البنتاغون)، أو عن الإعانات الهائلة التي تحظى بها الصناعات التقنية رفيعة المستوى التي تبدد الأموال، وكما يتحدث العديد من الخبراء الأمريكيين، وعلى رأسهم المؤرخ «بول ستريت» على أكثر من ٧٦٠ قاعدة عسكرية أمريكية منتشرة في جميع أنحاء العالم وفي أكثر من ١٣٠ بلداً وتبتلع أكثر من نصف الإنفاق العسكري في العالم كله(٣) وذلك باسم «الدفاع» لمهاجمة ومحاربة وتدمير كل ما لا يروق لنا نهجه ولا نستسيغ توجهاته. (المفاهيم والمبادئ التي قامت عليها الحركة الصهيونية» سياسة التجمع والاقتحام وسفك الدماء).(٤)

ويمضي «ستريت»: كانت مؤسسة «مورغان ستانلي»، وهي الأوفر حظاً بل المحظية الكبرى في عالم «وول ستريت» الاستثماري، والتي حازت على حصة الأسد من أموال (الإنقاذ) الحكومي، قد ذكرت بعد يوم واحد من إحراز «باراك أوباما» لنصره الانتخابي (منصب الرئاسة) أن النصيحة التي أسديت لأوباما وقبِلَها ورضي العمل بها هي أن لا يدع «للسلام حيزاً ولا يترك له هامشاً».

ويتابع «ستريت»، هذه هي ديمقراطية الولايات المتحدة التي تُسيّر أمرها وتدير شؤونها الشركات (اليكس كاري وشيلدون وولن). ومع الأيام تتعرّى لعبة «أوباما» المخادعة التي يتوهم المرء معها أن الرئيس يسير بخطى واثقة ويُفتضح زيف ملحمة التغيير والإصلاح شيئاً فشيئاً، وتنحسر الستارة مع كل نشرة أخبار جديدة ليستبين

---

(١) أنظر المراجع السابقة.

(٢) جريدة الخليج الإماراتية ـ الاقتصادي، ٢٠٠٩/٤/١٦.

(٣) موقع «بول ستريت.كوم، الإلكتروني، وانظر: جريدة الخليج الإماراتية، ٢٠٠٩/٤/١٦.

(٤) أنظر: مرجع سابق.

مع كل نبأ أن «أوباما» ما هو إلّا رجل الوعود الكاذبة.(١)

ومع دخول الألفية الثالثة، يبدو أن الحلم الأمريكي قد تحول إلى كابوس، لتبدأ مرحلة جديدة من انهيار الإمبراطورية الأمريكية التي ما زالت تسود العالم؛ بينما تهاجم عوامل الهدم بشراسة تلك الإمبراطورية.

فعلى المستوى الاقتصادي، وحسب ما تناقلته وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة، أفلس أكثر من ٢٨٠ مصرفاً، بينما ارتفع عدد المصارف المصنفة ضمن الفئة "عالية المخاطر" إلى ٨٢٩ مصرفاً، لتزداد معها نسبة الفقر بين الأمريكيين، التي أطالت بدورها طوابير البطالة ومتلقّي الإعانات، بصورة تمهد لعودة مشاهد عائلات بكاملها في الأكواخ الكرتونية، تبحث عن قوتها في القمامة؛ كما حدث في نهاية العقد الثالث من القرن الماضي، الذي حمل الاسم "الانهيار الكبير".

وذكرت شبكة «سي أن أن» الأمريكية في تحليل لسجلات فيدرالية أن الأمريكيين العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة نالوا إعانات بطالة ما مجموعة ٣١٩ مليار دولار خلال السنوات القليلة الماضية، بسبب الركود الكبير بعد الأزمة المالية العالمية.(٢)

وفي محاولة لتنشيط الاقتصاد الأمريكي الراكد، أطلق المجلس الاحتياطي الاتحادي سياسة مثيرة للجدل، متعهداً بشراء سندات حكومية إضافية بقيمة ٦٠٠ مليار دولار بحلول منتصف العام المقبل، وأن البنك المركزي سيشتري ما قيمته ٧٥ مليار دولار شهرياً من سندات الخزانة طويلة الأجل.(٣)

سقنا في عجالة ما قاله أمريكيون، منهم المؤرخ والخبير والكاتب ووسائل إعلامية مختلفة، لنضع أمام القارئ آراء وتحاليل، من هنا ومن هناك، ما يدعونا إلى بدايات الأزمة، أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، التي تحوّلت من حلم يأسر قلوب سكان العالم إلى كابوس يحاصرهم.

بدأت الأزمة بالرهون العقارية. فقد فتحت البنوك أبوابها وقلوبها لذوي الدخول المحدودة وأعربت لهم عن استعدادها لتمويل شراء منازل لهم بضمان المنزل المشترى، على أن تسدّد المبالغ على أقساط طويلة الأجل. وكأن حسابات البنوك تقوم على أن العقارات مضمونة، وأسعارها في ازدياد مستمر ولا خوف على استثماراتها في هذا المجال؛ إذ أنها تستطيع في أي وقت يتوقف فيه العميل عن سداد الأقساط،

---

(١) موقع «بول ستريت.كوم، الإلكتروني، وانظر: جريدة الخليج الإماراتية، ٢٠٠٩/٤/١٦.

(٢) شبكة «سي ان ان» الأمريكية، وشبكة «الجزيرة» القطرية ٢٠١٠/١١/١٨.

(٣) جريدة الخليج الإماراتية ـ الاقتصادي، ١٦العدد ١١٤٩٢، ٢٠١٠/١١/٥.

حجز المنزل وبيعه بربح كبير. وعلى رأس تلك البنوك (ليمان براذرز) رابع أكبر بنك استثماري يشهر إفلاسه (١٥ سبتمبر/ايلول ٢٠٠٨)، تبعته شركة AIG أكبر شركات التأمين العالمية، حين بدأ الاحتياطي الفيدرالي ووزارة الخزانة الأمريكية بضخ ٨٥ مليار دولار لإنقاذ الشركة المذكورة.[١]

وفجأة، تضع إدارة جورج بوش الابن خطة لضخ ٨٠٠ مليار دولار لمواجهة أزمة العقارات في محاولة لإنقاذ الأزمة، مع تقارير صحفية تحدثت عن أن الولايات المتحدة طلبت من الدول النفطية في الخليج العربي تزويدها بتريليون دولار لدعم أزمة واشنطن المصرفية.[٢]

لكن "حساب الحقل لم ينطبق على حساب البيدر"، كما يقال. فقد انخفضت أسعار العقارات بنسبة كبيرة؛ وباتت البيوت التي اشتراها الفقراء بالدين لا تساوي حتى نصف قيمة الديون التي تراكمت عليهم مع فوائدها. فتوقفوا عن الدفع، لتلجأ البنوك إلى حجز منازلهم وأثاثها، وأية حسابات مصرفية أو ممتلكات أخرى لأصحابها. وقد اعترفت الحكومة الأمريكية، حسب وكالة الإعلام الأمريكية والوكالات الأخرى، أن ما يزيد على ١٤٪ من هؤلاء تم الحجز على بيوتهم وأملاكهم وتحولوا إلى مشردين بلا مأوى ولا مال.

وهكذا، وكما كان منطلق الأزمة وبدايتها من الولايات المتحدة، وعلى يد طغمة من أباطرة المال الذين اتخذوا من النظام الرأسمالي الجشع الذي تقوده الولايات المتحدة غطاءً لعمليات مالية مشبوهة أدت إلى إفلاس وانهيار عدد من المصارف والمؤسسات المالية والبورصات العالمية، وإلى حدوث تسونامي من الأزمات المالية التي ضربت دول العالم، وهددت الملايين بأزمات اقتصادية ومعيشية خانقة قد تصل إلى حدود الكارثة، يستعرض «جان ماري هاريباي» في مقالته بعنوان «الرأسمالية تولول» العنوان الذي تصدّر الصفحة الأولى من مجلة «إيكونوميست» اللندنية حيث يبدي قلقه من العودة المنتشية للتأميمات في الحقل المصرفي للعالم الرأسمالي، المتطور، ويبرهن أن استيلاء الحكومات على المصارف لسبب وجيه هو إخراج المصرفيين من الهاوية التي وقعوا فيها، لن يدوم.[٣]

---

(١) جريدة البيان الإماراتية، والخليج الإماراتية ٢٠٠٨/١١/٢٢.

(٢) وسائل الاعلام المكتوبة والمرئية، ٢٠٠٨/١١/٦.

(٣) جان ماري هاريباي، استاذ محاضر في الاقتصاد ـ جامعة مونتسكيو بوردو الرابعة ـ عن : ليموند دبلوماتيك العربية، العدد ٢١ ـ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨.

وانتقلت الأزمة إلى أوروبا التي كانت بنوكها تتعامل بالطريقة ذاتها. وتشير الإحصاءات التي تناقلتها وسائل الإعلام إلى أن أكثر من ١٧٠ ألف مواطن بريطاني تعرضت منازلهم للحجز لأنهم لم يتمكنوا من دفع الأقساط، وكذلك الحال في أيرلندا وإسبانيا وفرنسا واليونان، وهذه الأخيرة أعلنت رسمياً الانهيار والإفلاس.

وتوقع تقرير اقتصادي إفلاس ٦٠ دولة بما فيها الدول المتقدمة بحلول العام ٢٠٦٠؛ ووضع هذا التقرير الذي أصدرته وكالة «ستاندرد آند بورن» الأمريكية، الولايات المتحدة على رأس الدول التي تواجه الإفلاس، حيث ستبلغ فائدة ديونها، حسب التقرير، ما يساوي ٤١٥٪ من الناتج المحلي؛ وأكد التقرير الذي تزامن الانتهاء منه مع الاجتماعات الدورية لصندوق النقد الدولي في واشنطن، أن ارتفاع أعمار الشعوب والزيادة المضطردة في أعداد المسنين بسبب التقدم الطبي، بالتوازي مع تقلص الأيدي العاملة، كلها أمور أسهمت أساساً في توقع هذا الوضع الكارثي. كما توقع التقرير ما هو أسوأ بالنسبة إلى الاقتصاد الأمريكي الذي سيصبح عرضة لأن يُصنف باقتصاد رديء، وهذا التصنيف سيجعل الولايات المتحدة تواجه شبح إعلان إفلاسها.(١)

ولم تقف الأزمة عند الرهون العقارية والبنوك التي تتعامل بها، وإنما انتقلت إلى قطاعات اقتصادية أخرى تستثمر فيها البنوك التي أعلن العديد منها إفلاسه، مما وضع علامات استفهام كبيرة على النظام الرأسمالي الذي تقوده الولايات المتحدة تحت غطاء الحروب الحمقاء. وكما مارست الولايات المتحدة، الإمبراطورية الأمريكية المتهالكة، ذروة توحشها الرأسمالي وتتسبب الآن بكوارث اقتصادية عالمية، وتجوب جيوشها أركان العالم كافة، فإنها إنتحرت حينما لفقت مزاعم وأكاذيب، ومعها الغرب قاطبة، لغزو أفغانستان (مقبرة الإمبراطوريات) وبلاد الرافدين، لتأتي الأزمة المالية العالمية لتضيف الدور الأكبر في عوامل الانهيار، كما توقع العديد من الخبراء.

والمريب في كل ما حصل، أن الولايات المتحدة، التي تعتبر مركز الاقتصاد العالمي، بادرت إلى تحميل الآخرين تداعيات ونتائج الكارثة التي تسببت بها؛ وأخذت تطالب دول العالم بخطوات لمواجهة الإنهيار المدمر الذي حاق باقتصادها وبنظامها المالي.

وأكد خبراء مصرف «كوميرس بنك» الألماني أن تقديراتهم تشير إلى أن الاقتصاد

---

(١) جريدة الخليج الإماراتية - الاقتصادي، العدد ١١٤٦٨، ١٢/١٠/٢٠١٠.

العالمي سيتكبد ما لا يقل عن عشرة تريليونات ونصف تريليون دولار خلال عام واحد من بداية الأزمة. وفي مقابلة مع صحيفة «دي فيلت» الألمانية (٢٠٠٩/٨/٢٩) قال «يورج كريمر»، رئيس خبراء الاقتصاد بالمصرف: «رغم أننا تعوزنا المبالغ الهائلة أثناء هذه الأزمة، فإن هذا الرقم لا يُصدّق». وتشير حسابات المصرف الألماني إلى أن نصيب كل شخص من سكان العالم من هذه الخسائر يبلغ أكثر من ١٥٠٠ دولار؛ وذكر الخبير الألماني أن بنوك العالم تكبدت حوالي ١٦٠٠ مليار دولار من هذه الخسائر عبر شطب أصول بنكية وإفلاس الكثير من البنوك جراء الأزمة. وبلغت خسائر قطاع العقارات في الولايات المتحدة وبريطانيا حوالي ٤٦٥٠ مليار دولار، حسب تقديرات الخبير الألماني. كما تسببت الأزمة الاقتصادية الحادة التي نتجت عن الأزمة المالية في خسائر تقدّر بنحو ٤٢٠٠ مليار دولار، خلال عاميّ ما قبل الأزمة.(١)

وتوقع تحليل لوكالات الاستخبارات الأمريكية أن يتراجع نفوذ القوة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة خلال العقدين المقبلين وأن يصبح العالم أكثر خطراً مع تزايد نقص الغذاء والماء وتوفر الأسلحة بغزارة. وقال تقرير «الاتجاهات العالمية ٢٠٢٥» الذي أعده المجلس الاستخباراتي الوطني، إن الأزمة المالية الحالية هي بداية إعادة موازنة اقتصادية عالمية، وأن دور الدولار الأمريكي باعتباره العملة العالمية الرئيسية سيضعف إلى درجة أن يصبح الدولار الأول بين متساوين، أي يصبح عملة عادية بين العملات.(٢) واستند التقرير الذي يصدره المجلس كل خمس سنوات إلى مسح عالمي للاتجاهات العالمية وآراء الخبراء، أجراه محللو الاستخبارات الأمريكيون. وجاء التقرير أكثر تشاؤماً في شأن مركز الولايات المتحدة ومكانتها.

وهكذا، وكما مارست الإمبراطورية الأمريكية ذروة إجرامها العسكري، من دون عقاب، فإنها تمارس ذروة إجرامها الرأسمالي وتكون السبب الرئيسي لكارثة عالمية، من دون عقاب أيضاً. بل إنها تسعى لتحميل الآخرين التبعات وتدفيعهم ثمن ما ارتكبه لصوص رأسماليتها في أكبر عملية نصب واحتيال شهدها التاريخ الحديث. وهو ما لاحظه المراقبون، والأزمة في بداياتها، عندما جال رئيس الوزراء البريطاني السابق «غوردون براون» (مطلع نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨) في دول الخليج نيابة عن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بحثاً عن السبل الآيلة للسطو على ما لدى

---

(١) جريدة الخليج الإماراتية، ٢٠٠٩/٨/٣٠، عن: صحيفة «دي فيلت» الألمانية، ٢٠٠٩/٨/٢٩.

(٢) جريدة الخليج الإماراتية، ٢٠٠٨/١١/٢٢.

العرب من أموال النفط، ليتم ضخها في اقتصاد دول الغرب تحت شعار إنقاذ ما يمكن إنقاذه من النظام المالي العالمي. وحوّلت إدارة بوش الابن العالم إلى ساحات معارك وحروب، تقتل هنا وتدمر هناك، على أمل أن يشهد هذا العالم، في ظل الإدارة الجديدة، نمطاً جديداً من العلاقات الدولية يحمل تباشير التغيير الموعود الذي بشر به الرئيس المنتخب «باراك أوباما» العالم، وهو شعاره الانتخابي.

إلا أن إدارة الرئيس «باراك أوباما» وسّعت بشكل كبير من العمليات الخاصة التي يقوم بها جيشها في العالم. إذ نقلت صحيفة «واشنطن بوست» عن مسؤولين في البنتاغون قولهم إن وحدات العمليات الخاصة الأمريكية تنتشر في ٧٥ دولة بالمقارنة مع نحو ٦٠ دولة في مطلع العام ٢٠١٠. وأفادت الصحيفة أن الولايات المتحدة لديها خطط لشن هجمات استباقية أو انتقامية (وهو ما يجري في باكستان من عمليات القصف الجوي التي تنفذها طائرات المخابرات المركزية الأمريكية بدون طيار في مناطق القبائل، وهي عمليات مدفوع أجرها للحكومة الباكستانية تحت بند مكافحة الإرهاب) أو في غير مكان، كاليمن والصومال، وغيرها من دول العالم الثالث. خاصة وأن هذه البلدان، بلدان العالم الثالث أو البلدان النامية، ومنذ عقود، موضع تجارب لوصفات الدول المتقدمة. وفي البداية، قيل لهذه البلدان إنها من أجل أن تطعِم شعوبها، ومن أجل أن تتوفر لها العملة الصعبة، عليها أن تتخصص في تلك المحاصيل التي لها فيها ميزة نسبية على الآخرين. والسؤال الذي يفرض نفسه هنا: لَم يجب على البلدان النامية أن تتخصص في إنتاج الأرز والقطن والشاي والبن، والبلدان المتقدمة، الغنية، يتحرك تخصصها في التقدم التقني والصناعات المتقدمة حتى غزو الفضاء؟

وقبل ثلاثة عقود أيضاً، تعرضت البلدان عموماً، والنامية خصوصاً، إلى حملة غسل دماغ للانتقال الى ما يسمى حرية التجارة؛ لكنها كانت حرية للصناعات المتقدمة تقنياً التي تتبرع بها البلدان المتقدمة، بينما تم استثناء المنسوجات والمواد الزراعية التي هي محل تخصص البلدان الفقيرة ـ النامية ـ من هذا الزعم؛ كما أن رياح حرية انتقال رؤوس الأموال أخضع البلدان النامية إلى أحكامه، حتى أصبحت تدفع مقابل مديونيتها إلى البلدان الغنية ما كانت تنهبه هذه البلدان بقوة السلاح.

نجم عن هذا كله أن فجوة الثروة والدخل قد تضاعفت مرات بين المجموعتين، ولم ينج من ذلك إلا البلدان التي لم تأبه لنصائح ووصفات الأغنياء، كما هو حال الهند والصين والبرازيل وكوريا الجنوبية وغيرها. والأخيرة كان مستوى نموها حسب

خبراء الاقتصاد، قبل عقود خمسة، يعادل مستوى النمو في أضعف البلدان الأفريقية حالياً، لكنها أصبحت الآن في مصاف الدول الغنية لأنها لم تعمل بما تريد أن تمليه البلدان الغنية؛ وهي العبرة التي ينبغي على البلدان النامية العمل بها والاستفادة منها، شريطة أن تتوفر لها الإرادة السياسية.

وأثناء الأزمات الكبرى، تبرز الفرص والتدافع الدولي في سباق محموم، من أجل إعادة هيكلة النظم القائمة، تماماً كما كانت تقتنصها الولايات المتحدة في فرض سياسات جديدة على المجتمع الدولي ـ البلدان النامية وغير النامية، حينما تقع في أزمة، أزمة اقتصادية؛ والدول الكبرى تعرف أيضاً أن الأزمة الاقتصادية التي طحنت الكثير من الاقتصادات تشكل فرصة لإعادة النظر في الهياكل الاقتصادية الدولية بما يعزز مصالحها وبما يحدد موقعها في المنظومة الدولية.

لذا، لا غضاضة ولا غرابة أن تعمل الصين (العملاق القادم) والهند كذلك، لإصلاح النظام المالي العالمي؛ فالنظام المالي الحالي يمكّن الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى من الاستئثار بالغنائم بحكم كونها البنك المركزي العالمي الذي يضخ المال إلى العالم من حساب لتغطية عجوزها الناجمة عن نفقات المغامرات العسكرية ودواعي الهيمنة العالمية، وتمكين المجتمع الأمريكي من العيش فوق الإمكانات الاقتصادية الحقيقية.

وأوروبا، المستفيد من النظام الحالي، ليست موحدة كما يبدو في الظاهر. فقد أظهرت الأزمة الاقتصادية أن البلدان الأغنى في الاتحاد الأوروبي عملت على تجاوز الأزمة على حساب البلدان الأقل غنى فيها؛ وأصبح جلياً أن المصالح الاقتصادية تقسم أوروبا مع نهاية العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين، ما يجعل إتفاقها على مسار واضح أكثر صعوبة؛ وهذا ما نلحظه في عمليتَي الإنقاذ من الإفلاس في اليونان وأيرلندا.

في الحالة العربية، أثبتت ممارسات العقود الأخيرة أن العرب خلال الأزمات، وبخاصة في الأزمة المالية والاقتصادية التي قضّت مضاجع شعوبنا، والتي نعيشها ونكتوي بلهيبها مع مختلف الشعوب في عالم اليوم، يُدارون ولا يديرون، تتحكم فيهم الأزمة، وتجعل من أقوالهم وأفعالهم مجرد رد فعل غير مدروس، تماماً كفقاقيع الصابون. فإدارة الأزمات تحتاج إلى معرفة آليات الأزمة لوضع الحلول الناجعة من طاقم من الخبراء. فيكون فريق عمل وخلية نحل من ذوي الاختصاص والأكاديميين ونخب مراكز الدراسات والبحوث، لوضع الخطط المدروسة والكفيلة والآيلة إلى درء

الخطر المحدق، وصولاً إلى طرق ووسائل التحكم بما يكفل المزيد من النمو والتقدم والحفاظ على الثروات والمكتسبات.

إلا أن الواقع المخزي والمؤلم، ورغم مرور عقود طويلة على اكتشاف ثروة النفط، ونحو أكثر من ربع قرن على الثورة التي حدثت في أسعاره خلال النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي، فإن هناك دولاً عربية لا يزال النفط يشكل نحو ٩٠٪ من دخلها القومي. والمحزن أيضاً، أن النفط لم يُستغل من أجل تنمية عربية مستقلة، في التنمية الزراعية والتصنيع ومشروعات التحديث وصولاً إلى التكافل والتكامل الاقتصادي والوحدة الاقتصادية العربية.

بيد أن معطيات الواقع أظهرت أن أدوات الإنتاج التي نمت وتطورت في ظل الطفرة النفطية، لم تسخّر من أجل قيام تجمع اقتصادي في المنطقة العربية، أو توظيفه في خدمة الاقتصادات العربية، بالناتج الذي يضمن الاعتماد على الذات العربية، رافضين إملاءات منظمة التجارة العالمية التي تتساوى، في وضعها وسياساتها، مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بما يعبر عن الاندماج الاستراتيجي بين المشروع الأمريكي والكيان الصهيوني، بمعنى التطابق في الرؤية والمنظور والحاصل السياسي، بما يؤدي إلى تحقيق المصالح المشتركة بينهما.

ولما باتت المقاطعة العربية للعدو الصهيوني في خبر كان من العقل والفعل العربيين، شرع هذا العدو في وضع أسس سياسية اقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، بهدف اختراق أسواق المنطقة، أي التطبيع الاقتصادي، لأن المقاطعة الاقتصادية لا تتلاءم مع مفهوم حرية التجارة واقتصاد السوق، ناهيك عن التطبيع السياسي والإعلامي، وهو ما أراده ويريده الكيان الصهيوني، ليصار إلى رفع المقاطعة التي أحكمت طوقها على هذا العدو في حقبة خمسينيات وستينيات القرن الماضي وكبدته خسائر جسيمة.

فقد كشف تقرير لمكتب المقاطعة العربية للكيان الصهيونني النقاب عن حجم «الغنائم» التي جناها الكيان من السلام المزعوم مع العرب، أفاد أن اقتصاد «الكيان» حقق منذ مؤتمر مدريد «للسلام» .. عام ١٩٩١، مستويات نمو هي الأعلى في الشرق الأوسط؛ وأشار إلى أن المتوسط لهذا «الكيان» بعد مدريد تجاوز نسبة ٥٪ فيما زاد الناتج المحلي الإجمالي عن ١٠٧ مليارات دولار. وأضاف التقرير الذي رفعته جامعة الدول العربية إلى الحكومات العربية أن صادرات «الكيان» إلى الأسواق العربية المشرّعة، تجاوزت بسبب «شعارات السلام» مع العرب ٢٧ مليار دولار، كما ارتفعت

قيمة التدفقات الاستثمارية من الخارج لتصل إلى ٤ مليارات دولار في العام.(١)

ونبّه التقرير إلى أن المؤشرات الاقتصادية والمالية أكدت حدوث تقدم ملحوظ على مستوى متوسط دخل الفرد في الكيان الذي زاد إلى حوالي ١٧ ألف دولار في العام، فيما هبط معدل التضخم إلى ١،٥٪ مؤخراً، بينما كان يقدر بنحو ١٧،٦٪ قبيل انعقاد مؤتمر مدريد للسلام. يضاف إلى هذه - الغنائم - تجنيب الكيان خسائر تزيد على ثلاثة مليارات دولار سنوياً، كان يتكبدها جراء المقاطعة العربية، التي تم تجميدها منذ إبرام اتفاق أوسلو في ١٩٩٣.

وتؤكد معطيات الواقع أن منظمات التنسيق والتخطيط الإنمائي، وكلها غربية، أدخلت الاقتصادات العربية في مسلسل مستديم من التبعية والإبقاء على التخلف أو المراوحة، كما سُخرت كأدوات طيعة لتحقيق طموحات برجوازية عربية طفيلية، أو فئة من الوسطاء والسماسرة، جعلوا أنفسهم أدوات في خدمة رأس المال الغربي؛ وساهمت الحالة الاقتصادية، باختناقاتها وهشاشتها التي ورثتها أنظمة التجزئة، في تكريس التبعية وتقوية الأواصر والروابط مع الأجنبي، في مقابل فك عرى الروابط بين العرب وبعضهم.

بعبارة أخرى، إن التنمية القومية هي الكفيلة بتحقيق مقاصد التنمية التكاملية الشاملة، ولا بُدّ أن تعني: زيادة مستمرة ومتصاعدة في الإنتاج وعدالة في التوزيع، أو بعبارة «جمال عبدالناصر» في ميثاق العمل الوطني ١٩٦٢، الكفاية والعدل، من حيث أنها (التنمية القومية):

أ - تقضي على التخلف وتحرر العرب ومواردهم وثرواتهم من روابط التبعية.

ب - توفر للمواطن العربي الحرية والعيش الكريم.

إن الخيار الحقيقي الوحيد ليس بين التنمية القُطرية والتنمية القومية، وإنما هو بين تكامل التبعية مع الغرب الرأسمالي (الذي بدأت تباشير انهياره مع أزمة الرهن العقاري في أكبر عملية نصب واحتيال لأباطرة المال في الولايات المتحدة والدول الغربية والحركة الصهيونية) وتكامل التكافؤ بين أقطار الأمة الواحدة، التي تمتلك مقومات وعناصر التقدم، الكامنة فينا، وفي متناول الجهد الصادق، ما يستدعي أن نوفر الوعي والإرادة والمشاركة الجماهيرية التي تحوّل ما هو كائن بالقوة إلى كائن بالفعل. فالحضارة لا تُبنى على الرفض أو النفي، ولكنها تُبنى على الإبداع والنهوض

---

(١) دورية المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ٢٦٧/٥-٢٠٠١، ص ٩٦.

وإثبات أننا ندّ لتلك الحضارة ولسنا تابعين لها؛ فكيف ازدهرت الأمة وكيف باتت تعيش في دهاليز الوصاية والتبعية والهيمنة!

ظلت الولايات المتحدة وشريكها الاستراتيجي «الكيان الصهيوني» رأس الإرهاب المنظم ليبقى بريق الدولار الذي أطاح بتوازن اقتصادات الشعوب والبلدان، وليسود الترف الأمريكي وسياسة الهيمنة والابتزاز.

بيد أن المشهد الأمريكي الراهن، وبظهور معالم انهيار النظام الرأسمالي لأمريكا الأقوى، يبدو جسداً ضخماً مترهلاً بعد أن ظلت الولايات المتحدة منذ العام ١٩٤٥ القوة المهيمنة في العالم. فحتى أثناء الحرب الباردة كان اقتصادها أكثر تقدماً بمراحل من الاقتصاد السوفييتي المناوئ، مثلما كانت قدرتها العسكرية وتقدمها التكنولوجي يتفوق على نظيره السوفييتي كثيراً. وبعد الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي المحرك الأول لإيجاد عدد من المؤسسات متعددة الجنسيات مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي وحلف الناتو، ما عزز انهيار الاتحاد السوفييتي السابق عام ١٩٩١، وفتح أسواق وبلدان المعسكر الاشتراكي السابق أمام أمريكا، حيث كان رأس المال الأمريكي بذكاء المصالح والتجارب، وكانت البيروقراطية السياسية بطبائعها، لا يقدران على صنع الأفكار. إذن، فإن الدولة الأمريكية سوف تضيع منها الفرصة، لأن جهاز الدولة مقيد عسكرياً، ومحدود فكرياً؛ وعليه، فإن المصالح الأمريكية لابد لها أن تأخذ في يدها زمام المبادرة وتكون هي ظل الإمبراطورية.

ونتيجة لهذا المنطق الذكي لرأس المال الأمريكي، نشأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية مئات المؤسسات تحمل أسماء أصحاب أكبر المصالح: «فورد، روكفيلر، كارنيجي وبروكينجز وغيرهم» حتى أصبحت كل واحدة منها شبه حكومة تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي وتمارس نشاطات غير محدودة في التفكير الاستراتيجي ورسم السياسات. وبالفعل، فإنه في أجواء هذه المراكز ظهر وتألق ومارس الفعل الدولي عدد من أكبر نجوم الحرب الباردة، وبينهم معظم مستشاري الأمن القومي لرؤساء الولايات المتحدة مثل:

- «ماك جورج باندي» مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس «جون كنيدي» من مؤسسة «روكفيلر».
- «هنري كيسنجر» مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس «نيكسون» من مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك.

- «زبيغنيو بريجينسكي» مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس «كارتر» من مؤسسة «بروكينجز».
- «كونداليزا رايس» وزيرة الخارجية الأمريكية في عهد «جورج دبليو بوش» من جماعة المشروع الأمريكي.(١)

حقاً، لم يسبق أن وصلت سطوة أي بلد إلى المدى الذي وصلته سطوة الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث أصبح الدولار العملة الكوكبية، وهيمنت أمريكا، بل ونصّبت نفسها وصياً، على المؤسسات الدولية، وغدت وحدات العمليات الخاصة الأمريكية تنتشر في ٧٥ دولة، ما يعني حضوراً عسكرياً يغطي بقاع المعمورة. وفي مطلع الألفية الجديدة، إبتكرت الولايات المتحدة مصطلحات مثل «القوة العظمى» والإمبراطورية» و «القطب الأوحد».

أما ما يحدث اليوم، ومع نهاية العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين، فإن العالم يشهد تغيراً تاريخياً يؤكده كتاب «مارتن جاك»(٢) أن العالم النامي في سبيله للحاق، من حيث الحجم الاقتصادي، بالعالم المتقدم، إذ أظهر انهيار أكبر المؤسسات المالية، مثل «وول ستريت» في سبتمبر/ايلول ٢٠٠٨، انتقال القوة الاقتصادية بعيداً عن الغرب؛ وإنه في العام ٢٠٥٠ ستكون أكبر ثلاثة اقتصادات في العالم هي: الصين تتلوها الولايات المتحدة والهند، ثم البرازيل والمكسيك وأندونيسيا، بينما تحتل انكلترا وألمانيا المركزين التاسع والعاشر.

ولما حاولت الولايات المتحدة إرساء دور كوكبي لنفسها، في أعقاب ١١ سبتمبر/ايلول ٢٠٠١، يشير «مارتن جاك» كيف تبنّى مركز أبحاث المحافظين الجدد ما سمي «مشروع لقرن أمريكي جديد» الذي أرساه «بول وولوفوتيز وديك تشيني ودونالد رامسفيلد وآخرون»، وهو الذي مهّد الطريق لإمبراطورية جورج دبليو بوش القادم من تكساس.

---

(١) محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية ، دار الشروق ـ القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٥٥ و ٢٥٦.

(٢) مارتن جاك، حينما تحكم الصين العالم، ترجمة: فاطمة نصر، عرض: جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٤٧١، ١٥/١٠/٢٠١٠. (والكتاب صدر عن مطبوعات «سطور»).

(٧)

رئيس من تكساس

واضحة كثيراً تلك الملامح الريفية التكساسية في سلوك الرئيس «جورج دبليو بوش» وكبار مسؤولي إدارته. هذه الملامح لا تبدو فقط في أحذية الكاوبوي التي يلبسها «بوش الابن» في البيت الأبيض، لكن أيضاً في يده الموضوعة على المسدس وإصبعه على الزناد، منذ أصبح رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية.

في إطار «ملتقى أمستردام» الحواري، قال المفكر «نعوم تشومسكي» وهو ينتقد صراحة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، مشدداً على أن بلاده تعمل، بعد أن وضعت الحرب أوزارها في العراق، على السيطرة على العالم عن طريق القوة، ماضية بالعالم نحو حرب نووية، محذراً من أن هذه السياسة ستؤدي إلى انتشار أسلحة الدمار الشامل والمزيد من الكراهية والحقد على الإدارة الأمريكية، وأن الرئيس «جورج دبليو بوش» ماضٍ بسياسته الخاصة بسياسة الهجمات الاستباقية.(١)

وفي ما يخص مفهوم إدارة «بوش الابن» حول نشر الديمقراطية، نجد أنه لم يكن هناك أبداً حقد وازدراء حيال الديمقراطية أكثر وضوحاً من الذي عبرت عنه النخبة في الولايات المتحدة. فأوروبا، مثلاً، انقسمت على نفسها بين ما أطلق عليه "أوروبا القديمة" و"أوروبا الجديدة"، وذلك على أساس الموقف من الحرب على العراق، حيث مثلت أوروبا القديمة البلدان التي اتخذت الحكومات فيها موقف الغالبية من السكان، وهذا يسمى ديمقراطية. أما أوروبا الجديدة «إيطاليا، المجر وإسبانيا» فلقد تمثلت البلدان التي تجاهلت حكوماتها نسبة أكبر من سكانها. فالشعوب، في هذه البلدان، عارضت الحرب أكثر من شعوب ما يسمى بأوروبا القديمة، لكن الحكومات لم تعِر اهتماماً لسكانها، واستمرت أوامر واشنطن في ما يسمونه بالتصرف الجيد. لكن تركيا قدمت المثال الأكثر لفتاً للانتباه. فكانت تركيا هدف هجمات متمادية للمعلقين والنخب الأمريكية، لأن الحكومة أخذت الموقف نفسه الذي أخذته غالبية الأتراك، ما جعل «بول وولفويتز» الذي أرسى «مشروع لقرن أمريكي جديد»، ومعه ديك تشيني ورامسفيلد، يدين الجيش التركي لأنه لم يتدخل لإجبار الحكومة على الوقوف إلى جانب الأمريكيين، بدلاً من تغييرها الاهتمام اللازم للموقف الشعبي التركي المعارض للحرب على العراق. وهذا ليس لأن الولايات المتحدة تتفرد بالقتل وسفك الدماء، فهي في هذا كأية قوة استعمارية، لكن إذا ما دققنا في تاريخ المناطق التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية منذ زمن: أمريكا اللاتينية والكاريبي حيث

---

(١) أنيس الدغيدي، تاريخ بوش السري الأسود ورجال البيت الأبيض، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤ ص ١٩٤.

استعدت الولايات المتحدة للتسامح مع الديمقراطية هناك، لكن أن تكون مدافعاً عن ديمقراطية إدارة «رونالد ريغان» أي عن ديمقراطية شاقولية تستمر النخب التقليدية فيها على رأس السلطة، وهي المتحالفة مع واشنطن، وتقود مجتمعاتها تماماً كما ترغب وتشتهي الولايات المتحدة.

ومع انتهاء محاكمة الرئيس «بيل كلينتون» (١٩٩٢–٢٠٠٠)، وفضيحة العصر التي تسبب بها نتيجة علاقته مع المتدربة اليهودية في البيت الأبيض (١٩٩٨)، وهو الذي جاء بعد «جورج بوش» الأب ليثبت رجولته بحرب الخليج الأولى، وبالبراءة من تهمتَي الحنث باليمين وعرقلة سير العدالة.. في قضية المتدربه «مونيكا لوينسكي»، وبالتالي خروجه ونجاته من دائرة «العزل»، تبدو الديمقراطية الأمريكية وتظهر في أحلى حليتها وفي أعلى تجليات بريقها وضوحاً؛ كما يبدو الدستور الأمريكي «سيداً» لا ينازعه أحد في تنظيم حياة «خليط» المجتمعات الأمريكية، وتحديد حقوق وواجبات وصلاحيات ومسؤوليات السلطات الرئيسية الثلاث. والمتهم في تلك المحاكمة التي فرضت نفسها على اهتمامات العالم بأسره، هو كما يوصف في الأدبيات السياسية من واقع المكانة الدولية التي تحتلها الولايات المتحدة الأمريكية «أقوى رجل في العالم»؛ واستدعت تلك المحاكمة جمهوراً أممياً من المتابعين والمهتمين، وبينهم بطبيعة الحال جمهور من المسؤولين العرب، الذين ارتضوا أن يضعوا مصير قضايا شعوبهم وثرواتهم وجغرافية أوطانهم بين يدي الرئيس المتهم، أولئك المستهدفة بلادهم، بكل ما تزخر به من مقدرات، بالعدوان الأمريكي والهيمنة الأمريكية والاحتواء الأمريكي والابتزاز الأمريكي والاستخفاف الأمريكي.

من هنا لم يكن غريباً عدم وجود أي فاصل بين أزمة الرئيس الذي يُحاكم والتحديات التي تواجه منطقتنا العربية وأمتنا العربية، بغض النظر عما طالعناه وقرأناه في الصحافة الأمريكية خاصة والغربية عموماً عن يدي رئيس البيت الأبيض الملطختين بالفضائح، والأخص فضيحة «مونيكا لوينسكي». بمعنى أن الربط المحكم بين أزمة الرئيس وما يحيق بمنطقتنا، قد أثر على الدور الأمريكي في عملية السلام ..، في مغالاة الرئيس بوقوفه إلى جانب المؤسسة الصهيونية متمثلاً بتطرف لجهة الكيان الإسرائيلي، لضمان اللوبي اليهودي الأمريكي بعيداً عن دائرة خصومه في أمريكا. إلى أن ذهبت تحليلات بعض المعلقين الأمريكيين والغربيين إلى حد الربط بين الفضيحة والمحاكمة من جهة التوقيت وبين العدوان الأمريكي على السودان وأفغانستان والعراق.

وبعد أن أسدل الستار على فصول محاكمة العصر، التي لن تُطوى آثارها لا مع قرار مجلس الشيوخ ببراءة رجل أمريكا الأول، ولا مع طلبه مجدداً من الأمريكيين بالعفو عنه، وبفعل الإثارة غير المسبوقة، زاد الجمهور اتساعاً بما لم توفره السياسة وحدها؛ حيث اجتمعت السلطة بذروة عناصرها وقوتها والجنس بكل غرائبه وإباحيته، وانتقام تمارسه سيدات متدربات في البيت الأبيض الأمريكي، ومؤامرات يحيكها بيروقراطيون، وملايين الملايين تنفق على التحقيقات وأخرى تسلك طريق التعويضات وملايين يحصدها من ارتقوا إلى آفاق الشهرة بفعل الإباحية الجنسية إلى مزيد من تربع المؤسسة على صهوة الحضارة وشرف الديمقراطية، ما يؤكد أن المحاكمة خلخلت الأركان الأمريكية وهزت صورة أمريكا ودللت على مواطن الخلل الرئيسية في أدوار ومهام وعلاقات سلطاتها الثلاث وفي الحياة الحزبية الأمريكية، ولطخت مكانة مؤسسة الرئاسة الأمريكية التي دللت بالتالي على غواية تلك الديمقراطية منذ تشكيل ذلك المزيج السكاني المسمى أمريكا.. والقيم التي تدعيها.

وبعد الهزيمة المريرة التي مني بها الجمهوريون في انتخابات الرئاسة وانتخابات الكونغرس الأمريكي (نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨)، فإنهم خسروا منصب الرئاسة كما خسروا أغلبيتهم في مجلسَي الشيوخ والنواب لمصلحة الديمقراطيين، في ضربة قاصمة تلقّاها جناح المحافظين الجدد الذي وقف طوال السنوات الثماني التي حكم فيها الجمهوريون البيت الأبيض وراء كل السياسات والتوجهات الحربية والنزعة العدوانية وسفك الدماء التي ميزت حكم الجمهوريين خلالها. وكان هذا الجناح المحافظ الجديد الذي تمثله نخبة من الأيديولوجيين المغرقين في يمينيتهم والقادمين في أغلبيتهم من مؤسسة «أميركان إنتربرايز إنستيتيوت» مسؤولاً عن الدمار الهائل الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي وعجوزاته الهائلة، وتشكّل تركة ثقيلة لا يُحسد عليها من يرثها. فما بالك برئيس، (وهو هنا بطبيعة الحال الرئيس باراك أوباما) وعد ناخبيه بالتغيير الذي سيقلهم من حال الاقتصاد المنهار ومن حال الأزمة إلى حال الرخاء؟

كانت التوقعات في معظمها، أمام طنين الديمقراطية الأمريكية، بعد تلك الهزيمة المريرة التي مُني بها الجمهوريون قد ذهبت آنذاك إلى فرضية إنكفائهم، ولو إلى حين. ولكن تبين لاحقاً أن هذه الفرضية المتوقعة كانت خاطئة، إذ سرعان ما استوعب الجمهوريون الصدمة واستعادوا زمام المبادرة بالهجوم المضاد. ولأن العودة بنفس «اللباس» كانت ستكون صعبة، فقد كان لزاماً تغييرها. وليس هناك أجدى من عباءة الدين وسيلة للتدثر بها، وباسم الديمقراطية، والعودة المظفرة إلى مسرح الحدث، إلى

مسرح الديمقراطية.!

فمعلوم أن الحزب الجمهوري هو حزب أصولي بالأساس، مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالكنيسة. ومن هنا جاءت صفة وتمييز أعضائه وأنصاره بالمحافظين، وهي مفردة ملطفة لمفردتَي التشدد والتطرف. وعندما غالى الجمهوريون في تطرفهم باسم الديمقراطية، رداً على مأزق الليبرالية الأمريكية، حيث اتخذ الجناح الأكثر نفوذاً منعطفاً يمينياً حاداً، نجح هذا الجناح المحافظ في الوصول إلى السلطة في عام ٢٠٠١، تحت رئاسة «جورج دبليو بوش»، وقام باسم «الديمقراطية» و«الأصولية»، بتنحية من يطلق عليهم بالجمهوريين التقليديين جانباً، آخذاً الحزب نحو اتجاهات مغرقة بالاقتحام وسفك الدماء، ونهب ثروات الشعوب والهيمنة على مقدراتها.

وباسم الديمقراطية، وعلى نفس المنوال، تجري الأحداث اليوم وتتداعى. إذ لم يجد الجمهوريون من الجناح المحافظ الجديد، وقد خسروا السلطة، سوى زيادة جرعة الغلو والكراهية والتطرف، باستغلال مشاعر الإحباط ونفاذ الصبر لدى الأمريكيين، من جراء تعثر برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي طرحه الرئيس «باراك أوباما». فكانت البداية إعادة إحياء وبعث ما يسمى «حركة الشاي»، وذلك استلهاماً لأيديولوجيا التمرد والعصيان التي رمزت اليها احتجاجات الخليط من الأمريكيين ضد خطط الاستعمار الانكليزي للأراضي الأمريكية، الرامية آنذاك لزيادة الضريبة على الشاي عام ١٧٧٣.

لقد أراد صقور المحافظين الجدد في الحزب الجمهوري من وراء بعث هذه الزمرة توجيه رسالة بالغة الدلالة، باسم الديمقراطية، مفادها أن ورثة الجماعات والتنظيمات الأمريكية ذات الطابع العنصري والإقصائي، ومنها جماعة «كو كلوكس كلان» العنصرية التي شنت هجمات إرهابية عنصرية ضد الأقلية السوداء، حتى ستينيات القرن الماضي[١]، على أتم الاستعداد والجاهزية للتمرد والعصيان ضد خطط وبرامج الحزب الديمقراطي، الذي استشعر بدوره «خطر» الصعود الشعبوي المغلف ببكائيات زائفة على أطلال الديمقراطية الأمريكية في خطاب الجمهوريين السياسي الموجه لهذا الشعب الأمريكي المزيج، الذي حلّ على الأراضي الأمريكية من كل حدب وصوب، دون أن يتأخر بإطلاقه «حزب القهوة» رداً على حزب الشاي[٢] متخذاً شعاراً استنهاضياً

---

(١) وليم غاي كار، أحجار على رقعة الشطرنج، دار النفائس - بيروت ١٩٩٠، ص ٦٣ وما يليها.
(٢) وسائل الاعلام، ٢٦/١/٢٠١٠.

(إصحَ وانهض). وتعمل هذه الحركة الجديدة على شرح فكرة أن الحكومة ليست عدواً للشعب، وإنما هي تعبير عن إرادة جماعية يتوجب معها المشاركة في العملية الديمقراطية كي يتسنى مواجهة التحديات.

يهدف «حزب القهوة» إلى تحقيق التعاون بين أجهزة الدولة وإزالة نفوذ الشركات الطاغي في السياسة الأمريكية. ولعل الأكثر استحواذاً على الاهتمام ولفتاً للانتباه في هذا «التطور» الأيديولوجي التصعيدي بين قطبَي الرحى الرئيسيين في النظام الرأسمالي الأمريكي، الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، هو أن قيادات الحزبين، التي تعتلي الرئاسة في البيت الأبيض، ويدها موضوعة على المسدس، وإصبعها على الزناد، همّها السيطرة على العالم عن طريق القوة والبلطجة باسم نشر الديمقراطية الأمريكية، حريصة على التحكم في اتجاهات المزاج الجماهيري للحيلولة دون جموحه إلى خارج دائرة النافذتين اللتين فتحهما الحزبان لاستيعاب فيض مشاعر الغضب والإحباط لدى الأمريكيين تجاه «عدم صلاحية النظام» ببنيته التقليدية المتوارثة منذ أن استقلت الولايات المتحدة الأمريكية، هذا الاستقلال الذي حققه بالحرب «جورج واشنطن».

في الأزمات تسقط دائماً أوراق التوت وتظهر الأمور على حقيقتها دون زيف ويبدأ التاريخ يظهر من جديد ليشكل مرآة تعكس حقيقة أمة يؤكدها الحاضر وتعززها الممارسات. فمنذ عقود طويلة والعالم ينظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية على أنها دولة الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات. ولكن الوجه الحقيقي للولايات المتحدة بدأ يظهر في الأزمات ليذكر العالم بتاريخ التركيبة العجيبة للأمة الأمريكية وتاريخ الدولة الأمريكية التي تأسست أصلاً على جثث السكان الأصليين للقارة وبنت إقتصادها على حساب الشعوب المستضعفة، وتاريخها طويل من التمييز ضد الملونين، وأرضها مسكونة بكوابيس العنصرية.

تُجمع الدراسات على أن الولايات المتحدة الأمريكية كأمة بنيت على ثلاث حقائق أساسية تؤكد كلها أن فوقية الرجل الأبيض، كفكرة عنصرية، هي الأساس الذي تشكلت عليه الدولة الأمريكية:

الحقيقة الأولى وهي أن الولايات المتحدة دولة وجدت بالاحتلال العسكري الذي تم على مراحل عدة، المرحلة الأولى تمثلت بالاحتلال الأوروبي، وفي مقدمتها الانكليزي، للأراضي التي كان يقطنها سكان البلاد الأصليون. وقبل هذا الغزو الأوروبي كان يقطن أراضي شمال القارة الأمريكية مئات الآلاف من الهنود الحمر. ومع نهاية

حروب الغزاة الأوروبيين مع الهنود الحمر، كان هناك قرابة ربع مليون نسمة من السكان الأصليين فيما يعرف الآن بالولايات المتحدة الأمريكية، قرابة نصفهم فيما يعرف الآن بكندا[١] ويجمع الكتاب والباحثون على أن هذه الحروب التي كانت بفعل الغزو والاقتحام وسفك الدماء هي التي مهدت لبناء الولايات المتحدة الأمريكية. بمعنى أن ما يطلق عليه «الأمة» الأمريكية، بُنيت أساساً على إبادة السكان المحليين واغتصاب أراضيهم.

الحقيقة الثانية تقول: إن «الأمة» الأمريكية لم تكن لتتطور إقتصادياً دون استعباد العمالة الأفريقية. فعندما بدأت الزراعة والصناعة بالازدهار في العهد الاستعماري، ظهرت الحاجة لعدد كبير من العمال. فكان الحل هو استقدام أفواج العمالة الأفريقية كعبيد لدعم القوة العاملة الضرورية لإحداث النمو الاقتصادي على الأراضي الأمريكية.

الحقيقة الثالثة، وتتمثل في قيام الولايات المتحدة بالاستيلاء على نصف أراضي المكسيك بالحرب، الأمر الذي مكن الولايات المتحدة من التوسع إلى المحيط الهادئ، وبالتالي فتح باب التجارة على مصراعيه مع آسيا، وفتح الأسواق لتصدير واستيراد سلع أخرى لبيعها في الولايات المتحدة. وأطلقت الولايات المتحدة على الجزء الذي استولت عليه من المكسيك عام ١٨٣٦ اسم «تكساس»، ومن ثم حوّلت هذا الجزء إلى ولاية عام ١٨٤٥. وبعد ثلاث سنوات، اجتاحت الولايات المتحدة الأمريكية المكسيك ثانية واغتصبت جزءاً من أراضيها بمعاهدة عقدت عام ١٨٤٨. وفي عام ١٨٥٣، استولت الولايات المتحدة على جزء ثالث هو «أريزونا»، وبذلك تكون قد استكملت الحدود الاقليمية لما يعرف الآن بالولايات المتحدة الأمريكية.[٢]

بعد أن استكملت الولايات المتحدة حدودها الإقليمية بالاستعباد والعنصرية وسفك الدماء والتوسع، وتشكّلت الانطباعات عن الدور الذي قد تلعبه الرأسمالية العالمية إبان الحرب العالمية الثانية والفترة التي اعقبتها مباشرة، كانت الإمبراطورية البريطانية في تلك السنوات لا تزال في أوج مجدها، وبدا العالم منفتحا أمام كل مشاهد وهو يرى كثرة البقع الحمراء على خريطة العالم؛ إذ كانت إمبراطورية التي لا

---

(١) أنيت جيمس، حروب الإبادة الجماعية، عرض: جريدة الخليج الإماراتية، العدد ٨٦٨٤، ٢٠٠٣/٢/٢٧.

(٢) اليزابيث مارتنيه (ناشطة في حقوق الإنسان وباحثه أمريكية) عرض: جريدة الخليج الإماراتية، العدد ٨٦٨٤، ٢٧ فبراير/شباط ٢٠٠٣، وانظر: عبدالحي زلوم، أمريكا إسرائيل الكبرى، عرض جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١٠٩٢٥، ٢٠٠٩/٤/١٧.

تغيب عنها الشمس. لكن هذا المشاهد أدرك أن هذه الإمبراطورية آخذة بالتقهقر، وأنها سائرة نحو التفكك.

تنازلت بريطانيا عن سلطانها العالمي لصالح الولايات المتحدة، وبدأت الألوان على خريطة العالم تتغير مع سرعة زوال ورحيل الاستعمار القديم، بالسقوط والانهيار حطاماً. ومع احتدام الصراع وغروب الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة، ازداد بروز الجانب السيء والمقيت للحكم الإمبريالي حين عملت بريطانيا وفرنسا والعدو الصهيوني على احتلال قناة السويس سنة ١٩٥٦، في العدوان الثلاثي على مصر الثورة، بعد تأميم قناة السويس لتكون شركة مساهمة مصرية. وبفعل الصمود منقطع النظير للشعب المصري، مدعوماً بدعم عربي مشهود، كان سقوط الرجلين القويين في بريطانيا (أنتوني إيدن) وفرنسا (غي موليه). وفي تلك الأثناء، كانت الولايات المتحدة هي التي أنحت باللائمة على كل من بريطانيا وفرنسا للجوئهما إلى الحرب التي كان هدفها إجهاض ثورة ٢٣ يوليو بمشروعها التحرري وإسقاط رائدها جمال عبدالناصر، الذي كان في نظر الغرب شراً مستطيراً ومصدر الخطر الأول بوجه المشروع الأمبريالي – الغربي – الصهيوني.

غير أني أسائل نفسي اليوم، عن شعورنا هذه الأيام، ونحن نرى كل تلك البنوك والشركات العملاقة والعابرة الأمريكية، ذات العناوين الضخمة على مواقع الانترنت والتي انهارت وأفلست، أو نسمع تلك الفضائح المالية والتدهور الكارثي في الأسواق المالية الأمريكية والعالمية، وكل تلك المطالبات والتحريض على شن الحروب والقتل الجماعي، لنرى أفضل مثال في صورة ظهرت على مجلة «نيويورك تايمز» بتاريخ الخامس من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وتحمل عبارة «الإمبراطورية الأمريكية»(١). ويعيد «مايكل أغناتيف» التأكيد على ما جاء في مقالة كتبها في مجلة نيويورك تايمز أيضاً بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٨، حين قال: «إن حروب أمريكا ليست سوى نوع من ممارسة الإمبريالية، أو سعي لتكوين إمبراطورية».

ولما كانت مجلة ذات انتشار واسع جداً قد أبرزت فكرة الإمبراطورية الأمريكية، فإن لهذا أهميته اللافتة ودلالته الدافعة. ولم يكن «مايكل أغناتيف» الوحيد الذي أبرز هذه الفكرة وأكدها. فقد حذا حذوه «ماكس بوت Max Boot» في صحيفة وول ستريت جورنال، حين قال: «إن جرعة من الإمبريالية الأمريكية قد تكون أفضل رد

---

(١) مايكل اغناتيف (مقالتان) له في مجلة نيويورك تايمز الأولى في ٥ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣، والثانية في ٢٨ يوليو/تموز ٢٠٠٢.

على ـ الإرهـاب»»، وعلى أمريكا أن تكون أكثر انتشاراً وتوسعاً.[١] أما المؤرخ «نيال فيرغسون Nial Ferguson»، فيتحدث ليس عن بطولات بناة الإمبراطورية البريطانية التي سارع أبناؤها للمشاركة في غزو واحتلال أفغانستان، وإنما أيضاً عن السلم والازدهار الذي يرى أن هذه الإمبراطورية هي التي قدّمته للعالم!! وهو يرى أن «على الولايات المتحدة الأمريكية أن تصلب موقفها وتنفق الأموال، وأن تنتقل من مرحلة إمبراطورية غير رسمية إلى إمبراطورية رسمية».[٢]

وبمناسبة مرور سنة على أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، كتب الرئيس جورج بوش الإبن القادم من ولاية تكساس الأمريكية، حيث تفوح رائحة النفط والكاوبوي، مقالة نشرها في صحيفة «نيويورك تايمز» قائلاً: «لقد أوضحَت هذه الذكرى الدور الأمريكي في العالم. ثم قال في مقالة ثانية كتبها في ذات الصحيفة، وهو على وشك أن يشن الحرب على العراق: سوف نستخدم قوتنا ونفوذنا اللذين ليس لهما نظير لخلق مناخ من النظام الدولي والانفراج تزدهر في ظله الحرية والتقدم في دول كثيرة. فالعالم الذي ينعم بالسلام.. والحرية.. يخدم مصالح أمريكا على المدى البعيد، ويعكس «المثل» الأمريكية .. ويوحّد حلفاء أمريكا.. نحن نريد سلاماً عادلاً.. ينعدم فيه الاضطهاد والفقر والبغضاء.. ويحل محلها الأمل بالديمقراطية.. والتنمية.. وأسواق حرة وتجارة حرة، إذ أن هاتين الأخيرتين قد أنقذتا مجتمعات بكاملها من الفقر..!! ». وينتهي بوش إلى القول: «إن أمام الإنسانية.. فرصة ثمينة لانتصار الحرية.. على خصومها التقليديين»[٣] كما تصدّر هذا المقال في نيويورك تايمز، وثيقة «استراتيجية الدفاع القومي»»، وأكد الإلتزام بها في خطاب ألقاه في الكلية العسكرية في «ويست بوينت» وبنفس المناسبة.

هذا التماهي الذي يتحدث عنه الرئيس بوش الابن حول الانفراج الدولي والحرية والتقدم والسلام العادل والديمقراطية، ما هو إلاّ أكاذيب تكشفها حقائق ممارسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة، التي بنت سلطتها على الاقتحام والقتل الجماعي أو الإبادة الجماعية وسفك الدماء واستعباد الشعوب ونهب ثرواتها وتمزيق أواصرها، والعنصرية ورفض الآخر؛ ما نشهده جهاراً نهاراً من على المنابر الدولية في مجلس الأمن والأمم المتحدة ومنظماتها المتفرعة حيال القضية الفلسطينية، وأرخص احتلال

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) يمكن مراجعتها على الإنترنت: www.whitehouse.gov/nsc/nsc

باقٍ على وجه المعمورة بالتحالف غير المسبوق مع الكيان الصهيوني السرطاني، الإرهابي والعدواني، وما شهده العالم من إبادة جماعية للهنود الحمر والزنوج الأفارقة ومن العنصرية التي مارسها الرجل الأبيض بفوقيته، قبل إعلان الاستقلال الأمريكي والإبادة الجماعية في هيروشيما وناكازاكي اليابانيتين وحرب الإبادة في فيتنام وكمبوديا، وقبلها اجتياح الولايات المتحدة للمكسيك، واغتصاب الفلبين وثرواتها، وغزو إمبراطوري مقيت لأفغانستان والعراق، إلى زرع الفتن وإشعال الصراعات الإثنية والعرقية، وآخر تلك «المثل» التي تتباهى بها الإدارات الأمريكية، وعلى طريقتها، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي أحدثت انهياراً لأكثر من ٢٨٩ مصرفاً على الأراضي الأمريكية، وانهياراً لدول حليفة (اليونان، ايرلندا، والبرتغال، وإسبانيا على الطريق وغيرها..) في أكبر عملية قرصنة ونهب في التاريخ، إضافة إلى ما حاول «باراك أوباما» أن يدغدغ به مشاعر العرب والمسلمين في الشعار الانتخابي الذي رفعه - التغيير - ليكون أضغاث أحلام تجلّت تحت يافطة الديمقراطية بارتكاب الفظائع والمذابح والموبقات ونشر الفساد والمفسدين وارتهان ثروات العراق وتفتيت الوطن العراقي. وتحت يافطة حقوق الإنسان، انتُهك حق الإنسان العراقي حتى الثمالة، وكان كل ذلك منذ اللحظة التي أصدر فيها الحاكم الأمريكي المدني للعراق (بريمر) فرمان حل الدولة العراقية، جيشاً ومؤسسات.

إنه الرئيس الأمريكي باراك أوباما، الذي حمل برنامجاً للتغيير، وبدأ في طرحه للتطبيق العملي، داخلياً وعالمياً، بهدف إخراج الولايات المتحدة من أزماتها المتفاقمة إقتصادياً وسياسياً وأمنياً، والتي تعاظمت خلال وجود الإدارة الجمهورية برئاسة جورج بوش الإبن. فالملفات صعبة ومعقدة والتركة ثقيلة جداً على مختلف المستويات، ما يجعل مهمة التغيير صعبة أيضاً. فهناك لوبيات ومصالح تقبض على السلطة وتتحكم بالاتجاهات السياسية والاقتصادية للبلاد. وقد تعمّدت على مدى عقود أن تدير مؤسسات الدولة بمعزل عن المصلحة الأمريكية العامة؛ بل وعمدت إلى وضع التشريعات والنظم والقوانين التي تجعل الولايات المتحدة خاضعة لسلطة وسيطرة شركات ومجمعات صناعية وعسكرية، تابعة لأباطرة رأس المال. وبفضل ذلك يمكن القول إن الولايات المتحدة أصبحت عبارة عن دولة شركات لديها السلطة والسطوة بما يفوق قدرة أي رئيس يتبوأ رئاسة البيت الأبيض، مهما حمل من أفكار وشعارات.

تحققت الإمبراطورية الأمريكية الحقيقية، كما هي صورتها الآن، ليس من خلال نوبة من الذهول وشرود الذهن واللاوعي، وإنما من خلال حالة من الإنكار والرفض، أي رفض الحديث عن الأفعال المشينة للإمبريالية، والجرائم التي تقوم بها الولايات على أنها أفعال إمبريالية، وعدم السماح لإرهاصات هذه الأفعال أن يكون لها أدنى أثر على الداخل الأمريكي. وهو ما يتبدّى من إنكار خسائرها الحقيقية في أفغانستان والعراق، والحديث عن السجون السرية التابعة للمخابرات المركزية المنتشرة في أرجاء كثيرة من العالم، وجرائم التعذيب التي ترتكب في هذه السجون والمعتقلات، والتي ارتقت إلى مستوى الفضائح في سجنَي أبوغريب وغوانتانامو.

وفي جدول الأرقام القياسية على مسار التاريخ من بدايته إلى نهايته (إذا كانت للتاريخ نهاية)، فإن الصعود الإمبراطوري الأمريكي هو قصة تتفوق على غيرها، لأن الإمبراطورية الأمريكية تمكنت من أن تصبح الأقوى والأكبر. فالزحف الإمبراطوري الأمريكي بدأ حركته في أواخر القرن التاسع عشر، مباشرة بعد أن وضعت الحرب الأهلية الأمريكية أوزارها. وعندما حلت تسعينيات القرن العشرين كان الانتشار الإمبراطوري قد غطى وجه المعمورة؛ وكانت الإمبراطوريات الأخرى، بما فيها الروسية قد تهاوت وانهارت، كما تهالكت وانهارت الإمبراطوريتان في أوروبا، البريطانية والفرنسية، بعد أن أخذت الولايات المتحدة الدروس والعبر لأحوالها. فكان أن مضى الزحف الإمبراطوري الأمريكي الجديد، بالعنف والاقتحام، مصحوباً بثورة وسائل الاتصال ورديفها التقدم والتوسع.

يحكي «ستانلي كارنوف» في الفصل الرابع من كتابه، حكاية التوسع الأمريكي في آسيا، ويختار لهذه الفصول عنواناً يقول: «أمريكا تتجه إلى العولمة، وأن ملء المساحة الأمريكية كان يمضي على أساس التقدم والتوسع والنار». ويضيف كارنوف «وفي سنة ١٨٩٠، وتحت ضغوط المنادين بالتوسع والانتشار، أقر الكونغرس اعتمادات لبناء خمس عشرة مدمرة حديثة، وست بوارج، ليشكل أسطولاً بحرياً يوازي الأسطول الألماني. ومن أشهر المداخلات أثناء مناقشة الكونغرس (سنة ١٨٩٨) »، وفي مسألة الإمبراطورية، خطاب للسيناتور «ألبرت بيفردج» عضو المجلس عن ولاية فرجينيا، عنوانه «زحف العَلَم»: «علينا أن ننصب خيمة الحرية أبعد في الغرب، وأبعد في الجنوب؛ إن المسأله ليست مسألة أمريكا، ولكنها مسألة تدعونا إلى الزحف تحت العَلَم حتى ننشر الحرية للجميع؛ علينا أن نقول لأعداء أمريكا وأعداء التوسع الأمريكي، إن الحرية تليق فقط بالشعوب التي تحكم نفسها، وأما التي لا تستطيع فإن واجبنا المقدس يدعونا

لقيادتها إلى النموذج الأمريكي. فنحن لا نستطيع أن نتهرب من مسؤولية وضعتها علينا العناية الإلهية لإنقاذ الحرية والحضارة؛ ولذلك فإن العَلَم الأمريكي يجب أن يكون رمزاً لكل الجنس البشري!!»(١) وراحت الولايات المتحدة الأمريكية تمارس مهام الإمبراطورية بإخضاع كل مقاومة. وينقل ستانلي كارنوف فقرة من تقرير كتبه أحد أعضاء الكونغرس من بعد زيارة قام به إلى الفلبين ما نصه: «إن القوات الأمريكية اكتسحت كل أرض ظهرت عليها حركة مقاومة، ولم تترك هناك فلبينياً إلا وقتلته، ولم يعد في هذا البلد رافضون للوجود الأمريكي». ثم أضاف: «إن الجنود الأمريكيين قتلوا الرجل والمرأة والطفل والسجين والأسير وكل مشتبه فيه، حتى في سن العاشرة، وذلك انطلاقاً من اعتقاد الأمريكي أن الفلبيني ليس أفضل من كلبه.(٢)

ومع انتهاء حياة أول بُناة الإمبراطورية الأمريكية، باغتيال الرئيس «ويليام ماكينلي»، أصبح نائبه «ثيودور روزفلت» رئيساً للولايات المتحدة، وهو الأكثر تشدداً من رئيسه في الدعوة للتوسع والانتشار، بمد بصره إلى الناحية الأخرى من المحيط الأطلسي نحو شواطئ أوروبا، بعد أن ناصر وساند كوبا وثوارها ضد طغيان الاستعمار الإسباني، وتمكن الأسطول الأمريكي من إنزال قواته على الجزيرة الكوبية تحارب جنباً إلى جنب مع الثوار ضد جيش الاحتلال الإسباني، في ظل إعلان بأن القوات الأمريكية سوف تخرج من كوبا فور خروج القوات الملكية الإسبانية. وانتصرت الثورة الكوبية، ووقعت المملكة الإسبانية معاهدة اعتراف باستقلال كوبا وسحبت قواتها منها. لكن القوات الأمريكية المناصرة للحرية.. والديمقراطية !!! بقيت بدعوى دعم الاستقرار ومعسكر «غوانتانامو» خير شاهد على موبقات الولايات المتحدة، التي مضى رئيسها «روز فلت» بعدها يخلع آخر المواقع الباقية لإسبانيا وللبرتغال من أمريكا اللاتينية، (في بورتوريكو وبنما وغيرها) في عملية تقدم وتوسع وانتشار، تحصد فيها إمبراطوريات قديمة بقضها وقضيضها، تماماً كما كانت الإغارة والإنقضاض على سفن القراصنة المثقلة بالغنائم. وعندما سئل الرئيس «روز فلت» عما إذا كانت سياسة الولايات المتحدة هي بناء إمبراطورية، أجاب بالقول: «إن بلدنا قام على فضيلة الحرية، لذا يصعب أن يقع في خطيئة الإمبراطورية»(٣)

(١) ستانلي كارنوف، الإمبراطورية الأمريكية، ص ١٢٨، وأنظر: محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، ص ٥٣-٦٨.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، دار الشروق - القاهرة - ٢٠٠٣، ص ٧١-٧٢.

عندما دقت ساعة رفع العلم الإمبراطوري بظهور تيارات فاعلة في الولايات المتحدة الأمريكية تتأمل أحوال الإمبراطوريات الأوروبية المتصارعه، لتكون بالتوسع والانتشار على الجانب الأوروبي، وريث تلك الإمبراطوريات المتصارعة الآيلة للسقوط، كانت الاستراتيجية الأمريكية حيال المشروع الأمريكي الإمبراطوري، التعامل بنفس المنطق والنهج مع مختلف الحركات والتيارات السياسية. حيث أن المشروع الإمبراطوري الأمريكي في صراعه مع الحركة الشيوعية، لم يتعامل معها دولة بعد أخرى، وإنما تعامل معها بصفتها كتله في حقبة الحرب الباردة، من خلال جس المواقع وصلابتها والبحث عن ثغرة فيها.

وهكذا جرى في حالة المواجهة مع المشروع القومي العربي، مشروع التنمية والتحرير، الذي حمل أعباء التحرر والاستقلال، واكتشاف الذات العربية والهوية العربية، يوم رفعت جماهير الأمة صورة رائد حركة النضال العربي، جمال عبدالناصر، وبعد أربعة عقود من رحيله، إلى مقام الرمز الأسطوري. فهو جمال عبدالناصر، الذي فجّر طاقات أمته واستنهضها ورفع بإرادة الرجال رأسها عالياً، بامتلاكه مشروعاً وطنياً وقومياً، منحازاً للفقراء والمحرومين من قوى الشعب العامل، مناهضاً ومقاوماً لقوى الاستعمار وأحلافه، ومجترحاً منظومة دولية غير منحازة؛ حتى صارت أمته، وبلده الجمهورية العربية المتحدة، كما كان يسمى اتحاد مصر وسوريا آنذاك، مركزاً هاماً من مراكز القرار الدولي.

يروي الكاتب محمد حسنين هيكل، طبقاً لرواية المفكر المعروف «والتر ليبمان» لجمال عبدالناصر، (وفي حضوره) (مارس/آذار ١٩٥٧)، في محاولة من «ليبمان» لتقليل هواجس شاعت في الشرق الأسط بعد حرب السويس (العدوان الثلاثي: البريطاني، الفرنسي، الصهيوني) عن مشروع نظام أمريكي جديد «لحماية» المنطقة عُرِضَ على بلدانها يحمل اسم «مشروع أيزنهاور». وكانت الهواجس العربية «إنه نفس المشروع الإمبراطوري القديم، معبأ في زجاجات جديدة». وقال «ليبمان» لجمال عبدالناصر إنه يتصور أن «الولايات المتحدة لديها حلم إمبراطوري».(١)

وفي هذا المقام الجلل، يستحضرنا حال الأمة العربية اليوم، وبعد أربعة عقود على رحيل جمال عبدالناصر. في هذه الذكرى، تبرز الحاجة إلى وقفة تأمل ومراجعة لمرحلة من أهم مراحل التاريخ العربي المعاصر، بدأت مع بزوغ ثورة ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٢، إلى حين وفاة جمال عبدالناصر في ٢٨ سبتمبر/أيلول ١٩٧٠، كان التاريخ

---

(١) المصدر نفسه، ص ٨٠ – ٨١.

العربي خلالها محملاً بالآمال والطموحات، والمد القومي بلغ ذروته، والصراع مع قوى الاستعمار وأعوانها من أعداء الأمة والطامعين بمقدراتها وثرواتها وموقعها الاستراتيجي، المكشوف والممتد على مختلف الساحات من المحيط إلى الخليج العربي. وكانت قيادته لحركة النضال العربي والتحرر العربي، قد أذنت بأفول ورحيل الاستعمار (الجزائر، ليبيا، العراق، اليمن والسودان وإمارات الخليج العربي [الكويت، البحرين، قطر، والإمارات وعُمان]، والمواجهة مع العدو الصهيوني اتخذت طريقها الحقيقي، وانفتحت كل آفاق الصراع مع الكيان الصهيوني وقوى الاستعمار بأحلافه على كل صعيد وفي مختلف الميادين، على مبدأ «نصادق من يصادقنا ونعادى من يعادينا». وفي إطلالة من شرفة الحاضر إلى حقبة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، يظهر كيف صار حال الأمة، وكيف انقلب هذا الحال، وصرنا شعوباً لا يُحسب لها أي حساب؛ أمة تدفع الجزية ليس صاغرة فحسب، بل راضية أيضاً، تطلب بملء خاطرها عودة قوى الاستعمار الجديد وقوى الهيمنة بسطوتها الأمريكية؛ وبتنا نطمئن لحماية الأجنبي. ولم يعد الكيان الصهيوني عدواً، ولم تبقَ فلسطين القضية المركزية، وتحول الصراع إلى نزاع فلسطيني– صهيوني وباتت ثرواتنا مهددة ومحتلة ومنهوبة. والعقل العربي تخلى عن مهمته وسلّمها للأجنبي، والجسد العربي أقعده المرض، وأصبحت سياسة كمّ الأفواه هي العنوان؛ كما أصبحت المقاومة، مقاومة الغزاة، مقاومة الاحتلال، غير مشروعة؛ علماً أن جمال عبدالناصر وصف المقاومة الفلسطينية بأنها أنبل ظاهرة في التاريخ العربي المعاصر، وأن المقاومة الفلسطينية وجدت لتبقى، وبتنا نتحدث عن الاستيطان لا عن رحيل الاحتلال. وفي العراق، في بلاد الرافدين، وبعد تسعة من الشهور الكئيبة، ولدت حكومة بعمليات قيصرية، ليس لها من العراق سوى اسمه، أما محتواه فقد تضافرت على صناعته أكثر من جهه من خارج العراق. إنه نموذج الديمقراطية التي بشرنا به جورج بوش الإبن في غزو إمبراطوري حشد له ربع مليون جندي، حط رحاله، بعديده وعتاده وأساطيله على الأرض العربية والمياه العربية، بقواعد عسكرية، حدّث عنها ولا حرج.

إن حال الأمة، بكل الأحداث التي نشهدها والعالم من حولنا، يؤكد ما أطلق عنانه الرئيس الأمريكي الأسبق «جورج بوش» بعد انهيار الشيوعية كقوة عظمى مناوئة للرأسمالية الغربية بصولجانها الأمريكي، متزامناً مع غزو عراقي للكويت، بتداعياته الكارثية في أوسلو ومدريد وبعدها واي بلانتيشن، إلى وادي عربة؛ فأصبحت أمتنا جراء تلك التداعيات كَمَن يلعب الكرة بقنبلة.

(٨)

وسيط بالهراوة

أما الدور الأمريكي، الراعي غير النزيه لعملية التسوية في الشرق الأوسط، فتؤكده سياسة الإدارات الأمريكية المتعاقبة حيال قضية الصراع العربي - الصهيوني، ليس في انحيازها الأعمى فحسب، بل في التبني المطلق لسياسة الكيان الصهيوني. فقد شهد الشرق الأوسط عبر حرب الخليج الثانية، أكبر حشد عسكري منذ نهاية الحرب الكونية الثانية، وأضخم عرض للقوة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة، بأكثر الأشكال وضوحاً وتطرفاً كما تعنيه الهيمنة من خلال استراتيجية الإحتواء المزدوج والضربات العسكرية المزاجيه الموسمية ضد العراق، للفتك بأطفاله ونسائه وإهدار ثروته وقدراته إلى حصار تفرضه هنا وهناك، يوماً في ليبيا وبعدها في السودان، بينما على الصعيد الاستراتيجي العام لوحظ تقارباً تركياً مع الحلف الأمريكي - الصهيوني كدليل لانتصار المقاربات الأمنية على ما عداها من مقاربات وخيارات، على الرغم من سياستها المعلنة إزاء المنطقة الداعية إلى إقامة السلام!

إن الولايات المتحدة تصرّ على تنصيب نفسها وصياً على دساتير الأمم عبر مجلس الأمن في فرض سياسة الحصار الكارثية، تحت يافطات باتت ذرائعها وأبعادها مكشوفة. وفي هذا الشأن نسوق ما ذكره «زبيغينيو بريجينسكي» مستشار الأمن القومي للرئيس «جيمي كارتر» (١٩٧٧-١٩٨١) والأستاذ في مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، إذ يقول: بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وصلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى موقع المهيمن بالقوة على ما يمكن تسميته «الإمبراطورية العالمية»[١] وعن النقاط الساخنة في العالم. يقول «بريجينسكي»: «إن مستقبل العالم بنقاطه الساخنة، خاصة القارة الأوراسية، سيتقرر في المنظور القريب؛ ورقعة الشطرنج الكبيرة هي بالتحديد «أوراسيا» كمحور ارتبط بمصير العالم السياسي والعسكري منذ فجر التاريخ بهذه الكتلة القارية حيث توجد معظم مصادر الطاقة وثلثا الإنتاج العالمي؛ ومن هنا يرى «بريجينسكي» وجوب أن يتجه الجهد الأمريكي إلى أربع مناطق أساسية:

١) أوكرانيا البالغة الأهمية، واستقلالها يؤدي إلى رمي روسيا إلى أقصى أوروبا.
٢) أذربيجان الغنية بالطاقة، الباب على بحر قزوين.
٣) آسيا الوسطى الإسلامية التي ينبغي كسر عزلتها الاقتصادية بهدف نقل غاز

---

(١) زبيغنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، دار بيار باريس، الترجمة الفرنسية، ١٩٩٨، عرض غسان العزي، جريدة الخليج الإماراتية ١٩٩٨.

ونفط «تركمانستان» و«كازاخستان» نحو الغرب أو الجنوب، والدولة المفتاح على الصعيد السياسي هي «أوزبكستان».

٤) الشرق الأوسط المنطقة الاستراتيجية المهمة.

يرى «بريجينسكي» أن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة بلا منازع، القادرة على المساهمة في أي «تغيير ممكن» فيها كما أثبتت حرب الخليج الثانية؛ والحال هذه، فللولايات المتحدة حلفاء كثيرون.. لكن هل تحتاج إلى شركاء؟ يعتقد «بريجينسكي» أن هكذا شراكة يجب أن تقوم مع أوروبا التي تمتلك مع أمريكا حضارة ناشئة من تقليد (مسيحي) مشترك؛ لأن النتيجة ستكون في رأيه تقوية (هيمنة) النفوذ الأمريكي على أوروبا المستقبلية[١] من خلال تحويل الحلف الأطلسي إلى منتدى دولي في وجود الأمم المتحدة، بمعنى جعل الحلف منافساً للأمم المتحدة، التي يُفترض أنه تم إنشاؤها من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في العالم، وبالتالي فهي المنتدى الذي ينبغي أن يجري في ردهاته البحث والمفاوضات في سبيل تحقيق ذلك.

أما تحويل الحلف الأطلسي إلى منتدى فهو تهميش للأمم المتحدة واستبدال منبر آخر بها، يقرر قضايا الأمن والاستقرار في العالم. ولا يحتاج المراقب إلى معرفة السير في ذلك؛ فالأمم المتحدة تضم كل دول العالم، وفيها دول لا ترى الرأي الغربي، وبالذات الأمريكي، في كيفية معالجة قضايا الأمن والاستقرار. وهذا يعطل الخطط الأمريكية، أو على الأقل الخطط الغربية، التي ترمي إلى جعل منظورها هو الحاكم، بينما الحلف الذي يضم بلداناً متجانسة حالياً أو مستقبلاً في النظرة إلى القضايا الدولية سيمكّن البلدان الغربية من فرض خططها على العالم.

بهذا المنظور، أملى التوجه الجديد للحلف الأطلسي أموراً ثلاثة:

١) إن الولايات المتحدة أخفقت في عام ٢٠٠٣ في تمرير قرار يُشرّع الحرب على العراق؛ وهي أصبحت تخشى أكثر فأكثر أن تقف البلدان الأخرى في وجه سياساتها التي كانت تحصل على الشرعية لها من الأمم المتحدة، وهي بالتالي تحتاج إلى بديل دولي يمكّنها من فرض خططها، وهيمنتها على العالم.

٢) إن توسع الحلف في عمليات أبعد مما يتيحه لباسه القانوني جلب له الكثير من الانتقادات الداخلية والخارجية؛ لذا أصبح أمراً ضرورياً تقنين هذه التوسعات في أعماله ومهامه حتى تبدو هذه الأنشطة أكثر انسجاماً مع مقاصده.

---

(١) المصدر نفسه.

٣) إن الحلف قام، وفي وقته، من أجل حماية البلدان الغربية من الاتحاد السوفييتي؛ وقد أدى اندثار هذا البلد إلى إثارة الجدل بشأن استمرار وجود الحلف أصلاً؛ فلا بد إذاً من إيجاد تبرير جديد لهذا الوجود.

هذا كله كان يفترض تشديد الدعوة من أجل تقوية أجهزة الأمم المتحدة حتى تقوم بدورها في صياغة وحفظ الأمن والاستقرار في العالم. لكن مثل هذه الدعوة تضعف قدرة الولايات المتحدة خاصة، والغربية عامة، على تشكيل العالم على شاكلة مصالحها وتصوراتها، فجاء الحديث عن توسيع الحلف الأطلسي في نهج جديد للهيمنة لشطب الأمم المتحدة، أو تثبيت تهميش وشل دورها، كما هو حاصل الآن، مع ما يتبدى من سياسة غطرسة القوة التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية في الإبقاء على اتحاد أوروبي تابع لسياساتها ومخططاتها الرامية إلى حق التدخل والهيمنة، والتفرد بالقرار الدولي.

والولايات المتحدة تلعب دوراً لا تستحقه وغير مؤهلة له؛ فهي رضيت نفسها وسيطاً بالسطوة العسكرية وغطرسة القوة، وأسبغ عليها العرب صفة «الوسيط النزيه» في أعقاب حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣، ومن ثم في أعقاب مؤتمر مدريد، الذي كان تتويجاً لحرب الخليج الثانية، بعدما منحوها تفويضاً وتنازلاً باعتبارها تمتلك ترياق الحلول من أوراق قضيتهم؛ وقبلوا بأن تتنحى الأمم المتحدة جانباً رغم أنها هي وحدها المسؤولة عن هذه القضية والمعنية بمتابعتها وتنفيذ قراراتها. ومنذ اللحظة الأولى، كان واضحاً للجميع أن الولايات المتحدة دولة منحازة بالمطلق للكيان الصهيوني، وتفتقد بسياساتها العدوانية التي تجلت تحت يافطات ومسميات جديدها القديم: ملء الفراغ (نظرية أيزنهاور) والأحلاف العسكرية (حلف بغداد) إلى اقتصاد السوق والشرق أوسطية، مكافحة «الإرهاب»، الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلى التدخل الإنساني.. والاحتواء والعولمة، الهادفة إلى تكريس التشظي والتجزئة في الجسم العربي، وإجهاض تطلعاته ووأد أي مشروع تنموي تحرري فيه. وتفتقد الولايات المتحدة أدنى مقومات النزاهة والصدقية والأمانة. وكان حال العرب مع هذا الوسيط كحال الذي يعين لصاً لحماية أملاكه. ففي كل المفاوضات التي أدارتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة مع العرب عموماً أو مع الفلسطينيين خصوصاً، كان واضحاً أنها تفاوض نيابة عن وليدها «العدو الصهيوني»، تماماً كما تتحدث عنه في المحافل الدولية، وتستخدم حق النقض ـ الفيتو ـ حماية لعدوانيته وتشن الحروب بغزوها الإمبراطوري على العراق نيابة عنه وحفاظاً على تفوقه. وفي المراحل التي

كانت تجد فيها نفسها مضطرة لاتخاذ موقف كانت ترضخ للمطالب «الصهيونية» وتستسلم لإرادة الكيان الصهيوني، بل وتعمد إلى مكافأته بالدعم العسكري والسياسي، وتفرض عليه طوقاً دبلوماسياً من الحماية للحؤول دون معاقبته أو محاسبته جراء اعتداءاته وفظائعه وبشاعة مجازره.

في ظل هذا المشهد في الحالة العربية، يترسخ يوماً بعد يوم كابوس الهيمنة الأمريكية، ويتبدى، وبشكل فظ، فشل الولايات المتحدة وعدم أهليتها للقيام بدور «الوسيط» من خلال عجزها عن تنفيذ ما كان رئيسها «باراك أوباما» نفسه قد وعد به بشأن «تجميد» الاستيطان؛ ثم من خلال رضوخها لكل شروط حكومة الكيان، برئيسها الإرهابي بنيامين نتنياهو، وأيضاً الضغوط التي تقوم بها، ومارستها، عالمياً للحؤول دون الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة، بعد أن بادرت دول منها البرازيل والأرجنتين إلى ذلك. وهذا يفضح أن دعوتها لقيام دولة فلسطينية، قابلة للحياة، تأتي في سياق حملة نفاق متواصلة لذر الرماد في العيون وإبقاء الفلسطينيين والعرب رهن مفاوضات عبثية تدور في حلقة مفرغة، ووعود كاذبة بجهود تؤدي إلى تسوية عادلة.

فمنذ اتفاق أوسلو في العام ١٩٩٣، كانت بداية الانحدار في التعاطي مع القضية العربية المركزية، قضية فلسطين. ومن يومها يتواصل الانحدار، إذ تم تسليم كل أوراق القوة التي كان يملكها العربي، والفلسطيني، وخصوصاً انتفاضة الحجارة التي هزت أركان العدو. فتخلت منظمة التحرير عن شرعية مقاومة الاحتلال مقابل إقامة سلطة وطنية، ثبت يوماً بعد يوم أنها وهمية بعدما تنصل الكيان من كل التزاماته والاتفاقيات التي كان أبرمها مع المنظمة، وخصوصاً لجهة الفترة الانتقالية المحددة بخمس سنوات، والانسحاب من المدن والقرى الفلسطينية.

وعلى مدى ١٧ عاماً من المفاوضات العبثية بين الكيان والسلطة الفلسطينية، المباشرة منها وغير المباشرة، أو بمشاركة دول أخرى، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية في كامب ديفيد وواي ريفر وشرم الشيخ وغيرها، نجد أن كل ما تحقق هو أن الكيان قبض الثمن مقدماً من خلال الاعتراف به وبشرعيته بما يعنيه ذلك من تخلٍّ عن فلسطين ٤٨ ووقف الانتفاضة، في حين ظل الاحتلال قائماً، بل تكرّس أكثر وتواصلت عملية التهويد وقضم المزيد من أراضي الضفة الغربية وتوسع الاستيطان بشكل غير مسبوق. ومع ذلك، ظل الجانب الفلسطيني متمسكاً بالمفاوضات كنهج استراتيجي، رغم معرفته بعبثيتها؛ فبدلاً من أن يتمسك، وبكل إصرار، في مفاوضاته

على تناول القضايا الأساسية، وخصوصاً التأكيد على أن «العدو الصهيوني» كيان احتلالي بموجب القرارات الدولية، وأن كل ما يقوم به هذا العدو من مصادرة واستيطان وتهويد هو غير شرعي، فإنه غرق في تفاصيل وأحابيل جانبية اخترعها الجانب الصهيوني لإخراج المفاوضات عن مسارها المفترض. إذ إن عدم اعتراف الكيان باحتلاله للأراضي الفلسطينية، أخل بمعادلة التفاوض وصوّرها وكأن الاحتلال صار شرعياً، بيد أنه أساس الصراع.

من هنا انكشف المستور، بعد كل الذي جرى خلال جولات المفاوضات التي واكبت الربع الأخير من العام ٢٠١٠، ولم يعد بإمكان أحد أن يغطي شمس الحقيقه بالغربال؛ بل لم يعد لدى أحد من ذريعة لتبرير استمرار الوساطة الأمريكية. ولم يفاجأ عاقل بانهيار المفاوضات الفلسطينية ـ الصهيونية المباشرة التي بدأت في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٠ بعد ضغوط أمريكية مكثفة على العرب والفلسطينيين. ولم يفاجأ أحد بانحياز الولايات المتحدة للطرف الصهيوني رغم موقعها كوسيط يُفترض أن يكون محايداً ونزيهاً. فمنذ عقود من الزمن تتبارى وتتسابق الادارات الأمريكية المتعاقبة، برؤسائها ومسؤوليها، على اكتساب رضا اللوبي المؤيد للعدو الصهيوني والمعروف رسمياً باسم «إيباك»، وهي كلمة مختصرة للجنة الأمريكية الصهيونية للشؤون العامة التي تأسست في العام ١٩٥٩. وارتبط هذا اللوبي بتزايد تورط الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط في أعقاب العدوان الثلاثي (البريطاني ـ الفرنسي ـ الصهيوني) على مصر عام ١٩٥٦، وتزايد نشاطه في أعقاب عدوان يونيو/حزيران ١٩٦٧، وتصميم الإدارة الأمريكية على استخدام نتائج الحرب في فرض هيمنتها على المنطقة. وبعد حرب العام ١٩٧٣، تزايد وتعاظم التحالف الأمريكي – الصهيوني بتزايد نشاط ونفوذ اللوبي المؤيد للكيان في الولايات المتحدة. لكن أن تصل الأمور إلى ما وصلت إليه من مهانة وتخاذل وضعف أمريكي حيال حكومة العدو (حكومة نتنياهو)، فهذا ما لم يكن بحسبان الكثيرين ممن تفاءلوا بوصول «باراك أوباما» إلى رئاسة الولايات المتحدة، وهو الرئيس الذي أرسل لائحة من الإشارات الايجابية.. في اتجاه علاقة أمريكية جديدة مع العرب والمسلمين والفلسطينيين بتجديد وعده لهم بدولة فلسطينية قابلة للحياة..

ومع وقوف الإرهابي «نتنياهو» في وجه «أوباما» رافضاً وقف الاستيطان كشرط لبدء مفاوضات غير مباشرة أولاً ثم مباشرة تالياً مع الجانب الفلسطيني، بدأت علاقات الضعف تظهر في الموقف الأمريكي بالتوجس خشية من التراجع أمام

العناد.. الصهيوني. وبعد الدعوة إلى وقف الاستيطان، انتقل «أوباما» إلى المطالبة بالتجميد المؤقت للاستيطان طيلة فترة التفاوض. وفي محاولة لإنقاذ ماء وجهه، وبعد الفشل في انتخابات الكونغرس النصفية، وفي سبيل إنقاذ المفاوضات ومن خلالها هيبة سياسته الخارجية، لجأ «أوباما» إلى إغراء الكيان ورشوته بتقديم رزمة من الإغراءات، وذلك في مقابل مجرد القبول بتجميد الاستيطان ولمدة ثلاثة أشهر فقط غير قابلة للتجديد. رغم ذلك لم يرفض رئيس حكومة العدو «نتنياهو» العرض الأمريكي السخي فقط، بل أعطى الأوامر بالمزيد من الاستيطان وفي القدس الشرقية على وجه التخصيص.

إن إعلان الإدارة الأمريكية رسمياً عن عجزها وفشلها في ثني الكيان الصهيوني عن المضي في مشاريعه الاستيطانية التوسعية، هو اعتراف بالفشل في لعب دور الوسيط، وإعلان صريح تطلقه الإدارة الأمريكية كدليل على عجز واشنطن عن لعب دور الوسيط الفاعل! وإذا كانت الولايات المتحدة وعلى مسمع العالم تؤكد فشلها في إقناع «الكيان» بتجميد الاستيطان لخوض مفاوضات مباشرة، فكيف لها أن تقنع الكيان الاحتلالي بالانصياع لاستحقاقات التسوية!! والقضية ليست في النوايا الأمريكية؛ فمنذ دعوة جورج بوش (الأب) إلى مؤتمر مدريد في خريف عام ١٩٩١ واستخدامه الضغوط على الجميع لإنقاذ مؤتمر السلام هذا..! مروراً بجهود «بيل كلينتون» التي لم تثمر أيضاً، وصولاً إلى من جاء يدغدغ الأحلام، الرئيس «باراك حسين أوباما»، هناك حقيقة دامغة هي أنه يمكن للولايات المتحدة، القوة التي لا تزال الأعظم، القيام بأدوار فاعلة في طول العالم وعرضه، ما عدا الشرق الأوسط؛ فهي في هذه المنطقة تقدم في كل يوم دليلاً جديداً عن عجزها لإنهاء صراع ما انفك يهدد الأمن والسلم الدوليين، ولوضع حد لآخر احتلال في العالم. ويمكن التأكيد على أن انفرادها بهذا الدور «اللعبة» هو السبب في استمرار هذا الصراع وفي كل المآسي التي تنتج عنه التي تعيشها المنطقة.

فمنذ أن كانت قضية فلسطين محل أخذ ورد في أروقة الأمم المتحدة في العام ١٩٤٧، أي قبل تأسيس الكيان الصهيوني، وحتى قبل صدور قرار التقسيم رقم ١٨١، وحتى يومنا هذا، مازلنا نشاهد سيناريو يتكرر بين النظم العربية والرؤساء المتعاقبين على سدة البيت الأبيض، خلاصته أنه كلما حل رئيس أمريكي جديد، علقت الأنظمة العربية كل آمالها على أن يخفف هذا الرئيس من غلواء الإنحياز الأمريكي إلى الكيان، ويتخذ موقفاً أكثر توازناً بين العرب والحركة الصهيونية، يؤدي إلى إيجاد

تسوية عادلة للقضية الفلسطينية، بما للولايات المتحدة من وزن في السياسة الدولية من جهة، وبما لها من حظوة ونفوذ وقدرة ضغط على الحركة الصهيونية وهذا الكيان الصهيوني من جهة أخرى.

بدأ السيناريو مع الرئيس «هاري ترومان»، الذي كان يسود الاعتقاد بأنه محابٍ للصهيونية، بل هناك من كان يصنفه معادياً للسامية. والوثائق التاريخية تقول، إن الولايات المتحدة لم تكتفِ يومها بتأييد القرار ١٨١ القاضي بتقسيم فلسطين، امنح الحركة الصهيونية دولة فيها، بل وقفت على رأس القوة الدولية الضاغطة بالإكراه وبالتهديد وبالإغراء على الدول المترددة، أو المعارضة لها. وهنا نذكر بالمحاولة الشهيرة التي قام بها الرئيس جمال عبدالناصر في الستينيات من القرن المنصرم مع الرئيس الأمريكي الجديد يومها «جون كنيدي»، عندما بعث إليه برسالته الشهيرة التي يحاول أن يذكره فيها بالحقائق الأساسية للقضية الفلسطينية، والتي وردت فيها عبارة عبدالناصر الشهيرة عن أن نشأة القضية الفلسطينية بدأت «عندما أعطى من لا يملك، الأرض لمن لا يستحق».

لكن خيبة الأمل بالموقف الأمريكي يومها، خاصة بعد اغتيال جون كنيدي، وبعد حرب ١٩٦٧، انتهت بجمال عبدالناصر إلى موقفه التاريخي «ما أخذ بالقوة، لا يسترد بغير القوة». بعد ذلك المنعطف، أصبح كل رئيس يأتي إلى البيت الأبيض وكأنه في ميدان سباق في المبالغة في تأييد الكيان الصهيوني، وفي تقديم كل مقومات العدوان والتوسع والاحتلال التي كان يقوم بها، وكل مخالفاته لكل القرارات الدولية ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية. ولم يشذ عن القاعدة حتى يومنا هذا، شذوذاً طفيفاً، إلا الرئيس الأسبق جورج بوش الأب الذي نفذ قراراً بوقف موازنة المساعدات الأمريكية للكيان الصهيوني، لأن الكيان خالف طلبه بوقف بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. لكنه سرعان ما دفع ثمن هذا الموقف المخالف للسيناريو المعتاد، بإسقاطه عندما ترشح لدورة رئاسية ثانية، مع أنه كان بطلاً لحرب أمريكية منتصرة، نتيجة تصويت الكونغرس على تفويضه باتخاذ «الوسائل الكفيلة» بإخراج العراق من الكويت، في ١٧ يناير/كانون الثاني ١٩٩١.

وفي أثناء تولي «جون فوستر دالاس» وزارة الخارجية في عهد الرئيس «دوايت أيزنهاور»، وفي خطاب له في مجلس العلاقات الخارجية، حدد شروط الولايات المتحدة للسلام في الشرق الأوسط، قال فيه: «إذا كان «بن غوريون» رئيس وزراء إسرائيل يريد أن تساعده أمريكا دبلوماسياً وسياسياً وعسكرياً، فيجب على إسرائيل

أن تبرهن على نواياها السلام بالمساعدة على حل المشكلة الحساسة للاجئين الفلسطينيين». و«أيزنهاور» هو أول رئيس أمريكي يتخذ موقفاً رافضاً وضاغطاً على الكيان الصهيوني، حماية لمصالح الأمن القومي لبلاده. وكان موقف «أيزنهاور» مبنياً على التزام مبدأ ثابت في السياسة الخارجية الولايات المتحدة، محذراً مما أسماه «الارتباط العاطفي»، أو بناء المواقف على أساس عاطفي في العلاقة مع دولة أجنبية. وهذا مبدأ أرساه «جورج واشنطن»، أول رئيس لأمريكا، حذر فيه من خطر «غواية النفوذ الأجنبي» عليهم، أي التحيز المفرط لدولة أجنبية على حساب الأمن القومي للبلاد، والإضرار بمصالحها الحيوية.

منذ تلك الحادثة، عاد سيناريو تعامل الرؤساء الأمريكيين الجدد مع الكيان الصهيوني إلى مساره التاريخي المعروف. فكلما حاول رئيس أمريكي (ديمقراطياً كان أم جمهورياً) إيجاد ثغرة في جدار القضية الفلسطينية، أفشله لوبي قوى الضغط الصهيونية والاستكانة أو التخاذل العربي، وسجل نصراً جديداً للحركة الصهيونية على سيد البيت الأبيض في واشنطن.

وإمعاناً في الغواية والتحيز المفرط من رؤساء الإدارات الأمريكية المتعاقبة لحساب الكيان الصهيوني في المجالات السياسية والعسكرية وفي المحافل الدولية، دعت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) في استراتيجيتها الجديدة إلى التركيز على الاستعداد لخوض حروب غير نظامية معقدة على غرار ما يشهده العراق وأفغانستان، والتدرب على مكافحة «التمرد» بأشكاله المختلفة؛ بمعنى شن المزيد من الحروب والدمار وسفك الدماء ونهب الثروات.

وكانت آخر استراتيجية دفاعية للولايات المتحدة قد صدرت في آذار/مارس من العام ٢٠٠٥، عندما كان دونالد رامسفيلد وزيراً للدفاع. وعلى الرغم من ذلك، فإن الخيارات العسكرية الأمريكية الراهنة قد وجدت إحدى مرجعياتها الأساسية في الوثيقة الأخيرة من المراجعة الدفاعية التي تصدر كل أربع سنوات (Quadrennial Defence Review) التي أعدها البنتاغون في العام ٢٠٠٦[١] وقد حددت هذه الوثيقة المعروفة اختصاراً (QDR) ، أربعة أولويات سيتم التركيز عليها من قبل الولايات المتحدة وهي:

أ- هزيمة «شبكات الإرهاب».

---

(١) جريدة الخليج الإماراتية، بعنوان: تركيز أمريكي على الحروب غير النظامية، ٢٠٠٨/٨/٢٢.

بـ ـ الدفاع عن الوطن في العمق.

جـ ـ منع الدول المعادية والجهات غير النظامية من حيازة أو استخدام أسلحة الدمار الشامل.

د ـ تشكيل الخيارات الأمريكية الخاصة بالبلدان الواقعة في مفترق طرق استراتيجية.

ومنذ ثمانينيات القرن العشرين، ركزت الولايات المتحدة، حسب الوثيقة، جهودها للسيطرة على الممرات البحرية الستة عشر الأساسية في العالم، بما يضمن لها محاصرة القوى البحرية المعادية أو المنافسة، وإغلاق الملاحة في وجه الدول الأخرى في زمن الحرب. وفي العام ١٩٩٢، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بنقل مقر قيادة الخدمات الخلفية للأسطول السابع إلى قاعدة بحرية في جنوب شرق آسيا لتعزز بذلك فرص السيطرة على الخطوط البحرية المهمة في الإقليم.

وحسب الوثيقة أيضاً، ولمواجهة منافسيها المحتملين، شرعت الولايات المتحدة في توثيق تحالفها مع أستراليا، وأعلنت كلاً من تايلاند والفلبين حلفاءً من الدرجة الأولى، وأبرمت اتفاقية تحالف استراتيجي مع سنغافورا، وقام البنتاغون بنشر قدرات عسكرية جديدة في المنطقة (غواصات هجومية، مدمرات صاروخية وقاذفات قنابل بعيدة المدى).

وفي القرن الإفريقي، وافقت جيبوتي على بناء قاعدة عسكرية أمريكية فوق أراضيها، يُفترض أن تكون قادرة على التحكم بمضيق باب المندب. ويدور الحديث عن مخطط أمريكي لإنشاء خمس قواعد عسكرية جديدة في أفريقيا.

وعلى صعيد الاستراتيجية الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط، حسب الوثيقة، حدث في السنوات الأخيرة تطوران رئيسيان:

الأول: انخراط الولايات المتحدة في عملية المراقبة الدائمة للممرات البحرية، خاصة من خلال ما يُعرف بعملية «المسعى النشط»، التي يقودها حلف شمال الأطلسي (الناتو).

الثاني: تعزيز القدرة الاستطلاعية والهجومية الأمريكية في منطقة المتوسط وعلى تخومها. وقد تم ذلك من خلال بناء علاقات عسكرية جديدة مع عدد من دول شمال البحر المتوسط، وكذلك إبرام اتفاقات خاصة بتشييد قواعد عسكرية متقدمة في بلغاريا ورومانيا.

وعلى مستوى البحر الأسود، كانت أول سفينة حربية أمريكية قد دخلت هذا البحر

في العام ١٩٨٣، بعد انقطاع تاريخي طويل؛ وقد كانت تلك المرة الأولى والأخيرة إبان العهد السوفييتي. وبعد انهيار وتفكك القطب السوفييتي، سعت كل من الولايات المتحدة وحلف الناتو إلى تكثيف الحضور العسكري البحري قرب الحدود الروسية. وفي وقت مضى، أيام العصر الذهبي للقطب السوفييتي، كانت قوات حلف وارسو هي المهيمنة على البحر الأسود، وذلك على الرغم من طول الشواطئ التركية عليه.

تعيدنا هذه الوثيقة، التي أعدها البنتاغون في العام ٢٠٠٦، إلى السيناريو الأمريكي المعتاد، إلى سلسلة القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن إزاء العراق، وتمهيداً لغزوه ومن ثم احتلاله بناءً لإصرار إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن، حيث هناك قرار يحمل الرقم ٦٨٧، صادر بتاريخ ٣ أبريل/نيسان ١٩٩١[١] يتضمن فقرة كان الهدف منها إغراء الدول العربية بأن تبصم على القرار، وتغرّد داخل سرب الغزاة، خصوصاً أن واشنطن كانت يومها أثارت غباراً كثيفاً حول أكذوبة أسلحة الدمار الشامل التي يحوزها العراق.! إذ استخدمت الولايات المتحدة القرار المذكور بمثابة «طعم» يأكله العرب، كالعادة؛ بمعنى آخر، إن الولايات المتحدة مارست الخديعة إياها التي مارستها دول الحلفاء على العرب إبان الحرب العالمية الأولى، بأن قدمت لهم الوعد بالاستقلال إذا قاتلوا إلى جانب الحلفاء ضد تركيا. وبعد انتصارهم على الدولة التركية، قسّم الحلفاء الدول العربية، بموجب اتفاقية سايكس - بيكو، ووضعوها في قبضة الانتدابين البريطاني والفرنسي، تمهيداً لإقامة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين.

وفي ذات السياق، نعود إلى القرار الخديعة رقم (٦٨٧)، الذي جعلت منه الولايات المتحدة، «حصان طروادة» إذ تعمدت وبمنتهى الخبث وضع فقرة في القرار المذكور تربط بين إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية المزعومة وتحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما يعني، أو كان المقصود بذلك، أن نزع أسلحة العراق سوف يليه نزع أسلحة الكيان «الصهيوني» النووية!!

أما ما حصل فهو أن الولايات المتحدة نفذت ما يحقق أهدافها من القرار، وهو تدمير العراق وإعادته إلى ما قبل العصر الصناعي، باعتبار أن العراق لا يمتلك أسلحة الدمار الشامل، ومن ثم احتلاله ونهب ثرواته وتمزيقه، وتناست بقية بنود القرار، وهو ما أفصح عنه رئيس وزراء بريطانيا السابق توني بلير، الشريك في الغزو الإمبراطوري

---

(١) جيف سيمونز، التنكيل بالعراق، العقوبات والقانون والعدالة، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٨، بيروت، ص ٨٠.

لبلاد الرافدين، بحجج مختلقة، ما فضحه بلير بنفسه، من أنه كان سيذهب إلى الحرب حتى لو علم أن العراق خالٍ من أسلحة الدمار الشامل؛ وهو قول يشي بأمور كثيرة، ليس آخرها حماقة القول، خصوصاً أن الحرب على العراق شنت من خلال آلة إعلاميه قل مثيلها. أما أخطر ما في القول، أن توني بلير أفصح عن استعداد الغرب الكولونيالي لغزو البلدان الأخرى من أجل استعادة مصالح ضائعة..، أو المحافظة على أخرى موجودة، أو المشاركة في مصالح محتملة.. وفي هذا اختلاق الذرائع والحجج التي أبدع فيها الغرب الاستعماري. وكما يحصل باستمرار في الحروب التي يشنها وليدهم، الكيان الصهيوني، المستفيد الأول من غزو وتدمير واحتلال وتفتيت العراق، على العرب، كانت الحروب التي يشنها الكيان الصهيوني بمفهوم قوى الشر والعدوان، قديمها وجديدها، دفاعاً عن النفس!! إذ أن الديمقراطية التي يتغنون بها، لم تنهِ الحرب إلاّ بين تلك الدول الغربية ذاتها، لكنها أصبحت الحجة التي تدير بها الدول الكبرى حروبها ضد البلدان النامية من أجل الحفاظ على التفوق النوعي، للذراع الطولى، الكيان الصهيوني، والحفاظ على مصالحه، ما عبّر عنه رئيس الإدارة الأمريكية، «باراك أوباما»، بعد تسلمه جائزة نوبل للسلام.. حينما وقف بعدها على المنبر ليلقي خطبته الحربية العصماء يُبرّر فيها تعميق الحرب في أفغانستان؛ بمعنى تسعير الحرب إذكاءً للشهية الأمريكية الغربية للمزيد من الاقتحام والقتل وسفك الدماء. أي نوبل هذه وأي سلام صنعه ولم يمض أكثر من عام على توليه الرئاسة الأمريكية؟

جاء تأكيد المديرة السابقة لجهاز الاستخبارات البريطانية «أم. إي ٥»، البارونة «أليزا ماينينغهام بولر» (خلال عملها مديرة لجهاز الاستخبارات من ٢٠٠٢-٢٠٠٧) تتويجاً لما أدلت به أمام لجنة التحقيق البريطانية في تورط المملكة المتحدة في حرب العراق. وقالت إن أجهزة الاستخبارات البريطانية والأمريكية لم يتوفر لديها دليل حقيقي يُعوّل عليه يؤكد وجود صلة بين نظام صدام حسين والإرهاب. ورأت «أليزا بولر» أن وزير الدفاع الأمريكي السابق «دونالد رامسفيلد» ضرب عرض الحائط بتقارير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي. آي. أيه)، لأنها لم توافق نزعته للحرب.[١]

تميز النظام العالمي الراهن المتّسم بهيمنة قطب واحد هو الولايات المتحدة، على الأقل في الميادين الاستراتيجية سياسياً وعسكرياً، بالسيطرة على المراكز الرأسمالية

---

(١) جريدة الخليج الإماراتية ووكالات الانباء والتلفزة، الخليج، عدد ١١٣٨٥، ٢١/٧/٢٠١٠.

الغربية في ميادين القانون الدولي والعلاقات السياسية ـ الاقتصادية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وكذلك التقسيم الدولي للعمل وآليات النظم المالية والتجارية العالمية. وهذا ما جعل النظام العالمي يتسم بآليات وعلاقات الهيمنة والتبعية، مع تعدد قطابي في المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية. وقد تحول هذا النظام بعد نهاية الحرب الباردة في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، وبفعل الهيمنة الأمريكية، ليتبنى سياسات وأفكار الواقعية الجديدة التي تركز على مبدأ توازن القوى والمصلحة القومية في ظل سيطرة الاتجاه الليبرالي الجديد المحافظ في الولايات المتحدة. وفي مجال السياسة الخارجية، عاد هذا الاتجاه إلى الأخذ بسياسات الاحتواء والحصار في مواجهة كل من روسيا والصين بصفة أساسية.

ويمكن القول إن من أهم السمات البارزة للتحول في النظام العالمي أولاً توسيع أهداف ووظائف واهتمامات المؤسسات السياسية ـ الأمنية الغربية التي تقودها واشنطن بحيث تمتد إلى دول ومناطق أخرى خارج المنظومة الجغرافية العالم الغربي مثل أوراسيا ومنطقة آسيا الوسطى والقوقاز وجنوب البحر الأبيض المتوسط. وهذا ما ينطبق أساساً على حلف شمال الأطلسي (الناتو) ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي (OSCE). وفي هذا الإطار، تذهب الرؤية الواقعية الجديدة إلى القول بأن فترات النمو الاقتصادي والتقني المتسارع أفضت إلى تغيرات دراماتيكية في توزيع القوة العسكرية، مما يثير مخاطر إنبعاث سوء الفهم والمخاوف المتبادلة وسوء التقدير والمواجهة، وأن الاضطرابات السياسية والاجتماعية الداخلية المصاحبة للتنمية الاقتصادية المتسارعة من شأنها زيادة سوء الوضع، خصوصاً مع بروز قيادات ذات نزعات قومية تتبنى سياسات عدوانية من أجل دعم مواقعها في السلطة.(١)

وفي سبيل ترسيخ امتداد المؤسسات السياسية ـ الأمنية في المناطق غير الغربية، يزعم الواقعيون المحافظون الجدد أن إحلال قيم ومؤسسات الديمقراطية الغربية، وآليات السوق والعلمانية، من شأنه نزع مصادر الصراع والتهديد، في إطار يتم فيه إسناد مهمات ووظائف مساعدة على إحداث التحول إلى قوى إقليمية حليفة لاختراق مناطق التوتر، التي يمكن أن تكون محلاً لتدخل روسيا أو الصين، أو قوى معارضة، مثل إيران، وبعض الدول العربية أو دول أخرى تستفيد من تحالفها الاستراتيجي مع واشنطن مثل الكيان الصهيوني وتركيا. وفي ضوء تراجع الدور الاستراتيجي لهاتين

---

(١) سمير أمين، التطور اللامتكافئ، ترجمة: برهان غليون، بيروت، دار الطليعة ١٩٨٠، وانظر:
Immanuel Wallerstin, The Modern World System, Part 1, N. York, London, Academic Press 1974

القوتين بفعل إنهيار الاتحاد السوفييتي، واتجاه واشنطن إلى التواجد العسكري المباشر في المناطق الغنية بالنفط في الخليج العربي، تلاقت مصالح الكيان الصهيوني وتركيا مع المصالح الكونية الأمريكية في التغلغل الاقتصادي والأمني في أقاليم معينة مثل آسيا الوسطى والقوقاز. وفي سبيل تحقيق الأهداف المشتركة، عمدت الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية إلى تغيير بيئة وبنية التعامل الدولي من الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الاقتصادية؛ بمعنى التحول من المناطق المحددة بسمات ومرتكزات سياسية إلى أقاليم مرتبطة بشبكة التفاعل والاندماج الاقتصادي الإقليمي، أو العولمة.

ويمكن القول إن دول آسيا الوسطى والقوقاز الغنية بموارد كبيرة من النفط والغاز والذهب، التي تتسم بتعدد وتعقد شديدين في التركيب العرقي والقومي للسكان، وتعاني من تدني مستوى المعيشة ومن مظاهر سوء الإدارة والفساد الحكومي وعدم الاستقرار السياسي وازدياد حدة العنف والتوترات السياسية، أصبحت محل اهتمام القوى الإقليمية والعالمية رغم ما تتمتع به المنطقة من أهمية استراتيجية خاصة تتجلى في موقعها الجغرافي الذي يربط بين آسيا وأوروبا، وقربها من الدول الإقليمية الكبرى في القارة الآسيوية وهي الصين وروسيا وإيران وباكستان والهند.

إن هذه الثروات دفعت جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز إلى السعي لدى القوى الخارجية للتقدم باستثماراتها وخبراتها الفنية ومواردها المالية لاستغلال هذه الثروات. وإذا كان الوصول للمياه الدافئة في جنوب إيران هو حلم روسيا القيصرية ثم الاتحاد السوفييتي، فإن هناك من يرى أنه مع تفكك وانهيار الاتحاد السوفييتي انتقلت أهمية المياه الدافئة من جنوب إيران إلى المناطق البارده شمال إيران، أي الدول التي حصلت على استقلالها مع بداية التسعينيات من القرن الماضي "كومنوالث الدول المستقلة". ومن هنا أخذت المنافسات والجهود الدولية والإقليمية تتجه إلي هذه المناطق.

وبالنسبة للولايات المتحدة، فعلى الرغم من اهتمامها الملموس بالاستثمار في النفط والغاز في هذه المنطقة، فإنها ما تزال تعطي أولوية كبيرة للمصالح السياسية والاستراتيجية، وخاصة مسألة توسيع حلف الناتو لجهة الشرق لحصار روسيا وتحجيمها. هذا فضلاً عن مسعى الكيان الصهيوني إلى فصل جمهوريات آسيا الوسطى عن المحيط الإيراني والعربي.

لقد حزمت الولايات المتحدة أمرها ووضعت روسيا ضمن أولويات الضغط والحصار، باعتبار أن التعامل مع روسيا الجديدة هدف استراتيجي أمريكي. ولمواجهة ما يسمى خطر الدب الروسي، بدأت واشنطن تدعم حكومات كانت تدور في فلك الاتحاد

السوفييتي السابق، خاصة تلك المطلة على البحر الأسود.

وليس سراً أن واشنطن شجعت وتشجع أوكرانيا، (التي ولد وترعرع فيها «أحدها عام – آشر غنزبرغ» واضع عقيدة التجمع والاقتحام وفيلسوف فكرة الحركة السياسية للحركة الصهيونية)، وتمهد لدخولها منظمة حلف شمال الأطلسي.

من ناحيتها، لوحت روسيا بنقل أسطولها في البحر الأسود إلى البحر المتوسط، الذي بات منذ انهيار الاتحاد السوفييتي بحيرة أوروبية ـ أمريكية. وفي إطار انتصار وجهة النظر الأمريكية بضرورة توسيع الحلف الأطلسي ـ الناتو، جهة الشرق، أو ما يسمى بسياسة «خارج المنطقة» التي تعني وظائف جديدة غير عسكرية إلى جانب وظيفتة التقليدية وهي «الدفاع الجماعي» بزعم ضرورة التكيف مع أحداث ما بعد الحرب الباردة، استغل الكيان الصهيوني المتغيرات الدولية والاقليمية العديدة، التي كان من تأثيراتها تراجع حاد في القدرات الاستراتيجية العربية، وتدهور المكانة السياسية والعسكرية والاقتصادية للأقطار العربية في الثمانينيات من القرن المنصرم، في تعزيز قدراتها الاستراتيجية.

يتحدث الباحث الصهيوني «أمستيابرعام» عن تلك المتغيرات بأنها انكماش نفوذ الناصرية وتبوّء الكيان موقع الصدارة في خارطة المنطقة بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، حيث أصبحت قوة إقليمية جذبت دولاً من آسيا وأفريقيا للتعامل معها. ولا تستثنى من ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك تطور العلاقات الصهيونية مع تركيا ومع إيران وأثيوبيا في جميع المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية، بما في ذلك التنسيق الاستراتيجي.[١]

وفي خطابه أمام الكنيست الصهيوني في مستهل رئاسته لحكومة حزب العمل عام ١٩٩٢، ذكر الإرهابي «اسحاق رابين» (لابد أن نتغلب على الشعور بالعزلة الذي كنا أسرى له لمدة نصف قرن، ولا بد أن نوقف التفكير بأن العالم بأسره ضدنا)[٢]. وأدى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى التأثير سلباً، ولو بصفة جزئية، على مكانة تل أبيب في الاستراتيجية الكونية الأمريكية مما دعا تل أبيب إلى البحث عن بدائل جديدة لاستعادة وتعزيز هذه المكانة بالتفكير في التغلغل في مناطق جديدة مثل آسيا الوسطى. وهذا ما عبر عنه «يعقوب مريدور» في مقابلة مع إذاعة الجيش الأمريكي بقوله: «إنه لولا

---

(١) أوري لوبراني: العلاقات بين إسرائيل ودول الجوار المحيطة بالعالم العربي (تركيا، إيران، أثيوبيا) في ندوة: الموقف الصهيوني من الجماعات الإثنية والطائفية في العالم العربي. المصدر نفسه، ص ١٨.

(٢) صحيفة (جيروزاليم بوست) الصهيونية ١٩٨٩/٨/٣٠.

وجود أسرائيل كقاعدة ومنطقة نفوذ وحليف للولايات المتحدة، لاضطرت الأخيرة إلى بناء عشر حاملات طائرات». وقال الكاتب الصهيوني «سبير»: «إن الأمريكيين يدعمون لنا لأنهم يريدون أن تكون لهم دولة تابعة مجهزة بأفضل الأسلحة والعتاد العسكري، وبوصف «إسرائيل» حاملة طائرات عليها أربعة ملايين نسمة في موضع استراتيجي فريد مجاور للاتحاد السوفييتي وقريب من أوروبا الشرقية ومن حقول البترول»[1]. يضاف إلى ذلك أن التغييرات العديدة التي أدخلها الرئيس السوفييتي السابق «جورباتشوف» على سياسات وتوجهات بلاده تجاه الغرب حينها وتطور العلاقات مع الكيان الصهيوني أدت بالأخير لأن يسرع إلى زيادة معدلات هجرة اليهود السوفييت من مختلف المناطق والجمهوريات فيه، وكذلك العمل على توثيق الروابط مع اليهود الذين لا يتمكنون من الهجرة، أو يرفضون التهجير. وفي ذلك ذكر الإرهابي «شمعون بيريز» في عام ١٩٨٩ «إن سياسة الاتحاد السوفييتي قد تغيرت وإنها تفي بشروط الكيان سواء بالنسبة لهجرة اليهود أو بالنسبة لثقافة اليهود في الاتحاد السوفييتي»[2].

غير أن الدور الذي حددته المصالح الأمريكية الكونية للكيان الصهيوني والذي ينحصر في توفير قاعدة متقدمة تتولى الدفاع عن هذه المصالح والظهور بمظهر الامتداد الثقافي للحضارة الغربية، لا يعني غياب أية طموحات ومخططات لدى الكيان، تهدف إلى تكوين قوة إقليمية مؤثرة تسيطر على التطورات والتفاعلات الجارية في الشرق الأوسط وما حوله. وقد اقتضى ذلك الأمر أن يعيد الكيان الصهيوني صياغة نظرية الأمن القومي الخاصة به، وأن يوسع من دوائر سياسته الخارجية بحيث تشمل إلى جانب دول الجوار الجغرافي بلداناً أخرى في آسيا وإفريقيا. وهذا ما عبر عنه الإرهابي «أرييل شارون» في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، عندما كان وزيراً الدفاع في حكومة الليكود بزعامة الإرهابي، مناحيم بيغن، إذ ذكر أن المصالح الاستراتيجية للكيان في ذلك الوقت، تشتمل على مختلف مناطق الجوار للدول العربية المجاورة للكيان الصهيوني.. بما في ذلك إيران وتركيا وباكستان وشمال أفريقيا وحتى زيمبابوي[3]. تم أعاد الإرهابي «شارون» التأكيد على هذه الفكرة عندما

---

(١) صحيفة الحياة اللندية، ١٩٩٢/١٠/٣.

(٢) أمستيابرعام، الدعم الصهيوني للأقليات في الوطن العربي، ص ٣٩-٤٠.

(٣) سلمان رشيد، الكيان الصهيوني والوحدة العربية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، العدد ٦ / ايلول / سبتمبر ١٩٧٦، ص٥٩.

طرح تصوره عن استراتيجية «العدو الصهيوني» في التسعينيات بالتركيز على أهمية توسيع نطاق المصالح الاستراتيجية والأمنية للكيان الصهيوني بما يتجاوز العالم العربي ليضم تركيا وإيران وباكستان وشمال ووسط إفريقيا.[1]

وكان الإرهابي «بنيامين نتنياهو» قد أعاد التأكيد على أفكار الإرهابي «بن غوريون» في تصريحات له في تل أبيب في سبتمبر/أيلول ١٩٩٨، وفي مجال امتداح العلاقات مع تركيا بقوله: «إن المحور الإسرائيلي - التركي هو جوهر الأمن الإقليمي»، أي أننا سئمنا العرب ويجب استبدالهم بالأتراك، وإن «بن غوريون» لم يرغب فقط في إقامة تحالف استراتيجي مع تركيا، بل إنه يؤكد على هذا التحالف الذي صمد حتى منتصف الستينيات من القرن الماضي.[2]

وقد شجعت الولايات المتحدة الأمريكية تدعيم علاقات الكيان الصهيوني بجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية بصفة خاصة، وذلك في إطار تحقيق الأهداف الأمريكية وحسب الخطة الأمريكية - الصهيونية، ومن أهم تلك الأهداف:

١) الحيلولة دون قيام تحالف بين الصين وروسيا والهند وإيران، والتحكم في التفاعلات الإقليمية في هذه المنطقة المتوترة.

٢) التصدي لأية تحركات تقوم بها الصين أو روسيا وتعتبرها واشنطن تهديداً لمصالحها.

٣) مواجهة ما تعتبره الولايات المتحدة أساسياً الحركات الأصولية المتطرفة بعد هجمات ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١.

٤) تعزيز دور الكيان الصهيوني في تحييد خطر القنبلة النووية الإسلامية لباكستان.

٥) إبعاد دول آسيا الوسطى عن التفكير في امتلاك قدرات نووية.

لقد وصلت العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني إلى حد أن توقع تل أبيب معاهدة مع الحلف الأطلسي - الناتو في ٣/٤/٢٠٠١، يُسمح للكيان بموجبها بالمشاركة في برامج الحلف الدفاعية والأمنية.[3] وهو الأمر الذي يمكن أن يستفيد منه الكيان الصهيوني في ترسيخ نفوذه في دول آسيا الوسطى، كذلك

---

(١) أحمد بهاء الدين شعبان، مستقبل القوة العسكرية الصهيونية في الشرق الأوسط الجديد، الاستراتيجية الصهيونية في عالم متغير، مستقبل العالم الإسلامي، العدد ١٤ - ١٩٩٥، ص ٩٨

(٢) المصدر نفسه.

(٣) محمد السيد سليم، التنافس الدولي على آسيا الوسطى، آسيا والتحولات العالمية، القاهرة - مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص ٣٤٤.

يفيد الحلف استراتيجية التوسع نحو الشرق.

ويجدر القول إن التحالف الصهيوني ـ التركي الذي تبلورت بداياته في فبراير/ شباط ١٩٩٦، يُمكّن تل أبيب من النفاذ عبر تركيا أمنياً واستخبارياً إلى جمهوريات آسيا الوسطى بما تتيحه من تواجد دائم لخبرائها العسكريين والأمنيين ولأجهزة الرصد والتنصت والاستطلاع على الحدود التركية مع إيران وسوريا. ولا يكتفي العدو الصهيوني بدعم علاقاته الثنائية مع هذه الدول بل يبذل جهوداً حثيثة في أوساط المال والأعمال (أباطرة رأس المال اليهودي الصهيوني في وول ستريت) والكونغرس في الولايات المتحدة خاصة والعرب عامة، لمساعدة هذه الدول وتحسين صورتها، أي احتوائها والهيمنة عليها.

ويمتلك الكيان الصهيوني إمكانات وقدرات علمية وتكنولوجية ومهارات بشرية تسهم الولايات المتحدة واليهود المهاجرون من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق بدور لا يمكن إنكاره فيها، إلى جانب قدراته الذاتية التي لا يمكن إنكارها أيضاً، التي تساعد الكيان في التغلغل الاقتصادي والتقني في آسيا الوسطى وغيرها من المناطق والدول. وقد استغل الكيان ما تواجهه تلك الدول من صعوبة تدبير الموارد المالية لأغراض التنمية للتغلغل الاقتصادي فيها من خلال تقديم مختلف صور الدعم المالي والفني والاقتصادي لها. ومن الأمثلة على ذلك الزيارات التي قام بها مسؤولون صهاينة لأذربيجان خصصت في الأغلب للتباحث حول شراء البترول من باكو، وقّع الطرفان حينها اتفاقيات تعاون في قطاعات الزراعة والصناعة والعلم والتقنية واستثمار الموارد الطبيعية. هذا إلى جانب ما أسهمت به زيارات الصهاينة لكل من قازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان من دفع العلاقات بين تل أبيب وهذه الدول في ميادين الزراعة والحاسوب والبرمجيات وفي ميدان الاتصالات، إلى جانب توقيع اتفاقيات للتعاون العلمي والتكنولوجي والفني مع دول آسيا الوسطى، بما فيها طاجيكستان.

تجدر الإشارة إلى أن هناك عاملاً آخر وراء الاختراق الصهيوني السريع والمستمر لتلك الدول، يدعمه التحالف الصهيوني ـ التركي الذي تدعمه واشنطن بقوة لعزل النفوذ الإيراني وإضعاف التواجد العربي.[١]

---

(١) أحمد ثابت، آسيا الوسطى بين التنافس الدولي والتغلغل الصهيوني، مركز زايد للتنسيق والمتابعة دولة الإمارات، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢، ص ٦٠.

(٩)

حلف الأطلسي ـ الناتو ـ
والمفهوم الاستراتيجي الجديد

تأسس حلف شمال الأطلسي، الناتو عام ١٩٤٩ لحماية الدول الأعضاء من خلال القوة العسكرية في مواجهة القطب السوفييتي، حيث أوهمت الولايات المتحدة المنتصرة في الحرب العالمية الثانية دول أوروبا بضرورة إقامته بعد تواجد القوات السوفييتية في دول شرق أوروبا، ولاحقاً في مواجهة حلف وارسو التابع للمنظومة الشيوعية بزعامة موسكو. كما أثارت المخاوف لدى دول غرب أوروبا بقرب هجوم سوفييتي عليها [illegible] هذه الدول إلى التعاون مع الولايات المتحدة لتأسيس الحلف.

وبعد [illegible] الاتحاد السوفيتي [illegible] الهلال [illegible] والحرب الباردة إلى [illegible] والحلف [illegible] نظام دفاعي [illegible] الذي أقيم عليه [illegible]

إننا [illegible] التي [illegible] الأطلسي الناتو [illegible] المطلق، لم يقدم [illegible] إلا تفريخ [illegible] المقاومة، والحروب [illegible] المقاومة [illegible] الإمبراطورية [illegible] تماماً كما [illegible] الوصول إلى المياه الدافئة [illegible] السوفييتي [illegible] الأراضي الأفغانية في [illegible] المقاومة [illegible] وأعوانه [illegible] الحلف [illegible] كما تستغل دول [illegible] قواعدها [illegible] عتادها وأسلحتها [illegible] إضافة إلى تدمير تلك الدول [illegible] وتهديد القوات التي [illegible] عملياتها العسكرية [illegible] مقابل واضح يعود على أوروبا [illegible] الحلف الذي [illegible] تلك الحروب من [illegible] سياسية وأزمات اقتصادية.

ولطالما عبّر الاتحاد الأوروبي عن التوجه بأن يتكلم بصوت واحد داخل الحلف أو خارجه، أو في المحافل الدولية. ومن المفترض أن هذا الطرح قد تحقق بالفعل مع نهاية العام ٢٠١٠ لكن إذا استثنينا تعيين «كاثرين أشتون» رئيسة للدبلوماسية الأوروبية في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩، فإن الدول الأوروبية لم تبرهن عن قدرة عالية على التضحية بالمصالح الآنية على مذبح المصلحة الأوروبية العليا، كما وإن

معاهدة برشلونة نفسها التي دخلت حيز التنفيذ مع مطلع ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩، بعد مفاوضات مضنية، لا تقدم تصوراً واضحاً للسياسة الخارجية التي ينبغي أن تكون واحدة في الاتحاد الأوروبي. هذا الاتحاد لا يزال يمارس تأثيراً محدوداً في الساحة الدولية، وهو الذي يسير في ركاب السياسة الأمريكية التي تعمل وتنطلق من جاذبية الهيمنة. وفي العام ٢٠١٠، كان الاتحاد الأوروبي الغائب الأكبر عن الملفات الدولية الأساسية، ما سيّما في الشرق الأوسط، حيث دارت مفاوضات غير مباشرة، ثم مباشرة فلسطينية- إسرائيلية فشلت بسبب عجز الولايات المتحدة عن إقناع حليفها الكيان الصهيوني بتجميد مؤقت للاستيطان. ولم يكن ممكناً للاتحاد الأوروبي، الحليف الشريك والتابع للولايات المتحدة بكل سياساتها العدوانية أن يؤدي دوراً إيجابياً لو كان له ثقل أكبر في ميزان الحلف الأطلسي، أو كان له تأثير في رافعته، أو في الميزان الدولي. كما أن الاتحاد الأوروبي لم ينجح في مساعدة واشنطن في صراعها مع طهران وملفها النووي، ودوله تنسحب تدريجياً من أفغانستان بعدما انسحبت من العراق.

يلاحظ في الماضي القريب، أن الاتحاد الأوروبي أدى دوراً مهماً في المفاوضات الخاصة حول التغير المناخي، لكن فشل قمة كوبنهاغن في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٩ قضى على ما كان عالقاً من أوهام في رؤوس بعض الأوروبيين. فمهما كانت دول مثل فرنسا أو ألمانيا أو بريطانيا قوية، فإنها لا تستطيع أن تمارس ثقلاً حاسماً في الساحة الدولية من دون الاتحاد ككل. والحقيقة التي يعرفها أصحاب الشأن، والمتابع، أنه منذ الحرب العالمية الثانية، وبعد فشل بريطانيا وفرنسا في إسقاط نظام جمال عبد الناصر في حرب السويس ١٩٥٦، فقدت هاتان الدولتان الأوروبيتان مكانتيهما كدولتين مركز للعالم. بيد أن حلف الأطلسي، الناتو، ما زال يتخبط ويولي وجهه شطر الشرق الأوسط، ويذهب حلف الأمريكيين أينما اتجهت عدوانيته للبحث عن دور في مناطق أهداف أخرى، تبدو خفية ومشخصة في آن، على رأسها حماية أمن الكيان الصهيوني. وما بين الناتو القديم والناتو الجديد فضاءات واسعة ومسائل لا تحتاج إلى بيان أو دليل أو إيضاح، إنما يمكن إيجازها ببيان، وهي أن حلف الأطلسي- الناتو القديم والجديد، لا ينظر إلا بعين صهيونية، ليتحول كل العرب وجميع المسلمين إلى هدف من أهداف الحرب على الإرهاب.

بعبارة أخرى، تحوّل الحلف من مهمة مواجهة الخطر السوفييتي الذي انتهى بانتهاء حقبة الحرب الباردة، وزال الخطر السوفييتي على أوروبا الغربية، إلى الدور الشرطي العالمي الذي يخوض المعارك والحروب ويسفك الدماء وينهب الثروات

ويشعل الفتن الإثنية والطائفية ويُسعّر الصراعات في شتى أرجاء المعمورة تحت ذرائع الدفاع عن المصالح الغربية عموماً والأمريكية خصوصاً؛ تارة باسم الدفاع عن الحرية في البلقان، ومحاربة «الإرهاب» في أفغانستان وباكستان، وتارة باسم «التدخل الإنساني» في الصومال وملاحقة أكذوبة أسلحة الدمار الشامل في العراق؛ ولا يتورع عن خوض المعارك والحروب في شتى أنحاء العالم دفاعاً عن المصالح الغربية عموماً والأمريكية خصوصاً. واتسعت ساحة المواجهة من حدود ما كان يُعرف، بأوروبا الشرقية إلى العالم بأسره.

من نافل القول إن حلف الأطلسي ـ الناتو ـ أقيم على أساس وجود رغبة قوية لربط أوروبا الغربية بأمريكا الشمالية في مواجهة الخطر أو التهديد السوفييتي. ورغم أن الحلف قد أدى العديد من الوظائف، فقد بقيت هناك حقيقة ثابتة هي تركيز الحلف على هذا الخطر من جانب الاتحاد السوفييتي. وصحيح أيضاً أن حلف الناتو استطاع التخفيف من القلق الأوروبي، إزاء التهديد الألماني (المانيا الشرقية) المحتمل، وأسهم في تعميق الإحساس بوحدة أوروبا الغربية وأمنها، ووفر آلية للولايات المتحدة الأمريكية للمشاركة في إنعاش أوروبا الغربية اقتصادياً وعسكرياً؛ وصحيح أيضاً أنه شهد العديد من التطورات في غضون الستين سنة التي تلت إنشاءه، سواء من حيث العضوية أو المسؤوليات أو الهياكل التنظيمية؛ لكنه رغم ذلك بقي في نظر الجميع بمثابة الأداة الوحيدة لمواجهة الخطر السوفييتي، باعتبار هذا الخطر أو التهديد هو السبب الرئيسي في قيام هذا الحلف، وهو المبرر الوحيد لاستمرار وجوده.

وعليه، فقد كان انهيار الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو، وما ارتبط به من تغير المناخ السياسي، مدعاة للحديث عن جدوى الناتو فيما بعد الحرب الباردة. فرغم أن البعض رأى أن الحلف لم تعد له قيمة بعد أن اختفت الحكمة من قيامة، أصر المدافعون عنه على أهميته حتى بعد انتهاء الحرب الباردة بزوال الخطر السوفييتي، تلك الأهمية التي فاقت، في نظرهم، أهميته في غضونها. فهم يرون أنه هام لمنع تجدد عدم الاستقرار أو الصراع بين دول أوروبا الغربية. ولا شك أنه منظور أمريكي بحت، وهو ما نراه من تابعية أوروبية للولايات المتحدة، ذلك الصراع الذي كانت من نتائجه حربان عالميتان، ما يعني استمرار الدور القيادي الأمريكي، على اعتبار، ومن المنظور الأمريكي كذلك، أن حلف الناتو ليس إلاّ الأداة المؤسسية الوحيدة لضمان النفوذ الأمريكي في الشؤون الأوروبية. فقضية بقاء الدور القيادي الأمريكي في الحلف وما يرتبط به من اعتقاد بعدم إمكانية إحلاله أو تبديله ترجع في جزء كبير منها إلى

حقيقة أن قوة كبرى هي فقط التي تستطيع تحييد خطر أو تهديد قوة كبرى أيضاً. لكن التحديات التي تواجه، أو ربما أنها تواجه، أوروبا ما بعد الحرب الباردة تأتي من دول صغيرة، أو من صراعات محلية قد تنشأ بين الجماعات المتناحرة، أو المتباينة، في الدول التي تعرف أشكالاً من التعددية المجتمعية. وهذا التهديد ليس هو التهديد الذي يفترض وجود خطر السيطرة على القارة، هذا الخطر الذي لا يمكن توقعه إلّا مع وجود قوة كبرى تفرض التهديد. ثم إنه مع تغير البنية الجغرافية السياسية، أليس من المنطقي أن يتساءل البعض عن قدرة أوروبا الغربية ـ دول الاتحاد الأوروبي، على إدارة شؤونها الأمنية بعيداً عن إشراف ـ هيمنة ـ الولايات المتحدة الأمريكية أو بعيداً عن وصايتها، كما يحلو للبعض أن يقول؟

وإن يكن هذا الرأي يذهب في اتجاه إقامة «ناتو» بدون الولايات المتحدة، فإن ثمة رأياً آخر يحذر من الغياب الأمريكي الذي سوف يؤدي بشكل تلقائي إلى تأميم دول أوروبا الغربية لدفاعاتها وتجدد التنافس والصراع بين هذه الدول. لكن يقلل من حجة هذا الرأي أن أنماط التعاون السياسي والاقتصادي بين هذه الدول قد استقرت إلى حد كبير. فقد استغرق تطورها أكثر من نصف قرن مما يدعو إلى الثقة في كفاءة الوشائج المؤسسية وقدرة المصالح المتشابكة على تعزيز التماسك الإقليمي، ما شهدناه في خطة الإنقاذ التي أجمعت عليها دول الاتحاد الأوروبي ووضعتها جراء إفلاس وانهيار دول أعضاء مثل اليونان وأيرلندا والبرتغال، وجراء التحديات التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية.

في تلك المرحلة الانتقالية التي مر بها النظام الدولي منذ انهيار جدار برلين، وهي العلامة الأبرز بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، عادت منطقة البلقان لتكرر سيرتها التي عرفها العالم في العصر الحديث، كبرميل بارود قابل دائماً للانفجار. فالمنطقة احتلت بأزماتها المتفجرة وموقعها على خطوط التماس بين حلف الأطلسي، الذي سعى حينها لصياغة هوية جديدة، وروسيا ـ الإمبراطورية التقليدية، التي مازالت تبحث عن دور في مسار تطور النظام الدولي، نظام القطب الواحد برأسه الأمريكية. ففي أعقاب الحرب الأهلية التي تفجرت في دولة يوغسلافيا الاتحادية السابقة في الفترة من ١٩٩١ وحتى ١٩٩٥، ثم الاضطرابات الألبانية عام ١٩٩٧، جاءت أزمة إقليم كوسوفو لتؤكد بشكل جليّ على الارتباط الوثيق بين اضطرابات البلقان والتطورات في هيكل الهيمنة القطبية، ولتثير تساؤلات لعل من أهمها تلك العلاقة بين التحول في طبيعة النظام الدولي وتنامي ظاهرة الصراعات الإثنية.

فهي، من ناحية، مثلت تلك الأزمة في الواقع إحدى حلقات ظاهرة تنامي الصراعات الإثنية التي عانى منها النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومن ناحية أخرى، جسّد تدخل حلف الأطلسي في تلك الأزمة إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على الحفاظ على مكانتها، بل على تمكنها في تنصيب نفسها كقوة مهيمنة في النظام الدولي، من خلال إطلاق دور الحلف في إدارة شؤون السياسة الدولية.

ورغم إنتفاء ضرورة وجود الحلف مع انهيار القطب السوفييتي، إلا أن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة ترى أهمية استمرار بقاء الحلف كقوة عسكرية قادرة على القيام بمهام عسكرية لحماية مصالحها تحت ذريعة الحفاظ على الأمن والسلام العالميين» خارج نطاق المنظومة الدولية: رغم أن هذه المنظمة هي وحدها المعنية والمنوط بها، مهمة مواجهة الخطر الذي انتهى، دور الشرطي العالمي، كما أكده الأمين العام للحلف «أندرس فوغ راسموسن» عشية انعقاد القمة الاطلسية التي عقدت في «لشبونة» في التاسع عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بدعوة دول الحلف للاستعداد لشن عمليات عسكرية جديدة خارج أراضيها بعد سحب قواتها من أفغانستان. أي أن الأمين العام لحلف شمال الأطلسي - الناتو - يدعو ويمهد لحروب أخرى قادمة، وبأن دولاً أخرى سيكون مصيرها مثل مصير أفغانستان، رغم أن دول الحلف تعاني من أزمات حقيقية جراء تداعيات حربي أفغانستان والعراق وأزمة الكساد الكبير التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية. كما أفصحت قمة لشبونة عن تبني هذا الحلف لمفهوم استراتيجي جديد، يحدد التحرك العسكري للسنوات العشر المقبلة عبر الاتفاق على تطوير نظام دفاعي مضاد للصواريخ يغطي الأراضي الأوروبية وأمريكا وتبنت عقيدة عسكرية تنهل من الخطط الأمريكية في شن حروب خارج أراضي دول أعضاء الحلف، كما هو متمثل في مشاركة حلف الأطلسي في حرب أفغانستان، أو كما جاء في إعلان أمينه العام الذي أبدى استعداد الحلف للمساهمة في مراقبة اتفاق سلام في الشرق الأوسط، إذا طلبت منه الأمم المتحدة ذلك. الأمر الذي جعل حلف الأطلسي بعقيدته الاستراتيجية الجديدة، يفتش عن دور جديد، كي يجعل لوجوده مبرراً في العالم، بعدما انتفت الحاجة إليه، على الرغم من أن دول أوروبا الشرقية التي كانت في السابق تدور في الفلك السوفييتي، والتي انضمت إلى الحلف بغرض حمايتها من التهديد الروسي حسبما تدعي، كونه مازال يثير مثل هذه الهواجس، على اعتبار أن روسيا هي وريثة الاتحاد السوفييتي السابق.

ولهذا، فإن المفهوم الاستراتيجي الجديد لم يكن في حقيقته سوى عملية إعادة

تعريف للعلاقات الأمريكية – الأوروبية، إضافة إلى مهام أخرى مثل:

١) الدفاع المشترك.

٢) تأمين الظروف لعالم خال من الأسلحة النووية، مع تمسكه بقدراته النووية.

٣) الدفاع المضاد للصواريخ.

٤) السعي النشيط إلى التعاون مع روسيا، فيما يخص الدفاع عن أعضائه

٥) إنشاء بنية مدنية لإدارة الأزمات.

٦) إعادة التأكيد على أن «الإرهاب» يشكل التهديد المباشر.

٧) حماية البنى التحتية للطاقة ومناطق العبور والممرات الحيوية.

٨) تطوير الحلف بما يضمن صون فاعليته للقرن الحادي والعشرين بوصفه السياسي والعسكري.

واستعار بعض الباحثين مصطلح «جاذبية الهيمنة» لوصف سلوك الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة منذ أن تمكن المحافظون الجدد من مفاصل السياسة الأمريكية، وهو تمكن لم يتوار رغم اعتلاء رئيس ديمقراطي سدة البيت الأبيض، مشيراً إلى تجذره على أنه استطالة في التاريخ الأمريكي. إذ باتت سطوة القوة في مفهومها العسكري المبني على شن الحروب وشرعنة الاحتلالات وتأجيج تجارة السلاح وإذكاء الفتن وتسعير الفتن العرقية والطائفية واختراق الحدود من خلال الشركات العابرة للقارات في تفتيت الدول وتمزيقها، هي أحد أركان تلك العقيدة من المحافظين الجدد [illegible] القائم على الانقسام والإبادة وسفك الدماء. فخلال ثماني سنوات من ولاية جورج بوش الابن لجأت الولايات المتحدة إلى استخدام قوتها الباطشة وعمدت إلى غزو واحتلال أفغانستان والعراق، البلدين المسلمين، وبررت ذلك بما أسمته الحرب على «الإرهاب» تارة وأسلحة الدمار الشامل تارة أخرى، وهي التي تقود حلف الأطلسي بوصفه السياسي والعسكري في تبريراتها لمختلف الأضاليل والأكاذيب، كما أطلقت شرارة العداء للإسلام والمسلمين تحت شعار «الحرب الصليبية» التي أشعل جذوتها الرئيس بوش الابن نفسه؛ كذلك عمدت إدارته إلى إحياء مشاريع ذات طابع استعماري مثل الشرق الأوسط الجديد، واستثنت من معجم ديمقراطيتها مصطلح «الفوضى الخلاقة» لإثارة الحروب والفتن المذهبية بهدف تمزيق الدول العربية وإعادة رسم شرق أوسط جديد، بل وإعادة رسم خارطة المنطقة بما يخدم مصالحها ومصالح الكيان الصهيوني، من دون أن تسقط من الحساب أن احتلال العراق كان من أهم أهدافه الاستحواذ على ثروة العراق النفطية وإسقاطه من معادلة الصراع العربي ـ الصهيوني.



(١٠)

طريق أمريكا إلى الحروب

وعلى الرغم من أن [illegible] شهده العالم من تحولات بعد [illegible] الاستعمار [illegible] الاستعمار الذي لم [illegible] [illegible] وسيلة لإخضاع العالم [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] حدودها وتحقيق أوضاع [illegible] [illegible] [illegible] التدخل الإنساني [illegible] [illegible] [illegible] من خلال [illegible] [illegible] القرارات الدولية [illegible] [illegible]

[illegible] الأمريكي [illegible] [illegible] الابن التي صاغها [illegible] [illegible] بين الإرهاب و[illegible] [illegible] [illegible] على عقيدة «أوباما» [illegible] [illegible] «بالتفوق العسكري التقليدي»، ما يعني أن القوة الأمريكية [illegible] لتحقيق المصالح الأمريكية[1].

[illegible] أوباما [illegible] يؤكد أن عقيدة الرئيس الأمريكي «باراك أوباما» [illegible] [illegible] الوسائل [illegible] عقيدة سلفه «بوش» الابن [illegible] [illegible] [illegible] من حيث المضمون والأهداف تلتقي معها خصوصاً في [illegible] الحرب في أفغانستان والعراق. ففي الأولى، تتسع الحرب وتزداد ضراوة

---

(١) وكالة الإعلام الأمريكية، وموقع البيت الأبيض www.whitehouse.gov/nsc/nsc وانظر جريدتي الخليج والبيان، الإمارات، ٢٩ مايو/أيار ٢٠١٠.

وتحقق المزيد من النجاحات، وفي الثانية فإن ما سمي بالانسحاب الجزئي لا يعني إلا أن العراق يبقى تحت قبضة الغازي المحتل، الذي سيتوارى في القواعد العسكرية الثابتة التي أقامها، وإن بأعداد أقل، كي تبقى عين الاحتلال شاخصة تراقب الثروة النفطية وتحميها. إذن، فإن المضمون والأهداف في عقيدة السلف (بوش) والخلف (أوباما) وجهان لعملة واحدة؛ مخطط بدأ مع احتلال ارتكب جميع الموبقات، وأدى إلى ما أدى إليه من كوارث سوف تستمر فصولاً، وأن الكلام عن ديمقراطية وحرية وسيادة هو مجرد كلام وهمي للتغطية على واقع مأساوي يتجلى بمحاصصات طائفية مقيتة وانقسام يفتت وحدة المكونات الاجتماعية، وإرهاب للشركات الأمنية التي استوردها الاحتلال، والتي تشكل عديدها الشريك لقواه العسكرية، مثل «بلاك ووتر»، إضافة إلى قوات خاصة تابعة لرموز في النظام وأخرى تابعة لولاءات إقليمية، وهجرة وتهجير في الداخل والخارج.

المشهد العراقي، (كما هو المشهد الأفغاني) يتجلى كل يوم في محنة عصية على الحل، وفي تفجيرات الموت والدم التي تتوزعها شوارع المدن العراقية التي تحولت إلى مقابر جماعية وجثث تبحث عن أصحابها وأسمائها. كل هذا تحت يافطة حقوق الإنسان، وانتهاك حقوق الإنسان العراقي حتى الثمالة. وتحت يافطة الديمقراطية، ارتكبت الفظائع والمذابح وانتشر الفساد والمفسدون، وارتهنت ثروات العراق، وصار الوطن أوطاناً، أما المواطنة فتم مسخها وصارت كنزوة هذا الزعيم الطائفي أو ذاك.

كان ذلك منذ اللحظة التي أصدر فيها «بريمر»، الحاكم المدني الأمريكي للاحتلال، فرمان حل الجيش العراقي والمؤسسات الرسمية العراقية، باستثناء الحفاظ على وزارة النفط وحمايتها، وأوكل الأمر إلى زمر حملها معه على دباباته تعمل على إدارة شأن العراق تحت ناظريه وبأمرته.

يضرب «تيم وينر» الحائز على جائزة «بوليتزر» الصحافية الرفيعة، أمثلة صارخة على سجل وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية «سي.آي.أيه» بعد ٦٠ عاماً على إنشائها، ويكشف الإرث الأسود للوكالة الذي قام على الرشوة والفساد واللجوء إلى القوة المفرطة والوحشية، التي ارتقت إلى الإبادة[١]. وهي بلا شك مخازي عهد جورج بوش الابن، التي تعتبر، بل واعتبرها كتاب ومحللون وخبراء أمريكيون، غيضاً من فيض لسجل وثائق الإدارة الأمريكية، تناولتها صحيفة نيويورك تايمز،

---

(١) تيم وينر، إرث من الرماد، عرض: جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١٠٩٠٢، ٢٥ مارس/آذار ٢٠٠٩.

وقالت أنها استقبلت تلك الوثائق بالشعور بالفزع من أن «الأمة.. لا تزال تسبر أعماق المفاسد التي ارتكبتها إدارة بوش». وتضيف الصحيفة أن المذكرات التي تم الإفراج عنها، أعدها مكتب الاستشارات القانونية التابع لوزارة العدل الذي يُفترض به ضمان كون سياسات الرئيس تنسجم مع الدستور والقانون».(١)

وتناول قانوني أمريكي هذه القضية بالقول: «إن إحدى الحقائق الأساسية التي لم نواجهها، بصورة جماعية بعد، هي مدى تطرف الأشخاص الذين كانوا يديرون شؤون البلاد على مدى السنوات الثمان الماضية (رئاسة جورج بوش الابن لفترتين) وقد حتم هذا الوضع بحد ذاته، كون الأضرار الناجمة (٩/١١) عميقة وأساسية. فمن غير الممكن أن تكون لدينا طبقة سياسية حاكمة، عفنة، يملؤها الغرور، وينخرها الفساد التام، والانعزالية المطلقة»(٢)

ويقول «جرينوالد»، «على مدى السنوات تلك، كان لدينا نظام نتظاهر من خلاله بأن قوانينا هي الأمور التي أباحها الكونغرس والتي سنها الدستور. ولكن الحقيقة هي أن حكومتنا قد خوّلت نفسها سلطة تجاهل تلك القوانين العامة، وإعلان بطلانها، وخلق نظام بديل كامل من القوانين السرية التي منحت الرئيس سلطة ملكية استبدادية مطلقة. والكونغرس ذاته كان محظوراً عليه الاطلاع عليها، فأي نوع من الدول تكون الدولة التي تعيش في ظل قوانين سرية»؟(٣)

وعلق قانوني أمريكي آخر، يحاضر في كلية القانون في كولومبيا، قائلاً: «لعل أشد هذه الوثائق إثارة للدهشة تلك التي صاغها استاذ القانون في جامعة كاليفورنيا في بيركلي، «جون يو» التي ختمها بالقول إن الرئيس في زمن الحرب يتمتع بالانعتاق من قيود ميثاق الحقوق، فيما يتعلق بأي شيء يصفه بأنه عمليات مكافحة للارهاب داخل الولايات المتحدة».

ويضيف «سكوت هورتون» الأستاذ المحاضر في كلية القانون في كولومبيا قوله: «إن الحقيقة التي قد لا نكون أدركناها في حينه هي أن بلادنا كانت في الفترة من أواخر ٢٠٠١ حتى ١٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩، دولة دكتاتورية».(٤)

(١) نيويورك تايمز ٣ مارس/آذار ٢٠٠٩، أنظر: جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١٠٨٩٠ - ٢٠٠٩/٣/١٣.
(٢) جلين جرينوالد، مجلة سالون، (رجل قانون أمريكي، يصف نفسه بأنه غير ليبرالي وغير محافظ) أنظر جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١٠٨٩٠، ٢٠٠٩/٣/١٣.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) سكوت هورتون (رجل قانون) في مقالته في مجلة «هاربر»، ٢٠٠٩/٣/٣، وانظر: جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١٠٨٩٠، ٢٠٠٩/٣/١٣.

وكتب أستاذ القانون في كلية ييل القانونية، «جاك بالكين»، في صفحته على شبكة الانترنت، عن المنطق الذي يبرر دكتاتورية الرئيس، فقال: «إن نظرية سلطة الرئيس، تقول في جوهرها إن الرئيس عندما يتصرف باعتباره قائداً أعلى، قد يصنع لنفسه معاييره الخاصة، ولا يمكن تقييده بقوانين الكونغرس، وهذه هي نظرية الدكتاتورية الرئاسية».(١)

هذا الكم من الحقائق التي وردت في فصول هذا الكتاب وبرزت جلية بين سطوره، وإن جاء بعضها متأخراً، تلك التي وردت - بأقلام شريحة من المثقفين الأمريكيين، شخصت فيها حقبة بوش الابن، بالدكتاتورية والفساد، فقط لحادثة ألمت بمئات من الأمريكيين ضحايا ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١.

بيد أن شعوب الأمتين العربية والإسلامية قاست وعانت طيلة أكثر من ستين عاماً. فشعب فلسطين يقاسي ويعاني من مرارة النكبة وعذابات النزوح والتشرد، والإدارات الأمريكية تدرك جيداً أن كثيراً من الأوساط الأوروبية والحركة الصهيونية كانت ترغب في التخلص من اليهود بإخراجهم من أوروبا التي كانت تستعمر الأرض العربية وتنهب ثرواتها، ما حدا بالحركة الصهيونية، التي التقت وتلتقي مصالحها وسياساتها بمصالح وسياسات دول الاستعمار الأوروبية وخاصة بريطانيا لحملهم على تأييد مطالبها على خلفية ارتباطها بقوى الاستعمار، ليكون وليد مساعيها «وعد» من الحكومة البريطانية بتمكين اليهود من إقامة وطن قومي لهم في فلسطين، في إطار ما بات يُعرف بالتعبير «وعد بلفور» ٢ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٧.

يوم (١١/٩)، كنا شهوداً على كيفية تعبير عمليات «عولمة» العالم عن نفسها على أكثر من صعيد. وأياً كانت السيناريوهات التي قرأناها عن مقدمات وتفاصيل وخلفيات وتداعيات ما حدث، فإننا سنكون بالضرورة أمام ظاهرة «عولمية» بامتياز، سواء كان من نفذ وارتكب مثل تلك الجريمة قوى داخلية مناهضة للعولمة، أم كانت عصابات المافيا المنظمة، أم جهات يقف وراءها أباطرة المال والسلاح، أو عصابات تتمثل في جماعات التفوق العنصري الجماعي، أو عسكريون سابقون يتفيأون بظلال من يُعرفون بالمحافظين الجدد.

لعلنا نجانب الصواب حين نسجل تحذير «شالمرز جونسون» (٧٩ عاماً)، بروفيسور متقاعد، يعمل حالياً مع جامعة كاليفورنيا - سانديغو، وكان ولا يزال

---

(١) جاك بالكين، ٣/٣/٢٠٠٩، جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١٠٨٩٠، ١٣/٣/٢٠٠٩.

يعتبر أحد أكثر الباحثين الأمريكيين المتخصصين في الشؤون الصينية واليابانية تميزاً، ترأس مركز الدراسات الصينية المرموق في جامعة كاليفورنيا - بيركلي، وعمل مستشاراً لوكالة الاستخبارات الأمريكية لعدة أعوام في فترة ما بعد الحرب، حوّل اهتمامه نحو السياسة الخارجية، وتحديداً المخاطر المترتبة على التدخل الأمريكي في العالم الإسلامي. وقبل فترة وجيزة من هجمات (٩/١١) على برجي التجارة العالمية في نيويورك، أصدر «جونسون» كتاب «النتيجة العكسية» الذي حذر فيه من الآثار السلبية للسياسة الأمريكية تجاه العالم الإسلامي. ويقول تحذير «شالمرز جونسون» الذي جاء في كتابه الجديد «تفكيك الإمبراطورية: الأمل الأخير للولايات المتحدة» إلى تنامي الكراهية ضد الولايات المتحدة بسبب أعمالها القذرة. كما يحاول كذلك السير في الاتجاه ذاته، ساعياً لإيجاد بدائل تثني قادة الولايات المتحدة عن تنفيذ سياسة الغطرسة والقوة العسكرية والطموحات الإمبريالية.(١)

وفي كتابهما «سياسات الإبادة - The Politics of Genocide»، يتحدث المؤلفان إدوارد هيرمان، وديفيد بيترسون حول الاستغلال الخبيث لكلمة «إبادة»، ويتوصلان إلى أن استخدام هذه الكلمة يتم لأغراض سياسية بحتة، وتُستغل في الولايات المتحدة من قبل الحكومة وصحافيين وأكاديميين لتشويه وتلطيخ سمعة دول أو مجموعات سياسية تتضارب مصالحها، بصورة أو بأخرى، مع المصالح الإمبريالية للولايات المتحدة. فعندما ترتكب الولايات المتحدة جرائم المذابح الجماعية التي خلفت ملايين القتلى والمشوهين والمشردين، التي ارتكبتها بنفسها، أو عبر أنظمة موالية (الهند الصينية في الستينيات والسبعينيات وأمريكا الوسطى في الثمانينيات)، فإنها لا يشار إليها باعتبارها مذابح وأفعالاً شرعية وإنما تأتي في سياق «الإبادة البناءة»!!

ولماذا تعامل الثالوث المغرض: الحكومة الأمريكية وآلتها الإعلامية ومؤسسات المال والسلاح وشركات النفط بما فيها العابرة للقارات، واعتبر تفجيرات (٩/١١) إرهابا وإبادة!، ويتجاهل كلمة «الإبادة» إذا كان الأمر يتعلق بمجازر وإرهاب وعدوانية واستيطان العدو الصهيوني، ويتجاهل ما جرى في العراق وأفغانستان ولا يعتبره إبادة؟

ويمضي مؤلفا الكتاب هيرمان، وبيترسون بالقول: إن أبرز مثال على هذة الملهاة، كتابات الصحافي اليهودي نيكولاس كريستوف في جريدة نيويورك تايمز

---

(١) شالمرز جونسون، تفكيك الإمبراطورية: الأمل الأخير للولايات المتحدة، عرض: جريدة الخليج الإماراتية العدد ١١٤٥٣، ٢٠١٠/٩/٢٧.

الذي يصف ما يجري في دارفور بالسودان على أنه صراع بين حكام السودان العرب، والسودانيين الأفارقة.(١)

بمعنى أن ما جرى عنصري وعرقي، وسياسة فرّق تسد، كمقدمة لانفصال جنوب السودان عن الوطن الأم. وحسب دراسة أصدرها هيرمان، بالاشتراك مع المفكر الأمريكي المعروف نعوم تشومسكي تناولا فيها ما سمياه «نظام إدارة المذابح» حيث يتم تقييم استحقاق الضحايا للقتل والإبادة، والتعاطف أو عدم التعاطف معهم، بحسب هوية القتلة. ووفق نظام «إدارة المذابح»، ذلك الثالوث القذر، هناك «قتلة» جيدون وخيرون، وهم الولايات المتحدة والدول الحليفة. أما الأفعال والتصرفات العسكرية والأمنية التي تقوم بها حكومات غير موالية للولايات المتحدة، حتى لو كانت ضد متمردين محليين داخل حدود الدولة، فإنها تقابل بردّة فعل عنيفة من قبل الدوائر السياسية والإعلامية الأمريكية التي تهب لإلصاق تهم شنيعة بها، وتعمل على تهويل وتضخيم أرقام ضحايا النزاعات الأهلية في دول حكومات مناوئة أو غير منصاعة للولايات المتحدة والغرب؛ وتتغافل عن أسباب النزاعات أو تشوهها، وتختلق أحداثاً ووقائع لتبرير إلصاق تهمة الإبادة، ثم تدشن تنفيذ مخططات للتدخل في شؤون الدولة التي تشق عصا الطاعة على أمريكا (السودان، الصومال، كمبوديا، فلسطين ولبنان، والقائمة تطول..)، ويتخذ هذا التدخل أشكالاً تشمل العقوبات والحظر والحصار الاقتصادي والسياسي، ومنع مسؤولين حكوميين من السفر، وتجميد أرصدة مالية حكومية، وتقديم المساعدات لجماعات معارضة (السودان، إيران، كوبا، فنزويلا، كوريا الشمالية ويوغسلافيا السابقة).

أما الأمريكية ذات الأصول الألمانية «كاثلين هول»، التي اعتنقت الإسلام قبل عامين من انهيار برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك (١١/٩)، فقد قالت في رسالة مفتوحة إلى جورج بوش الابن : كان انهيار البرجين في نيويورك وتحطم طائرة على مبنى وزارة الدفاع في واشنطن مأساوياً، ولكن مأساة أخرى توشك على الوقوع. وهي مأساة نستطيع تفاديها وإن كانت لن تقع على التراب الأمريكي. لقد أكدت يا سيادة الرئيس وقوع هجوم وشيك على أي إرهابي، أو أية جماعة، أو دولة توفر المأوى لأولئك الأفراد. وزعمت أنك رجل حنون حليم، ولديك مهمة يجب عليك

---

(١) إدوارد هيرمان وديفيد بيترسون: سياسات الإبادة، تقديم: نعوم تشومسكي، عرض: جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٤٦١، ٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠. (نعوم تشومسكي، مفكر أمريكي يهودي، مناهض للسياسة الأمريكية ـ الإسرائيلية.

القيام بها، وإنني أعلم أنك جديد في دورك كرئيس للولايات المتحدة، وعليك أن تظهر للأمريكيين الساخطين والذين يعتقدون أن ما في قلوبهم من غل لن تطفئه إلا ضربة واسعة النطاق. ولذلك تهيأت لأيام صعبة، وانتظرت حرباً ستدوم وتطول، ولكن تلك الحرب كانت أشبه ما تكون بالعرض الترفيهي الليلي على شاشات التلفزة، حيث تلمع الانفجارات في ظلام الليل أثناء قصف الأهداف العراقية، "مصانع خاصة بمواد الحرب الكيماوية"، والتي تبين أنها مصانع لأغذية الأطفال. وعاد ذهني إلى ما كانت تحدثنا عنه جدتي عن ذكرياتها في ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية، وأنا أشاهد الأطفال يموتون في مستشفيات بغداد من سرطان الدم الذي أصابهم بسبب اليورانيوم المستنفذ، وبسبب الجوع والديزنتاريا الناتجة عن المياه غير المعالجة».

وتضيف «كاثلين هول» في رسالتها إلى بوش الابن، «وعندما أنظر إلى الوراء لما حدث، أتساءل: كيف ارتكبنا ذلك الفعل المأساوي؟ وقبل عام من أحداث ١١/٩، بدأت الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ودون معرفتي لأسباب الصراع، وعندما توصلت إلى الحقيقة، أحسست باستياء شديد، وزاد إحساسي وأنا أرى ما يفعله الكيان الصهيوني بالأطفال اليافعين والأبرياء من الفلسطينيين، وإنني واثقة بأنك يا سيادة الرئيس، شاهدت تغطية استشهاد الطفل محمد الدرة، وهو يتلقى رصاصات الجنود الصهاينة ووالده يحاول أن يكون درعاً بشرياً يحميه. ومهما يكن إحساسي العميق بأن الفلسطينيين يجري استغلالهم، فالأسوأ هو شعوري بأن الإدارة الأمريكية تحجم عن مناهضة ومحاربة إسرائيل بل وتقدم لها كل أشكال الدعم بسبب نفوذها المالي والسياسي في العالم". وتنتهي بالقول "أتمنى أن تتذكر يا سيادة الرئيس أن المسلمين الأمريكيين لم يطلقوا النار على الكنائس، بعد ما فجر «ماكفي» الأمريكي المبنى الاتحادي في أوكلاهوما»[(١)]

بينما الكاتب الأمريكي المتخصص في السياسة الدولية وخصوصاً شؤون الشرق الأوسط «جريج فيلتون»، يقول في مقالته: «في ١١ ستبمبر/ايلول ٢٠٠١، ضربت سيكولوجية الجمهورية الأمريكية في الصميم، وكما هو الحال، يتساءل الناجون: كيف يمكن أن يحدث هذا؟ وكيف يمكن اختطاف أربع طائرات أمريكية وتحويلها إلى قنابل طائرة؟ وفي سعي محموم لفهم ما يبدو أنه عمل إرهابي، ربط المحللون والمعلقون هذه الأحداث بما وقع عام ١٩٤١ في بيرل هاربر، وهي المرة الأخيرة

---

(١) رسالة مفتوحة وجهتها «كاثلين هول» والنص منشور في شبكة «ميديا مونيتورز» ٢٠٠١/٩/١٨.

التي تعرضت فيها أرض الولايات المتحدة لقصف من قبل قوة خارجية، والولايات المتحدة لم تكن شريكاً في الحرب قبل هجوم بيرل هاربر، حيث لا جدوى من تشبيه ما حدث بأحداث بيرل هاربر. أما فيما يتعلق بالهجوم الأخير (حادثة ٩/١١)، فيمكن القول أن الولايات المتحدة متورطة سياسياً وعسكرياً في الصراع القائم في الشرق الأوسط. فهل ترغب في الاستمرار في العيش في ظل جنون العظمة التي ينتابها؟ وهل تتعامل مع العرب بالطريقة نفسها التي تعاملت بها مع اليابانيين عام ١٩٤٠، أو مع الفيتناميين عام ١٩٦٨؟»

ويضيف «فيلتون» لن يكون بإمكان أي أمريكي استعادة حريته إذا استمرت أمريكا في انتهاج سياسة تتجاهل أسباب العداء بين العرب والولايات المتحدة؛ وعلى الإدارة الأمريكية أن تتراجع عن سياسة الدعم الكامل المالي والعسكري والسياسي للكيان الصهيوني واستخدام حق النقض الفيتو في مجلس الأمن. وحان الوقت ليفهم الشعب الأمريكي أن عشرات الملايين من الدولارات التي تأتي من دافعي الضرائب، تذهب لممارسة الإرهاب على العرب والفلسطينيين لسرقة أراضيهم، وتدمير منازلهم، وتسليح المستوطنين القتلة. والكيان الصهيوني كيان طفيلي، يأخذ كل شيء ويستولي على كل شيء، والصهيونية حركة عنصرية مبنية على مبادىء النازية القائمة على القتل وعلى التفوق العرقي الذي انتهى إلى أن يجر الولايات المتحدة إلى فيتنام جديدة».(١)

ويطالعنا الكاتب الأمريكي «راهول ماهاجان» الناشط ضد الحرب، ويعمل في اللجنة التنسيقية ـ للشبكة القومية لإنهاء الحرب ضد العراق - وفي مجلس إدارة العمل من أجل السلام، فيقول «طوّر الإمبراطور الأمريكي لغة خطابه عن حرب فيتنام التي بدأت بذريعة الدفاع عن الديمقراطية في جنوب شرق آسيا، وانتهت بفكرة أن فيتنام يجب تدميرها للمحافظة على «الصدقية» الأمريكية التي اتضح إفلاسها الأخلاقي». وعن الشرق الأوسط، يقول: «إن ازدياد السيطرة العسكرية على هذه المنطقة يشير إلى أن الولايات المتحدة تمثل بكل المقاييس التهديد العسكري الأخطر للعالم، مقارنة بالخطر الذي تذرعت به إدارة بوش الابن حول أسلحة الدمار الشامل في العراق، وبالأخطار والويلات التي ستحدثها الولايات المتحدة باعتبارها أكبر دولة مالكة وبائعة ومستخدمة لتلك الأسلحة، إذا لم ينته عهد الإرهاب الأمريكي الأحادي الجانب،

---

(١) جريج فيلتون، كاتب إفتتاحية كندي، متخصص في السياسة الدولية، والمقال منشور في «ميديا مونيتورز نتويرك» منتصف سبتمبر/أيلول ٢٠٠١.

وأمريكا الدولة المارقة الكبرى في العالم».[١]

ويتطرق المفكر الأمريكي - اليهودي «نعوم تشومسكي»، في كتابه «آمال وتوقعات» إلى الوضع في الشرق الأوسط، ويبين أن اليد القاتلة التي يضرب بها الكيان الصهيوني في فلسطين ولبنان هي يد أمريكية وما يحدث من جرائم يتم بأمر منها؛ إذ يعتمد هذا الكيان بشكل حاسم على الدعم العسكري والاقتصادي والأيديولوجي والدبلوماسي من الولايات المتحدة. ويمضي «تشومسكي»، في الفصل السادس من كتابه، ليقول أن النفاق الغربي بارز في تعاملهم مع الحقائق، خاصة مشاريع الاستيطان الصهيوني في الأقاليم الفلسطينية المحتلة، باعتبارها خرقاً لبنود اتفاقية جنيف الرابعة.[٢]

ويقول المفكر الراحل الأمريكي الفلسطيني الأصل «إدوارد سعيد» إن «تشومسكي من أكثر المتحدّين البارزين للأوهام والقوة الجائرة». ويُعد «تشومسكي» على رأس المنتقدين البارزين للسياسة الأمريكية والصهيونية، ويرى أن الليبرالية الجديدة التي ظهرت مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، بشكل خاص في الولايات المتحدة، وتركت تأثيراً كبيراً في المسائل السياسية والدينية، وتؤكد على دور السوق الحرة، تعتبر من ألد أعداء الديمقراطية، كونها ليبرالية مفروضة. ويجد «تشومسكي» أن الهجمة الأقوى على الديمقراطية، التي تنادي بها وتراها الولايات المتحدة، هي في خصخصة الخدمات.

ويبين البروفيسور الأمريكي «أندرو باسيفيتش» المولود في إيلينوي عام ١٩٤٧ في كتابه «قوانين واشنطن - طريق أمريكا إلى الحرب الدائمة» ويركز على «واشنطن» في تركيبتها السياسية والعسكرية، ومسؤوليتها في الحفاظ على السلام العالمي من خلال قيادة العالم، ويحدد ذلك من خلال «ثالوث مقدس» عند الولايات المتحدة:

١) وجود أو انتشار وتمركز عسكري أمريكي عالمي.
٢) إسقاط القوة العالمية، لتبقى واشنطن حاملة راية الإمبراطورية.
٣) التدخل في السياسات العالمية - بمعنى الهيمنة.

كل ذلك في ظل الحكومات الأمريكية المتعاقبة، من أيزنهاور وكيندي وبوش الأب والابن وكلينتون حتى أوباما، معتبراً أن الحرب على أفغانستان والعراق، خطوة في

---

(١) راهول ماهاجان، كاتب وناشط ضد الحرب، مقالة منشورة في شبكة «ميديا مونيتورز» ٢٠٠١/٨/١٤.
(٢) نعوم تشومسكي، آمال وتوقعات، دار النشر الأمريكية، ٢٠١٠، عرض: جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٥٣٥، ١٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

إطار خطة لرسم الشرق الأوسط الجديد.(١)

وفيما كانت الحرب التي شنها العدو الصهيوني على لبنان في تموز/يوليو ٢٠٠٦ على قدم وساق، فاجأت «كوندوليزا رايس» وزيرة الخارجية الأمريكية العالم بإعلانها من تل أبيب أن هذه الحرب هي «آلام مخاض ولادة الشرق الأوسط الجديد».

يشي هذا الإعلان بأن الخرائط الجديدة للشرق الأوسط الجديد لن تولد في الغالب إلا في أتون الحرب. وهذا على ما يبدو ما بدأ يحدث منذ العام ٢٠٠١: غزو أفغانستان أولاً وبعدها غزو إمبراطوري للعراق، بما أديا فيهما إلى سفك دماء وقتل ودمار ونهب للثروات وتقسيم؛ وحرب لبنان ٢٠٠٦ التي كان يفترض أن تسفر عن نتائج مماثلة، ثم سلسلة الحروب والاقتتال الداخلي، مرتفعة ومنخفضة الوتيرة في اليمن والسودان الذي شهد جنوبه النموذج الفاقع للنفاق العالمي، والمعايير المزدوجة، والانحطاط الأخلاقي في العلاقات الدولية، حيث يجند العالم الغربي ما يطلق عليه بهتاناً بالمجتمع الدولي، بلاد الحضارة والديمقراطية.. من أجل جنوب السودان، لفكاكه عن الوطن الأم، وتحقيق انفصاله وقيام دولة مستقلة على أنقاض وحدة السودان. وانخرطت دول وهيئات وشخصيات سياسية واجتماعية ومنظمات ورؤساء سابقون وحاليون في شبه معركة مشتركة، جميعهم يعزفون لحناً بإيقاع واحدٍ مع قائد واحد لهذه الجوقة هو الولايات المتحدة الأمريكية: مستخدمين كل الأسلحة، من الترغيب والترهيب بالمحكمة الجنائية الدولية، التي تمت فبركتها وتحويلها إلى سيف مسلط على رقبة النظام السوداني بذريعة ارتكاب جرائم حرب ضد الإنسانية في دارفور، لحمله على الإذعان والقبول بانفصال الجنوب، ثم التعهد بإلغاء الأحكام إذا ما وافق على الاستفتاء ثم على الانفصال.

هذا الحماس الأمريكي ـ الصهيوني – الغربي وبكل الأسلحة التي امتشقوها واستخدموها لانفصال جنوب السودان يؤكد أن مخطط التقسيم والتفتيت الذي تحددت أهدافه وبدأ تنفيذه بمشروع تقسيم الوطن العربي عام ١٩١٦ وحسب خرائط إتفاقية «سايكس بيكو» وملحقاتها من اتفاقيات تقسيمية أخرى خصت منطقة الخليج العربي، ومن ثم جاء وعد بلفور عام ١٩١٧، قد رسمت جميعها الخرائط التي حولت المشروع التقسيمي إلى واقع، بانتزاع أجزاء واسعة من الأرض العربية، في سوريا لواء

(١) أندرو ج. باسيفيتش، قوانين واشنطن ـ طريق أمريكا إلى الحرب الدائمة - Washington Rules America's Path To Permanent War دار النشر الأمريكية، ٢٠١٠، من أشد المناهضين للحرب الأمريكية على العراق، خاصة بعد فقدان إبنه في تلك الحرب، ٢٠٠٧، أستاذ في جامعة بوسطن.

«الاسكندرون» الذي ألحق بتركيا، ومنطقة الأحواز العراقية التي ألحقت بإيران، وسبتة ومليلة في المغرب العربي التي وضعت تحت السيطرة الإسبانية، ليس مجرد حديث عن «مؤامرة» يهجس به النظام العربي أمام كل أزمة تواجهه؛ إنه في الواقع إمتداد لمؤامرة التقسيم البريطانية الفرنسية، اتفاقية أو معاهدة «سايكس - بيكو» لخدمة الكيان الصهيوني والمصالح الأمريكية.

وإذا كان جنوب السودان يستحق أن يقرر مصيره ويقيم دولته، والرئيس الأمريكي «باراك أوباما» يعتبر ذلك خطوة تاريخية، ويرى أن المجتمع الدولي مصمم على ضمان أن تفي كل الأطراف في السودان بالتزاماتها، لتقسيم بلد عربي واقتطاع جزء منه لقيام «دولة» جديدة، فلماذا يتجاهل الرئيس الأمريكي حقوق الشعب الفلسطيني على أرضه وحقه الأساسي في تقرير مصيره لإقامة دولته المستقلة رغم مضي أكثر من ستين عاماً على الجريمة التي ارتكبت بحقه؟ ولماذا لا ينبري الرئيس الأمريكي إياه ويقول «إن المجتمع الدولي مصمم على أن تفي جميع الأطراف بالتزاماتها لتحقيق تسوية في الشرق الأوسط»؟.

لقد بلغ السيل الزبى في هذا الحماس منقطع النظير الذي ضمن انفصال وأدى إلى قيام دولة في جنوب السودان، وإن كان واقعاً مريراً وشهادة إخفاق بامتياز لإدارة السياسة الداخلية في دول الجامعة العربية، لأن العرب تقاعسوا عن الإدارة الرشيدة للسياسات في بلادهم ففشلت برامج الاندماج الوطني والتنمية بسبب الحكم الاستبدادي والتخلف الثقافي والتسييس الديني وانتشار التطرف مصحوباً بإعلام عربي مسيّس وفضائيات ساهمت وبرعت في تسعير الطائفية والعرقية كما في التطبيع مع العدو الصهيوني، تحت مسميات «الحقيقة.. والرأي والرأي الآخر» إلى آخر المسميات التي ما أنزل الله بها من سلطان.

هذا هو التطبيق الفعلي لمبدأ «الفوضى البناءة - الخلاقة» الذي تبنته إدارة «بوش» منذ أوائل العام ٢٠٠٠، والذي تسير إدارة «أوباما» على منواله، بدليل ما جرى من زلزال وقيام دولة جديدة في جنوبي السودان، واضطرابات طائفية في العراق، واقتتال في اليمن والمغرب العربي والصومال، وابتلاعات استطيانية وتهويد في القدس والضفة الغربية، وعودة أناشيد الحرب ضد لبنان وسوريا وغزة.

إن الزلزال الذي انبعثت حممه بتقسيم السودان وتفتيت اليمن السعيد كتمهيد لتقويض استقرار وادي النيل وحوض البحر الأحمر وشبه الجزيرة العربية، إلى إشعال اللغم الكردي في تركيا وإيران، بفعل حدود القوة المشتركة للمشروع الأمريكي

الصهيوني، يدعو إلى التساؤل «هل هي الصدفة وحدها التي خلقت هذا التزامن في تقسيم السودان وما يحدث الآن داخل مصر الكنانة؟ أزعم في هذا المقام أن الأداء الفاشل هو السبب في إتاحة وتوفير أسباب الانفصال، وثمرة سياسات خاطئة مارسها الحكم السوداني، حتى ما قبل انفصام رأسيه (حسن الترابي وعمر البشير) ودور ومخطط البرامج الأمريكية ـ الصهيونية في فرض ذلك الانفصال، الذي يؤكد أن تقسيم وتجزئة وتفتيت الوطن العربي هدف استراتيجي للمشروع الاستعماري الغربي الصهيوني، وأن الوحدة يجب أن تظل خطاً أحمر لا يمكن السماح بتجاوزه، وهو ما شهدناه في ٢٨ سبتمبر/أيلول من عام ١٩٦١، يوم انقض المتآمرون على ضرب الوحدة المصرية ـ السورية، النواة، بالانفصال.

والحال في لبنان، قوى مسلوبة الإرادة مرهونة للخارج، قوى ترتضى أطرافها التسييس كما هي المحكمة الدولية والارتهان لأعداء وحدة الفسيفساء اللبنانية، والتآمر على مقاومته المظفرة.



(١١)

سياسة الكراهية والتحريض

الجريمة التي حدثت في ليلة رأس السنة الميلادية ٢٠١١ في الاسكندرية كان وسيبقى هدفها تسعير الاحتراب الطائفي والمذهبي وتعميم ظاهرة الفتنة بين أبناء الوطن الواحد، بإلحاق مصر العروبة بأتون محرقة الحرب الأهلية المشتعلة الآن في عدد من الأقطار العربية. هذه الجريمة متماهية في شكلها إلى حد التطابق مع ما حدث ويحدث في العراق منذ احتلاله في أبريل/ نيسان عام ٢٠٠٣، وما حدث في لبنان خلال الحرب الأهلية في السبعينيات من القرن المنصرم، وما يحدث في الصومال من صراع بين قوى مسيسة - إسلامية. متناحرة ارتهنت للخارج، وفي اليمن يأخذ مخطط التفتيت شكل حرب أهلية بين الحكومة المركزية والحوثيين، وبينها أيضاً وبين الحراك الجنوبي، الذي ينادي باستعادة الجنوب، فيما تقوم وزيرة الخارجية الأمريكية «هيلاري كلينتون» بزيارة مفاجئة إلى العاصمة اليمنية صنعاء، (٢٠١١/١/١١)، وتبحث خلالها مع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح قضايا ذات اهتمام مشترك بوضع استراتيجية بعيدة المدى بين صنعاء وواشنطن، في ظل الحديث عن تسهيلات لقدوم خبراء وقوات أمريكية وبريطانية، وإقامة معسكرات في مناطق مأرب، حضرموت، شبوة وأبين، حسب تقارير ومصادر إعلامية، ما نفته صنعاء.

إن جريمة الاسكندرية مع ما سبقها من الكشف عن عدد من شبكات التجسس الصهيونية، بعضها يمتد دوره في التجسس على مصر إلى أكثر من عشرين عاماً، يتزامن إلقاء القبض على أفرادها، مع اتهامات العدو الصهيوني لمصر بأنها تسعى لحيازة التكنولوجية النووية، وما قدمه مدير المخابرات العسكرية الصهيوني السابق «عاموس يادلن» من كشف حساب عن إنجازات الموساد في مصر، من أخطرها الاعتراف بترتيب الفتنة الطائفية والعمل على تمزيق المجتمع المصري الرافض للتطبيع مع العدو الصهيوني منذ اتفاقية كمب ديفيد، التي أبرمها «السادات» و«بيغن» بحضور الرئيس الأمريكي «جيمي كارتر» عام ١٩٧٨. وتتزامن تلك الجريمة أيضاً مع ما ورد في موقع «ويكيليكس» من وثيقة مثيرة تقول إنه يجب أن يكون الجيش المصري على استعداد للتسلح بالقوة الأمريكية ليواجه ما سمي «الإرهاب»، بمعنى أن الأمريكيين يريدون أن يحددوا دور وعقيدة الجيش المصري وفق القراءة الأمريكية في القضايا الداخلية والإقليمية.

إن المستفيد من ارتكاب هذه الجريمة والتسعير الطائفي، الحاصل جهاراً نهاراً، هم أعداء الأمة وقوى الشر والعدوان المتمثلة بالمشروع الأمريكي - الصهيوني - الغربي، الذي لم يعد يخفي مخططاته الرامية الى تفتيت المنطقة بأسرها، حتى ما بعد انفصال

جنوب السودان؛ لأن فتائل التفجير كامنة ولم تبطلها سنوات الفترة الانتقالية بين اتفاق نيفاشا (١٩٩٥) واستفتاء تقرير المصير (٢٠١١/١/٩) بل إن الصراعات قد تطفو على السطح مجدداً في مرحلة الاستقلال من أجل السلطان والثروة، ليس بين قوى وقبائل الداخل فحسب، بل بين القوى الإقليمية والدولية التي تبحث وتتطلع إلى موطئ قدم اقتصادي وسياسي وأمني، وتتصارع على اتساع القارة من أجل المصالح والنفوذ والاستحواذ على الثروات الطبيعية وخصوصاً النفط، حيث ستكون الدولة الوليدة التي تحيط بها أوغندا وأثيوبيا وكينيا وأفريقيا الوسطى والكونغو الديمقراطية، بما لها أيضاً من مصالح ومطامع متصارعة، بؤرة لهذا الصراع الإقليمي والدولي، إن كان ليس في وقت قريب، بل في المدى المنظور.

فبعد سنوات من التذبيح الطائفي والمذهبي في العراق، وبعد تكاثر آليات التفتيت في أكثر من دولة عربية، يأتي دور الدولة العربية المركزية مصر، عبر ضرب خاصرتها السودانية، ناهيك عن عمليات التجسس عليها والعبث بصيغة اتفاقية مياه النيل، ومؤخراً عبر التفجير الإجرامي في الإسكندرية، كتعبير آخر من تنامي ظواهر الطائفية والمذهبية والإثنية في المشهد العربي، بما تشكله تلك السرطانيات من خطر على الأمن القومي.

في خضم هذا المشهد، نسأل أين الفاتيكان من الإتهامات المكرورة التي بدأت تنتشر في دوائر الغرب ووسائط إعلامية منذ لاحت بوادر انهيار الاتحاد السوفييتي؛ إتهامات أوساط شركات الأسلحة الغربية والطاقة لما يدعونها «الأصولية الإسلامية»، بأنها تسعى إلى تدمير الثقافة الغربية كونها العدو الأول للديمقراطية الغربية.

كان هذا في منتدى في تشيلي (٢٠١٠/١٢/١٩)، حين قال الكاتب «ماريو بارغاس يوسا» من البيرو، وحامل الجنسية الإسبانية، الحائز على جائزة نوبل للآداب (٢٠١١)، «من البديهي حقاً أن يثير اسم «نوبل» مجالاً دلالياً فيه كلمات دالة على معان وأسماء في الأخلاق الفاضلة، النبل، النبالة والنبيل، ويتأكد هذا ونحن نعرف أن الجائزة المنسوبة إلى «نوبل» مخترع الديناميت الفتّاك والقاتل، وضعها صاحبها للتكفيرعما تسبب به من الفتك والدمار، ولتكون مخصصة لأناس قدموا خدمات جليلة للإنسانية وللبشرية في حقول «الآداب والفنون والعلوم والسياسة».

لكن أليس غريباً أن تُمنح الجائزة لمجرمي حروب وسفاكي دماء، وإرهابيين أمثال «مناحيم بيغن» و«اسحاق رابين»؟ أو ليس نقيضاً أن تُمنح أيضاً جائزة الأدب الإنساني لمن يفتقر إلى أي سمة من سمات الإنسانية في تفكيره وسلوكه المتحيز

لحركة فاشية قامت على مبدأ الاقتحام والقتل وسفك الدماء والعدوانية العنصرية والمجازر والتوسع والاحتلال مثل الحركة الصهيونية، من أمثال «ف.س. نيبول»؟

اتهامات يمكن لأي متابع أن يرجع إلى أصولها في عقول أباطرة المال وشركات النفط والأسلحة وواضعي استراتيجيات الغزوات الإمبراطورية، أمثال «مارتن أنديك»، «دوجلاس فايث»، «برنارد لويس»، «دانيال فايبس»، «بول وولفويتز»، «زبيغنيو بريجينسكي»، «دونالد رامسفيلد»، و«ديك تشيني»، وغيرهم ممن أطلق عليهم لقب «المحافظون الجدد». ومن يتابع هذه الاتهامات ويستمع إلى هذا الخطاب يتوهم أن هذه الشعوب التي تُباد بآلة الدمار والأسلحة الغربية الفتاكة، وتُسلب ثرواتها، وتُنتهك حقوقها ومقدساتها ويصادر تطورها، وتُمزق أوطانها وتهاجمها أساطيل الغزاة والجحافل من الجيوش والمرتزقة، هي التي تقصف وتدمر شعوب الغرب وتحتل بلادهم.

- وتطالعنا في هذا المشهد، دعوة القس الأمريكي «تيري جونز» (٢٠/٩/٢٠١٠) في فلوريدا، إلى حرق نسخ من المصحف الشريف؛ ولفت انتباه الكونغرس الأمريكي إلى «تنامي خطر الإسلام»، حسب زعمه، وحاجتنا (الغرب) إلى مواصلة الحرب التي بدأناها ضد الإسلام.

- كما تطالعنا المستشارة الألمانية «أنجيلا ميركل» لإدانة «تيري جونز» كاهن فلوريدا، ثم تنتقل إلى حفل لتكريم الرسام الدنماركي صاحب الرسوم المسيئة لخير المرسلين، للنبي محمد صلى الله عليه وسلم، وتعتبر في كلمتها في الحفل، الإساءة، حرية تعبير.

- ويطالعنا كذلك زعيم اليمين المتطرف في فرنسا «جان ماري لوبان» بالحض على كراهية الإسلام في ملصق انتخابي يعود إلى فبراير/شباط ٢٠١٠، يحمل عنوان «لا للتطرف الإسلامي» وتظهر فيه إمرأة منقبة خلفها خريطة فرنسا مرسومة بألوان العلم الجزائري وتعلوها سبع مآذن على شكل صواريخ،[١] ما يدعونا إلى الإشارة إلى غلاف مجلة «تايم» الأمريكية في عددها المؤرخ في ١٥ حزيران/يونيو ١٩٩٢، الذي زينته بصورة مئذنة مسجد بجانبها بندقية رشاشة في مثل حجمها، وفي أسفل الغلاف، تحت البندقية العبارة: «الإسلام.. هل ينبغي للعالم أن يخاف؟».[٢]

---

(١) جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٤٨٦، ٣٠/١٠/٢٠١٠ ووكالات أنباء ووسائل اعلام مرئية.

(٢) محمد عابد الجابري، مسأله الهويه، العروبة والإسلام.. والغرب، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، ١٩٩٧ ، ص ١٣٧.

• وننتقل إلى تحليل استراتيجي يتناول «السياسة الواقعية في العالم الجديد» نشرته مجلة «انترناشونال أفيرن» في عددها الصادر بتاريخ ٣ يوليو/ تموز ١٩٩١، حيث يحاول كاتبه استشفاف القوى التي سيواجهها الغرب بعد انهيار الشيوعية، فيقول:«.. والتصادم بين الهويات الحضارية أوضح ما يكون بين الغرب والإسلام».[١] ويضيف : «ربما يوجد رأي واسع الانتشار في الغرب، ليس على استعداد فحسب لتأييد حرب باردة على الإسلام، بل وللأخذ بسياسات تشجع على ذلك».

نعرج في هذا المشهد، إلى دعوة بابا الفاتيكان «بنديكت السادس عشر» (١/١/٢٠١١)، التي طالب فيها بحماية أقباط مصر والأقليات المسيحية في الوطن العربي، على خلفية التفجير، تفجير الفتنة الإجرامي في الاسكندرية، وكذلك حملة التصريحات والتنديدات التي صدرت عن الرئيس الفرنسي (٧/١/٢٠١١) والرئيس الألماني (١١/١/٢٠١١) بشأن الحادثة ذاتها، مطالبين إدراج مسألة اضطهاد المسيحيين في قمة الاتحاد الأوروبي، التي عُقدت نهاية يناير/كانون الثاني ٢٠١١.

أقول، ومن موقع الانتماء الديني والقومي، هي دعوة ممجوجة مرفوضة. تُعبّر عن تدخل سافر في الشأن العربي - الإسلامي، الذي حافظ وبالنواجذ طوال العصور، على كينونة ونسيج وفسيفساء الهوية الجامعة لشعوب الأمة العربية والإسلامية التي تعرضت لحملات غربية ضارية فيها الكثير من الافتراء والتجني وتحوير الحقائق والتدليس. ذاك الغرب ومعه الصهيونية ربيبته عندما يستحضرنا في مشاريعه وسياساته المستقبلية يتخذ الإسلام والمسلمين موضوعاً له، يلغينا كذاتٍ لها حق المنافسة له؛ غرب يعبّر عن نفسه، عن ميوله ورغباته الدفينة، في الظاهرة الشاملة التي تطبع عصرنا بوصفها سلاح القوى الكبرى للهيمنة على مستقبل أجيالنا، ومستقبل البشرية جمعاء، ظاهرة الاختراق والتدخل والهيمنة.

والإسلام دين الكفاية والعدل والحق والحرية، جاء للبشرية جمعاء، دونما فرق بين أبيض أو أسود أو أصفر، كفل الحقوق عندما كان الانسان لا يتمتع بأي حقوق في الغرب، وفي الأيام الغابرة كانت الدولة الإسلامية هي المنارة الحضارية للعالم. بينما كانت أوروبا تغرق في عصور الظلام.

والآن، ها هي موجة العداء للإسلام والمسلمين تتجدد في الولايات المتحدة وأوروبا، تتوجها دعوة الفاتيكان، كما كانت وما تزال، حالة العداء للمشروع القومي

(١) المصدر نفسه، ص ١٣٨.

العربي، ممثلة في حلقته المركزية بقضيته المرتبطة باسم فلسطين، مشروع نهوض عربي، تنموي تحرري، نصبَ الغرب بقواه الاستعمارية، قديمها وجديدها، سمات العداء التي نلحظها وباتت راسخة في الفكر الغربي بدوائره ومراجعه وآلته الإعلامية، يعبر ويدفاع مستميت عن قيم «الحرية والتسامح والديمقراطية (التي تحلّل حراماً وتُحرّم حلالاً) وحقوق الإنسان» تبريراً للروح العدائية العدوانية للإسلام وللمسلمين، شعارات قوامها الاستبعاد والنفي وتصوير الإسلام على أنه دين عنف وإرهاب، وصفقات أصبحت تهماً جاهزة في الخطاب الغربي، وحقيقته أن ما يحدث هو حرب صليبية جديدة، نطقها بملء الفم الرئيس جورج بوش الابن، الذي تقود بلاده الولايات المتحدة النظام الرأسمالي الغربي، هراوتة الكيان الصهيوني والحلف الإطلسي ـ الناتو ـ لكن تلك الحرب الجديدة ليس تحت شعارا ت الصليب، وإنما تحت شعارات العلمانية.

• وبما أن الشيء بالشيء يُذكر، فإن الصورة التي يعرفها رئيس أمريكا الأسبق «نيكسون» للعالم الإسلامي في خيال العرب، بقوله: «ليس لأمة في العالم ولا حتى للصين، صورة سلبية في الضمير الأمريكي ـ الغربي ـ مثل صورة العالم الإسلامي» (١) هي غيض من فيض مما في الذاكرة الغربية التي تحدد بصورة أو بأخرى، تفكير الغرب الإمبريالي الصهيوني، لتجعل من العرب والمسلمين ذلك «الآخر» الخصم التاريخي. هذا الفكر الغربي يصف حضارته بأنها حضارة «يهودية/مسيحية»، بمعنى الجنوح إلى إلغاء «الآخر» وممارسة إمبريالية عالمية على التاريخ.

إن خلق مثل هذه الأجواء المعادية ليس عبثاً، كونها تخدم أهدافاً بعضها انتخابي كما هو الحال في الولايات المتحدة في إطار التنافس بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وبحراك فاعل لعصابة المحافظين الجدد، وبعضها الآخر سياسي ـ عسكري لتبرير الحروب الأمريكية من جهة، أو التمهيد لإجراءات قمعية ضد المجموعات الإسلامية في إطار تصاعد المد اليميني العنصري الأوروبي، وبشراكة حميمية للمجموعات الموالية للكيان الصهيوني، في إطار معركة هذا الغيتو الاحتلالي للسيطرة على الساحة العالمية بهدف تشويه صورة المسلمين للتغطية على الإرهاب الصهيوني الفعلي الذي يمارَس جهاراً ضد الشعب الفلسطيني.

نقول ذلك، لأن الحملة الضارية ضد الإسلام والمسلمين التي تقودها هيمنة الرأسمالية العالمية، التي تحاول إحكام سيطرتها على العالم باسم «النظام العالمي

---

(١) ريتشارد نيكسون (رئيس أمريكي سابق)، انتهاز الفرصة، ص ١٩٥.

الجديد» فيها الكثير من الافتراءات؛ فالأدلة والتقارير الرسمية الموثقة الأوروبية والأمريكية تدحض كل هذا الزيف في هذا الخطاب العنصري المستشري:

- يعرض الرئيس الأمريكي الأسبق «نيكسون» للمراقبين الذين يؤكدون أن الإسلام سوف يصبح قوة جيو- سياسية مستعصية، من خلال نمو سكانه وتبوّئه مركزاً مالياً مهماً سيفرض تحدياً رئيسياً يحتم على الغرب أن يقيم تحالفاً جديداً مع موسكو للتصدي لعالم إسلامي معادٍ وعدواني،(١) ثم يرسم «نيكسون» بناء على ذلك الاستراتيجية التي يرى أن على الولايات المتحدة العمل بها للتأثير في التطور التاريخي في العالم الإسلامي، الشيء الذي يعني العمل على ضمان استمرار هيمنة الولايات المتحدة على هذا العالم.
- يؤكد التقرير السنوي لمكتب الشرطة الأوروبية (أوروبول) حول الإرهاب في دول الاتحاد الأوروبي للعام ٢٠٠٩، بصورة قاطعة، أن ٩٩،٦٪ من الهجمات الإرهابية نفذتها مجموعات غير إسلامية، وأن ٨٤،٨٪ من الهجمات نفذتها مجموعات أوروبية إنفصالية، فيما ٠،٤٪ فقط من الهجمات خلال ٢٠٠٦-٢٠٠٨ يمكن أن تُنسب إلى مجموعات إسلامية.(٢)
- يرى ويؤمن المخرج اليهودي الأمريكي الشهير «جاكوب بندر» بأن الغرب افترى على الإسلام كثيراً بسبب التيارات اليمينية المتطرفة التي سيطرت على الإعلام ووجهته نحو تشويه صورة الإسلام لأهداف سياسية، مؤكداً رفضه الممارسات الصهيونية العنصرية ضد الشعب الفلسطيني. ويقول، كانت آراؤه عن الإسلام تحكمها النظرة المتشددة مثله في ذلك مثل ملايين الغربيين، ومهمته التقريب بين الطرفين الصهيوني والفلسطيني والوصول إلى حل يعيد الحق لأصحابه الفلسطينيين، بعدما كان لفترة طويلة من الداعمين للسياسة الصهيونية.(٣)
- في كتابه «الفاشيون الأمريكيون» يقول «كريس هيدجين» مدير مكتب جريدة «نيويورك تايمز» الأمريكية السابق في الشرق الأوسط والبلقان: «إن العمليات التي تنفذها القوات الأمريكية في العراق وأفغانستان شبيهة بالعمليات التي كان ينفذها الإرهابيون؛ والفاشية الإسلامية التي يتحدث عنها الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش لا وجود لها إلا في ذهنه. أما الفاشية الحقيقية فهي تلك التي يمارسها في

---

(١) ريتشارد نيكسون، انتهاز الفرصة، ص ١٩٥.

(٢) جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٤٧٠، ١٤/١٠/٢٠١٠.

(٣) جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١١٢٨، ٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩.

العراق وأفغانستان. ويضيف «هيدجين»، إن حملات التحريض التي يشنها الفاشيون الإرهابيون في أمريكا الجنوبية والوسطى والبلقان والشرق الأوسط، واليمين الأمريكي المتطرف المتحالف مع الصهاينة سيجرون أمريكا إلى سلسلة من الحروب والكوارث، وإن اليمين المتحالف مع الصهيونية العالمية يسعى لفرض نظام توتاليتاري فاشي في الولايات المتحدة يتحول فيه الأمريكيون إلى قطيع من النعاج، في احتكارهم لأجهزة الإعلام والمؤسسات المالية؛ ويعرف هذا التحالف البغيض كيف يبتز الجماهير لكي تتحول إلى وسيلة لتحقيق غاياتهم التي ستدفع الولايات المتحدة إلى عدم الاستقرار سياسياً واجتماعياً».(١)

• ولعلنا نحتاج إلى تقديم شهادات مماثلة وأدلة موثقة منقولة عن وسائل الإعلام الأوروبية. فهي تعيد إنتاج نفس الخطاب، خطاب «الخوف من الإسلام»، وتتغذى مما تنتجه وسائل الإعلام الأمريكية من أخبار ومشاهد، فضلاً عن خطاب التعصب والعدائية والعنصرية المستشري في الأوساط اليمينية خاصة. وقد تكفي الإشارة هنا إلى جريدة «لوموند ديبلوماتيك» الفرنسية التي لم تتردد في وصف المسلمين في أوروبا بأنهم يشكلون قنبلة موقوتة ضد الغرب. وهو خطاب لا يعبّر إلا عن هواجس، مصدرها في مكونات «الأنا» الغربي، خوف وهواجس من الإسلام الذي تكتوي شعوبه بنيران الدولة العظمى التي تنصّب نفسها رقيباً وحسيباً على العالم، وتفرض نفسها قاضياً عالمياً يحدّد معايير الالتزام بحقوق الإنسان والحرية والعدالة والديمقراطية، فيما تثبت الأدلة والوقائع الصادرة عن المنظمات والهيئات الدولية أنها دولة باطشة، وتشن الحروب خارج إطار الشرعية الدولية، وترتكب جرائم الحرب والإبادة، وتعرّض الشعوب لمخاطر الموت جراء حصارها اللاشرعي للدول، عدا ممارسات التمييز وسياسات العداء وخطابات التحريض والكراهية ضد العرب والمسلمين، الذين تخضع جميع أقطارهم للهيمنة الإمبريالية الغربية.

• المرشحة الجمهورية لمنصب نائب الرئيس على البطاقة الانتخابية «سارة بالين» لم تترك، ومعها رئيس مجلس الشيوخ الأسبق «نيوت غنغريتش»، الفرصة تمر من دون نهش الإسلام والمسلمين، وانتقادها كتابةً قرار محطة الإذاعة العامة الأمريكية بفصل المعلق «جوان ويليامز» بسبب تعليقاته المسيئة للمسلمين والإسلام، بزعم أن ما حدث هو انتهاك لحرية التعبير، وتساءلت: «ألم يقتل الإرهابيون الإسلاميون

---

(١) كريس هيدجين، الفاشيون الأمريكيون: الحرب التي يشنها اليمين المتطرف ضد أمريكا، مطلع عام ٢٠٠٧، عرض جريدة الخليج ٢٠٠٧/١/١٢.

آلاف الأمريكيين؟ لماذا أصبحت محطة الإذاعة غير قادرة على تحمل مناقشة صادقة من قضية مهمة مثل الإرهاب الإسلامي؟».(١)

• تقرير الشرطة الاتحادية الأمريكية (إف.بي.آي) الذي جاء بعنوان «الإرهاب ٢٠٠٢-٢٠٠٥» الذي يتحدث عن العمليات الإرهابية داخل الولايات المتحدة خلال هذه السنوات، يؤكد أن ٢٣ عملاً إرهابياً من أصل ٢٤، قامت بها مجموعات إرهابية محلية، مثل «فرسان العدالة لمنظمة كوكلوس كلان»، أو «جمعية الدفاع اليهودية»، أو «التحالف المناهض للشيوعية»، أو «جبهة تحرير الأرض» أو «منظمة أوميغا».(٢)

• «جيرت فيلدرز» زعيم حزب الحرية الهولندي العنصري، قال في حديث لصحيفة «يديعوت أحرونوت» الصهيونية (١٩/١١/٢٠١٠)، إن الكيان الصهيوني يحارب العرب والمسلمين نيابة عن أوروبا، داعياً إلى تسوية تقوم على جعل الأردن دولة فلسطينية؛ ويرى أن الفلسطينيين يحاربون الغرب من خلال محاربتهم «العدو الصهيوني».(٣)

• وجهت الشرطة البريطانية (١٢/٥/٢٠٠٩) تهمة معاداة السامية إلى الدبلوماسي البارز في وزارة الخارجية البريطانية «روان لاكستون» لقيامه بشتم العدو الصهيوني واليهود خلال محرقة غزة. وكان «لاكستون» الخبير في شؤون الشرق الأوسط يشاهد تقارير تلفزيونية في صالة للألعاب الرياضية، واعتقلته الشرطة بتهمة التحريض على الكراهية.(٤)

• من بين النكات التي تروى عن النظرة العدائية للإسلام والمسلمين في الولايات المتحدة حكاية من نيويورك مفادها أن كلباً هاجم طفلاً في إحدى حدائق نيويورك. وبدأت والدة الطفل تصرخ وتولول وتستنجد بالمارة لإنقاذ ابنها، وهم ينظرون إليها وكأن الأمر لا يعنيهم. اشتعل الحماس في أحدهم فهاجم الكلب وقتله، وخلّص الطفل من بين أنيابه. وتقدم منه مصور تلفزيوني، قائلاً «لأنك قمت بعمل بطولي، سنبث الخبر ونذكر أن بطلاً من نيويورك أنقذ طفلاً من موت محقق» فقال: «لكنني لست من نيويورك» فقال الصحافي: «سنذكر أن بطلاً أمريكياً أنقذ طفلاً من بين أنياب كلب هائج» فقال الرجل: «ولست أمريكياً أيضاً، أنا مسلم من الشرق الأوسط». وفي المساء

---

(١) جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٤٧٩، ٢٣/١٠/٢٠١٠.

(٢) جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٤٧٠، ١٤/١٠/٢٠١٠، ووسائل إعلامية مختلفة.

(٣) جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٥٠٨، ٢١/١١/٢٠١٠، ووسائل إعلامية مختلفة.

(٤) وكالة أنباء (يو.بي.آي) وانظر: جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١٠٥٩٠، ١٣/٥/٢٠٠٩.

حملت نشرة الأخبار خبراً عن إرهابي من الشرق الأوسط قتل كلباً في إحدى حدائق نيويورك.(١)

● إنها حملات منظمة يديرها مستفيدون أساسيون لهم مصالحهم وأهدافهم. فإضافة إلى الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة، واليمين المسيحي الصهيوني واللوبي الصهيوني، هناك تحالف المال والسلاح والطاقة، أو ما يصح أن نطلق عليهم لوبي صناعة الحروب والاتجار بها، ممن يمثلون الشركات العملاقة لصناعة وتسويق السلاح، والشركات العابرة للقارات وشركات المرتزقه الأمنية، على شاكلة «بلاك ووتر» سيئة السمعة، وشركات صناعة تقنيات وتكنولوجيا المراقبة والتتبع والشركات العاملة في مجال النفط، إلى جانب آلة الإعلام الغربية التي يتحكم فيها عنصران ذاتيان: «الرغبة في نفط العرب وإيران، والخوف من المهاجرين العرب والمسلمين، وإصرار تلك الآلة الاعلامية على ربط «الإرهاب» بالاسلام، ما يعيدنا إلى الرسوم الفاجرة المسيئة للرسول الأعظم خاتم المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم، التي جرى نشرها في صحيفة «يولاندس بوستن» الدنماركية، بما عبرت عنه من كراهية وحقد وعدائية وعنصرية، اعتبرتها عواصم غربية حق لحرية التعبير. بينما لم تشفع السنوات الست التي عمل فيها «ريك سانشين» مذيعاً في قناة (سي. إن. إن) التي تدعي محاربة العنصرية، ولم تتوان عن فصله، لأنه نعت زميله اليهودي (جون ستيوارت) بالمتعصب؛ يشار إلى أن (سانشين) الكوبي الأصل انضم إلى (سي. إن. إن) عام ٢٠٠٤.

هكذا كتبت كلمة الحق آخر سطر في مشوار الكوبي سانشين، ليلحق بكبيرة محرري الشرق الأوسط في (سي. إن. إن) فكتوريا نصر التي طردت بسبب رسالة على صفحتها الإلكترونية تثني فيها على المرجع الديني اللبناني الراحل محمد حسين فضل الله، وكيف لنا أن ننسى ما حصل لعميدة صحافيي البيت الأبيض (هيلين توماس) بانتقادها للكيان الصهيوني، إذ أُجبرت على إعلان اعتذارها.

● ليس بالغريب أن تشمئز إدارة (سي. إن. إن) من أي لفظ يزعج أبناءها اليهود، كما هو البيت الأبيض - العبري - وتنام قريرة العين على أنغام كلمات مهينة وشتائم بحق فئة غير يهودية من طاقم موظفيها، لأنها تنبع من مصدر محبب إلى قلبها ويخدم أهدافها، سبيلها إلى خدمة العدو الصهيوني، انطلاقاً من مقولة يعمل هذا

---

(١) وكالات أنباء ووسائل إعلامية مكتوبة، أنظر: جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٢٠٣، ٢٠/١/٢٠١٠.

الإعلام الغربي تحت لوائها (كن يهودياً وافعل ما تشاء في بلاد العم سام، واشتم من تشاء وتربع على العرش الإعلامي)، ما يذكرنا باحتفاء الأوساط اليهودية الأمريكية وجماعات الضغط بتعيين المدير السابق للجنة الصهيونية ـ الأمريكية للشؤون العامة (إيباك) «توم دين» مستشاراً للاتصالات لشبكة الشرق الأوسط التي تبث محطتَي (سوا) الإذاعية و(الحرة) التلفزيونية الحكوميتين الموجهتين للعرب واللتين أنشئتا بقرار من الكونغرس العام ٢٠٠٣ للتأثير في توجهات الرأي العالم العربي ولتحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالمين العربي والإسلامي، بوجه محطات وقنوات عربية كانت إدارة الرئيس السابق جورج دبليو بوش تعتقد أنها سبب في شحن وتعبئة الرأي العام العربي ضد الولايات المتحدة وسياساتها، خصوصاً بعد غزو أفغانستان والعراق. (توم دين، ظل مديراً عاماً لمنظمة «إيباك» ١٣ عاماً).

● نشرت صحيفة «الجريدة» اليهودية الأسبوعية الصادرة في نيويورك (أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٠) على صفحتها الأولى تحت عنوان: «هل يمنحون الأوسكار لمعاد للسامية؟» والمقال يحمل على المخرج الفرنسي «جان ـ لوك غودار» الكاره لليهود، ولأنه وصف رئيسة وزراء الكيان الصهيوني «غولدا مائير» في العام ١٩٦٧، بأنها تلتقي على خط واحد مع أدولف هتلر، وحمل على الكيان، من حيث التذكير، مرة أخرى، بأن ما حل بالفلسطينيين هو نتيجة عنصرية توازي ما حل باليهود على أيدي النازيين؛ كما حملت بعض أفلامه على الوضع الناتج عن الاحتلال الصهيوني لفلسطين، بما في ذلك ما ورد في فيلمه «موسيقانا» حيث عارض الفعل اليهودي (الهجرة إلى فلسطين) ورفض الذهاب إلى الكيان. لأجل هذه الحقائق الدامغة وحرية التعبير التي لا لبس فيها يتعرض «غودار» لضغوط لا أول لها ولا آخر في «هوليوود» تمارسها جماعات الضغط اليهودية الصهيونية لحرمانه من الأوسكار، وحجبها عن أهم مؤلفي السينما في التاريخ.[١]

إن الحملات المسعورة التي تعرّض لها الإسلام والمسلمون عبر قرون، التي تقودها قوى الشر والعدوان، قوى الرأسمالية العالمية بالتوافق مع الماسونية العالمية والحركة الصهيونية، أجمعت بالممارسة والفعل على استراتيجية العدوان والتوسع والاحتلال والعنصرية، رغم ما يميز الإسلام عن سائر الديانات الأخرى بأنه ليس دين خرافة ولا شعوذة ولا إكراه فيه على ما ترفضه الفطرة والعقل. لذا جاء نظاماً

---

(١) جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٤٩٤، ٢٠١٠/١١/٧.

عالمياً لتحرير الإنسان من الجهالة والفكر الظلامي، دين جنس الإنسان الذي كرّمه الله على العالمين، وفضّله على كثير ممن خلق تفضيلاً. وكما يمجد الإسلام العقل يمجد العلم، وكلما تقدم البحث العلمي مخترقاً فضاءات المجهول تبين أن الإسلام لا يتنافى مع مقتضيات العقل ولا مع مكتشفات العلم. والإسلام دين العدل والحق والمساواة والحرية والديمقراطية، كفل الحقوق عندما كان الإنسان، شرقاً وغرباً، لا يتمتع بأي حقوق.

ومن عظمة الإسلام ما ينفرد به بأنه أكد على توحيد الخالق والابتعاد به عن التوصيف والتشخيص، وهما يشكلان ضُعف أكثرية الديانات التي تصنع آلهة تفرض عبادتها في عملية مجافاة للفطرة وتجميد للعقل. وصدق القرآن الكريم إذ قال في سورة الصافات: «قال أتعبدون ما تنحتون (٩٥) والله خَلَقكم وما تعملون(٩٦)» وهو خطاب موجه إلى الفطرة والعقل ليحكما بزيف الديانات التي يصنع معتنقوها آلهتهم ليعبدوها ويحملوا الغير على عبادتها.

ومن ميزات الإسلام الكبرى أنه لم يتخذ له كهنوتاً ولا جعل بين العبد وخالقه وسيطاً. فالعقل، مركز الإدراك، يرفض أن يكون الإله أو من يغفر الذنوب باسمه أو نيابة عنه بشراً ككل البشر.

الباحثة البريطانية د. كارين أرمسترونغ، الراهبة المسيحية السابقة، كتبت كثيراً عن الإسلام وتعمقت في المقارنة بين الأديان، فكانت كلماتها صوتاً مختلفاً عن خطاب الكراهية والعدائية ونفي الآخر، واعترفت بشعورها بالعار بسبب الصمت الأوروبي حيال ما يتعرض له الإسلام والمسلمون من تشويه، ونصحت الغرب بالشروع في حوار جاد مع المسلمين من أجل فهم الإسلام الحقيقي بعيداً عما يقدمه الإعلام الغربي من صور مشوهة لذلك الدين العظيم، دين الرحمة والسلام.[١]

والمفكر الفرنسي «إيتيان دينيه» يدلي بدلوه، فيقول: «إن محمداً صلى الله عليه وسلم خاتم المرسلين كان سيد الجزيرة العربية، لم يفكر في الألقاب، ولا راح يعمل لاستثمارها، بل ظل على حاله مكتفياً بأنه رسول الله، وأنه خادم المسلمين، ينظف بيته بنفسه ويصلح حذاءه بيده، كريماً باراً كأنه الريح السارية، لا يقصده فقير أو بائس إلا تفضل عليه بما لديه، وما لديه كان في أكثر الأحايين قليلاً لا يكاد يكفيه.[٢]

---

(١) جريدة الخليج الإماراتية، حوار أجرته مع (أرمسترونغ) في القاهرة، العدد ١١٠٨٠ ـ ٢٠٠٩/٩/١٩.
(٢) جريدة الخليج الإماراتية، (مجلة الصائم) العدد ١٠٧١٣ ـ ٢٠٠٨/٩/١٧.

أما المفكر الغربي الأشهر د. جون اسبيزيتو، حامل راية الإسلام، كما يلقبونه في الغرب، يقول: «إن الاسلام دين تسامح، ثري بالتشريعات النبيلة والحلول الإيجابية لمختلف المشكلات». ويضيف في حوار أجرته معه جريدة الخليج الإماراتية - مجلة الصائم - بالقول: «إن التهديد الإسلامي للحضارة الغربية أكذوبة نسجها التفكير النمطي المعلب، ومؤتمرات حوار الأديان تكرر كلاماً معسولاً لا تترجمه إلى توجهات حقيقية وعملية، كما وأن الإعلام الجاد - غير المسيس - مطالب بفضح الدور المشبوه للقوى الصهيونية».(١)

فمن الافتراءات والأكاذيب التي توارثها خصوم الإسلام في الغرب الزعم بأن الإسلام انتشر بحد السيف، وأن الفتوحات الإسلامية كانت حملات عسكرية استعمارية على الشعوب والأمم التي دخلتها عقيدة الإسلام بالإكراه. هذا الزيف، وهذه التهمة تجد آذاناً صاغية في الغرب ويروج لها إعلامه مدعوماً بالإعلام الصهيوني لإلصاق رذيلة العنف بالإسلام؛ وهو الهدف الأساسي الذي يسعى الإعلام الغربي – الصهيوني الى تحقيقه لتبرير الحملات والغزوات العسكرية التي تستهدف العالم الإسلامي، والمواقف الغربية المتشددة تجاه القوى المناهضة للاحتلال في عالمنا العربي والإسلامي.

والواقع الذي يشهد به (المنصفون) من مؤرخي الغرب ومفكريه وعقلائه أن الإسلام لم يعتمد إطلاقاً على السيف في نشر دعوته، أو في دخوله إلى البلاد التي فتحها وأشاع فيها قيم التسامح والرحمة والإخاء. فالإسلام من خلال كل البراهين الدينية التي تنطلق بها نصوصه دين يعترف بالحرية الدينية ويكفل حرية العقيدة، ويرفض الإكراه في الدين، وحقائق التاريخ تؤكد أن المسلمين لم يُكرهوا أحداً على الدخول في الإسلام، وأنهم احترموا عقائد أهل البلاد التي فتحوها، وحافظوا على أماكن عبادتهم ووفروا لها الحماية والصيانة، وفتحوا أبوابها أمام أصحابها ليمارسوا شعائرهم وعبادتهم في حرية تامة.

بينما نجد الغرب بمجلسه المسكوني في الفاتيكان وقبله بابا الفاتيكان والبرلمان الأوروبي وكذلك المسيحيون الديمقراطيون والاشتراكيون الديمقراطيون والليبراليون والخضر في البرلمان الأوروبي، أعربوا عن قلقهم وإدانتهم إزاء حالات عدم التسامح ضد المسيحيين في الشرق الأوسط على وجه الخصوص وفي أفريقيا وآسيا، في إشارة إلى الجريمة التي استهدفت كنيسة «القديسين» بمدينة الاسكندرية ليلة رأس السنة

---

(١) جريدة الخليج الإماراتية، (الصائم) العدد ١١٣٣١ - ١٧ رمضان ١٤٣١هـ - ٢٧/٨/٢٠١٠.

الميلادية الجديدة ٢٠١١، وطالبوا حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالسعي لحماية الأقليات المسيحية في العالم، مع أنه ثبت لاحقاً أن تلك الحادثة كانت بتدبير من أجهزة الدولة لإثارة النعرات الطائفية.

إنها الذاكرة الغربية التي تنبعث منها الكراهية والعدائية تحت يافطة وأكذوبة الحوار، بينما هم يجنحون إلى إلغاء الآخر. إنها الأكاذيب والافتراءات التي يرددها أعداء الإسلام وخصومه، ويحاولون من خلالها النيل من الإسلام دين العدل، ومن عظمة القرآن الكريم، دستور المسلمين الخالد، قديمه ومتوارثه. فهو من وحي إلهي وليس إنتاجاً بشرياً كما يزعمون. والقرآن الكريم في حقيقته كتاب على أعلى مستوى من البيان الأدبي، وهو مختلف تماماً عما كان يعرفه العرب من شعر ونثر، وكل الحقائق تؤكد أن القرآن معجزة لغوية وأدبية. ومن الثابت تاريخياً أن النبي الخاتم صلوات الله وسلامه عليه كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب، وكون القرآن الكريم يأتي إلى يد إنسان أمي دليل على أنه ليس من إنتاجه، وإنما هو من وحي منزل.

والقرآن إلى جانب أنه معجزة أدبية ولغوية، هو موسوعة تشريعية متكاملة، تشمل العقيدة والشعائر ومكارم الأخلاق، والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يهدف إلى إحداث توازن بين المادة والروح في حياة الفرد، وإلى إقامة علاقة مستقرة بين الفرد والمجتمع. ويزخر القرآن الكريم بالعديد من الإشارات إلى حقائق علمية لم يتوصل إليها العلم إلا في العصر الحديث؛ ومن أمثلة ذلك الإشارة إلى تطور حياة الجنين في بطن أمه، وأصل نشأة الكون وحركة الأفلاك والتفاعل المستمر بين الكائنات وحركة دوران الشمس والقمر والرياح والأمطار والنبات.

وهكذا يؤكد القرآن الكريم في كل عصر عظمته وإعجازه وتحدّيه لكل المتعصبين والكارهين والأفّاكين والمنكرين، الذين يحاولون النيل منه والتشكيك في صدقه كتاباً سماوياً لا يتحدى بكلماته وألفاظه وبلاغته فحسب، بل يتحدى بأحكامه وتشريعاته.

وعلى الجانب الآخر، ومع قيام النهضة الأوروبية، ربطت فلسفات التاريخ التي عرفت رواجاً في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بين الماضي والمستقبل الآتي في صيرورة واحدة تبلغ قمتها وكمال صيرورتها. وهي لم تعمل في واقع الأمر إلا على استعادة المشروع البابوي بإنزاله من سماء العناية الإلهية إلى صيرورة التاريخ البشري، وكيف كرّست الأيديولوجيا البابوية في القرون الوسطى فكرة إنشاء امبراطورية عالمية مستعملة في ذلك استشرافات الدين المسيحي التي وظفتها بصورة جعلت منها

فلسفة دينية وأيديولوجيا سياسية يجمعهما اسم «اللاهوت». وقد يبدو لأول وهلة أن «السياسي» في هذا اللاهوت كان من أجل خدمة «الديني» وأن الإمبراطورية العالمية التي نادت بها البابوية وعملت لها كانت من أجل نشر قيم الدين المسيحي السمحة. غير أن ذلك لم يكن في واقع الأمر سوى غطاء ديني لأهداف سياسية.

وتأتي النهضة الأوروبية، وما تحقق فيها من اكتشافات علمية واستكشافات جغرافية ورواج تجاري، لتجعل الناس في أوروبا يعيشون التقدم في حياتهم اليومية. ومع قيام الثورة الصناعية التي مكّنت الإنسان الأوروبي من تسخير الطبيعة بكيفية متنامية، غدت فكرة «التقدم» ديدن الفكر الأوروبي. وهكذ أصبح الأوروبيون ينظرون إلى «المستقبل» على أنه شيء في يد الإنسان. وكان الفيلسوف الألماني (كانط) ربما أول من نادى بأن التاريخ يصبح ذا معنى إذا نُظر إليه كتقدم مستمر، ما يعني أن هذا التقدم قد بلغ أوجه في أوروبا، التي هي، في نظره، أطيب وسط طبيعي على وجه الأرض وإن أطيب جنس بشري ظهر فيها. ولذلك (حسب كانط) هي وحدها مسرح الحضارة الإنسانية. أما (هاردر)، الألماني أيضاً، فيقول في تأكيد خطاب نفي الآخر: «إن الحضارات لم تعرف أي تقدم تاريخي كما عرفت أوروبا التي هي موطن التقدم والحركة التاريخية المتنامية».

هذا الغرب السياسي، الذي كان عبر التاريخ ولا يزال عبر تعامله يروم للهيمنة والسيطرة على مقدرات العرب والمسلمين، بما سبقه من خطاب «الأنا» ونفي «الآخر» أصبح عبارة عن أيديولوجيا دينية كرّستها الكنيسة الكاثوليكية، تحمل نزوعاً صريحاً لإقامة دولة عالمية، الشيء الذي لا نجده عند الكنيسة الأورثوذكسية الشرقية. أما الكنيسة الرومانية اللاتينية التي استقلت بنفسها في روما، فلقد صارت بمثابة دولة داخل دولة، وكانت الوريثة الشرعية للإمبراطورية الرومانية القديمة، دولة على رأسها البابا تستنسخ في هياكلها نظام الإدارة البيزنطية، فلسفة عملت على إعادة وتكريس بناء «الأنا» الأوروبي بصورة تجعل تاريخ البشرية يقيم الدليل على أن أوروبا.. الحديثة وبهذا الاستنساخ، هي «أرض التاريخ المختارة» وشعبها هو «شعب التاريخ المختار»، ومصيرها محط «العناية التاريخية». بهذا أحلّت تلك الفلسفة «التاريخ» محل «الله» في الأيديولوجية البابوية، تماماً مثلما أحلّت واحتكرت البابوية «العناية الإلهية» لأتباعها وحدهم دون غيرهم.(١)

---

(١) عجاج نويهض، بروتوكولات حكماء صهيون، دار الاستقلال - بيروت، الطبعة ٣/ ١٩٩٠، ص ١٦٥ وما يليها، وانظر: محمد عابد الجابري، مسألة الهوية، العروبة والاسلام والغرب، ص ١٢٠-١٢١.

في ظل هذا الخطاب، كان هذا النوع من الإقصاء للشرق من طرف الغرب، من أجل أن يتعرف هذا الأخير إلى ذاته ويبني أناه. ولكن الإقصاء هو الكيفية التي سلكها الغرب سبيلاً إلى استعادة ذلك «الشرق» نفسه كموقع استراتيجي وثروة استراتيجية، لا بد من معرفته كي تتأتى السيطرة عليه. في هذا الصدد، يقول «سلفان ليفي» رئيس الجمعية الآسيوية بباريس وأستاذ اللغة السنسكريتية في الكلية الفرنسية: «إن واجبنا أن نفهم الحضارة الشرقية. وهي مشكلة مطروحة علينا نحن الفرنسيين فيما يتعلق بمستعمراتنا الآسيوية.. لقد أخذنا على عاتقنا مسؤولية التدخل في تطورهم.. وبسبب الحق الذي يمنحنا إياه تفوقنا فقد وضعنا جميع تقاليدهم الأصلية موضع سؤال ..».

ذلك ما يؤكده المستشرق الانكليزي «هاملتون غيب»، إذ يقول سنة ١٩٥١: «لم يعد في وسعنا (الغرب) أن نتوقع من شعوب آسيا وأفريقيا أن تأتي إلينا ونتعلم منها، بل ينبغي أن نتعلم عنهم من أجل أن نتعلم كيف نتعامل معهم..» أي كيف نُحكم سيطرتنا عليهم.(١)

في هذا الإطار يدخل اهتمام المستشرقين بالفقه الإسلامي والفلسفة الإسلامية واللغة العربية والأدب العربي. ولهذه الغاية كان اعتبار اللغة العربية حلقة رئيسية من حلقات مركزية إحياء وتجديد مشروع الغرب الاستعماري للوطن العربي. ومن هنا تبلورت وتكونت في الشرق نفسه نخب تؤدي المهمة والدور عن الغرب وتقوم له بما يريد، سواء في مراكز الدراسات الشرقية في أمريكا وأوروبا أو في مراكز مماثلة، أنشئت في عدد من العواصم العربية (كلية اللاهوت، معهد شملان – في لبنان– والمحافل الماسونية...).

وهكذا تحققت رغبة «موريس بريس» ذلك الطبيب الفرنسي الذي سجل في رحلته عبر الشرق الأدنى عام ١٩١٤ ما يلي: «كيف نستطيع أن نشكل لأنفسنا نخبة فكرية نقدر على العمل معها، ومن خلالها، وتتألف من شرقيين لن يكونوا قد اقتلعوا من جذورهم ويشكلون رباطاً بيننا وبين جماهير السكان الأصليين؟ وكيف سنخلق علاقات بهدف تمهيد الطريق في إبرام اتفاقات ومعاهدات ستكون هي الشكل المرغوب فيه لمستقبلنا السياسي في الشرق؟»(٢)

ومع أن الإسلام والمسلمين، أفراداً ودولاً، يعترفون باليهودية والمسيحية كديانتين

---

(١) إدوارد سعيد، الاستشراق، عرض: جريدة الخليج الإماراتية ١٦/٥/١٩٩٨.

(٢) المصدر نفسه، وانظر: محمد عابد الجابري، مسألة الهوية ـ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٧، ص ١٣٤.

سماويتين، مما يعني أن الإسلام لا يلغي «الآخر» كما تفعل اليهودية والبابوية، رأينا كيف كان الغرب في القرنين الماضيين يفكر في مستقبله من خلال الاستشراق، أي من خلال الشرق موضوعاً له، ومجالاً لممارسة نفوذه وهيمنته اقتصادياً وسياسياً وثقافياً. وسنكون واهمين إذا نحن جرّدنا الغرب من ذاكرته الثقافية، أو إذا نحن اعتقدنا أن الغرب قد تحرر من تلك الخلفيات الثقافية الدينية وهي تميط اللثام عن عدائيتها للإسلام والمسلمين.

في هذا السياق أصدرت لجنة الفتوى بالأزهر الشريف بياناً بشأن الماسونية والأندية التابعة لها، مثل: «روتاري» و«ليونز»، عام ١٩٨٥، أكدت فيه أن الماسونية وأنديتها منظمات هدامة تسيطر عليها الحركة الصهيونية ابتغاء السيطرة على العالم، عن طريق القضاء على الأديان، وإشاعة الفوضى الخلاقه، وتسخير أبناء البلاد للتجسس على أوطانهم باسم الخدمات الإنسانية. وهو تماماً ما بشرَنا به الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن وإدارته بأركانها المحافظين الجدد في حربهم على العراق.

إن المتتبع لنشاطات الجمعيات السرية وتنظيماتها الداخلية يمكنه أن يدرك بسهولة حجم الاختلافات الشاسعة بين «الماسونية» و «روتاري» من حيث نوعية أعضاء كل منهما. فبينما ضمت محافل الماسون مختلف شرائح وفئات الشعب من الملوك والأمراء والوزراء وضباط الجيش والأطباء، نجدها أيضاً قد ضمت صغار الموظفين والحرفيين والمزارعين، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار دعاوى الماسونية للإخاء والمساواة.

ولكننا نجد أن «روتاري» قد انتقى النخبة الراقية الثرية من كبار الرأسماليين في المجتمع وكبار الأطباء والمهندسين والمفكرين والأدباء، فما هو الرابط بين المحافل «الماسونية» و «روتاري»؟

إن حقيقة العلاقة بين روتاري والصهيونية، تستمد وقائعها من نشاطات بعض الماسونيين والصهيونيين في بعض الأقطار العربية، أو الموالين والتابعين لهم، أو من يؤمنون بالفكرة الصهيونية وضرورة تحقيقها، ولو أدى هذا إلى قتلاع أبناء فلسطين من أرضهم وديارهم، وتوطين شراذم الصهاينة اليهود القادمين من مختلف بقاع الأرض مكانهم، دونما اعتبار للمساواة والإخاء أو الإنسانية العالمية التي تطلقها الأندية والمحافل الماسونية؛ وهؤلاء الماسونيون والصهيونيون، هم أنفسهم أبرز وأنشط أعضاء روتاري، وفي أغلب الأحيان هم أقطاب التنظيم، وهم المخططون والمنفذون لكل تعاليم الماسونية العالمية التي تأتمر بالإملاءات من روتاري الدولي

في شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية.(١)

فمع إقامة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، سارع روتاري الدولي، وبإيعاز من الحركة الماسونية العالمية، بالاعتراف الرسمي بالكيان الصهيوني عام ١٩٤٨.

تعتمد فكرة نادي روتاري على مفهوم الخدمة على اختلافها، وتقوم على:

١) تعزيز مفهوم الخدمة في المجتمع، بإقامة المشروعات الخيرية.

٢) تعزيز الزمالة العالمية، بتوطيد العلاقات التجارية بين الشركات وأصحابها من الأعضاء في البلد الواحد.

٣) تعزيز مفهوم التفاهم والسلام.

والملاحظ أن الماسونية تتوزع سلطاتها في البلد الواحد بين محافل عالمية مختلفة. وعلى الساحة الاقتصادية نجد أن الفكرة الأساسية التي يعلنها الروتاريون عن منظمتهم أنها تمثل «اتحاداً لكبار رجال الأعمال»، وإلى جانب تعزيز مفهوم السلام العالمي والتفاهم الدولي، يُسهم روتاري في تسهيل الأمور التجارية بين الشركات العابرة للقارات، وهذا ما يفسر لنا حتمية أن يكون رئيس الغرفة التجارية، أو رئيس مجلس إدارة بنك، أو رئيس البنك الدولي، أو البنك المركزي، لأي دولة من الدول ماسونياً أو روتارياً أو كلاهما، حيث أن عدداً كبيراً من قادة روتاري هم أنفسهم كبار الطبقة الرأسمالية.

وهكذا، تحتضن مدينة «إيفانستون» بولاية إيلينوي في الولايات المتحدة الأمريكية المركز العالمي لروتاري الدولي، بفروعه الستة الرئيسية العالمية (في زيوريخ، باريس، ساوباولو، استكهولم، سيدني، وطوكيو) حيث يرتبط كل فرع بروتاري الدولي عبر السكرتير العام لكل منها. وفي لندن يقع المقر الدولي الإقليمي لروتاري بريطانيا وأيرلندا. وقد بلغ عدد أندية روتاري في العالم (حسب إحصاء ١٩٨٦) حوالي اثنين وعشرين ألف نادٍ في ١٦٠ دولة.

وفي ٢٣ فبراير/شباط ١٩٠٥، في حجرة بإحدى بنايات شيكاغو، اجتمع «بول هاريس» وثلاثة من أصدقائه يتداولون في كيفية تحقيق فكرتهم. واتفقت آراؤهم على تأسيس نادٍ اجتماعي أطلقوا عليه اسم (روتاري Rotary) نادي شيكاغو رقم ١، واختير لرئاسته «سلفستر شيلر» وانتشرت الفكرة في مختلف أنحاء الولايات المتحدة وكندا، ثم عبرت المحيط الأطلسي إلى بريطانيا وفرنسا وألمانيا ومنها إلى مختلف

---

(١) حمدي طنطاوي، روتاري الصهيونية، بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٤، ص ١٣، وما يليها.

أنحاء القارة الأوروبية. وفي العام ١٩٢١، عقد الروتاريون مؤتمرهم السنوي بمدينة أدنبره باسكتلندا، وفيه تقرر نشر سمومهم وشرورهم إلى كل انحاء العالم، وشعارهم «العجلة الدوارة ذات المحاور الستة» وتقرر كذلك تأسيس أندية روتارية للسيدات تحت اسم «العجلة الداخلية Inner Wheel».(١)

وفور انعقاد المؤتمر الصهيوني العالمي الأول ١٨٩٧ في بازل بسويسرا، نشط الصهيونيون في تشكيل عدد من الهيئات المالية والاقتصادية، لتنفيذ برامج الاستيطان الصهيوني في فلسطين، وأهمها:

أ- صندوق الائتمان اليهودي للاستيطان، وهو أول مصرف صهيوني، وقد أنشئ عام ١٨٩٩ وكان هدفه تنمية رأس المال اللازم لبرنامج الاستيطان وتمويل الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

بـ- الصندوق القومي اليهودي «كيرين كايمت»، وقد أنشئ عام ١٩٠١، وذلك لجباية الأموال من أجل شراء الأراضي في فلسطين وسوريا، وكان نموذجاً للاستيطان.

جـ- مكتب فلسطين الذي تأسس في يافا عام ١٩٠٨، وعمل كوكالة مركزية للاستيطان الصهيوني، وشمل نشاطه شراء الأراضي الفلسطينية ومساعدة المهاجرين اليهود.

وكان الكولونيل «فريدرك هيرمان كيش»، أبرز قادة الروتاري في فلسطين، أحد مؤسسي الشركات الصهيونية لشراء الأراضي واستيطانها، ولا سيما تلك المساحات الشاسعة التي وهبها المندوب السامي البريطاني الأول في فلسطين «هربرت صموئيل» لعصابات بني صهيون.(٢)

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٢-٣١، بالأساس: شارلز مارون في كتابه الروتاري وأخواتها، برنستون ١٩٦٣ يؤكد أن المجموعة التي اشتركت مع (بول هاريس) في تأسيس روتاري كانوا أعضاء في محافل الماسونية.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٦.



(١٢)

الفاتيكان - إرث طويل من العداء

في الفصل السابق، وضعنا أمام القارئ لمحة سريعة موجزة عن الحركة الماسونية والأندية التابعة لها من المنظمات الهدامة التي تسيطر عليها الحركة الصهيونية، مثل: «روتاري» و«ليونز»، وأظهرنا كيف أن الماسونية بمحافلها والحركة الصهيونية والرأسمالية الإمبريالية والمسيحية اليهودية ممثلة بالإدارات الأمريكية المتعاقبة وأوروبا، والسياسات العدوانية التي تسلكها، وجهان لعملة واحدة. وهذا ما تؤكده دراسة وضعها «مركز فلسطين للدراسات والبحوث في غزة»، جاء فيها: «إن الضغوطات التي تمارسها الكنائس الأمريكية، علاوة على الضغوط الأمريكية الرسمية» في معظمها أقرب إلى الصهيونية المسيحية. وقد حدث توافق كبير بين الرئيس رونالد ريغان وهذه الكنائس التي تتبنى طروحات تتجاوز الصهيونية واليهود في عدائها للعرب والمسلمين واستطاعت أن تجيّش دعماً كبيراً للعدو الصهيوني، وهي وإن كانت في غالبيتها بروتستانتية وإنجيلية، فقد جذبت بعض الكاثوليك، على غرار ما حدث في تشكيل «منظمة الكونغرس المسيحي الوطني» وهي من المنظمات الصهيونية المسيحية، وتم إنشاؤها عام ١٩٨٠ بهدف: توحيد المسيحيين من الطوائف والمنظمات كافة من أجل الوطن القومي اليهودي. وشارك في حفل إنشائها ممثلون عن المؤتمر الوطني للرهبان الكاثوليك، والمجلس الوطني للكنائس».(١)

وبعد أشهر قليلة من توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والعدو الصهيوني، جرى توقيع اتفاق اعتراف متبادل بين الفاتيكان والعدو الصهيوني. وفي ١٩٩٤/٦/١٥، جرى التوقيع على اتفاق إقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين العدو والفاتيكان وتبادل الممثلين بين الجانبين، جراء ضغوط أمريكية قلبت رفض الفاتيكان للكيان الصهيوني قبولاً! فهل هي سياسة التذرع بالرفض أم هي سياسة التطابق والتوافق؟ الأرجح كذلك.

فمنذ قيام الكيان الصهيوني، برز موقف تطوري تجاهه تميز بالمزج بين الأحكام الدينية المسبقة، والبراغماتية السياسية. وعقب حرب ١٩٦٧ آثر الكرسي البابوي إجراء محادثات «غير رسمية».. مع الكيان بهدف تحديد وضع المصالح الكاثوليكية في فلسطين..!! على عكس سياسته (الفاتيكان) بصدد الشرق الأوسط التي سارت في اتجاهين:

الأول: اتجاه يهدف إلى توطيد العلاقات بين الكنيسة الكاثوليكية والعالم العربي،

---

(١) جريدة الخليج الإماراتية، العدد ٧٥٣١، ١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠، بالأساس دراسة لمركز فلسطين للدراسات والبحوث - غزة - فلسطين.

حتى يتسنى للفاتيكان حماية مصالح المسيحيين من جانب، ثم بناء جبهة واحدة مع المسلمين ضد الشيوعية من جانب آخر.

والثاني، يهدف إلى إيجاد صيغة توازي الاتجاه الأول، للتفاهم بين المسيحية واليهودية، رغم العداء المستحكم بينهما، بسبب إيمان المسيحيين بثبوت جريمة اليهود في صلب المسيح عليه السلام. حيث برز تميز بالمزج بين الأحكام الدينية والبراغماتية السياسية، بالتحول من العداء إلى التحالف، ما تثبته المعطيات التالية:

أ ـ في العام ١٨٥١، أصدر البابا غريغوري الثالث عشر حكماً بإدانة اليهود، نص على «أن خطيئة الشعب الذي رفض المسيح، وعذبه تزداد جيلاً بعد جيل وتحكم على كل فرد من أفراده بالعبودية الدائمة». وحين انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧، صدر عن الفاتيكان بيان جاء فيه: «لقد مرت ١٨٢٧ سنة على تحقيق نبوءة المسيح بأن القدس سوف تدمّر، أما أن تصبح بعد إعادة بنائها مركزاً لإسرائيل فهذا يتناقض مع نبوءات المسيح نفسه».(١)

ب ـ وفي رده على مؤسس الحركة الصهيونية «ثيودور هرتزل» بطلبه دعم الفاتيكان، قال البابا بيوس العاشر: لا أستطيع التعاطف مع هذه الحركة، ونحن لا نستطيع أن نمنع اليهود من التوجه إلى القدس، ولا يمكن أن نقره. وكون اليهود لم يعترفوا بسيدنا، فنحن لن نعترف بالشعب اليهودي. كما أبلغ (بيوس العاشر) إلى هرتزل رفضه إقامة وطن يهودي في فلسطين لأنه يتناقض مع المعتقد الديني المسيحي.(٢)

ج ـ وفي عام ١٩١٧، صاغ البابا بنديكت الخامس عشر، شعار «لا لسيادة اليهود على الأرض المقدسة». وعارض الفاتيكان وعد بلفور منذ صدوره وتبنّى رفض منح اليهود أي وضع مميز في فلسطين، بعد استقبال البابا البعثة العربية الفلسطينية في العام ١٩٢١. كما تميز موقف الفاتيكان خلال هذه الفترة بدعم المسيحيين العرب وتشجيعهم على النضال الوطني ضد الحركة الصهيونية.

د ـ يتواصل موقف الفاتيكان الرافض للاعتراف بأي وضع للحركة الصهيونية في فلسطين، يوم أرسل الفاتيكان مبعوثاً خاصاً إلى واشنطن في العام ١٩٤٦ ليبلغ الولايات المتحدة أن الكاثوليك في العالم لا يمكن إلا أن يُجرحوا في كرامتهم الدينية، إذا سُلمت فلسطين لليهود أو وضعت بصورة عملية تحت السيطرة اليهودية.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

بدأت الولايات المتحدة تكيل جام غضبها، كما يبدو أنها سياسة توزيع الأدوار، على الفاتيكان، كما الدول الكاثوليكية، بضغوط لتغيير هذا الموقف، إذ بدأ الفاتيكان بعمليات تنازل تدريجي. ففي حين لم يعترف الفاتيكان بالكيان، ورفض بداية قرار التقسيم، فإنه عاد للموافقة عليه. وكانت نقطة الانعطاف في الموقف من اليهود والصهيونية التي انعكست على الموقف من الصراع العربي ـ الصهيوني التي ارتبطت بالاتهامات التي وجهت إلى الكرسي البابوي بتأييد النازية، بينما المنظمات الصهيونية تصعد ضغوطها على الكنيسة الكاثوليكية لاستصدار وثيقة من الفاتيكان بتبرئة اليهود من دم المسيح عليه السلام. وقد صدرت بالفعل وثيقة فاتيكانية بعنوان «نوسترا إيتاتي» أعلنت أن موت السيد المسيح «لا يمكن أن يُعزى عشوائياً إلى جميع الذين عاشوا في عهده أو إلى يهود اليوم». وكان البابا يوحنا الثالث والعشرون قد ألغى من الصلاة الكاثوليكية مقطعاً يتحدث عن «اليهود الملعونين»، كما نصت الوثيقة على ألاّ يُنظر إلى اليهود كمنبوذين من الرب، كما شهد إصدار هذه الوثيقة صداماً بين الكنائس الكاثوليكية العربية والكنائس الغربية، حيث عارض المسيحيون العرب الاعتراف الفاتيكاني ـ الديني باليهودية.

وتستمر البراغماتية السياسية في انعطافة الفاتيكان حيال الحركة الصهيونية بكيانها الاحتلال العنصري. فبحلول نهاية عام ١٩٧٥، أعلن البابا بولس السادس أن على الفلسطينيين و«الكيان الصهيوني» تبادل الاعتراف بحق كل منهما في تقرير المصير ووطن، مع إشارات عبّر بها عما تحمّله «الشعب اليهودي» من مآس!!(١)

ونتيجة للبراغماتية السياسية، رأت المنظمات الصهيونية واليهودية أن حملتها بدأت تعطي ثمارها، فاستمرت في حملات الابتزاز، معتبرة:

١) أن وثيقة ١٩٨٥ التي تحدثت للمرة الأولى عن العدو الصهيوني مازجت بين اليهود كأتباع ديانة، و«العدو الصهيوني» ككيان، لم تُقم صلة زمنية بين الشعب اليهودي وبين الكيان الصهيوني.

٢) التأكيد على الأخذ بالاعتبار الخيارات السياسية للكيان الصهيوني.

٣) تأكيدات البابا في لقاءاته التي باتت اعتيادية بالزعامات اليهودية، بالارتباط التقليدي بين اليهود وأرض فلسطين وحث الكاثوليك على الاعتراف بذلك.

---

(١) عفيف الرزاز، مقالة في جريدة السفير اللبنانية، ١٩٩٢/٨/٦، وانظر: مصطفى طلاس، إيلاريون كبيوجي (راعي القدس)، دارطلاس ـ ص ٥٦ وما يليها.

٤) توقيع الفاتيكان مع الكيان الصهيوني اتفاقاً (١٩٩٧) يمنح وضعاً قانونياً للكنيسة الكاثوليكية الرومانية في الأراضي المقدسة، نص على أن يسري حيث يطبق قانوني الكيان الصهيوني، بمعنى انه يشمل شرقي القدس.

٥) وبموجب هذا الاتفاق، تم إسقاط عبارة «كل التحفظات السابقة للفاتيكان»، ومنطوق شروطه التقليدية، حتى بمقياس «الاستقرار والسلام والعدالة والتوازن» الذي طالما تحدث عنه.

٦) وفي الآونة الأخيرة، بدا الفاتيكان وكأنه يريد إظهار الكيان الصهيوني كحامٍ للمسيحيين.

لا شك في أن الفاتيكان وبابا روما لعبا أدواراً سياسية إزاء الأحداث الكبرى في القرن العشرين، لا بل ساهما في صناعة بعض منها؛ وهما كانا بذلك يتابعان إرثاً طويلاً من النشاط السياسي للكرسي البابوي. فبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، أدرك الفاتيكان أنه يمكن أن يكون طرفاً في رسم السياسات، ورأى انطلاقاً من هنا ضرورة تنظيم دوره بما يلائم المرحلة الجديدة (النبذة السابقة) والتي بدأت تظهر فيها عوامل استقطاب مختلفة عن السابق، تجلت في المعاهدة التاريخية التي تم التوقيع عليها في ١١ فبراير/شباط ١٩٢٩ في روما بين «الزعيم الإيطالي - موسوليني» وأمين سر دولة الفاتيكان من قبل البابا بيوس الحادي عشر. ويقضي هذا الاتفاق بتنظيم العلاقة بين روما والفاتيكان، وإنشاء دولة الفاتيكان، (مساحتها ٤٤ هكتاراً) التي لا تخضع إلّا للسلطة البابوية. وتملك هذه الدولة الصغيرة ذات المساحة بالغة التأثير، مدرسة لإعداد الدبلوماسيين من الكهنة الذين يتعلمون كيفية فهم الدبلوماسية الكنسية، التي تختلف عما هي عليه في الدبلوماسية المدنية، حيث يمضي الطالب الكاهن أربع سنوات ليحصل على إجازة في القانون الكنسي، ثم يمضي بعدها سنتين في المعهد ذاته في دراسة الدبلوماسية على أنواعها،[١] ما يدعونا أن نطل على هذا الحضور الفاتيكاني ودوره، وكيف غدا السلطة الزمنية المتجددة.

يرى «روبرت بالمر» في ملاحظة وافرة الدقة أنه « طالما أكدت الكنيسة، بصفتها سلطة روحية، أن ميدانها، العناية بالنفوس، لا يقع في حال من الأحوال تحت سلطة الحكم. بيد أن الدين المسيحي ارتبط ارتباطاً وثيقاً منذ القرون الأخيرة من

---

(١) جريدة الخليج الإماراتية، العدد ٧٥٣١، ٢٠٠٠/١/١، بالأساس دراسة لمركز فلسطين للدراسات والبحوث - غزة - فلسطين، وانظر: محمد السماك تاريخ العلاقة بين الفاتيكان وإسرائيل جريدة النهار اللبنانية ١٩٩٤/٦/١٧.

حياة الإمبراطورية الرومانية بالسلطة الزمنية. فقد بدأت العصور الوسطى بسقوط روما عام ٤٧٦م تحت ضغط هجمات القبائل البربرية الجرمانية، التي استقرت في أنحاء مختلفة من أوروبا، ليؤدي اندماجها بالسكان الأصليين واعتناقها المسيحية إلى تشكل نواة الدول الأوروبية الحديثة، حيث تولى البابوات تتويج بعض الأباطرة مستمدين سلطتهم أو حقهم الإلهي في الحكم.. من سلطة الكنيسة وقوتها.(١)

لقد شهدت فترة سلطة الكنيسة وسطوتها تدهوراً في الحياة الفكرية، بينما كانت كلمة البابا مسموعة الى حد يجعلها موضع التنفيذ فور إطلاقها على شاكلة ما حدث في نداء البابا «أوربان الثاني» الذي أطلق الحروب الصليبية لقرنين من الزمن، وكيف تأثرت مجمل نواحي الحياة الأوروبية بالسلطة المطلقة وغير المحدودة للكنيسة،(٢) بحيث تبدو التطورات الأوروبية اللاحقة وثيقة الارتباط بمدى قوة وضعف الكنيسة في إطار عملية صراع مع القوى المناهضة لسيطرتها. إذ أن الكنيسة الكاثوليكية قادت في البدايات المبكرة جداً الحملات الضارية ضد عالم الحِرفة الحرة والتجارة العالمية النشطة، فكانت الحروب الصليبية وكان التحالف مع التتار وتحريضهم على غزو المنطقة العربية، ليشكل ذلك العوامل الفعالة الأولى لظهور الرأسمالية. وفيما بعد كان الرهبان الكاثوليك في مقدمة الحملات الأوروبية، التي توجهت لإزالة المعوقات أمام رواد الرأسمالية، وكذلك الأمر بالنسبة لاجتياح أمريكا.

ويضيف «نصر شمالي» في مؤلفه «فساد النظام العالمي، الضعف في ذروة القوة»: يمكن الافتراض بأن تحرك الرهبان لم يكن متجهاً رأساً نحو هدف سياسي مباشر، بيد أن الكنيسة التي تأسست على هذا النحو من النظام الرأسمالي الاحتكاري، أصبحت في موقع الدكتاتورية شبه المطلقة، بما يعوق صعود قوى النظام الجديد. فقد شكلت الكنيسة في بدايات عصر النهضة محاكم التفتيش الرهيبة وراحت تبيد الناس بعشرات الآلاف ذبحاً وحرقاً بسبب مخالفتهم لعقيدتها؛ وفرضت وصايتها على الفكر عموماً، مدافعة عن سلطانها الزمني والروحي، لتتحول بذلك إلى معوّق عنيد وعقبة كأداء أمام صعود النظام الرأسمالي الذي كان له الدور الرئيسي في التأسيس له،(٣) ما فتح الطريق أمام حركة اعتراض قوية تمثلت في ثورات فكرية تدعو إلى سلطة

---

(١) روبرت بالمر، الثورة الفرنسية وامتداداتها، دار الطليعة - بيروت، ص ٤٠. وانظر: نصر شمالي، فساد النظام العالمي، الضعف في ذروة القوة، دار المستقبل - دمشق، ص ١٤٩-١٥١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

المعرفة وإلى محاربة الغيبيات، وإلى نشر الإلحاد كطريق للخلاص النهائي من سلطة الكنيسة، على أن التحدي الأبرز الذي واجهته تلك السلطة، كما في حركة الإصلاح البروتستانتي في القرن السادس عشر ثم في الثورة الفرنسية.

أما التوجهات الاستعمارية الأوروبية ودور الكنيسة فيها، فيعرّج عليها «روبرت بالمر» بالقول: «ومن موقع سلطة الكنيسة تلك، لعب البابوات دوراً أساسياً في تحريك التوجهات الاستعمارية الأوروبية، مضيفين إليها طابع الحروب الدينية المقدسة تماماً كما كان عليه الحال في وصف الحروب الصليبية. في حين أن أهداف تلك الحملات الاستعمارية كانت بعيدة كل البعد عن مسألة الدين ونشر المسيحية. لكن الوقت لن يطول، حين تضفي الكنائس على الصراع الديني والحروب في داخل أوروبا الصفة المقدسة؛ فقد انعكس الخلاف بين الكنائس صراعاً مريراً، فاضطهد الكثالكة حيث كانت السلطة للبروتستانت، واضطهد الأخيرون من قبل الكاثوليك. وحتى عام ١٧٥٠، الذي شهد انخفاضاً في حدة العداءات الدينية، كان اضطهاد أتباع المذاهب الأخرى يحمل صفة الحروب الدينية وتوسم بالقداسة.(١)

لكن، كيف تطور تاريخ علاقة المسيحية باليهودية الصهيونية؟ تجمع الدراسات العائدة لكل من: المؤرخ «فكتور سحاب»، والباحث «جورج عيراني»، و«إنعام رعد» والكاتب والمحاضر الجامعي الأمريكي «دارسي أوبراين» والكاتب الأمريكي الاستاذ في جامعة بنسلفانيا «والتر ماكدوجال»، على أن النزعات المسيحية الأولى في القرن الميلادي الأول كانت عديدة وكثيرة المشارب. لكن نزعتين منها بقيتا على مدى التاريخ هما المسيحية اليهودية والمسيحية الرومانية، على الأخص. وكانت المسيحية اليهودية نزعة في المجتمع المسيحي الأول، تعتقد أن السيد المسيح (عليه السلام) جاء ليبشر اليهود دون غيرهم، ليصلحوا ما فسد من دينهم، بفعل الكهنة والفريسيين. ولم تكن هذه النزعة ترى حاجة إلى تبشير غير اليهود بالدين الجديد، حتى أن ثمة مؤرخين يعتقدون أن القول بولادة المسيح (عليه السلام) في بيت لحم لا في الناصرة بفلسطين، إنما غرضه نسبة المسيح (عليه السلام) إلى نسل داود الذي كانت عاصمته بيت لحم، على الرغم من أن الإيمان المسيحي لا ينسب (المسيح عليه السلام) إلى سلالة بشرية، مثلما نعلم. أما النزعة الرومانية فتشتد إلى رواية الإنجيل أن «بيلاطس النبطي» الحاكم الروماني غسل يديه تبرئة لنفسه من قتل المسيح حين

---

(١) روبرت بالمر، الثورة الفرنسية وامتداداتها، دار الطليعة - بيروت، ص ٤٢-٤٥.

طلب منه اليهود ذلك. وتبرز هذه النزعة أن اليهود قالوا وهم يطالبون بدم المسيح (عليه السلام)، دمه علينا وعلى أبنائنا. وقد تزعّم النزعة المسيحية الرومانية فيما بعد القديسان بطرس وبولس. فالثاني كان يبشر بأن الدين الجديد جاء ليخلص الجنس البشري كله، لا اليهود وحدهم. أما بطرس الذي ذهب إلى روما ليبشر بهذا الدين، ثم صُلب هناك، فهو في نظر الكاثوليكية الرومانية الصخرة التي تؤسّس عليها حقها في تزعم المسيحية، لأنه خليفة السيد المسيح..!

وعلى الرغم من أن المسيحية اليهودية (إذا صحت التسمية) استفادت كثيراً مما يُقال عن اضطهاد الإمبراطور «نيرون» للمسيحيين الأوائل، فإن روما عادت وانتصرت حين اعتنق الإمبراطور «قسطنطين» الدين المسيحي في القرن الرابع، واعتمدت مجامع فينيقيا ٣٢٥م، والقسطنطينية، وفلقيدونية ٤٥١م، على الأخص النظرية الغربية في مبادئ الإيمان المسيحي. قبل ذلك كانت ثمة عقائد أخرى في المسيحية قمعتها الإمبراطورية، مثل عقيدة (آريس) القائل بعدم ألوهة المسيح ثم عقيدة «بولس» الذي كان بطريركاً في أنطاكية إبان النزاع بين تدمر وروما في نحو سنة ٢٦٠. وقد وقف بجانب زنوبيا واتهمته روما (وكانت ولا تزال على الوثنية) بأنه يهودي، لأنه لم يقل بألوهة المسيح. وقد أجمعت الدراسات لتثبت أن «بولس» هذا لم يكن يهودياً قط، ولا كانت «زنوبياً»، وإن هي إلا تهمة رومانية من دولة لم تكن حريصة على العقيدة المسيحية، لكنها استخدمت عداءها لليهودية من أجل تشويه سمعة واحد من خصومها السياسيين.

ولم تقلع روما عن هذا السلوك المعادي لليهود، لأنهم كانوا حلفاء الفرس الساسانيين في الصراع على طرق التجارة بين المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط، إذ كانت ساحة هذا الصراع بادية الشام والجزيرة العربية. وكان اليهود منتشرين في منطقة طبرية وخليج العقبة في فلسطين إلى خيبر فيثرب ونجران ودولة الحميريين في اليمن. وكانوا (اليهود) يقاومون التمدد المسيحي الروماني ثم البيزنطي السياسي والديني في هذه المناطق، في صراع أخذ الطابع الاقتصادي، السياسي والديني، لم يساعد إطلاقاً على إنهاء العداء التاريخي بين روما واليهود.

على أساس هذه المهاد التاريخية، كان منطقياً، حسب تأكيد المؤرخ «فكتور سحاب»، في بحث له نشرته جريدة الخليج الإماراتية تاريخ ١٧ فبراير/شباط ٢٠٠٣، أن "تظهر حملات اضطهاد اليهود في أوروبا في القرون الوسطى، حين كانت ديار المسلمين ملاذاً لهم، وكان منطقياً أن يشترك اليهود في الجهود السياسية التي

حثت العرب، ولا سيما القائد العسكري الأموي في المغرب «موسى بن نصير» على دخول الأندلس، لأنهم رأوا في ذلك خلاصاً لهم من الكاثوليك. وقد ازدهر المجتمع اليهودي في دولة الأندلس العربية الإسلامية، بل كان تراثهم الثقافي فيها من أزهى ما يفخرون به على مدى العصور.

وحين شنت مملكتا أراغون وقشتالة الحرب على العرب والمسلمين في الأندلس، فيما سُمي حرب الاستعادة، كانت محاكم التفتيش سيئة السمعة، موجهة أصلاً ضد العرب والثقافة العربية، لا ضد اليهود. فكانت كتب الفلك والرياضيات تُحرق إذا كانت بالعربية. وما أصاب اليهود من هذه المحاكم، إنما كان بسبب اتهامهم بالعمالة للعرب، فنزحوا معهم إلى المغرب.

وهكذا كان سقوط الأندلس سنة ١٤٩٢، نوعاً من ثأر روماني من اليهودية، على الرغم من أن هذه اليهودية لم تكن لها علاقة حينئذٍ بأي نوع من المسيحية اليهودية[١]». غير أن الثأر الأندلسي من روما لم يتأخر. لكنه جاء من شمال أوروبا، حين أخذت تظهر ملامح ثورة قومية ألمانية يتزعمها الراهب «لوثر» تتمرد على روما والبابوية الكاثوليكية. في هذه الحركة المعادية لروما ظهرت ملامح الثأر اليهودي مع اشتداد بعض الكنائس البروتستانتية بالتوارة، أكثر من اهتمامها بالإنجيل. إلا أن سياق الصراع داخل الكنيسة المسيحية نفسها بين النزعتين الرومانية و«اليهودية» لم يكن سهلاً نسيانه، حين تكون روما طرفاً في النزاع مع فريق يحتفل بالتوارة أكثر من احتفاله بالإنجيل.

وحين نشبت الثورة الفرنسية، وكان الإكليروس الكاثوليكي الفرنسي محسوباً على النظام القديم فيها، لم يكن صعباً على اليهود والحركة الماسونية، والبروتستانت الفرنسيين، أن يأخذوا جانب الثورة التي أشهرت شعار «الحرية والمساواة والأخوة» لنقض سلطان الملكية والنبلاء.. والكنيسة.

وخلال معركة استقلال الولايات المتحدة عن الحكم البريطاني، وطبقاً للمؤرخين والمفكرين والكتاب أمثال (نعوم تشومسكي، ديفيد هارفي، جيف سيمونز، اليزابيث مارتنيه، أريجي، شالمرز جونسون، فريد هاليداي، محمد حسنين هيكل، عبدالحي زلوم، محمد عابد الجابري، كريس هيدجين، وغيرهم) مارس الأمريكيون التطهير العرقي والإبادة الجماعية بحق الهنود الحمر واستولوا على ربع أراضيهم الشاسعة

---

(١) المؤرخ فكتور سحاب في بحث نشر في جريدة الخليج الإماراتية تاريخ ١٧ فبراير/شباط ٢٠٠٣.

في حرب وحشية ضد المكسيك، وسيطروا على مستعمرات وراء البحار بهدف التوسع ونهب الثروات. ومكّنت الانعزالية الأنانية الأمريكية هتلر من أن يرتكب جرائمه، بينما ساعدت العنصرية الأمريكية المعادية لليابان على التحريض على قصف «بيرل هاربر» واستخدام الأمريكيين للقنبلة الذرية في كل من هيروشيما وناكازاكي اليابانيتين، وأن الاستعمار الاقتصادي الذي مارسته الغطرسة الأمريكية أثار لهيب الحرب الباردة، مثلما سببت البلطجة الأمريكية وآلتها العسكرية سباق التسلح النووي، والإمبراطورية الأمريكية، التي لم تعد سياساتها تنطلي على أحد، وهي تمنع المجتمع الدولي عبر مجلس الأمن من أن يتخذ قراراً في صلب عملية التسوية في الشرق الأوسط، تنتهي بقيام دولة فلسطينية، وتوفر في الوقت نفسه للعدو الصهيوني كل أسباب ومقومات الاحتلال والاستيطان، وتقيم الدنيا ومعها الغرب، حول اعتقال جندي صهيوني جاء ليقتل ويسفك الدم ويدمر، وتعتبره جريمة حرب، فيما الولايات المتحدة ومعها الغرب يعمي أبصاره عن آلاف الأسرى الفلسطينيين الذين يزج بهم الاحتلال الصنهيوني في معسكراته النازية، وعلى أرض وطنهم المحتل من زمن تجاوز العقود الستة، تماماً كما زجت الولايات المتحدة بالمعتقلين في أبوغريب وغوانتانامو ونكلت بهم. وكيف يمكن أن تزاوج الولايات المتحدة، ومعها كيانها العنصري في فلسطين المحتلة، بين رفضها الانضمام أو الاعتراف بالمحكمة الجنائية الدولية لكي تنقذ جنود الكيان القتلة من أية مساءلة، وفي الوقت نفسه تمارس الضغوط بشأن قضية اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري؟، بهدف أمريكي لا يحتاج إلى تحليل، إدخال لبنان في لعبة الأمم، ووضعه على مشرحة الفصل السابع، شأنه شأن العراق وقبله أفغانستان، ودول عربية أخرى، مدرجة على قائمة «الفوضى الخلاقة»، للعبث بمكونات لبنان الطائفية والمذهبية والإثنية، بما يتوافق ويترابط والأهداف والغايات المشتركة بين العدو الصهيوني والدول الغربية، وكذلك السودان الذي تحول جنوبه بعد قيام دولة الانفصال هناك إلى خاصرة للمتاعب. والتهديد ليس للسودان فحسب، وإنما لكل وادي النيل وبقية العرب، في ظل الأدوار الأمريكية الصهيونية الغربية التي حققت الانفصال.

وكيف يمكن أن تعلن الولايات المتحدة الأمريكية أن قرارات الأمم المتحدة مبرمة، بل ويذهب العدو الصهيوني إلى ممارسة العدوان وجرائم الحرب والتهويد والاستيطان في فلسطين، أو ضد لبنان وشعبه، لغرض تطبيق قرارات دولية صدرت. وعندما يأتي الدور على ما صدر من قرارات في شأن هذا العدو، تكمّ الأفواه وتلجم الألسن وتشل

الإرادات، ويصير كله من أجل عيون الدفاع عن النفس.. والأمن الصهيوني.. إنها شريعة الغاب.

أما معركة استقلال الولايات المتحدة عن الحكم البريطاني، فإنها كانت مرحلة أخرى في مراحل تحالف الثورة الفرنسية المعادية لسيطرة روما على الكنيسة، مع مجتمع متحرر من هذه السيطرة. إذ كان معظم المجتمعات الأمريكية في الولايات الثلاث عشرة، المؤسسة من المهاجرين الأنجلو ساكسونيين والجرمانيين، والبروتستانتية غالبة بينهم على الكاثوليكية. وقد تعززت النزعة التوراتية في المسيحية الأمريكية، لأن المجتمع الأمريكي، مثل المجتمع العبراني، كان مؤسساً على اجتياح أرض الغير (الأمريكيون اجتاحوا أرض الهنود الحمر، والعبرانيون (أرض كنعان) فكان لابد من تشريع هذا الاجتياح واقتلاع الشعب من أرضه بزعم الحق الإلهي، عن طريق استيطان أسطورة أرض الميعاد، بالزعم أن ما يبدو اغتصاباً، إنما هو تنفيذ لإرادة إلهية..! ومن هنا يبدو تعلق بعض الكنائس البروتستانتية الأمريكية المغالي بالتوراة والفكر التوراتي، والإحساس بضرورة إسناد ودعم «الكيان»، حتى قيل في بعض هذه الكنائس أنها أشد تطرفاً في صهيونيتها من اليهود أنفسهم.

وإذا شئنا متابعة هذا الخيط التاريخي حتى منتهاه، في هذا الصراع داخل المسيحية، بين نزعة رومانية كاثوليكية وأخرى مسيحية يهودية، نلاحظ أن «أدولف هتلر» زعيم الحزب النازي، كان كاثوليكياً من النمسا.[1] ويجدر القول هنا أن الحركة النازية كانت فرصة تاريخية للحركة الصهيونية التي كانت تتمنى حدوث ما يقنع يهود أوروبا والعالم، بأن بقاءهم لم يعد مأموناً إذا لم يهاجروا إلى فلسطين.

---

(١) جريدة الديار اللبنانية بيروت ١٧/٤/١٩٩٤، وانظر، جورج عيراني، الفاتيكان وكاثوليك الشرق الأوسط، جريدة السفير اللبنانية ـ بيروت، ٢٠/١٠/١٩٩٦.



(١٣)

الحروب الصليبية

بينما كان نصارى بلاد الشام والعراق والحجاز ينعمون بقدر عظيم من حرية المعتقد والدين قبل ظهور الدعوة الإسلامية، فإن هذه الحرية استمرت بعد تأسيس الدولة الإسلامية في المدينة، حيث حفظ لهم البناة الأوائل للدولة الجديدة كامل حقوقهم وامتيازاتهم المدنية، بما في ذلك حرية التنقل وحرية العبادة. ويرى كثير من الباحثين أن الحروب الصليبية لم تكن في الواقع سوى حرب أمراء لحرب توسع إقطاعية استعمارية تهدف لاجتياح أوروبا اللاتينية بغزوات وحملات صليبية، تتمثل في الاستنجاد الذي أرسله الإمبراطور البيزنطي «أليكسوس كومنينوس» إلى البابا «أوربانوس الثاني» (أوربان الثاني) عندما غزا السلاجقة أراضي الدولة البيزنطية في آسيا واكتسحوها حتى بحر مرمرة، وبعثوا الفزع في أهل القسطنطنية. ورأى البابا الكاثوليكي في استنجاد الإمبراطورالبيزنطي فرصة تاريخية لاسترجاع الكنيسة البيزنطية إلى حظيرة روما، (يشار إلى أن الخصام والانشقاق بين الطائفتين: الروم والكاثوليك كان قد حدث عام ١٠٥٤)،(١) تماماً كما كانت الحركة النازية الفرصة التاريخية للحركة الصهيونية ولليهود في كل بقاع الأرض، ودعوة صريحة ليهاجروا إلى فلسطين.

والحملات العنيفة على الإسلام والمسلمين، بشتى أشكالها السياسية والدينية والاجتماعية، لم تهدأ. وباتت تذكّر بالماضي البعيد، عندما بدأت أوروبا تتهيأ لانطلاقة دينية واقتصادية في مواجهة عالم الإسلام من جهة، وعالم بيزنطة المتقهقرة أمام قبائل الترك الآسيوية من جهة أخرى، خلال الحروب الصليبية. وليست هذه الحركة الجيو- سياسية، إذا ما وضعت في إطارها الصحيح، إلا فصلاً من فصول الصراع والتفاعل بين الشرق والغرب الذي بدأ بحروب طراودة وفارس في الأزمنة الغابرة بالسيطرة الاستعمارية الغربية.(٢)

وبرأي الباحثين، فإن الحملات الصليبية التي قادتها أوروبا اللاتينية، يوم أراد البابا أوربانوس الثاني أن يوحد القوى العسكرية المشتتة تحت سلطة الأمراء والملوك في عملية حشد عسكرية، كان لها هدف محدد يبعد آلاف أميال، وهو "تحرير" بيت المقدس وقبر المسيح، بزعم توحيد المسيحية. بينما نرى أن الحروب الصليبية التي قادتها أوروبا اللاتينية كانت قد بدأت منذ اليوم الأول لبلوغ العرب والمسلمين أطراف

---

(١) سيد أمير علي: مختصر تاريخ العرب، دار العلم، بيروت ١٩٨١، ص ١٣٥.
(٢) أنور الجندي: تاريخ الإسلام، دار الأنصار، القاهرة ١٩٧٩، ص ١١٥.

أوروبا في شبه الجزيرة الأيبيرية (الأندلس) وصقلية، كما كانت امتداداً لمعارك الدولة الرومانية البيزنطية مع العرب والمسلمين طيلة العهود السابقة.(١)

وبعد الف عام ونيف، تتجدد الحشود والحملات في أكبر غزو إمبراطوري تشنه وتقوده الولايات المتحدة ومعها أوروبا، في غزوة همجية لم تبقِ ولم تذر، أعادت بلاد الرافدين إلى ما قبل العصر الصناعي، بهدف نهب ثروات المنطقة وتوفير الحماية والأمن للعدو الصهيوني بذرائع ثبت زيفها. وحينما تفتقد البوصلة الأخلاقية، يتم تبرير الغزو والسطو والاستباحة والقتل والنهب والتوسع. وفي مثل هذه الفضاءات، تهجع الكراهية في اللاوعي، ويتنامى الشعور بالظلم والإهانة، ولا يعود المواطن العربي يصدق هؤلاء الذين أتخموا العالم بالحديث عن الحرية وحقوق الإنسان.

وإذا كان جورج بوش الابن يدافع عن فعله السياسي، لا سيما قراره بغزو العراق بعد أفغانستان، وكذلك خلفه باراك أوباما، فإن اعتراف بوش الصريح والواضح بأنه شن الحرب على العراق جراء معلومات مضللة، وحصل ما حصل فيها من تدمير للدولة العراقية، وحل لمؤسساتها، فضلاً عن اعترافه باستخدام أسلوب الإيهام بالغرق، إنما يرتب عليه مسؤوليات جسام قانونية وسياسية وأخلاقية، ما يفرض على الولايات المتحدة التحقيق معه وتقديمه إلى العدالة، ومعه كبار المسؤولين في إدارته الذين أضافوا موبقات جديدة لتاريخ الولايات المتحدة، تاريخ الإبادة والدم والحرب، التي اتسمت بها الحملات الصليبية، كما اتسمت بها القوات المسلحة الأمريكية التي يوجهها ويسيطر عليها «صليبيون»، حسب قول الإعلامي الأمريكي الشهير «سيمور هيرش» الذي يواجه انتقادات في الولايات المتحدة بسبب محاضرة ألقاها بهذا الخصوص في الدوحة بقطر، (٢٠/١/٢٠١١). وأشار «هيرش» الذي يعتبر من أهم الصحافيين الاستقصائيين في الولايات المتحدة، إلى أن مستشاري الرئيس السابق جورج بوش الابن، المحافظين الجدد، كانوا يعملون وفقاً لسياسة تقول: «سنحوّل المساجد إلى كاتدرائيات». وأضاف «هذا ليس موقفاً لدى جزء من الجيش، بل إنه حملة صليبية بالمعنى الحرفي، يعتبرون أنفسهم حماة المسيحيين، إنهم يحمونهم من المسلمين مثلما حصل في القرن الثالث عشر.(٢)

هكذا، فإن أي تمدد عربي إسلامي، أو شرقي بصورة عامة، كان يملأ قلب أوروبا غيظاً وحقداً وتآمراً وعدوانية وعنصرية. ولذلك، فبعد أن وصل العرب والمسلمون إلى

---

(١) عبدالعزيز سيد سالم: تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس، دار المعارف - بيروت ١٩٦٢، ص ٢١٠.
(٢) جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٥٧٠ - ٢٢/١/٢٠١١.

أطراف الأندلس، شعرت أوروبا بالخطورة وبدأت تتحين الفرصة المناسبة للانقضاض على عدوها، من عرب ومسلمين وأقباط وأخلاط عرقية ودينية مختلفة. ولم يكد يصاب تماسك الدولة العربية الإسلامية بالضعف، وينالها التجزؤ والانقسام أواخر الألفية الأولى، حتى اعتقدت أوروبا اللاتينية، بغيظها وكراهيتها وحقدها وعدوانيتها وعنصريتها، بأن العصر الألفي الثاني بدأت إطلالته؛ وهي كانت تبشر له من خلال كنيستها الكاثوليكية. وبهذا الزعم والاعتقاد الواهم، شرعت الجموع الغفيرة، بآلافها المؤلفة، تتدفق على الأرض المقدسة من العالم اللاتيني. وازدادت الحملات الصليبية اندفاعاً في ٢٦ نوفمبر / تشرين الثاني ١٠٩٥، حين وجه البابا أوربان الثاني نداء في مدينة «كليرمون» الفرنسية، يحرض فيه المسيحيين على انتزاع كنيسة القبر المقدس في القدس من أيدي المسلمين، وهو النداء الذي جاء بعد نداء الإمبراطور البيزنطي «كومنينوس» في العام ١٠٩٤، إلى البابا.

قاد «بطرس الناسك»، أهم خطباء التحريض والكراهية في الحروب الصليبية، الجماهير (١٠٩٦) إلى بيت المقدس، تحت راية وشارة الصليب. والإسلام في كل هذه المراحل، من إعلان البابا أوربان الثاني (١٠٩٥)، إلى إعلان المحافظين الجدد (٢٠٠١)، إلى الآن، كان يوصف بأنه دين العنف والسيف والتعصب والإنغلاق.

ولما فشلت حملة بطرس الناسك، أخذ النبلاء.. والزعماء.. في أوروبا يستحثون لتأسيس إمارات صليبية في بلاد العرب والمسلمين، تكون على شاكلة المستوطنات الصهيونية في فلسطين المحتلة؛ تؤمن مصالحهم ومصالح الدول الداعمة والمشاركة في تلك الحروب، تماماً كما هو المحتل والغازي الأمريكي لبلاد الرافدين، حيث أخذ على عاتقه توزيع النِسب لدول التحالف وشركائها، من نفط العراق وثرواته.

لم تتوقف الحملات الصليبية خلال قرنين كاملين. فمنذ بدأت إلى بلاد الشام العام ١٠٩٨، لم يتوقف ورود جموع وحشود صليبية متصلة، على هيئة حجّاج.. إلى بيت المقدس. ويمكن تقسيمها إلى ثمان حملات هي:

١) الحملة الأولى (١٠٩٧-١٠٩٩م) نحو بيت المقدس.
٢) الحملة الثانية (١١٤٧-١١٤٩م) نحو ساحل الشام.
٣) الحملة الثالثة (١١٨٨-١١٩٢م) على ساحل الشام، واستولت على عكا بعد سقووط القدس بيد صلاح الدين الأيوبي وكان على رأسها «ريكاردوس قلب الأسد، ملك إنجلترا».
٤) الحملة الرابعة (١٢٠٤م) وقد اتجهت نحو القسطنطينية.

٥) الحملة الخامسة (١٢١٧-١٢٢١م) بقيادة ملك المجر واتجهت إلى مصر.
٦) الحملة السادسة (١٢٢٧-١٢٢٩م) بقيادة فريدريك الثاني، واتجهت إلى عكا.
٧) الحملة السابعة (١٢٤٨م) وكانت بقيادة ملك فرنسا لويس التاسع المعروف بالقديس لويس، واتجهت إلى مصر بعد عودة القدس إلى المسلمين عام ١٢٤٤م.
٨) الحملة الثامنة (١٢٧٠م) واتجهت إلى تونس، بقيادة القديس لويس، وتوفي اثناءها.[١]

وإذا أردنا تقييم هذه الحروب الصليبية بحملاتها خلال قرنين كاملين، فإننا نجدها مرت بثلاث مراحل:

أ- ظفر الإفرنج (الصليبيون) في المرحلة الأولى الممتده بين عامي (٤٢٩-٥٣٩هـ / ١٠٩٨-١١٤٤م).

ب - أما في المرحلة الثانية فقد شهدت ردّة فعل عند العرب والمسلمين تمثلت بمقاومة الصليبيين مما ساعدهم على تحرير إمارة (الرها) عام ٥٣٩هـ بقيادة نور الدين زنكي، وتحرير القدس على يد صلاح الدين الأيوبي.

ج - شهدت هذه المرحلة أيضاً انتصار المماليك على الصليبيين واستطاعوا إجلاءهم نهائياً عن الشرق العربي والإسلامي وذلك في العام ٦٨٩هـ/١٢٩١م.

وحقق الصليبيون من خلال الحملات الظفر بالشرق وإقامة عدة ممالك (إمارات) هي:

إمارة الرها وإمارة طرابلس وإمارة أنطاكية وإمارة بيت المقدس. وفي سنة ١٠٩٩م، أي في مطلع الألفية الثانية للميلاد، اتجه القائد الصليبي (ريموند) نحو الجنوب باتجاه بيت المقدس، واستولى على معرة النعمان ثم حصن الأكراد وعرقه في شمال لبنان وطرطوس، وبعدها توجه إلى القدس بمساعدة موارنة جبل لبنان الذين أمدّوه بالرجال وعرّفوه على الطرق فوصلها. وكان عديد حملته أربعون ألف مقاتل، وقد تمكن من فتح القدس في يوليوءؤ/تموز ١٠٩٩، بعد سقوط حماتها من الفاطميين.[٢]

وقد أعمل الصليبيون السيف بأهل القدس، وصبوا جام حقدهم عليهم أطفالاً

---

(١) قاسم عبدو قاسم: الحروب الصليبية، عالم المعرفة ١٤٩، ص ١٠٩، وانظر: سيد على الحريري، الحروب الصليبية، دار التضامن. بيروت ١٩٨٨، ص ٦٠.

(٢) المصدر نفسه.

ونساءً ورجالاً، حتى تكدست أكوام الرؤوس والأيدي والأرجل في شوارعها وأزقتها، في حين أن صلاح الدين عندما فتحها حفظ أهلها وأطلق سراح الذين لم يدفعوا الجزية.(١)

وبعد النزاع الذي نشب بين فروع السلالة الأيوبية، استرجع الصليبيون بعض المراكز مثل: «بيروت وصفد وطبرية وعسقلان، حتى أن القدس عادت اليهم سنة ١٢٢٩م. وبعد فترة نشب نزاع بين البنادقه وفرسان الهيكل وفرسان القديس يوحنا، وكان يلجأ بعضهم إلى المسلمين لحمايتهم بعضهم من بعض.

وظلت القدس تحت سيطرة الصليبيين حتى العام ١٢٤٤. وبعد وصول المماليك إلى عرش السلطة في مصر، عقب موت الملك الصالح نجم الدين أيوب (١٢٤٩م) وظهور أمير المماليك الرابع الملك الظاهر بيبرس (١٢٦٠-١٢٧٧م)، تمكن بيبرس من تسديد الضربات للصليبيين وحال دون تقدم المغول (الذين أعملوا سيفهم في أهل العراق، حتى باتت مياه دجلة والفرات قانية بلوم الدم) في معركة عين جالوت في فلسطين (١٢٦٠م). ولم يبق في يد الفرنجة سوى مدينة عكا التي حاصرها الأشرف خليل ابن قلاوون، في مايو/أيار ١٢٩١م، فاستسلمت له، وكانت آخر معاقل الصليبيين في الشرق.

مع إنتهاء الحروب الصليبية في الشرق، بسبب نمو قوة الدولة الإسلامية في مصر واستعادة وحدة البلاد تحت رايتها، بدأت الجيوش الصليبية الغربية تفتش عن مواطن الضعف عند المسلمين في الأندلس وجزر البحر المتوسط. وقد استطاع الغرب أن يسترد صقلية، وإزالة أجزاء كبيرة من الدولة الإسلامية في الأندلس، بعد تفرّق الأمراء المسلمين والإيقاع بينهم وتمزيق إماراتهم. وقد تضامن أمراء الفرنجة وتضامنت معهم ممالكهم في مواجهة الوجود العربي الإسلامي في الأندلس، وباستعادتها تم إخراج العرب والمسلمين من أوروبا.

وإذا أردنا أن نقيّم حركة الصراع العربي - الغربي من خلال حملات الحقد والكراهية والدم والإبادة والتوسع الاستعماري، التي اتسمت بها ممارسة وهدفاً الحروب الصليبية، فإن ما يلفت هو الاستجابة بالتحدي والكبرياء كتعبير عن الإرادة والكرامة، ما نفتقدها اليوم في مواجهة المشروع الأمريكي - الغربي - الصهيوني. فما يكاد الصليبيون يغزون بلاد الشام، حتى تخرج الجيوش في العراق لمنازلة

---

(١) المصدر نفسه.

المعتدين؛ ولا يكاد الصليبيون يتحركون نحو مصر، حتى تنقض جيوش الشام للذود عنها؛ ولا يكاد الناصر صلاح الدين يثبت قدميه في مصر، حتى يسخّر جميع مواردها البشرية وطاقاتها المادية لطرد الصليبيين من دمشق. ولا يكاد «أرناط» حاكم الكرك الصليبي يخرج في البحر لتهديد الحجاز، حتى يتحرك أهل مصر لدفع الخطر عن الحرمين.(١) وهذا ما تؤكده حقيقة كالشمس ساطعة، (إذا اشتكى منه عضو تداعت له سائر الأعضاء بالسهر والحمى) ، تجلّت في وحدة بشرية متراصّة لمواجهة الكيان الاستيطاني الصليبي، الذي دنس الأرض والمقدسات، لتحقق الأمة وحدتها وكأنها البنيان المرصوص، في استحضار إرادتها وقدراتها وطاقاتها وذاتها التاريخية، في الانتصار المجيد باقتلاع الصليبيين من الأرض العربية.

غير أن الحروب الصليبية قوّت نفوذ البابوات، ورفعت شأن البابوية. فهم الذين بشّروا بها ودفعوا قسماً كبيراً من نفقاتها، وأرسلوا بعض ممثليهم ليقودوها، وباعوا صكوك الغفران لمن كان يشترك فيها؛ فأصبحوا، وقد التفّ حولهم الناس، قادرين على فرض سلطتهم على رجال السياسة، وتوجيه سياستهم بما يوافق أهواءهم ومخططاتهم. لا بل إن البابوات، بسلطتهم الزمنية، أصبحوا قادرين على عزل أباطرة الغرب عن عروشهم، واستطاعوا أن يوجهوا النصرانية الكاثوليكية نحو سياسة خاصة بهم، ومن ثم أخذوا يوجهون حملات الكراهية، الحملات الصليبية الاستعمارية، بأنفسهم.

أما بالنسبة للإمبراطورية البيزنطية، التي أشعلت الحروب الصليبية بعد النداء الذي وجهه إمبراطورها إلى البابا في روما، وناشده التدخل لإنقاذ بيت المقدس وحماية الحجاج الوافدين إليها من أوروبا.. فإن هذه الإمبراطورية بدأت تتهاوى بتأثير تلك الحروب، كما هي الولايات المتحدة الأمريكية، التي بدأ العد التنازلي لهيبتها ومكانتها وسطوتها وعدوانيتها وسياسة القهر والإبادة والعنصرية والهيمنة التي مارستها شرقاً وغرباً، بفعل الحروب التي شنتها والأزمات الاقتصادية المتعاقبة التي خنقتها، والعولمة التي انكشف مستورها، وأدواتها المالية التي اعتمدت على مبدأ أن هناك أحمقَ يولد كل دقيقة. أما العولمة فاعتمدت (كما يقول د. عبدالحي زلوم في كتابه المرموق "أمريكا وإسرائيل الكبرى"، وفي كتابه أيضاً، "نذر العولمة، أمريكا تريد والله فعّال لما يريد") على مبدأ أن العالم قد أصبح مسرحاً للتفتيش عن هؤلاء الحمقى؛ وهي بداية النهاية، بل هي مسامير في نعش المشروع الإمبراطوري الأمريكي.

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٢٢ (قاسم عبدو قاسم - الحروب الصليبية).

فالحروب الصليبية تأسست على الأحقاد الغربية ضد العرب والمسلمين. وسرعان ما انعكست هذه الروح العدائية بشكل واضح في الآثار الأدبية، خاصة في «أنشودة رولان» حيث عمد كاتبها إلى نفث سموم وأحقاد الصليبية الغربية في أشعاره، معتبراً الإسلام هرطقة أو بدعة؛ فيما يصور خاتم المرسلين محمد صلى الله وسلم كقائد غريب الأطوار، يتملكه الشيطان. أما عادات وتقاليد المسلمين، فتتلخص بالغش والسرقة وتعدد النساء. وفي كتاب «شريعة السراسنة» الذي راج في فرنسا، تم تصوير الديانة الإسلامية وكأنها مجموعة من الخرافات الشيطانية.(١)

وها هي القدس الآن، وفلسطين بلد الرباط وأرض الإسراء والمعراج، بهلالها وصليبها، تعيش المأساة نفسها في ظل "مملكة استيطانية" جديدة، جاءت في حملة مشابهة من الغرب وما زالت مؤيدة ومدعومة منه. وإذا كانت حملة الفرنج الأولى قد احتمت وتزينت بالصليب، فإن المملكة الاستيطانية الثانية (الكيان الصهيوني) سارت على الدرب ذاته وخرجت بالسيف من التوراة. بمعنى أن الوحدة الفكرية والعضوية التي جمعت وتجمع بين التراث الديني اليهودي والصهيونية، تجعل من التراث ـ الأسطورة، أساساً دينياً، ومن الصهيونية عملاً سياسياً عنصرياً لمفهوم واحد هو الفكرة اليهودية الصهيونية التي تجد صدىً وتفهماً وتأييداً مطلقاً لها من الغرب الذي يتداخل عقائدياً مع أساس الدين اليهودي، والتي تستمد شرعيتها من «العهد الإلهي» الذي يتلخص بالاستيلاء على فلسطين وبناء الهيكل لتكون القدس بالتالي للكيان الصهيوني، ويبسط شذاذ الآفاق، قطعان المستوطنين على الأرض كما "وعدهم" الههم في قوله: «هكذا قال السيد يهوه لصهيون: يكون الملوك حاضنيك، وسيداتهم مرضعاتك، بالوجوه على الأرض يسجدون لك، ويلحسون غبار رجليك».(٢)

هذه السطوة اليهودية الصهيونية، أمام هوانٍ تعيشه الأمتّان العربية والإسلامية، تأتي في سياق الأهداف التي تسعى الصهيونية إليها، ممثلة بالمملكة الإستيطانية الجديدة التي يريد البعض أن يكسب ودها ويتوسلها، وفي موازاتها السطوة الأمريكية، أي مثيلتها بوصفات وإملاءات البيت الأبيض الأمريكي – هذه السطوة المتمردة على القوانين والشرائع الدولية، وتلك التي نصّبت نفسها على العالم.

ولم يتوقف سيل العداء في الخطاب السياسي الغربي. فبعد أن نصّبت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وصياً على دساتير الأمم مع نهاية الحرب الباردة، واشتعال

---

(١) ر. ساوثرن، صورة الإسلام في أوروبا في العصور الوسطى، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٤، ص ٥٥.

(٢) عجاج نويهض: بروتوكولات حكماء صهيون، دار الاستقلال، بيروت ١٩٩٦، العهد القديم، سفر أشعيا.

حرب الخليج الثانية، وصلت إلى موقع مهيمن لم تصله أية دولة في العالم من قبل. فكل قطيعة تاريخية تفرض قراءة جديدة وتأويلاً جديداً ما يستوجب إيجاد نموذج جديد للبيئة الدولية الجديدة. وبعد «فرنسيس فوكوياما» في كتابه ذائع الصيت (نهاية التاريخ..)، حاول «صموئيل هنتينجتون» في كتابه (صدام الحضارات) و«هنري كيسنجر» في كتابه «دبلوماسية»، تقديم هذا النموذج الجديد، لكن «زبيغنيو بريجينسكي» تخطّى الإثنين معاً وانصرف إلى تحليل عميق للجغرافيا السياسية وللأهداف الاستراتيجية التي يجب على الولايات المتحدة أن تسعى لتحقيقها إذا أرادت الاستمرار في الهيمنة الحالية على العالم.

يقول «بريجنسكي»: «.. وحتى يستمر نهج الهيمنة ويستمر التفوق الأمريكي، يجب السيطرة على الكتلة الأوراسية ـ الشرق أوسطية من محدداتها الجغرافية ـ حيث توجد معظم مصادر الطاقة وثلثا الإنتاج العالمي، ومن هذا المنظور فإن السياسة الأمريكية ستشبه إلى حدٍ بعيد سياسة بريطانيا الاستعمارية في ما مضى. أما عن الشرق الأوسط، المنطقة الإستراتيجية، فيرى «بريجينسكي» أن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة القادرة على إحداث أي تغيير ممكن، كما أثبتت حرب الخليج الثانية. ويتساءل «بريجينسكي»: هل تحتاج الولايات المتحدة إلى شركاء والحلفاء كثيرون؟ ويجيب: إن هكذا شراكة يجب أن تقوم مع أوروبا، لأنها بالمعنى العريض تمتلك مع أمريكا حضارة مشتركة ناشئة من تقليد مسيحي مشترك، وهي الشراكة التي لا تتعارض مع دخول تركيا في الاتحاد الأوروبي.[(١)]

أزعم، في هذا المقام، أن الصهيوني «بريجينسكي» ومن خلال كتابه (رقعة الشطرنج الكبرى) رسم الصورة التي تعيشها أمتنا العربية ـ الإسلامية راهناً. بل ورسم حال الأمة التي كانت عليه وتعيشه سنة ٦٥٦هـ عندما دخل التتار بغداد،[(٢)] وعندما دنس الغزو الصليبي أرض العرب والمسلمين، وأرض الإسراء والمعراج وسقوط القدس ١٣/١٤ يوليو/تموز ١٠٩٩،[(٣)] مروراً بسلسلة الانهيارات العربية منذ نكبة

---

(١) زبيغنيو بريجينسكي (مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق): رقعة الشطرنج الكبرى، دار بيار باريس ـ الترجمة الفرنسية ١٩٩٨، عرض: غسان العزي، انظر: جريدة الخليج الإماراتية، العدد ٧١٢٤ ـ ٢٠/١١/١٩٩٨.

(٢) عبدالعزيز الدوري: التكوين التاريخي للأمة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٨٦ ص ١١٨.

(٣) حسن علي خاطر: موسوعة القدس، المجلد ٢، المجلس العلمي الفلسطيني ٢٠٠٤ ص ١٢٧.

١٩٤٨ حتى الآن، كونها جزءاً لا يتجزأ من الانهيار الكبير الذي تعاني منه الأمة منذ الاكتساح العسكري الصليبي الذي مارسه الغرب ضدها منذ قرون، في حرب توسعية إقطاعية استعمارية، قادتها أوروبا اللاتينية بكنيستها الكاثوليكية وحضورها الفاتيكاني؛ هذا الحضور الذي غدا سلطة زمنية متجددة، بعدما تولى البابوات التبشير بالحروب والغزوات الصليبية وتغطية نفقاتها وقيادتها، مضفين عليها طابع الحروب المقدسة، في حين أن أهداف تلك الحملات كانت بعيدة كل البعد عن مسألة الدين ونشر المسيحية. غير أنها قوّت نفوذ البابوات ورفعت شأن البابوية التي فرضت وصايتها على الفكر، مدافعة عن سلطانها الزمني والروحي.

ومن موقع سلطتهم تلك، لعب الباباوات دوراً أساسياً في تحريك التوجهات الاستعمارية الأوروبية، حتى أن الكنائس أضفت على الصراع الديني في داخل أوروبا الصفة المقدسة ذاتها. فقد انعكس الخلاف بين الكنائس صراعاً مريراً، فاضطهد الكثالكة حيث كانت السلطة للبروتستانت، واضطهد الأخيرون من قبل الكاثوليك. وحتى عام ١٧٥٠م، الذي شهد انخفاضاً في حدة العداءات الدينية، كان اضطهاد أتباع المذاهب الأخرى، والحروب، تحمل صفة الحروب الدينية، وتوسم بالقداسة أيضاً.

وفي ظل هذه الصراعات، بقيت الكنيسة الكاثوليكية هي الأقوى؛ إذ كانت تقوم على أساس تنظيم هرمي قوي متماسك، يتربع على قمته الحبر الأعظم. وإن كانت عصمة البابا عن الخطأ لم تُقرّ بعد كعقيدة من عقائد المذهب الكاثوليكي،[١] فإن المكانة التي كان يتمتع بها الحبر الأعظم كانت تجعل منه مرجعاً للأساقفة في نزاعاتهم مع حكومات بلادهم. وكان الأساقفة، كافة، يُعدّون من الشخصيات المرموقة. وكان أسقف روما، بصفته بابا، عاهلاً دنيوياً، يحكم إيطاليا الوسطى والولايات البابوية. وكان الأكليروس ككل يملكون ثروات طائلة، وكانت أملاك الكنيسة معفاة من الضرائب بصورة عامة، وكان للكنيسة قانونها الكنسي ومحاكمها الكنسية بغية تأمين حماية أملاكها وفرض رقابتها على رجال الدين.[٢]

وبعد انطلاقة الفاتيكان، وغياب البابا بيوس الثاني عشر (توفي ١٩٥٨) المتهم من الحركة الصهيونية والمنظمات والجماعات الصهيونية المسيحية المؤيدة لها، بمساعدة النازية، تم في ١١ فبراير/شباط ١٩٢٩ التوقيع في روما على معاهدة

---

(١) رويرت بالمر: الثورة الفرنسية وامتداداتها، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٢، ص ٤٢-٤٥.

(٢) المصدر نفسه.

تاريخية بين «موسوليني» الزعيم الإيطالي، وبين أمين سر الفاتيكان، من قبل البابا بيوس الحادي عشر، تقضي بتنظيم العلاقة بين روما والفاتيكان، وإنشاء دولة الفاتيكان، ما سمح بتلك الانطلاقة. ومن ثم انتخب البابا يوحنا الثالث والعشرين، الذي وافته المنية في حزيران/يونيو ١٩٦٣، دون أن يقطف ثمار توجهه بإحداث توافق بين الكنيسة والأوضاع الراهنة في العالم.(١)

تابع البابا بولس السادس نشاط سلفه، وفي عهده ظهرت نتائج المجمع الفاتيكاني الثاني عام ١٩٦٥، حيث وضع البابا مبادئ وأسس تجديد الكنيسة وتحديثها بغية تسهيل عملية توحيد المسيحيين أملاً في أن تزيد الكنيسة من انفتاحها على العالم المعاصر، ما اعتبر في حينه بمثابة عودة الكرسي البابوي للعب دوره على الساحة العالمية.(٢)

كان عهد «بولس السادس» حافلاً بالنشاط، وساعد في ذلك على استعادة أوروبا لعافيتها. ولكن الكنيسة البروتستانتية الأمريكية لم تكن تنظر بعين الرضا لاستعادة الفاتيكان دوره. وفي المقابل، فإن تأييد الفاتيكان للغرب في الحرب الباردة، واستمرار موقفه المناهض للشيوعية، لم يكن ليشعر الاتحاد السوفييتي بالارتياح، إذ بدا الفاتيكان وكأنه جزء من المعسكر الغربي المناهض للسوفييت ودول الكتلة الشرقية الدائرة في فلكه حينها.(٣) كما كان على الفاتيكان أن يحدد موقفه من حركات التحرر التي عمت مختلف أرجاء العالم، وشارك في «لاهوت التحرير».(٤) ففي عام ١٩٦٨، عقد عدد من رجال الدين واللاهوتيين ندوة في مدينة البندقية جرى فيها نقاش حر تحت شعار «الظلم الاجتماعي والثورة» عالجت مواضيع عدة بما في ذلك اللجوء إلى العنف من قبل رجال الدين المسيحيين. وجاء في واحدة من الخلاصات التي توصل اليها المنتدون: «نحن المسيحيين كأعضاء في الأمة، علينا أن نقر بدورنا وواجبنا في تحمل مسؤولياتنا، إذ أننا بصمْتنا وانعزالنا نكون مساهمين في الخطيئة، وعلى الكنيسة أن تكون في خدمة أولئك المناضلين وعلى صوت الكنيسة أن يرتفع عالياً داوياً دفاعاً عن الإنسان المسحوق.(٥)

---

(١) السيرة التاريخية للدبلوماسية الفاتيكانية، صحيفة الديار - بيروت، ١٩٩٤/٤/١٧.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) مصطفى طلاس: راعي القدس، إيلاريون كبوجي، دار طلاس، ص ٥٥-٥٦.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

عقب وفاة البابا بولس السادس، انتخب خلفاً له يوحنا بولس الأول، الذي لم تدم ولايته سوى ثلاثة وثلاثين يوماً، وأعقب ذلك انتخاب الكاردينال «كارول فويتيلا» رئيس أساقفة وارسو البولندية، باسم البابا يوحنا بولس الثاني، ليبدأ معه العهد الأكثر سياسة في تاريخ الفاتيكان منذ انهارت السلطة الزمنية لبابوات روما. حيث أحيطت وفاة يوحنا بولس الأول، وانتخاب يوحنا بولس الثاني، بعد تصاعد الدخان الأبيض، بملابسات كثيرة. فقد جرى الحديث عن وفاة غامضة ليوحنا بولس الأول؛[1] ومع الحديث عن دور ليوحنا بولس الثاني في انهيار المعسكر الاشتراكي، أثار البعض تساؤلات عن البابا الأول غير الإيطالي وعن سبب اختياره من بولندا. وذهب البعض إلى حد الافتراض بأن هناك ترتيباً أمريكياً، أوروبياً غربياً في اختيار يوحنا بولس الثاني.[2] وعزز من إطلاق هذه الافتراضات وثيقة نشرتها المجلة الكاثوليكية (ترنتيا جورني) بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢١، تفيد بأن الاستخبارات الإيطالية، لعبت دوراً في انتخاب البابا بولس السادس عام ١٩٦٣. وهناك من كتب: «أنه عندما توفي بولس السادس عام ١٩٧٨، وجد الكرادلة المجتمعون في الفاتيكان صعوبة في اختيار الخلف، ليستقر الرأي على انتخاب الكاردينال «لوتشياني». وخلافاً للباباوات أسلافه الذين كان معظمهم يتحدر من أصول ارستقراطية أو ثرية، كان البابا الجديد ابن عائلة فلاحية عمالية. وبعد مناقشات طالت أكثر من المعتاد، داخل أروقة الفاتيكان بستاره الحديدي، تم انتخاب أول بابا غير إيطالي منذ قرون، الكاردينال «كارول فويتيلا» وكثر الحديث عن أصول غامضة للبابا الجديد.[3]

وعقب ملابسات اعتراف الفاتيكان بالعدو الصهيوني، هناك من قال في بولندا نفسها، ويوم انتخاب «فويتيلا» رئيساً للكنيسة الكاثوليكية، أنه لم يكن حتى كاثوليكياً، بل ربما كان يهودياً من أصل تشيكي.[4] ولكن الإشاعة أكدت أنه لجأ إلى دير داخل الحدود البولندية، منذ أوائل الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩، وهناك تنصر وبدأ تعلم الكهنوت ثم أصبح كاهناً بعد أن وضعت الحرب أوزارها بعام ونيف؛ بينما قالت الكنيسة في حينه أن الاستخبارات وراء تلك الإشاعة لتحطيم سمعة البابا الجديد

---

(١) عفيف الرزان، مقالة، في جريدة السفير - بيروت ١٩٩٢/٨/٦، وانظر: جريدة الخليج الإماراتية العدد ٧٥٤٢ تاريخ ٢٠٠٠/١/١٢م.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

داخل بولندا نفسها، لما عرف عنه من عداء شديد للشيوعية.[١]

يطالعنا «دارسي أوبراين» الأمريكي المحاضر في جامعة جوجنهايم الأمريكية، في كتابه (البابا الخفي Hidden Pope) ويقول: «أصدر بابا الفاتيكان، كارول فويتيلا - واجتيلا، الذي أصبح فيما بعد جون بول الثاني - يوحنا بولس الثاني، ذات يوم، مرسوماً بابوياً باعتبار «أوديت شتاين» قديسة تُقام لها الموالد، وتقدم لها النذور، وتنصب لها التماثيل في الكنائس، ويتوسل الناس ببركاتها. ويمضي «أوبراين» كان من الممكن أن يكون ذلك حدثاً عادياً في تاريخ الفاتيكان، لولا سمة واحدة اتسم بها مرسوم البابا، وهي أن «أوديت شتاين» ليست كاثوليكية، بل ليست مسيحية، وإنما هي يهودية أبا عن جد، ماتت عن بضع وخمسين عاماً في أحد معسكرات النازي أثناء الحرب العالمية الثانية. ويضيف «دارسي أوبراين» ليس من المهم هنا ذكر المآثر الجليلة التي استحقت «شتاين» من أجلها أن يحتسبها بابا الفاتيكان في عداد القديسين والقديسات، وإنما المهم أن هذه أول مرة في تاريخ المسيحية، يرسم فيها مرسوم القداسة شخصاً غير مسيحي. غير أن هذا المرسوم الاستثنائي جداً لم يكن سوى حلقة من سلسلة طويلة من تدابير محبوكة لتغيير العلاقة بين اليهود والكاثوليك من علاقة عداء تحكمها حقيقة أن اليهود تآمروا على "قتل المسيح"، إلى علاقة محبة واحترام متبادلين.

وفي كتابه «البابا الخفي» يقدم مؤلفه عرضاً مثيراً للعلاقة بين البابا يوحنا بولس الثاني، و«جيرزي كلوجر» اليهودي البولندي الذي أصبح أقرب أصدقاء البابا وأعظم الناس تأثيراً عليه. وكيف بدأت هذه العلاقة في صباهما ببلدة (وادويتسن) البولندية، ثم كيف فرقت بينهما الحرب، ليلتقيا مرة أخرى بعد ثلاثين عاماً ليكون هذا اللقاء فاتحة لتاريخ جديد، للكنيسة الكاثوليكية واليهود»[٢]

ويروي (دارسي أوبراين)، أن بابا الفاتيكان، بإعلانه هذا، وبهذا اللوبي الصهيوني في عقر الدار الفاتيكاني، يود القول «إننا معشر المسيحيين واليهود نسير معاً على ملة واحدة، هي ملة إبراهيم». وحسب المؤلف أيضاً، ومنذ ذلك اليوم الذي أصبح فيه «جيرزي كلوجر»، باعتباره أول شخص يحظى بلقاء خاص مع البابا الجديد، أشهر شخصية في روما. ومع أنه فسر هذا التكريم بأنه لمسة وفاء من صديقه القديم، إلّا أن الجالية (اللوبي) اليهودية في العاصمة الإيطالية كان لها تفسير آخر، ألا وهو أن هذا

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) دارسي أوبراين: البابا الخفي، عرض: جريدة البيان الإماراتية، العدد ٦٨١٦ (١٥ فبراير/شباط ١٩٩٩.)

الاستقبال الحار من جانب البابا لأسرة يهودية إنما هو تعبير عن موقف واضح من اليهود.. موقف لا يذكرون له مثيلاً، اللهم إلاّ واقعة حدثت أيام البابا الأسبق يوحنا أوجون الثالث والعشرين، عندما أوقف سيارته ذات يوم أمام الكنيس اليهودي على نهر التيبر بشارع لانجوتيجيري، ونزل منها ليحيي جمهور اليهود.

ويخلص «دارسي أوبراين»، بالقول: كان هناك بين اليهود من رأوا في تلك المشاهد مخاوف بغير أساس، وأنه من الممكن استغلال هذه العلاقة المتينة جداً بين البابا والمهندس اليهودي «جيرزي كلوجر» لخدمة «الدولة اليهودية». ومن بين هؤلاء «ماير منديس» المستشار الثقافي بالسفارة الإسرائيلية بروما، حيث أن «ليزلي» إبنة «كلوجر» تعمل مساعدة للمستشار الثقافي الإسرائيلي، المسؤول عن العلاقات مع الفاتيكان.(١)

من المتصور أن كل ذلك قد جاء وثيق الارتباط بالنشاط السياسي للبابا الأكثر سفراً في التاريخ، والأكثر إثارة للجدل، بل والأكثر مساهمة من موقع الشاهد والمشارك في تحولات جذرية كبيرة. وهو البابا الذي تعرض لمحاولة اغتيال عام ١٩٨١، كشفت عن تشابكات خطيرة في أجهزة الاستخبارات الأوروبية على اختلافها، وأن دينامية البابا الدينية لم تقتصر على الوضع في أوروبا الشرقية؛ فهو قوّض لاهوت التحرير، وقاد الفاتيكان نحو الاعتراف بالكيان الصهيوني.

١ـ الفاتيكان والصراع العربي ـ الصهيوني

إذا ما اعتبر موقف الفاتيكان من قضايا الصراع العربي ـ الصهيوني الأكثر تمثيلاً لتشابكات السياسة الفاتيكانية في العلاقات باليهود وبالعرب وبالإسلام وبسياسات الدول الكبرى، وبالتحولات التي حدثت بتداعياتها، فإنه ومنذ بدايات الصراع العربي ـ الصهيوني، وسياسة الفاتيكان بصدد الشرق الأوسط تسير في اتجاهين:

١) اتجاه يهدف إلى توطيد العلاقات بين الكنيسة الكاثوليكية والعالم العربي حتى يتسنى للفاتيكان حماية مصالح المسيحيين في الشرق أولاً، ثم بناء جبهة واحدة مع المسلمين ضد تيارات الكفر والإلحاد، أي الشيوعية.

٢) اتجاه يهدف إلى إيجاد صيغة للتفاهم بين المسيحية واليهودية، رغم العداء المستحكم بينهما، بسبب إيمان المسيحيين بثبوت جريمة اليهود في "صلب المسيح".(٢)

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

ويلاحظ «جورج عيراني» في صحيفة السفير - بيروت - ٢٠/ ١٠/ ١٩٨٦: «إنه منذ قيام الكيان الإسرائيلي، برز موقف تطوري تجاهه تميز بالمزج بين الأحكام المسبقة والبراغماتية السياسية. وعقب حرب ١٩٦٧، آثر الكرسي البابوي إجراء محادثات غير رسمية مع الحكومة الصهيونية(١) بهدف تحديد وضع المصالح الكاثوليكية في فلسطين».

تدفع ملاحظة «جورج عيراني»، إضافة إلى الحديث عن اتجاهين في سياسة الفاتيكان تجاه الصراع العربي - الصهيوني، إلى استبيان طبيعة العلاقة مع اليهود تقدم إضاءة مهمة في فهم التطورات اللاحقة.

في عام ١٥٨١، أصدر البابا «جريجوري الثالث عشر»، حكماً بإدانة اليهود(٢) نص على «إن خطيئة الشعب الذي رفض المسيح وعذبه تزداد جيلاً بعد جيل، وتحكم على كل فرد من أفراده بالعبودية الدائمة». وقد التزم الباباوات الذين تعاقبوا من بعده هذا الموقف. وفي الأول من مايو/أيار عام ١٨٩٧، عشية المؤتمر الصهيوني الأول، صدر عن الفاتيكان بيان جاء فيه: «لقد مرت ألف وثمانمائة وسبع وعشرون سنة على تحقيق نبوءة المسيح بأن القدس سوف تدمر. أما في ما يتعلق بإعادة بنائها بحيث تصبح مركزاً للدولة «الإسرائيلية» يعاد تكوينها، فيتحتم علينا أن نضيف أن ذلك يتناقض مع نبوءات المسيح نفسه، الذي أخبرنا مسبقاً بأن القدس سوف تدوسها العامة (جنيتل) حتى نهاية الزمن». (لوقاً ٢١/ ٢٤)(٣)

ويضيف المصدر نفسه: وعندما توجه «هرتزل» برسالة إلى الفاتيكان طالباً دعمه، رد عليه البابا بيوس العاشر بالقول.. «لا أستطيع أبداً أن أتعاطف مع هذه الحركة الصهيونية، فنحن لا نستطيع أن نمنع اليهود من التوجه إلى القدس، ولكننا لا يمكننا ابداً أن نقر ذلك(٤) إنني بصفتي قيّماً على الكنيسة، لا أستطيع أن أجيبك في شكل آخر. لم يعترف اليهود بسيدنا، ولذلك لا نستطيع أن نعترف بالشعب اليهودي، وتالياً، فإذا جئتم إلى فلسطين وأقام شعبكم هناك، فإننا سنكون مستعدين كنائس ورهباناً لتعميدكم جميعاً». وأبلغ بيوس العاشر إلى هرتزل «رفضه إقامة وطن يهودي في

---

(١) جورج عيراني، الفاتيكان وكاثوليك أمريكا والشرق الأوسط - جريدة السفير - بيروت، ٢٠/ ١٠/ ١٩٨٦.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) محمد السماك، تاريخ العلاقة بين الفاتيكان و«الكيان الصهيوني» وصحيفة النهار - بيروت، ١٧/ ٦/ ١٩٩٤. وجريدة الخليج الإماراتية، الملحق ١٢/ ١/ ٢٠٠٠.

(٤) المصدر نفسه.

فلسطين لأنه يتناقض مع المعتقد الديني المسيحي»[١]

وفي عام ١٩١٧، صاغ البابا «بنديكيت الخامس عشر»، شعار (لا لسيادة اليهود على الأرض المقدسة)، وعارض الفاتيكان وعد بلفور منذ صدوره. واستقبل البابا البعثة العربية الفلسطينية التي زارت الفاتيكان في العام ١٩٢١، وتبنى رفض منح اليهود أيْ وضع مميز في فلسطين[٢] وذلك من خلال رسالة الكاردينال «جاسياري» (١٥ مايو/ايار ١٩٢٢). وتميز موقف الفاتيكان خلال هذه الفترة، بدعم المسيحيين العرب وتشجيعهم على المشاركة في النضال الوطني العربي ضد الحركة الصهيونية.[٣] وعكست الحركة الوطنية عام ١٩١٨ هذه المشاركة في أجلى معانيها، ثم تغلغلت المشاركة المسيحية الوطنية في الأحزاب السياسية العربية[٤] وأعطت زخماً قوياً للمؤتمرات الإسلامية – المسيحية.

وفي عام ١٩٤٦، أرسل الفاتيكان مبعوثاً إلى واشنطن ليبلغ الولايات المتحدة: «إن الكاثوليك في العالم لا يمكن إلّا أن يجرحوا في كرامتهم الدينية، إذا سلمت فلسطين لليهود أو وضعت بصورة عملية تحت السيطرة اليهودية».[٥]

ويعود «جورج عيراني» في كتابه «الفاتيكان وكاثوليك أمريكا والشرق الأوسط» إلى القول: وقد تعرض الفاتيكان، كما الدول الكاثوليكية، لضغوط قوية لتغيير موقفه، وخاصة من الولايات المتحدة[٦] فبدأ بعمليات تنازل تدريجي. ففي حين لم يعترف بإسرائيل ورفض بدايةً قرار التقسيم، فإنه عاود للموافقة عليه وأخذ يحاول العمل على تنفيذ القرار (١٨١)، قرار تقسيم فلسطين، وبخاصة الجانب المتعلق بتدويل القدس، وكل ذلك بدون الإيحاء بأي تغيير في الموقف من الصهيونية بداية. فبعد الإعلان عن قيام إسرائيل كتبت صحيفة الفاتيكان «أوبرفاتوري رومانو»: إن الصهيونية ليست تجسيداً لاسرائيل كما وصفتها التوراة. إنها ظاهرة معاصرة، قامت على أساس الدول المعاصرة، وهي فلسفياً وسياسياً علمانية. إن الأراضي المقدسة والأماكن المقدسة،

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) محمد السماك وطارق متري، حول هجرة مسيحيي الشرق، بين التهويل والتهوين - وصحيفة النهار - بيروت، ١٩٩٨/٢/٧. وجريدة الخليج الإماراتية، ٢٠٠٠/١/١٢.

(٥) فايز سارة، الفاتيكان وإسرائيل، تبديل في الاستراتيجية - جريدة السفير - بيروت ١٩٩٢/٩/٢٢.

(٦) جورج عيراني، الفاتيكان وكاثوليك أمريكا والشرق الأوسط - جريدة السفير - بيروت ١٩٨٦/١٠/٢٠.

تشكل جزءاً أو قطعة من العالم المسيحي».[1]

ويرتقي الفاتيكان بعملياته التنازلية، ليس فقط فيما يتعلق بقرار تقسيم فلسطين وتدويل القدس، بل بتغيير جذري لموقفه من الصهيونية، وفق هدف معلن بالتدليل على التسامح الديني[2] ما تؤكده الموسوعة الفلسطينية، وعفيف الرزاز:

«.. وتمثل التحدي المباشر للفاتيكان بقيام إسرائيل بتهجير مسيحي الأراضي المقدسة، فسعى الفاتيكان إلى تثبيتهم. وهو أسس عام ١٩٤٩ البعثه البابويه لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين عبر تقديم السلع والخدمات التعليمية والثقافية والدينية والإنسانية مستبقاً بذلك الإعلان عن تشكيل «الأونروا». وقد تابع جهوده في هذا المضمار، خاصة اثناء زيارة البابا «بولس السادس» إلى القدس، التي مهدت للمساعدات التي قدمت من أجل إقامة جامعة بيت لحم. ولم يكن كل ذلك ليرضي واشنطن وإسرائيل، لذلك فإن نقطة الانعطاف المهمة في الموقف من اليهود والصهيونية، والتي انعكست على الموقف من الصراع العربي ـ الصهيوني، إنما ترتبط بالاتهامات التي وجهت إلى الكرسي الرسولي بتأييد النازية، على نحو ما سلفت الإشارة. كما ترتبط بنتائج المجمع المسكوني الثاني الذي انعقد بدعوة من البابا يوحنا الثالث والعشرين وفق هدف معلن بالتدليل على التسامح الديني، وإرادة التقريب والتفاهم مع جميع الأديان والطوائف».[3]

فمنذ عام ١٩٦٠، كانت المنظمات الصهيونية تصعد ضغوطها لاستصدار وثيقة من الفاتيكان بتبرئة اليهود من دم المسيح. وقد صدرت بالفعل وثيقة فاتيكانية بعنوان «نوسترا إيتاني» تعلن أن موت السيد المسيح (لا يمكن أن يعزى عشوائياً إلى جميع الذين عاشوا في عهده أو إلى يهود اليوم). وكان البابا يوحنا الثالث والعشرين، قد ألغى في الصلاة الكاثوليكية مقطعاً يتحدث عن «اليهود الملعونين» كما ألغى من النصوص الدينية جرم «قتل الرب» على اعتبار أن الوثيقة المذكورة نصت أيضاً على ألّا ينظر إلى اليهود كمنبوذين من الرب وملعونين كما جاء في الكتاب المقدس.[4]

تنبغي الإشارة إلى أن المجمع الذي شهد إصدار هذه الوثيقة شهد صداماً بين الكنائس الكاثوليكية العربية والكنائس الغربية. فقد عارض المسيحيون العرب

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثالث وعفيف الرزاز ـ جريدة السفير ـ بيروت ١٩٩٢/٨/٦.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

الاعتراف الديني باليهودية، ومع ذلك فإن صدور الوثيقة بدون التحفظ العربي، أعفى الفاتيكان من الرفض المبدئي المبني على عقيدة دينية لقيام دولة «الكيان الصهيوني» إلى التعامل الواقع على معطيات سياسية. وهكذا قام بولس السادس بزيارة القدس للحج، رافضاً إعطاء صفة سياسية لزيارته، ولكن دلائل التحول في الموقف جاءت واضحة.(١)

وسعت الجماعات الصهيونية إلى استثمار سريع لوثيقة ١٩٦٥. ولكن عدوان حزيران ١٩٦٧، ووقوع القدس جميعها في القبضة اليهودية، أوجد متغيراً جديداً أمام الفاتيكان، وبدأت إشارة ظهور الوطنية الفلسطينية في خطب بولس السادس. وبحلول نهاية عام ١٩٧٥، أعلن البابا أن على الفلسطينيين و«الكيان» تبادل الاعتراف بحق كل منهما في تقرير المصير ووطن، وبدأت تظهر أيضاً تعبيرات «الشعب اليهودي» في تصريحاته؛ كما الإشارة إلى ما تحمّله «الشعب اليهودي» من مآس. وفي رسالته إلى رئيس البعثه البابويه عام ١٩٧٢، شدد البابا على أن شعب الأراضي المقدسة يتمتع بالحقوق نفسها في تقرير المصير لأي سكان محليين؛ كما شدد على أن الفلسطينيين، وبعضهم مسيحيون، وهذا سبب جوهري للاهتمام بهم. وأخيراً، إن الفلسطينيين شعب يحبه البابا، لأنهم كانوا وما زالوا يختبرون بشكل مأساوي، وهم يرمزون إلى نظريته حول تعزيز السلام بواسطة العدالة، كما كانت صحيفة الفاتيكان تنتقد على شكل متواتر سياسة الاستيطان الصهيونية. (٢)

يتضح أن البابا بولس السادس وضع القدس في أولوية اهتماماته، واعتبر أن وضعها هو الأساس في العلاقة بين الفاتيكان و«الكيان الصهيوني» وحدد في خطاب له عام ١٩٦٧، ثلاث نقاط أساسية:(٣)

ا ـ حماية الأماكن المقدسة والطابع التاريخي لمدينة القدس.

ب ـ الطبيعة الدولية للقانون الذي يجب أن يطبق على الأماكن المقدسة والقدس.

ج ـ ضمانات خاصة بالحقوق المدنية والدينية للطوائف في فلسطين.

يلاحظ «جورج عيراني» أن البابا في هذا النص تخلى عن دعوته إلى تدويل القدس بالحديث عن الدعوة لنظام خاص يتمتع بضمانات دولية، وهي صياغه سوف تعتمد لوقت طويل لدى تناول الفاتيكان موضوع القدس. أما بشأن العلاقات مع «الكيان

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) جورج عيراني، الفاتيكان وكاثوليك أمريكا والشرق الأوسط ـ جريدة السفير ـ بيروت ٢٠/١٠/١٩٨٦.

(٣) المصدر نفسه.

الصهيوني». فقد أكد بولس السادس أنه لا يستطيع المشاركة في أي اتفاق مع بلد لا يعترف به الفاتيكان، ولا يستطيع الاعتراف به طالما استمرت حالة الحرب في الشرق الأوسط قائمة.(١)

وحسب الإيضاحات أعلاه، فإن فهم الفاتيكان لمسألة العلاقات يبنى على النقاط الآتية:

١) إن الكرسي البابوي يتجنب إقامة علاقات دبلوماسية مع دول تفتقر إلى حدود محددة ومعترف بها.

٢) إحجام الكرسي الرسولي عن الاعتراف بدول ذات أوضاع متغيرة ومثيرة للجدل، وهي حالة «الكيان الصهيوني» اليوم.

٣) الخسارة الجوهرية، ومنذ القرون الوسطى لسلطة البابا الزمنية، وهو ما يستدعي أن يأخذ البابا في الحسبان النظرة الشاملة، وبلا شك، وجهات الكنائس المسيحية في البلدان العربية (المارونية ـ القبطية).

٤) الكرسي البابوي كما هو في علاقاته الدبلوماسية مع الدول الأخرى، يطلب ضمانات تتصل بانتظام الوجود والتعليم الكاثوليكي وهذا أمر يثير قلق اليهود المتزمتين.(٢)

أقام الفاتيكان موقفه من العلاقات على هذه النقاط. وتركز «الموسوعة الفلسطينية» على الضغوط الهائلة التي تعرض لها الفاتيكان من الولايات المتحدة (إدارة وكنيسة بروتستانية وحتى كهنة كاثوليك) على مدى السنوات التي تولى فيها بولس السادس السدة البابوية؛ وهذه الضغوط لن تظهر نتائجها إلاّ مع تولي «يوحنا بولس الثاني» السدة البابوية، وهو الأمر الذي أثار ويثير تساؤلات كثيرة. فقد باتت العلاقات مع اليهود ثم الكيان الصهيوني تتسارع منذ عام ١٩٨١، وصولاً إلى الاعتراف عام ١٩٩٤ والخطوات التي تلته. أما كيف وظفت المنظمات اليهودية والصهيونية تلك الضغوط، فيلاحظ:(٣)

في ٩ فبراير/شباط ١٩٨١ صافح البابا حاخاماً يهودياً (حاخام كنيس روما) ما اعتبرته الأوساط الصهيونية واليهودية حدثاً تاريخياً وسعت إلى جعل المصافحة

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) إنعام رعد، مناقشة نقدية للوثيقة الفاتيكانية، المسيح وبولس ـ لا قيصر ولا هرتزل ـ وصحيفة النهار ـ بيروت ١٤/١/١٩٩٤

عملية متتابعة يكون لها دوماً ما يليها في العلاقات بين الكنيسة الكاثوليكية واليهود. ورأت المنظمات اليهودية والصهيونية ضرورة توظيف عمليات ضغط متزايدة في هذا المضمار؛ فكان يجري على الدوام التذكير بموقف الفاتيكان من النازية؛ وأثمرت الضغوط عن صدور وثيقة أخرى عام ١٩٨٥ تحدثت للمرة الأولى عن «إسرائيل» مازجة بين اليهود كأتباع ديانة و«وإسرائيل» ككيان، معتبرة أن اليهود تميزوا بأمرين:

الأول : تمسكهم بعبادة الله...

الثاني : حبهم لما يسمى «أرض الأجداد» (أرض فلسطين).

من هذا التميز الفاتيكاني، رأت المنظمات الصهيونية واليهودية أن حملتها بدأت تعطي ثمارها؛ فاستمرت في حملات الابتزاز معتبرة أن البيان (الوثيقة ١٩٨٥) لم يقم صلة زمنية بين الشعب اليهودي وبين «الكيان الصهيوني» وأنه رغم دعوته المسيحيين إلى تفهم الارتباط الديني لليهود «بدولة الكيان» فإنه أشار إلى أن وجود «دولة الكيان» وخياراتها السياسية يجب النظر إليها ليس بنظرة دينية بل استناداً إلى المبادئ المشتركة للقانون الدولي.(١)

بدا أن الفاتيكان يتعاطى مع الضغوط بجدية؛ والزيارة التي قام بها «يوحنا بولس الثاني» للحاخام الأكبر في روما (١٩٨٦) لم تخفف من الغلواء اليهودية؛ بل جرى، ومن خلال سياسة مرسومة، تضخيم كل موقف يصدر عن البابا، في سياق حملة ابتزاز مبرمجة، لم يكن الكرسي البابوي في تلك السياسة المرسومة وكذلك في حملة الابتزاز المبرمجة التي تلقى تجاوباً من الكرسي البابوي، بعيداً عنها.(٢)

ففي ١٩٨٩/٨/٩، قال البابا: «إن الخالق وعد عبر أقواله النبيَين (أرميا وحزقيال) بتحالف جديد مع شعبه، في المسيح، نتيجة كفر «اسرائيل» بإلاهها». فثارت ثائرة اليهود، حتى ذهبت الدبلوماسية الفاتيكانية إلى الاعتذار. وتكرر هذا عندما قارن البابا بين الإجهاض والنازية، وعندما منح كورت فالدهايم (بتهمة اليهود له بأنه نازي متخفّ) وساماً رفيعاً. وقد وجد الفاتيكان نفسه مضطراً بشكل دائم إلى رد الاتهامات بأنه ساعد النازيين في الحرب العالمية الثانية، إلى حد دفع بالمتحدث باسمه «جواكم نافرو» إلى القول: «إن الفاتيكان ساعد اليهود ومنظماتهم أثناء الحرب مثل الوكالة اليهودية والمؤتمر اليهودي الأمريكي».(٣)

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه وجريدة الخليج الإماراتية ٢٠٠٠/١/١٢.

واقع الحال أن لقاءات البابا مع الزعامات اليهودية في البلدان التي يزورها أصبحت اعتيادية؛ وأخذ يضمّن أحاديثه تأكيد اعتراف الكاثوليك بـ"الارتباط" التقليدي المزعوم بين اليهود وأرض فلسطين. لكنه ثابر على صياغاته السابقة حول القدس والعلاقات مع «العدو الصهيوني» وتأييد (السلام) منذ اتفاقات كامب ديفيد.

ومقابل العلاقات المتصاعدة مع الزعامات اليهودية، كان تعيين الفاتيكان للعربي الفلسطيني «ميشال صباح ـ بطريركاً للقدس» محاولة لإظهار التوازن. فالبطريرك (صباح) هو أول عربي يعين بطريركاً للقدس منذ عام ١٠٩٩.(١)

وظل الموقف من القدس أولوية لدى الفاتيكان الذي أخذ ينحو باتجاه صياغة تقول باتخاذ إجراءات مناسبة لضمان طابع القدس، بوصفها ميراثاً مقدساً تشترك فيه ديانات التوحيد الثلاث بواسطة إجراءات مناسبة، وأن يكفل ذلك ضمان دولي أو قانون مناسب، بما يتضمنه ذلك من وضع اليهود على قدم المساواة مع المسيحيين والمسلمين.(٢)

حدث هذا التحول عام ١٩٨٧ الذي شهد انفجار الانتفاضة الفلسطينية. فأظهر البابا تعاطفاً مع الشعب الفلسطيني، ولكنه ضمّن تصريحاته ما يشي بعدم انحيازه من وجهة فاتيكانية؛ فهو عندما تحدّث عن أن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة لا يزالون من دون وطن ودولة يشعرون فيها أنهم مواطنون لهم حقوق كاملة، حذر الفلسطينيين من الاستجابة لإغراء العنف الأعمى، وقال: «إن الإسرائيليين يتنازعهم القلق على أمنهم». وفي تصريحات أخرى قال: «إنها صرخات شعب بأكمله (الفلسطينيون) يعاني اليوم أشد المعاناة، ويشعر أنه مستضعف بعد عشرات السنين من النزاع مع شعب آخر تربطه بنفس الأرض وشائج التاريخ والإيمان»(٣)

تظهر هذه التصريحات حجم ومدى التبدّل العميق، الذي ظهرت نتائجه العملية سريعاً. ففي ١٩٩١/١١/٩ نشرت الصحف إعلان الفاتيكان، عقب لقاء بين الرئيس الأمريكي جورج بوش والبابا، بأنه يقيّم الآن مسألة إقامة علاقات دبلوماسية مع «الكيان الإسرائيلي» في ضوء انعقاد مؤتمر السلام في مدريد.(٤)

---

(١) المصدر نفسه وجريدة الخليج الإماراتية ٢٠٠٠/١/١٢.

(٢) المصدر نفسه وجريدة الخليج الإماراتية ٢٠٠٠/١/١٢.

(٣) جورج عيراني، الفاتيكان وكاثوليك أمريكا والشرق الأوسط. وجريدة السفير. بيروت ١٩٨٦/١٠/٢٠. وجريدة الخليج الإماراتية ٢٠٠٠/١/١٢، الملحق.

(٤) المصدر نفسه.

كان هذا الإعلان ضربة البداية في سلسلة من التطورات التي أوصلت إلى إقامة علاقات دبلوماسية بين الفاتيكان والكيان الصهيوني. وثمة قراءات متعددة لهذه التطورات؛ فهناك من يرى أنها «التصرف الذي كان مطلوباً من الفاتيكان لصالح الولايات المتحدة مقابل ما قامت به الأخيرة في بولونيا؛ ويرى آخرون إنها نتيجة لتدهور الموقف العربي». وأورد البعض أسباباً منها أن الفاتيكان لم يعد في موقفه السياسي من «الكيان الصهيوني» أسير معتقداته الدينية، خاصة وأن البابا قال أمام زعماء يهود أمريكيين: «لا توجد أسباب لاهوتية في العقيدة المسيحية، تحظر قيام علاقات بين الفاتيكان وإسرائيل»[1]، إذ بدا مفهوماً لدى كثيرين، أنه يجري التعلل بالمتغيرات، وبالمحادثات العربية - «الإسرائيلية»؛ بيد أن هذا التفهم يسقط دفعة واحدة شروط الفاتيكان التقليدية لإقامة العلاقات مع «الكيان الصهيوني»، مما يجعل التعلل غير مقبول من الفاتيكان بالذات. وثمة إلى ذلك ملاحظة ثانية تتعلق بالضغوط الأمريكية على الفاتيكان. فقد قطعت الولايات المتحدة علاقاتها بالفاتيكان عام ١٩٤٥ ولم تعدها إلاّ عام ١٩٨٤ بعد لقاءات بين البابا والرئيس ريغان، اللذين توافقا على موضوعات عديدة تخص أوروبا الشرقية أساساً. غير أن التطورات اللاحقة بشأن الموقف من الصراع العربي ـ الصهيوني، تؤكد أن الموضوع كان على بساط البحث. فالفترة الفاصلة بين إعادة العلاقات بين واشنطن وروما (الفاتيكان)، ووثيقة ١٩٨٥، لا تتعدى الأشهر.[2]

إن الضغوط الأمريكية واقعة قائمة. فهناك، وكما يقول يوسف الحسن، « ضغوطات تمارسها الكنائس الأمريكية، في معظمها أقرب إلى الصهيونية منها إلى المسيحية». وقد حدث توافق كبير بين هذه الكنائس والرئيس ريغان. ومن المعروف أن هناك كنائس أمريكية تتبنى طروحات تتجاوز الصهيونية واليهود في عدائها للعرب والمسلمين. وقد استطاعت هذه الكنائس أن تجيّش دعماً كبيراً جداً للكيان الصهيوني. وهي، وإن كانت في غالبيتها بروتستانتية وإنجيلية، فقد جذبت بعض الكاثوليك على غرار ما حدث في تشكيل «منظمة الكونجرس المسيحي الوطني» وهي من المنظمات الصهيونية المسيحية تم انشاؤها عام ١٩٨٠ بهدف توحيد المسيحيين من الطوائف والمنظمات كافة من أجل الوطن القومي اليهودي؛ وشارك في حفل إنشائها ممثلون عن المؤتمر الوطني للرهبان الكاثوليك والمجلس الوطني للكنائس».[3]

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الأمريكية، ص ١٤٩.

ويضيف الحسن: «كما أن القس الكاثوليكي الأصولي ديفيد لويس أسس المنظمة المسماة (مسيحيون متحدون من أجل إسرائيل). فالكنائس والمنظمات تضغط على الإدارة، والإدارة تضغط على الفاتيكان الذي ربما أراد كسب الطرفين بترضية كبيرة على غرار العلاقات مع «الكيان الصهيوني»»، متجاهلاً الخطورة التي تمثلها تلك المنظمات المسيحية على المسيحية بالذات، بجعلها أقرب إلى اليهودية منها إلى تعاليم السيد المسيح. لكن ما يجب أن نلفت الانتباه إليه أيضاً أن بعض تصريحات البابا اقتربت من تغيير مفاهيم عقيدية راسخة في الديانة المسيحية، إذ أنه اعتبر لدى استقباله «حاخام إسرائيل الأكبر ـ لاو» أن العلاقات بين الدين اليهودي والكاثوليكية هي علاقات لم توجد مع أي دين آخر، متوجاً بذلك سلسلة من التصريحات التي بدأت بوثيقة ١٩٨٥،[١] التي أعقبت تبرئة اليهود من دم المسيح، فيما جريمة الصلب من الثوابت العقيدية في الديانة المسيحية.

بالاستناد إلى كل هذه التطورات، وبعد أشهر قليلة من توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية و«الكيان الصهيوني» جرى توقيع اتفاق اعتراف متبادل بين «الكيان الصهيوني» والفاتيكان. ولم يتطرق الاتفاق إلى القدس. وشمل أساساً قضايا ثنائية مثل: التعاون لمكافحة العداء للسامية والعنصرية، والتعصب الديني، وتعهد من الفاتيكان بالبقاء بمنأى عن جميع النزاعات الزمنية؛ ويسري هذا المبدأ خصوصاً على النزاعات في شأن الأراضي والحدود.

اعتبر اليهود والصهاينة هذا الاتفاق «نصراً للشعب اليهودي والكيان الصهيوني» فيما اعتبر الفاتيكان أن الاتفاق «سيمكّن من المساهمة في التأثير لاحقاً على عملية السلام في الشرق الأوسط». وفي ١٥/٦/١٩٩٤ جرى التوقيع على اتفاق إقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة وتبادل الممثلين بين الجانبين[٢]. وبعد هذا الاتفاق برزت ثلاثة أمور في غاية الأهمية:

١ـ استمر الجدال قائماً حول القدس. فالفاتيكان كرر دعواته إلى ضمانات دولية للمدينة المقدسة. وبقي الصهاينة مصرين على رفضهم ذلك؛ وكرروا إعلان تمسكهم بالقدس عاصمة لهم موحدة تحت السيادة الصهيونية. وحتى «شمعون بيرين» تهكم على البابا قائلاً: ماذا تعني كلمة دولية؟ إن «إسرائيل» ستضمن الطبيعة التعددية

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) جورج عيراني، الفاتيكان وكاثوليك أمريكا ـ وجريدة السفير ـ بيروت / وإنعام رعد، مناقشة نقدية للوثيقة الفاتيكانية..

للقدس. وكرر هذا الموقف «رابين»، ثم «نتنياهو» الذي استقبله البابا، وجدد تأكيده «باراك». بيد أنه بالمقابل، برزت صياغة فاتيكانية للموقف من القدس[1] تقول: «لا يتمتع الفاتيكان بأي صلاحية فيما يتعلق بالسيادة على أراضي القدس، ولكن على الصعيد الديني يريد ضمانات دولية للأماكن المقدسة»، وهي صياغة أضعف من كل مواقفه السابقة، ويرد عليها الصهاينة بأنهم يضمنون حرية العبادة.

٢ـ في ١٦/١٢/١٩٩٤ قرر الفاتيكان إحياء ذكرى ما يسمى «محرقة اليهود»[2] في حاضرة الفاتيكان بحضور البابا وكبير حاخامي روما ووفد من الناجين من المعسكرات النازية. وردد البابا تصريحات وكأنه المسؤول المباشر عما يُزعم حول «المحرقة». ولكن مع ذلك تصاعد الابتزاز اليهودي الصهيوني. لقد صرح البابا أن اليهود الذين تشتتوا بين دول العالم لألفي عام، قد قرروا العودة إلى أرض أجدادهم وهذا حقهم ..![3] وقد رد عليه اليهود بأن هناك أموالاً لليهود (ضحايا النازية) استولى عليها الفاتيكان. وقد جرى تفجير هذه القضية عقب نجاح الصهانية في عملية ابتزاز كبيرة للمصارف السويسرية، بمعنى أن حملات الابتزاز مستمرة.[4]

٣ـ لم يلتفت الفاتيكان بأي قدر من الاهتمام للاحتجاجات العربية حول علاقاته المستجدة مع «الكيان الصهيوني». وقد وجه بطاركة عرب فلسطين (ميشال صباح ـ لطفي لحام ـ سمير قفعيتي) والمفتي سعد الدين العلمي رسالة إلى البابا توضح مخاطر العلاقات على وضع القدس، كما احتج ساسة عرب كثر، ولكن بدون أن يحدثوا التأثير المطلوب.

وفي العام ١٩٩٤، أعلن عن زيارة وفد من منظمة التحرير الفلسطينية إلى الفاتيكان، ثم عن علاقة رسمية معه ليس لها طبيعة دبلوماسية. ويبدو أن البعض اقتنع بهذه الترضية، وبما يحاول الفاتيكان إظهاره من ميل إلى التوازن، بالحث على السلام. وبسبب هذه القناعة، وقع الفاتيكان مع «الكيان الصهيوني» اتفاقاً عام ١٩٩٧ يمنح الكنيسة الكاثوليكية الرومانية في الأراضي المقدسة وضعاً قانونياً؛ ونص الاتفاق على أنه يسري حيث يطبق القانون..الصهيوني، بمعنى أنه يشمل شرقي القدس.[5]

---

(١) المصدر نفسه، وانظر: يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الأمريكية.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) جورج عيراني، الفاتيكان وكاثوليك أمريكا / وإنعام رعد، مناقشة نقدية للوثيقة الفاتيكانية..

(٤) المصدر نفسه.

(٥) إنعام رعد، مناقشة نقدية للوثيقة الفاتيكانية، المسيح وبولس ـ لا قيصر ولا هرتزل ـ جريدة الخليج الإماراتية ١٢/١/٢٠٠٠، الملحق.

أسقط هذا الاتفاق، بضربة واحدة، كل التحفظات السابقة التي كان الفاتيكان يتذرع بها، ومنطوق شروطه التقليدية، حتى بمقياس الاستقرار والسلام والعدالة والتوازن الذي طالما تحدث عنه. وهو بدا في الآونة الأخيرة وكأنه يريد إظهار «الكيان الصهيوني» كحام للمسيحيين، على غرار موقفه المرتبط بما شهدته مدينة الناصرة الفلسطينية من أحداث (في نيسان ١٩٩٩) مرتبطة بخلاف على قطعة أرض تابعة للوقف الإسلامي بجانب كنيسة البشارة بين لجنة الوقف وبلدية الناصرة.

ينبغي الإشارة هنا إلى أن فلسطين لم تشهد بالمطلق أي نوع من المشكلات التي يمكن وصفها بأنها ذات طابع طائفي. ويؤكد بطاركة وأكاديميون فلسطينيون أن الاحتلال الصهيوني هو المسؤول الأول والمباشر والوحيد عما تعرض ويتعرض له المسيحيون من ضغوط، وخاصة في القدس، أدت إلى تناقص كبير في أعدادهم (من ٥٠ ألفاً إلى خمسة آلاف فقط) في القدس الآن وفي غير القدس، كما أن الاحتلال ينفذ اعتداءات على الكنائس والمساجد معاً. وقد أكد هؤلاء أيضاً وفي تصريحات متكررة أن الاحتلال هو المسؤول عن تفاقم الخلاف في الناصرة وعمل على تغذية فتنة طائفية، تفجّرت وعلت على المنابر والفضائيات. ولكن الفاتيكان لم يلقِ بالاً إلى كل التوضيحات التي صدرت، وتوجه إلى حكومة الكيان طالباً وقف بناء المسجد في الناصرة، أو أن يتخذ الإجراءات التي يراها؛ إلغاء زيارة البابا المقررة إلى الأراضي المقدسة، ثم عاد الفاتيكان للتراجع عن ذلك. يمكن للإنسان العادي اعتبار هذا الموقف نموذجاً لسياسات الفاتيكان الراهنة، عقب إقامة علاقاته الدبلوماسية مع «الكيان الصهيوني» والتنازل عن مجمل مواقفه التقليدية بشأن القدس.

إن هذا الموقف، النموذج، لسياسات التشابك الفاتيكانية ليس بالجديد إذا ما قورن بأهداف تلك الحملات الاستعمارية البعيدة كل البعد عن مسألة الدين ونشر المسيحية حين أضفت الكنيسة على الصراع الديني والحروب في داخل أوروبا الصفة المقدسة. وانعكس الخلاف بين الكنائس صراعاً مريراً، فاضطهد الكثالكة، حيث كانت السلطة للبروتستانت، واضطهد الأخيرون من قبل الكاثوليك، فكانت المعاهدات التي أبرمها الفاتيكان مع الدول الأوروبية للحفاظ على أوضاع الكاثوليك والخلاص من تلك الحروب التي سعّرت الكنيسة لهيبها بهدف تكريس سلطتها وسلطانها.(١)

وعودة للموقف، النموذج، فإن الكيان الصهيوني ليس الجهة المناسبة للتوجه إليه

---

(١) المصدر نفسه.

فيما يتعلق بموضوع الناصرة الذي كان يمكن حله في إطار حالة التعايش الراسخة والتاريخية بين أبناء الشعب الواحد، في مدينة لطالما تعانق فيها المسجد والكنيسة منذ قرون. ولعل هذا الشكل من التدخل لا يفعل شيئاً سوى أنه يعقّد مشكلة هي أقرب إلى الحل بدونه.

٢ ـ موقف الفاتيكان من لبنان

ترتبط مكونات الموقف من لبنان بالموقف من قضايا الصراع العربي ـ الصهيوني. وقد منح الفاتيكان لبنان وبسبب الحرب الأهلية التي شهدها، اهتماماً خاصاً شكل مرة أخرى نموذجاً للإرث الطويل من النشاط والتشابك السياسيين للكرسي البابوي.

وتقدم «السيرة التاريخية للدبلوماسية الفاتيكانية» (مرجع سابق) و«جورج عيراني»، إيجازاً مكثفاً جداً لموقف الفاتيكان من لبنان:

«إن البابا يسعى منذ عدة سنوات إلى تقوية المسيحية الشرقية، وخاصة الكاثوليكية منها، وشد أزرها وتحسين ظروف تعايشها في المجتمعات التي تتواجد فيها. وقد ظهر ذلك جلياً بما قام به الفاتيكان في لبنان ضد «الجنرال ميشال عون» وتأييد الكرسي البابوي للطائف».(١)

هذا الإيجاز، يختصر جهوداً دبلوماسية كبيرة قام بها الفاتيكان في لبنان، ويسعى نحو الإيحاء بالتسليم بأن ما يطرحه دقيق في الوقت نفسه، مغفلاً (مثلاً) استياء الحكومة اللبنانية من أن الفاتيكان لم يصل إلى حد التأييد المعلن لاتفاق الطائف، وأن هذا الاتفاق قد وضعه في موقف يتعذر الدفاع عنه. فمن جهة كان يريد التعبير عن تأييده فيما كان للشقاقات الحزبية بين هذه الأطراف في لبنان بعض التأثير على صانعي السياسة في روما.

لقد عبر الفاتيكان عن تأييده لاتفاق الطائف على لسان البابا الذي افتتح في ٤/١٠/١٩٨٩ يوم صلاة من أجل لبنان بالكلمات الآتية: «إن الحوار الجدّي الذي يهدف إلى السلام والتفاهم الوطني، يتطلب احتراماً متبادلاً، يصل مداه إلى التسامح والصفح وهذا يعني أن غوايات العجرفة والغطرسة وشهوة السيطرة والتعصب يجب أن تقمع».(٢)

فإذا جمعنا هذه الكلمات، إلى الإشارة إلى موقف الحكومة اللبنانية من شكل تأييد

---

(١) جورج عيراني، الفاتيكان وكاثوليك أمريكا والشرق الأوسط ـ جريدة السفير ـ بيروت ٢٢/٩/١٩٩٢.
(٢) المصدر نفسه.

الفاتيكان للطائف، تكونت ملامح صورة مضطربة وزئبقية في معالجة الدبلوماسية الفاتيكانية لمواقفها تجاه ما شهده لبنان.

يلاحظ (عيراني) أنه منذ بداية الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥، إتبع الفاتيكان سياسة تستند إلى المحافظة على سلامة أراضي لبنان وعلى الصيغة اللبنانية للتعايش مع التعديلات المطلوبة. وأعرب البابوان «بولس السادس» و«يوحنا بولس الثاني» في خطاباتهما وبياناتهما عن دعمها الكامل للسلطات الشرعية ممثلة برئيس الجمهورية.

وواقع الأمر أن هذه هي الخطوة العامة للسياسة الفاتيكانية تجاه لبنان والتي مرت بثلاثة أطوار رئيسية: ففي السنوات الخمس الأولى للحرب الأهلية تبع الفاتيكان سياسة التدخل المباشر للتوسع في النزاع اللبناني. ومنذ أن بدا واضحاً ان الشقاقات اللبنانية والمارونية الداخلية خرجت عن نطاق السيطرة، فضل الفاتيكان العمل بطريقة غير مباشرة في توفير مساعدات إنسانية.

شهدت هذه المرحلة محاولة «توحيد العائلة المارونية». ويمكن الافتراض أن هذه المحاولة انتقلت إلى المرحلة الثالثة التي عاد فيها الفاتيكان للعمل المباشر من خلال الإرشاد البابوي وزيارة البابا إلى لبنان، حيث واظب الفاتيكان خلال هذه المرحلة على إيفاد بعثات بابوية مثل البعثه التي ترأسها الكاردينال «باولو برتولي» عام ١٩٧٥ التي تركزت جهودها على إقامة حوار بين الأطراف المتنازعة من أجل العثور على صيغة لإحياء نموذج التعايش المسيحي - الإسلامي في لبنان، مؤكدة رفضها تقسيم لبنان؛ وهو ما أثار حفيظة أطراف من المارونية المسيحية وتسبب في مشكلة ما لبثت أن تفاقمت بين هذه الأطراف والفاتيكان. وأوفد الفاتيكان بعثه ثانية برئاسة المونسينيور «ماريو بريني»، سكرتير تجمع الكنائس الشرقية، في مهمة رعوية إنسانية.

وبعد اعتلاء البابا «يوحنا بولس الثاني» سدة الفاتيكان، أوفد بعثة ثالثة (١٩٧٨) برئاسة الكاردينال «باولو برتيني» حددت أهدافها على النحو التالي:

١) توحيد الطائفة المارونية والتوفيق بين أطرافها.
٢) محاولة العثور على قاسم مشترك بين جميع الأحزاب اللبنانية لإحياء صيغة التعايش بين المسيحيين والمسلمين.
٣) خلق موقف لبناني موحد من خطر توطين الفلسطينيين في لبنان.

وبغية إرضاء ما كان يُعرف بأطراف «الجبهة اللبنانية» آنذاك، أعلن «برتيني»

عن تأييده «فكرة حل دولي في لبنان»[1]. وخلقت هذه الإشارة السياسية مشكلة أمام النشاط السياسي للفاتيكان، الذي بدا نصيراً لتوجه طرف من أطراف الأزمة. ومع ذلك فقد أرسل الفاتيكان بعثة أخرى عام ١٩٨٠ عادت لتؤكد موقفه القديم. وفي عام ١٩٨٢ أدان الفاتيكان الغزو الصهيوني للبنان، وتجددت مشكلاته مع أطراف المارونية السياسية المتقاتلة والمنشقة على بعضها؛ فعاد عام ١٩٨٦ للتدخل السياسي المباشر في محاولة لتعديل صيغة الأزمة في لبنان. إلّا أن محاولته لم تنجح، ووقف مرتبكاً إذ توالت الانشقاقات المارونية، ومنها حادثة الاعتداء على البطريرك «صفير» من قبل أفراد يتبعون الجنرال عون.

شكل مؤتمر الطائف الذي عقد برعاية عربية سورية – سعودية انعطافاً حاسماً وضع حداً للحرب الأهلية في لبنان. وقد أعلن الفاتيكان موقفه السالف ذكره من الاتفاق، وأظهر اهتماماً مباشراً بمعاودة التأكيد على الحوار وصيغة التعايش.

وفي هذه الأجواء، أجواء السلم والاستقرار، توّج الفاتيكان اهتمامه بلبنان بزيارة البابا يوحنا بولس الثاني في ١٠/٥/١٩٩٧، وبإرشاد بابوي مطول خاص بلبنان، قوبل بحفاوة كبيرة. لكن الإرشاد الرسولي تعرض لعدد من الانتقادات، وحتى من مطارنة اعتبروا أن على الفاتيكان ألا يحكم من بعيد، بل عليه أن يترك الموقف المباشر للمسؤولين المعنيين؛ والإشارة هنا إلى تضمن الإرشاد مواقف سياسية مباشرة غير صالحة لاتخاذ قرار بشأن هذه المواقف، كما يرى المطران «جريجور حداد».[2]

نخلص إلى استنتاج في سياق التصريحين، الموقفين، لبابا الفاتيكان: أثناء لقاء له مع الرئيس الأمريكي السابق «جورج بوش» عام ١٩٨٩، حيث قال البابا: «إن المبادئ الأخلاقية والقيم الفكرية التي تتمتع بها الولايات المتحدة قادرة على الرد على تحديات العصر والعمل على ضمان احترام الانسان خصوصاً إذا كان ضعيفاً».[3]

وفي نيومكسيكو، وقع البابا في مطلع ١٩٩٩ إعلاناً يحدد أهداف الكنيسة في الأمريكتين خلال الألفية المقبلة لمواجهة شرور الاستغلال الرأسمالي والفساد وتجارة المخدرات والموت، وتحدث عن الحقوق المشروعة ليهود المكسيك، السكان الأصليين.[4]

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) جورج عيراني، ماهم المسيحية الحق أن يكون المسيحيون أقلية أو أكثرية ـ النهار ـ بيروت ١٧/١/١٩٩٨.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

تفصل بين التصريحين عشر سنوات، وهذا ليس مهماً؛ وثمة سنة هي في غاية الأهمية. فالحديث لبوش كان عام ١٩٨٩، حينما كانت هناك اعتمادية متبادلة بين واشنطن والفاتيكان في السياسة الشرقية. وعندما انتهت هذه السياسة بانهيار الكتله الشرقية، عاد البابا ليركز على انتقاد التوحش الرأسمالي وفساد النظام القائم على الاستغلال. ولعل ما حدث في زيارته للمكسيك كان تتويجاً لهذه العودة، ما يقتضي الالتفات إلى التداخل في دوافع الفاتيكان. فالبابا تحدث بالفعل كثيراً عن الفقراء، وانتقد في زيارته إلى المكسيك الجور الرأسمالي؛ ولكنه كان يرفض بشدة مشاركة رهبان كاثوليك في حركات تحرر وطنية، وحركات ماركسية، وهو يعتبر أن طريقته أكثر نفعاً في صالح الفقراء. وفي عام ١٩٩٢، عقد في الدومينيك أول مؤتمر كنسي لأمريكا اللاتينية وكان ذلك مناسبة للبابا للانتهاء من نظرية التحرر التي اعتبرها تفسيراً خاطئاً لمبادئ الإنجيل.(١)

وفي عهد البابا يوحنا بولس الثاني، أبدى الفاتيكان اهتماماً كبيراً بأفريقيا، حيث يشكل الكاثوليك حوالي ١٢٪ من سكانها، وواجه تياراً إقليمياً راغباً في تأسيس مجتمع خاص مرتكز على الثقافات الإفريقية المحلية. فقاوم البابا هذا التوجه وقام برحلات متعددة إلى أفريقيا، ركز فيها على:

أ- رفض التمييز العنصري.

ب- رفض انتهاكات حقوق الانسان.

ج- تحسين العلاقات بين المسلمين والمسيحيين.

وأشار إلى أن دور الكنيسة والحبر الأعظم والأساقفة هو تذكير زعماء الدول الإسلامية بأن الشريعة الإسلامية يمكن تطبيقها على المسلمين فقط.

وفي زيارته إلى السودان، وجه انتقادات إلى الحكومة بسبب الحرب في الجنوب وتحدث عما سمّاه «معاناة السكان الكاثوليك» دون الإشارة إلى دور الاتجاهات الانفصالية في تسعير تلك الحرب.

وأثناء زيارته لبنجلاديش ١٩٨٦ (فيها يعيش ٨٠ مليون انسان منهم ١٨٠ ألفاً من الكاثوليك) أشار إلى أن: «الحوار بين الديانتين، الإسلامية والمسيحية، بات ضرورياً أكثر من أي وقت مضى. إن الكنيسة الكاثوليكية تسعى للتعاون مع ذوي النوايا الطيبة من الأديان كافة. فلدينا الكثير من الثروات الروحية المشتركة التي

---

(١) المصدر نفسه، وانظر: جريدة الخليج الإماراتية ٢٠٠٠/١/١٢، في الأصل السفير والنهار- بيروت، ١٩٨٩/١٢/٢٧و ١٩٩١/٦/١٠.

ينبغي تقاسمها والعمل من أجل عالم أكثر إنسانية».

وفي زيارته إلى فرنسا عام ١٩٨٨، دعا البابا إلى «حصول تقدم أكثر في الفهم من أجل خير كل الذين يعبدون إلهاً واحداً». وغالباً ما تكون المناسبات الدينية الإسلامية فرصة لإطلاق دعوة وتأييد للحوار. وفي يونيو/ حزيران ١٩٩٥، أعلن الفاتيكان أنه «قرر إضفاء الصفة الرسمية على علاقاته بالعالم الإسلامي وذلك عبر تشكيل لجنة تعمل كمنتدى لتبادل المعلومات بين المسيحيين والمسلمين».(١)

ثبت، وبما لا يدع مجالاً للشك، أن الفاتيكان يملك قوة التأثير وأن الاستخدام السياسي لهذه القوة كان ولا يزال حقيقة قائمة، بما يمثله الفاتيكان من مكانة دينية ومن قراءة طريق مهامه التي يمتزج فيها المقدس بالسياسي، والزمني بالروحي. وإذا تجاوزنا المرحلة التي كان فيها للبابا سلطة زمنية، أمكن التأثير على هذا التداخل الكبير في عمل البابوات السياسي، وخاصة في عهد البابا «يوحنا بولس الثاني» حيث يبلغ هذا التداخل أقصى مداه.

لقد ركز البابا، وعهده الأكثر سياسة في تاريخ الفاتيكان، على أن يقوم برعاية الكاثوليك. وتحول في عدد من زياراته الإفريقية إلى مبشّر. بيد أن هذه الرعاية تعرضت إلى مستويات ومعايير مختلفة من الأداء. فهو مثلاً لم يأخذ برأي الكاثوليك العرب في موضوع القدس عندما أقام علاقات مع «الكيان الصهيوني»، وجعل الكاثوليك في أوروبا الشرقية همه الأساسي عندما تقاطع هذا مع مصلحة غربية أساساً. وعندما وقع هؤلاء تحت وطأة الرأسمالية المتوحشة اكتفى بالصلوات من أجلهم. وبعد انتهاء سياسته الشرقية انتقد الرأسمالية بحدة وناصر الفقراء في أمريكا اللاتينية.

ثمةَ مساحة واسعة للبراغماتية في هذا الأداء، ولكن في خدمة أية وجهات؟ وأية مصلحة؟

يمكن القول أن البابا قد انشغل بالسياسة الشرقية منذ توليه مهامه حتى انهيار دول الكتلة الشرقية. وفي هذه المرحلة سعى إلى استرضاء الغرب، فركّز في تلك الآونة هجومه على الشيوعية ولاهوت التحرير، مع انتقادات ملطفة للرأسمالية. وفي سياق الاسترضاء، جاءت العلاقات مع الكيان الصهيوني وما سبقها وتبعها من «طلب الغفران من اليهود»(٢)

---

(١) المصدر نفسه، (بالأخص: جريدة الخليج الإماراتية ٢٠٠٠/١/١٢)، في الأصل السفير والنهار - بيروت.

(١) جورج عيراني، الفاتيكان وكاثوليك أمريكا والشرق الأوسط - جريدة السفير - بيروت ١٩٩٢/٩/٢٢.

بعد انتهاء السياسة الشرقية، أخذ البابا يركز على مثالب النظام الرأسمالي مرة أخرى. لكن ما بدا أنه قُدّم كاسترضاءات في وقت ما، تحول إلى ثوابت راسخة في السياسة الفاتيكانية، بل وقطع باستمرار خطوات إلى الأمام، رغم مخالفته جوانب عقيدية في كثير من الأحيان (الموقف من اليهود، موضوعات لاهوتية خاصة والأقليات وغير ذلك) ومخالفته لمصالح كنائس أخرى راسخة مثل الأرثوذكسية. هل يعني هذا تبدلاً ما، تحولاً ما في الوجهة؟ استناداً إلى ما سبق يمكن القول:

ثمة هامش براغماتي واسع يتيح وضع طاقة الكنيسة وقدرتها على التأثير في الاستخدام ولكن، دون تسمية الأشياء بأسمائها، إنه نمط جديد في محاولة استعادة السلطة الزمنية، ولكن عبر الظهور بمظهر الأكثر قدرة على تمثيل سياسات كبرى وتنفيذها، بحيث يصبح حضوره ودوره هما الأهم أو بالبحث في رسم هذه السياسات. وفي غمرة احتفالات الألفية الجديدة، التي حُضّر لها بعناية، جرى ويجري الإعداد أيضاً لتصورات بشأن المستقبل تتناول أساساً دور الكنيسة. وثمة دلائل واسعة على الرغبة في مزيد من السلطة (عبر التأثير) ومزيد من السياسة (عبر المشاركة). لكن هذا يبدو مرة أخرى مرتبطاً بنسق السياسات الكبرى، على نحو ما كان تحديد دور الفاتيكان منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، بل وما قبلها، وفي هذا الوقت بالذات ما يرسم علامة استفهام كبيرة عن شكل الوجهات التي سيسلكها الفاتيكان وفق نسق عمله في العقود الأخيرة من القرن العشرين، قرن التحولات الكبرى على كل صعيد.

كما شاهدنا كيف باتت علاقات الفاتيكان مع اليهود، ثم الكيان الصهيوني، تتسارع منذ عام ١٩٨١، وصولاً إلى الاعتراف عام ١٩٩٤، والخطوات التي تلته، ممثلة بالضغوط الهائلة التي تعرض لها الفاتيكان من الولايات المتحدة على مدى السنوات التي تولى فيها بولس السادس السدة البابوية؛ وهي ضغوط لم تظهر نتائجها إلاّ مع تولى يوحنا بولس الثاني، وهو الأمر الذي أثار ويثير تساؤلات عديدة. حيث كان يوم ٩ فبراير/شباط ١٩٨١، يوم صافح البابا حاخام كنيس روما، ما اعتبرته الأوساط الصهيونية واليهودية حدثاً تاريخياً، ساعية إلى جعل المصافحة عملية متتابعة يكون لها دوماً ما يليها في العلاقات بين الكنيسة الكاثوليكية واليهود ـ الحركة الصهيونية. ورأت المنظمات اليهودية والصهيونية، ضرورة توظيف مزيد من الضغط، مع دوام التذكير بموقف الفاتيكان من النازية، لتثمر الضغوط عن صدور وثيقة أخرى عام ١٩٨٥، تحدثت للمرة الأولى، عن «إسرائيل» كمصطلح سياسي، مازجة بين اليهود كأتباع ديانة و«الكيان الصهيوني» ككيان معتبرة أن اليهود تميزوا بتمسكهم بعبادة

الخالق!! وبحب "أرض الأجداد" «الكيان»!!

تشكل الوثيقة الصادرة عن اللجنة الفاتيكانية للعلاقات مع اليهودية (وثيقة ١٩٨٥) التي تحمل إعلان قرار فاتيكاني، نقطة انعطاف حاسمة في العلاقة بين الفاتيكان واليهود، إذ هي تتجاوز ما جاء في وثيقة المجمع الفاتيكاني الثاني بتبرئة اليهود من دم المسيح، لتصل إلى حد إدانة الكنيسة، واتهام الكاثوليك بالعداء لليهود وبالعنصرية والجهل، داعية إلى أن يُستأصل من نفوس المسيحيين الكاثوليك أي أثر للعنصرية من شأنه تشجيع المعاداة للسامية. وقد جاءت الوثيقة ببنودها استجابة لتوصيات البابا يوحنا بولس الثاني للجنة العلاقات مع اليهودية، حين خاطب أعضاء هذه اللجنة في ١٩٨٥/٣/٢، بالقول: «تابعوا محاولة إيجاد لقاء جديد مع إخوانكم اليهود حول التراث المشترك. إن الروابط بين الكنيسة والشعب اليهودي ترتكز على أساس ميثاق التحالف الإلهي. وإن الملاحقات الهائلة التي عانى منها اليهود، على مر التاريخ، قد فتحت الأعين وحرّكت قلوباً كثيرة». ويضيف البابا، «سوف يكون لازماً التوصل، في مختلف مستويات التربية الدينية المخصصة للأطفال والمراهقين، إلى تعليم ديني يُعرّف باليهود واليهودية».(١)

صدرت ردود على الوثيقة الفاتيكانية عام ١٩٨٥، عرضنا لبعضها في ثنايا البحث، وأبرزها:

١- أن المسيح والمسيحية ليسا للفاتيكان وحده، أو لبعض رجال الكنيسة، ليتصرفوا بعظيم تراثها سياسياً، وكيفما شاؤا أو كما يشاء اليهود.

٢- السيد المسيح ليس عبرانياً.

٣- أن الإيمان المسيحي يقول: إن المسيح هو "ابن الله"، والقول بأنه عبراني، يوجد إزدواجية في الإيمان، ويناقض الإيمان المسيحي في شأن طبيعة المسيح بالذات؛ فإما أنه من روح الله، أو أنه ابن يوسف النجار؛ فإما أن تكون أمه مريم العذراء، أو أنها ليس كذلك.

٤- الوثيقة تعطف على اليهود وتريد حمايتهم، على حساب الحقائق والقيم.

٥- ليس صحيحاً أن المسيح الذي ينتظره اليهود هو من ينتظر عودته المسيحيون.

٦- ما هو المبرر لتحقير المسيحيين الذين لا يرون فرقاً بين يهود اليوم ويهود زمن المسيح.

---

(١) فايز سارة: الفاتيكان وإسرائيل، تبديل في الاستراتيجية - جريدة السفير اللبنانية ١٩٩٢/٩/٢٢، وانظر: يوسف الياس ظاهر: رد على الوثائق الفاتيكانية.

٧- ألا تقول التوراة إن اليهود دخلوا غزاة إلى فلسطين.[١]
٨- إن فلسطين ليست أرض أسلاف اليهود، بل إن فلسطين هي أرض كنعان.
٩- إن الغرض من الوثيقة هو دعم اليهود في امتلاك فلسطين؛ وإذا كان الفاتيكان يهتم بالعلاقة الروحية التاريخية بين المسيحية وسواها من الأديان، وبمعتنقيها، فلماذا لا يهتم بشعب فلسطين؟

إن ما شهدناه ونشهده من اتفاقيات الذل والعار في الكيلو ١٠١، واتفاقية سيناء وكامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة والرضوخ المشين في تسارع تطبيعي مع العدو، مصحوباً بسياسة التوسل، أوصلنا إلى سياسة الإملاءات واستباحة المنطقة العربية في غزو امبراطوري أعاد العالم العربي إلى مناطق النفوذ والهيمنة والتبعية.

والشائع في عالم اليوم، من الأمم المتحدة إلى الفاتيكان، أن الزمن الراهن هو بامتياز زمن أمريكي على الساحة الدولية، وصهيوني على مسرح الشرق الأوسط، ناهيك عن السباق الإيراني - التركي المحموم، لخلو الميدان من الند الموازن، بالقوة والقرار، والعالم العربي يمر بمرحلة من الهوان، صار من النادر العثور خلالها على من يقول «لا» لواشنطن، التي تتفرد في القرار وتهيمن وتستعلي على الآخرين، حتى في صفوف حلفائها، والكل يُغرِّد داخل السرب راضياً.

وقد لا يروق هذا المشهد للكثيرين؛ لكن هذا هو واقع الحال. فالوضع الدولي يتربع على قمة هرمه قطب واحد، في دنيا تحكمها الرأسمالية وتوجهات العولمة التي تقودها الولايات المتحدة؛ ناهيك عن المؤسسات المالية والدولية، التي تعتبر المفتاح الرئيسي للتقويم ومشاريع التنمية في العالم الثالث، الممسوكة أمريكياً بسياساتها وأدوارها. وكان الاعتقاد أن هناك صمامات أمان ومرجعيات تواجه وتجهض مشاريع الهيمنة والاستئثار عند الانفلات، وتلجم القوة الغاشمة عند استباحتها للأعراف والمحرمات.

تأتي على رأس صمامات الأمان هذه الأمم المتحدة. فهذه المؤسسة، بالرغم من ضعف فعاليتها وهوانها وعجزها عن النهوض بالدور المنوط بهذا المنبر الأممي، بسبب تحكّم الكبار وفيتواتهم فيها، مؤسسة موجودة أصلاً للحيلولة دون العودة إلى شريعة الغاب في العلاقات الدولية. لكن حتى هذا الدور المتواضع تقزّم إلى حد الذوبان، بحيث لم يعد من المبالغة القول أن الأمم المتحدة تحولت إلى مؤسسة تابعة

(١) سفر الخروج ١٧ وما بعده.

للولايات المتحدة، نادراً ما يصدر عن المنظمة الدولية، خاصة عن مجلس الأمن، قرار لا تريده واشنطن. وأكثر من ذلك أن أصحاب المشاريع، وخاصة العربية، غالباً ما يذعنون للرغبة الأمريكية، فيسارعون إلى سحب مشاريعهم حتى لا يحرجوا واشنطن باستخدامها حق النقض «الفيتو». بل الأنكى من ذلك أن الولايات المتحدة تضطر أحياناً لمواكبة الإجماع حفظاً لماء الوجه، مثل تصويتها على القرارات ٢٤٢ و ٤٢٥، وقرار تعيين لجنة تقصي الحقائق في تدمير الكيان الإسرائيلي لمخيم جنين في الضفة الغربية، إلى تقرير غولدستون حول محرقة غزة وآخرها التلويح بإفشال أي مشروع أو أي قرار حيال الاستيطان في الأراضي الفلسطينية أو حول إعلان الدولة الفلسطينية. إنها واشنطن التي توظف ثقلها لمنع ترجمة هذه القرارات عملياً لكونها لا تحظى بموافقة الكيان الصهيوني.

إذا كانت المنظمة الدولية كمؤسسة صارت وارتضت أن تكون لا حول لها ولا قوة وهزيلة إلى هذا الحد، فهل غرق المجتمع الدولي الذي تمثله في حالة غيبوبة تمنعه من الاستيقاظ ضد هذه الشعوذة؟ هل دخل هذا المجتمع الدولي في سكون رتيب كالذي يغرق فيه الوضع العربي منذ أربعين سنة ونيف؟

ولا يقتصر الأمر على الأمم المتحدة وشللها، بل إن ترك الحبل على غاربه للكيان الصهيوني شمل الفاتيكان الذي لاذ بالصمت وكأنه في غيبوبة اختارها، أو أنه لم يسمع، حين يُصم أذنيه ويغلق عينيه عن حصار قوات الاحتلال الصهيوني لكنيسة المهد في بيت لحم وانتهاك كنيسة مولد السيد المسيح، هذا المكان المقدس الذي يُفترض أن يكون الفاتيكان المرجعية المسؤولة عن شؤونه وسلامته.

أليس من واجب هذه المرجعية التي تتحدث عن السلام أن تهرع، بما لها من سلطة روحية زمنية، إلى نجدة كنيسة المهد ونجدة من طلب السلامة فيها؟!

هل تم غض النظر لأنهم فلسطينيون؟ أم أن الوثائق والاتفاقيات الصادرة عن اللجان الفاتيكانية والاعتراف الفاتيكاني بهذا الكيان الاحتلالي، وروابط الأخوة بين الكنيسة والعدو الصهيوني، التي أوصى ونادى بها رأس الكنيسة الكاثوليكية بابا الفاتيكان يوحنا بولس الثاني، البابا الأكثر سياسة في تاريخ الفاتيكان، هي التي فرضت هذه الانعطاف وبالعدائية السافرة، أم أنها وليدة التوافق بين الكنيسة الكاثوليكية واليهود؟! إن موقف البابا – الذي اكتفى بالصلاة من أجل «السلام»، الكلمة التي كانت ترانيم يومية في قاموس الفاتيكان كما هي في البيت الأبيض الأمريكي، لتصب في توفير كل وسائل الحياة والدعم للحركة الصهيونية وكيانها

العنصري، من دون أن يلفظ كلمة واحدة ضد أعداء «السلام» - يكشف عن انحياز بغيض سافر لهذا البابا، وبابوات الفاتيكان المتعاقبين، كما هي الإدارات الأمريكية المتعاقبة، إلى جانب الكيان الصهيوني على حساب القيم الروحية والإنسانية التي ينبغي أن تكون المحرك الوحيد لمواقف الفاتيكان، والمفقودة في حالة كنيسة المهد.

وتنفرط شهية الكراهية مع انفراط عقد الوثائق. فالوثيقة التي أصدرها الفاتيكان، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦، ودعا فيها إلى مواجهة ما أسماه «التيارات الإسلامية المتطرفة»، وقال إنها تهدف إلى فرض نمط عيش إسلامي على المجتمعات العربية والتركية والإيرانية، جاءت مكتوبة بانتقائية مشبعة بالاستعلاء، واحتكرت الاعتدال..، بينما صكت على الإسلام التطرف، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك عندما دعت المسلمين إلى التسليم بهذا الطرح، ووجهت دعوة صريحة إلى المسيحيين لمحاربة ما أسمته التطرف الإسلامي.

وتحمل الوثيقة العديد من الدلالات:

أولاً: حصر التطرف في الجانب المسلم فقط، كأنه محور شر، في مقابل محور الخير الذي يمثله الآخرون، وهذا منطق لا يستقيم معه أي حوار.

ثانياً، الوثيقة في حد ذاتها تشكل تدخلاً صريحاً في شؤون دول المنطقة، وتحريضاً علنياً بهدف الإيقاع بين النسيج الوطني، مسلمين ومسيحيين، ما يعني تحريضاً لضرب الاستقرار والسلم الاجتماعي في هذه الدول.

ثالثاً، إعلان الفاتيكان أن التطرف حكر على المسلمين فقط، مبرئاً العدو الصهيوني بما يرتكبه من محارق في حق شعب ما زال يحتل وطنه كآخر احتلال على وجه الكرة الأرضية، ويمارسه من إرهاب على مرأى ومسمع العالم.

رابعاً، هذه الوثيقة تجاهلت ما تمارسه جيوش الولايات المتحدة وحلفائها من الدول الغربية، في حشد إمبراطوري يعيدنا إلى دنس الغزو الصليبي، الذي تولى باباوات الفاتيكان التبشير بحروبها والدعوة لها وقيادتها. هذا إلى جانب الإعلان السافر للرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن أن تلك الحروب «صليبية» ومازالت عجلتها تطحن شعوب المنطقة، لتخلف جحافل من القتلى والمعاقين والأيتام والأرامل واللاجئين.. ناهيك عن الفوضى والتفتيت بديلين للاحتلال، تمشياً مع شعار فرّق تسد الذي استثمرته عبقرية الاستعمار البريطاني، دون أن نرى أي دور أو موقف واضح للفاتيكان!

لو افترضنا حسن النية لدى البابا بينديكيت السادس عشر، وحسن النية سمة

من سمات الإسلام الحنيف ورسول المسلمين (ص)، في ما ورد على لسانه في معرض محاضرته عن العقل والإيمان في معرفة الحقيقة، لكان قد سارع إلى الاعتذار عن زلة لسان، وهو ليس معصوماً، حرصاً من رأس الكنيسة الكاثوليكية على العلاقة الروحية بين الديانتين السماويتين وأتباعهما. والاعتذار هنا ليس نقيصة أو تنازلاً، بل هو في صميم الأديان السماوية ويعبّر عن قيمة التسامح والمحبة التي يتغنى بها البابا وإرث الفاتيكان الطويل.

كلنا نعرف أن الأديان تجمع ولا تفرّق، وتدعو إلى المحبة والعدل والسلام، وليس إلى زرع بذور الفتن والكراهية تحت دعاوى التنصير هنا وهناك، بديلاً عن التعايش بين أبناء البشرية، وتقديراً للاحترام المتبادل بين الدين الإسلامي والدين المسيحي وأتباعهما. وقد جاء كلام البابا، ليضرب عرض الحائط بهذه القيم الروحية السماوية، وليتناقض مع هذا الهدف وتلك القيم، بل ليدمر الأسس التي قام عليها حوار الأديان.

لقد بلغ السيل الزبى بهذا الخطاب وهذه الروح العدائية، حيث جاء كلام البابا في وقت نشهد فيه الحروب في العراق وفلسطين وأفغانستان وباكستان ولبنان، ليصب الزيت على النار، ما يعيدنا بالذاكرة والواقع إلى الباباوات من قبله، الذين جيّشوا أوروبا وقادوا حملاتهم الصليبية القذرة، بدلاً من أن يكون البابا السلف والخلف، بحكم دوره وموقعه، من يطفئ الحرائق، لا من يشعلها. إلّا أن البابا بينديكيت السادس عشر، الذي استهل عهده في الفاتيكان خلفاً للبابا يوحنا بولس الثاني؛ بتصريحات عدائية اتهم فيها الإسلام بتبني الإرهاب.. والعنف، وزعم فيها أن الإسلام يتجاهل دور العقل، وأنه انتشر بالسيف، مما يؤكد أن البابا يوحنا بولس الثاني كان يخوض الحرب ضد الشرق الشيوعي، أما بينديكيت فيخوضها متحالفاً مع عواصم الغرب ضد الشرق الإسلامي؛ من باكستان إلى العراق، إلى أفغانستان، إلى السودان وصولاً إلى فلسطين ومصر، ما تجلى مؤخراً بالتدخل السافر في شؤون مصر الداخلية، على خلفية حادث كنيسة القديسين بالاسكندرية في تصريحات ودعوات فاتيكانية لحماية المسيحيين في الشرق. وكانت محاولات التدخل في هذا الشأن المصري قد تجاوزت الفاتيكان إلى تصريحات لقادة أوروبيين، للرئيس الفرنسي ساركوزي والمستشارة الألمانية ميركل، التي ذهب فيها هؤلاء إلى وجود اضطهاد للمسيحيين في الشرق يستدعي تدخلاً لحمايتهم.. وعلى نفس المنوال صاغ الاتحاد الأوروبي تصريحات مشابهة، جاءت إثر اجتماع لوزراء الخارجية الأوروبيين في العاصمة البلجيكية

(٢٠١١/١/٣١) بمشاركة سفراء دول الاتحاد الأوروبي، ٢٧ دولة، الذين توافقوا على نص يدعو وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي (كاثرين اشتون) إلى صياغة اقتراحات ملموسة بهدف تعزيز عمل الاتحاد الأوروبي لمصلحة الحرية الدينية.

في هذا السياق، يتحدث تقرير مؤسسة «راند»، الذي صدر بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، تحت عنوان «الاستراتيجية الكبرى» ضمن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وحمل إنذاراً واضحاً بما أسماه "تفتيت السعودية" إن لم تتوقف عن دعم الجمعيات الإسلامية، وتغيّر برامجها الإعلامية ومناهجها الدراسية. أما بالنسبة لمصر، فقد أشار التقرير بوضوح إلى أنها ستكون الجائزة الكبرى.(١)

ومما يزيد الطين بلة في خطاب الكراهية والعداء الفاتيكاني، ما قاله البابا بينديكيت السادس عشر (٢٠٠٩/٩/٦) في مدينة فيتيربي شمال روما، مذكراً بما يسمى «الهولوكوست» قائلاً بالنص «ذاك النزاع (الحرب العالمية الثانية) شهد مأساة المحرقة وإبادة الكثير من الأبرياء»، وتابع البابا الألماني الجنسية، «نتذكر الأحداث المأساوية التي أنتجت أحد أضخم النزاعات الرهيبة في التاريخ، وأسفرت عن مقتل عشرات الملايين، وولدت الكثير من العذابات». كما حث البابا المسيحيين على ألا يخشوا الالتزام سياسياً، وتابع «إن ذكرى تلك الأحداث تحثنا على الصلاة من أجل الضحايا والذين ما زالوا يحملون جراحها».

يقول الصحافي الألماني، والشيء بالشيء يُذكر، «كلاوس بولكين» في كتابه «الاتصالات السرية» و«أوليفيا أوجاردي» في كتابها «وحوش الأبوكاليبس»:«إن التعاون كان كاملاً بين زعماء الحركة الصهيونية وألمانيا النازية، رغم كل ما يقال من اضطهاد النازيين لليهود الألمان. وقد أثمر هذا التعاون برنامجاً يطلق عليه «هافارا» يتيح لليهود الهجرة من ألمانيا ومقايضة ممتلكاتهم بمعدات وأجهزة ومنتوجات من صنع ألماني». ويضيف «بولكين» و«أوجاردي» أنه قبل بداية الحرب العالمية الثانية، كان الصهاينة في فلسطين قد استقبلوا ٧٠ ألف مهاجر من ألمانيا من خيرة المثقفين اليهود، وتلقوا ما تعادل قيمته ١٤٠ مليون مارك من المعدات الصناعية الألمانية شكلت البنية التحتيه لصناعة الكيان الصهيوني. ويمضيان، وبموجب هذا البرنامج، جرى تكليف الزعيم النازي أدولف أيخمان الذي اختطفته الحركة الصهيونية من الأرجنتين وقدمته للمحاكمة كمجرم حرب بإنشاء ما أطلق

---

(١) جريدة الخليج الإماراتية، يوسف مكي، مقالة في العدد ١١٥٥٤، ٢٠١١/١/٦، للتأكد من هذه الفرضية الرجوع إلى موقع «راند للدراسات الاستراتيجية».

عليه «معسكرات زراعية» للشباب اليهود في النمسا لتدريبهم على حياة الكيبوتز، كما زار أيخمان فلسطين والتقى مع زعماء الأقلية اليهودية فيها ووضع القواعد الأساسية للتعاون بينهم وبين المانيا.(١)

ويعيد المؤرخون التعاون بين الحركة الصهيونية والنازية إلى:

١) عنصرية الحركتين، فكلاهما يؤمن بنقاء العنصر.

٢) هذا التعاون يفيد الطرفين؛ فهو يريح ألمانيا من عدد كبير من اليهود، والباقي يطالب بالاندماج في المجتمع الألماني، ويرفض النظرية الصهيونية.

٣) يساهم في تنشيط الهجرة بين يهود النخبة إلى فلسطين.

ويذكر الحاخام «موشيه شونفيلد» أن التعاون ظل قائماً حتى أثناء ما يطلق عليه «الهولوكوست».(٢) وعلى عادته، يطلق الفاتيكان المواقف، بل يلعب دوراً خبيثاً وخطيراً، في محاولة مستميتة ليركب موجة الحريات الدينية وحماية المسيحيين. ومن يتابع هذه المواقف، يدرك أن دعوات الفاتيكان هذه لن تنطلي على شعوب العالمين العربي والإسلامي، ولن تجمّل وجهه ولا تاريخه ولا ممارساته من خلال أطروحات ومصطلحات مخادعة، لا تنم إلّا عن الكراهية والحقد والعداء، وتقترن بخيارات سياسية تلتقي مع السياسات الأمريكية – الغربية – الصهيونية. والفاتيكان يدرك أن المسيحية انطلقت من الشرق، كما الإسلام، والمسيحي العربي هو الابن الشرعي لهذه الأرض المقدسة. وفي العصر الأموي، كان الشاعر العربي النصراني، الأخطل، يدخل على الخليفة معاوية بن أبي سفيان في دمشق والصليب متدلياً على صدره؛ كما أن طبيب معاوية كان نصرانياً. وقد شهد العصر العباسي ازدهاراً كبيراً للحضارة العربية عموماً والإسلامية خصوصاً، حيث تلاقحت الحضارة الإسلامية مع معظم الحضارات الشرقية، وأسهمت شعوبها فيها، خاصة في عصر المأمون، حيث تمت ترجمة الفلسفة الرومانية واليونانية إلى العربية، وأن هذا الازدهار في العصر العباسي، تم عبر حوار بين شعراء وفلاسفة وعلماء من المسيحيين والمسلمين عبر العصور، في ما كانت أوروبا غارقة في ظلمات القرون الوسطى، ومحاكم التفتيش.

---

(١) كلاوس بولكين: الاتصالات السرية. وأوليفيا أوجاردي: وحوش الأبوكاليبس، عرض جريدة الخليج الإماراتية عدد، ١٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧.

وانظر: روجيه جارودي: الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، دار الشروق ١٩٩٩ ـ القاهرة ـ ص ١٥٤ ـ ١٥٦.

(٢) المصدر نفسه.

لقد عاش المسيحيون العرب جنباً إلى جنب مع المسلمين، لنحو خمسة عشر قرناً، وأسهموا معاً في بناء حضارة مشتركة، وواجهوا معاً، كالبنيان المرصوص، الغزاة والطغاة.

والإسلام لم يُنشر في العالم بالسيف كما قال من قال، بل انتشر بحب المسلمين للناس، وحب الناس لهم. أحبوهم فأحبوا الإسلام بحبهم، فدخلوا في دين الله أفواجاً. والمسلم لا يساوم على دينه، ولا يفرّط فيه، وإن نزلت به المحن، فالإسلام يغرس في نفس المسلم الاعتزاز بعقيدته، والإعلان عنها في عزة وفخار، باعتبارها عقيدة التوحيد والعقيدة الشاملة والخاتمة، كما يغرس في نفسه الإيمان بالرسالات السماوية والكتب السماوية والديانتين اليهودية والنصرانية وبنبوة موسى وعيسى عليهما السلام.



(١٤)

من يحكم الولايات المتحدة ؟

اعتاد العالم تلقي النصائح من الولايات المتحدة، وهي النصائح التي سرعان ما تتحول بالهراوة إلى إملاءات في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، باعتبارها الدولة الرائدة. حتى ظهر على مساحة القارة الأمريكية مجتمع فريد، خليط ومتنافر مضطهِد لأهل البلاد الأصليين، الهنود الحمر، وهو ما تكرر في تاريخ الحركة الصهيونية التي قامت على سياسة التجميع والاقتحام واضطهاد أصحاب الأرض الأصليين في فلسطين، تطبيقاً لدستورها (بروتوكولات حكماء صهيون) القائم على التضليل والعدوان والسيطرة، بما يغذي نغمة معاداة السامية، تماماً كما كانت أحلام البدايات الأمريكية التي قامت على فوقية الرجل الأبيض والعنصرية، الأساس الذي شكّل الدولة الأمريكية.

وتُجمع الدراسات على أن الوجه الحقيقي للولايات المتحدة، التي يُنظر إليها على أنها واحة الديمقراطية، بدأ يظهر في الأزمات ليذكّر العالم بتاريخ التركيبة العجيبة لما يسمى "الأمة الأمريكية" .. ذات التاريخ الطويل من التمييز والعنصرية.

ورغم ما شهده العالم من تحولات في مفهوم الاستعمار بصورته التقليدية في السيطرة والهيمنة ونهب الثروات وخرق الحدود وتمزيق الجغرافية واستباحة السيادة الوطنية تحت مسميات التدخل الإنساني وحماية الأقليات وحرية التعبير.. إلى آخر المعزوفة، فإن الاستعمار بشكله الجديد مازال يأخذ بمبدأ الهيمنة التي لا تقوم على تفوق القوة وحدها، وإنما على التحكم في العقول عبر خطاب يدغدغ المشاعر في يد، وبممارسة البطش الذي يقوم به الكيان الصهيوني في اليد الأخرى. ناهيك عن الدعم السياسي الذي كان آخر تجلياته التهديد الأمريكي باستخدام حق النقض - الفيتو - إذا ما أقدمت المجموعة العربية أو السلطة الفلسطينية على تقديم مشروع إلى مجلس الأمن يوصي بالاعتراف بالدولة الفلسطينية، رغم أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما كان قد أعرب عن أمله في أن ترى هذه الدولة الفلسطينية النور في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/ أيلول ٢٠١١. بينما تكشف ردود الفعل الغربية وخصوصاً الامريكية والأوروبية على نتائج الاستفتاء في جنوب السودان ازدواجية ونفاق وتآمر هذا الغرب من مسألة حق تقرير المصير. وترى هذه الدول أن ما تمخض عنه الاستفتاء يعتبر، تاريخياً، يؤسس لقيام دولة في الجنوب على حساب وحدة السودان، أي تمزيق السودان، وهو ما سعت اليه هذه الدول وشاركت في تحقيقه بوسائل مختلفة وتحت ذرائع شتى. ~~وهذه~~ الدول نفسها، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الداعمة لمخططات تقسيم وتفتيت وإجهاض وحدة الدول العربية، تنكر على الشعب الفلسطيني حقه في

إقامة دولته المستقلة، شأنه شأن كل شعوب وأمم الأرض!

يتكرر هذا النمط من السلوك اللاأخلاقي من جانب الولايات المتحدة الامريكية في حربها على الدول التي تحاول التمرد عليها، أو تأبى ان تغرّد داخل سربها، وتعتبرها مصدر خطر عليها، تماماً كما أعلنها جورج بوش الابن "من ليس معنا فهو ضدنا". بينما الرئيس جورج بوش "الاب" يوم وقف على منصة الكونجرس "١٩٩٠/١/٢٤" يلقي خطابه المشهور، قال بالنص: " إن الولايات المتحدة تقف على أبواب القرن الحادي والعشرين، ولابد أن يكون هذا القرن الجديد أمريكياً، بمقدار ما كان القرن الذي سبقه قرناً أمريكياً أيضاً نتيجةً لعصر البترول ".[١]

وتحت شعارات ضمان إمدادات النفط والمواجهة الإقليمية وحماية أمن الكيان الصهيوني، والعودة إلى مناطق النفوذ الاستعمارية، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية، ومعها الغرب، تعدّ لاستراتيجية تدخّل كثيف في الخليج العربي، وبقبول عربي راهن، جعل من الممرات البحرية والأرض العربية مقراً لأكبر حشد عسكري في التاريخ بهدف غزو العراق وتدميره وتمزيقه ونهب ثرواته والتخلص من قدراته. وقد تبدّى ذلك في قرار ينص صراحة على «تحرير» دولة أخرى، «قانون تحرير العراق» لعام ١٩٩٨ رقم ٤٦٥٥، في ١٩٩٨/١٠/٣١، يحمل توقيع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون.[٢]

والدولة الأمريكية، أساس «الإمبراطورية الأميركية الجديدة» التي ملأت الدنيا طنيناً عن الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان!! قامت أصلاً على التوسع والتمييز العنصري والاستعباد لأولئك الذين أنشأوا القاعدة الزراعية الأولى التي نهضت عليها الدولة الأمريكية، والذين اصطلوا بنيران أفران الحديد عندما توهجت الثورة الصناعية على الأرض الأمريكية.

ومن المفيد هنا أن نتطرق إلى كتاب جديد «**أرض الميعاد والدولة الصليبية - صدام أمريكا والعالم**» «**Promised Land Crusader State**» لمؤلفه الأمريكي «والتر أ. ماكدوجال» الذي يتناول فيه سيرة السياسة الخارجية الأمريكية منذ استقلال الولايات المتحدة عام ١٧٧٦ ويؤرخ لها من خلال التقاليد التي حكمت تلك السياسة، وهي تقاليد «العهد القديم» التي وجهت تلك السياسة حتى عام ١٨٩٨ وهي: «الاستثنائية ومبدأ مونرو والأحادية والتوسعية»، وكذلك تقاليد «العهد الجديد» التي وجهت أمريكا في القرن العشرين - القرن الأمريكي - وهي: «مبدأ ويلسون والإمبريالية

---

(١) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام ١٩٩٢، ص ١٩٧.

(٢) جريدة الخليج الإماراتية، ١٩٩٨/١١/٥، بالأصل، وكالة الإعلام الأمريكية الرسمية.

والاحتواء»، كما يتناول كيفية تحوّل أمريكا من «أرض ميعاد» إلى دولة صليبية.(١)

ويقول المؤلف، ورئيس تحرير دورية الشؤون الخارجية ـ فوربس ـ وأستاذ التاريخ السياسي في جامعة بنسلفانيا، في هذا الكتاب: «نملك نحن الأمريكيين كتاباً مقدساً للشؤون الخارجية، استغرق تقنينه قرنين وانقسم الى عهدين، كل منهما من أربعة كتب، العهد القديم الذي سيطر على خطابنا منذ العام ١٧٧٦ وحتى تسعينيات القرن التاسع عشر، وبشّر بتعاليم الحرية في الداخل، والأحادية في الخارج، والنظام الأمريكي للدول، والتوسع. وقد صمم التقاليد الأربعة حول كيف نكون وكيف نصبح، الآباء المؤسسون لمنع العالم الخارجي من فرصة تشكيل مستقبل أمريكا. كما أن عهدنا الجديد قد سيطر، هو الآخر، على خطابنا في الشؤون الخارجية وعلى الجانب الأكبر من ممارسة دبلوماسية الولايات المتحدة خلال القرن العشرين، وبشّر بالمذاهب: الإمبريالية التقدميّة والويلسونية والاحتواء والتقدم العالمي، أو الاعتقاد بأن أمريكا عليها مسؤولية تنمية الديمقراطية وتنمية الاقتصاد في العالم. وجاء تصميم هذه التقاليد الأربعة الأخيرة ليعطي أمريكا الفرصة لتشكيل مستقبل العالم الخارجي».

يتابع «ماكدوجال»: «كانت تقاليد العهد القديم متماسكة وتعكس صورتنا الأصلية عن أمريكا باعتبارها «أرض ميعاد» جديدة. لكن العهد الجديد جلب التباين والغضب إضافة إلى وعد عظيم. ولأن تقاليد الأخير كانت أقل انسجاماً، وتصادمت كل منها مع الأخرى، عكست صورة أمريكا ليست فقط بصفتها «أرض ميعاد»، بل «دولة صليبية، رسالتها.. إنقاذ العالم»!!

في كتابهما «سياسات الإبادة **The Politics of Genocide**» يتحدث المؤلفان «إدوارد هيرمان»، و«ديفيد بيترسون» حول الاستغلال الخبيث لكلمة «إبادة»، ويتوصلان إلى أن استخدام هذه الكلمة يتم لأغراض سياسية بحتة، ويتم استغلالها في الولايات المتحدة من قبل الحكومة ومن قِبل إعلاميين وأكاديميين لتشويه سمعة دول أو مجموعات سياسية تتضارب مصالحها، بصورة أو بأخرى، مع المصالح الإمبريالية للويالات المتحدة؛ فعندما ترتكب الولايات المتحدة جرائم المذابح الجماعية التي خلّفت ملايين القتلى والمشوهين والمشردين، التي ارتكبتها بنفسها أو عبر أنظمة موالية (الهند الصينية في الستينيات والسبعينيات، وأمريكا الوسطى في الثمانينيات(، لا يشار إليها باعتبارها مذابح ومجازر تأتي في سياق «الإبادة

---

(١) والتر أ. ماكدوجال: أرض المعياد والدولة الصليبية، عرض جريدة الخليج الإماراتية، العدد ٧٤٥٤ ـ ١٦/١٠/١٩٩٩، بترتيب مع وكالة الأهرام للصحافة.

الجماعية». فلماذا تعامل الثالوث المغرض: «الحكومة الأمريكية وآلتها الإعلامية ومؤسسات المال والسلاح وشركات النفط، بما فيها العابرة للقارات»، مع هذه الحالات بأنها إبادة جماعية واعتبر تفجيرات (٩/١١)، إرهاباً وإبادة؟ ويتجاهل هذا الثالوث كلمة «الإبادة» إذا كان الأمر يتعلق بمجازر وإرهاب وعدوانية «الكيان الصهيوني» كما يتجاهل ما اقترفت يداه هو في العراق وأفغانستان، ولا يعتبره إبادة؟!

يمضي «هيرمان وبيترسون» بالقول: «إن أبرز مثال على هذه الملهاة كتاب الصحافي اليهودي «نيكولاس كريستوف» المنشور في جريدة «نيويورك تايمز» الذي يصف ما جرى في دارفور بالسودان على أنه صراع بين حكام السودان العرب والسودانيين الأفارقة[1]، بمعنى أن ما جرى عنصري وعرقي، بالمفهوم اليهودي التلمودي، القائم على سياسة فرّق تسد... وهو ما آل إلى انفصال جنوب السودان عن الوطن الأم.

وحسب دراسة أصدرها «هيرمان» بالاشتراك مع المفكر الأمريكي «نعوم تشومسكي» تناولا فيها ما سمياه «نظام إدارة المذابح» فإنه يتم تقييم مدى استحقاق الضحايا للقتل والإبادة، والتعاطف أو عدم التعاطف معهم، بحسب هوية القتلة.

ووفقاً لنظام «إدارة المذابح»، بحسب ذلك الثالوث، هناك قتلة جيدون وخيرون، وهم الولايات المتحدة والدول الحليفة. أما الأفعال والتصرفات العسكرية والأمنية التي تقوم بها حكومات غير موالية للولايات المتحدة، حتى لو كانت ضد متمردين محليين داخل حدود الدولة، فتقابل بردة فعل عنيفة من قبل الدوائر السياسية والإعلامية الأمريكية، التي تهب لإلصاق تهم شنيعة بها، وتعمل على تهويل وتضخيم أرقام ضحايا النزاعات الأهلية في دول حكوماتها مناوئة أو غير منصاعة للولايات المتحدة والغرب؛ وتتغافل عن أو تشوّه أسباب النزاعات، وتختلق أحداثاً ووقائع لتبرير إلصاق تهمة الإبادة، ثم تدشن تنفيذ مخططات للتدخل في شؤون الدولة التي تشق عصا الطاعة على أمريكا (السودان، الصومال، فلسطين، لبنان كمبوديا، والقائمة تطول..). ويتخذ هذا التدخل أشكالاً تشمل العقوبات والحظر والحصار الاقتصادي والسياسي، ومنع مسؤولين حكوميين من السفر، وتجميد أرصده مالية حكومية، وتقديم المساعدات لجماعات معارضة مفبركة.

---

(١) إدوارد هيرمان وديفيد بيترسون: سياسات الإبادة، تقديم: نعوم تشومسكي، عرض جريدة الخليج الإماراتية العدد ١١٤٦١ ـ ٥/١٠/٢٠١٠. (نعوم تشومسكي، مفكر أمريكي يهودي، مناهض للسياسة الأمريكية ـ الصهيونية).

يروي «عبدالحي زلوم» (الذي أسهم في الأعمال التأسيسية للعديد من شركات أوبك الوطنية، وألّف ثمانية كتب بالعربية وخمسة بالانكليزية كانت موضوعاتها عن النفط والاقتصاد السياسي) في كتابه «أمريكا إسرائيل الكبرى»، ويقول: «يرى المؤرخون أن أصل المصطلح (الثقافة اليهو- مسيحية **Judeo Christian Culture**) يعود إلى الثورة البروتستانتية.. وفي السياق الأمريكي، يرى المؤرخون أن استعمال هذا المصطلح هو للدلالة على تأثير العهد القديم اليهودي «التوراة» والعهد الجديد «الإنجيل» في الفكر البروتوستانتي ومفاهيمه بشكل خاص. لقد رأى المهاجرون الأوائل إلى أمريكا أنفسهم الوارثين للكتاب المقدس العبري وتعاليمه.. التي أصبحت بدورها أساساً لمفاهيم النظام الأمريكي، لتصبح تلك المفاهيم العبرية أساساً للثورة الأمريكية، وميثاق الاستقلال ودستور الولايات المتحدة. (كلام واضح لا لبس فيه! الحضارة الغربية والأمريكية جذورها وروحها يهودية تلمودية!).

(أفرزت الثورة البروتستانتية في بداية القرن السادس عشر شراكة يهودية - مسيحية بروتستانتية كانت الغلبة فيها لليهودية التي ما لبثت أن حللت الربا وأطلقت النظام الرأسمالي الذي استعار اسمه من بارونات رأس المال اليهود فصار النظام بأكمله خادماً لهم. وما لبث الغرب أن انطلق بغزواته الاستعمارية عبر شركاته القُطرية، يبني ثرواته باستنزاف ونهب ثروات الآخرين واسترقاقهم كعبيد يُباعون ويُشترون، أو كمستعمَرين لا حول لهم ولا قوة. ولقد صاحبت جيوش المستعمِرين الغربيين غزوات ثقافية خصوصاً في القرن التاسع عشر، ثم جاء الاستعمار المباشر خصوصاً في القرنين التاسع عشر والعشرين، والاستعمار غير المباشر ما بعد منتصف القرن العشرين في عهد ما بعد الاستعمار (أو ما يسمى أحياناً بعصر الاستقلال). يبين هذا الكتاب بشكل علمي تاريخي أن التحالف الأمريكي - الغربي - الصهيوني اليهو - مسيحي هو أبعد وأقوى من صهيونية «ثيودور هرتزل» مؤسس الحركة الصهيونية، أو نفوذ اللوبي الصهيوني «إيباك» أو اللوبي المسيحي - الصهيوني. فالعلاقة متجذرة في التاريخ. ولقد أطلق المهاجرون الأوائل على الأرض الأمريكية الجديدة المكتشفة اسم «صهيون الجديدة» قبل مئات السنين. وهكذا، فإن أمريكا هي «إسرائيل» الكبرى و«إسرائيل» هي أمريكا الصغرى.[(١)]

نأتي إلى الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن وهو يتباهى بحكمه

---

(١) عبدالحي زلوم: أمريكا إسرائيل الكبرى ـ ٢٠٠٩، عرض جريدة الخليج الإماراتية العدد ١٠٩١٤، ٢٠٠٩/٤/٦.

الذي جاء بما سمّاه «الحرية» إلى الكثيرين.. وهو بوش المجادَل في صحة قراراته لدرجة الهوس، الذي كان ظهوره بعناية شديدة وملحوظة في مختلف وسائل الإعلام الأمريكية، في لقاء استهدف الترويج لكتابه (نقاط حاسمة) الذي صدر مؤخراً ليحكي فيه عن منعطف حاسم في حياته خلال توليه منصب الرئاسة للقوة الأكبر في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية. هذه العناية في اختيار صحافيين غير معروف عنهم انتقادهم لإدارته، عكست حقيقة واضحة حاول بوش في كتابه تثبيتها في الأذهان، وهي الدفاع عن النفس، وتقديم المبررات كافة لتنقية وتلميع صورته، حملتها صفحات تضمنت كمّاً من التناقضات الصارخة التي لا ينافسها في مضمون سيرته سوى الهوس والسطحية، لدرجة قول أحد المعلقين عندما سألوه عما إذا كان قد قرأ كتاب بوش، إنه سيقرأه عندما يقرأ بوش نفسه كتابه.(١)

وقال بوش متباهياً، إنه بعد انتخابات ٢٠٠٤ الرئاسية، قرأ كتاب «ناثان شرانسكي»، وزير صهيوني أسبق، حول قضية الديمقراطية وفكّر في مسؤولية الولايات المتحدة للضغط على من أسماهم الطغاة المستبدين حول العالم. فرأى أنه لابد أن يكون هذا الأمر محوراً مركزياً لسياستنا الخارجية. ويضيف كيف أن مد التحرير العظيم، الذي سرى خلال القرن، تفادى منطقة واحدة في الشرق الأوسط. ثم قفز بوش ليتحدث عن إمكانية الدمقرطة، فقال إن هذا الكلام كان سراباً في إمكانية تنفيذ بلاد الشرق الأوسط لعملية الدمقرطة، وأنها، أي تلك الدول، لن تنجز شيئاً من تلقاء نفسها. لذا، فالحل الذي يراه بوش هو أن تكون منطقة الشرق الأوسط بؤرة أجندة الحرية. ونسي بوش هنا أن يذكر أن «ناثان شرانسكي»، الوزير الصهيوني الأسبق، كان وراء الإيحاء لبوش بحل الدولتين بين الكيان الصهيوني والسلطة الفلسطينية.

وفي عجالة، أشير إلى أهم النقاط التي وردت في كتاب بوش «نقاط حاسمة»:

- بوش لا يزال مصدوماً لعدم العثور على أسلحة دمار شامل في العراق.
- تأثر بوش بكتاب «شرانسكي»، الذي استوحى منه الحرب من أجل الديمقراطية. (شرانسكي روسي الأصل).
- يزعم بوش أنه لم يكن يعرف بفضيحة سجن أبوغريب في العراق إلا بعد مشاهدة التلفاز.
- الجنرال «بترايوس» قاد الهجوم الذي استمر (٦) ساعات لقتل «عدي وقصي».

---

(١) جورج دبليو بوش: نقاط حاسمة ـ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٠، عرض جريدة الخليج الإماراتية العدد ١١٥١٠، ٢٣/١١/٢٠١٠ (في ٤ حلقات).

- يعتبر أن الكيان الصهيوني أهدر فرصة القضاء على حزب الله - لبنان، وأن رئيس وزراء العدو السابق، الإرهابي إيهود أولمرت أحبطه لفشل حربه على لبنان.
- اتفق مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك على العمل معاً لمحاصرة سوريا عبر القرار ١٥٥٩.
- حاقد على المغفور له ياسر عرفات ويتهمه بالكذب، وأنه أعطى الضوء الأخضر للإرهابي شارون لمحاصرته.
- العاهل السعودي الملك عبدالله كاد يغادر البيت الأبيض قبل انتهاء اجتماعه (مع بوش).
- قصف «المنشأة» السورية النووية المزعومة كان ضرورياً لأمن الكيان.

ويستمر مسلسل الكذب الأمريكي حيال العراق، وغير العراق، بهدف احتلاله للسيطرة عليه والاستحواذ على ثروته النفطية والتخلص من الخطر الذي كان يشكله على أمن العدو الصهيوني؛ وتمزيق وحدته لتكون بلاد الرافدين النموذج في المنطقة، كما قال بوش الابن. فلا يستبعدنّ أحد أن يكون للعدو الصهيوني دور في أية غزوة أو فتنة تعرضت أو تتعرض لها دولة عربية من مشرق الوطن العربي إلى مغربه. فأدوار العدو تجد من يسهلها أو حتى ينفذها؛ فهو الذي لم يتوقف يوماً عن مخططاته لتفتيت المجتمعات العربية وتدمير قدراتها، مباشرة أو عبر شريكه وراعيه الأمريكي، من خلال شبكات العملاء والجواسيس، في غير بلد. وكلما مضى زمن تنكشف أدوار وتفتضح مهمات قذرة لعبها هؤلاء أو أداروها. ومن هنا يفهم الدعم لانفصال الأكراد عن العراق، وانفصال جنوب السودان عن الوطن الأم.

ما طالعنا به الإرهابي «آفي ديختر»، وزير الأمن الصهيوني الأسبق، مؤخراً في محاضرته عن دور الكيان الصهوني في تخريب العراق، والإنجازات التي حققها الاحتلال الأمريكي للعراق لمصلحة الكيان، ما زالت ماثلة لما فضحته من أدوار سواء للغزاة أم للعاملين تحت مظلتهم، أم المتعاونين معهم المستفيدين من هذا الاحتلال، حتى لا تقوم للعراق قائمة، ويبقى بلا أية قدرات ومحيّداً عن الصراع العربي – الصهيوني. ومما قاله الإرهابي «ديختر»، «إن ما تحقق في العراق نتيجة احتلاله فاق ما كان عقلنا الاستراتيجي يتخيّله»، مضيفاً «إن هدفنا الاستراتيجي ما زال عدم السماح لهذا البلد بأن يعود إلى ممارسة أي دور عربي وإقليمي، لأننا نحن أول المتضررين»، ومشيراً إلى أن « صراعنا على ساحة العراق سيبقى فاعلاً طالما بقيت القوات الأمريكية التي توفر مظلة لنا، لإحباط عودة العراق إلى سابق قوته ووحدته».

مجرمو الحرب الصهاينة، الإرهابيون، هم من يقولون ذلك، ومع هذا يتحدث الغزاة الأمريكيون بشخص رئيسهم المهووس الذي كان دائماً عديم الموهبة، متباهياً بالفاشيين والقتلة ومصاصي الدماء، بوش الابن، المفتون بالصليبية، بوش الذي يأتينا بنقاطه الحاسمة، بعد سبع سنوات على غزو العراق واحتلاله وتدميره، وارتكاب الفظائع بحق شعبه، مبشراً بكذبته الكبرى حول انسحابه. إن ما يجري هو تغيير جلد الاحتلال وخصخصته من خلال وضعه في يد الشركات الأمنية الخاصة وبوجود آلاف المرتزقة، ما يعني أن الاحتلال باقٍ، وأن العراق سيبقى رهينة وجود من يتسابقون على كسب ود الولايات المتحدة الذين أتت بهم على ظهور دباباتها. إنها مسرحية لا تنطلي على أي عاقل، وإدارة أوباما، مثلها مثل إدارة بوش الابن، ماضية في أكاذيبها وتبريراتها.

وسوف يتحدث التاريخ عن حذاء الصحافي العراقي منتظر الزيدي. فقبل حذائه كنا نعتقد أن التاريخ السياسي للأحذية بدأ وانتهى بحذاء الزعيم السوفييتي «نيكيتا خورتشوف» وهو يضرب به على منصة الأمم المتحدة في ذروة الحرب الباردة مع الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع الستينيات من القرن المنصرم، تعبيراً عن رفضه للسياسات الأمريكية آنذاك وحنقه إزاء السلوك الإمبريالي الأمريكي.

لم يجد منتظر الزيدي ما يعبّر به عن رفضه لسياسة بوش السفاح، وما يجيش في صدره من حقد وكراهية لما جرّته إدارة هذا القاتل من ويلات وكوارث إنسانية واقتصادية واجتماعية وأمنية على العراق والمنطقة العربية برمتها، إلا حذاءه وسيلة بليغة وذات معنى، يرمي به الرئيس بوش الابن (١٧/١٢/٢٠٠٨). إنه موقف يختصر سنوات الاحتلال، ليشكل أفضل خاتمة لعهد رئيس بدأ عهده بالحروب باسم الديمقراطية، رئيساً لأمريكا رفض بإصرار أن يجعلنا نتذكر له، ولبلاده أيضاً، يوماً طيباً. لكن أهم ما في حادثة الحذاء أنها ستضطر طواغيت الاستبداد السياسي والطغاة الغزاة لأن يواجهوا حقيقة دامغة: على الاحتلال أن يحمل عصاه على كاهله ويرحل.

لقد أجمعت منظمات حقوق الإنسان ومنظمات وهيئات دولية ونخب فكرية وعلماء وخبراء عسكريون ومراجع أمنية واقتصادية، وكتاب وإعلاميون، وأخيراً موقع «ويكيليكس»، على الكشف عن قيام قوات الاحتلال الأمريكي ومعها قوات رسمية عراقية، صنيعة المحتل، بانتهاكات سافرة وصارخة لحقوق الإنسان. ثم صدر الكتاب المشار إليه لبوش الابن «نقاط حاسمة» الذي فجّر قنبلة جديدة بشأن موضوع التعذيب، معيداً إلى الأذهان ما تردد من أوامر بالترخيص لممارسته، تحت مبررات

وذرائع مختلفة. وإذا كان كتاب الحاكم المدني الأمريكي «بول بريمر» «عام قضيته في العراق» الصادر عام ٢٠٠٦، قد أثار جدلاً واسعاً، ليس على الصعيد العراقي فحسب، بل إزاء استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط والعالم، فإن بوش الابن، الذي توهم البعض أنه كان، كما يدعي، مبعوث العناية الإلهية لنشر الديمقراطية في الكرة الأرضية، ولو أدى ذلك إلى إبادة السواد الأعظم من الشعوب المحرومة من الديمقراطية، لا يتحدث في كتابه «نقاط حاسمة» عن الماضي (فترة ولايتين دامت ثمان سنوات) بقدر ما يتحدث عما له علاقة بالمستقبل، وخصوصاً استراتيجية واشنطن بشأن سرقة البترول العربي، التي أفصح عنها وزير الخارجية الأمريكية السابق كولن باول.

ويقول «باول» في خطابه في مؤسسة التراث في واشنطن في ٢٠٠٢/١٢/١٢ ، الخطاب الوثيقة، الذي أعطي اسم «بناء الأمن للسنين القادمة» ويشكل منعطفاً في السياسة الأمريكية الخارجية، تجاه «الأصدقاء والحلفاء» قبل الأعداء، حقيقيين كانوا أم مفترضين! وهنا نورد النص الحرفي للخطاب نظراً لأهميته.

فبعد أن قدم «باول» الشكر لمدير مؤسسة التراث «أأيد»، قال: «إنني هنا في هذه المؤسسة لكي أناقش الآمال والتطلعات التي نتقاسمها مع شعوب الشرق الأوسط. إنه لمن المناسب أن نجتمع في مؤسسة التراث، يشاركنا الآخرون من السلك الدبلوماسي والعاملون في الكونغرس والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. إن رؤيا المؤسسة ببناء وطن تزدهر فيه الحرية والرخاء والمجتمع المدني هي نفس الرؤيا التي نتقاسمها مع شعوب الشرق الأوسط لبلدانها. إن الشرق الأوسط منطقة شاسعة فائقة الأهمية للشعب الأمريكي. فالملايين منا يتعبدون في كنائس ومساجد ومعابد مبشرين بالديانات العظيمة الثلاث التي ولدت في الأراضي الممتدة بين البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي. ولغتنا وتقاليدنا حافلة بإشارات إلى بيت المقدس وبيت لحم ومكة المكرمة، ودليل الهاتف لدينا يحمل تلك الأسماء «موسوي ليفي وشاهين» التي تتحدث عن جذور عائلات عريقة في الشرق الأوسط إلى بلدنا. ومن المؤلم أن آلافاً من رجالنا ونسائنا ماتوا في ٢٠٠١/٩/١١، على أيدي إرهابيين ولدوا وأصبحوا راديكاليين هناك».

يضيف «باول»: «واعترافاً منا بأهمية المنطقة، كرّسنا دمنا ومالنا لمساعدة شعوب وحكومات الشرق الأوسط على مدى نصف قرن من الزمن وأكثر. والحقيقة أن سيرتي في الخدمة العامة ترافقت مع الأحداث هناك. فقد كان لي إمتياز أن أكون رئيس

هيئة الأركان المشتركة عندما قادت الولايات المتحدة التحالف الدولي، بما فيه عدد كبير من الدول العربية، الذي أخرج الغزاة العراقيين من الكويت. وأرى اليوم، كوزير للخارجية، أن الشرق الأوسط يتطلب قدراً عظيماً من اهتمامي، وقد ساعدت سياستنا الشرق أوسطية الحكومة على كسب الحرب ضد الإرهاب وتجريد العراق من الأسلحة وإنهاء النزاع بين «إسرائيل» والفسطينيين».

ويمضي «كولن باول»: «والحرب على الإرهاب لا تقتصر على الشرق الأوسط، بالطبع، غير أن أصدقاءنا هناك لهم مصلحة فيها بوجه خاص. فقد عانى كثيرون من بلاء الإرهاب مباشرة، ويسرني أن أقول أن أصدقاءنا سارعوا لمواجهة التحدي بأن منحونا حقوق إنشاء قواعد لعملية «الحرية المستدامة» في أفغانستان وتبادل المعلومات الاستخباراتية. وعلينا أيضاً، بالاشتراك مع دول الشرق الأوسط، ومع أصدقائنا وحلفائنا والمجتمع الدولي، أن نعالج أيضاً الخطر الجسيم والمتنامي الذي يشكله نظام صدام حسين. وقد أعطى مجلس الأمن الدولي، بموافقته الإجماعية على القرار ١٤٤١، العراق فرصة أخيرة للوفاء بالتزاماته. فعلى النظام العراقي أن يختار بين أن ينزع أسلحته أو أن يُجرّد منها، والخيار متروك له.

«ولدينا أيضاً اهتمام قومي عميق وثابت بإنهاء النزاع «الاسرائيلي» - الفلسطيني. ونحن نعمل مع أصدقائنا في المنطقة ومع المجتمع الدولي لتحقيق سلام دائم يرتكز على رؤيا الرئيس بوش لدولتين تعيشان جنباً إلى جنب في أمن وسلام. وهذا السلام سيتطلب من الفلسطينيين قيادة جديدة ومؤسسات جديدة، وإنهاء الإرهاب والعنف. وإذا حقق الفلسطينيون تقدماً في هذا الاتجاه، سيكون مطلوباً من «إسرائيل» أيضاً أن تأخذ خيارات صعبة بما فيها إنهاء جميع أوجه النشاط الاستيطاني بصورة تتماشى مع تقرير «ميتشيل». وكما قال الرئيس بوش، إنه إذا كان هناك جهد مكثف من قبل الجميع، فإن إيجاد دولة فلسطينية قابلة للحياة سيكون أمراً ممكناً في عام ٢٠٠٥. إن هدفنا هو تسوية عربية - «إسرائيلية» عادلة وشاملة تقبل فيها جميع شعوب المنطقة بعضها البعض كجيران يعيشون في أمن وسلام. وقد كانت هذه التحديات ولا تزال في مقدمة سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية، وكل منها تؤثر تأثيراً عميقاً على مصالحنا القومية وعلى الشعوب التي تعتبر الشرق الأوسط وطناً لها. ونحن ما زلنا ملتزمين إلتزاماً عميقاً بمواجهة كل واحد من هذه التحديات بعزم وتصميم».

يتابع «كولن باول»: «يجب علينا أن نوسع تعاطينا مع المنطقة، إذا كان لنا أن نحقق نجاحاً. وعلينا خصوصاً أن نوجه اهتماماً متواصلاً ونشيطاً إلى الإصلاح

الاقتصادي والسياسي والتعليمي. وعلينا كذلك أن نعمل مع شعوب وحكومات المنطقة لسد الفجوة بين التوقع والواقع الذي دعته الملكة «رانيا» ملكة الأردن بصورة بليغة «فجوة الأمل». وقد أوجد انتشار الديمقراطية.. والأسواق الحرة التي ألهبتها عجائب الصورة التكنولوجية، قوة محركة تستطيع أن تولّد ازدهاراً ورفقاً إنسانياً.

«لقد قدمت دول الشرق الأوسط على مدى التاريخ مساهمات لا تقدر بثمن للعلوم والفنون؛ لكن اليوم هناك شعوباً كثيرة تفتقر إلى ذات الحرية السياسية والاقتصادية وفاعلية المرأة والتعليم الحديث التي تحتاج إليها لكي تزدهر في القرن الحادي والعشرين. وكما جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية العام ٢٠٠٢، الذي وضعه أساتذة عرب ويستند إلى حقائق صارخة، إن حوالي ١٤ مليون راشد عربي يفتقرون إلى وظائف ولقمة عيش على موائدهم وأمل في قلوبهم؛ كما سيدخل زهاء ٥٠ مليون عربي من الشبان والشابات سوق الوظائف المزدحم أصلاً خلال الأعوام الثمانية المقبلة. إلّا أن الاقتصادات لا تولّد ما يكفي من الوظائف. فالنمو الضعيف والناتج المحلي لما يعادل ٢٦٠ مليون عربي هو أقل من ذلك الذي لأربعين مليون إسباني، كما أنه آخذ في التدهور. أضف إلى ذلك إنتاج ٦٧ مليون إيراني، والنتيجة تبقى مجرد ثلثَي الناتج الإيطالي.

«إن دول الشرق الأوسط غائبة أيضاً إلى حد كبير عن الأسواق العالمية، وهي بالكاد تولد واحداً في المئة من صادرات العالم غير النفطية. وهناك عشر دول شرق أوسطية فقط تنتمي إلى منظمة التجارة العالمية. إن العجز في الفرص الاقتصادية يؤدي إلى اليأس، وهو، إضافة إلى الأنظمة السياسية المتصلبة، يشكل خميرة خطيرة حقاً، وإلى جانب اقتصادات أكثر تحرراً يحتاج كثير من شعوب الشرق الأوسط إلى صوت سياسي أقوى. وقد جسد الرئيس بوش تطلعات الشعوب في كل مكان عندما قال في خطابه في "وست بونيت" إنه عندما يتعلق الأمر بالحقوق والحاجات المشتركة للرجال والنساء، ليس هناك تصادم حضارات؛ فمتطلبات الحرية تنطبق كلياً على أفريقيا وأمريكا اللاتينية وكامل العالم الإسلامي. وهناك بصيص أمل في الشرق الأوسط؛ فدول مثل البحرين وقطر والمغرب قامت بإصلاحات سياسية جريئة، والمنظمات المدنية ناشطة بصورة متزايدة في كثير من الدول العربية وتعمل في قضايا تتعلق بالاحتياجات اليومية الضرورية. ونحن نرى ثورة عارمة في وسائل الإعلام من المحطات الفضائية إلى المجلات الأسبوعية، ومع ذلك، مازالت تحكم كثيراً من الشرق أوسطيين أنظمة سياسية مغلقة، ناهيك على أن لغة الكراهية والاستبعاد

والتحريض على العنف لا تزال هي اللغة السائدة».

كما يقول وزير الخارجية الأمريكية «كولن باول» في خطابه في مؤسسة التراث بواشنطن: «وكما قال الملك محمد السادس عاهل المغرب لبرلمان بلاده قبل سنتين، إن تحقيق التنمية والديمقراطية والتحديث يتطلب تحسين وتقوية الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والجمعيات ووسائل الإعلام وتوسيع مدى المشاركة». وخلال زيارة الرئيس المصري «مبارك» لواشنطن في مارس/ آذار ٢٠٠١، طلب مني الرئيس بوش أن أتولى رئاسة محاولة جديدة للحكومة الأميركية لدعم شعوب وحكومات الشرق الأوسط في جهودها الرامية لمواجهة التحديات الإنسانية الملحّة. إن النتائج الأولية لعملنا هي كناية عن مجموعات مبتكرة من البرامج وإطار لتعاون مستقبلي نسميها مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط؛ وهي الجسر بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط. ومبادرة شراكتنا هي استمرار تصعيد لالتزامنا القائم منذ زمن طويل على العمل مع جميع شعوب المنطقة لتحسين حياتها ومواجهة المستقبل بأمل. وكما قررنا إعادة الانتساب إلى اليونيسكو، ليكون الدليل القوي على التزامنا بكرامة الإنسان في الشرق الأوسط.. سنخصص مبلغ ٢٩ مليون دولار لانطلاق هذه المبادرة، لتكون زيادة عن أكثر من ألف مليون دولار نقدمها كمساعدة اقتصادية للعالم العربي سنوياً. وتستند مبادرتنا إلى: إننا سنشترك مع مجموعات من القطاعين الخاص والعام لسد فجوات الوظائف بإصلاح اقتصادي واستثمار الأعمال وتنمية القطاع الخاص، ولسد فجوة الحرية بمشاريع لتقوية المجتمع المدني وتوسيع المشاركة السياسية ورفع أصوات النساء. وسنعمل مع المربين لسد فجوة المعرفة بمدارس أفضل ومزيد من فرص التعليم العالي. وسنعمل مع الحكومات.. لإنشاء أحكام وأنظمة اقتصادية ستجتذب الاستثمار الأجنبي وتتيح للقطاع الخاص أن يزدهر. وسنساعد شركات الأعمال الصغيرة والمتوسطة على تحقيق الوصول إلى رأسمال وسننشئ صناديق أموال للمشاريع في الشرق الأوسط. وسنساعد مزيداً من الدول على المشاركة بسخاء في الاقتصاد العالمي بتقديم مساعدة فنية إلى الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية كالسعودية والجزائر ولبنان واليمن لتلبية معايير منظمة التجارة العالمية. وهو يعني البناء على اتفاقنا الناجح للتجارة الحرة مع الأردن بالبدء بمفاوضات اتفاق تجارة حرة مع المغرب، كما يعني الاستمرار في العمل مع دول كمصر والبحرين لاستكشاف طرق لتعزيز علاقتنا الثنائية من التجارة الاقتصادية بما في ذلك عبر اتفاقات تجارة حرة ممكنة. وتتطلب الاقتصاديات المنفتحة أنظمة

سياسية منفتحة؛ وعليه فإن الركيزة الثانية لمبادرتنا من الشراكة ستدعم المواطنين عبر المنطقة، الذين يطالبون بأصواتهم السياسية. وقد بدأنا المشروع الإخباري الأول في هذا المجال الشهر الماضي (نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢) عندما أحضرنا وفداً من ٥٥ زعيمة سياسية عربية إلى الولايات المتحدة لمشاهدة انتخاباتنا النصفية. وقد عقدتُ اجتماعاً هاماً جداً مع هذه المجموعة الرائعة وكان التزامها وطاقتها مصدر إلهام لي. وقد تحدث أولئك النسوة ببلاغة عن قلقهن بالنسبة إلى المستقبل وأحلامهن بعالم يعيش فيه أطفالهن في سلام، وعن أملهن في رؤية نهاية للنزاعات وطلبن معرفة المزيد عن الديمقراطية.. الأمريكية، وكيف يجعلن أصواتهن أكثر فعالية. ولكي تعمل الاقتصادات الحرة والأنظمة السياسية بنجاح، فإنها تحتاج إلى مواطنين متعلمين؛ وعليه ستركز الركيزة الثالثة لمبادرة التعاون بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط على إصلاح تعليمي، حيث ستشدّد برامجنا على تعليم الفتيات. فعندما تتحسن نسبة التعليم بين الفتيات، تتحسن كذلك مؤشرات التنمية، وسنوفر منحاً دراسية للفتيات وتوسيع مجال التعليم لهن، وسنعمل مع المربين لتعزيز الإشراف المحلي على الأنظمة والمناهج المدرسية.(١)

هذا الخطاب الوثيقة لرأس السياسة الخارجية الأميركية، يضع النقاط فوق الحروف، بلا خجل أو وجل، يعلن فيه محددات السياسة الاستراتيجية في الشرق الأوسط. خطاب تناقلته وسائل الإعلام على اختلاف مشاربها، يعبر عن اندفاعة جديدة للرأسمالية بمفهومها التقليدي، تتبدّى فيها قواعد اللعبة القذرة التي فرضتها العولمة، بأدوارها ومخططاتها، في سباق لأركان الإدارات الأمريكية المتعاقبة بهدف إعادة المنطقة إلى مناطق النفوذ الاقتصادي والعسكري والثقافي ونهب الثروات وتبديد القدرات.

هذه الاستراتيجية، بكل عناوينها، بوصفاتها وإملاءاتها، حبذا لو تكفّ الإدارة الأمريكية عنها وعما تتضمنه من الكذب والكلام المعسول وعن محاولات لعب دور الناصح والمرشد والمحذر في التعاطي مع مصر الكنانة وهي تكتب وتسطّر تاريخاً جديداً بعد سُبات جراء جرعات الانفتاح والواقعية وآخر الحروب، أوصلتنا إليه معاهدة السلام.. مع العدو، التي اكتمل بها انزواء مصر العروبة عن قضايا أمتها القومية طيلة أربعة عقود عجاف، بدت مصر خلالها أمام أفق مسدود. وكان الظن أن الأنظمة الشمولية والاستبدادية باتت قدراً لافكاك منه، إلى درجة أصبح الحديث عن

(١) أنيس الدغيدي: تاريخ بوش السري الأسود، دار الكتاب العربي، القاهرة، دمشق ٢٠٠٤، ص ١٨٠-١٩٠.

الديمقراطية والتغيير في الوطن العربي بمثابة حديث عن مثاليات لا يمكن تحقيقها.

هذا ما جاءنا به الصحفي الصهيوني «عوفر شيلح» الذي يعتقد أن الديمقراطية ليست من أجل العرب، والعرب محجوزون منذ مئات السنين وراء الغرب والكيان، بسبب الثقافة والتراث القبلي، وربما لشيء لا يمكن تغييره في صورتهم الجماعية. فمن الجيد لهم وللعالم أن يحكمهم طغاة يعتمدون على قوة عسكرية، ويورثون أبناءهم الحكم مع الإيهام بالانتخابات. والحرية ليست خيراً لهم، لأن صبغتهم الظلامية ستندفع خارجة في موجة عنف موجهة إلى المحيط.(١)

وقال المحلل العسكري في صحيفة «يديعوت أحرونوت» الصهيونية «ألكس فيشمان» أنه في المرحلة الحالية يدخل الكيان في حالة تأهب على ضوء احتمال انتقال النيران من مصر إلى الأردن وتشتعل معها الضفة الغربية أيضاً. وفي ما يتعلق بمصر، فإنه يوجد شعور في الكيان بأننا نلج فترة مرحلية سيتم خلالها الحفاظ على السلام.. والعلاقات الثنائية، لكن انتخابات ديمقراطية قد تؤدي إلى صعود مجموعة المعارضة.(٢)

إن الولايات المتحدة صاحبة استراتيجية «الفوضى الخلاقة» التي تشكل سياساتها، الوجه الآخر للعدو الصهيوني، واشنطن بحزبيها الديمقراطي والجمهوري، بإداراتها خصوصاً تلك الوجوه المعروفة لكل عربي، كانت مع غزو العراق واحتلاله وكانت وما زالت مع الاحتلال الصهيوني وما يمثله من عدوان وإرهاب وتهويد واستيطان. حبذا لو أنها توقف تدخلها السافر في الشأن العربي والحراك الشعبي الذي يشهده الوطن العربي. فالكل، من المحيط الى الخليج، والعالم، يتطلع الى مصر العرب والعروبة، مصر الباب والمفتاح، والأمل، كتابة عصرٍ جديد يستولد هوية جديدة، تعيد لمصر دورها وريادتها، بانطلاقتها في ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١، يوم بدأ شباب وشعب مصر بتجديد كتابة فجر جديد، يوم جعلوا عنوان مكافحة الفساد والإصلاح وقطع دابر التدخلات الخارجية وإسقاط النظام الفردي الذي جثم على صدورهم لعقود. لقد أكدت مصر بما لها من تاريخ سطره شعبها وقادته التاريخيون، محمد علي، أحمد عرابي، سعد زغلول، وجمال عبدالناصر، دائماً قدرتها على النهوض. وإن التغييرات التي شهدتها الأمة أثبتت وتثبت للقاصي والداني، للأمريكي البشع،

---

(١) جريدة الخليج الإماراتية: ديمقراطية برسم الأمن الصهيوني، آراء وتحاليل حول تداعيات مصر وتونس، العدد ١١٥٨٩، ٢٠١١/٢/١٠.

(٢) المصدر نفسه.

المستعمر والغازي الجديد، أن الأمة العربية قادرة على التفاعل بفعل إرادتها التي لا تلين، بعيداً عن أي تدخلات أو وصايات أو إملاءات، من الشرق أو الغرب بما فيه ربيبته الكيان الصهيوني.

هذه التباشير، برياحها وعواصفها التي تتحدث عنها وزيرة خارجية الولايات المتحدة «هيلاري كلينتون»، التي تُستقبل بالحفاوة البالغة في القصور العربية، كما استقبل أسلافها (مادلين اولبرايت وكولن باول وكوندوليزا رايس) ورؤساء من الغرب بالرقص بالسيوف، هي عواصف كثيراً ما عودتنا عليها واشنطن مثقلة بأطنان قنابل وصواريخ الفتك والدمار والقصف الجوي والبحري والبري الذي طال الأرض العربية، ناهيك عن عدوانية وجرائم ومجازر العدو الصهيوني، وما يحيكه المشروع الأمريكي - الغربي – الصهيوني لهذه الأمة بثرواتها ومقدراتها وقدراتها ومستقبل أجيالها.

وعلى الغرب أن يعلم أن مصر عنوان العرب ومرآتهم، حاضرهم ومستقبلهم، وقد أشرقت شمسها من جديد لتعيد لها الموقع الذي تستحق، والدور الذي تعلق عليه الملايين آمالها على امتداد الأرض العربية، وفي مقدمتهم الشعب الفلسطيني وهو يعاني مرارة آخر احتلال في التاريخ، في عالم فقد البصر والبصيرة، وأعمته «الأنا».

ويدافع جورج بوش الابن عن الموبقات التي ارتكبها بحق الإنسانية، لا سيما قراره بغزو العراق بعد أفغانستان، واعترافه الصريح بأنه شن الحرب على العراق جراء معلومات مضللة، فحصل في الدولة العراقية ما حصل من تدمير أعاد هذا البلد العربي إلى ما قبل العصر الصناعي. وإن ما قاله جيمس بيكر وزير خارجية أميركا لطارق عزيز وزير خارجية العراق، بلقائهما في جنيف قبل الغزو، يرتب على الولايات المتحدة مسؤوليات جساماً قانونية وسياسية وأخلاقية، لا يمكنها التنصل منها.

لقد غزا بوش الابن بلاد الرافدين تحت شعار «حرية العراق» فأسر العراق ومزقه ودمره وفتك بشعبه وهجّره ونهب ثرواته. وما إعلان «باراك أوباما» الذي اختار، أو فُرض عليه، «إنهاء المهمات القتالية» سوى مشهد مستنسخ لمشهد مماثل، ولكن بصورة مختلفة، قدمه الغازي بوش الابن، عندما أعلن في أول مايو/أيار ٢٠٠٣، أي بعد شهر وعشرة أيام على الغزو الإمبراطوري والاحتلال الأمريكي للعراق، «النصر» و«إنهاء العمليات القتالية الكبرى» وحلّ بعدها بالعراق ما حلّ من كوارث. فالصفحة الجديدة ، الكذبة الكبرى، التي يروّج لها الاحتلال الأمريكي، كذبة إنهاء المهمات القتالية أو العمليات القتالية الكبرى، هي تغيير لجلد الاحتلال فحسب. فالإبقاء على ٥٦ ألف جندي أمريكي يتوزعون على ٩٤ قاعدة عسكرية للغزاة، وخصخصة قوات الاحتلال

من خلال وضعها في يد الشركات الأمنية الخاصة وبوجود آلاف المرتزقة، يعنيان أمراً واحداً هو أن الاحتلال باقٍ. فهؤلاء الذين يبقيهم الاحتلال ليسوا مشرفين اجتماعيين ولا فاعلي خير؛ إنهم جنود وضباط مدججون بالأسلحة والدبابات والطائرات، قطعوا آلاف الأميال تنقلهم البوارج والسفن الحربية وحاملات الطائرات لغزو بلاد الرافدين وتدمير دولة ذات سيادة وحضارة مشهودة، وعضو في الأمم المتحدة.

وإذا عرفنا أن الرئيس «أوباما» أمر بمنع استخدام التعذيب، ووعد بإغلاق سجنَي أبو غريب وغوانتانامو، على الرغم من استمرارهما حتى كتابة هذه السطور، وأن سلفه بوش الابن اعترف بوضوح بأنه شن الحرب على العراق جراء الكذب والتضليل بزعم وجود أسلحة دمار شامل، اتضح أكاذيب مزاعمهما بأن الهدف الحقيقي للاحتلال كان السيطرة على العراق والاستحواذ على ثرواته النفطية، ومن ثم التخلص من خطر كان يشكله العراق على أمن العدو الصهيوني. وبعد ثمان سنوات على غزو العراق واحتلاله وتمزيق وحدته وإثارة النعرات الطائفية والمذهبية والإثنية بين مكوناته، نتساءل، كما هم الملايين من الشعوب المقهورة التي تعرضت للاقتحام والإبادة وسفك الدماء والعنصرية والتوسع، بدءاً من الهنود الحمر، إلى الإبادة في هيروشيما وناغازاكي وأمريكا اللاتينية وفيتنام وحرب البلقان وصولاً إلى أفغانستان ثم العراق؟ ومع إدعاءات الإدارات الأمريكية المتعاقبة والغرب كله بالديمقراطية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان، نتساءل: لماذا هذا الإصرار يا دعاة الحروب، بل يا «أنبياء الحروب»، على تعريض دولة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة لانتهاك أجوائها وحدودها وارتكاب الاعتداءات والمجازر بحق شعبها، دون أن نجد صوتاً في الغرب يندد بالعدوانية الصهيونية، أو يدعوها لتطبيق قرار واحد من قرارات الشرعية الدولية؟ ولماذا يا رجل القانون، يا رئيس الولايات المتحدة «باراك أوباما» يا من دعوت للتغيير، يا من أقمت الدنيا ولم تقعدها أنت وأمثالك ممن يدعون بالحرية والمساواة وحقوق الإنسان والديمقراطية، في لندن وبرلين وباريس وروما ومدريد و... لأجل إرهابي أسير من شذاذ الآفاق اسمه «جلعاد شاليت»، دون أن تحرك شعاراتكم ساكناً لصالح حوالي عشرة آلاف أسير فلسطيني في سجون الاحتلال الصهيوني؟ وسنبقى نتساءل إلى أن يأتي مثل ذلك اليوم الذي حرر فيها صلاح الدين الأيوبي والظاهر بيبرس بيت المقدس وطهرها من الدنس؛ وأمثال خالد بن الوليد وكذلك سعد بن أبي وقاص الذي انتصر على الفرس ودحرهم في معركة القادسية، وجمال عبدالناصر الذي رفع الصوت عالياً في موقعة السويس: على الاستعمار أن يحمل عصاه على كاهله ويرحل.

أية عدالة وأي قانون، وإدارة الرئيس «أوباما» كانت بعد توليه سدة الرئاسة قد صرحت بأنها ستتعامل بشكل قانوني مع نتائج التحقيقات الخاصة بالمسؤولين في إدارة «بوش» الذين كانوا وراء سياسات الاستجواب التي اعتمدتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ووزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) مع المعتقلين في سجن أبو غريب في العراق، وفي سجن غوانتانامو وأفغانستان وسجون سرية منتشرة هنا وهناك؟ وجاء اعتراف الرئيس بوش الابن صادماً، ليطلق موجة جديدة من المطالبات، حتى من الوسط الأمريكي، بملاحقة المتهمين بارتكاب جرائم ضد حقوق الإنسان، أمثال: ديك تشيني، دونالد رامسفيلد، مارتن أنديك، وولفويتز، دوجلاس فايث، بول بريمر، توم دين، مادلين أولبرايت، كوندوليزا رايس، كولن باول، ريتشارد هاس، ومارك كروسمان وغيرهم، ممن أضافوا مويقات جديدة لتاريخ أمريكا الدامي.

أستأذن القارئ، لأعرّج قليلاً على بعض الشواهد والمعطيات للموقف الأوروبي الذي لم يرتق حيال الصراع العربي - الصهيوني إلى المستوى الذي يمثل القيم والمبادئ التي تدعو إليها دول القارة الأوروبية، وهي لا زالت أسيرة إرث الحرب العالمية الثانية وشعور الإثم الذي ارتكبته بحق اليهود والذي تحول إلى إثم بحق الشعب الفلسطيني الذي عانى نتائج جريمة لم يرتكبها؛ هذه الجريمة كانت ولا تزال بدعم مطلق وشراكة صهيونية - غربية بامتياز (وهو ما تعرضنا له في بحث «الفاتيكان والصراع العربي - الصهيوني»). فالدول الأوروبية الواقعة تحت سطوة اللوبيات اليهودية وإرث ماضيها، كانت شريكة أساسية في الجريمة التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني من خلال زرعها للكيان الصهيوني في قلب الأمة العربية، ودعمها لعملية تسهيل الهجرة اليهودية - التهجير - من أراضيها في الخارج إلى فلسطين، ومن ثم تقديم كل مقومات الدعم للكيان الصهيوني وتمكينه وتثبيت وجوده وتعزيز قوته وتطوير قدراته وتزويده بأحدث الأسلحة وأشدها فتكاً لتحقيق أهدافه في التوسع والعدوان.

وبريطانيا التي لا تملك أعطت أرض فلسطين لمن لا يستحق من شذاذ الآفاق، يعمل وزراؤها ومسؤولون بارزون فيها، حسب صحيفة «جويش كرونيكل» الناطقة باسم اللوبي اليهودي في بريطانيا (٢٠١٠/٧/٩) على تغيير «قانون مذكرات التوقيف» لمنع اعتقال مسؤولين صهاينة. وأشارت إلى أن الحكومة البريطانية تريد تجنب الجدل السياسي الذي اندلع في أعقاب إصدار محكمة بريطانية مذكرة اعتقال بحق وزيرة خارجية العدو السابقة الإرهابية «تسيبي ليفني». بريطانيا تريد تغيير القانون البريطاني لأجل سلامة وأمن المجرمين والإرهابيين الصهاينة!

في هذا الوقت، الذي أدوّن فيه هذه السطور، يصل إلى فلسطين المحتلة (٤٠٠) أربعمئة نائب أوروبي، من أصدقاء الكيان الصهيوني، الذي يبذل جهوداً حثيثة لتبييض صورته الإجرامية على مستوى الرأي العام الدولي، بسبب ما ارتكبه من مجازر ومحارق في فلسطين وفي لبنان، برعاية ودعم وحماية واشنطن، أياً كان على سدة البيت الأبيض جمهورياً أم ديمقراطياً، لتقديم صك براءة لهذا الكيان من آثامه. أصدقاء الكيان، هؤلاء، بفعلتهم هذه، وبعد كل ما ارتكبه العدو في الأرض العربية، هم شركاء بامتياز في جرائم هذا العدو. هؤلاء القراصنة القادمون من قارة صدئت وتعفنت اسطوانة ما تسميه الحضارة وحقوق الإنسان والمساواة؛ إنها الكذبة التي لم تعد تنطلي على أي عربي.

الموقف الأوروبي لا يزال في الواقع تابعاً للموقف الأمريكي، الداعي لدعم عملية التسوية، واعتبار الاستيطان غير شرعي، من دون أي تحرك فعلي، إجرائي وعملي، يلزم الكيان الصهيوني بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، أو اتخاذ أي موقف عملي رداً على الانتهاكات الصهيونية المتمادية لهذه القرارات، أو لردعه عن التمادي في العدوان وارتكاب المجازر وجرائم الحرب كالتي وقعت في قطاع غزة ولبنان.

وللغرب دائماً لغات وأساليب، يُروّج لها ويسوّقها صغار النفوس الذين رهنوا حياتهم رخيصة على حساب أوطانهم وقضاياها، كما هو حال الكثير من الفضائيات والصحف الصفراء والإعلاميين الحاقدين والمأجورين. منها لغة التهديد التي تملي على الآخرين الانصياع والتغريد في السرب، ولغة التمويه والتعمية التي تحاول تجميل التهديد والوعيد. بمعنى آخر، لغة العصا والجزرة.

كان هذا هو الشأن الغربي تجاه الأحداث، ورياح التغيير في مصر وتونس، التي كان الغرب يستقبل رئيسيها بالأحضان وبالتعامي عن كيفية فوزهما بالمراحل الانتخابية الرئاسية. وكان هذا الغرب يخفي قباحة واستبداد وفساد هذين النظامين الفرديين الاستبداديين وأمثالهما، اللذين كانا يغردان داخل معزوفة السياسات الغربية. إن الكشف عن فجاجة التمسك أو الاهتمام الغربي بحقوق الانسان والديمقراطية وتطبيقاتها، هو ما شغل الغرب الذي أصمّ الآذان بدفاعه المزعوم عن مبادئ الحق والعدل.! وبعد التغيير الذي حصل في مصر الكنانة، لم تكن حماية حقوق الإنسان ولا مبادئ الحق والعدل، ولا تطبيق الديمقراطية من خلال التخلي عن قانون الطوارئ أو البدء في انتخابات حرة جديدة هي الشغل الشاغل للغرب. إن الشغل الشاغل والهم الأساسي للغرب هو الحث على الالتزام باتفاقية «كامب ديفيد»، اتفاقية الذل والعار

التي سمرت العدو في حالة استرخاء طيلة ثلاثة عقود، هدفه الصلح المنفرد وليبقى هذا الكيان خط الدفاع الأول للغرب.

وهذا ما دعا إليه رئيس وزراء إسبانيا السابق (خوسيه ماريا أزنار) في مقال نشرته صحيفة «التايمز» الصادرة في لندن (١٧/٦/٢٠١٠). فقد دعا إلى دعم الكيان الصهيوني، محذراً من أن انهيار الكيان سيقود إلى انهيار الغرب، باعتباره أفضل حليف للغرب في المنطقة المضطربة التي تواجه باستمرار خطر الانزلاق إلى الفوضى، مؤكداً (أزنار) أن الكيان في منظور الغرب هو خط الدفاع الأول، في منطقة حيوية لأمن الطاقة لاعتمادنا المفرط على النفط في الشرق الأوسط. وأضاف «إن الدفاع عن حق الكيان الصهيوني في العيش بسلام وضمن حدود آمنة يتطلب درجة من الوضوح الأخلاقي والاستراتيجي، التي كثيراً ما تبدو وكأنها اختفت في أوروبا»، معتبراً أن الكيان جزء أساسي من الغرب وما هو عليه بفضل جذوره اليهودية ـ المسيحية. ففي حال تم نزع العنصر اليهودي من تلك الجذور وفقدان الكيان الصهيوني، فسنضيع نحن أيضاً، وسيكون مصيرنا متشابكاً وبشكل لا ينفصم.[١]

يتضح أكثر فأكثر، ويوماً بعد يوم، أن على الاتحاد الأوروبي، المرتبط بالكثير من المصالح مع الدول العربية، أن يخرج من كونه ملحقاً أمريكياً، ومجرد ببغاء لغته أمريكية، إلى انتهاج سياسة شرق أوسطية مستقلة وليست تابعة.

لقد أعمى البلدان الغربية تحيزها ووقوفها إلى جانب الكيان الصهيوني وأمنه ومصالحه؛ والخشية أن يكون هذا التصرف الأرعن من هذه القوى ينبع من استمراء الاستهانة بالمنطقة العربية، واستمرار الاعتقاد بأنه ما زال في قدرتها فرض سياساتها وإرادتها وإملاءاتها وهيمنتها عليها، بعد أن أشرقت شمس التغيير وخرج المارد العربي في مصر الكنانة من قمقمه. ولن يقودها هذا العمى بالولع والحب لهذا الكيان الاحتلالي إلا إلى الإضرار بمصالحها وعلاقاتها في نهاية المطاف. وعلى هذه القوى الغربية، التي أعماها أيضاً الغزو وإشعال الفتن والحروب وارتكاب الإبادة الجماعية والتمييز العنصري والاستعلاء والكراهية والعداء، أن تعلم علم اليقين أنه بلغ السيل الزبى. فالتاريخ الجديد في المنطقة العربية ستبدأ تباشيره، وأن الرضى بمرحلة نظام الفرد وكمّ أفواه الشعب وزرع الفساد والمفسدين لعقود أرست سلبيات تتناقض وحق المواطن في العيش الكريم والكفاية والعدل، ما جعل المجتمعات العربية فريسة

---

(١) خوسيه ماريا أزنار (رئيس وزراء إسبانيا السابق) مقال في صحيفة التايمز اللندنية ١٧/٦/٢٠١٠. عن جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٣٥٢ ـ ٨/٦/٢٠١٠.

للاستبداد والقهر والظلم والتمييز الاجتماعي.

إنه تاريخ جديد في المنطقة العربية، وكرة الثلج الشعبية ستكبر وتكبر لتأخذ في طريقها كل الطواغيت الذين حكموا ضد إرادة وتطلعات شعوبهم. أما الأمر الأبلغ فهو الطريقة التي استقبل بها التونسيون وأشقاؤهم العرب نجاح ثورة الشعب المصري. كيف لا، ومصر القائدة والرائدة والثقل، في كل عين وعلى كل شفة ولسان. فالنبض نبضها والزمن زمنها والراية رايتها وهي الرائدة وصانعة الثورات. إنه شعب الكنانة الذي اندفعت جموعه الغفيرة كالطوفان يومي ٩ و ١٠ يونيو/حزيران ١٩٦٧ إبان النكسة، تطالب جمال عبدالناصر بالعودة عن قرار التنحي، وهو شعب الكنانة ومعه شعوب الأمة العربية الذين خرجوا يوم تشييعه في ما وصف بأنه أكبر جنازة في التاريخ، حيث شعرت الأمة ولا تزال باليتم الكبير برحيله المبكر الفاجع، في الثامن والعشرين من سبتمبر/أيلول عام ١٩٧٠؛ يوم لا يخلو من دلالة تاريخية ـ سياسية في حياة هذه الأمة. إذ صادف رحيل جمال عبدالناصر حينئذ ذكرى أليمة أخرى هي ذكرى انفصال الإقليم السوري المشؤوم عن دولة الوحدة المصرية ـ السورية التي عرفت باسم الجمهورية العربية المتحدة؛ وهو الانفصال الذي وقع في اليوم نفسه من عام ١٩٦١، أي قبل تسع سنوات من رحيل عبدالناصر.

وما زاد الطين بلة، هذا الغرب بسياساته العدائية لقضايا الأمة العربية، التي باتت بفعل الوهن والعجز الذي أصاب نظامها، مطية لأطماع الغرب، تتوسل منه وتدفع له الجزية صاغرة؛ وعن هذه الوقاحة الغربية، نقلت الأخبار الصحفية مؤخراً عن مصادر فرنسية أن باريس تحرّض جامعة الدول العربية ضد محطات التلفزة التي تبث ما تسميه «دعاية لا سامية». فالموقف الفرنسي يجعل ما يسميه «العداء للسامية» مطية لأغراض الكيان الصهيوني، خاصة وأن الغرب لا ينفك يعظ العالم، وخاصة العرب والمسلمين، بضرورة احترام حرية الرأي والتعبير؛ وحينما تصبح هذه الحرية غير مناسبة لهم وتتعارض مع نهجهم، يبدأون بالتجرؤ على التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، كما حدث في السودان ولبنان وفلسطين وأخيراً في تونس ومصر.

لم يكن العداء للكيان الصهيوني أصلاً بسبب ديانة تلك العصابات التي أقامته، مدعومة بالاستعلاء الغربي، وإنما بسبب الجرائم التي ارتكبها وما زال بحق الفلسطينيين والعرب. وقد كان هذا شأن الغرب، مثلاً، في الوقوف ضد الدولة العنصرية في جنوب أفريقيا في حينه؛ فالعداء لتلك الدولة لم ينطلق من دين من فيها وإنما من الظلم الذي كانت تلحقه بسكان البلد الأصليين. والغرب يواجه العرب والمسلمين بوقاحة

ما بعدها وقاحة حينما اعترضوا على الإساءات التي توجه لمقدساتهم ورموزهم الدينية، بل إن الوقاحة وصلت إلى حد تكريم من رسم الكاريكاتيرات المسيئة للرسول الأكرم (ص) وللمسلمين أجمعين؛ كل ذلك جرى وما زال بحجة حرية الرأي.!

وفي مشهد فرنسي آخر عبرّت فيه باريس مجدداً عن حقدها الدفين تجاه القضايا العربية، بمركزيتها، القضية الفلسطينية، يوم أطلقت على أحد ميادينها أسم «ساحة بن غوريون» في العام ٢٠١٠ وفي قلب باريس، لتلطخ وجه باريس الحرية والإخاء والمساواة، وتطرح العديد من الأسئلة، منها ما يتعلق بشخصية ذلك الإرهابي وأخرى تتعلق برمز صهيوني آخر بشخص رئيس الكيان الصهيوني شمعون بيرين، الذي شارك في التدشين. فلماذا دعوة رمز الإرهاب هذا رغم تاريخه الإجرامي؟ وهل يستحق المجرم بن غوريون، بالفعل، هذه الساحة، وما الذي يمكن ان تحققه باريس ساركوزي وهي تلطخ ميداناً من ميادينها لتحصل بالمقابل على مجرّد مكافأة عبارة عن طابع بريدي يحمل صورة نيكولا ساركوزي.. ابن جلدتهم، كما هي «كارلا» زوجته؟!

ليس هناك من عجب في ظل كل هذا العداء؛ فالضعف يغري بالهجوم والإلتهام، وينبغي ألا نلوم الغربيين على شراهتهم وعدائيتهم وتطاولهم، وإنما ينبغي على العرب أن يلوموا أنفسهم.

في كل مرة يشهد فيها العالم حدثاً كبيراً، يعلن قادة الغرب عامة، والولايات المتحدة خاصة، أنهم فوجئوا أو بوغتوا بوقوعه؛ ويحمّلون أجهزتهم المسؤولية إما عن حدوثه أو عن عدم علمهم المسبق به. في الحالتين، تمر السياسات الغربية بحالة من التخبط وفقدان التوازن في العقل والتدبير، تقوم جوهرياً على ردود الأفعال وحالة طيش أكثر ما تستند إلى منظور واقعي ومعطيات محددة واضحة، وبالتالي إلى خطة مترابطة تعرف ما تريد وكيف تبلغ أهدافها المرجوة.

هذا ما حدث غالباً عند وقوع انفجار أوكلاهوما (في النصف الثاني من عام ١٩٩٨) وأحداث ٩/١١، وقبلها الثورة الشيوعية عام ١٩١٧، إلى الثورة الإيرانية ١٩٧٩/٧٨، وصولاً إلى ما حدث في تونس ومصر، أو ما يشهده العالم العربي من أحداث راهنة. ومن يراقب أحداث أيامنا، ثورة الخبز في تونس، ما أطلق عليها صيحة ١٤ يناير (٢٠١١) يوم هروب زين العابدين بن علي، يوم الإطاحة به بعد ٢٨ يوماً من التحرك الشعبي ضد سلطة ظالمة مستبدة طيلة ٢٣ عاماً من قهر وحرمان الشعب التونسي؛ والثورة الشعبية في مصر، ثورة ٢٥ يناير (٢٠١١) التي أطاحت بنظام دكتاتوري فاسد طيلة أكثر من ثلاثين عاماً، شرطي حماية المشروع الغربي (الأمريكي) الصهيوني في

المنطقة، يجد أن الغرب أساء دوماً تقدير الحقائق، ومارس سياسات اتسمت بجهل الوقائع، وأنه تعامل مع العرب خلال العقود الأخيرة، وتحديداً ما بعد نهاية الحرب الباردة، وانتهاء بأزمة الكويت، إلى مؤتمر مدريد، انطلاقاً من أحكام مسبقة أكثر مما نظر إليهم في واقعهم. لذلك تسود صحافته ووسائل إعلامه دهشة حقيقية مما يحدث اليوم، ويسيطر على مواقفها المعلنة عجز فاضح عن فهمه، يعبر عن تقلب في السياسة الأمريكية من ساعة لأخرى، رغم جسامة التطورات وأهميتها الاستراتيجية. فمن المطالبة برحيل مبارك الفوري إلى مطالبته بالإشراف على المرحلة الانتقالية، ومن الإشادة بدور القوات المسلحة المصرية إلى التخوف منها، ومن تعبيرات جزئية عن إدراك حقيقة ما يجري في القاهرة بالنسبة لمصلحة الكيان والولايات المتحدة -- والخوف على مصير معاهدة كامب ديفيد.....

سلسلة من التناقضات والتخبطات يرصدها المتابع في سياسات دولة نصبّت نفسها وصية على العالم، تنم عن سياسة التدخل والإملاءات وتفوح منها رائحة الهم الأساس، حماية الأمن الصهيوني، والأكثر رغبة في إدارة أمور غيرها والتدخل في خياراته؛ إنها الولايات المتحدة الأمريكية التي ما إن تقع واقعة ما حتى يطالعنا موقف لرئيسها وآخر لوزيرة خارجيتها وثالث لوزير دفاعها و.. فإن انت تابعت ما يقولونه أصابك الذهول، ليس بسبب تخبطه وهذيانه، بل لأن المهم من مواقف هذه الأطراف أنه ينبع من رؤى داخلية الخلفيات والمرامي، كثيراً ما تفسر الحقائق في ضوئها أو تسخّر لخدمتها، فيختلط الداخلي بالخارجي، كما ينبع من المصالح الاستراتيجية للمشروع الإمبراطوري الأمريكي، وإلا ماذا يعني أن تحتضن الولايات المتحدة وترعى النظم الفردية، وحكم العسكر الديكتاتوري والتعتيم على كل موبقاته؟ ولم تؤيد الولايات المتحدة يوماً، بما في ذلك دول المعسكر الغربي، أية حركة تغييرية في الوطن العربي؛ بل كانت على الدوام تحيك لها الدوائر وتتآمر عليها وتعمل على إجهاضها، لتمنع أية ولادة في المنطقة العربية باتجاه التغيير والتجديد. لأن الغرب الذي تقوده الولايات المتحدة، يدرك أن التغيير لن يكون في صالحه، أو في صالح أمن وليده، الكيان الصهيوني.

إنهم، أعداء الأمة، يريدوننا أمة بلا تاريخ ليشكلونا كما يريدون، لننسى أننا قادرون على الانتصار في معارك التغيير؛ وهم يريدوننا أمة بلا تاريخ لننسى أن لنا أرضاً مغتصبة محتلة وحقوقاً ضائعة لابد أن نستعيدها؛ وهم يريدوننا أمة بلا تاريخ ليكون الواقع المزري والهوان الذي يلف الأرجاء العربية، وسياسة الاستجداء والتوسل

والمبادرات التي نتركها على طاولات القمم والتفاوض، نقطة البدء والانتهاء بالنسبة لنا؛ ويكون أقصى أمانينا أن نستكين لا أن نطالب بما هو حق لنا؛ وهم يريدوننا أمة بلا تاريخ لنفقد الثقة في صنع المستقبل الذي يليق بنا وبأجيالنا، ولنكون مجرد أحجار على رقعة شطرنج. لماذا نترك هذه الأجيال، التي رفضت الاستكانة والخنوع، بلا ذاكرة حقيقية، وطنية وقومية، تعيد بها لمصر وللأمة كرامتها؟ ولماذا نبكي هزائمنا وننسى انتصاراتنا؟ ولماذا نترك أمثال باراك أوباما وهيلاري كلينتون وأنجيلا ميركل ونيكولا ساركوزي والتابع البريطاني، يخترعون لأنفسهم تاريخاً ويفرضونه علينا وعلى سائر الشعوب، بينما يتصور البعض أن بعض الهزيمة والذل والتبعية هي قدرنا وأن انتصارنا مجرد خطأ أو وهم؟

وهل نسينا اقتراح هنري كيسنجر (مستشار أمن قومي ووزير خارجية أمريكي أسبق يهودي الديانة) على الولايات المتحدة "احتلال حقول النفط العربية من الكويت وحتى دبي، مع إحضار موظفين من تكساس وأوكلاهوما لتشغيل هذه الحقول، وترحيل جميع مواطني هذه البلدان إلى نجد في السعودية، بحيث تخلو المنطقة بكاملها من مواطنيها العرب، ونقوم نحن بإنتاج النفط لمدة الخمسين أو السبعين سنة القادمة إلى أن تجف تلك حقول".(١)

ويوم أصبح «باراك أوباما» رئيساً لأقوى دولة في العالم، كان أول من عينه في البيت الأبيض «راحم إسرائيل إيمانويل» - رام ايمانويل - رئيساً لديوانه، ليس يهودياً أمريكياً فقط، ولكن «صهيوني» خدم في جيش العدو، وسلم مفاتيح الخزانة الأمريكية إلى ثلاثي جاؤا من وول ستريت وبرضاه، كما يقول عبدالحي زلوم في كتابه: «أمريكا تريد والله فعّال لما يريد - نذر العولمة»، هم: وزير الخزانة هنري بولسن، ورئيس البنك المركزي بنيامين شلومو برنانكي، وتم غيثنر، حيث كانوا المجلس المصغر لفتح صنابير الخزانة الأمريكية إلى أبناء جلدتهم. ويمضي «زلوم»: لم يسأل أحد كيف تسنى لأقلية (يهودية) تدعي أنها لا تمثل سوى ١,٥٪ من مجموع السكان الأمريكان أن يكون ١٠٠٪ من قرارات أزمة المال والخزانة الأمريكية في أيديها، كما هي السياسة الاستراتيجية والدعم الاقتصادي والعسكري.(٢)

أما عن السياسة، فحدث ولا حرج. لقد أراد بعض صهاينة أمريكا إنقاذ الكيان

---

(١) عبدالحي زلوم: أمريكا تريد والله فعّال لما يريد، عرض: جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٤٩٣، على (٦) حلقات، ٦/١١/٢٠١٠.

(٢) المصدر نفسه.

الصهيوني من شرور نفسه، بفرض حل الدولتين، قبل أن يجعل التكاثر الفلسطيني هذا الحل أمراً مستحيلاً خلال عشر سنوات، حين سيصبح الفلسطينيون الأكثرية في عقر دارهم. وكانوا يعتقدون أن غلاة المتشددين هم أعداء أنفسهم، بناءً على رغبتهم. وتوعد أوباما وهدد، وكان لقاؤه الأول في البيت الأبيض متوتراً مع رئيس وزراء العدو نتنياهو، الذي أصر على مواقفه بخصوص كل شئ، لكن اللوبي اليهودي يتبع من يحكم في الكيان، كائناً من يكون، وبدأ أوباما بالتراجع المهين.

من جانبه كتب الكاتب الأمريكي «روبرت دريفوس» - يهودي الديانة، مقالاً بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٢ في مجلة «ذي نيشن» الأمريكية المعروفة، يعلق فيه على زيارة رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو يوم ٢٠١٠/٧/٦ إلى واشنطن، حيث أذعن أوباما لشروط نتنياهو، قال فيه: «أقام رئيس وزراء «إسرائيل» نتنياهو مستوطنة غير شرعية أخرى، لكن هذه المرة على أراضي البيت الأبيض، ويبدو أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما قبل أن يكون حارساً لهذا المستوطنة».(١)

وكتبت الكاتبة الأمريكية «دانا ميلبانك» يهودية الديانة، في أشهر الجرائد الأمريكية «واشنطن بوست» واسعة التأثير والانتشار والصادرة في واشنطن والمملوكة لعائلة يهودية ٢٠١٠/٧/٧، اليوم التالي للزيارة إياها: «لعل ما يجب أن يفعله موظفو البيت الأبيض بعد زيارة نتنياهو للرئيس أوباما، هو أن يرفعوا العلم الأبيض مستسلمين».(٢)

وعندما شن أنصار نتنياهو هجومهم على باراك أوباما، يتهمونه بمعاداته للسامية، انبرت لهم مجلة "تايم" الأمريكية بتاريخ ٢٠١٠/٥/٢٧، وكتبت: «لو نظرنا إلى الايماءات «الإسرائيلية» بأن أوباما يدغدغه شعور اللاسامية، فإن مثل هذا الاتهام يثير دهشة مساعدي الرئيس»»، ويقول بن رودس (مساعد مستشار الأمن القومي للاتصالات الاستراتيجية)، لقد كانت العائلات اليهودية القوية في شيكاغو هي التي ساعدت على تنظيم وتمويل حملته الانتخابية، كما أن ابن عم زوجة أوباما هو من أكبر الحاخامات السود الناشطين في الوسط الأمريكي.(٣)

أما الرئيس ريتشارد نيكسون، وفي خطاب إلى الرئيس المصري أنور السادات بتاريخ ٢٤ يناير/كانون الثاني ١٩٧٤، قال فيه «مالم يُرفع حظر البترول عن

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

الولايات المتحدة، وما لم تُرفع القيود الموضوعة على إنتاجه، فلن يكون في وسعي عمل شيء في أزمة الشرق الأوسط».[1]

تجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تحصل على بترول السعودية بموجب اتفاق مع الملك «عبدالعزين» وقعه الملك مع مجموعة «أرامكو» المكونة من أربع شركات هي: (نيوجيرسي) و(سوكوني) و(سوكال) و(تكساكو) بنسبة ٢٥٪ لكل منها أي ١٠٠٪ لأمريكا. وكان الرئيس الأمريكي «روزفلت» هو الذي مهد بنفسه للاتفاق مع الملك «عبدالعزين» أثناء اجتماع رتب بينهما على ظهر الطراد الأمريكي «كوينسي» في مياه البحيرات المرة وسط قناة السويس.

وعندما بدأت الولايات المتحدة في مشروع «مارشال» سنة ١٩٤٦، لإعادة الحياة لأوروبا المحررة والمدمرة بعد الحرب العالمية الثانية، كان البترول العربي بالتحديد هو البند الرئيسي في مشروع «مارشال». فقد كان الهدف الاستراتيجي للمشروع أن يتحول اقتصاد أوروبا الجديد من اقتصاد فحم إلى اقتصاد بترول، حيث كانت أوروبا تعتمد على البترول الأمريكي. وبعد خمس سنوات، أي في سنة ١٩٥١، كانت أوروبا تعتمد على بترول الشرق الأوسط.[2]

ثم انتهزت الولايات المتحدة، كعادتها، فرصة أزمة إيران (١٩٥١-١٩٥٣) وتدخلت فيها بتدبير انقلاب ضد حكومة «محمد مصدّق»، وحققت لنفسها هدف السيطرة على البترول الإيراني، وبذلك أحكمت الولايات المتحدة قبضتها على الشرق الأوسط كله من العراق إلى إيران، إلى السعودية.

ويروي «هارولا إيكس»، وزير الداخلية الأمريكي والمسؤول عن شؤون البترول، في مذكراته، أنه وكبار مستشاري الرئيس «فرانكلين روزفلت»، كانوا يجلسون في البيت الأبيض ساعات يناقشون عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويقول: «كنا نضع البوصلة على أي موقع فوق مائدة الاجتماع، وحيثما وضعناها فإن إبرتها كانت تقفز تلقائياً إلى ناحية الشرق الأوسط.[3] فيما كان رئيس وزراء بريطانيا «ونستون تشرشل» يحاول أن يقاوم ضغط «روزفلت»؛ وكانت المقاومة غير مجدية، لأن روزفلت كان مصمماً على الحصول على النصيب الأمريكي الأكبر، وكانت بريطانيا هي الطرف الأضعف.

---

(١) محمد حسنين هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٢ ص ٥٧.
(٢) المصدر نفسه، ص ٧٤-٧٥.
(٣) المصدر نفسه، ص ٧٣.

ومن إحكام الولايات المتحدة قبضتها على بترول الشرق الأوسط، السلعة الاستراتيجية، إلى تجارة الأسلحة كمشكلة للسياسة الدولية، تتحدث الكاتبة البريطانية «آنا ستافر ياناكيس» الأستاذة الجامعية في العلاقات العامة، وتركز اهتماماتها البحثية على العولمة العسكرية وتجارة الأسلحة والمنظمات غير الحكومية ومناهج نقدية حول دراسة الأمن الدولي، في كتابها «تجارة الأسلحة في دائرة الضوء» وعلى حجم الإنفاق والتجارة في الفترة التي تلت الحرب الباردة، حيث تجد أن الولايات المتحدة وروسيا ودول أوروبا الغربية تسيطر عليها، وأن الولايات المتحدة تذهب أكثر صادراتها إلى منطقة الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ وأعضاء حلف الناتو الأوروبيين. أما روسيا فتصدّر الأسلحة إلى الصين والهند، اللتين اعتبرتا من أكثر مستوردي الأسلحة في العالم من ٢٠٠٤-٢٠٠٨. وتجد الكاتبة أن الولايات المتحدة الأمريكية شهدت زيادات معتبرة في الإنفاق العسكري تحت إدارة «بوش» الابن، وتعد من أعلى النسب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.(١)

وتبين الكاتبة «ياناكيس» أن تحديات إدارة تجارة الأسلحة والعمل على الحد منها ترافقها مخاطر كثيرة؛ وتجد أن مكاسب العولمة ـ الإيجابية لابد أن تروج مثل التكنولوجيا المتقدمة والأعمال المرتبطة بها. أما الجوانب السلبية مثل انتشار الأسلحة فلا بد من اتخاذ إجراءات حمائية ضدها. وترى أيضاً أن أجندة العولمة تسيطر عليها قضايا مثل الإرهاب الدولي وتجارة المخدرات المحظورة وانتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية. وتجد الكاتبة أن فهم تجارة الأسلحة من ناحية العلاقات الإمبريالية يأتي من تقدير السياق التاريخي الذي يشكل الممارسات المعاصرة، حيث أنماط الحكم «شبه الإمبريالية».(٢)

وفي كتاب «أنبياء الحرب: لوكهيد مارتن وصناعة المجمع الصناعي العسكري» للكاتب الأمريكي «وليام د. هارتونغ» الذي يعمل مديراً للمبادرة الأمنية والأسلحة في مؤسسة أمريكا الجديدة، التي تهتم بقضايا انتشار الأسلحة، واقتصادات الإنفاق العسكري، والمناهج البديلة لاستراتيجية الأمن القومي، يتحدث «هارتونغ» عن نشأة هذه الشركة التي كانت تحمل اسم لوكهيد، إلى حين اندماجها مع شركة مارتن ماريتا ١٩٩٥، لتصبح لوكهيد – مارتن. ويتوقف المؤلف عند تفاصيل تطورها في الحربين

---

(١) آنا ستافر ياناكيس: تجارة الأسلحة في دائرة الضوء ـ دار النشر البريطانية «زد بوكس» ٢٠١١، عرض جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٥٩٤ ـ ٢٠١١/٢/١٥. (على حلقتين).

(٢) المصدر نفسه.

العالميتين، وكذلك الحرب الباردة إلى حرب أفغانستان والعراق. وتعد هذه الشركة الكبرى في العالم في مقاولات التسليح، حيث تنتج الأسلحة الجوية والدفاعية، وتسهم في الكثير من المناحي المتعلقة بحفظ الأمن وتدريب القوات. ويبين «هارتونغ» دورها في التأثير على صياغة السياسة العالمية، ودورها السلبي الكبير في تفعيل الحروب وتسعيرها على مستوى العالم لتحقيق الربح الأكبر على حساب إبادة الشعوب، كون تجارتها مرهونة بوجود الحروب في العالم. ويتحدث عن فضائحها ويذكر الحروب التي استخدمت فيها أسلحتها والخسائر التي ألحقتها بأرواح الأبرياء من وراء صفقات الأسلحة في الشرق الأوسط مؤخراً وفي العديد من دول العالم سابقاً.

يقصد بمصطلح «المجمع الصناعي العسكري» العلاقات السياسية بين الحكومة والجيش والقطاع الصناعي الرأسمالي التي تشمل التنمية والإنتاج والبحوث وتقديم الدعم في التدريب العسكري والأسلحة والأمن القومي. وهذا المصطلح بات متداولاً ومعروفاً في الأوساط السياسية الأمريكية، بعد الخطاب الوداعي للرئيس الأمريكي «دوايت أيزنهاور» عام ١٩٦١، الذي حذر فيه المجتمع الأمريكي من تنامي نفوذ ما سماه «المجمع الصناعي العسكري» وتأثيره على المجتمع الأمريكي وحريته وديمقراطيته، لما لهذا المجمع من مخاطر كبيرة على كافة المؤسسات الأمريكية. لكن تحذير أيزنهاور بات أمراً واقعاً، حيث نرى هذا المجمع متغلغلا في البنتاغون، ويدير استراتيجية الأمن القومي، ويثير الحروب في العديد من الدول، مهدداً بذلك الأمن العالمي».(١)

يبين «هارتونغ» دور شركة لوكهيد مارتن في تأمين غطاء خارجي للولايات المتحدة مزوّد بالشبكات الفضائية والتقنيات الحديثة لحمايتها من أي هجوم جوي خارجي. وكان البرنامج قيد الدراسة في عهد «كارتر»، ولكن تم الإسراع فيه خلال عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤، خاصة بعد الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي «رونالد ريغان» عن «حرب النجوم»، الذي أعطى ذلك البرنامج (مبادرة الدفاع الاستراتيجي) أولوية كبيرة، وكان يهدف إلى التصدي لأي هجوم يمكن أن يشن على أرض الولايات المتحدة بالصواريخ البالستية العابرة للقارات من قبل الاتحاد السوفيتي.(٢)

يتحدث الكاتب في الفصل التاسع الذي يحمل عنوان «المدافع» عن بدايات مشروع

---

(١) وليام د. هارتونغ: أنبياء الحرب Prophets of War ، دار نيشن بوكس ٢٠١١، عرض: جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٥٧٢ ـ ٢٤ يناير/كانون الثاني ٢٠١١ (على حلقتين).

(٢) المصدر نفسه.

القرن الأمريكي الجديد، عندما اعتبر الصقور والمحافظون الجدد أن إدارة كلينتون ناعمة في قوتها الدفاعية. وكان هذا المشروع يهدف إلى تربع الولايات المتحدة على قمة القيادة العالمية من النواحي العسكرية والاقتصادية والسياسة على أساس اعتبارات العولمة، ويدعو في بيانه التأسيسي إلى سياسة «ريغان» في القوة العسكرية والنقاء الأخلاقي.!» وكان من بين العديد من الأشياء التي تضمنها البيان التدخل للقضاء على الأنظمة العنيدة مثل حكومة صدام حسين في العراق. ولكن «هارتونغ» يبين أن اعتبارات الولايات المتحدة تغيرت في عهد بوش الابن حيث رأت في القوة العسكرية طريقاً للتربع على القمة العالمية، ويجد أن كل من وقّع على هذا المشروع كان له ارتباط بشكل أو بآخر بشركة «لوكهيد مارتن» في إدارة دبليو بوش، مثل: «بول وولفويتز» إلى «دونالد رامسفيد» إلى «ديك تشيني».(١)

ويبين الكاتب أن «ديك تشيني» كانت له علاقة أسرية مع «لوكهيد مارتن» (تعود جذور «مارتن ماريتا» إلى «رائد الطيران الأمريكي» غلين ل. مارتن في بدايات القرن العشرين) حيث كانت زوجته «ليني» في مجلس إدارة «لوكهيد مارتن» منذ ١٩٩٤ – ٢٠٠١، ويتحدث عن الأموال التي جنتها زوجته من الشركة وجناها «تشيني» عندما كان مديراً تنفيذياً لشركة «هاليبيرتون» ولما يزل يحصل على راتب شهري مجزٍ. ويجدر بالذكر أن شاغلي أكبر المناصب المهمة في إدارة بوش كانوا مديرين تنفيذيين ومناصرين ومحامين لشركة لوكهيد مارتن.

يتطرق الكاتب إلى علاقة الرئيس الأسبق «بيل كلينتون» مع المجمع الصناعي العسكري واستغلال «نورم أوغسطين» الذي كان يعمل مع شركة دوغلاس للطيران لهذه العلاقة لمصلحته حينما كان على الذروة في عمله، كونه من ألمع الشخصيات في الصناعات الدفاعية. كما يتحدث عن علاقة «أوغسطين» بوكالة الاستخبارات المركزية (الذي ظهر كرجل النهضة الافتراضي للمجمع الصناعي العسكري) ودوره كمستشار في تأسيس شركة «إن كيوتيل». وحسب الكاتب، فإن هدف هذه الشركة لم يكن جني المال، بل كان إيجاد منتجات ذات تقنية متقدمة، تستخدم لأغراض أمنية وتجسسية تستفيد منها وكالة الاستخبارات المركزية.

ويقول «هارتونغ» عن غزو العراق والتدخل لأجل التغيير، متناولاً التفاصيل الدقيقة حول النقاشات التي دارت ضمن إدارة بوش الابن وموضوع الأسلحة النووية والفشل في إيجاد رابط بين صدام حسين والقاعدة، كما يتحدث عن جهود الترويج

(١) المصدر نفسه.

لتغيير النظام العراقي بمساعدة من الشبكة التي عمل على إيجادها «جاكسون»، وهي لجنة تحرير العراق، التي ضمت السياسيين العراقيين المنفيين. ويتحدث هنا عن أحد هؤلاء «أحمد الجلبي» الذي دعمه «ريتشارد بيرل» بداية، ثم «رامسفيلد» و«وولفويتز»، وعن شخصيته الإشكالية والمثيرة للجدل التي لم تجدها وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية مصدراً موثوقاً للمعلومات في العراق، ولا كفوءاً لتسلم زعامة البلاد بعد إسقاط صدام حسين.

وفي وقت مبكر من العام ٢٠٠٤، وفي عز سلطة «ديك تشيني» كأقوى نائب للرئيس في تاريخ الولايات المتحدة، كان محققون قضائيون فرنسيون يدرسون استدعاء الأخير، الرئيس التنفيذي السابق لشركة «هاليبيرتون»، لكي يدلي بإفادته في ما يتعلق بمعرفته بالمخالفات القانونية التي حدثت في نيجيريا، والتي اعتقل على أثرها نحو ١٢ شخصاً على صلة بدفعات غير قانونية إلى مسؤولين نيجيريين، كانوا مسؤولين في «هاليبيرتون»وشركات أخرى شريكة لها في مشاريع في نيجيريا هي «تكنيب إس أيه» التي تعد ثاني أضخم شركة في مجال خدمات حقول النفط، و«إيني» وهي أكبر شركة نفط في إيطاليا، وشركة «سايبم للبناء» التابعة لشركة «إيني». وبعد أسابيع من مفاوضات أجراها خلف الكواليس ممثلون لشركة «هاليبيرتون» مع المسؤولين النيجيريين، وهي عملية شملت اتصالات بالنيابة عن «تشيني» أجراها الرئيس الأمريكي الأسبق «جورج بوش» الأب ووزير الخارجية الأسبق «جيمس بيكر»، أسقطت السلطات النيجيرية التهم التي كانت ستوجه إلى «تشيني»؛ وأعلنت هيئة مكافحة الفساد في نيجيريا، وهي لجنة مكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية، أنه تم إسقاط التهم بفعل تلك الاتصالات التي ألقى الضوء عليها الكاتب والصحافي الأمريكي البارز «جون نيكولز» في مقال نشرته مجلة «ذا نيشن» الأسبوعية الأمريكية، جاء فيه: إن وكالة مكافحة الفساد النيجيرية على وشك توجيه اتهامات جنائية إلى «ديك تشيني» نائب الرئيس الأمريكي السابق «جورج بوش الابن»، على صلة في قضية رشى تعود إلى أيام تولي «تشيني» منصبه كرئيس تنفيذي لشركة «هاليبيرتون» الأمريكية للخدمات النفطية وأن السلطات النيجيرية بصدد إصدار مذكرة اعتقال بحق «تشيني» وتسليمها إلى الشرطة الدولية «الإنتربول».(١)

---

(١) جون نيكولز. صحافي وكاتب أمريكي، في مقالته «ديك تشيني يفلت من السجن» في مجلة «ذا نيشن» مطلع ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠. ترجمة وعرض: جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٥٥٤، ٦/١/٢٠١٠.

هل تمت عولمة الفساد؟

قد يبدو السؤال عبثياً للوهلة الأولى، ولكن جدوى طرحه تصبح ملحة عندما يستحضر المرء هذا الكم الهائل والمتزايد من المسؤولين الذين يطاح بهم بتهم الفساد، أو الذين يحاكَمون بهذه التهمة أثناء وجودهم في مواقع السلطة أو بعد مغادرتهم لها. فالقائمة طويلة ومتواصلة وتشمل شخصيات وصلت إلى السطلة أو البرلمان عبر صناديق الاقتراع، ومن الصعب الإلمام بتفاصيلها؛ ولكن «كرة الثلج» تتدحرج وتنتقل من دولة إلى أخرى، و«فيروس» الفساد الذي كان موطنه النظم الشمولية، أضحى يصيب الدول «الديمقراطية».

فها هو الرئيس الأمريكي «بيل كلينتون» الذي كافح من أجل سداد فواتير المحامين الذين أنقذوه وزوجته «هيلاري» وزيرة الخارجية الأمريكية، من قضية الرشى المتعلقة بفضيحة «وايت ووتر» الشهيرة، وهذه طبعاً غير قضية الفساد الأخلاقي التي هزت أقوى دولة في العالم، بشخص رئيسها من خلال فضيحة المتدربة اليهودية في البيت الأبيض «مونيكا لوينسكي».

والأمر، على ما يبدو، لا يتوقف عند أمريكا وحدها؛ فالنماذج متعددة، ومستشار ألمانيا السابق «هلموت كول» الذي ارتبط اسمه بعودة ألمانيا الموحدة، اقترن اسمه ايضاً بفضائح الفساد المالي التي انزلق إليها حزبه، فيما حوكم في فرنسا وزير خارجيتها الأسبق «رولان دوما» بتهمة تلقي رشى. وربما يكون من الصعب أن يسلم من هذا الملف العديد من زعماء وقيادات فرنسا في الثمانينيات من القرن الماضي، بمن فيهم الرئيس «فرنسوا ميتران» وقد غيبه الموت، حسب ما تناقلته وسائل الإعلام والصحافة الفرنسية والغربية.

أما إيطاليا، فالعديد من زعاماتها السياسية أثبتت الأحداث أن أيديهم ليست نظيفة تماماً، وآخرها الفضائح الجنسية لرئيس وزرائها «برلسكوني». ناهيك طبعاً عن دول مثل المكسيك والبرازيل التي أطيح برؤسائها بتهم الفساد، وكذلك فنزويلا ما قبل «تشافيز». أما في اليابان، فإن العديد من رؤساء حكوماتها قلما سلموا من هذه الجرثومه، في حين يقبع اثنان، أو أكثر، من رؤساء ومسؤولين كبار من كوريا الجنوبية في السجن لثبوت إدانتهم بالفساد.

وتتواصل المشاهد في الدول الآسيوية، ولن يكون المشهد الإندونيسي هو الأخير في هذا الإطار. فقبل الرئيس عبدالرحمن عبدالواحد، أطيح بالرئيس الفلبيني «استرادا»، الذي جاء إلى الحكم عن طريق الانتخابات، ثم قبع في السجن. وباكستان التي اتهم

عدد من رؤساء حكوماتها بضلوعهم في عمليات مشبوهة نجحت في نقل جرثومة الفساد إلى جارتها الكبرى الهند، فيما بات مسلسل فضائح الفساد في أفغانستان، من الذين نصبّهم الغزاة على رأس النظام، على كل شفة ولسان. وكذلك أضعف الفساد قيادات حزبية في تركيا مثل رئيسي الوزراء السابقين «تشيلر» و«يلماظ»، ما جعل من الصعب عليهما الوصول مرة أخرى إلى رئاسة الحكومة.

وبالطبع، فإن الدول العربية ليست محصنة ضد المرض الذي استشرى في كل الأرجاء. ففي مصر حوكم وعزل بعض أعضاء مجلس الشعب (٢٠٠٠-٢٠٠١)، وكشفت صحيفة «الأهرام» المصرية (٢٠١١/٢/١٤) المزيد من قصص الفساد التي تورط فيها عدد من الوزراء السابقين ورجال الأعمال وأصحاب النفوذ؛ وكشفت مصادر قضائية أنه تقرر منع العديد من كبار المسؤولين من السفر وتجميد أرصدتهم، حيث بلغت ثروة (٦) مسؤولين مصريين سابقين (٧٧) مليار جنيه، وهو ما تبدّى بعد الثورة الشعبية، ثورة ٢٥ يناير، كما طلبت الحكومة المصرية الانتقالية بعد إسقاط نظام مبارك، من الدول الغربية تجميد أصول بعض المسؤولين السابقين.

وماذا عن الدولة الأمريكية التي قامت على العنف؟

في تجربة الدولة الأمريكية وبعدها «الإمبراطورية» الأمريكية على سبيل المثال، إنها الدولة الأولى في العالم التي بدأت فور إنشائها تدعو أبناء الشعوب والأمم للهجرة اليها، بهدف جذب أكبر قدر من السكان يكفل تلبية المطلوب الإنساني لاستغلال الموارد الطبيعية، معتمدة بدعوتها على أنفع العناصر في أكثر المجتمعات تقدماً كي يهرعوا عبر المحيط قاصدين إليها. وفي هذا الصدد، فإن السياسة الأمريكية اعتمدت أكبر ممارسة لفنون الإعلان وقوة الشعار، ونقلته من مجال الدعوة للهجرة إلى مجالات السياسة من نوع «من ليس معنا فهو ضدنا».

ومما لا شك فيه أن الدولة الأمريكية التي قامت على الاقتحام والعنف، علّمت «الإمبراطورية» الأمريكية درس عمرها الذي حفظته عن ظهر قلب ولم تسمح لنفسها أن تنساه.

فبالحرب حقق الرئيس «جورج واشنطن» استقلال أمريكا، وبالحرب أيضاً حقق «أبراهام لينكولن» وحدة الولايات المتحدة، حيث أزهقت هذه الحرب أرواح الملايين باسم حرية الدولة الأمريكية!! ولم تحدث حرب عالمية في القرن العشرين إلا وكانت الولايات المتحدة طرفاً فيها، أو من أشعلها، وذلك ما جرى في الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث سجلت في الثانية أنها القوة الوحيدة، التي استعملت السلاح

الذري، دون ضرورة ماسة لاستعماله، لأن هزيمة اليابان كانت تحققت أمامها بالسلاح التقليدي. وبرغم ذلك، فإن الرئيس الأمريكي «ترومان» أمر باستخدام السلاح الذري لتجربته عملياً من ناحية، ومن ناحية أخرى لإنذار العملاق السوفييتي مبكراً، قبل أن تحدثه نفسه بإمكانية أن يكون نداً للولايات المتحدة، متوهماً بالنصر الذي حققه ضد جيش هتلر، ومن الناحية الثالثة، الإعلان للعالم بأن عهداً «إمبراطورياً» أميركياً جديداً قد أطل على الدنيا.

وفي فترة ما سُمي بالحرب الباردة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لم تتوقف عجلة الحروب الأمريكية، بل إن كل رئيس أمريكي كان يرى أن مكانته بين ساسة بلاده وفي تاريخها لا تكتمل إلا بأن تكون له حربه الخاصة، يثبت فيها عنفوانه وشجاعته ورجولته، ويظهر للشعب الأمريكي أنه وفّي لعقيدته..

وطوال نصف قرن وأكثر من الحرب الباردة التي شهدها العالم وعاشها بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، خاض رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية حروبهم القذرة، مباشرة أو بالوساطة، إما عن طريق تحريض إثني طائفي، وإما بحروب الانقلاب من الداخل على نظم تقاوم الأطماع الأمريكية الساعية إلى الهيمنة.

كان الرئيس «هاري ترومان» هو ساكن البيت الأبيض الأمريكي عندما هبت وعصفت رياح الحرب الباردة ١٩٤٥ - ١٩٥٢، وخاض حروباً ساخنة في اليونان وفي كوريا وفي إيران. وكان خلف «ترومان» على رأس الإدارة الأمريكية عسكرياً هو الجنرال «دوايت أيزنهاور»، إلاّ أن حروب «أيزنهاور» لم تتوقف بخلعه للزي العسكري وارتدائه لزي مدني يدخل به، وبحفاوة بالغة، البيت الأبيض.

وكثيراً ما كان «أيزنهاور» يقول إنه كرجل عسكري عرف مأساة الحروب وأدرك أفضلية تجنبها. لكن الجنرال لم يجنح إلى السلم، وإنما اختار أسلوب الانقلاب من الداخل. وهذا ما حدث ضد حكومة «مصدّق» في إيران، وضد حكومة «أربينز» في غواتيمالا. وكان هذا هو العهد الذهبي لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في مزج أحابيل المؤامرة مع السلاح لضرب حركات التحرر والثورة في العالم الثالث خصوصاً.

وجاء «جون كيندي» بعد «أيزنهاور» رئيساً للولايات المتحدة، وكان عليه أن يظهر ويثبت رجولته بالحرب التي شنها في خليج الخنازير ضد كوبا. وبعد فشله في حربه التي افتعلها ضد كوبا، فرض في العام ١٩٦٢ الحصار الشهير حول الكاريبي. ذلك الحصار الذي كاد أن يتسبب في حرب نووية مدمرة مع الاتحاد السوفييتي،

لتكون فرصته الثالثة بفتح التدخل الأمريكي الواسع في حرب فيتنام، التي كانت مرمى شباك رئاسة «ليندون جونسون»، تكملة لرئاسة «كيندي»، حرب الإبادة تلك التي واصلها «جونسون» إلى نهايتها، ولتكون ذروة حروبه الخفية دور «جونسون» في هندسة العدوان الذي شنه العدو الصهيوني على مصر عام ١٩٦٧.

أما «ريتشارد نيكسون» الذي جاء بعد «جونسون» وبمشورة من وزير خارجيته «هنري كيسنجر»، فقد أقحم الولايات المتحدة في انقلابات وحروب في أمريكا اللاتينية (ضد حكومة تشيلي الشرعية وقتل رئيسها «الليندي»)، وفي أفريقيا أيضاً، لتكون ذروة الحروب التي حاكها أو شنها «نيكسون» و«كيسنجر» معركة العرب، حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣، التي اتخذها الرئيس «السادات» حينذاك ذريعة لقبول وقف إطلاق النار مع اسرائيل منفرداً بقوله في رسالة مكتوبة بخط يده إلى شريكه في الحرب الرئيس السوري «حافظ الأسد»: «إنني أستطيع أن أحارب «العدو الصهيوني» لكن لا أستطيع أن أحارب الولايات المتحدة».(١)

بينما «جيمي كارتر»، أول رئيس أمريكي يحصل على جائزة نوبل للسلام.. كان البادئ في حرب مسلحة ضد الاتحاد السوفييتي بالوساطة في أفغانستان، وكان هو ومعه مستشاره للأمن القومي «زبيغنيو بريجينسكي» ورئيس مخابراته «ستانسفيلد تيرنر» أصحاب نظرية «تسليح الإسلام» لكي يقاتل الشيوعية في أفغانستان، تحت رايات الجهاد المزعوم. فأفواج المقاتلين المسلمين الذين حملوا السلاح أصبحوا «الإرهابيين» الذين تطاردهم الولايات المتحدة مدعومة بحكوماتهم.

ويتواصل مسلسل إثبات الرجولة لدى رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية ليأتي دور صاحب الثقافة السينمائية، الرئيس «رونالد ريغان»، الذي كانت حروبه على شاكلة أفلام هوليود، وقد بدأها في بنما ضد الجنرال «نورييغا» ثم أعقبها على جزر «غرانادا» لتكون تلك المعركة غطاءً لمهانة انسحاب قوات المارينز بعد نسف مقر قيادة البحرية الأمريكية في بيروت.

وبعد الحروب التي شنها «ريغان» وعلى طريقة أفلام هوليود، جاء بعده «جورج بوش» الأب، ليدشن حروبه وموبقاته بحرب الخليج الأولى «عاصفة الصحراء» ليرتقي بما يجعله من شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان، بالنزول في آخر أيام رئاسته على شواطئ الصومال في غزوة قرصنة شنها باسم الإنسانية! ثم خلفه «بيل

---

(١) محمد حسنين هيكل: الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، دار الشروق ـ القاهرة ٢٠٠٣، ص ٥٢.

كلينتون» الذي أثبت رجولته بالسلاح هو الآخر، (كما أثبتها بفضيحته الجنسية مع «مونيكا لوينسكي») على شكل موجات من الصواريخ، انهمرت كالمطر على بغداد، ومن ثم على الخرطوم، فإذا جاء الرئيس الجديد «كلينتون» لم يكن في فكره تغيير السياسات الأمريكية، وإنما تغيير أسلوبها. وظلت إدارته على طول ثماني سنوات تضع العراق تحت نظرها، باستمرار حصاره اقتصادياً وسياسياً، أسلوب الخنق البطيء، مع تكرار ضربات الصواريخ، وآخرها عملية ثعلب الصحراء التي استمرت عدة أسابيع، وكان هدفها إعادة تدمير ما أصلحه الشعب العراقي من مرافقه التي دمرتها عاصفة الصحراء، ليدرك أنه غير قادر على ترميم حياته في ظل النظام الذي يحكمه.

وبموازاة ذلك، جرى الضغط على مفتشي الأمم المتحدة، بشخص رئيسهم المأجور «ريتشارد بتلر»، يعاونه في ذلك الوقت مساعده «سكوت ريتر»، الذي اعترف فيما بعد أنه كان ينسق، بالتمام والكمال، مع العدو الصهيوني، وأنه في فترة عمله زارهذا الكيان سراً إثنتين وعشرين مرة. وبالتوازي مع ذلك، جرى تشجيع ما يسمى المعارضة العراقية في المنافي البعيدة، لكن بعد الأخذ بسياسة مناطق الحظر الجوي في شمال العراق وجنوبه، وقد فرضته الولايات المتحدة خارج إطار الأمم المتحدة، وجرى إنشاء مناطق آمنه في الشمال الكردي، ما فتح المجال أمام مقاومة متعددة الهويات.

ومع استمرار القوى المؤثرة في الولايات المتحدة الأمريكية في البيت الأبيض أو خارجه، جمهوريين أو ديمقراطيين على السواء، ومع توافر الضرورات الملحة للإمبراطورية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، التي نشطت تحت يافطة «قرن أمريكي جديد»، أصبح لا بد من إعادة ترتيب أحوال العالم وضبط موازينه على أسس تحتفظ للإمبراطورية الأمريكية بالكلمة العليا، من بينها وأهمهاالسيطرة الكاملة على موارد الطاقة، واستعداد الولايات المتحدة، بشرط أن تقبل بحق كبرى الدول الصناعية الغربية في شراكة تكون لها فيها نسبة مقررة في القرار العالمي. وفي التقدير الأمريكي الذي لا يقبل النقاش، إن الشريك الرئيسي المعتمد في هذه المرحلة بالذات، ليس هؤلاء الأصدقاء الموالين من العرب (وهو ما ظهر جلياً في أحداث تونس والثورة العظيمة في مصر، ثورة ٢٥ يناير)، وليست بريطانيا التابعة، وإنما هو الكيان الصهيوني، هذا الكيان السرطاني الموجود بحقائق القوة المؤثرة في المنطقة (لغياب الدور العربي وبالأخص الدور المصري). وبالإضافة إلى ذلك، فإن العدو الصهيوني، نظراً لطبيعة وظروف علاقته مع الولايات المتحدة، يدرك أن وجوده بعيداً عن الولايات المتحدة، غير قابل للبقاء.

ولما كان ادعاء جورج بوش الابن أنه الأقدر على استكمال الهدف العراقي، حيث أن القضية لم تعد، بالمنظور الأمريكي، قضية العراق فحسب، وإنما كانت بلاد الرافدين مجرّد طرف خيط وقع العثور عليه لتحقيق الإمبراطورية الأمريكية، في القرن الأمريكي الجديد.

وجراء حيل انتخابية وتلفيقات قانونية، تقف وراءها خطط «أنبياء الحرب» الذين يسيطرون على المجمع الصناعي العسكري، بعلاقاته السياسية بين الحكومة والجيش، والقطاع الصناعي الرأسمالي الأمريكي، (أطلقه «وليام د. هارتونغ»)، فاز جورج بوش الابن بالرئاسة الأمريكية وسار على منوال تلك الحيل والتلفيقات التي يسبقه إليه أحد عشر رئيساً وليكون الرئيس الثاني عشر للولايات المتحدة عن الحزب الجمهوري، في تلك الفترة لأكثر من نصف قرن من الزمن.

من هو جورج بوش الابن

هو ابن الرئيس «جورج هربرت ووكر بوش»، وثاني ابن رئيس يتقلد الرئاسة الأمريكية بعد أن سبقه إلى ذلك الرئيس الأمريكي السادس «جون كوينسي أدمز»، ابن ثاني رؤساء أمريكا «جون آدمز». ولد بوش الابن في ١٩٤٦/٧/٦ لأسرة محافظة، وعاش قريباً منها حتى سن الخامسة عشرة، انتقل بعدها إلى الدراسة بعيداً عن أسرته. أتم دراسته في عام ١٩٦٨ والتحق بعدها بالحرس الجوي الوطني لولاية تكساس بقاعدة إلينغتون. قضى بعد التدريب سنتين قائداً لطائرة مقاتلة من طراز F١٠٢. بعدها ترأس شركة «بوش» للتنقيب عن البترول والغاز لمدة (١١) عاماً. جده «برسكوت بوش» خدم عضواً في مجلس الشيوخ الفيدرالي بين ١٩٥٢-١٩٦٣، وعمل والده نائباً في البرلمان الفيدرالي سنة ١٩٦٦، ثم نائباً للرئيس «رونالد ريغان» في الفترة من ١٩٨١-١٩٨٩، إضافة إلى أن أخاه «جب بوش» يتقلد منصب حاكم ولاية فلوريدا.(١)

تعرضت الولايات المتحدة في عهده إلى أكبر هجوم في تاريخها يوم (٢٠٠١/٩/١١)، حين تم تفجير برجَي مركز التجارة العالمي وجزء من مبنى البنتاغون - وزارة الدفاع.

لم يخطر ببال أحد أن «جورج بوش» الابن يصلح مرشحاً للرئاسة الأمريكية، لأن أوجه القصور في شخصيته وثقافته وحضوره تستبعده من أول نظرة. ومن المفارقات

---

(١) أنيس الدغيدي: تاريخ بوش السري الأسود، دار الكتاب العربي ٢٠٠٤، ص ١٥-١٦.

أن «الأم» (بربارة بوش) كانت أول من يسلم بعدم صلاحية ابنها ليعتلي سدة البيت الأبيض.

فهو «بوش» الابن الذي أمعن في الاعتراف بقصوره. وروى أنه ظل حتى تجاوز الخامسة والثلاثين من عمره شاباً لاهياً، عابثاً، كسولاً، وحياته بين تكساس وواشنطن أخذت منه الاستقرار العائلي، وتركت له فراغاً عاش فيه حياة غير مسؤولة وصلت به إلى حد الإدمان الشديد على شرب الخمر نهاراً وليلاً، يقود سيارته مسرعاً ومخموراً، ووصل الحال ببعض النوادي في تكساس إلى حد منعه من دخولها.[(١)]

أجمعت استطلاعات الرأي على أن نتيجة المعركة الانتخابية سوف تجيء متقاربة، وكان «جيمس بيكر» أقرب الأصدقاء إلى بوش (الأب) ووزير خارجيته السابق ومدير حملته الانتخابية، موجوداً بنفسه طول الوقت في مراكز الفرز وفي قاعات المحاكم يقود المواجهة القانونية لإثبات صحة الأصوات المؤيدة للمرشح الجمهوري «بوش الابن»، إذ يعرف كل الناس أنه بحساب الأرقام في ولاية فلوريدا، وهي آخر ولاية تم فرز صناديقها، أن عدد الأصوات الحقيقي كان سيعطي الرئاسة إلى «آل جور»؛ لكن المجمع الانتخابي أعطى الرئاسة إلى «بوش» بسبب (إختفاء) عدة صناديق انتخابية تخلفت عن الفرز، لأن حاكم ولاية كاليفورنيا جيب بوش، شقيق جورج دبليو بوش، رتب لوضع خمسة صناديق بما فيها من تذاكر على سيارة تنقلها إلى مركز الفرز، ثم قيل إن السيارة (تأهت) في الطريق (ستين كيلومتراً) لمدة خمسة أيام، ثم نشأ نزاع في المحكمة العليا، مع مصادفة أن معظم قضاتها من تعيين رؤساء جمهوريين، عندها أعلن فوز جورج بوش الابن. وكان «ريتشارد تشيني» ـ ديك ـ الذي وقع الاختيار عليه مرشحاً لمنصب نائب الرئيس، يدير من داخل بيت «بوش الأب» معركة إعلان فوز المرشح الجمهوري. فمهما كانت المخالفات والإجراءات والطعون في شرعية عدد الأصوات، فإن مهزلة التصويت والعملية الانتخابية الأمريكية برمتها، هي عملية قرصنة ليس إلا.

بهذه القرصنة، دخل جورج بوش الابن إلى المكتب البيضاوي وهكذا دواليك كل من تربعوا على سدة الرئاسة الأمريكية منذ أعلن هذا المجتمع الخليط، العجيب الغريب، استقلال الولايات المتحدة.. الذي قام على الاقتحام وسفك الدماء والعنصرية والتوسع والهيمنة. ولم يكن دخول بوش الابن إلى البيت الأبيض (٢٩ يناير/كانون

---

(١) محمد حسنين هيكل: الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، دار الشروق ـ القاهرة ٢٠٠٣، ص ١٦٥ – ١٦٧.

الثاني ٢٠٠١) دخول بطل، أو دخول فاتحين.

حين وجه الرئيس الأمريكي «دوايت أيزنهاور» (وكان آخر الجنرالات الكبار الذين قادوا حروب الولايات المتحدة) إلى الشعب الأمريكي ما أسماه خطاب الوداع، مساء يوم ١٧ يناير/كانون الثاني ١٩٦١، جاء فيه:

«إن مواقع القرار الأمريكي في الدولة الأمريكية لابد من حمايتها ضد النفوذ غير المطلوب، وغير المتوازن للمجمع العسكري ـ الصناعي. وإلا ستكون العواقب كارثية، لأننا بذلك نضع سلطة القرار في أيدٍ غير مسؤولة لأنها غير مفوضة، وبالتالي لا يصح أن تؤتمن عليه. وأود أن ألفت النظر إلى أنه إذا وقع القرار الأمريكي رهينة لمثل هذه المجمع الصناعي العسكري وأطرافه، فإن الخطر سوف يصيب حرياتنا وممارساتنا الديمقراطية، كما أنه قد يصل إلى حيث يملك حجب الحقائق عن المواطنين الأمريكيين، والخلط ما بين أمن الشعب الأمريكي وحرياته، وبين أهداف أطراف هذا المجمع. ومن سوء الحظ أن الثورة التكنولوجية التي تتدفق نتائجها على عالمنا اليوم، تساعد أطراف هذا المجمع الخطر وتزيد من قدراتهم وتمكنهم من السيطرة على برامج الإدارة ومخصصات إنفاقها، خصوصاً أن قوة أموالهم توفر لهم تأثيراً فادح التكاليف على مؤسسات الفكر والعلم، على أن أملي معلق بوعي الأمة الأمريكية بالخطر، لأن ذلك الوعي هو الذي يحصر أطراف هذا المجمع ويمنع سيطرتهم على الضمير العام وعلى السياسة العامة معاً!!»(١)

في هذه الخمسين سنة، من نهاية رئاسة «أيزنهاور» (١٩٦١) إلى مدخل القرن الحادي والعشرين، اختلف العالم وطالت الخلافات حقائق الأشياء، كما طالت حركتها. ففي ظل مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين الاتحاد السوفييتي السابق، ومنافسة سياسية شرسة بين الولايات المتحدة وأوروبا، ومنافسة اقتصادية لا تخلو من الخطر بين الولايات المتحدة واليابان، كان المشروع الإمبراطوري الأمريكي، وهو يقتحم ويتوغل، ويصرف من الموارد ما فاق قدرته، يدرك أنه يخوض معركة حاسمة ومصيرية. وقد نجح في تحقيق اختراقات أساسية في مجالات العلم والإنتاج ودرجة من الديمقراطية يصعب إنكارها، لكنه في المقابل استخدم أدوات القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية على نحو مكثف وبتكاليف باهظة. فهو جرب السلاح حيث ينفع وحيث لا ينفع، وجرب الحصارات الاقتصادية حين يلزم وحين لا

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٥٧–٢٥٨.

يلزم، وجرب العمل الاستخباراتي (الحرب الخفية) عندما وجد الظروف مواتية أو هيأها بحيث تصبح كذلك، وارتهن الاقتصاد العالمي في وعاء عملته حتى أصبحت سلة الدولار الأمريكي وحدها تمثل أكثر من ستين في المائة من النقد المطروح عالمياً.

وبهذا، فإن المؤسسات أصبحت الباحة التي توافدت وتلاقت عليها كافة عناصر القوة: رأس المال والفكر، وفيها قلاع المصالح، التقليدية منها والجديدة، البنوك والتأمين وصناعات السلاح والصناعات المدنية والنقل والبترول والفضاء والطيران والإلكترونيات.. كلها كانت في حاجة إلى الخبراء والمفكرين والاستراتيجيين الدارسين للسياسة الدولية من ذوي الكفاءة. وكانت الحاجة في إطار المؤسسة أن استدعت طرفاً رئيسياً، وهم العسكريون من رؤساء هيئة الأركان أو قادة الأسلحة المختلفة، ممن تركوا الخدمة العسكرية ليجدوا لأنفسهم موقعاً في مؤسسة تخطيط أو تصنيع أو فريق عمل ينصح ويشير.

وعليه، كان رأس المال يؤسس ويبني، وكان خبراء الحرب يضعون الخطط والاحتمالات، كما هم أساتذة الفكر يكشفون ويحددون المسار. ثم كان أن هذه المؤسسات باتت خلية نحل وحضانة تفريخ وزراء الدفاع (دونالد رامسفيلد) ووزراء الخارجية (هنري كيسنجر وجورج شولتز) ومستشاري الأمن القومي (زبيغنيو بريجينسكي).

قد لا يكون من الخطأ تماماً القول أن الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأقوى في عالم اليوم هي دولة مؤسسات تعتمد على التخطيط ويرسم سياساتها الخبراء Think Tank ، أي مجامع الخبراء. وبهذا الإدراك، وفي هذا النطاق، نفَذ «الكيان الصهيوني» إلى قلب العملية السياسية وموقع القرار في الولايات المتحدة، ساعدته في ذلك عوامل وأسباب التقارب والاهتمام المشترك بأمن منطقة الشرق الأوسط، ومكنّه من ذلك وجود يهودي كثيف وفاعل في أوساط أباطرة المال والفكر والآلة الإعلامية؛ وأن عصب الوجود اليهودي في المؤسسات الملحقة بالمجمع العسكري ـ الصناعي، حيث قلاع المصالح، كان من غلاة المتعصبين للمشروع الأمريكي الصهيوني، ما يعرف اليوم بالمشروع الإمبراطوري، الذين انغرس في فكره هاجس الهيمنة الأمريكية على العالم وعلى الثروة الاستراتيجية، البترول، مع هاجس الذراع الطولى، أمن العدو الصهيوني، وضمان حمايته وعدوانه واستيطانه، لنسمع بأول «فيتو» أمريكي في مجلس الأمن يقدمه الرئيس الأمريكي «باراك أوباما» ليحصّن العدو به استيطانه من وقفة أيدتها (١٤) دولة من أصل (١٥) (١٩/٢/٢٠١١). والأسوأ من حق النقض «الفيتو» هو

التهديدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية بمعاقبتها عبر قطع المساعدات عنها إن هي أصرت على التوجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، بعد «فيتو» البلطجة الأمريكية في مجلس الأمن.

لقد شخّص الأسقف الجنوب الأفريقي، الذي حاز على جائزة نوبل للسلام سنة ١٩٨٤، «ديزموند توتو»، سبب ذلك بوضوح حين قال: «إن حكومة «إسرائيل» مرفوعة على نُصُب في الولايات المتحدة، وأن انتقادها يؤدي بصاحبه على الفور أن يُتّهم بمعاداة السامية. ويخاف الناس في هذا البلد، من أن يقولوا عن الخطأ خطأً، لأن اللوبي اليهودي قوي، بل قوي جداً».[١]

وفي كتابه الذي صدر في عام ١٩٩٥، «الوجه الآخر للنفاق»،عميل يفضح جدول الأعمال السرية للكيان الصهيوني، يسأل «فيكتور أوستروفسكي» رؤساءه عن السبب الذي يكمن وراء سعيهم لإشعال نار الحرب على العراق، فكان الجواب: «إن إسرائيل لا تمتلك القوة البشرية وحاملات الطائرات للقيام بالمهمة. وكما تعلمون، فقد تم القبض على خمسة عملاء للموساد الصهيوني وهم يحتفلون بنصر في ١١ سبتمبر/أيلول في موقف للسيارات على الناحية الأخرى للنهر الذي يفصلهم عن مركز التجارة العالمي، حيث كانوا «يوثّقون» الهجمة «الإرهابية» بكاميرات فيديو. وقبل ذلك في العام ١٩٩٨، مارست الشبكة الصهيونية التي تضم «ريتشاد بيرل» و«ديفيد وولفوتين»ضغطاً على الرئيس «بيل كلينتون» لغزو العراق.[٢]

ويشير الكاتب وأستاذ علم السياسة «اليهودي» بنيامين جينزبيرج، بالقول: **«منذ الستينيات، أصبح اليهود يسيطرون على نفوذ كبير في الحياة الاقتصادية والثقافية والفكرية والسياسية الأمريكية. فقد لعبوا دوراً مركزياً في الحياة المالية الأمريكية خلال الثمانينيات، وكانوا من المستفيدين الرئيسيين من اندماج الشركات الكبرى (كما بيّن وليام هارتونغ، في كتابه «أنبياء الحرب»). واليوم، وعلى الرغم من أن ما لا يتجاوز اثنين في المائة من سكان أمريكا من اليهود، فإن ما يقرب من ٥٠٪ من أباطرة المال الأمريكيين هم يهود، وكذلك الرؤساء التنفيذيون في شبكات التلفزة الرئيسية الثلاث، واستوديوهات السينما الرئيسية الأربعة، هم يهود أيضاً، إضافة**

(١) مارك ويبر، مدير معهد «انستيتيوت فور هستوريكال ريفيو»، في مقالة بجريدة الخليج الإماراتية، العدد ٩٠٤٠، ١٨/٢/٢٠٠٤، تحت عنوان: أمريكا الحصن الوحيد الباقي لـ «تل ابيب».

(٢) مارك ويبر، في مقالته تحت عنوان: اللوبي الصهيوني في إدارة بوش، جريدة الخليج الإماراتية، العدد ٨٥٤٩، ١٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢، النص بالأساس منشور في موقع «ريبورترز».

إلى أصحاب سلسلة الصحف القومية الكبرى، وصحيفة نيويورك تايمز الأوسع انتشاراً ونفوذاً في الولايات المتحدة، كما أن دور اليهود ونفوذهم في السياسة الأمريكية بارزان على النحو ذاته.(١)

وبالطريقة ذاتها، يلفت «ستيفن ستانيلات»، المدير السابق للشؤون القومية في اللجنة اليهودية الأمريكية (إيباك) النظر إلى السلطة السياسية غير المتوازنة، غير المتناسبة، التي يملكها اليهود، والتي هي أكبر من سلطة أي جماعة عرقية ـ ثقافية في الولايات المتحدة. ويمضي «ستانيلات» قائلاً: إن النفوذ الاقتصادي اليهودي والسلطة اليهودية متركزان على نحو غير متناسب في هوليوود والتلفزيون وصناعة الإعلام.(٢)

وعن خطر السلطة اليهودية في وسائل الإعلام والحكومة ، **يقول «مارك ويبر»**: «ليست سلطة «اللوبي اليهودي» الخفية ظاهرة جديدة، ولكنها ولا تزال، منذ وقت بعيد عاملاً مهماً من بين العوامل التي تتحكم بالحياة الأمريكية». ويقول «مارك ويبر» أن «تشالز ليندبيرج»، تحدث في سنة ١٩٤١ عن خطر السلطة اليهودية في وسائل الإعلام والدوائر والمؤسسات الحكومية. وبعد رحلته الجوية سنة ١٩٢٩ من نيويورك إلى باريس، خاطب حشداً في مدينة ديس موانس بولاية أيوا، يوم ١١ سبتمبر/أيلول ١٩٤١ متحدثاًعن أخطار توريط الولايات المتحدة في الحرب التي كانت مستعرة في أوروبا وقتئذٍ. وقال محدداً إن أهم ثلاث فئات ضاغطة على أمريكا لكي تشترك في الحرب هم البريطانيون واليهود وإدارة «روزفيلت». وتابع «مارك ويبر» نقلاً عن «ليندبيرج»: «إن أعظم خطر لليهود على هذه البلاد، يكمن في ملكيتهم الضخمة ونفوذهم الهائل على صناعة السينما وعلى إعلامنا وإذاعاتنا، وعلى حكومتنا، ولأسباب يمكن فهمها من وجهة نظرهم، وهي غير ملائمة من وجهة نظرنا، ولأسباب ليست أمريكية، يرغبون في توريطنا في الحرب. ونحن لا نستطيع لومهم على التطلع إلى مصالحهم، ولكن علينا كذلك أن ننظر إلى مصلحتنا، وعلينا أن لا نسمح لأحقاد الشعوب الأخرى أن تقود بلادنا نحو الدمار.(٣)

بينما الكاتبان اليهوديان المعروفان «سيمور ليبسيت» و«إيرل راب» قالا في

---

(١) المصدر نفسه، مقالته: أمريكا الحصن الوحيد الباقي لـ «تل ابيب»، جريدة الخليج الإماراتية، العدد ٩٠٤٠، ٢٠٠٤/٢/١٨.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

كتابهما الذي صدر سنة ١٩٩٥، بعنوان «**اليهود والمشهد الأمريكي الجديد**»: شكل اليهود في الولايات المتحدة خلال العقود الثلاثة الأخيرة نحو ٥٠٪ من مجموع كبار الأكاديميين.. و٢٠٪ من أساتذة الجامعات الرئيسية و٤٠٪ من أصحاب الشركات القانونية الكبرى في واشنطن ونيويورك و ٥٩٪ من الكتاب والمخرجين والمنتجين في أكبر ٥٠ شركة سينمائية وكذلك شبكات التلفزة الرئيسية.[١]

ويتحدث الأدميرال «توماس مور» رئيس أركان الجيوش المشتركة الأمريكية الأسبق..بغيظ صريح عن السيطرة اليهودية **«الكيان الإسرائيلي» على الولايات** المتحدة، قائلاً: لم يسبق لي أن رأيت رئيساً ولا يهمني من يكون، يقف في وجه «إسرائل»؛ إن الأمر يصدم العقول ويقلق الخواطر؛ إنهم يحصلون دائماً على ما يريدون، و«الصهاينة» يعرفون ما يدور طوال الوقت وقد بلغ بي الأمر أني لم أعد أدوّن أي شيء؛ وإذا أدرك الشعب الأمريكي القبضة الحديدية التي يسيطر بها هؤلاء على حكومتنا، فسوف يهبون شاهري السلاح، ولكن من المؤكد أن أبناء شعبنا لا يملكون أي فكرة عمّا يدور من حولهم.[٢]

وكتب مؤرخ المحرقة «يهودا بوير» الذي يعمل في الجامعة العبرية في القدس المحتلة: «كان للسيطرة اليهودية على الحياة الثقافية والأكاديمية أثر عميق في الكيفية التي ينظر بها الأمريكيون إلى الماضي، وأكثر ما تتبدى النظرة اليهودية المتغلغلة إلى التاريخ، في حملة «المحرقة»، التي تُشن عبر وسائل الإعلام وتنصب على مصير اليهود في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية. وسواء قُدمت المحرقة بصورة موثقة أم غير موثقة، منسجمة مع الحقائق التاريخية أو متناقضة معها، بالتعاطف والتفهم أم غير ذلك، فإنها قد أصبحت رمزاً مهيمناً في ثقافتنا.. ويندر أن يمر شهر دون أن يتخلله إنتاج شريط تلفزيوني جديد، أو شريط سينمائي جديد، أو مسرحية جديدة، أو كتاب جديد، أو قطعة نثرية أو شعرية تتناول المحرقة؛ كما أن هذا السيل أخذ في التعاظم، بدلاً من أن يتلاشى. ويتابع «يهودا بوير» متسائلا: ألا تستحق المعاناة غير اليهودية أي اهتمام مماثل؟ ففي غمرة التركيز على تصوير اليهود ضحايا المحرقة، يتلاشى الاهتمام بعشرات ملايين الضحايا من روسيا الستالينية، حليفة الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، إلى جانب عشرات ملايين الضحايا من الصينيين خلال حكم النظام الماوي، إضافة إلى ما بين ١٢ و ١٤ مليون ألماني كانوا ضحايا الفرار أو

(١) المصدر نفسه.
(٢) المصدر نفسه.

الإبعاد بين سنتي ١٩٤٤ و ١٩٤٩.(١)

ولاحظت «بولا هيمان» أستاذة التاريخ اليهودي الحديث في جامعة ييل الأمريكية، أن لإعلام الهولوكوست المموّل على خير وجه والحملة التربوية أهمية خاصة بالنسبة إلى مصالح «الكيان الإسرائيلي»، قد تستخدم المحرقة لإحباط الانتقاد وقمع النقاش، وهي تعزز إحساس اليهود بأنهم شعب محاصر إلى الأبد.(٢)

من جهته، الكاتب والأكاديمي الأمريكي اليهودي «الفريد ليلينثال» كتب سنة ١٩٧٨، يقول: كيف تم فرض الصهيونية على الشعب الأمريكي؟ إن الأواصر اليهودية والتضامن القبلي بين اليهود وتفضيلهم أنفسهم على غيرهم، هي الأمور التي صاغت هذه السلطة التي لا سابق لها، وتتغلغل بصورة تامة في الدوائر المالية والتجارية والاجتماعية والترفيهية. وكنتيجة للقبضة اليهودية على الآلة الإعلامية، فإن التغطية الإخبارية للصراع "الإسرائيلي"ـ الفلسطيني، في التلفزة الأمريكية والصحف والمجلات الأمريكية متعاطفة مع "إسرائيل" على نحو فاضح.(٣)

وعلى مدى الستين عاماً الماضية، زاد نفوذ اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة إلى حد أنه أصبح يرقى حالياً إلى مرتبة الحزب الثالث الرئيسي، بماله من برنامج سياسي ينافس جداول أعمال الحزبين الجمهوري والديمقراطي. وقام هذا اللوبي ـ شأنه في ذلك شأن الحزبين الآخرين المتنافسين على النفوذ والسلطة ـ بتعزيز وضعه من خلال تغيير التحالفات والتودد إلى ناخبين جدد. وما لجنة «إيباك» ـ المظلة التي تشمل مجموعات الضغط الرسمية المؤيدة للكيان الصهيوني ـ إلا جزءً من هذه القوة الثالثة الرئيسية في الحياة السياسية الأمريكية، وما تفتقده الجماعات المؤيدة للكيان من حيث دوائر التصويت الفعلية تعوضه من خلال امتلاك حصة كبرى في احتكارات وسائل الإعلام النافذة.

لعلنا نبدأ بتعريف كلمة «لوبي». إنها مجموعة من العملاء النشطين الذين لهم مصالح خاصة ويمارسون الضغوط على الموظفين الرسميين، خصوصاً المشرعين، وذلك للتأثير عليهم.. وقد لا تعطي عبارة اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية، الصورة الحقيقية، ولا تصف اللوبي وتكوينه وأساليب عمله بشكل دقيق، وذلك لأن المجموعة المؤيدة للعدو الصهيوني والموجودة داخل مجلس الشيوخ

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

الأمريكي في إدارة الرئيس نيكسون، والرئيس فورد، على سبيل المثال، كانت تتألف من اثني عشر عضواً داخل المجلس، من بينهم اثنان من اليهود.

ولقد ارتبط اللوبي المؤيد للكيان الصهيوني، والمعروف رسمياً باسم «إيباك» وهي مختصر للجنة الأمريكية ـ «الإسرائيلية» للشؤون العامة، بتزايد تورط الولايات المتحدة في الشرق الأوسط في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦. لكن نشاط هذا اللوبي تزايد في أعقاب عدوان يونيو/حزيران ١٩٦٧، وتصميم الإدارة الأمريكية على استخدام نتائج الحرب في فرض هيمنتها على المنطقة.

وبعد حرب العام ١٩٧٣، تزايد وتطور التحالف الأمريكي – الصهيوني، وتدخلت الولايات المتحدة للمرة الأولى وبشكل مباشر لمساعدة الكيان الصهيوني؛ وتزايد في الوقت نفسه نشاط اللوبي المؤيد للكيان في الولايات المتحدة، وتمركزت قوته على الجانب الهامشي للموقف الأمريكي من التسوية وتوقيتها. ولعل الأمر الجدير بالملاحظة، هنا، أن المسائل الأساسية للاستراتيجية الأمريكية بقيت بعيدة عن تأثير اللوبي المؤيد للكيان الصهيوني، ومن هذه المسائل: إبعاد مصر عن عقلية استمرارية الحرب مع العدو عن طريق سياسة «الخطوة ـ خطوة» التي رسمها «هنري كيسنجر»، واتفاقية فصل القوات الأولى (نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٣)، واتفاقية سيناء الثانية سبتمبر/أيلول ١٩٧٥، وتكريس مقولة أن حرب ١٩٧٣ هي آخر الحروب..! التي أرساها «السادات» وخلفه «مبارك».

وفي عهد الرئيس «رونالد ريغان» واندفاعه في مشاريع العسكرة وحرب النجوم، تزايدت قوة التحالف الأمريكي ـ «الصهيوني»، خاصة بعد سقوط نظام الشاه في إيران، وتزايدت نشاطات اللوبي المؤيد للعدو الصهيوني، بل وبدأت تطفو إلى السطح وتظهر في العلن.

ولتحديد قوة اللوبي المؤيد للعدو الصهيوني، لابد من التأكيد على أن هذا اللوبي جزء لا يتجزأ من الإدارة الأمريكية، أياً كان على رأس هذه الإدارة من الحزب الديمقراطي أو من الحزب الجمهوري، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بمصالحها. أضف إلى ذلك أن ارتباط اللوبي بالعدو، مرهون أساساً بمدى ارتباطه بالولايات المتحدة، وتماثل المصحلة «الصهيونية» مع المصالح الأمريكية. وهذا ما تبدى في الغزو الأمريكي للعراق، واستخدام الولايات المتحدة، مؤخراً حق النقض ـ الفيتو ـ هذا الحصن الصهيوني الدائم في واشنطن، الذي يتحالف مع المشروع الصهيوني بدءاً من المجازر والنكبة والتشريد حتى الاستيطان؛ هذا الفيتو، العار الأمريكي والاختبار الأول لإدارة «باراك أوباما»،

الذي يسوغ ويحمي أشرس المشاريع الاستيطانية والإبادة في التاريخ. إنها الإدارة الأمريكية التي لا تكف عن الثرثرة حول حقوق الإنسان وحماية المضطهدين، تنحاز انحيازاً ساخراً، كما هي الإدارات المتعاقبة، بكل قواها إلى الاستيطان، المعادل الموضوعي للإبادة المنظمة.

وحول احتكارات وسائل الإعلام، دعونا نتحدث عن الصلات الواضحة بين جبابرة وسائل الإعلام وبين ما هو «لوبي» عرقي بشكل أساسي. وسنجد أن «مورتيمو زوكرمان» رئيس المنظمات اليهودية الأمريكية الكبرى ـ يصدر مجلة «يو أس وارلد آند نيوز ريبورت» . ويعترف «وليام سافير» من صحيفة نيويورك تايمز بأنه قام بمهمات علاقات عامة للإرهابي «أرييل شارون» في فترة رئاسته لحكومة العدو، وقد أمضى «توماس فريدمان» من صحيفة نيويورك تايمز عقدين من الزمن وهو يحاول قصارى جهده تجميل سجل الأعمال الإرهابية التي قام بها كل من الإرهابيين، رئيسَي وزراء حكومة العدو، مناحيم بيغن وأرييل شارون. ويتباهى كاتب آخر، «تيدكوبل»، بصداقته الشخصية مع الإرهابي «نتنياهو». وفي شبكة «سي أن أن» الأمريكية، يبدو أن «والتر إيزاكسون» ينسق التغطية الإعلامية مع جيش العدو. كما يحلو للكاتب «تشارلز كروثامر» من صحيفة واشنطن بوست أن تُلتقط صورته وهو إلى اليمين من «نتنياهو». وأما «كونراد بلاك» الذي يعتبر من كبار ملاك وسائل الإعلام الكندية ـ فهو يصدر صحيفة «جيروزاليم بوست» التي تعتبر الصحيفة شبه الرسمية لجيش العدو الصهيوني.(١)

وخلال سنوات حكم الرئيس الأمريكي الأسبق «بيل كلينتون» تم تسليم مفاتيح الخارجية الأمريكية مباشرة إلى عملاء من اللوبي اليهودي. فقد تم تعيين مارتن أنديك، رئيس «إيباك» السابق (في نهاية تسعينيات القرن المنصرم)، سفيراً لدى الكيان. واحتفت الأوساط اليهودية الأمريكية وجماعات الضغط الصهيونية بتعيين المدير السابق للجنة «الصهيونية» ـ الأمريكية للشؤون العامة «إيباك» توم دين، الذي ظل مديراً عاماً لمنظمة «إيباك» ١٣ عاماً، ومستشاراً للاتصالات لشبكة الشرق الأوسط التي تبث محطتَي «سوا» الإذاعية و«الحرة» التلفزيونية الحكوميتين الموجهتين للعرب، واللتين أنشئتا بقرار من الكونغرس الأمريكي العام ٢٠٠٣.(٢)

لقد وظفت الحركة الصهيونية سابقاً، والكيان الصهيوني لاحقاً، كافة وسائل

---

(١) نايل ميديا دوت كوم. وانظر: بالستاين كرونيكل دوت كوم.

(٢) المصدر نفسه، وانظر: جريدة الخليج الإماراتية العدد ١١١٠١، ١٠/١٠/٢٠٠٩.

وأدوات الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة واسعة الانتشار في خدمة مشروعها وأهدافها، وكونت قاموساً خاصاً بها يشتمل على كم لاحصر له من المصطلحات والمفردات الموجهة للرأي العام العربي، وكذلك للرأي العالم العالمي. ومن ضمن الوسائل والمصطلحات التي استخدمها ومازال يستخدمها الإعلام الصهيوني على سبيل المثال لا الحصر: الحرب النفسية، تعظيم قدرات الجيش الصهيوني، تهويل الخسائر التي يحدثها العدو، الإشاعات، تشويه وتزييف الوقائع والأحداث بهدف تحويل الحق إلى باطل والباطل الى حق، بمعنى ترويج وتسويق الكيان، باعتبار أن اليهود هم أصحاب الحق التاريخي في «الأرض الموعودة» وتصوير العرب أصحاب الحق المشروع في فلسطين على أنهم إرهابيون يعتزمون القضاء عليهم.

ومن أهدافهم أيضاً تحشيد الرأي العام الأمريكي الغربي إلى جانبهم في مواجهة «العدوانية العربية»!!، وقد حققوا نجاحات كبيرة في ظل غياب الإعلام والسياسات العربية الممنهجة. ولا نغفل هنا عن الحقيقة الساطعة، أن الحركة الصهيونية بكيانها الاحتلالي، استثمرت قصة المحرقة ـ الهولوكوست ـ استثماراً مذهلاً منذ أكثر من نصف قرن، ولا يزال هذا الاستثمار والابتزاز جارياً بقوة؛ ومردود هذا الابتزاز كبير وشامل إعلامياً ومعنوياً واقتصادياً وعسكرياً.

إن المعركة الحقيقية هي مع اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، خاصة، وفي الغرب عامة، وهي المعركة التي غاب العرب عن ساحتها عقوداً طويلة، كما هم اليوم في غيبوبة عما يجري في فلسطين المحتلة والقدس، وكما حدث ويحدث في العراق، وكم طال سباتهم حيال هذا الدجل والنفاق الأمريكي وتابعه الأوروبي لكل قضايانا العربية. لقد طفح الكيل من السياسات العدوانية والإملاءات الأمريكية وسياسة الابتزاز التي تمارسها الإدارات الأمريكية، حتى باتت الأمة تدفع الجزية راضية. واعتقدوا واهمين أن «العدالة والحق والشرعية الدولية» أدوات يمكنها في حد ذاتها، ودون عناء، أن تنتصر على آلة جهنمية، تحت يدها ما تشاء من مال وسلاح. واللوبي الصهيوني في ظاهره واحد من العديد من اللوبيات التي تحفل بها الساحة السياسية الأمريكية. ومن الدراسات التي نشرت مؤخراً عن اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة دراسة للباحث الأمريكي «مايكل لند» من مؤسسة أمريكا الجديدة، وعمل مساعداً لمدير مركز دراسات الشؤون الخارجية الأمريكية، ويرى فيها أن اللوبي الصهيوني يُشوّه السياسة الخارجية الأمريكية باستمرار الكيان الصهيوني في احتلال الأراضي الفلسطينية بفضل المال والسلاح والدعم الأمريكي على اختلافه، الذي كثيراً ما يثير استياءً عربياً

يضر بالمصالح الأمريكية في المنطقة العربية.[1]

يعتمد اللوبي الصهيوني، ومن خلفه رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية، على ثلاث ركائز أساسية: تمويل الحملات الانتخابية وزرع أصدقاء الكيان في مواقع صنع القرار واستخدام السطوة الإعلامية. واللوبي يستخدم أصوات الناخبين اليهود، لكنه لا يعتمد كثيراً على تلك الأصوات، لأن عدد اليهود الأمريكيين لا يمثل أكثر من أقلية بسيطة من الشعب الأمريكي، كما يتركز معظم هؤلاء في المدن الكبرى مثل نيويورك ولوس أنجلوس وميامي، ولكنه يعتمد - خاصة في الدوائر التي لا يوجد بها كثافة يهودية - على شيء آخر لايتقيد بكثرة الأصوات اليهودية أو قلتها، يعتمد على تمويل الحملات الانتخابية، وينظم حملات التبرع لجمع الأموال الضخمة لتمويل حملات الناخبين، ويستخدم جمعيات قد لا تكون أكثر من واجهات لإغداق التبرعات على المرشحين، والمرشح الذي لا يثبت ولاءه لا يحرم من هذه التبرعات فحسب، بل تنتقل التبرعات الى خصمه، للتأكد من إبعاده عن الكونغرس.

واللوبي يعتمد على القوة المادية الهائلة للجالية اليهودية التي تدفع بغير حساب لمكافأة المخلصين، وتقويض المركز الانتخابي لمن يمكن أن يشكل عقبة أمام التأييد المطلق والشامل للعدو الصهيوني في الكونغرس. وعندما هدد الرئيس بوش الأب بأن يطلب تأجيل موافقة الكونغرس على المعونة الأمريكية للكيان عدة أسابيع بهدف الضغط على الإرهابي إسحاق شامير، رئيس وزراء العدو وقتها، قال إن للكيان الصهيوني ألف لوبي في الكونغرس وأنا لوبي واحد. وفي خطاب «آل جور» نائب الرئيس «كلينتون» والمرشح السابق للرئاسة، أمام اجتماع منظمة «إيباك» في مايو/ أيار ٢٠٠٠ ذكّر ذلك اللوبي بأنه، أي «آل جور»، وقف ضد سياسة بوش الخارجية، ووصف سعي بوش إلى ربط المساعدات الأمريكية للعدو الصهيوني بموافقة حكومة الكيان على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بأنه ربط مهين.

الركيزة الثانية التي يعتمد عليها اللوبي الصهيوني هي الضغط على الحكومة الأمريكية لتعيين أنصار الكيان الصهيوني، سواء من اليهود أم غيرهم، في مراكز حساسة، والكثيرون منهم تلقوا تدريبهم في تنظيم إيباك في المراكز الحساسة، والأمثلة على ذلك كثيرة. ففي عام ١٩٩٧، أصبح «فرانز كاتز»، وهو نائب مدير الشؤون السياسية في «إيباك» المدير المالي للجنة الوطنية للحزب الديمقراطي؛ وقبل

---

(١) دورية «بروسبكت» البريطانية الشهرية، عدد أبريل/نيسان ٢٠٠٢.

ذلك كان الرئيس السابق لإيباك قد أصبح رئيساً للجنة القومية للحزب الديمقراطي. وأعلن حينذاك أن التزاماته بدعم علاقات الولايات المتحدة بالعدو الصهيوني ولاء لا يتزعزع. والرئيس السابق «كلينتون» عين الإرهابي «مارتن أنديك» وهو من أبرز الشخصيات في معهد بحوث له روابط وثيقة مع إيباك، سفيراً للولايات المتحدة في الكيان؛ وعندما كان «كلينتون» يقوم بدور الوسيط في كامب ديفيد كان عدد كبير من أعضاء الفريق الأمريكي في المحادثات الفلسطينية « الصهيونية» من المعروفين بروابطهم الوثيقة مع اللوبي الصهيوني.(١)

ويكشف موقف الرئيس بوش الابن مدى وقوعه تحت تأثير اللوبي الصهيوني. فقد فقدت الخارجية الأمريكية في عهده تدريجياً ما لها من نفوذ على توجيه السياسة الأمريكية لصالح وزارة الدفاع، التي يسيطر عليها كادر من أنصار الكيان الصهيوني المتحالفين مع نائب وزير الدفاع «بول وولفويتز». ومن الشخصيات المؤثرة على تفكير بوش «ريتشارد بيرل»، وهو من مستشاري بوش لشؤون الدفاع. وسبق أن كتب في مجلة National Interest في خريف ١٩٩٧ مقالاً بعنوان «استراتيجية "إسرائيل"» يدعو فيه الكيان الصهيوني إلى إعادة احتلال المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية مهما كلف هذا من دماء.

بعد التبرعات السياسية وتعيين الأنصار في المراكز الحساسة، يعتمد اللوبي الصهيوني على النفوذ الإعلامي. ولا يقتصر الأمر على الناشرين ذوي الميول الصهيونية من أمثال زوكرمان ومارتن بيرتز، ومعهم العديد من كتاب الصحف الأمريكية، الذين يصورون الفلسطينيين بأنهم المعتدون، حيث تكون السيادة للدعاية الصهيونية، التي تصل إلى حد تعليقات عنصرية حول الفلسطينيين والعرب. ووجد اللوبي الصهيوني في أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ فرصة سانحة لابتزاز مشاعر الاستياء الأمريكي من تلك الأحداث.(٢)

ومع تغيير إدارة الرئيس الأسبق بيل كلينتون، تسلمت دفعة جديدة من مؤيدي الكيان الصهيوني المتحمسين المناصب الأساسية. ومن الناحية الأيديولوجيه، يقدم هؤلاء المؤيدون المتحمسون أنفسهم على أنهم «محافظون جدد»، وهي حركة تصفها «نيويورك تايمز» ذاتها بأنها يهودية. وفي الحقيقة، فإن التعريف الصحيح للمحافظ الجديد هو أنه مؤيد متحمس للكيان الصهيوني، أراد أن يكون قادراً على

---

(١) جريدة البيان الإماراتية ـ الملف السياسي، العدد ٥٧٠ ـ ١٩ ابريل / نيسان ٢٠٠٢.
(٢) المصدر نفسه.

البقاء سياسياً بعد «ثورة» الرئيس الأسبق رونالد ريغان. ويتمثل الفرق بين المحافظ الجديد والمحافظ القديم - إلى حد كبير - في الدولة التي يتطلع الواحد منهما لخدمتها. فالمحافظون القدامى مؤيدون متحمسون لأمريكا في حين أن الجدد يعبدون «كيان» العهد القديم، وهو كيان فصل عنصري عبري خرافي بُني على أنقاض فلسطين.[1]

وخلال العقدين الماضيين، وسّع اللوبي الصهيوني جمهور ناخبيه على الساحة الأمريكية ليشمل قاعدة كبرى جديدة وسط الإنجيليين اليمينيين الذين يعتقدون أن الكيان الصهيوني على حق دائماً. وطبقاً لهذا الفرع الجديد للغاية والأمريكي للغاية من المسيحية البروتستانتية، فإن الإنجيل يقول: «إن بإمكان «اليهود» قتل الفلسطينيين وبتر أطرافهم وسرقة أرضهم ووضعهم تحت حالة حصار دائم». ومن بين أتباع هذا الدين الجديد.. ريتشارد آرفي وهو شغل منصب زعيم الأغلبية في مجلس النواب الأمريكي، الذي نادى بتطهير الضفة الغربية المحتلة عرقياً من الفلسطينيين.[2] ويؤمن جمهور الناخبين الجديد المؤيد لسياسة القمع وتكسير العظام وبتر الأطراف التي يمارسها الكيان الصهيوني بحق الفلسطينيين، بأن لدى الكيان الصهيوني موافقة توارتية لإنزال عقوبة جماعية على سكان الأرض المقدسة الحقيقيين وتعذيبهم وتدمير ممتلكاتهم وتحويل حياتهم إلى جحيم.

ومنذ سبعينيات القرن الماضي، وسؤال شاخص يتمترس ويتردد في الأوساط السياسية والثقافية العربية، كما في كل ركن من أركان الوطن العربي الكبير، وعلى كل شفة ولسان، حتى الحجر والشجر، وهو:

من يحكم الولايات المتحدة الأمريكية، واشنطن أم تل ابيب؟ البيت الأبيض أم الكنيست الصهيوني؟ الكونغرس أم اللوبي الصهيوني؟ وكانت الإجابات بصوت مدوّ يملأ الأرجاء وبالفم الملآن، أن الفيتو الذي شهرته الولايات المتحدة في وجه العالم لإسقاط مشروع قرار في مجلس الأمن يدين الاستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة باعتباره ينتهك قرارات الشرعية الدولية، أسقط ورقة التوت - إذا كانت موجودة في الأصل - عن إدارة أوباما، وعرّى سياساتها الداعمة لأشرس وأعتى كيان عنصري عرفته البشرية، وعرفه التاريخ، ووفر له الغطاء والدعم في ظرف من المستجدات والمتغيرات المتسارعة التي تشهدها المنطقة العربية، ليكون الفيتو الأمريكي ضد أمن واستقرار المنطقة، ودرساً بليغاً يجب أن يستوعبه العرب عموماً

---

(١) نايل ميديا دوت كوم. وانظر: بالستاين كرونيكل دوت كوم.

(٢) المصدر نفسه.

والفلسطينيون خصوصاً، وعلى السلطة الفلسطينية أن تعيد حساباتها في ضوء ما حدث. لقد كشف الفيتو الأمريكي أن كل ما تحدثت به إدارة أوباما، وسابقاتها، كان نفاقاً للتغطية على حقيقية الموقف الأمريكي من أجل ذر الرماد في العيون، وحمل المفاوض الفلسطيني على تقديم تنازلات مجانية جديدة للعدو الصهيوني هدفها في نهاية المطاف وأد القضية وشعبها. ولم يعد يجوز للولايات المتحدة الحديث عن ازدواجية المعايير لأنه لا يتوافق مع مواقفها وسياسات إداراتها. فهناك معيار أمريكي واحد هو المعيار الصهيوني، ولم يعد مقبولاً للرئيس الأمريكي باراك أوباما أن يثير هذا السم الزعاف حول الديمقراطية والحرية وحقوق الشعوب، كما أن على الشعب الفلسطيني أن يعود إلى صلب الحقيقة (وهو يدركها باعتباره مرجعية المرجعيات) التي غابت، بأن الوحدة الوطنية هي الطريق الوحيد لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني وليس المفاوضات العبثية. وعلى السلطة الوطنية تدارك الخطأ الجسيم الذي وقعت فيه بتسليمها بالمرجعية الأمريكية كمرجعية للتسوية.

أجل، جاءت اللحظة الراهنة بوضوحها وملابساتها لتثبت أن تل أبيب، وذراعها الضاغطة على صانع القرار الأمريكي بآليّته، المجمع العسكري الصناعي، هما من يحكم الولايات المتحدة الأمريكية، الدولة العظمى، بقوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية؛ فيما ينقسم مراقبون هنا وهناك في الإجابة عن هذا السؤال أيضاً. فمنهم من يرى أن المواطن الأمريكي قد خضع طوال نصف قرن ويزيد لغسيل دماغ ولمؤثرات نفسية جعلته فاقد الإحساس تجاه هذا الكيان وجماعات الضغط المنتشرة في طول الولايات المتحدة وعرضها؛ ومنهم من يرى أن خضوع البيت الأبيض للضغوط الصهيونية قد أفقد أمريكا هيبتها، وأن حالة من الكراهية بدأت تنمو وتتسع ضد كل ما هو صهيوني؛ وصار كل مقيم أو عابر سبيل للمدن الأمريكية تنتابه حالة من التذمر، بل ويلمس استنكاراً واسعاً للإهانات التي تلحقها تل أبيب بالبيت الأبيض.

ويمكن معرفة مستوى تأثير اللوبي الصهيوني في إدارة جورج بوش الابن من خلال التدقيق في المناصب التي يحتلها الخبراء المستشارون الصهاينة واليهود الموالون للكيان الصهيوني في البيت الأبيض أو في مواقع تنفيذية فرعية أخرى. وعليه، فمن الأهمية بمكان أن نكشف هوية هؤلاء المسؤولين الموالين للعدو الصهيوني، آخذين بالاعتبار أن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى هو أحد ماكينات التفريخ وبيوت الخبرة للوبي الصهيوني.

ففي الأشهر الثمانية عشر الأولى من رئاسة بوش الابن، نجحت هذه الشبكة من

البارزين النافذين في وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع والمكتب التنفيذي للرئاسة ومجلس الأمن القومي الأمريكي ومجلسَي النواب والكونغرس، إلى الحد الذي أصبح معه حلفاء أمريكا في أوروبا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية وآسيا يعتبرون الولايات المتحدة الشريك الذي لا انفصام عنه للكيان الصهيوني في السير بالعالم في الطريق المؤدي إلى الوقوع في هاوية الانهيار.

من هو هذا اللوبي الصهيوني الذي يحكم الولايات المتحدة؟

١- هنري كيسنجر، عضو في مجلس السياسة الدفاعية، شأنه في ذلك شأن مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأسبق «جيمس وولزي»، الذي عمل أيضاً كمحام للمؤتمر الوطني العراقي (قبل غزو العراق) وأكبر داعية للقيام بغزو عسكري أمريكيٍ للعراق. وذكرت صحيفة نيويورك تايمز، قبل الغزو، أن إعادة إدراج غزو العراق في جدول أعمال إدارة بوش جاء نتيجة لتوصية من مجلس السياسية الدفاعية. وهو أحد المستشارين العديدين في البنتاجون، ولعب دوراً كبيراً في جرائم ووتر جيت والمجازر للجماعية في جنوب شرق آسيا والعهد الدكتاتوري في تشيلي، وعرّاب سياسة الخطوة خطوة بعد حرب ١٩٧٣. كما خدم كمستشار للرئيس الصربي سلوبودان ميلوسوفيتش. وقد كرس «ريتشارد بيرل» المعروف في أوساط صنع السياسات في واشنطن باسم «أمير الظلام»، حياته العامة لترويج سياسة هنري كيسنجر الفتاكة المتجسدة في «مذكرة دراسة الأمن القومي».(١)

٢- ريتشارد بيرل، أحد مستشاري سياسة بوش الخارجية ورئيس مجلس سياسة الدفاع في البنتاجون. وبسبب وجود مؤشرات عديدة على أنه عميل للكيان الصهيوني، تم طرده من مكتب السيناتور هنري جاكسون في السبعينيات بعد أن ألقت وكالة الأمن القومي القبض عليه بينما كان يُحرر وثائق سرية للغاية خاصة بالأمن القومي إلى سفارة الكيان الصهيوني. وعمل «بيرل» فيما بعد في شركة «سولتام» للأسلحة في الكيان. ويعتبر من أبرز المتعصبين للكيان الصهيوني ودعاة غزو العراق، واستضاف المستشرق «برنارد لويس» في واشنطن لترويج سياسته القائلة بوجود ما أسماه «قوس الأزمات» لدى مجلس الأمن القومي الأميركي على عهد كارتر الذي كان يضم «زبيغنيو بريجينسكي»، أحد دعاة السيطرة على مواقع النفط في الشرق الأوسط، وصاحب كتاب «رقعة الشطرنج الكبرى» الذي ينظر فيه للقرن الأمريكي

---

(١) دورية «وجهات نظر» عدد فبراير/ شباط ٢٠٠٣. وانظر إلى: موقع «ريبورترز» دوت كوم.

المهيمن بالقوة على الإمبراطورية العالمية، وأن مستقبل العالم بنقاطه الساخنة، خاصة القارة الأوراسية، سيتقرر في القريب المنظور، وأن رقعة الشطرنج الكبرى هي بالتحديد، من منظوره، «أوراسيا».[1]

٣ ـ بول وولفويتز، النائب السابق لوزير الدفاع وشخصية لها سطوتها داخل إدارة بوش الابن وكان له فضل فتح الأبواب على مصراعيها لدخول أعضاء الخلية ـ اللوبي ـ في صفوف موظفي وزير الدفاع. وولفويتز يدعو منذ عهد طويل إلى الأخذ بالمبدأ المنصوص عليه في «مذكرة دراسة الأمن الوطني ٢٠٠» القاضية بالحد من تعداد سكان بلدان العالم الثالث بأي ثمن، سواء أكان ذلك بحروب الإبادة أم بنشر الأوبئة والأمراض الفتاكة ـ أوبئة الدمار الشامل، أم بأي وسائل إبادة أخرى «مشروعة» أم غير مشروعة، لكي لا تستخدم هذه البلدان مواردها الطبيعية التي تعتبرها المذكرة مُلكاً للولايات المتحدة وبريطانيا. وكان على قائمة البلدان المستهدفة مصر وإيران وبعض دول أفريقيا السوداء. وهناك تقارير تشير إلى ارتباطه بجيش العدو الصهيوني، وله شقيقة تعيش في الكيان. وقد بدأ وولفويتز حياته الوظيفية الحكومية في عهد إدارة «جيرالد فورد» حين عمل تحت رئاسة «هنري كيسنجر» و«فريد إيكليه» الذي ينتمي إلى وكالة مراقبة التسلح ونزع السلاح بصفة مساعد خاص لمدير الوكالة. وفي عهد إدارة «ريغان ـ بوش الأب» كان وولفويتز وكيل وزارة الدفاع (البنتاجون) المسؤول عن رسم السياسات. وكان له دور فعال في تعيين «دوجلاس فايث» في البنتاجون، وكذلك في اختيار «ريتشارد بيرل» لرئاسة مجلس السياسة الدفاعية التابع لوزير الدفاع «دونالد رامسفيلد». وكان مدير تخطيط السياسات في وزارة الخارجية في إدارة ريغان ـ بوش الأب، ثم أصبح فيما بعد رئيس شؤون شرق آسيا وسفير الولايات المتحدة لدى أندونيسيا. كما أنه عين «دوف زاكهايم»، وهو عميل يميني آخر من عملاء اللوبي الصهيوني، في وظيفة عليا في البنتاغون بصفة مراقب حاسبات.

وحيث أن وولفويتز ثاني أعلى مسؤول في وزارة الدفاع ـ البنتاجون ـ، فإنه اضطر الى الامتثال للخط المرسوم في تصريحاته العلنية؛ أما فيما وراء الكواليس، فإن الأمر مختلف؛ من ذلك أنه عمد، في اجتماع في كامب ديفيد عقد في ٢١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ وضم كبار موظفي الإدارة في مجال رسم السياسات، إلى الدعوة للقيام بغزو أمريكي كامل للعراق بغية الإطاحة بصدام حسين رداً على هجمات ١١ سبتمبر/أيلول

---

(١) المصدر نفسه.

٢٠٠١، بالرغم من عدم وجود أي دليل على ضلوع العراق فيها، أو امتلاكة لأسلحة الدمار الشامل.[١]

٤ ـ **دوجلاس ج. فايث**، عيّنه «بوش الأب» في منصب وكيل وزارة الدفاع المسؤول عن السياسات العامة، ومعه «دافيد وورمز» الذي عيّنه بوش الأب أيضاً مسؤولاً عن مراقبة التسلح والأمن الدولي. وهذان الموظفان يجسدان مشكلة «الشبكة» أو «الخلية» المذكورة وكانا قبل توليهما منصبيهما مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بأعنف الدوائر ذات الميول الجابوتنسكية في الكيان الصهيوني، ويدعوان علناً إلى سياسات تتعارض كل التعارض مع هدف بوش الابن المعلن المتمثل في الحل القائم على دولتين للصراع الفلسطيني – الصهيوني. ودوجلاس فايث مسؤول عن صوغ التوجيهات في مجال السياسات الدفاعية، واتصالات وزارة الدفاع بالحكومات الأجنبية، والمشاركة في فِرق العمل المشتركة بين مختلف الوكالات. وقد مثل وزارة الدفاع ـ البنتاجون ـ في جميع المفاوضات والمحادثات مع الكيان الصهيوني، وكان أكبر موظف في الوزارة شارك في اجتماعات عقدت في يونيو/حزيران ٢٠٠٢ مع وزير داخلية الكيان «عوزي لانداو» والجنرال الصهيوني «ديفيد تزور» بشأن تأسيس مكتب «إسرائيلي ـ أمريكي» دائم في واشنطن لتنسيق شؤون الأمن الداخلي في الكيان والولايات المتحدة. ومن الجدير بالذكر هنا أن اسم «فايث» ورد قرب رأس قائمة المتهمين بالتآمر مع «بولارد»»، اليهودي الأمريكي المدان بالتجسس لحساب الكيان الصهيوني والمحكوم عليه بالسجن مدى الحياة. وفي الفترة التي ترك «فايث» فيها العمل في الحكومة، وقبل أن يعود إلى العمل فيها، أصبح المحامي المسؤول عن إدارة «مكتب محاماة فايث وزيل» الذي نفذ مهام واسعة النطاق بالاشتراك مع الصناعات العسكرية في الكيان الصهيوني. وكانت له فروعه في واشنطن، ونيويورك وتل ابيب والقدس وموسكو. وخلال عمله خارج الحكومة، شارك «فايث» أيضاً في عدد من أجهزة اللوبي الصهيوني، وكذلك في مكتب استشارات ذي صلات وثيقة بالروابط العسكرية فيما بين تركيا والكيان الصهيوني.

وشارك «فايث» في دراسة أعدت لمعهد الدراسات الاستراتيجية والسياسة العليا الواقع مقره في القدس وواشنطن، عنوانها «قطيعة حاسمة: استراتيجية جديدة لكفالة أمن الدولة». وكان من بين المشاركين الآخرين في إجراء هذه الدراسة «ريتشارد بيرل» و«دافيد وورمز» وزوجته «ميراف وورمز». ومن جملة ما دعت إليه هذه الدراسة وقف

---

(١) المصدر نفسه.

ما يقدمه الكيان الصهيوني بحسب اتفاقات أوسلو من الموارد المالية إلى السلطة الفلسطينية.

وكتب «فايث» في الفترة التي كان فيها خارج الحكومة لهيئتين لهما أهميتهما الكبرى من هيئات اللوبي الصهيوني هما: «الأمريكيون العاملون لكفالة سلامة إسرائيل»، و«المنظمة اليهودية – الأمريكية». وقد شاركت كلتا الهيئتين مع عدد من قادة الصهاينة المسيحيين في اجتماع ابتزازي في البيت الأبيض عقد في يوليو/تموز ٢٠٠١، عمد الصهاينة المسيحيون فيه إلى التهديد بوقف دعم المسيحية التبشيرية للرئيس بوش مالم يعطِ الضوء الأخضر مائة في المائة لأرييل شارون لكي يسحق الفلسطينيين.

ونشرت «المنظمة الصهيونية الأمريكية» في عام ١٩٩٩ كتاباً يشرح بوضوح استحالة إقامة دولة فلسطينية. وقد كتب «فايث» أحد فصول ذلك الكتاب، وبذلك سجل على نفسه من جديد معارضته الصارخة لسياسة إدارة بوش تجاه هذه المسألة.(١)

٥ ـ دافيد وورمز، يشبه «فايث» من حيث أنه يبرز هو أيضاً كشخص لا يخجل من كونه من أتباع جابوتنسكي. يعمل من داخل وزارة الخارجية الأمريكية لتقويض سلطة وزير الخارجية حينذاك «كولن باول». وقد كان «وورمز» حتى تعيينه في منصبه في وزارة الخارجية المدير المسؤول عن السياسة المتصلة بالشرق الأوسط في «معهد المشروع الأمريكي» ومدير برنامج البحوث الاستراتيجية والسياسية في «معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية العليا». وكان هذا المعهد قد أعد إستراتيجية رئيس وزراء العدو «نتنياهو» بمشاركة من «فايث» و«بيرل» أيضاً، في حين أعد مكتب «وورمز» التقرير اللازم بتوجيه من «بيرل» علماً بأن التقرير المذكور دعا إلى إنهاء «صهيونية العمل» وإخضاع «الكيان الصهيوني» بالجملة للسياسة الجابوتنسكية المبنية على الاقتحام والقمع الوحشي للفلسطينيين وحقوقهم والقيام في نهاية المطاف بضم الأراضي الفلسطينية التي احتلها الكيان في حرب عام ١٩٦٧.

ومن عام ١٩٨٤ إلى عام ١٩٩٤، كان «وورمز» مدير المنح الدولية لـ «معهد واشنطن للسياسة المتصلة بالشرق الأدنى»، وهو مجمع خبراء (Think Tank) متفرع من «اللجنة الأمريكية – "الإسرائيلية"» للشؤون العامة (إيباك)، أسسه «مارتن إنديك» المولود في استراليا والذي كان مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى في عهد

---

(١) الموقع الالكتروني : www.jarouchein2004.com والمصدر السابق.

الرئيس كلينتون ثم أصبح سفير الولايات المتحدة لدى الكيان الصهيوني. وقبل مجيئة إلى الولايات المتحدة، كان إنديك يعمل في مكتب رئيس وزراء العدو آنذاك اسحاق شامير. وفي وقت أسبق، كان يعمل في الهيئة الأسترالية المناظرة لمجلس الأمن القومي الأمريكي، وكانت تحوم حوله شبهات كثيرة بكونه عميلاً للعدو الصهيوني. وفي أواخر أيامه كسفيرٍ للولايات المتحدة لدى الكيان، حقق معه مكتب التحقيق الفيدرالي (أف. بي.آي) بسبب سلسلة من الانتهاكات الأمنية التي ارتكبها، كان من بينها إجتماعات لم يبلغ عنها مع رئيس الاستخبارات الخارجية الإسرائلية «الموساد» وكذلك بسبب حيازته لبيانات سرية مخزونة في كمبيوترات شخصية غير مصونة.

وورمز يشبه «فايث» من حيث أنه أسهم بالعديد من المقالات في مجلة «أوت بوست» التي تصدرها المنظمة الصهيونية الأمريكية. وعقب أحداث ٢٠٠١/٩/١١، كتب وورمز في صحيفة «ويكلي ستاندرد» الصادرة عن الإمبراطورية الصحافية التي يملكها «روبرت مردوخ» وهو من أكبر أنصار الكيان الصهيوني.(١)

٦ ـ ميراف وورمز، زوجة «دافيد وورمز»، وكانت دعوتها إلى إحداث قطيعة استراتيجية بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية موضوعاً رئيسياً من المواضيع التي عني بها عدد من مجامع الخبراء (Think Tank) المرتطبة بصلات وثيقة مع وورمز. وفي هذا الصدد، نجد أن «ميراف وورمز» التي تدير برنامج الشرق الأوسط لصالح «معهد هدسون»، أخذت بزمام المبادرة في التهجم على السعودية في أعقاب ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١. ولميراف ارتباطات واسعة النطاق بالاستخبارات الصهيونية، تكونت نتيجة لنشاطها السابق كمشاركة في تأسيس معهد البحوث المتصلة بوسائط إعلام الشرق الأوسط (ميمري) وهو هيئة أخرى من الهيئات الواقعة مقارها في واشنطن والقدس وتعمل على اختيار وترجمة المقالات المهيجة للمشاعر من الصحف العربية والإسلامية لتعميمها على وسائط الإعلام العالمية والحكومة الأمريكية. وقد أسست «ميراف» معهد (ميمري) بالاشتراك مع «ييجال كارمون»، وهو كولونيل متقاعد كان يعمل في استخبارات جيش العدو الصهيوني وشغل عدة مناصب عليا فيها.

ويعمل «معهد هدسون»،وهو واحد من شبكة مجمعات الخبراء (Think Tanks) ، علانية على الدعوة إلى قيام الولايات المتحدة بالاحتلال العسكري للمنطقة الشرقية

---

(١) المصدر نفسه. وانظر: دورية وجهات نظر، عدد فبراير / شباط ٢٠٠٣.

من المملكة العربية السعودية التي توجد فيها كل الاحتياطيات البترولية للمملكة وتحرير تلك المنطقة. وقد كتب «ماكس سنجر» ، المشارك في تأسيس معهد هدسون، مقالة نشرت في مايو/أيار ٢٠٠٢ في كل من «الجيروزاليم بوست» الإسرائيلية و«نيويورك صن» الأميركية (ويمتلك كليهما عضو مجلس إدارة المعهد كونراد بلاك - الذي يُعتبر من كبار ملاك وسائل الإعلام الكندية) بعنوان: «حرروا المقاطعة الشرقية من المملكة السعودية»، طالب فيها باقتطاع ما سماه «الجمهورية الإسلامية لشرق الجزيرة العربية» من جسد المملكة. وفي يونيو/حزيران ٢٠٠٢، عقدت في مبنى الكونغرس برعاية معهد هدسون حلقة دراسية استهدفت النظام السعودي، وتولت رئاسة الحلقة «ميراف وورمز».[١]

٧ - كارل روف، المدير السياسي للبيت الأبيض في إدارة بوش الابن. وتذكّر مصادر مقربة من هذه الإدارة بالتهديد الذي يمثله تآمر السيناتور الجمهوري «ماكين» والسيناتور الديمقراطي «ليبرمان» على الرئيس، بإصرارهما على تفحص كل قرارات الرئيس المهمة في مجالس السياسة الخارجية والأمن القومي للتكفل بألا تتخذ إدارته أي إجراء يمكن أن يغضب الكيان الصهيوني أو اللوبي الصهيوني الأمريكي؛ الأمر الذي كان سيعرّض للخطر فوز الحزب الجمهوري في الانتخابات لعضوية الكونغرس التي أجريت في نوفمبر/تشرين ٢٠٠٢، وإعادة انتخاب بوش الابن في عام ٢٠٠٤.[٢]

٨ - دوف زاخيم، مساعد وزير الدفاع الأمريكي ومراقب الحسابات ورئيس قسم المالية في وزارة الدفاع، وهو حاخام معين ويقال أنه يحمل الجنسية «الاسرائيلية». وقد درس زاخيم في كلية يهودية في لندن وأصبح حاخاماً يهودياً أرثوذكسياً معيناً في عام ١٩٧٣، وعمل كأستاذ مساعد في جامعة يشيفا اليهودية في نيويورك. ويعتبر زاخيم من المقربين من اللوبي الصهيوني.[٣]

٩ - إليوت أبرامز، مستشار مجلس الأمن القومي. عمل في السابق في أحد «مخازن الفكر» في واشنطن، وهو مركز علوم الأخلاق والسياسة الشعبية. وشغل أبرامز في إدارة ريغان منصب مساعد وزير الخارجية، وتركز الجزء الأكبر من نشاطه على شؤون أمريكا اللاتينية، ولعب دوراً مهماً في فضيحة «إيران كونترا» المتعلقة بصفقات بيع سلاح غير قانونية لإيران خلال حربها على العراق، إضافة إلى عمليات تمويل غير

---

(١) دورية وجهات نظر، عدد فبراير / شباط ٢٠٠٣.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الموقع الالكتروني ريبورترز دوت كوم.

قانونية لمتمردي الكونترا للإطاحة بالحكومة الساندينية في نيكاراغوا. وبالإضافة إلى ذلك، حاول أبرامز تضليل ثلاث لجان تابعة للكونجرس بشأن تورطه، ولذلك وجهت إليه تهم جنائية بناء على شهادته. وفي عام ١٩٩١ أدين أبرامز بجنحتين وصدر حكم بإخضاع أهليته للمراقبة لمدة عام و١٠٠ ساعة خدمة اجتماعية. وبعد عام منحه الرئيس بوش الأب عفواً شاملاً. ويعتبر أبرامز من أبرز اليهود الصقوريين الموالين للكيان الصهيوني في وزارة الخارجية في إدارة رونالد ريجان، وهو المدير الأقدم لمكتب الشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمليات الدولية، وكان زميلاً قديماً في فرع معهد هدسون في واشنطن. وبعد العمل لمدة قصيرة في قطاع الأعمال والمجال القانوني، عين أبرامز رئيساً للجنة الأمريكية المعنية بالحرية الدينية على الصعيد الدولي التي عمل من خلالها مع الحاخام «مورتن روزنثال»، مدير شعبة أمريكا الجنوبية لرابطة مكافحة التشهير التابعة لمنظمة «بناي بريث».[١]

١٠ - جاك كراوتش، مساعد وزير الدفاع المسؤول عن الأمن الدولي، وله مكانه كعضو كامل العضوية في عش الشبكة داخل البنتاغون. وقد بدأ كراوتش حياته الوظيفية الحكومية كمساعد تشريعي للسيناتور الجمهوري «مالكولم والوب»، وهو سيناتور موال لإنكْلين، أحد أعضاء اللجنة المختارة المعينة في الاستخبارات، وكان يساعده فيها معاونه الرئيسي «أنجيلو كودفيلاّ» الذي كان في ٢٠٠٣ المدير المشارك لشعبة الأمن القومي في «معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية العليا»، التي كان دافيد وورمز يعمل فيها أيضاً. وهذا المعهد هو مجمع الخبراء الذي أعدّ، برئاسة بيرل، ولأغراض «نتنياهو» الذي كان رئيس وزراء العدو ي ذلك الوقت، دراسة عن كيفية سحق أي تحرك نحو إنشاء دولة فلسطينية، ووضع حدّ لما يسمى «الصهيونية العمالية» المتمثلة في حزب العمل الصهيوني والاستعاضة عنها باقتصاد «السوق الحرة» الذي تنادي به «جمعية مونت بلان». وكراوتش معروف بأنه من دعاة الحرب العريقين، وقد روج في السنوات الأخيرة للحرب ضد كوريا الشمالية لتدمير المجمع النووي فيها، وكذلك للحرب ضد كوبا. وحين كان كراوتش خارج الحكومة، انتمى إلى جماعة «الجمهوريون المغتربون/جامعة اكسفورد» التي تدعو أعضاءها إلى الاعتماد على التجارب الإمبريالية البريطانية، وعلى الأخص، أخذت هذه الجماعة بالأفكار التي بشر بها في أوائل القرن العشرين السير «هالفورد ماكندر» صاحب «الجغرافيا

---

(١) المصدر نفسه. وانظر: دورية وجهات نظر، عدد فبراير / شباط ٢٠٠٣.

السياسية» التي تقضي بالاستيلاء على قلب المنطقة الأوراسية، والتي وفرت للملك إدوارد السابع الغطاء الذي تستر تحته لإشعال نيران الحرب العالمية الأولى.(١)

١١ - **آيا بريجينسكي**، يعمل في البنتاغون تحت رئاسة «كرواتش» المباشرة بصفة نائب مساعد وزير الدفاع لأوروبا وحلف شمال الأطلسي، الناتو؛ وهو نجل زبيغنيو بريجينسكي، مستشار الأمن القومي أيام الرئيس كارتر، وعرّاب المجاهدين الأفغان وأحد مريدي المستشرق البريطاني «برنارد لويس».(٢)

١٢ - **كينيث أدلمان**، أحد المستشارين العديدين في البنتاغون وعضو مجلس السياسة والدفاع الذي يرأسه بيرل، ومن المتطرفين الموالين للكيان الصهيوني والمطالبين بشن حرب ضد العراق. غالباً ما عبرّ عن مواقفه المتطرفة التي تدل على معاداته للعرب والمسلمين في شبكة أخبار «فوكس نيوز». ولأنه حاقد وغبي، وصف أدلمان العرب بأنهم معادون للسامية على شبكة أخبار «فوكس نيون»في ٨/١١/ ٢٠٠١. ولو أنه فتح القاموس لوجد أن العرب ساميون.(٣)

١٣ - **لويس ليي**، رئيس أركان نائب الرئيس ديك تشيني، وهو أبرز مستشاري تشيني من اليهود الموالين للكيان الصهيوني، الأمر الذي ساعد في تفسير سبب ولع تشيني بغزو العراق. و«ليي» من أصدقاء تشيني المقربين منذ وقت طويل، وكان محامياً للإرهابي المدان والجاسوس الصهيوني «مارك ريتش» الذي عفا عنه كلينتون خلال الأيام الأخيرة من ولايته بعد الفضيحة الجنسية التي تورط، أو جرى توريطه، بها التي عرفت بفضيحة مونيكا لوينسكي اليهودية المتدربة في البيت الأبيض.(٤)

١٤ - **روبرت ساتلوف**، مستشار مجلس الأمن القومي الأمريكي. وكان المدير التنفيذي لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط، الذي يمثل أحد «مخازن فكر» اللوبي الصهيوني الذي تخرج منه العديد من خبراء اللوبي، ومن بينهم مارتن إنديك.(٥)

١٥ - **جون بولتون**، وكيل الخارجية الأمريكية المسؤول عن مراقبة التسلح والمنظمات الدولية، وهو الذي استقدم دافيد وورمز ليكون مساعده الخاص. عمل مندوب واشنطن في الأمم المتحدة مع نهاية ولاية بوش الابن. وفي إطار منصبه

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

المذكور بوصفه رئيس هيئة مراقبة التسلح، قام بولتون بدور رئيسي في «استعراض السياسة النووية» الذي اضطلعت به إدارة بوش والذي انتقده بشدة الجنرال الروسي ليونيد إيفاشوف في مقابلة له مع إحدى وكالات الأنباء في ١١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢. وكان من رأي إيفاشوف أن «استعراض السياسة النووية» ينادي بالاستخدام الوقائي أو الاستباقي للأسلحة النووية ضد الدول اللانووية، وأنه بالإضافة إلى ذلك يتسق مع سياسة هنري كيسنجر المجسدة في «مذكرة دراسة الأمن القومي ٢٠٠» بشتى مظاهر تلك السياسة.[١]

١٦ - **تم جوجلين**، مسؤول عن تيسير الاتصالات بين البيت الأبيض و «المجتمع الديني». وقد تولى وظيفته في البيت الأبيض على أساس ما له من صلات قديمة العهد بالصهيوني المسيحي «جاري باور»، الذي روّج لمساعي الإرهابي شارون الحربية في الشرق الأوسط.[٢]

١٧ - **مارك جروسمان**، معاون وزير الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية. كان مدير عام دائرة الخدمة الخارجية ومدير الموارد البشرية في وزارة الخارجية، وهو من أشد المسؤولين اليهود الموالين للكيان الصهيوني في إدارة كلينتون، الذين رقّاهم بوش الابن لمناصب أعلى وأكثر أهمية.[٣]

١٨ - **ريتشارد هاس**، مدير قسم التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية وسفير متجول، وأيضاً مدير برامج الأمن القومي وعضو رفيع المستوى في مجلس العلاقات الخارجية. كان أحد أبرز اليهود الصقوريين الموالين للكيان الصهيوني في إدارة بوش الأب وعضو مجلس الأمن القومي ومن الداعمين لشن الحرب على العراق. كما أنه عضو في فريق أبحاث الأمن القومي التابع لوزارة الدفاع، البنتاغون.[٤]

١٩ - **روبرت زيوليك**، ممثل التجارة الأمريكية، وهو منصب وزاري. يعتبر زيوليك من اليهود الصقوريين البارزين الموالين للكيان الصهيوني في إدارة بوش الابن، الذين طالبوا بغزو العراق.[٥]

---

(١) المصدر نفسه. وانظر: دورية وجهات نظر، عدد فبراير / شباط ٢٠٠٣.

(٢) المصدر نفسه. وانظر: دورية وجهات نظر، عدد فبراير / شباط ٢٠٠٣.

(٣) الموقع الالكتروني ريبورترز دوت كوم.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

٢٠ - **آري فلايشر**، الناطق الرسمي باسم البيت الأبيض في إدارة بوش الابن وشخصية بارزة في المجتمع اليهودي. تقول بعض التقارير أنه يحمل الجنسية الإسرائيلية (في إطار الجنسية المزدوجة - حدّث ولا حرج). كما تربطه علاقات وثيقة مع مجموعة يهودية «متطرفة» تسمى منظمة « تشاباد لوبافيتش الحديسية». وتتبنى هذه المنظمة أفكاراً متطرفة ومسيئة لكل من هو ليس يهودياً. كان «فلايشر» رئيس المنتدى اليهودي في برلمان منظمة تشاباد، وحصل على جائزة عضوية الشباب من جمعية أصدقاء لوبافيتش الأمريكيين في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١.[١]

٢١ - **جيمز شليزنجر**، أحد مستشاري وزارة الدفاع الأمريكية، البنتاغون، وعضو مجلس سياسة الدفاع الذي يرأسه ريتشارد بيرل. يعتبر من المتشددين الموالين للكيان الصهيوني، كما أنه كان من أشد الداعمين لغزو العراق. يشغل شليزنجر أيضاً منصب مفوض فريق أبحاث الأمن القومي التابع للبنتاغون.[٢]

٢٢ - **ميل سيمبلر**، رئيس مصرف التصدير والاستيراد الأمريكي، يهودي جمهوري بارز ومدير سابق للقسم المالي للجنة الجمهورية القومية. والمعروف أن مصرف التصدير والاستيراد يقدم تسهيلات للعلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والدول الأخرى وبالأخص تلك التي تعاني من مشاكل مالية.[٣]

٢٣ - **ستيف جولدسميث**، مستشار بوش الابن للسياسة اليهودية المحلية، ويعمل كمنسق في مكتب المبادرات الاجتماعية في البيت الأبيض، كما أنه كان عمدة إنديانابوليس. صديق الإرهابي رئيس وزراء الكيان الصهيوني السابق إيهود أولمرت، وغالباً ما يزور الكيان لتدريب محافظي المدن على خطط الخصخصة.[٤]

٢٤ - **كريستوفر جيرستن**، نائب مساعد سكرتير إدارة الأطفال والعائلات في وزارة الصحة والخدمات الإنسانية. كان جيرستن المدير التنفيذي للتحالف الجمهوري اليهودي. وهو أيضاً زوج وزيرة العمل في إدارة بوش الابن «ليندا تشافيز»، كما تتحدث التقارير عن أنه من أشد الموالين للكيان الصهيوني.[٥]

٢٥ - **مايكل تشيرتوف**، مساعد النائب العام للقسم الجنائي في وزارة العدل.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

٢٦ ـ **جوشوا بولتن**، المنسق العام لسياسة بوش الابن، وهو مصرفي ومساعد قضائي سابق، وعضو بارز في المجتمع اليهودي.

٢٧ ـ **آدام جولدمان**، منسق علاقات البيت الأبيض مع المجتمع اليهودي.

٢٨ ـ **جوزيف جيلدنهورن**، المنسق الخاص لعلاقات حملة بوش الابن مع المجتمع اليهودي وسفير أمريكي سابق لدى سويسرا.

٢٩ ـ **مارك واينبرجر**، نائب وزير الخزانة لشؤون سياسة الضريبة.

٣٠ ـ **صامويل بودمان**، نائب وزير التجارة في إدارة بوش الابن، كان الرئيس والمدير التنفيذي لشركة «كابوت» في بوسطن بولاية ماساتشوسيتس.

٣١ ـ **بوني كوهين**، معاون وزير الخارجية في إدارة بوش الابن للشؤون الإدارية.

٣٢ ـ **روث ديفيز**، مدير معهد الخدمات الخارجية الذي ينقل التقارير إلى مكتب معاون وزير الخارجية للشؤون الإدارية. يتحمل هذا المكتب مسؤولية تدريب جميع موظفي وزارة الخارجية بمن فيهم السفراء.

٣٣ ـ **لينكولن بلومفيلد**، مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية والعسكرية.

٣٤ ـ **جاي ليفكويتز**، المستشار العام لمكتب الميزانية والشؤون الإدارية.

٣٥ ـ **ديفيد فروم**، كاتب خطابات البيت الأبيض.

٣٦ ـ **كين مليمان**، المدير السياسي للبيت الأبيض.

٣٧ ـ **براد بلاكيمان**، مدير جدول الأعمال في البيت الأبيض.

٣٨ ـ **كولين باول**، وزير الخارجية في إدارة بوش الابن والرئيس السابق لأركان القوات المشتركة، وهو من أصل جامايكي وله جد أكبر يهودي من جهة والده. كما أنه ترعرع في منطقة ذات كثافة يهودية عالية في نيويورك، ويتحدث لغة اليديش (لغة يهود شرق أوروبا) وأعلن في يوم اختياره لهذا المنصب (١٦/١٢/٢٠٠٠) أنه يرغب في تشديد نظام العقوبات على بغداد.(١)

٣٩ ـ **مادلين أولبرايت**، وزيرة الخارجية في إدارة بيل كلينتون، التي اكتُشف، وبعد ٦٤ عاماً، أنها من جذور يهودية تشيكية. أعلنت في خطابها في جامعة «إيموري» بولاية أتلانتا (٣/١٢/١٩٩٨) أن واشنطن تسعى للإطاحة بالنظام العراقي.(٢)

٤٠ ـ **كوندوليزا رايس**، مستشارة الأمن القومي ثم وزيرة الخارجية الأمريكية في إدارة جورج بوش الابن. يشير مساعدوها إليها بأنها «الأميرة المحاربة». فخورة أنيقة

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) أنيس الدغيدي: تاريخ بوش السري الأسود، دار الكتاب العربي ـ القاهرة ـ دمشق / ٢٠٠٤، ص ٢٠٣-٢٢٣.

شديدة الاهتمام بمظهرها وتتمتع بقدرة هائلة على ضبط النفس. كانت تتمتع بثقة بوش الابن الكلية، واسمها المحبب «كوندي». ولدت رايس في عالم صغير، منحوتة من محيط متعصب، في «تيتوسيفل» وهي منطقة للسود من الطبقة المتوسطة في بيرمنغهام ألاباما. وكوندوليزا هو اصطلاح إيطالي موسيقي معناه (الحلاوة). وكان مرشدها اختصاصي الشؤون السوفييتية (جوزيف كوريل)، والد وزيرة الخارجية السابقة مادلين اولبرايت. تخرجت من جامعة دنفر ونالت الماجستير في نوتردام، وعملت في البنتاغون تحت رئاسة كولين باول. وهي زميلة وزير الخارجية الأسبق جورج شولتز في ستانفورد، ورافقها الأخير إلى أوستن لتدريب المرشح الجمهوري لمنصب الرئاسة «جورج بوش ـ الابن».(١)

٤١ ـ بن شلومو برنانكي، رئيس البنك المركزي الأمريكي، يهودي أمريكي من زمرة المحافظين الجدد، من أدوات الماسونية العالمية. كان موضوع رسالة دكتواره برنانكي عن الأسباب التي أدت إلى الكساد الكبير سنة ١٩٢٩ الذي امتد لأكثر من عشر سنوات ولم تخرج منه الولايات إلا بعد دخولها الحرب العالمية الثانية. رأى بن شلومو آنذاك أن سبب المشكلة هو الخطأ الفادح بأن سمحت الدولة بانهيار البنوك، حيث تم إشهار إفلاس أكثر من ٤٠٪ من بنوك أمريكا آنذاك، وأن معالجة مثل هذه الأزمات كانت تقتضي عدم السماح بانهيار تلك البنوك. وكانت مؤسستا «غولدمان ساكس" و "ليمان براذرز» آنذاك، وما تزالان اليوم، تلعبان اللعبة نفسها. ولعل من الطريف أن الأستاذ المشرف على رسالة دكتوراه بن شلومو في جامعة MIT كان «ستانلي فيشر» أستاذ الاقتصاد هناك ثم كبير موظفي صندوق النقد الدولي أثناء الأزمة التي عصفت ببلدان جنوب شرق آسيا في التسعينيات، وهو اليوم محافظ بنك «الكيان» المركزي.(٢)

٤٢ ـ راحم عمانوئيل، كبير موظفي البيت الأبيض ورجل الموساد الصهيوني الذي اختاره الرئيس الأمريكي باراك أوباما. وهو ابن «بنيامين عمانوئيل» عضو منظمة «ألاتسل»، الصهيونية المخضبة يداه بدماء شهداء مجزرة ديرياسين. وراحم عمانوئيل خريج المدارس اليهودية في شيكاغو الذي حرص والده على التحدث معه بالعبرية والمتطوع في جيش حرب العدو في إحدى القواعد العسكرية شمال فلسطين المحتلة مع اندلاع حرب الخليج الأولى. وفي تقرير شديد الإثارة لموقع WMR الالكتروني الأمريكي

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١٠٩٠٣، ٢٦/٣/٢٠٠٩.

للصحافة الاستقصائية عن شخص «راحم» يجد المرء أنه إزاء مسؤول تمتلئ صحيفته بعلاقات أقل ما يقال عنها إنها مريبة، وإن لم توجه له تهمة رسمية لجهة ارتباطه بالموساد الصهيوني في عهد الرئيس الديمقراطي الأسبق بيل كلينتون. وقد دفعت تلك الارتباطات التي تأكدت للاستخبارات الأمريكية، ولم يعلن عنها رسمياً، الرئيس كلينتون لصرف «راحم عمانوئيل» من البيت الأبيض في العام ١٩٩٨، على خلفية فضيحة المتدربة اليهودية في البيت الأبيض «مونيكا لوينسكي» لعلاقته المباشرة في هذه الفضيحة. وبحسب الموقع الأمريكي، فإن مصادر استخبارية أكدت أن أحد عملاء مكتب المباحث الاتحادي الأمريكي FBI الذين اكتشفوا تعاملات «عمانوئيل» مع الاستخبارات الصهيونية ـ الموساد ـ كان مساعد مدير مكتب التحقيقات السابق «جون أونيل» الذي اكتشف تورط عمانوئيل وبقوة في قرار تعيين مونيكا لوينسكي ضمن فريق موظفي الرئيس السابق كلينتون. ولعل ما يثير شكوكاً تكاد تصل الى القرائن على علاقته بالموساد، هو أن «أونيل» قضى في هجمات ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، حيث كان يعمل في شركة «كروك آند كومباني» في برج التجارة العالمي. وفي أبريل/نيسان ٢٠٠٨، اغتيل في هيوستن مدير فرع المخابرات المركزية الأمريكية CIA «رولاند طويْني» الذي كان صديقاً مقرباً من أونيل بعد ما أصيب بطلقات نارية من شرطة الولاية فيما كان يحقق في نشاطات الموساد في منطقته.

وساعد راحم عمانوئيل بشكل غير مباشر على اقتحام الموساد الصهيوني لأنظمة الاتصال التابعة للبيت الأبيض. فهل كان اختيار أوباما له عربوناً صداقة للكيان الصهيوني[1]؟ القرائن والأدلة وسياسة أوباما، التي كان آخرها فيتو أوباما الذي مسح به خطاب القاهرة، تؤكد أن إدارته وقفت ضد ١٣٠ دولة قدمت مشروع قرار بإدانة الاستيطان الصهيوني، حيث اعتبر الصحافي والكاتب الصهيوني «جدعون ليفي» على صفحات «هآرتس» الصهيونية أن «عضواً جديداً» قد أدرج على قائمة أعضاء حزب الليكود الصهيوني.

هل كان «راحم عمانوئيل» هو الاختراق الصهيوني الوحيد لإدارة الرئيس باراك أوباما؟ وحتى لو كان عمانوئيل هو المتنفذ الأعلى، فالثابت أن رؤساء وزراء العدو الصهيوني وأجهزة تل أبيب الاستخبارية ستجد في عهد أوباما أيضاً سبلاً للوصول إلى البيت الأبيض من خلال أولئك المقربين من الرئيس الأمريكي؛ تذكّر الأسماء التالية

---

(١) إميل أمين، مقالة استعرض فيها نشاط (عمانوئيل) في البيت الأبيض، جريدة الخليج الإماراتية العدد ١٠٧٧٧ ـ ٢٠/١١/٢٠٠٨.

جيداً: ألان سولو، دان شابيرو، روزينبيرج روزي، لستر كاون وجيمي جراون، وهؤلاء ثلة من اليهود الذين ساروا ولا يزالون مع باراك أوباما منذ بداية حملته الانتخابية. وهؤلاء، كما يقولون في الكيان الصهيوني، سيكونون هناك في واشنطن في اليوم الذي سيحاول فيه أوباما الضغط على الكيان الصهيوني، وهم كذلك القادرون على إقناع الرئيس أوباما بما يتسق والمصالح والسياسات الصهيونية والحؤول دون تعرضها لمخاطر.

كل هؤلاء هم بالفعل أمريكيون، ولكنهم كلهم وبدون استثناء صهاينة خدموا خدمة مباشرة إما في الكيان الصهيوني، أو في لجان أو مؤسسات صهيونية لها فروع في الولايات المتحدة. والترشّح لعضوية الكونغرس ورئاسة الجمهورية في أي من الحزبين الديمقراطي والجمهوري لا يمكن أن يتم إلا بموافقة اللجنة الرئاسية لكل من الحزبين. وبذلك فإنها تتحكم فيمن يُقبَل ترشيحه لينوب عن الشعب الأمريكي، علماً بأن الصهاينة نجحوا في السيطرة التامة على كلتَي هاتين اللجنتين. أما التمويل فإنه يتم من خلال مؤسسات مالية ذات ارتباط مباشر بالمؤسسات الراسمة للسياسة الأمريكية. وهذه المؤسسات المالية تدعم هذا الترشيح وتعمل من خلال إعلام ممول ومسيطر عليه من الصهيونية العالمية. ويتعين على كل مرشح ألا يحيد عن «الصراط المستقيم» الذي تحدده السياسة الصهيونية المرسومة، وإلا فإنه يحدث له ما حدث للنائبة السوداء «سينثيا ماكني» التي تجرأت على طلب إجراء تحقيق نزيه لمعرفة حقيقة ما حدث في ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، كما تجرأت على انتقاد سياسة الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة، وصوتت ضد الحرب على العراق. فإذا بأموال أباطرة المال الصهاينة تتدفق بالملايين من جميع أرجاء الولايات المتحدة، كما جاء في صحيفة «النيويورك تايمز»، وتم شراء الأصوات لإزاحتها من الكونغرس. وحين نجحوا في إزاحتها، قال رئيس اللوبي الصهيوني «إيباك» حينها «موريس أميتاي»، فلتكن هذه عبرة لمن يعتبر، حسب ما ذكرت «النيويورك تايمز» أيضاً في عددها الصادر في ٢٢ أغسطس/آب ٢٠٠٢.

ويلاحظ في هذا الصدد أن قرار الحرب على العراق اتخذ قبل أسبوع واحد من الانتخابات لعضوية الكونغرس في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢، وكان التصويت بالموافقة على ذلك القرار هو الثمن الذي دُفع للصهاينة من أجل الفوز فيها. وبذلك أصبحت الديمقراطية الأمريكية معروضة للبيع في سوق النخاسة، في الدنس.

ففي الولايات المتحدة، كما يقول «روجيه جارودي» يمكن للصوت اليهودي

أن يمثل عاملاً حاسماً في تحديد من يحصل على الأغلبية في الانتخابات، والتي كثيراً ما يكون الفوز فيها بفارق طفيف في الأصوات. ويضاف إلى ذلك أن القدرة على التأثير في الرأي العام تعتمد إلى حد كبير على مظهر المرشح أو براعته خلال اللقاءات التلفزيونية.

ويمضي جارودي، نقلاً عن «بول فندلي» بالتساؤل: كيف استطاعت قوى الضغط الصهيونية في الولايات المتحدة التأثير على مركز صناعة القرار؟ ويقول: «إن تأثير رئيس وزراء الكيان الصهيوني على السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط يفوق بكثير تأثيره في الكيان ذاته».(١)

ويشير «روجيه جارودي» إلى أن اللوبي الصهيوني قد تمتع بنفوذ قوي في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٢، الأمر الذي أتاح عقد مؤتمر لغلاة الصهاينة في فندق بلتيمور في نيويورك آنذاك، تقرر فيه الانتقال من فكرة إقامة «وطن قومي في فلسطين» وفقاً لوعد بلفور، وعن طريق الاستيطان التدريجي من خلال شراء الأراضي، وذلك تحت الحماية البريطانية أو الأمريكية، إلى فكرة إنشاء «دولة يهودية ذات سيادة».!

ويتابع، فقد أبدى الرئيس الأمريكي «ليندون جونسون» تأييداً شديداً، للكيان الصهيوني، خلال حرب عام ١٩٦٧، ومنذ ذلك الحين راح ٩٩٪ من اليهود الأمريكيين ومن خلال اللوبي الضاغط، يدافعون عن الصهيونية، بقولهم: «أن يكون المرء يهودياً اليوم معناه أن يكون مرتبطاً بالكيان الصهيوني».(٢)

أما «ناحوم جولدمان»، مبتكر ومؤسس اللوبي الصهيوني ورئيس المؤتمر اليهودي العالمي، والذي كرّس حياته من أجل الصهيونية، ولعب دوراً رائداً في جماعة الضغط منذ عهد الرئيس «هاري ترومان (١٩٤٥-١٩٥٢)»، فقد توجه في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦ بصفته رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، إلى واشنطن لمقابلة الرئيس «كارتر» ومستشارَيه «سايروس فانس» و«زبيغنيو بريجينسكي»، وقدم للإدارة الأمريكية نصيحة غير متوقعة وهي القضاء على جماعات الضغط الصهيونية في الولايات المتحدة.(٣)

---

(١) روجيه جارودي: الأساطير المؤسسة للسياسة «الإسرائيلية» دار الشروق، القاهرة ١٩٩٩، ص ٢٥٥/٢٥٦.
بالأساس، بول فندلي: من يجرؤ على الكلام، ص ٩٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٦١، بالأساس، شلومو أفنيري: تشكل الصهيونية الحديثة، نيويورك، بيزك بوكس ١٩٨١، ص ٢١٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٦٤، بالأساس، صحيفة ستيرن، نيويورك ٢٤/٤/١٩٧٨.

وبعد قرابة شهر من تدمير الكيان الصهيوني للمفاعل النووي العراقي (١٧ يوليو/ تموز ١٩٨١) الذي ساهمت فرنسا في بنائه، وكما هي العادة، فإن الإرهابي «مناحيم بيغن» الذي إطمأن، بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، إلى أن مصر السادات لن توجه له ضربة من الخلف، وأن طائرات «أواكس» التي بيعت إلى السعودية ومعها شحنة من الصواريخ، قيمتها ٨،٥ مليار دولار، تخضع للإشراف الأمريكي الكامل، تذرّع بالأسطورة / الخرافة المقدسة: «لن تكون هناك إبادة أخرى بعد اليوم». وبعد فترة وجيزة من عملية المفاعل، قام الإرهابي «مناحيم بيغن» بقصف غرب بيروت بهدف تدمير مراكز منظمة التحرير الفلسطينية، على حد قوله. ومما شجعه على ذلك، حرص الإدارة الأمريكية على عدم الاحتجاج التي وافقت ومعها أغلبية مجلس الشيوخ على هذه الصفقة الاقتصادية المربحة، والتي تعزز السيطرة الأمريكية على منطقة الخليج. وقد تعهدت السعودية بعدم تحليق طائراتها في الأجواء السورية أو الأردنية، ومن ثم في أجواء فلسطين المحتلة.(١)

وفي ١٤ ديسمبر/كانون الأول ١٩٨١، أعلن الإرهابي «بيغن» ضم مرتفعات الجولان المحتلة إلى الكيان الصهيوني. وعندما احتج الرئيس «ريغان» على هذا الانتهاك الجديد للقرار ٢٤٢، ثارت ثائرة بيغن ورد قائلاً: «هل تظنون أننا إحدى جمهوريات الموز؟ مجرّد دولة تابعة لكم؟» وبعدها أعطى وزير الدفاع الأمريكي الجنرال اليكسندر هيج، في إدارة الرئيس ريجان، الضوء الأخضر للكيان الصهيوني بغزو لبنان (١٩٨٢) بغرض فرض حكومة ـ محددة ـ هناك، وإخراج القوات الفلسطينية وتطويع منظمة التحرير الفلسطينية.(٢)

وأمام هذا الوضع المنفلت للولايات المتحدة الأمريكية، في إسباغها طابعاً رسمياً على جماعات الضغط ليتمخض عنها منظمة اللجنة الأمريكية ـ « الصهيونية» للشؤون العامة المعروفة باسم «إيباك»، نما حجم التأييد المنهجي والمنظم، كما نمت نجاحاته. ومنذ بدايته في مايو ١٩٥١، توسع مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية ـ الصهيونية الأمريكية ليصبح ناطقاً متميزاً باسم يهود الولايات المتحدة، نافذاً على أعلى المستويات في الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٦٦ - ٢٦٧، بالأساس: صحيفة واشنطن بوست ١٩٨١/٦/١٠، وحقائق وملفات، ١٩٨١/٩/٢٠، ص ٧٠٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٦٨، بالأساس: ستيفن إمرسون، ديتون العرب، صحيفة نيو ريببليك، ١٦ يونيو/ حزيران ١٩٨٢، وزئيف شيف ويهود يعاري، حرب «إسرائيل» في لبنان، سيمون وشستر ١٩٨٤.

وكان المؤتمر ومنظمة إيباك ثمرة الدروس التي لقنها لليهود كلام الرئيس هاري ترومان المعسول، وتتلخص في أن «لا تراهن بكل نقودك على حصان واحد، سواء كان هذا الجواد الرئيس الأمريكي أو شريكه اليهودي»[1]. وسارع ترومان إلى اختيار سفير صهيوني غير يهودي ليكون على رأس بعثته إلى الكيان الصهيوني هو «جيمز ماكدونالد» ليكون الأول في سلسلة طويلة من سفراء الولايات المتحدة إلى الكيان، الذين وقعوا في غرامه ودافعوا عن قضاياه.[2]

وبعد إعلان قيام الكيان الصهيوني، راح اليهود والصهاينة يحشدون ويجندون كل ما تطاله أيديهم، ولم يتورعوا عن التعامل مع منظمات الجريمة المنظمة من مافيا وغيرها. وقد تولى هذه المهمة شخصيات اشتهرت فيما بعد مثل: الإرهابي شيمون بيريز رئيس الكيان، وتيدي كوليك رئيس بلدية القدس المحتلة الأسبق، وغيرهما، لتوطيد العلاقات بين الكيان ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA، التي أصبحت عاملاً مركزياً في بناء التحالف.[3]

ومن اللافت الفيلم الذي انتجته هوليوود «تابلو أمريكي» الذي يكشف كاتب قصته الروائي «جيمس الروي» التنافس الكبير بين التجمعات الأمريكية المختلفة بشكل يوحي بأن الولايات المتحدة تعيش حالة حرب باردة بينها وبين نفسها، تتحول في بعض الأحيان إلى ساخنة. ويأخذ الكاتب فترة حكم الرئيس جون كيندي مثالاً، ويكشف عن التنافس الكبير بين الأجهزة والإدارات الأمريكية المختلفة، مثل وزارة الدفاع - البنتاغون، ووزارة الخارجية، وكالة المخابرات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي، وبين الخارجية والبيت الأبيض، وبين البنتاغون والخارجية. وعلى الصعيد الاجتماعي، يكشف عن الصراع بين النقابات والحكومة، والجماعات العرقية وكتل أو جماعات الضغط، والمافيات، والصحافة التي تدّعي أنها حرة. ويقول «الروي» إن كل مجموعة من هذه المجموعات تعمل لنفسها ولحسابها الخاص، وضد الآخرين، ولا تعمل لأمريكا. وإذا شعرت إحداها أن شخصاً أو زعيماً يقف ضد مصالحها، فإنها تلجأ على الفور إلى القضاء عليه سياسياً بفضيحة تلقيه في الظل وتلطخ حياته السياسية، أو إلى تصفيته جسدياً. فنظام المافيا هو النظام الوحيد المعمول به على مختلف المستويات، والبقاء للأقوى. وكل مسؤول أمريكي، ابتداء من الرئيس إلى أصغر

---

(١) جريدة الخليج الإماراتية، العدد ٧٥٢٩، ٣٠ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

موظف في أية دائرة حكومية، عضو في هذه المافيا أو تلك. وفي القصة، يقدم الكاتب جريمة اغتيال الرئيس جون كيندي وشقيقه روبرت وعملية خليج الخنازير والتدخل في فيتنام ووفاة مارلين مونرو في حبكة درامية مترابطة. وإذا كانت التفاصيل الصغيرة في الرواية والفيلم ليست واقعية تماماً، باعتبار أن خيال المؤلف تدخل فيها، فإن المضمون الاجتماعي للفيلم مذهل في واقعيته. فالديمقراطية الأمريكية وطنينها حوّلت أمريكا إلى حانة كبيرة تعج بالفتوّات، وكل واحد منهم يحمل عصا غليظة يريد أن يقضي بها على الآخر. ولا أحد ينكر الطابع التقدمي للشعارات التي تطرحها أمريكا والمجموعات المتصارعة فيها، ولكن الشعارات شيء والتطبيق شيء آخر. فأمريكا التي أرادها الرئيس «توماس جيفرسون» «أمة ديمقراطية متميزة عن أوروبا الغارقة دوماً في الحروب» أصبحت أكثر دول العالم إنكاراً للديمقراطية وإثارة للحروب. وبدأ هذا مع الهنود الحمر السكان الأصليين، ثم مع نفسها (الحرب الأهلية) ثم مع مهاجريها القسريين من العبيد والملونين، ثم بين المجموعات العرقية والإثنية والسياسية المتناحرة، وهاهي اليوم تمارس مع العالم بأسره ما أخذه «جيفرسون» على الفرنسيين في عهد «نابليون بونابرت» من أن نابليون «يحاول أن يفرض مفهومه للحرية على جيرانه». والرئيس الأمريكي، أي رئيس، لا يستطيع أن يمارس الحكم إذا لم يدس رأسه تحت مظلة من هذه المظلات. فجيفرسون تحالف مع مستوطني الداخل ضد بورجوازية الساحل الشرقي، وهكذا دواليك. ومعظم الرؤساء الأمريكيين يتحالفون مع جماعات الضغط الصهيونية، اللوبي الصهيوني، المتمثل باللجنة الأمريكية ـ «الصهيونية» للشؤون العامة المعروفة باسم (إيباك) ولوبي صناعة الأسلحة، المعروف باسم (المجمع الصناعي ـ العسكري). أما الذين يتحالفون مع الولايات المتحدة، فإنهم غير موجودين في رأي مخرج ومنتج الفيلم، وفي رأي العالم بأسره أيضاً.(١)

بعد أن نجحت الصهيونية إلى حدٍ بعيد في تطويع معظم دول العالم، وخصوصاً الدول الكبرى، وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية وحوّلتها إلى خادم لمشروعها العدواني التوسعي، وبعد أن كفّ الرئيس باراك أوباما عن إثارة الشغب، وأقلع عن المطالبة بوقف الاستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإنه لم يُفوّت فرصة للإعراب عن الالتزام بأمن الكيان الصهيوني، مهما ارتكب من اعتداءات ومجازر وانتهاكات للقانون والشرعية الدوليّين. ونعرف تماماً أن الرئيس أوباما ومن سبقوه،

---

(١) الموقع الإلكتروني «ريبورترز دوت كوم». وانظر: جريدة الخليج الإماراتية ٢٦/١١/٢٠٠٩.

ممن أصبحوا من كبار حماة الكيان، لا يعيرون اهتماماً لأمن الدول العربية وحقوقها، ولو من باب الضحك على الذقون، كما فعل أوباما في خطاب القاهرة. كيف لا، وهؤلاء لا يرون في أمن الدول العربية إلا نهب ثرواتها والهيمنة على مناطقها وتحويلها إلى مناطق نفوذ لشركاتها ومصانعها وأطماعها. وبسرعة، انقلب أوباما على نفسه، بعد اجتماعه مع رأس الإرهاب الصهيوني، وتخلى عن شروطه التي كان وضعها بشأن وقف الاستيطان لاستئناف المفاوضات مع الطرف الفلسطيني ليتحول إلى داعية لمفاوضات مباشرة ومن دون شروط.

هذا النمط من السياسات الأمريكية المكشوفة المعادية للشعوب العربية أدى إلى إطلاق موجة عاتية من الكراهية. وإزاء هذا النفاق وهذه الشعارات الكاذبة التي تطلقها حول حق تقرير المصير وحقوق الإنسان، وتحويلها إلى معايير وقيم استنسابية، ومع تغير الرؤساء الأمريكيين وتعاقب الإدارات، فإن الثابت والمشترك بين الأشقر أو الأبيض ذي الملامح مع الانجلو – ساكسونية وبين الأسود أو الأسمر أو الحنطي، هو هذا «الفيتو»، الحضن الصهيوني المحموم في واشنطن، بقرينتيه التمييز العنصري والإبادة الجماعية؛ إنه العار، السلاح الذي أشهرته أمريكا أوباما في وجه مجلس الأمن، لإسقاط مشروع قرار يدين النشاط الاستيطاني الصهيوني في الأراضي المحتلة باعتباره ينتهك قرارات الشرعية الدولية.

هذا الفيتو الذي أشهرته الولايات المتحدة (٢٠/٢/٢٠١١) يسوّغ ويحمي أشرس المشاريع التوسعية الاستيطانية والإبادة في التاريخ، فكيف تسمح إدارة لها هذا التوسع الإمبراطوري لنفسها أن تكون حامياً للقاتل، إلا إذا كانت هي الوجه الآخر له؟ وأمريكا هي الداء، بمشروعها الإمبراطوري الاستعماري، فكيف تكون الدواء؟

في هذا السياق يناشد «سيمور رايش»، أحد زعماء اللوبي الصهيوني، الرئيس السابق لمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الكبرى في الولايات المتحدة، وفي غيرها تأييد الرئيس الأمريكي باراك أوباما، لأن الخطوات التي يقوم بها تصب في مصلحة وأمن الكيان الصهيوني. ويمضي «رايش» في تعداد مآثر.. أوباما، فيقول: «إن من يتهمون أوباما بمعاداة الكيان يتجاهلون مآثره.. في توسيع نطاق تفوق الكيان والحفاظ على أمنه في الشرق الأوسط، من خلال منح هذا الكيان أحدث الطائرات والتجهيزات والمساعدات العسكرية. ويقول «سيمور رايش» الذي كتب في موقع «هافنغتون بوست الإخباري» ينبغي أن تتنامى ثقة يهود أمريكا والكيان الصهيوني بأوباما.[1] ويسرد

---

(١) جريدة الخليج الإماراتية العدد ١١٠٧٨، ١٧/٩/٢٠١٠، بالأساس، موقع: هفنغتون بوست ٣/٩/٢٠١٠.

رايش الأخطار التي تتهدد الكيان، فيتحدث عن الخطر الإيراني، ويعدد ما فعله باراك أوباما لدرء هذا الخطر، فيقول: لكي يتمكن أوباما من إقناع الدول الصناعية بتشديد العقوبات، بادر بمدّ اليد إلى حكام إيران؛ تماماً كما تظاهر في التقرّب من العالمين العربي والإسلامي، وهو ما فعله في خطاب القاهرة.

ويقول الكاتب الأمريكي«جيمس بتراس» في كتابه «وجه أوباما.. الأبيض»، يبدو أن ما يعلنه الرئيس الأمريكي أوباما في خطاباته الرسمية شيء، وما يحدث على أرض الواقع شيء آخر. فلدى توليه منصبه، أعلن أوباما أن سياسته تجاه إيران تقوم على أساس فتح صفحة جديدة وبدء مفاوضات معها دونما شروط مسبقة للوصول إلى اتفاق تنهي به إيران برنامجها لإنتاج أسلحة نووية. لكن سياسة أوباما اتخذت منذ البداية مساراً خاطئاً، إذ قام بتعيين اثنين هما الأكثر ولاءً للكيان الصهيوني، وعداءً لإيران في منصبين مهمين في وزارة الخزانة ووزارة الخارجية؛ فقد أعاد تعيين «ستيوارت ليفي» وكيل وزارة الخزانة لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية، ويصفه المؤلف بأنه لم يحدث أن بذل أي مسؤول أمريكي كل ذلك الجهد لخدمة المصالح الصهيونية؛ بينما «بايدن» نائب الرئيس، و«غيتس» وزير الدفاع، و«هيلاري كلينتون» وزيرة الخارجية، جميعاً نهجوا سياسة شرق أوسطية لا تخدم سوى المصالح الصهيونية بأكثر من أي وقت سابق في التاريخ الأمريكي[١]. أما الشخص الثاني الذي عيّنه أوباما فهو دنيس روس.

ويشير المؤلف إلى أنه في الوقت الذي تراجعت فيه صادرات الولايات المتحدة بنسبة تصل إلى أكثر من ٣٠٪ في الربع الأول من العام ٢٠٠٩، أعطى نظام «أوباما» الأولوية للعلاقات الأمريكية مع الكيان الصهيوني بشروط في غير مصلحة أمريكا.

ويذكر «جيمس بتراس» أنه بعد انتخاب «أوباما» بأقل من أسبوعين، أصدر الأخير قراراً تنفيذياً يقضي بإغلاق معتقل غوانتانامو في غضون عام من تاريخه، ومراجعة أوضاع المعتقلين ومراعاة المعايير الإنسانية للاحتجاز وفقاً لاتفاقيات جينيف. لكن بعد مرور شهر من صدور القرار التنفيذي، أصدر مجلس الحقوق الدستورية تقريراً أكد فيه استمرار سوء المعاملة والانتهاك، وأن الانتهاكات قد تصاعدت وتفشت منذ انتخاب أوباما، بما في ذلك الضرب وخلع الأطراف ورش محلول الفلفل على الخلايا وإجبار المضربين عن الطعام على تناوله بالقوة. وهكذا، كما يذكر المؤلف، يتبنى أوباما سياسات بوش الابن سيئة السمعة، ويعين أكثر قواده ضراوة ووحشية، وتركّز إدارته

---

(١) المصدر نفسه.

جميع الموارد من أجل نجاح الغزو العسكري، في الوقت الذي لا تكاد هذه الإدارة تلقي بالاً إلى الكلفة الهائلة، المادية والبشرية، التي تتحملها الشعوب المستهدفة بالغزو، أو تلك التي تتحملها الخزانة الأمريكية أو الاقتصاد الأمريكي، حيث رفع أوباما الميزانية العسكرية بنسبة ٤٪، لتصبح أكثر من ٨٠٠ مليار دولار وسط الركود الاقتصادي، وفقدان ملايين الأمريكيين وظائفهم.(١)

ويخلص «بتراس» إلى القول إن رئاسة أوباما أنجزت ما اعتقد كثير من المراقبين أنه مستحيل؛ فلقد وضعت صهاينة في مواقع سلطة استراتيجية بأكثر مما فعلته إدارة بوش، ومن هؤلاء، «دان شابيرو» الذي صاغ خطاب أوباما، قبل انتخابه، أمام مؤتمر «إيباك» بواشنطن في مايو/أيار ٢٠٠٨، ومنهم أيضاً «سوزان رايس» مندوبة الولايات المتحدة في مجلس الأمن، وهي التي أشهرت سلاح «الفيتو» لإسقاط مشروع قرار يدين الاستيطان الصهيوني، إضافة إلى «دنيس روس» الذي ترأس مجموعة خاصة تسمى «معاً ضد إيران النووية» وتدعو إلى شن الحرب عليها إذا لم تخضع لإملاءات الكيان الصهيوني (على حد تعبير المؤلف). و«دنيس روس» واحد من مجموعة صهيونية أمريكية تتبنى مزيداً من المواجهات والحروب الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ويعتبر من أشد المؤيدين للكيان وخدمة أمنه.(٢)

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.



(١٥)

صعود أوباما

في كتابه الذي تميز بالدقة والشفافية «باراك أوباما ومستقبل السياسة الأمريكية»، تنبأ«بول ستريب»الصحافي والباحث والمؤرخ الأمريكي بكل سياسات الرئيس أوباما المنحازة لعالم الشركات والأعمال. ومؤخراً عاد ستريب بقوة أكثر من ذي قبل بكتابه الجديد «الزي الجديد للإمبراطورية: باراك أوباما في عالم السلطة الحقيقي»، الذي يعتبر بمثابة تقييم وتوثيق لسجل وسياسات أوباما الداخلية والخارجية، التي يراها «ستريب» طارئة ودخيلة على أجندة أوباما السياسية التي كانت تَعِد بتغيير حقيقي. ويضيف «بول ستريب»: لقد خذل أوباما الأمريكيين الأفارقة والمجموعات العرقية الأخرى على الأراضي الأمريكية، وتبنّى كل سياسات جورج دبليو بوش ووسع مظلتها. كما أن أوباما نأى بنفسه عن المطالب التي كانت تحض على مقاضاة إدارة بوش الابن، ومحاسبتهاعلى انتهاكاتها الفظيعة لقوانين حقوق الإنسان، وعلى كل الموبقات التي ارتكبتها باسم الحرية والديمقراطية، حيث قال أوباما مبرراً موقفه المتخاذل: لن نستفيد شيئاً من إضاعة وقتنا ومجهودنا في وضع اللوم على الماضي.! وتحول الرجل، الذي كان يبدو رئيساً يتصف بالديمقراطية ويتزيّا بها، وتعد حملته الانتخابية بالتغيير، إلى رئيس إمبريالي خاضع للوبيات من جماعات الضغط والشركات وزمرة المجمع الصناعي - العسكري.(١)

ولو بحثنا في «جوجل» عن أول رئيس أمريكي يهودي، لوجدنا مئات المواقع التي تحتوي على معلومات حول هذا الموضوع. بعضها تابع لمطبوعات صهيونية تجاهر بأن اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة «إيباك» هو الذي تعهد أوباما وأوصله إلى سدة الرئاسة في البيت الأبيض، وبعضها يؤكد أن « أوباما واحد منا»، ويقول إن جده لأمه «ستانلي» يهودي صهيوني، ووالدته «ستانلي آن» كانت تتصرف كصهيونية اشتراكية. وأوباما ليس الرئيس الأمريكي الوحيد الذي تجري في عروقه دماء يهودية، ومن هؤلاء «ثيودور روزفلت»، و«فرانكلن ديلانو روزفلت» الذي وضع أسس التدخل الأمريكي في العالم من خلال مقولته: «إن قدر أمريكا هو أمركة العالم»، و«هاري ترومان» الذي أمر بقصف هيروشيما ونكازاكي اليابانيتين بالقنابل الذرية، في الوقت الذي كانت اليابان تستعد فيه لإعلان استسلامها؛ و«دوايت أيزنهاور»، و«ليندن جونسون»، و«بوش الأب» و«بوش الابن»، الذين لاحظوا أن شجرة عائلة أوباما تدل على أن جده «ستانلي دونهام»، الذي كان يعمل مندوباً لمصنع للأثاث

---

(١) بول ستريب: الزي الجديد للإمبراطورية - باراك أوباما في عالم السلطة الحقيقي - ٢٠١٠، عرض جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٤٤٧ – ٢١/٩/٢٠١٠.

في كنساس، يرتبط بعلاقة قرابة مع ٦ رؤساء أمريكيين، وأجداده يرتبطون بعلاقة قرابة مع ٨ رؤساء أمريكيين بينهم جيمس ماديسون وجيمي كارتر. وحتى العاشرة من عمره، عاش أوباما في منزل جده ستانلي وزوجته مادلين.

وباراك أوباما حاصل على جائزة نوبل، رغم أنه لم يكن يُعرف خيره بعد، وكل إنجازاته مجرد شعارات لم تتحول إلى سياسة. فقد وعد بالتغيير، ولم يحدث التغيير، وكل ما حدث هو أنه نقل الحرب من دولة إلى أخرى وإلى مزيد من الاقتحام والغزو وسفك الدماء وثقافة القتل.

إن هذه اللحظة التاريخية الراهنة التي يعيشها عالمنا العربي، حيث ينطلق الحراك العربي من تونس ليقفز فوق ليبيا ويستقر في مصر، ثم يعود إلى ليبيا، في وقت تشتعل ساحات عربية أخرى، تستحق عن جدارة وصفها بزمن الصحوة إنطلاقاً من شعار جمال عبد الناصر "إرفع رأسك يا أخي"، بشعار العزة والكرامة وإستعادة الإرادة. وفي الوقت الذي قررت فيه شعوب المنطقة العربية أن تضع حداً لحالة الضياع والتيه والتردي والذل والهوان والإستكانة التي تحتلها وتستوطنها منذ سبعينيات القرن الماضي، وأن تحرر إرادتها وتقبض زمام مستقبلها بأيديها لتضمن لها ولأجيالها المقبلة مكاناً تحت الشمس، غريبة وصادمة هي المواقف التي تبديها الولايات المتحدة بشخص رئيسها باراك أوباما، الذي لا يعنيه من أمر مصر وشعبها إلاّ معاهدة كامب ديفيد، ولا يعنيه من أمر المواطنين الليبيين أي شيء، وإن أهم ما تصبو إليه هذه الإدارة الأمريكية هو الاستيلاء على منابع البترول. وبات القرار١٩٧٠ الصادر عن مجلس الأمن وفقاً للفصل السابع، يشكل منعطفاً جديداً في سياسة الولايات المتحدة تحديداً نحو الشرق الأوسط، وليس لليبيا وحدها، وملزماً لكافة الدول التي تدور في الفلك الأمريكي، تطبيقاً وتنفيذاً، بدءاً من الحصار الكارثي وصولاً إلى استعمال القوة العسكرية. إنها الفرصة التي تتطلع الولايات المتحدة إليها لوضع اليد على النفط الليبي، تماماً كما استخدمت إدارة جورج بوش الابن آنذاك كل الذرائع والحجج الملفقة لتبرير الغزو واحتلال العراق والاستيلاء على نفطه. وبدلاً من أن يكون التغيير الذي يتطلع اليه الشعب الليبي الصابر هو امتداد للتغيير الحاصل في المنطقة العربية، يكون فرصة تقتنصها إدارة أوباما، في المزيد من القتل وسفك الدماء وإشهار سطوتها العسكرية، كما أشهرت سلاح الفيتو في مجلس الأمن لإسقاط مشروع القرار الدولي بإدانة الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة.

إنها ثقافة القتل والإبادة التي هي سمات هذه القوى، بأطماعها الاستعمارية

التي تحلم بإعادة دورها، الذي يدركه القاصي والداني، في الاحتلال والهيمنة ونهب الثروات. وعيب أنظمتنا العربية هذه الأيام أنها لم تتعلم لا من تجاربها ولا من تجارب غيرها، وتظل تتوسل التدخل لحسم مشكلاتها وقضاياها. فهي تصر على عدم تقديم التنازلات لشعوبها، ما هو حق لها وليس مِنّة، وتظل تصر على العناد والإنكار وسفك الدماء وتعيش أوهام أحلامها الخاصة في أبراجها العاجية.

وفي العام ٢٠٠٧، تحدثت الصحف الأمريكية، كما تناقلت وسائل الاعلام المختلفة، عن مجرم روع أمريكا. وقالت أنه اغتصب وقتل ٣٨ إمرأة ومثل بجثثهن بوحشية، وأن جرائمه امتدت إلى طول الولايات المتحدة وعرضها. وعندما تم اعتقاله وتقديمه إلى المحاكمة، تبين أنه مجنّد في قوات النخبة ـ المارينز ـ وكان ضمن القوات الأمريكية التي شاركت في حرب الخليج الأولى (الكويت).

وثوماس ماكفي، الذي نفذ انفجار المبنى الفيدرالي في أوكلاهوما، مما أدى إلى سقوط مئات القتلى، مجند هو الآخر في المارينز وشارك في حرب الخليج الأولى أيضاً. وعندما صدر حكم بإعدامه، لم يأبه حتى باستئناف الحكم، ولم يشعر في أية لحظة من لحظات المحاكمة بأنه ارتكب جريمة أدت إلى مقتل المئات من المدنيين.

لعلها تلك الهوة السحيقة التي لا قرار لها من الوحشية التي سقط فيها الجنود الأمريكيون، أو لعله التناقض الفاضح والغريب بين أقوال وتصريحات حكوماتهم وأفعالها. ففي الوقت الذي تتغنى فيه أمريكا بالحرية، يلاحظ جنودها أن حكومتهم تنتهك الحريات في كل مكان. وفي الوقت الذي تتحدث فيه هذه الحكومة عن حقوق الإنسان، فإن الضباط يطالبون جنودهم بمعاملة أسراهم معاملة الحيوانات؛ ومشاعر سجناء معتقل «أبوغريب» ومعسكر «غوانتانامو» خير شاهد على ثقافة التعذيب والقهر والقتل والعنصرية التي قامت عليها أصلاً الولايات المتحدة. وهذا التناقض بين الشعارات التي ترفعها أمريكا.. القيم.. والفعل الذي تفعله أو تأمر جنودها بفعله هو الذي أحدث حالة الانفصام هذه في ذهنية الجندي الأمريكي.

والصحف الأمريكية تحدثت بإسهاب عن جرائم مروعة ارتكبها جنود المارينز العائدون من العراق، ومنهم: بول ديلاني الذي طعن صديقته السابقة أكثر من ٣٠ طعنة بالسكين ووقف يتأمل الدماء تنزف من كل أنحاء جسمها إلى أن ماتت. والضابط فرانك روجي الذي عذب وقتل طفلة في الحادية عشرة من عمرها ومثل بجثتها. وجوزيف لاندلام الذي قتل رئيسه السابق. وجيفري جلين الذي قتل صديقته وأطفالها الثلاثة. وكل هؤلاء من المارينز وشاركوا في العمليات العسكرية في العراق.

وفي العام ٢٠٠٧ أيضاً، شكلت قيادة المارينز، حسب الصحف الأمريكية ووسائل إعلام غيرها، لجنة من ١٩ عسكرياً لدراسة حالة أربعة من رجال المارينز شاركوا في غزو أفغانستان وقتلوا زوجاتهم بعد عودتهم. والزوجات الضحايا هن: تريسا نيفن، التي وضع زوجها المسدس على صدغها وضغط على الزناد بعد يومين من عودته من أفغانستان؛ وجنيفر رايت، وهي أم لثلاثة أطفال ضربها زوجها ضرباً مبرحاً ثم أطلق النار عليها؛ وأندريا فلويد، التي قتلت بإطلاق النار على رأسها لأنها طالبت زوجها بالطلاق؛ ومارلين جريفيث، التي طعنها زوجها حتى الموت ثم أشعل فيها النار. وعزت اللجنة في تقريرها هذه الجرائم إلى ضغوط العمل والثقافة العسكرية، تلك الثقافة الأمريكية التي لا تعلّم الجندي فن الحرب، وإنما تعلّمه كيف يتحول إلى قاتل، مجرم.

هذا غيض من فيض من سياسة القتل والإبادة التي مارستها وتمارسها الولايات المتحدة الأمريكية بإداراتها المتعاقبه، من «جيفرسون وروز فلت ولنكولن.. وصولاً إلى باراك أوباما». وهذا الأخير تبنّى سياسات العسكرة والحروب؛ ففي ١٢ ديسمبر/ كانون الأول من العام ٢٠٠٨، هتف القاضي «أبنرميكفا»، المستشار اليهودي السابق في البيت الأبيض في عهد كلينتون والعضو البارز في الحزب الديمقراطي، بعبارة ساخرة بارعة تضمنت ملاحظة تنطوي على قدر كبير من الدهاء والخبث، إذ قال: «سيدخل باراك أوباما أسفار التاريخ بصفته أول رئيس يهودي لأمريكا». ويقول **المؤرخ والباحث والصحافي «فيكتور ثورن»**، ما لبثت صحيفة وول ستريت جورنال أن نشرت يوم ٢١ أبريل/نيسان ٢٠٠٨ مقالاً تضمن اقتباساً من المحامي اليهودي جدسون ماينر، الذي جاد على باراك أوباما بفرصة العمل الأولى التي زاولها في شيكاغو، حيث قال: «لطالما داعبت أوباما بقولي إن دماء يهودي تجري في عروقه». إلّا أن صلات أوباما باليهود لا تقتصر على هذا، كما يقول ثورن بل تتعداه إلى أسرته وتمسها في الصميم. فثمة في العائلة حَبر من أحبار اليهود؛ فهناك حاخام في عائلة زوجته، ميشيل أوباما، إذ من الثابت أن أحد أبناء عماتها هو أهم وأكبر حاخامات أمريكا السود وصلة الوصل الكبرى بين التيار اليهودي الرئيسي وبين الكنيس اليهودي الأسود المستقل إلى حد بعيد، الذي يعرف أحياناً باسم «العبرانيون السود» أو «الصهيونيون». وهذا الحاخام، وهو «فوه ناي كابرز» هو الحَبر الأعظم في كنيس «بيت شالوم بناي زاكين» الإثيوبي العبري في الجزء الجنوبي الغربي من شيكاغو، الذي يُعرف في الأوساط اليهودية بأنه جسر عتيد يربط بين اليهود السود

وغيرهم من يهود العالم وخاصة في الكيان الصهيوني.(١)

إذاً، مع من تحالف باراك أوباما؟ ومن كان وراء صعوده إلى سدة الرئاسة الأمريكية؟ وللإجابة على هذين السؤالين الفاصلين، عزمت أن أطرق باب المؤرخ الباحث اللامع المتعمق المفكر والصحافي والمؤلف الأمريكي «فيكتور ثورن» وأن أنهل من دراسته المتميزة، التي جاءت تحت عنوان: من كان وراء صعود أوباما؟ ولأهميتها، لجأت إلى اقتباس بعض من مقاطعها. يقول «ثورن»: هل تهودت أمريكا؟

أتانا باراك أوباما، فمن أي عالم جاء؟ وهل كان مجيئه ثمرة مؤامرة هائلة الأبعاد حبكت خيوطها بمكر شديد وبراعة فائقة ودبرت بليل لنسف العقائد التي وضع لبناتها الأساسية آباؤنا المؤسسون، وهي عقائد وأسس نظمها ورفع لواءها وتعهد إرساء دعائمها نخبة الصيارفة من دهاقنة التمويل وأبالسته؟ الجواب هو بلا ريب وبلا جدال بنعم لا لبس فيها. ولتفكيك هذه الشبكة الأشبه بالمتاهة، ينبغي البدء من القمة بالمُضارب العالمي في أسواق المال وإمبراطور سياسات قطع الغابات وإحراقها لاكتساب أراض زراعية «جورج سوروس» وصلاته وروابطه المتينة بأقوى عائلة مصرفية في العالم.(٢)

يتابع «ثورن»، يتناول المؤرخ والمفكر والصحافي والباحث الاقتصادي الأمريكي «وليم أنغدال» هذه القضية بالبحث ويسلط عليها الضوء فيقول: يدرك القاصي والداني من الباحثين الجادين أن «سوروس» ما هو إلا الرجل الواجهة الذي تتوارى خلفه مجموعة «روتشيلد» المصرفية (أنظر إمبراطورية روتشيلد ـ في مطلع الكتاب)، ويدرك كافة المطلعين المعنيين أنه لا سوروس ولا عائلة روتشيلد يريدون أن تنكشف هذه الحقيقة فيعرفها العامة. ويواصل «أنغدال» تبيانه فيقول: فلا يحسبن أحد أن صلة سوروس بالدوائر المالية الدولية المتسترة بهالة من السرية والتابعة لآل روتشيلد والتي تدور في فلكها، إنما هي مجرد صلة عادية، أو أنها جاءت مصادفة. وفي نهاية المطاف، يكتب أنغدال في مقال نشر أول نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩٩٦، ليقول: منذ البداية ومنذ الأيام الأولى، عندما أنشأ سوروس صندوقه الاستثماري في عام ١٩٦٩، كان يقر بالفضل الذي يعزوه لأسرة روتشيلد وعلاقته الوطيدة بالشبكة المصرفية التابعة لهذه العائلة اليهودية.

---

(١) فكتور ثورن، مؤرخ وباحث متعمق وصحافي أمريكي، ومؤلف لعديد من الكتب عن هجمات ٩/١١ وعن النظام العالمي الجديد. عرض: جريدة الخليج الإماراتية العدد ١١١١٣ ـ ٢٢/١٠/٢٠٠٩.

(٢) المصدر نفسه.

فسوروس، ومن خلال معهده «معهد المجتمع المفتوح»، يضخ قرابة ٣٠٠ مليون دولار سنوياً إلى شتى التيارات والاتجاهات الليبرالية، بما فيها منظمة «موف أون دوت كوم» المتنفذة التي يملكها. وحسب الباحث المخضرم «أنطون شيتكن»، فإن سوروس بادر فالتقط باراك أوباما لتحدّي هيلاري كلينتون ولدحر مرشح الحزب الجمهوري جان ماكين في نهاية المطاف. وكتب شيتكن في ٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨، يقول: دخل باراك أوباما في ملكوت رعاية سوروس الخاصة في لجنة سباق مجلس الشيوخ الأمريكي سنة ٢٠٠٤، فجمع ٦٠ ألف دولار لحملته يومها. وبعد أن أحرز النصر، التقى أوباما سوروس شخصياً، ومن ثم حضر أحد نشاطات جمع التبرعات في بيته. ويستفيض شيتكن ويسهب حول هذا الموضوع فيقول تحت عنوان: «سوروس يدبر انقلاب الخارجية البريطانية ضد الانتخابات الأمريكية» في مقال نشره على الشبكة. وفي الرابع من ديسمبر/كانون الأول من عام ٢٠٠٦، أي بعد سنتين من وصوله إلى مجلس الشيوخ، ذهب باراك أوباما إلى مكتب سوروس في نيويورك كي تجرى له مقابلة تدور حول منصب رفيع أعلى من منصبه. ومن ثم أخذ سوروس أوباما إلى قاعة مؤتمرات ليقابل أناساً آخرين من أصحاب المليارات الأقل أهمية سياسية من سوروس. وهكذا، فبعد بذل المال وفيراً وبشكل أسطوري بين يدي أوباما، وبعد أن حظي الأخير بدعم هائل من عصابة الكبار من الأثرياء، أعلن أوباما عن ترشيحه للرئاسة بعد ذلك بقليل.

دعونا نتأمل كلمات زوجة الرئيس الأمريكي «ميشيل أوباما» المقتبسة من خطاب ألقته يوم ١٩ يونيو/حزيران من عام ٢٠٠٨، حيث قالت: «نحن مقبلون على تغيير يطال تقاليدنا ومثلنا وتاريخنا». ومضت لتفسير قولها بما يلي وذلك في ٢٥ أغسطس/آب ٢٠٠٨: «ستأتي اللحظة التي ينبغي علينا فيها أن نغير تاريخنا ومثلنا، وجميعنا يتملكه اعتقاد بسيط مفاده أن العالم بالصورة التي هو عليها الآن لن يفلح ولن ينفع في شيء. لذا فإن علينا أن نكافح لبلوغ عالم يكون كما ينبغي للعالم أن يكون».

ويمضي «ثورن»، فيقول متسائلاً: فمن هو يا ترى الذي يقرر ما يجب أن يكون عليه عالمنا؟ لقد انتزعت عبارة ميشيل أوباما المؤثرة التي تستجيش المشاعر بحذافيرها من كلام كان كتبه «شاؤول ألينسكي»، أحد كبار المتطرفين اليهود، ويتخذ من شيكاغو مقراً له، وهو الذي دبج ما اعتبره رافعو لواء اليسار المتطرف إنجيلاً لهم ينافح عن قضايا اليسار، وهو مؤلفه بعنوان «قواعد للراديكاليين». ولوضع الخطط

التي ترسم لتدمير أمريكا موضع التنفيذ، رأى «ألينسكي» أن لا مناص من إنشاء شبكة معقدة موغلة في التكتم والسرية يقودها عتاة الدهاة من اليهود وتضطلع بمهمة نشر مجساتها في كافة الأوجه المجتمعية، فلا تدع نشاطاً اجتماعياً إلا خالطته وتجسست عليه ورصدت تحركاته. ومن بين أهم الأدوات التي يستخدمونها لتحقيق مآربهم «مؤسسة تايدن»، التي تبرع لها جورج سوروس بأكثر من ١٣ مليون دولار من عام ١٩٩٧ وحتى ٢٠٠٣، وتؤدي هذه المنظمة المتخصصة بالإعفاءات الضريبية، والتي أسسها الداعية الناشط في مناهضة الحرب، اليهودي «دراموند بايك» سنة ١٩٧٦، وظيفة بالغة الخطورة والأهمية. وحسب الباحث «بن جونسون» من مجلة «فرونت بيج ماغازين»، الذي قال في سبتمبر/أيلول من عام ٢٠٠٤: «إنهم يسمحون لشخصيات بارزة بأن تحوّل منظمات متطرفة وذلك عن طريق «غسل» أموالهم من خلال مؤسسة «تايدن» من دون أن يتركوا أي بصمات أو أثر».

ونظرة خاطفة إلى مجلس إدارة مؤسسة «تايدن» تنبئنا الكثير عن الفئة الفاعلة المتنفذة التي تتخذ القرارات، وتفصح عن الصبغة اليهودية الصرفة لهذه المخططات. فالمدعو «دراموند»، وكبير نواب رؤساء المؤسسة «غاري شوارتز» ونائب الرئيس التنفيذي «إيلين فريدمان» كلهم من اليهود، بل من غلاة اليهود.

ويرى «ثورن»، أن باراك أوباما كان قد استهل سيرته السياسية عندما كان كبير مدربي «أكورن» التي تواجه دعاوى قضائية تبتغي مقاضاتها في ١٤ ولاية أمريكية وتتهمها بالخداع والتزوير في الانتخابات. وأما معلم أوباما الخاص وناصحه المخلص ومستشاره الموثوق فيما يتعلق بقضايا تنظيم المجتمع في شيكاغو، «جيرالد كلمان»، فإنه أحد الذين بسط «شاؤول ألينسكي» عليهم حمايته. وجاء صعود أوباما وكأن شهاباً لمع في السماء فخطف الأبصار وبهر العقول. وكي تبدأ انطلاقة هذا النيزك البرّاق ويستهل صعوده إلى البيت الأبيض كان لابد لدفق من الأموال الطائلة أن يهب لعونه. فكان المال يغدق عليه من تلك الزمرة التي أطلق عليها «كلاريس فيلدمان» من مؤسسة «المفكر الأمريكي» اسم «عصابة الأربعة»، وهم: «سورس» و«بيتر لويس» و«ستيفن بينغ» و«هربرت وماريون ساندلر» وكلهم من كبار أثرياء اليهود ومن الأباطرة الذين يكنزون مليارات الدولارات.(١)

ويستطرد «ثورن» فيقول إن زمرة من الشخصيات اليهودية المؤثرة النشطة تحيط بأوباما وتسدي له المشورة وتمده بالمقترحات وبأشياء أخرى. ومن بين أهم هؤلاء

---

(١) المصدر نفسه.

اليهود المناصرين الدائمين لأوباما «مارلين كاتز» التي اضطلعت بالمهام الأمنية لمنظمة «طلاب من أجل مجتمع ديمقراطي» (إس دي إس) وأشرفت على كل المسائل الأمنية المتعلقة بهذه المنظمة وروجت لتكتيكات حرب العصابات العنيفة ونادت باستخدام هذه الأساليب والتقنيات ضد الشرطة. وكذلك فعل رفيق أوباما وصاحبه القديم «وليم أيزر»، أحد أقطاب منظمة «وذر أند غراوند» السرية.(١) واضطلعت «كاتز» بأعمال كثيرة أبرزها جمع التبرعات والتمويل لأوباما واستضافة الجهات التي تشارك بمهام جمع التبرعات والقيام بدور المندوب الانتخابي عن ولاية إيلينوي في المؤتمر القومي الديمقراطي لسنة ٢٠٠٨، والنهوض بأعمال جليلة أخرى تصب في الغاية الكبرى وهي إيصال باراك أوباما إلى رأس السلطة.

وكانت «كاتز» صلة الوصل المحورية التي عرّفت «جاريت» على اليهودي «دانيل ليفين»، الذي كان جاد عليها بعملها في قطاع العقارات، حيث عملت مع تاجر أوباما المتجول «ألدان توني»؛ كما أسست «كاتز» أيضاً منظمة «الحركة الأمريكية الجديدة»، التي ضمت الحزب الشيوعي الأمريكي والحاخام والناشط السياسي الأمريكي «مايكل ليرنر».

كما تسيطر مؤسسة «تايدن» على «تحالف أبولو» الذي يتخذ من سان فرانسيسكو مقراً رئيسياً له. ويعتقد «تحالف أبولو» هذا بشكل مطلق بأن الحكومة هي الحل الأمثل لكل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية. وفي ٢٨ يوليو/تموز ٢٠٠٨ وصف «فيل كريبن»، من منظمة «أمريكيون من أجل الازدهار»، كيف أن «تحالف أبولو» جرى إنشاؤه وتصميمه ليلمّ شعث قادة المنظمات العمالية والمتزعمين في أعمال تنظيم المجتمع والمدافعة عن قضاياه، وجماعات الخضر، ويصهرهم جميعاً في بوتقة واحدة وينسق بينهم؛ والأهم من ذلك أن «كريبن» كشف النقاب عن أن «تحالف أبولو» كان قد وضع مسودة تشريع تحفيزي سنة ٢٠٠٨».

وأما فيما يتعلق بالرئيس، فإن أحد زبائن كاتز، وهي منظمة «بروجيكت فوت» الرائدة في مجال تقديم العون التقني والخدمة المباشرة لمجتمع المشاركة المدنية (وهي فرع من مجمع أكورن، أو «اتحاد المنظمات المجتمعية للإصلاح الآن») هي التي جلبت أوباما إلى شيكاغو؛ كما كانت «كاتز» هي من قدّم أوباما في أول خطاب عام مناهض للحرب يلقيه على الأمة الأمريكية يوم ٢١/١٠/٢٠٠٢؛ وما لبثت هذه المرأة أن خدمت في لجنته المالية وكانت مسؤولة الإدارة والتنظيم لحساب أوباما في

---

(١) المصدر نفسه.

حملة الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٨.

ويتابع «فيكتور ثورن» متسائلاً: ترى هل تهوّد عالم السياسة الأمريكي برمته فصار لا يرى إلّا ما يراه الكيان الصهيوني ولا يشتهى إلا ما يهواه؟ وكان أحد العناوين الرئيسية في الصفحة الأولى من جريدة «لوس أنجلوس تايمز» ١٦ أبريل/ نيسان ٢٠٠٨ يزعق في أعين القراء ليقول لهم: « باراك أوباما يزعم أن ثمة صلات قرابة تربطه باليهود». وجاء هذا العنوان في الحقيقة بعد أن كان أوباما قد تحدث إلى جمهور من مؤيديه، وقال لهم: «صلاتي بالمجتمع اليهودي ليست سياسية فحسب؛ لقد كانت هذه الأواصر متينة جداً حتى قبل أن ألج حلبة السياسة».(١)

وتتصدر قائمة مستشاري أوباما الموثوقين «فاليري جاريت» الأمريكية الشيرازية الإيرانية الأصل التي تعتبر من أقرب المقربين وأبرز المساعدين إلى «مارلين كاتز»، الشخصية اليهودية الشهيرة والمسؤولة عن القضايا الأمنية في منظمة «طلاب من أجل مجتمع ديمقراطي». وحسب البروفيسور «آرثر ليمان»، فإن ٤٦٪ من مجموع مندوبي هذه المنظمة في حقبة الستينيات كانوا من اليهود، في حين أن خمسة من أصل تسعة رؤساء للمنظمة كانوا من اليهود.

فبعد أن شارك جونز في اضطرابات لوس انجلوس وأعمال الشغب التي اندلعت فيها في عام ١٩٩٢ (حيث ألقي القبض عليه وسجن آنذاك)، تحدث إلى صحيفة «إيست داي إكسبرس» في ٢ نوفمبر/تشرين الثاني من عام ٢٠٠٥، فقال: «التقيت كل أولئك الشبان المولعين بالتغيير الجذري؛ وما أعنيه هو أنني قابلت أناساً متشبعين بالشيوعية الجذرية الحقيقية؛ التقيت فوضويين حقيقيين متشبثين بعقيدتهم بلا هوادة. وكان الأمر بالنسبة لي، كأن حلم حياتي تحقق. فكم أود أن أكون جزءاً من هذا! وقضيت السنوات العشر التالية من حياتي وأنا أعمل معهم؛ وقابلت كثيراً من هؤلاء في السجن وكانوا يحاولون أن يكونوا ثوريين وكنت شاباً ثورياً أسود فظاً».

ولكي نختم هذه اللائحة، لابد أن نتوقف عند منظمة «الاتحاد الدولي لموظفي الخدمات» (إس إي أي يو)؛ وهي مؤسسة مسؤولة في الأصل عما احتواه التشريع الذي قدّمه باراك أوباما للرعاية الصحية ذات الجوانب الاجتماعية. ويتزعم هذه المنظمة ويدير شؤونها «آندي شترين» و«آنا بيرجز» وكلاهما من اليهود ومن أقرب المقربين إلى «جورج سوروس». ويشغل اليهودي الآخر «جيرالد هدسون» منصب نائب شترين وبيرجز. وأما اليهودي «روبرت بوروسيج»، فيتولى مهمة الدفع بمشروع هذا القرار

---

(١) المصدر نفسه.

قدماً والترويج له وتسويقه وتزيينه وتقديم مبرراته ومزاياه لوسائل الإعلام المختلفة مع رزمة من الحوافز التي تلبي حاجات المصالح المتبادلة. وبوروسيج عضو أساسي وركن من أركان معهد مستقبل أمريكا، (وهذا المعهد مؤسسة عتيدة أخرى يغدق عليها جورج سوروس من أمواله بسخاء وتنهض بمهام جسام). وأنيط بيهودي آخر هو «بارني فرانك» دور الإشراف العام على قطاعي الإسكان والمصارف.

وأخيراً يأتي «المخلصون» من أعضاء دائرة «باراك أوباما» الداخلية، وهم: «ديفيد أكسيلرود» و«لورنس سامرز» و«راحم عمانويل» وكلهم من أرومة يهودية خالصة وأعضاء راسخو العضوية في منتدى بيلدربيرج. أما الناقد ومبدع النظريات «ديفيد سولواي» الذي كتب في ٧ يوليو/تموز من عام ٢٠٠٩ يقول: **«نحن اليهود قوم خبثاء وأهل مكر. إن كيدنا وما نخطط له يكون بالسرية المطلقة والكتمان الشديد. يؤلمني أشد الألم الإقرار بهذا، إلا أن الحقيقة وتوخي الصراحة والصدق.. تملي علينا الاعتراف بهذه الخصال المتأصلة فينا.. وأفضل السبل لإرضاخ الولايات المتحدة وتركيعها وتوهين عزيمتها والنيل من إرادة الصمود والبقاء لديها وابتداع طرق تتسم بدهاء شديد لجعل هذه الأمريكا تنقلب على نفسها وتتنكر لذاتها، هي بذل أقصى الجهد واتخاذ كل ما لدينا من وسائل وما في جعبتنا من قدرات وإمكانات كي نعهد بالبيت الأبيض إلى باراك أوباما ونسلمه إياه»**.(١)

اكتملت المؤامرة وأحكمت حلقاتها، وها هي رابطة روتشيلد سوروس اليهودية (راجع باب إمبراطورية روتشيلد) تسيطر على تسجيل الناخبين (أكورن) وتهيمن على نشاطات غسيل الأموال (تايدز) وتتحكم بمليارات الدولارات للإنفاق (أبولو)؛ بل يرجح أنها تسيطر على مستقبل لجنة الرعاية الصحية (إس أي أي يو)، وتهيمن على قطاع التمويل (فرانكس)، وعلى نشاطات التآمر وما يحاك في دهاليز المكتب البيضاوي الخفية (راحم عمانويل وديفيد أكسيلرود ولورنس سمرز) حيث يريدونها يهودية صرفة، كما يقول «ثورن»، فلا تخدم سوى مصالح الكيان الصهيوني. ويريدون أن تحيط فرق من المستشارين، وكبار المتنفذين في آليات صناعة القرار ورسم السياسات وسن القوانين، اليهود بالرئيس إحاطة السوار بالمعصم؛ فلا يصدر عنه شيء إلّا برأيهم ولا يترجم سوى تصوراتهم ولا يبلور سوى أمنياتهم ويحقق لهم مطامعهم ويلبي رغباتهم.(٢)

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.



(١٦)

أمريكا
في قبضة العصابات

يتساءل الكاتب الأمريكي الأسود أنيت جوردون ريد: «هل يمكن لمن عانى من قمع وقهر العبودية لعقود طويلة أن ينسى التاريخ، والحاضر ما زال لا يقل قسوة؟» ويستذكر في مقالة نشرها في فبراير/شباط ٢٠٠٣ في صحيفة «ناشيونال نيو جرافيك»، تلك الأيام التي كان العبيد فيها يورثون من الأب إلى الابن إلى الحفيد كالماشية.

وعن عهد العبودية الذي امتد في الولايات المتحدة الأمريكية لأكثر من مائتي عام، يقول الكاتب إن الأثرياء البيض كانوا يشترون عبيداً من السود يسخّرونهم لخدمتهم ولحرث أراضيهم. وعندما يموت صاحب العبيد، يتقاسمهم ورثته بالقرعة كما يتقاسمون قطيع الغنم، دون أي اعتبار للعلاقات الأسرية. فلم يكن الرجل الأبيض يفكر في أن يبقي على أفراد العائلة الواحدة معاً ليظل الزوج والزوجة والأبناء في خدمة رجل واحد؛ بل كان أفراد العائلة الواحدة من العبيد يوزعون على مجموع الورثة، فيصبح كل واحد منهم في منطقة، وقد لا يعود الأخ يلتقي أخاه ولا الأم أولادها طيلة العمر. ويقول ريد: «كلما قرأت ذلك، شعرت بالصدمة لما تكشفه هذه المرحلة من قسوة العبودية الأمريكية: كيف يتحكم فريق من البيض بمصير عائلات بأكملها من السود، وكيف يفرّقون شملهم!».(١)

ويتابع: «في مجتمع يعامل البشر كممتلكات ويضع حق الملكية الخاصة فوق القيم، ويُحرم الإنسان المستعبَد حتى من أن يحلم باستمرار روابطه الإنسانية البدائية؛ وفي ظل ثقافة الهيمنة التي سادت المجتمع الأبيض، لم يشعر البيض بوجود أية قيمة أو رابطة مقدسة في حياة السود. وأنا كإنسان أسود، لا أستطيع أن أفاضل بين العبودية الأمريكية وبين التمييز العنصري، والتوسع الجغرافي والتطور الاقتصادي على مبدأ أحقية الرجل الأبيض في ذلك بسبب تفوقه المزعوم. وكانت هذه النظرة إلى الشعوب الأخرى هي الأسلوب الذي انتهجته الولايات المتحدة لبلوغ ما تريد. ليس ذلك فحسب، بل نادى البيض منذ زمن بعيد بإخراج السود من أمريكا لتجنب التلوث الذي تسببه تلك الشعوب السوداء. كما عانى سكان البلاد الأصليون، الهنود الحمر، قبل ذلك من المعتقدات الفوقية للرجل الأبيض التي لم تكتفِ باعتبار هؤلاء قذرين وهمجيين فحسب، ولكنها اعتبرتهم دونيين في معتقداتهم وقيمهم». فالولايات المتحدة الأمريكية هي أول دولة في العالم تولد عنصرية، وأول دولة تولد رأسمالية. وهذا ليس مصادفة، كما تقول الأكاديمية «اليزابيث مارتينيه» التي ترى أن تاريخ

---

(١) جريدة الخليج الإماراتية العدد ٨٦٨٤، ٢٧ فبراير/شباط ٢٠٠٣، بالأساس عن مقالة للكاتب الأمريكي الأسود «أنيت جوردون ريد».

الولايات المتحدة يظهر أن الرأسمالية والعنصرية وجهان لعملة واحدة.

وقد أظهر آخر تقرير صدر عن مؤسسة حقوقية معنية بدراسة الفقر أرقاماً مذهلة وانتشاراً سريعاً للمنظمات العنصرية والإرهابية التي تضاعف عددها خلال عام واحد بنسبة ٢٤٤٪ ففي العام ٢٠٠٨، كان عددها ١٤٩ منظمة تضم ٤٢ قوة ميليشيا؛ وفي عام ٢٠٠٩ بلغ عدد المنظمات العنصرية المتطرفة ٥١٢ منظمة تتبعها ١٢٧ قوة ميليشا مسلحة ومدربة، لدرجة أن الأهالي اعتقدوا أن جيشاً قد حط في مدنهم بمروحياته وقواته.

وبالنظر إلى توزيع "خارطة الكراهية والعنصرية والإرهاب" هذه سنجد المفاجأه الأولى وهي وجود عدد من أخطر العصابات وأشدّها ضراوةً وعنصرية وإرهاباً على بعد دقائق من البيت الأبيض . ففي واشنطن وحدها توجد ٩ عصابات متطرفة. وفي الولايتين الملاصقتين (فيرجينيا وميريلاند) سنجد في ميريلاند ١٣ منظمة عنصرية متطرفة، وفي فيرجينيا وحدها ٢٢ منظمة مماثلة. أما في باقي الولايات، لاسيما الجنوبية، فحدّث ولا حرج. ففي تكساس وحدها هناك ٦٦ منظمة، وفي كاليفورنيا ٦٠ منظمة، وفي نيويورك ٤٤ منظمة إرهابية وفي ألاباما ٣٢ منظمة، وجورجيا ٣٧ منظمة وجنوب كارولينا ٣٦ منظمة، وفلوريدا ٥١ منظمة. وتتوزع باقي هذه المنظمات العنصرية الإرهابية ما بين واحدة في ولاية نورث داكوتا (على الحدود مع كندا) وإلينسوي – ولاية الرئيس باراك أوباما – ٢٨ منظمة وميسوري ٣١ منظمة.[١]

وبما أنه من الصعوبة بمكان رصد ما يزيد عن خمسمائة منظمة في مساحة محدودة، فقد وقع الاختيار على عينة لبعض هذه المنظمات؛ وسنبدأ بأشدها ضراوة، وهي منظمة من العنصريين المتنوعين حليقي الرؤوس من ذوي البشرة البيضاء الذين انتشروا في أوائل الثمانينيات، يستهدفون الملونين. وعادة ما يرتدي هؤلاء أحذية طويلة الساق (بوت) ذات أربطة حمراء، في إشارة إلى الدم ومزودة بقطع من الفولاذ، يستخدمونها لضرب عنق ورأس الضحية، كما يستخدمون لذلك المطارق أيضاً. وعادة ما يشِمُ هؤلاء أذرعهم بعلامة صليب محاط بوشم أحمر اللون بعبارة «H+B» («دم + شرف») باعتبارها فخراً، حسب معتقدهم.

ومؤخراً، غزا هؤلاء الإنترنت في حملات لضم المزيد من الأمريكيين إليهم، وقد نجحوا في ذلك إلى حد كبير. ولهذه العصابة شعارات بحروف وأرقام رمزية. فالرقم (٨٨) يعنى «هايل هتلر» (H+H) (يحيا هتلر)، حيث أن الحرف H كما هو معروف

---

(١) جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٢٩٥ ـ ٢٢/٤/٢٠١٠، بالأساس عن تقرير لمؤسسة حقوقية.

هو الحرف الثامن في أبجدية اللغة الإنكليزية. وعلى نفس النسق تجدهم يستخدمون الرقم ٢٨ (أي الدم والشرف (B+H). وعادة ما يقيم أفرادها ما يسمونه «بوت بارتي» أي حفلات ضرب الضحية بالأحذية بمنتهى الوحشية حتى الموت، وذلك بمشاركة عضوات بالمنظمة يطلق عليهن لقب «الريشة الخشبية». ويترك هؤلاء علامات مميزة على أجساد ضحاياهم أبرزها تحطيم الفك. كما أن لهم تعبيراتهم الخاصة التي تشكل قاموساً خاصة بهم مثل (RAHOWA) وهي اختصار لعبارة «الحرب العرقية المقدسة». وعادة ما يقوم هؤلاء بوشم رؤوسهم وأيديهم وأماكن في أجسادهم بهذه المختصرات أو بأشكال حيوانات. وأفراد هذه المنظمة موجودون في ولاية فرجينيا المجاورة للعاصمة الأمريكية.(١)

ثم تأتي منظمة «إمبريال كلانز»، وهي ثاني أكبر المنظمات العنصرية الشهيرة المعروفة باسم (KKK) "كو كلوكس كلان"، التي ظهرت بعد الحرب الأهلية لمناهضة حصول الأمريكيين من أصول أفريقية على حقوقهم المدنية والتي اشتهرت بشنق ضحاياها. ويؤمن أفراد هذه المنظمة بتفوق العرق الأبيض ويستعينون بتفسيراتهم الخاصة بالكتاب المقدس لاستهداف ضحاياهم، ويقيمون مهرجاناً سنوياً بمشاركة حليقي الرؤوس والنازيين الجدد. كما أن هؤلاء يشتبكون أيضاً حتى في ما بينهم حيث لا تخلو مهرجاناتهم الموسمية العنصرية من معارك يموت فيها أعضاء آخرون جراء الضرب.

ومثل العديد من المنظمات العنصرية، استهدفت هذه المنظمة مؤخراً المهاجرين، وسجلت اعتداءات على أمريكيين بيض لمجرّد أنهم كانوا يتحدثون باللغة الإسبانية. وتعتبر منظمة "كو كلوكس كلان" الأقدم والأسواء سمعة بسبب الوحشية في مهاجمتها لضحاياها وانتزاع هؤلاء الضحايا أحياناً من منازلهم لشنقهم أمام تلك المنازل. وهؤلاء معروفون بلباسهم وأقنعتهم البيضاء وقاموا بقتل الكثيرين بولاية ألاباما، إضافة إلى قيامهم بأعمال تفجير متعددة. وعادة ما تختفي هذه المنظمة ثم تعاود الظهور، ولكنها عاودت الظهور مجدداً في سبعينيات القرن الماضي، وهي الحقبة التي تصاعد فيها تطرف اليمين المسيحي الأمريكي والمحافظين الجدد.

وشكل هؤلاء تحديداً "نواة عشرات المنظمات" التي اتخذت لنفسها أسماء مختلفة وانتشرت في أنحاء الولايات المتحدة، متخذة شعاراً لها من الحروف (AKIA)، وهي كلمة السر الخاصة بهم وتعني «أنا عنصري»، وكلمة (AYAK) وتعني هل أنت من

(١) المصدر نفسه.

الكلانز (عنصري)، و (KBI) وتعني مكتب التحقيقات والتحري التابع لهم، (اصطياد وتحديد الضحايا) وSANBOG وتعني (هناك غرباء يتواجدون قريباً) وهي إشارة لتوخي الحذر.

وهناك منظمة الهوية المسيحية، وهي منظمة معروفة بمعاداة السامية وعلى عداء مع تيار الإفانجليكان الذي يؤمن بدعم الكيان الصهيوني، ويدعو إلى تجمع كل اليهود فيه كضرورة لظهور المسيح.

جماعة إخوان الكلات المنبثقة عن (KKK) وهي أكثر المنظمات انتشاراً في الأراضي الأمريكية. ويركز هؤلاء هجماتهم على المهاجرين ويترأس منظمتهم أحد حليقي الرؤوس السابقين بعد مقتل زعيم المنظمة في إحدى الهجمات العنصرية التي شنتها في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦. وتمكنت هذه المنظمة من توسيع نفوذها، تحديداً إلى كندا.(١)

---

(١) المصدر نفسه.



(١٧)

التجمعات اليهودية

اللوبي الصهيوني في هولندا

شهدت أوروبا الغربية والولايات المتحدة نمواً كبيراً في الأنشطة التي تتركز النخب اليهودية فيها. فمع تدشين السياسات الليبرالية الجديدة الداعية لتحرير رأس المال من آفة القيود التي تحد من حركته في أرجاء المعمورة، اكتسب تواجد اليهود في المجتمعات الأوروبية أهمية خاصة في استراتيجية عمل الحركة الصهيونية. ولم تتراجع هذه الأهمية منذ اتخاذ مشكلة عدم اندماج اليهود في المجتمعات الأوروبية قبل قرنين من الزمن ذريعة للدعوة إلى استيلاء اليهودعلى أرض فلسطين وطرد أهلها منها. وعلى الرغم مما روجته الحركة الصهيونية من أن هذا الكيان سيجمع اليهود "يهود الشتات" من مختلف أنحاء العالم، إلا أن خطط تهجير اليهود من أماكن تواجدهم كادت أن تقتصر على مناطق تواجد اليهود خارج أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وبالتحديد في دول شرق أوروبا، وفي القلب منها مناطق الاتحاد السوفييتي السابق. وليس من قبيل المبالغة القول بأن اليهود في غرب أوروبا وكذلك في أمريكا، باتوا يجسدون امتداداً عملياتياً للكيان الصهيوني وربما فاقت أهمية تواجدهم هناك للكيان أهمية تواجدهم في قلب الكيان ذاته؛ ولعل احتفاظ أغلبهم بجنسيات مزدوجة خير دليل على صدق هذا القول.

فاللوبي الصهيوني كيان أخطبوطي، يختلف عن الصورة المبسطة التي تنطبع في الذهن عند ذكر هذه الكلمة، وطريقة التعامل معه تنطوي على إشكاليات متعددة. وقد يقول قائل: ما فائدة مواجهة اللوبي الصهيوني إذا كان يتمتع بكل هذا المدد وهذه القوة المالية والقدرة التقنية والنفوذ السياسي؟ إن الغرض من طرح هذه الحقائق ليس تعجيز القارىء العربي، بل توضيح الرؤية له ووضع النقاط فوق الحروف، بالرغم من أن هذا الموضوع بأمسّ الحاجة إلى جهود مراكز الأبحاث والدراسات لجلاء كافة جوانبه. وهذا ما لم ينل الاهتمام الكافي من قبل الصحافة العربية لكشف هذا العدو الرابض على الجسد الأمريكي والأوروبي وإيجاد السبل لتقليل تأثيره وإجهاضه، في ظل الكم الهائل من الإمكانيات والقدرات العربية ـ الإسلامية، حيث أن مجرد كشف حقائق هذا الأخطبوط جدير بأن يصيب جزءاً من نشاطاته وعملياته بالشلل.

من اللافت للنظر أن جميع زيارات قادة ومسؤولي الكيان الصهيوني إلى واشنطن، الرسمية منها وغير الرسمية، تبدأ من مدينة نيويورك نظراً لكون هذه المدينة تمثل بالنسبة لهم المركز الرئيسي للنفوذ المالي والسياسي الداعم لهم الموجود في الولايات المتحدة. وقد تتغير مصالح وتوجهات الإدارات الأمريكية في واشنطن بتغير المناخ

السياسي المحلي والعالمي، لكن .مصلحة اللوبي الصهيوني في أوروبا وأمريكا وسيطرته على شؤون الكيان الصهيوني ثابتة لا تتغير. وكل حملات جمع التبرعات والدعم والدعاية الخاصة بهذا الكيان تبدأ من نيويورك. ففي نيويورك يوجد مقر مجموعة «ميجا» **The Mega Group**، أي مجموعة العمالقة التي أصبحت مجموعة شبه رسمية وتضم عدداً من أغنى أغنياء اليهود في أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا)، هدفها الترويج للتراث اليهودي والدفاع عن اليهود ومعتقداتهم وعن الكيان الصهيوني. وتعتبر هذه المجموعة الممول والمخطط لمعظم نشاطات اللوبي الصهيوني.

أما على الساحة الأوروبية، فإن هولندا تحتل مكانة خاصة على خارطة أنشطة اللوبي الصهيوني ولم يتنبه ساسة العرب ودبلوماسيوهم والسواد الأعظم من النخب الثقافية والفكرية والاقتصادية العربية إلى خطورة وضع هولندا الاستراتيجي على الساحة الصهيونية في العالم. فإذا كان للكنيست الصهيوني دور أساسي في الكونغرس الأمريكي، وإذا كانت بريطانيا تتبع النهج الأمريكي، وإذا كانت ألمانيا انضمت خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي لاحتضان الصهيونية، فإن هذا البلد الصغير، هولندا، الذي لا يتجاوز تعداد سكانه ١٨ مليون نسمة، يكاد يتفوق على أدوار البلدان الأوروبية الأخرى من حيث التوأمة السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، ليس فقط مع الكيان الصهيوني، بل مع المنظمات الصهيونية التي تحتضنها هولندا ولها جذورها على أراضيها. بل إن هذه المنظمات جزء حقيقي من المجتمع الهولندي، تتفاعل به ومعه، ولها حقوق يكفلها الدستور الهولندي، كما أن التقليد السياسي يقتضي أن يكون عمدة العاصمة الهولندية أمستردام يهودياً.

لقد كانت الدول الأوروبية الواقعة تحت سطوة نفوذ اللوبيات اليهودية وإرث ماضيها شريكة أساسية في الجريمة التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني من خلال دورها في زرع الكيان الصهيوني في قلب الأمة العربية. ولا يزال الموقف الأوروبي في الواقع ذيلياً تابعاً للموقف الأمريكي، ولم يخرج عن الموقف النمطي الإنشائي.

وهنا أضع أمام المواطن العربي عينة لبعض من المنظمات الصهيونية في هولندا:

- اتحاد المنظمات اليهودية CJO، ويضم تحت لوائه كافة الجمعيات والمؤسسات اليهودية والصهيونية في هولندا.
- مؤسسة ANA FRANK، وتنبثق منها خمسة فروع موزعة في كبريات المدن

الهولندية، وتقوم على طباعة الكتب للصغار والكبار. وأهم منشوراتها كتاب عن طفلة يهودية اسمها «آنا فرانك» ماتت أثناء الحرب العالمية الثانية في هولندا. ولقد صنع منها يهود هولندا قصة وملحمة أسطورية، وأقاموا متحفاً يحمل اسمها.

- حركة أجودات AGOEDATH، وهي منظمة يهودية أرثوذكسية عنصرية، لا تخفي تطرفها وعنصريتها من حيث نشاطها.
- منظمة ALIYAH DEPARTMENT ومهمتها العمل على تهجير اليهود من هولندا إلى لكيان، وتسهيل مهمة وإقامة الصهاينة القادمين من الكيان وجمع التبرعات للمستوطنين.(١)
- جمعية AJALAH-ISRAEL، تتبنى هذه الجمعية وترعى ما تسميه مصالح «الضحايا» اليهود في هولندا أثناء الاحتلال الألماني، وتعمل، باعتراف وثيقة تأسيسها، على الاستمرار في تحصيل وجلب الأموال من الحكومة الهولندية كتعويضات، إضافة لإلزام الحكومة الهولندية بسن التشريعات الدستورية التي تضمن حقوق اليهود في هولندا.
- حركة ARZA NEDERLAND، وهي جزء من المنظمة الليبرالية اليهودية العالمية. وتدعم الحركات الليبرالية في العالم ومهمتها العمل على إنشاء صناديق تبرعات للكيان الصهيوني.
- جمعية «أمستردام سيناجوجال كور» ومهمتها عزف وتعليم الموسيقى اليهودية وإقامة الحفلات في المناسبات الصهيونية، وجمع التبرعات لدعم الكيان الصهيوني.
- الفيدرالية الصهيونية الهولندية FEDRATIC NEDERLANSE ZIONSTEN، وهي جزء من الحركة الصهيونية العالمية، مهمتها حماية مصالح الكيان الصهيوني في هولندا.(٢)

اللوبي الصهيوني في إيطاليا

اللوبي الصهيوني متغلغل في الإعلام الإيطالي الذي يقع في كثير من الأحيان بين مطرقة اللوبي الصهيوني وسندان عقدة الذنب الإيطالية بسبب ما لحق باليهود الإيطاليين أثناء فترة الحكم الفاشي الذي كان يقوده «بنيتو موسوليني». ويعد أحداث

---

(١) جريدة البيان الإماراتية، الملف السياسي، العدد ٥٧٠، ١٩/٤/٢٠٠٢.
(٢) المصدر نفسه.

١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، وصل اللوبي الصهيوني إلى مرحلة لم يعد معها مضطراً للنشر والعمل في الكواليس، إذ بات قادراً على الخروج إلى مسارح العلانية وممارسة نفوذه وسلطته بكل وضوح؛ الأمر الذي مكنه أيضاً من احتلال مواقع مفصلية في ماكينة الإعلام الايطالي التي تخشى وصمها بمعاداة السامية. والمؤسف هو أن السياسيين، سواء في جبهة اليمين الحاكم «بيت الحرية» الذي يقوده الملياردير وملك الصناعية الإعلامية «سيلفيو بيرلوسكوني» رئيس الوزراء، المهووس بالعجرفة وحب الظهور، أو في صفوف أحزاب المعارضة، «تجمع الزيتون»، الذي يضم سبعة أحزاب من يسار الوسط المعارض، يتملقون اللوبيات الصهيونية. وبيرلوسكوني نفسه صاحب فكرة خطة مارشال للتنمية في فلسطين. وعلى الرغم من اقتناعه المطلق بأهمية الخطة لعملية التسوية في الشرق الأوسط، فإنه خضع للضغوط التي يمارسها العدو الصهيوني في عملية عدم اتخاذ أي إجراء يحول دون تدفق البضائع المنتجة في المستوطنات الصهيونية لتغزو الأسواق الإيطالية المحلية، مع أن الاتحاد الأوروبي اتخذ قرارات واضحة بمنع تدفق هذه البضائع، ناهيك عن محاولاته، وبصحبته الفاشية الجديدة، إبعاد كل ما من شأنه اتهامه بمعاداة السامية.[١]

اللوبي الصهيوني في فرنسا

يقول «روجيه جارودي» في كتابه «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية»، «لم يجرؤ أحد في فرنسا، غير الجنرال ديجول، على أن يقول صراحة إن في فرنسا جماعة ضغط قوية موالية لإسرائيل، تمارس نفوذها في وسائل الإعلام على وجه الخصوص».[٢]

ومنذ ذلك الحين، ما من مرشح للرئاسة الفرنسية، أو إلى أي موقع من مواقع صناعة القرار أياً كان الحزب الذي ينتمي إليه، من ميشيل روكار إلى ميتران، مروراً بجاك شيراك ووصولاً إلى نيكولا ساركوزي، إلاّ وذهب إلى إسرائيل ليقدم الولاء والطاعة، ملتمساً الدعم الإعلامي».

وتعتبر «الرابطة الدولية لمناهضة العنصرية ومعاداة السامية» مركز قيادة جماعة الضغط هذه، التي بلغ نفوذها الإعلامي حداً يتيح لها أن تتلاعب بالرأي العام

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) روجيه جارودي: الأساطير المؤسّسة للسياسة الإسرائيلية دار الشروق، القاهرة ١٩٩٩، ص ٢٨٣، بالأساس: فيليب الكسندر: الانحياز لإسرائيل، صحيفة لو باريزيان ليبريه، ٢٩ فبراير/شباط ١٩٨٨.

كيفما شاءت. وبالرغم من أن اليهود لا يمثلون سوى ٢٪ من سكان فرنسا، فإن اللوبي الصهيوني يسيطر على معظم صانعي القرار السياسي في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة وكذلك دور النشر والسينما والإعلان.

ويسوق جارودي دلائل على ذلك من واقع تجربته الشخصية، فيقول: ليس أدل على ذلك من انحياز وسائل الإعلام، عندما يتعلق الأمر بالحاجة إلى قلب الحقائق لمصلحة الكيان الصهيوني. فعندئذ توصف أعمال العنف التي يرتكبها الضعفاء بأنها نوع من «الإرهاب». أما عنف الأقوياء فهو «نضال ضد الإرهاب». ويتابع جارودي أنه حتى عام ١٩٨٢، كانت أبواب دور النشر ووسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية مفتوحة. وعندما وقع الغزو الصهيوني للبنان في ذلك العام وما تلاه من مجازر (صبرا وشاتيلا)، بادر مع الأب «لولون» والقس «ماثيو» بنشر بيان في صحيفة «لوموند» في عدد ١٧ يونيو/حزيران ١٩٨٢، بعد موافقة مدير تحريرها «جاك فوفيه»، يبين فيه أن العدوان جزء لا يتجزأ من نهج الصهيونية السياسية التي قام على أساسها الكيان الصهيوني. وفي أعقاب النشر، بدأت تنهال عليه تهديدات بالقتل، كما أقامت الرابطة الدولية لمناهضة العنصرية ومعاداة الصهيونية، التي تقود اللوبي الصهيوني في فرنسا، دعوى قضائية ضدهم، بتهمة معاداة السامية والتحريض على التمييز العنصري.

اللوبي الصهيوني في روسيا

يتساءل «وليم غاي كار» في كتابه «أحجار على رقعة الشطرنج»، قائلاً: كيف استطاع الذين سيطروا على بنك انكلترا (ثروة الولايات المتفرقة، قبل أن تصبح ولايات متحدة) الهيمنة على التجارة والمبادلات والنظام النقدي في أمريكا، وعلى رأس هؤلاء إمبراطور المال والثروة اليهودية «ماير روتشيلد» وكيف انطلق هذا الأخير، بعد نجاح مشروعه التجاري الذي انشأه في «أوديسا» الأوكرانية، إلى فرانكفورت، وتدرج بعدها إلى باريس ولندن التي التقى فيها بنجامين فرانكلين. وقبل العمل في «اتحاد الولايات الأمريكية»، عمل كاتباً في مصرف أوبنهايمر. ونظراً لموهبته وحذاقته، كافؤوه بإدخاله شريكا في المصرف. وأثناء وجوده في المانيا، كان يمد الحكومة البريطانية بالجنود المرتزقة، وكان نفوذه كافياً لاستصدار القانون المطلوب من بريطانيا (كونها الدولة المستعمِرة) بشأن إصدار النقد الأمريكي.(١)

---

(١) وليم غاي كار: أحجار على رقعة الشطرنج، دار النفائس ١٩٩٠ ـ بيروت ، ص ١٢١ وما يليها.

ويقول الكاتب والباحث الروسي «ليونيد سيوكيانين»: للقضية اليهودية في روسيا تاريخ طويل ومتباين يمكننا تقسيمه إلى ثلاث مراحل رئيسية:

أولاها عهد روسيا القيصرية حتى ثورة ١٩١٧.

ثانيتها قيام النظام الشيوعي ونشأة الاتحاد السوفييتي.

وثالثتها العهد الحديث الذي دخلته روسيا في بداية التسعينيات بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

يتوقف دور اليهود على تطابق وتوازن العاملين الأساسيين وأولهما نشاط اليهود الاقتصادي والاجتماعي، وثانيهما دورهم السياسي. وقد تمتع اليهود في ظل السلطة القيصرية الروسية بالمواقف المتينة المؤثرة في حياة البلاد الاقتصادية، كما كانوا يشغلون المواقع القيادية في بعض نواحي الحياة الأخرى. ولم يشارك اليهود في الحياة السياسية إلا نسبياً، مما جعلهم يبحثون عن قنوات أخرى لاستغلال كفاءتهم ومواهبهم في القطاع الخاص وفي العلوم والمهن الحرة كالمحاماة والحِرف والتجارة، علماً أن الكثيرين من اليهود كانوا ضمن قيادة الحزب البلشفي الذي أسقط النظام القيصري في أكتوبر/تشرين الأول ١٩١٧.(١)

ويتابع سيوكيانين فيقول، لم تتغير أوضاع اليهود في روسيا تغيراً جذرياً بعد الثورة الشيوعية، ولم تؤثر على دورهم في البلاد باستثناء البعد الاقتصادي بعد تأميم معظم وسائل الإنتاج واحتكار الدولة للصناعات الثقيلة والحد من نفوذهم الاقتصادي وإخضاعهم للسلطة؛ بينما ظل باب السياسة مغلقاً أمام اليهود، رغم تولي البعض منهم مواقع قيادية في رئاسة الحزب الشيوعي. وقد بلغ عدد اليهود في الاتحاد السوفييتي قبل الستينيات من القرن الماضي ٣ - ٤ ملايين يهودي. وبسبب منع هجرتهم إلى الكيان الصهيوني، فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية على الاتحاد السوفييتي. ويمكن القول بأن دور اليهود النشط في الحركات السياسية المعادية للسلطات السوفييتية في مجال حماية حقوق الإنسان كان واحداً من العوامل التي مهدت إلى انهيار النظام الشيوعي وجاء بالتغييرات النوعية لأوضاع اليهود في روسيا ودورهم في المجتمع الروسي، وفي طليعتها الاصلاحات الاقتصادية الجذرية التي أفضت إلى الانتقال إلى اقتصاد السوق الحرة. وبهذا شغل اليهود المواقع المحورية في القطاعات الصناعية والاقتصادية، التي سمحت لهم بالهيمنة على

(١) جريدة البيان الإماراتية، الملف السياسي ـ العدد ٥٧٠ ـ ١٩ أبريل / نيسان ٢٠٠٢، بحث للكاتب والمحلل الروسي ليونيد سيوكيانين.

القرار الاقتصادي وبالتالي السياسي، والصلة المباشرة بصنع القرارات السياسية. والمثال الصارخ لذلك هو شغل بوريس بيريزوفسكي منصب نائب رئيس مجلس الأمن القومي لروسيا في عهد الرئيس بوريس يلتسين. ورافق ذلك استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني بعد أن كانت قد قطعت إبان عدوان يونيو/حزيران ١٩٦٧ الصهيوني على مصر وسوريا والضفة الغربية الفلسطينية. كما سيطر اليهود الروس، إلى جانب تأثيرهم على العصب الاقتصادي في ظل حكم بوريس يلتسين، على صناعة الإعلام. وكان في مقدمة هؤلاء «أناتولي تشوبايس»، مهندس الخصخصة وأول رئيس للجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة، وزارة الخصخصة، وأبرز وجوه مجموعة الاقتصاديين من لينينغراد التي كان اليهود عمادها.

والواقع أن الحركة الصهيونية الروسية تمكنت من تحقيق هذا التغلغل الواسع في الحياة السياسية والاقتصادية بفضل تنظيمها المحكم ودعم الحركة الصهيونية العالمية والغرب لها. فمن خلال سيطرة ممثلي اللوبي الصهيوني على أهم المناصب الحاكمة لرسم وتنفيذ السياسة الاقتصادية، تحولت عملية الخصخصة في روسيا إلى أكبر عملية نصب في التاريخ بحكم ضخامة الاقتصاد الروسي. وكان من الطبيعي أن يفوز اليهود بنصيب الأسد فيها، نظراً لما أشاعوه من عشوائية وفساد. ومن أبرز المستفيدين «بوريس بيريزوفسكي»، القطب الصهيوني البارز ذو الجنسية المزدوجة الروسية - « الإسرائيلية»، الذي لعب دوراً محموماً ومعه «أناتولي تشوبايس» و«إيجورجايدار». وقد تولى الأخير منصب القائم بأعمال رئيس الحكومة في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي. كما أصبح القطبان اليهوديان سيرجي كيرينيسكو وبوريس نيمتسوف نائبين لرئيس الوزراء الروسي الأسبق تشيرنوميردين. وبرزت جماعة الضغط اليهودية هذه بعد أن شهدت «البيريسترويكا» (إعادة البناء التي جاء بها الرئيس غورباتشوف، آخر رؤساء الاتحاد السوفييتي السابق) في النصف الثاني من الثمانينيات بداية بروز قوة اللوبي الصهيوني مع بروز بوريس يلتسين على المسرح السياسي. وخلال السنوات الثلاث الأولى من عهد يلتسين، تمكن بيريزوفسكي من بناء امبراطورية اقتصادية ضخمة ضمت شركات لصناعة السيارات وشركات نفطية. وتشير قرائن كثيرة إلى ارتباطه بعصابات المافيا الروسية وخاصة كبراها عصابة «لسولنتسفو» التي كان يتزعمها «سيرجي ميخائيلوف»، وهو الآخر يهودي مزدوج الجنسية. ومن أبرز أباطرة المال الصهاينة «فلاديمير جوسينسكي» رئيس المؤتمر اليهودي الروسي ونائب رئيس المؤتمر اليهودي العالمي ومؤسس ومالك مؤسسة

«موست» المصرفية الاقتصادية الضخمة. وقد لعبت هذه الحركة الصهيونية، بدعائمها وقوة نفوذها وتغلغلها، الدور الرئيسي في عملية ضخ وتهجير اليهود الروس واختيار نوع المهارات والقدرات لأكثر من مليون ونصف المليون من اليهود الروس إلى الكيان الصهيوني. ونظراً للشواهد التي تشير إلى ارتباط عدد من أفراد تلك المجموعة بالمافيا، وللطابع العصابي في إدارتهم للدولة، أصبحوا بمرور الوقت من أقرب المقربين إلى الرئيس السابق بوريس يلتسين، الذي كان مريضاً أغلب الوقت، من خلال ابنته «يلسينا» صديقة بيريزوفسكي الحميمة. وقد ظلت هذه البطانة لسنوات تحكم روسياً فعلياً. ولهذا الطابع أطلقت عليهم الصحافة اسم «العائلة» تشبيهاً لهم بعائلات المافيا. ومع قطع خطوات في تكوين الإمبراطوريات الاقتصادية المالية، بدأ المليارديرات الصهاينة يتجهون للسيطرة على الإعلام.

وبالإتفاق مع يلتسين، والعصابة ـ العائلة، جاء «فلاديمير بوتين» إلى الحكم، وهو ربيب كاردينال العائلة «أناتولي تشوباس» الذي جاء به من بطرسبورغ إلى الكريملين، ووقف وراءه عبر مراحل صعوده المتتالية حتى أصبح رئيساً لروسيا الاتحادية. كما كان من المتفق عليه أن الرئيس الجديد، بوتين، لن يفتح ملفات الفساد، وسيواصل خدمة مصالح «العائلة» التي جاءت به إلى عرش الكرملين. إلا أن الشعبية الواسعة التي حققها بوتين نتيجة دوره في الحرب الشيشانية من جهة، وقوة موقع الرئاسة من جهة ثانية، والتذمر الواسع من الفساد وبلطجة المافيا التي تجاوزت عصاباتها كل الحدود، من جهة ثالثة، وضغوط القوى السياسية من جهة رابعة، دفعت بوتين للتفكير في ضرورة التغيير، ولو بصورة تساعد على تجميل وجه النظام الذي يتربع على قمته. ولم يكد يبدأ الحديث عن بديهيات مثل مكافحة التهرب الضريبي أو مكافحة الجريمة المنظمة، حتى انقض عليه إعلام بيريزوفسكي وجوسينسكي بضراوة. واتضح أن إمبراطورية بيريزوفسكي الإعلامية مدينة بعشرات الملايين من الدولارات لشركة جازبروم العملاقة التي تسيطر الدولة على معظم أسهمها.[١]

وباختصار، فإن اللوبي الصهيوني في روسيا الاتحادية قد خسر معركة أضعفت أسوأ ممثليه وأكثرهم ارتباطاً بعالم المافيا.. لكنه لا يزال شديد القوة على المستوى السياسي والاقتصادي والإعلامي. وهو لوبي معروف بضراوته، تسانده الحركة الصهيونية العالمية ويدعمه الغرب، وسياسة روسيا الاتحادية الخجولة، المترددة، في الشرق الأوسط، خير شاهد على ذلك.

---

(١) جريدة البيان الإماراتية: الملف السياسي، العدد ٥٧٠ – ١٩ أبريل / نيسان ٢٠٠٢.



(١٨)

فـي انتظار أمريكا، إلى متى ؟

لماذا نشهد هذا التراجع في مواقف الرئيس باراك أوباما، في التشدد والإصرار على تسوية قريبة للقضية الفلسطينية قائمة على حل الدولتين، ومطالبة الكيان الصهيوني بإيقاف حمأة الاستيطان؟ المضحك المبكي، أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تظن أنها قادرة، بشيء من الفهلوة اللغوية، على إقناع الأمة العربية بمواقفها هذه! ورغم ما يحدث الآن في مشرق الوطن العربي، في مصر الكنانة، ومغربه (تونس وليبيا) يؤكد مدى الترابط القومي، وتأثير ما يجري في أي بلد عربي في البلد الآخر، بحيث باتت المنظومة التي عملت الولايات المتحدة على ديمومتها وتعزيزها تتهاوى، والركائز التي اعتمدت عليها لقيام شرق أوسطها الجديد تتلاشى، وكذلك محاولتها إقناع الشعوب العربية بأنها مع الحق والعدالة والحرية والديمقراطية، وكل تلك البضاعة الزائفة، فإن الولايات المتحدة لا تجد حرجاً في القول، على لسان سفيرتها في الأمم المتحدة (سوزان رايس) إنها لا تؤيد الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة، ولكنها لا تسمح بإدانته!

إنه باراك أوباما الذي جاء خطابه إلى العالم العربي والإسلامي من القاهرة ضمن حملة علاقات عامة تستهدف تغيير صورة الولايات المتحدة، في سياق التغيير في الرسالة والتعبير عن المصالح، وليس التغيير في السياسات؛ إذ لم يعد يجوز الحديث عن ازدواجية، لأن ذلك لا يتوافق مع المواقف الأمريكية وسياسات إداراتها، حيث هناك معيار أمريكي واحد هو معيار الاحتلال الصهيوني. فالحرية والديمقراطية وحقوق الشعوب تسقط وتصبح بلا معنى إذا كانت لا تتوافق مع مصالح هذا الاحتلال، كما تصبح القيم والمبادئ الإنسانية لغواً عندما يتعلق الأمر بالكيان الصهيوني.

أمام هذا المعيار الأمريكي، أين نقف نحن العرب؟

إن المستقبل لا يستطيع الانفراد بنفسه عن الماضي الذي شهد وقائع ومصائر ومعاناة مشتركة بين الشعوب العربية. ولهذا، فإن هذا الماضي سيعيد كرّته ليجمعنا بمستجدات تكون شبه مطلقة التشابه لكوننا هدفاً واحداً في المعادلة الدولية. بمعنى، إذا كان لابد للأمة العربية من التعامل مع المشهد العالمي، وهذا أمر حتمي، يجب عليها أن تعيد إلى ذاتها الحد الأدنى من التنسيق والتوافق في وحدة الصف والهدف كي تستقيم مفاهيم التعامل مع هذا المشهد ومع المخاض الدوليين. إذ إن بقاء التشظي والتبعثر اللذين يسودان الحالة العربية الراهنة يحول دون رؤية واضحة تمكننا من تخطيط أو تحديد خطوات هذا التعامل بشكل مثمر؛ أي لابد من تحديد أولويات مطالبنا من العالم الذي لا مفر من التعامل معه، خاصة وأن موقعنا الجغرافي والاقتصادي

والسياسي والاستراتيجي يعطينا المركز الأساسي المتقدم للتعامل مع العالم من جهة ومع بعضنا بعضاً من جهة ثانية.

إذا كان لابد من إسهام عربي في ما يحدث في العالم وما يحدث حولنا، فإنه لابد أيضاً من التشديد على أن يكون هذا الإسهام مثمراً لناحية الحقوق الوطنية والقومية العربية، إن كان على مستوى التحدي الصهيوني لهذه الأمة أو على مستوى ما تتطلبه أمتنا من إرساء لقواعد انطلاق سياسات التنمية المستديمة. ولعل أول ما يجب إدراكه هو أن غالبية قضايانا المصيرية، إن كان منها ما هو ناشئ عن هذين المستويين أو ما هو متعلق بالمستوى النفطي الاقتصادي أو بالموقع المميز لأقطارنا العربية، لها بعد عالمي. والسؤل المطروح هنا: هل عندنا موقف توافقي يؤهلنا للتعامل مع هذه القضايا محلياً ودولياً؟ هل نمتلك موقفاً موحداً نستطيع بموجبه توظيف ثرواتنا النفطية لصالح قضايانا القومية؟ وأهم من ذلك: هل ندرك الحقيقة المرة التي بقيت ترافقنا منذ اعتلاء النفط سدة المداخيل وهي أننا دول غنية ـ كما يتم وصفنا، أو التعامل معنا ـ كشعوب فقيرة أو نامية؟ أليس من المطلوب، وفي الحد الأدنى على الأقل، توظيف بعض هذه الثروة وبشكل دائم وملتزم وحقيقي لرفع مستوى شعوبنا على الصعد الحياتية كافة؟ وهل نمتلك سياسة واضحة محددة أو قناعة موحدة لمعنى الموقع الاستراتيجي المهم وكيفية استثماره لصالح قضايانا الوطنية والقومية المصيرية؟

وإذا كان النفط محور الصراع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فإن موقعنا الاستراتيجي، هو الآخر مسألة لا تستغني عنها المطامع الدولية وبخاصة الولايات المتحدة، ليس كون هذا الموقع يشكّل جسراً بين الشرق والغرب وبين آسيا وإفريقيا وبينهما وبين أوروبا، فضلاً عن قيمة موارده الطبيعية فحسب، بل لأنه « العقار الأكثر قيمة في العالم» كما وصفه الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور في مذكراته.

أسئلة تبحث عن أجوبة ضرورية قبل البحث عن جواب للسؤال: أين نقف نحن العرب من المشهد العالمي وكيف نتعامل معه وتحديداً في اللحظة التاريخية الراهنة التي يعيشها عالمنا العربي، مع موجة التغيير الديمقراطي التي ظلت قوى البغي والعدوان والهيمنة تريد إبعاد أمتنا العربية عنها لإبقاء الأمة في حلبة التردي الاقتصادي، واتساع رقعة الفقر وتفشي الفساد وغياب الديمقراطية والحريات، وسيادة التسلط والقمع وبالغطاء – القفاز الأمريكي الذي أعاق بل منع كل عمليات التنمية والتطور والإبداع لدى الأمة، لكي لا يختل توازن القوى لحكومات وليدة وصديقة للقوى المتنفذة والمتسيّدة، لا سيما في ما يتعلق بالصراع العربي ـ الصهيوني. فالكيان الصهيوني

والنفط، هما أعز ما في الاستراتيجية الأمريكية، لا على النطاق الإقليمي فحسب، بل على النطاق الدولي أيضاً.

ومع موجة الحراك والتغيير التي تشهدها الساحات والميادين العربية، التي يجمعها التماثل في التوجهات السلمية والشعارات المدنية والحشود المليونية التي فاجأت الجميع، فضلاً عن الشجاعة منقطعة النظير التي أبداها الشباب لكسر حاجز الخوف الذي انتقل من المحكومين إلى الحكام الذين أخذوا يخشون شعوبهم، فلم يعد الإعلان عن عدم التوريث كافياً، أو عدم التجديد لولاية أخرى مقبولاً، أو لا رئاسة مدى الحياة مبرراً، بل بات إجراء إصلاحات جذرية وصولاً إلى التدقيق بشرعية الحكام والنظم السياسية أساساً. ومثلما كانت توجهات الشارع العربي متماثلة، كانت توجهات الحكام كذلك. وصحيح أن تونس لا تشبه القاهرة وهذه لا تشبه طرابلس أو صنعاء أو دمشق أو بغداد أو غيرها، لكن التبرير كان موحداً. فقد اتهم الرئيس المصري حسني مبارك شباب الثورة بأجندتهم الخارجية، وقبله عزف الرئيس التونسي زين العابدين بن على ذات النغمة. أما الزعيم الليبي معمر القذافي فقد اتهم الثوار بتناول حبوب الهلوسة وحذر من البديل الإرهابي دون أن ينسى دور العدو الصهيوني والولايات المتحدة وبريطانيا! وفعل الرئيس اليمني علي عبدالله صالح الشيء ذاته عندما اعتبر الدوائر الأمريكية – الصهيونية وراء انتفاضة اليمن. وفي بغداد، حذر من نصّبهم الغزاة ممن أسموهم «المندسين والصدّاميين»، فيما تواجه طهران أزمة مصداقية في خطابها السياسي بسبب ما سبق أن أبدته من حماسة زائدة دفاعاً عما أسمته «الثورة الديمقراطية» في البحرين، وما أعلنته من إدانة صريحة لدخول قوات درع الجزيرة إلى هناك واعتبرته «احتلالاً» لهذا البلد، فيما دانت بقوة حراك الشعب السوري ومطالبه العادلة بالإصلاح؛ بل واعتبرته فتنة مدعومة من الخارج، وعملاً شريراً ينفذه الغربيون والصهاينة! هذه الازدواجية الإيرانية في توصيف المطالب الديمقراطية العادلة للشعوب التواقة إلى الحرية والعدالة والكرامة مرة بأنها مطالب عادلة ومشروعة، ومرة أخرى بأنها فتنة ومأجورة. الازدواجية نفسها حدثت عندما بادرت طهران إلى تأييد ثورة الشعب المصري ومن قبلها ثورة الشعب التونسي، حيث انحازت إلى الشعبين؛ لكن عندما حاول الإصلاحيون في ايران تنظيم مظاهرة تأييداً لثورة الشعب المصري، تصدت لها السلطات الأمنية، وجددت حديث الفتنة، ما يعني ويدلل على أن انحياز إيران ضد الحرية والكرامة إساءة للمبادئ التي قامت من أجلها الثورة الإيرانية عندما أسقطت حكم الشاه.

وعلى صعيد مصر، وبسبب ما كان يعانيه الشعب المصري من قحط في العمل والممارسة السياسية طوال العقود الثلاثة الأخيرة، فإن المؤشرات بعد ثورة ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١ توحي باستعادة مصر لحجمها ودورها العربي والإقليمي والدولي الذي أهدرته اتفاقية كامب ديفيد مع الكيان الإسرائيلي، حتى في إطار تحولات بدأت تتم في مسيرة متطورة باتجاه يسير إلى إلغاء كامل للمفاعيل السلبية لهذه الاتفاقية، دون حاجة إلى سحب التوقيع الرسمي عليها. لهذا كان القلق العارم الذي أبدته قوى المشروع الأمريكي- الغربي - الصهيوني.

ومع بشائر رياح التغيير الأخيرة، عاشت الأمة العربية ربيعاً لم تشهده منذ عقود. فتحركت مكامن الغضب والأمل في ثورة لم تكتمل لأنها لم تصل إلى قيام سلطة ثورية وقيام نظام ديمقراطي يختار فيه الشعب حكامه، ويحدد لهم سياسته. ولم يكن صحيحاً القول بأن أقصى الأضرار التي ألحقتها تلك الاتفاقية بمصر والعرب هي سحب مصر من الصراع العربي ـ الصهيوني. فذلك كان التعبير الإقليمي عن الأضرار التي كان لها أيضاً تعبير وطني مصري داخلي، أنهى الوزن الدولي لمصر كما كان في عصر حركة دول عدم الانحياز، بإشعاعها الذي فاض عن المنطقة العربية، وانتشرت آثاره في شتى أقاليم الكرة الأرضية حتى أمريكا الجنوبية. فلقد ضمر هذا الوزن بفعل تلك الاتفاقية حتى أنه لم يعد للدولة المصرية سيطرة عسكرية على قسم كبير من حدودها الشمالية، التي طالما كانت تتحكم بأمنها الوطني عبر التاريخ. وظلت تمارس هذا التحكم منذ قيام الكيان الصهيوني الاستيطاني الاستعماري على أرض فلسطين في عام ١٩٤٨. ولم تخرج مصر بموجب تلك الاتفاقية فقط من الصراع العربي مع العدو الصهيوني، بل تحولت في العقدين الأخيرين بالذات إلى شرطي وتابع في هذا الصراع.

إن نظرة إلى مستقبل مصر توحي بأنها انتقلت بالفعل إلى المستقبل، بفعل هذه الثورة التي وجدت لتبقى، لكنها كأي ثورة محاطة بأخطار، أولها إنشغال المجلس العسكري والحكومة الجديدة بهموم إدارة الدولة وليس باستكمال إنجازات الثورة؛ إذ كان من المعتقد والمتصور أن يحاكي العسكريون الجدد قادة ثورة ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٢ بزعامة جمال عبدالناصر. فالجيش هو الذي صنع الحركة الثورية وأيده الشعب المصري، ونجحا معاً في أن يحولا الحركة إلى ثورة، وبفضل تعاون الشعب صاحب المصلحة الحقيقية في الثورة والتغيير، مع ثورة الجيش أصبحت ثورة ٢٣ يوليو/تموز ثورة شعبية. أما في ثورة ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١ فالشعب هو الذي صنع الثورة، ودخل الجيش على خط حمايتها من القوى المضادة لها. وثانيها

هو انفراط عقد الائتلاف الوطني الذي قاد النضال من أجل التغيير (حركة كفاية) وامتداداً لكل الحركات الاحتجاجية والتشكيلات السياسية التي أدت في نهاية الأمر إلى تفجير الثورة. وثالثها أن القوى المضادة للثورة ما زالت طليقة وخارج نطاق المحاسبة. ورابعها بطء التعامل في قضايا ملاحقة الفاسدين والمستبدين والعابثين، إضافة إلى نقص في الشفافيه. وخامسها ميل بعض أنصار الحكم الجديد إلى احتواء الثورة وإطلاق منهج إصلاحي بديل بترميم بعض جوانب القصور في النظام السابق. وآخر تلك الأخطار محاولة ضرب الوحدة التي وجدت مع الثورة في ميدان التحرير، كواحدة من القيم التي أظهرتها الثورة. وأخطر من هذا كله ما صرح به الإرهابي آفي ديختر رئيس المخابرات الصهيونية السابق، قبل شهرين من ثورة ٢٥ يناير/كانون الثاني، أن «للكيان أصدقاء أقوياء في مصر من رجال أعمال وإعلاميين»، دون أن يفكر أحد بإجراء تحقيق حول خطورة هذا الكلام لمعرفة من هم رجال الإعلام ورجال الأعمال الأصدقاء الأقوياء للكيان الصهيوني في مصر.

وحتى تلحق مصر بالمستقبل الذي أخرجها النظام السابق من عجلة دورانه، لابد لها بداية من صياغة رؤية استراتيجية، تبلور هوية الدولة بتأكيد هويتها الحضارية العربية والإسلامية، وتقيم سياستها الخارجية على رؤية ذات شرعية مستقلة، كالشرعية التي قامت على أساسها ثورة ٢٣ يوليو، وهي تحمل مشاعل الأمل مضيئة بوقود الإرادة، رافضة وبكل الكبرياء الهرولة إلى الكنيست الصهيوني أو إلى البيت الأبيض العبري، في أشد الساعات ظلاماً؛ قاعدتها المحورية في صناعة السياسة الخارجية الإدراك الناضج لحقائق الجغرافيا والتاريخ والدور والتوظيف الفاعل وإنجاز قدرة اقتصادية وعسكرية لن تتحقق إلا من خلال صيانة الاستقلال الوطني السياسي والاقتصادي وبناء معالم نظرية للأمن القومي، بمعنى وحدة النضال العربي والاستقلال لكافة الأقطار والأقاليم العربية، بوضع خطة عمل لها معاييرها وآلياتها؛ وأن يبنى على هذه الرؤية مشروع قومي يعمل على تعظيم طاقات الأمة من أجل تنمية تحقق لها القدرة الاقتصادية وتطلق طاقات وقطاعات الدولة في كل شرايين صنع التقدم مثل التعليم والصحة والبحث العلمي والتكنولوجيا والثقافة والفنون وغيرها. فالثورة ليست مجرد تغيير في شخص الحاكم بقدر ما هي بناء واستنهاض لكل عناصر القوة الكامنة في الشعب التي أهدرها الحاكم باستبداده وابتعاده عن شعبه.

وأنا في طريق العودة من بيروت إلى دبي في الخامس من نيسان/أبريل ٢٠١١، تصفحت على متن الطائرة إحدى الصحف العربية، وقرأت خبراً من زمرة الأخبار التي

تنقلها عادة الصحف العربية عن وكالات الأنباء العالمية وآلتها الاعلامية الغربية، مفاده أن استطلاعاً للرأي(!) أجراه في الولايات المتحدة الأمريكية معهد «انتراكتيف» ونشرت نتائجه مؤخراً، أن ٦٠٪ منهم يوجهون اللوم للطرفين الفلسطيني والمحتل الصهيوني (الضحية والجلاد) لعدم تحقيق السلام..!! والأمة بأسرها تعيش ربيعاً لم تشهده منذ أربعة عقود، في وقت بدأت أنظمة حكم تتهاوى في تونس الخضراء ومصر الكنانة، بإجبار رئيس الأولى على مغادرة البلاد ورئيس الأخرى على التنحي، بعد أن تحركت مكامن الغضب والأمل والثورة، فانطلقت الجموع في أقطار عربية لنيل حصتها في صناعة الفجر الجديد. وتتالت الثورات والانتفاضات في عموم الوطن الكبير، آملة أن تسقط حصون الطغيان والاستبداد ومرتكزاتها. وكانت هذه الثورات في سرعة انتشارها وقوة زخمها مفاجأة الأمة لذاتها وللعالم. ولذلك اتسمت المواقف تجاهها من قبل المهيمنين على القرار الدولي، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، بالحيرة والارتباك والمراوحة والضبابية. وحين تأكدت حتمية انتصار هذه الثورات، تخلى صناع القرار الدولي عن حلفائهم، وأعلنوا انحيازهم للثوار، الذي لن يغير في كل الأحوال من حقيقة مواقفهم، ولن يجعلهم يتراجعون عن تنفيذ استراتيجياتهم الهادفة إلى تفتيت الوطن العربي إلى كانتونات ودويلات إثنية وطائفية، ليكون مرتعاً لهيمنتهم ونفوذهم، ويؤكد ذلك الأحداث المفاجئة على الساحتين اليمنية والليبية.

ولقد وجدتُ أن من الصعوبة بمكان تصديق مثل هذه الاستطلاعات، وتحديداً توقيتها، وهي المرتّبة خصيصاً لأغراض سياسية كلما تمأزقت السياسة الأمريكية الخارجية، وهو ما دأبت عليه الإدارات الأمريكية وأبواق آلتها الإعلامية وما يعني أن لا شيء منفصلاً في المخطط الأمريكي ـ الصهيوني للمنطقة.

ويبدو التناقض واضحاً في ما تضمنه الخطاب المشترك للرئيسين الأمريكي والفرنسي وخطاب رئيس الوزراء البريطاني (الخطاب الإمبراطوري الاستعماري الجديد والخطاب الإمبراطوري الاستعماري القديم) بين الإصرار على رحيل الرئيس الليبي معمر القذافي، وبين رفض تسليح الثوار، كما أن التلكؤ والتردد في حماية المدنيين حيال ما ترتكبه كتائب القذافي من إبادة بات مثيراً لتساؤلات كثيرة. فالمشروع الغربي مشغول بمن سيكون بديلاً للقذافي، ومشغول أيضاً بليبيا ما بعد الحرب. وبمعنى أوضح، مشغول بالبترول الليبي وحماية القذافي من الملاحقة القانونية، وهما من شروط الصفقة التي لم تكتمل بنودها بعد. والمؤلم والمحزن في هذا المقام العزوف العربي عن القيام بدور فاعل. فإلى أين وصل الحال العربي في غيابه عن

الساحة؟ فطالما بقي العرب بعيدين عن المشاركة في الحدث الليبي الراهن عسكرياً أو حتى سياسياً، سيكونون بعيدين أيضاً عن المشاركة في تحديد مستقبل ليبيا. وكما جعل الغزو الإمبراطوري الأمريكي من العراق نموذجاً وأضحى مصدراً للتهديد لبعض العرب، فليس هناك ما يؤكد أن ليبيا بعد انتهاء القتال، ليبيا الجديدة، لن تكون هي الأخرى مصدراً للتهديد. لكن الأخطر من ذلك هو أن تكون ليبيا الجديدة على النحو الذي أراده الكيان الصهيوني في العراق بعد غزوه وتدميره واحتلاله ونهب ثرواته وتمزيقه، وإعادته إلى ما قبل العصر الصناعي؛ عندها سيكون على العرب جميعاً أن يدفعوا ثمن هذا الغياب.

إن تعميم نهج العجز العربي، وتثبيته أمراً واقعاً لافكاك منه هو إقرار بانتظار الأمر من البيت الأبيض الذي يسكنه الآن رئيس أقرب ما يكون إلى حاخام سياسي تشبه مواقفه من العرب وقضاياهم وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، مواقف ذلك الحاخام الصهيوني وتهديده الرئيس الأمريكي باراك أوباما بعدم التجديد له ولاية ثانية في البيت الأبيض إن لم يتم الإفراج عن الجاسوس الصهيوني جوناثان بولارد؛ ويحمل وقاحة ونكران وجود لكل الدعم الذي يشكل الأساس في استمرار الكيان الصهيوني، وحمايته من أية مساءلة أو محاسبة على ما يرتكبه من جرائم. وثاني ما يحمله أن بولارد كان يتجسس على أمريكا نفسها لمصلحة الكيان الصهيوني، وما أكثر أمثاله من الجواسيس المزروعين في الولايات المتحدة. أما الثالث فهو حجم السطوة الصهيونية على الولايات المتحدة وعلى الإدارات الأمريكية المتعاقبة؛ مع أن العكس هو المفترض أن يسود، خصوصاً أن الإدارة الحالية لم تدّخر جهداً أو تقصر في تقديم الدعم للكيان الصهيوني، ومعه الدفاع والحماية باستخدام «الفيتو» وغيره. وعندما يقترب القرار من لجم الاستيطان، مثلاً، تبدو الولايات المتحدة، بقضها وقضيضها، عاجزة عن إزالة مستوطنة عشوائية، والمؤلم أننا كعرب، نتوسل ونستجدي..

والآن، ثمة قابلية لاحت في الأفق للاعتراف بالدولة الفلسطينية، فتحت أبوابها دول أمريكا اللاتينية؛ وثمة أحاديث خجولة في أوروبا، والأمم المتحدة جسد بلا أسنان، وقراراتها شكلية ليس أكثر؛ خاصة وأن مجلس الأمن أسير «الفيتو» الأمريكي، وقراراته لا تنفّذ إن لم تكن تلبي رغبات البيت الأبيض العبري ومصالح الكاوبوي الأمريكي، ويشكل أخص خدمة الاحتلال الصهيوني. وانطلاقاً من هذه القابلية، ذهبت السلطة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة وخطبت ود الغالبية فيها من أجل توفير الاعتراف بالدولة العتيدة، لكن اللوبي الصهيوني سارع إلى تحرك مضاد، فجاء الرد

القاطع والحاسم، كما المعتاد، من واشنطن، التي أعلنت رفضها خطط الحصول على اعتراف بالدولة الفلسطينية. هكذا تمارس الدولة المارقة، الولايات المتحدة، مجدداً دور قاطع الطريق، وهي التي لا تراعي غير الاحتلال الصهيوني واستيطانه وإرهابه، ولو كان هذا كله حتى على حساب المصالح الأمريكية نفسها.

بصريح العبارة، وكما أعلنت واشنطن، إن فكرة إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة غير مفيدة، ولن تسمح الولايات المتحدة بتمرير المشروع في مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال استخدامها لحق «الفيتو» كما فعلت مراراً مع كل مشروع قرار يستهدف الكيان الصهيوني. لكن واشنطن مع دولة فلسطينية بالمواصفات والشروط الصهيونية. وأمام هذا الواقع، فإن السؤال المطروح هو: هل أعدت الدول العربية وجامعتها والسلطة الفلسطينية عدتها للنزال المرتقب؟ المعركة تحتاج إلى قرار وإرادة وإعداد، وهي ليست مع العدو الصهيوني وحده، إنما مع الولايات المتحدة أيضاً. وبكلمات أكثر تحديداً ووضوحاً، إن المعركة هي مع المشروع الأمريكي الصهيوني – الغربي، بل والتخلي عن وهم المراهنة على الولايات المتحدة، التي أراد رئيسها باراك أوباما في خطابه إلى العالم العربي والإسلامي من القاهرة، أن يكون ضمن حملة علاقات عامة تستهدف تحسين صورة الولايات المتحدة في العالمين العربي والإسلامي، بحيث يحقق هدف الإبهار رغم أنه لم يتزحزح قيد أنملة عن الموقف الأمريكي من العدو الصهيوني ومخططاته الهادفة إلى تفتيت الأمة العربية، ونشر عوامل عدم الاستقرار في أقطارها.

لقد كانت مقدمات الإفصاح عن مشروع التقسيم والتفتيت والفوضى، الذي يعمل المشروع الأمريكي – الغربي – الصهيوني على تنفيذه في المنطقة العربية، قد برزت بعلانيتها إثر حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣. فقد برزت أثناءها وقائع جديرة بالرصد: أولاها أن العرب يستطيعون إلحاق الهزيمة بالعدو الصهيوني متى تحقق لهم التضامن وحشدوا طاقاتهم وقدراتهم واستخدموا ثرواتهم لمصالحهم الوطنية والقومية. وكان استخدام سلاح النفط كعنصر ضغط سياسي في المعركة قد أوحى أن بإمكان العرب انتهاج سياسة مستقلة، إذا ما تحققت لهم العزيمة والإرادة. إبان تلك الفترة، صرح وزير الخارجية الأمريكي مستشار الرئيس نيكسون للأمن القومي «هنري كيسنجر» أنه ينبغي العمل على جعل الكيان الصهيوني أكبر قوة إقليمية في المنطقة. ثم ما توصل إليه خبراء أمريكيون في تلك الفترة، بأن تفتيت البلدان العربية سيحول دون تشكيل قوة عسكرية عربية قادرة على التصدي للمشروع الصهيوني.

ومن شأن تحقيقه أن يخلق أسباباً جديدة للصراع بين العرب أنفسهم، حول مناطق متنازع عليها، كما أنه سيجعل الهيمنة على منابع النفط تتحقق بسهولة.

يؤكد ذلك ما يجري من أحداث مفجعة على بعض الساحات العربية. وقد رأينا بأم أعيننا كيف يجري تدمير ليبيا، باسم "ملك الملوك وعميد القادة العرب"، «دار دار وزنقة زنقة»، بما يعزز مشروع التفتيت الذي كان من أول الداعين إلى تحقيقه ولغزو العراق كبير الليكوديين الأب الروحي لحركة المحافظين الجدد، المستشرق الأنكلو ـ أمريكي، المؤرخ المختص بالتاريخ العثماني والمستشار الأبرز لبوش الأب والابن في أمور الشرق الأوسط، برنارد لويس. ولويس هذا هو صاحب السؤال الشهير عن العرب والمسلمين: «لماذا يكرهوننا؟» وأول من نحت مفهوم «صراع الحضارات» تعريفاً ثقافياً ـ حضارياً لهوية الشعوب وتخصيصاً لتمايز الغرب وتفوقه، قبل أن يتناول صموئيل هنتينغتون المفهوم ويحوله إلى نظرية في العلاقات الدولية. يُشار هنا، إلى أن برنارد لويس كان من بين الشخصيات الأمريكية التي أرسلت إلى ليبيا لامتحان القذافي بعد إعلان توبته إلى سيده الإمبراطوري الأمريكي.

ومن جهة أخرى، فإن تسعير النزعات الطائفية والمذهبية والدينية والعرقية من شأنه تفكيك النسيج الوطني للمجتمع العربي، وإشغال العرب باضطرابات داخلية لا يتورع معها بعضهم أحياناً أن يلجأ إلى القوى الغربية وفي مقدمتها قوى الاستعمار القديم (بريطانيا، فرنسا وإيطاليا) وقوى الاستعمار الجديد (الولايات المتحدة ومعها قوى الاستعمار القديم التابعة)، وإبقاء المنطقة العربية إلى ما لا نهاية سوقاً استهلاكية، فيسهم تفتيت الوطن العربي في إعادة تدوير أموال مبيعات النفط ومشتقاته.

وفي بداية التسعينيات من القرن الماضي، وتحديداً في يناير/ كانون الثاني ١٩٩٠، تحدثت دورية ذا نيشن The Nation، عن حرب محتملة في نهاية العام. وإثر انتهاء حرب الخليج، وأثناء التحضير لمؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، صرح وزير الخارجية الأمريكي «جيمس بيكر» بأنه سيعاد تشكيل الخارطة السياسية لدول المنطقة بشكل أكثر دراماتيكية من تلك التي شهدتها المنطقة الشرق الأوسطية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، والتي تمثلت في فرض اتفاقية «سايكس ـ بيكو»، التي رسمت حدود التقسيم والتفتيت، وصدور «وعد بلفور» بقوة الأمر الواقع.(١)

وإثر عاصفة ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، كان التحضير العملي اللوجستي والمباشر لاحتلال العراق قد ارتبط بمقولة «الفوضى الخلاقة»، وتمزيق العراق ليكون

---

(١) دورية ذا نيشن The Nation، يناير / كانون الثاني ١٩٩٠.

نموذجاً في المنطقة، نموذج مخطط التفتيت، واعتبار احتلال بلاد الرافدين مجرد محطة على طريق إخضاع وابتزاز ونهب ثروات المنطقة كلها، لمصلحة المشروع الأمريكي – الغربي ـ الصهيوني الذي يتلاقى في نشأته مع نشأة الماسونية ومراحل تأسيسها وطقوسها وأسرارها ورموزها ونفوذها في عصر العولمة. فالماسونية هي الوجه الآخر للصهيونية، وكلتاهما وجهان لعملة واحدة بترابط الوشائج السياسية والعقائدية، والأساليب النفعية والدوافع وتبادلية الأدوار بينهما. وهو ما يؤكده الباحث العراقي عبدالكريم الزهيري، المختص باللغة العبرية، من خلال كتابه الذي يتوصل فيه إلى أن الماسونية ليست منظمة أو حركة سرية فحسب، بل إنها تعتمد على المنهج الباطني في أدائها الميداني الملتوي والمركّب؛ وخطورتها أنها لا تعمل بشعار واحد ولا تتوجه إلى ميدان معين، بل تتسلل إلى المواقع ومراكز النفوذ.[١]

وبما أن الصهيونية هي القفاز الخارجي لليهودية العالمية، والصهيونية والماسونية سواء، تضع الماسونية قرارها بشكل اختراقي وفق أساليب سايكولوجية مدروسة ومؤثرة، وتختار المشاهير كأهداف منتقاة من رؤساء ووزراء وبرلمانيين وعلماء وأدباء وصحافيين وفنانين. وتناول الكاتب هذه الظاهرة في عصر العولمة وكيف تناغم الماسون مع مرحلة الاستقطاب الأحادي الأمريكي، وأشار إلى حجم تأثير هذه الحركة وقدرتها على الانتشار والتسلسل والتناغم مع كل البيئات، فضلاً عن كيفية استهداف الماسونية للديانات السماوية عبر استثمار الأقليات الدينية وتوظيفها. ويؤكد المؤلف أن القوى الماسونية عملت مجتمعة على الضغط على المؤتمرين في سان ريمو في عام ١٩٢٠ للاعتراف بيهودية فلسطين والتخطيط منذ ذلك الوقت لإقامة (دولة) لليهود في فلسطين واستخدام انكلترا جسراً للحصول على مأربهم. كما أشار إلى أن وعد بلفور في عام ١٩١٧ بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين كان من تخطيط القوى الماسونية.

في ذات السياق، تعمل الاستراتيجية الصهيونية بوضوح وترعى المخططات بهدف تقسيم الأقطار العربية ونشر عوامل عدم الاستقرار فيها وتفتيت الأمة العربية. ينقل «ميخائيل بار زوهر»، الكاتب الصهيوني، في كتابه الصادر عن جامعة تل أبيب، إن الإرهابي بن غوريون، عشية انتهاء الحرب مع العرب عام ١٩٤٨، بدا مهموماً وحزيناً، فسألته الإرهابية جولدا مائير عن أسباب حزنه وقد قامت «الدولة العبرية»

---

(١) عبدالكريم الزهيري: الماسونية ـ ضبابية النشأة وباطنية المنهج، عرض جريدة الخليج الإماراتية العدد ١١٦٣٩، ٢٠١١/٤/١.

وانتصرت على العرب، فحدق في خارطة أمامه ليقول: «كيف لا أحزن وأقلق وأنا أرى «الدولة» التي طالمنا حلمنا بوجودها لا تشكل سوى نقطة صغيرة في محيطٍ معادٍ يسيجها من كل جانب؟»!! ويضيف «بار زوهر» إن بن غوريون شكل فريقاً من الخبراء وطلب إليهم وضع استراتيجية ثابتة وطويلة الأمد لا تكفل للدولة العبرية تحقيق عناصر أمنها القومي فحسب، وإنما أيضاً أن تكون الأقوى في المنطقة التي تشكل وعاءها الإقليمي.[١]

وضع هذا الفريق، الذي ضم: «يسرائيل جاليلي، إيغال يادين، موشي ساسون، رؤبين شيلواح، وجولدا مائير» استراتيجية حركية تضمنت ثلاثة مبادئ رئيسية:

أولها - بناء قوة عسكرية صهيونية متفوقة على العرب جميعهم.

ثانيها - إقامة جسور خلفية مع دول الجوار الجغرافي المحيطة بالعالم العربي والتضامن معها إلى درجة التحالف، وتوظيفها في سياسة لشد أطراف العالم العربي.

ثالثها - اختراق الجسد العربي وإرهاقه من خلال التعامل المباشر مع الأقليات الدينية والعرقية والطائفية وتشجيعها على التمرد والانفصال، وبخاصة في الدول الكبيرة في وادي النيل ووادي الفرات (أي مصر والسودان والعراق وسوريا).

وعلى الرغم من أن تفاصيل هذه الاستراتيجية الحركية، ولا سيما في مبدئها الثالث، ظلت طي الكتمان، إلا أن ماكشفته بعض الكتابات الصهيونية، وخصوصاً تلك المصنفة من النوع الاستراتيجي والأكاديمي، تفصح عن بعض خصائص هذه الاستراتيجية، التي تقوم على ضرب الأسس التي نشأت عليها المنطقة العربية والتي شكلت هويتها وعناصر تميزها في آن واحد. وهذه الأسس هي العروبة والإسلام وعلاقة التشابك بينهما. فالديانة الإسلامية قامت على التسامح الديني والتعددية المذهبية؛ كما أن العروبة باقترانها بقيم الإسلام تبرأت من النزعة العنصرية التي ميزت المفاهيم القومية في التطبيقات القومية الأخرى، وخصوصاً الأوروبية منها.

وهكذا، فقد أحكمت الاستراتيجية الصهيونية بوصلتها باتجاه إيجاد التناقض بين العروبة والإسلام والتسلل من خلال إيجاد الثغرات في جدار التماسك الاجتماعي للمجتمع العربي. فهي توجهت بصفة خاصة إلى بعض الأقليات وجعلت علاقتها

---

(١) ميخائيل بار زوهر: دافيد بن غوريون، جامعة تل أبيب ١٩٧٢، عرض جريدة الخليج الإماراتية ٢٠٠١/٧/٢.

معها أساس تفتيت الجسد العربي، وذلك بإحلال الولاء العرقي الطائفي موضع الولاء القومي تارة (وهو ما شهدناه في شمال العراق، كردستان العراق وجنوب السودان)، بل واستئصال الولاء القومي لصالح الولاء العرقي تارة أخرى.

بهذا المعنى سارت محددات سياسة الكيان الصهيوني في التعامل مع الأقليات داخل المجتمع العربي وفق أسلوب واحد أساسه ثلاثة عناصر:

١) إذكاء النعرة العرقية من خلال إبراز وإعلاء التميز العرقي أو الديني أو كليهما معاً.

٢) خلق القيادات لهذه الأقليات وتدريبها خارج الوطن العربي وبخاصة في الولايات المتحدة وأوروبا.

٣) الإيحاء وترسيب القناعة بأن أياً من هذه الأقليات تملك القدرة والصلاحية لأن تخلق دولتها ـ المستقلة.

ويشرح الإرهابي شيمون بيريز في كتابه درع داود الصادر عام ١٩٧٠، جوهر ومبررات هذه الاستراتيجية بالقول: «إن شعوب هذه المنطقة خليط غير متجانس من القوميات والطوائف والجماعات الإثنية، وأن تبنّي الكيان حماية هذه الأقليات والجماعات الطائفية ودعمها ومساعدتها سيوفر له إمكانية التسلل إلى المنطقة والتحكم فيها.» وأضاف مؤكداً «إن قوة الكيان الصهيوني تبنى بضعف العرب ومحبة الشعوب غير العربية لها، وأن على الكيان أن يتسلل للشعوب نفسها.[1]

ويبدو أن أجواء التسوية التي تحققت بين مصر والكيان الصهيوني بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، وتجارب التسوية كذلك مع السلطة الفلسطينية والأردن، بمكوناتها تستهدف:

أ ـ نزع الإرادة الذاتية للنظام العربي وكبح قدرته.

ب ـ وأد فكرة العمل العربي المشترك.

ج ـ إنفراد العدو الصهيوني بحيازة أسلحة الدمار الشامل في المنطقة.

د ـ استمرار، أو الإبقاء على، تفوق العدو العسكري.

وفق هذه المكونات والأهداف، وبعد سباق توقيع الاتفاقيات والمعاهدات، أصبح العدو الصهيوني اللاعب الرئيسي، وموزع الأدوار في المنطقة، والمتحكم في توجيه الاستثمارات الدولية والمشروعات الإقليمية على النحو الذي يكرّس حالة

---

(١) شيمون بيريز: درع داود، الصادر عام ١٩٧٠، عرض جريدة البيان الإماراتية ١٩٩٩/٨/٢٩، نقلاً عن صحيفة «هاتسوفيه» الصهيونية.

من التفوق للكيان ونوعاً من التسابق المتعمد لكسب وده والقبول بالعيش في ظلال الهيمنة الصهيونية.

وما يبعث على الأسى أن بعض أركان النظام العربي لم يفعلوا على مدى قرابة أربعة عقود شيئاً ذا بال يُسهم في تطوير الموقف العربي العام وتقويته إزاء التحديات كافة وفي مقدمتها التحدي الصهيوني. فإذا كان من الضروري والمهم جداً استثمار العوامل الخارجية والفرص التي توفرها للتحرك دعماً للموقف العربي وتعزيزه في دوائر صنع القرار الدولي، فإن الأهم والأولى بداهة، منذ أن سكتت المدافع وقرقعة السلاح على الجبهات العربية مع الكيان الصهيوني، أن يركّز النظام العربي على جهوده لاستنهاض قواه وطاقاته وتوظيفها توظيفاً حصيفاً وعقلانياً لخدمة قضاياه المصيرية وإشهار وحشد التأييد والتعاطف الدوليين معها، مدخلاً واضحاً لبناء موقف عربي موحد ومتين إزاء التحديات التي تواجه الأمة، يعيدها تواقة إلى لاءات قمة الخرطوم وسنوات التحدي والكبرياء في حرب الاستنزاف المجيدة التي رافقت إعادة بناء القوات المسلحة المصرية بعد نكسة يونيو/ حزيران ١٩٦٧، وصولاً إلى حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣. أمّا أن يصار إلى المراهنة والتعويل على العوامل الخارجية، لتجاوز مأزق السياسة العربية، فذلك، كما أثبتت السنوات، ليس سوى ضرب من المقامرة الخاسرة.

إن أجواء «السلام» التي تحققت بين مصر والكيان الصهيوني لم تجعل هذا الأخير يخفف من غلوه واندفاعه في استراتيجيته المعادية للعرب عموماً ولمصر خصوصاً. فمع العقدين الأخيرين من القرن الماضي، أعدّ مركز الأبحاث السياسية في وزارة خارجية الكيان مشروع مخططات لتقسيم الدول العربية كالعراق ومصر والسودان وسوريا ولبنان وغيرها. وقد أشرف على المشروع الخبير الصهيوني «زيونسنين» وعدد آخر من خبراء الكيان، مثل ديفيد كمحي، المدير العام الأسبق لوزراء الخارجية، وياهو هيركابي، مدير الاستخبارات العسكرية الأسبق، والبروفيسور يوشي أوليمرت، من مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، وأوري لوبراني المستشار الأسبق في حكومة الكيان، وديفيد ساسون نائب مدير عام وزارة الخارجية الأسبق للمهمات الخاصة. وقد تطرق المشروع إلى مخططات التقسيم هذه بالقول: «إننا نجد أنفسنا أمام إمكانيات واسعة لكي نبدّل الوضع كلياً.. فخسارتنا لسيناء يجب أن تعوض بإيجاد دولة قبطية في أعالي مصر والعمل على إيجاد المؤيدين لإسرائيل من بين المصريين أنفسهم». ثم يتطرق المشروع إلى تقسيم العراق إلى ثلاث دول

وسوريا إلى أربع دويلات وتقسيم لبنان إلى خمسة كانتونات. وقد بدأت الاستراتيجية الصهيونية في الثمانينيات من القرن الماضي تولي اهتماماً أكثر للجناح الأفريقي من العالم العربي، بعد أن حققت التطورات في المشرق العربي إنجازات مهمة للكيان الصهيوني، وذلك باندلاع حرب الخليج الأولى وإخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان وصارت الأوضاع في لبنان تعبّر عن انشطارات طائفية تكرّس قيام الكانتونات السياسية على أرض الواقع.

وإذا كان هذا الكيان الكولونيالي قد استطاع كظم غيظه على ضياع الحالة التونسية الصديقة لبيئته الفاشية الاستعمارية، وإذا كان قد عبّر مواربة عن حسرته على فقدان امتيازات تلك الحالة العربية الشمال إفريقية، فإن ما جرى في مصر هز العدو من جذوره وجعله مرتبكاً وقلقاً وحائراً، وكشف عجزه وعدم قدرته على فعل أي شيء لإنقاذ نظام تحالف ونسق معه لأكثر من ثلاثة عقود، ساعياً لضمان الوصول إلى تسوية مع أي نظام عربي، يضمن الاعتراف بمشروعية اغتصابه لفلسطين. ومنذ بداية الحراك في مصر، تدرج الموقف الصهيوني من تعبير المسؤولين الصهاينة عن قلق الكيان مما يجري ومتابعته وصولاً إلى تحذير الإرهابي رئيس حكومة الكيان نتنياهو، من أن التغيير في مصر سيؤدي إلى اضطراب الأوضاع في الشرق الأوسط؛ ثم تصريح الإرهابي رئيس الكيان شيمون بيريز بأن الكيان الصهيوني يفضل الدكتاتوريات العربية على الديمقراطية، التي يمكن أن تنطوي على عداء للحالة الكولونيالية الصهيونية.

كذلك كتب الملياردير اليهودي الأمريكي جورج سورس في صحيفة الواشنطن بوست يوم الرابع من فبراير/شباط ٢٠١١، أنه ليس من مصلحة الكيان وجود أنظمة ديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط ستكون حرة في خياراتها السياسية. وبالتوازي، عبرّ العالم الرأسمالي الغربي بارتباك وتخبط وتضارب عن قلقه البالغ حيال ما يجري في مصر تحديداً وفي غيرها، مما يعيد البسمة إلى أبناء الأمة، ويلأم الجراح وحالات العجز والهوان التي أرادها الحكام، ويعيد مصر إلى سياقها التاريخي الحضاري، بعيداً عن سياسة الوصاية والإملاءات ومناطق النفوذ، وإنهاء كل أشكال النكوص ورفض المساعدات المهينة واتفاقيات الذل والعار، لتبقى مصرنا التي في خاطرنا، تتحدث عن نفسها بلغة التغيير والتحرير.

إن تفتيت المنطقة هو العنصر الأساسي في "الشرق الأوسط الجديد"، الذي يُراد رفع بنيانه على أنقاض البنيان العربي القائم، والذي يفقد مناعته وحصانته نتيجة

ظروف وعوامل داخلية، ونظم ارتضت أن تبقى في أبراجها العاجية على حساب شعوبها؛ وأخرى خارجية وجدت المناخ والأرضية المناسبة. فهل صارت الوحدة عبئاً وحل محلها تحريك الفتن الطائفية والمذهبية والعرقية وحتى القبلية، التي شطبت شعوبها بكل طاقاتها، ونصبت نفسها وصياً أزلياً وصولاً إلى تيسير تفتيت المنطقة إلى دويلات تتناحر في ما بينها ويفتك حكامها بشعوبها. وهاهي ليبيا تدخل في القائمة بعد حرب النظام على شعبه، وما استدرجه في صفقة فاحت رائحتها، مع قوى العدوان والسيطرة والمصالح، بما ارتكبته من تدخلات في الشؤون الداخلية العربية في محاولة لإحكام القبضة والهيمنة على المقدرات والثروات العربية من جديد، تحت شعارات برّاقة زائلة.

إن المنعطف التاريخي الذي تمر به المنطقة العربية يضع الجميع أمام خيارين لا ثالث لهما:

أ- إما الاستجابة والخنوع للمشاريع الأمريكية - الغربية - الصهيونية الهادفة للهيمنة على المنطقة، أو

ب- وقوف القيادات السياسية العربية مع تطلعات شعوبها، بكل قواها وأطيافها، في خندق التنمية وبناء مجتمعات الكفاية والعدل، والإصلاح الديمقراطي وحمايتها من التبعية.

وقد كتب الكاتب البريطاني غاري يونغ في صحيفة الغارديان البريطانية (٢٠١١/٢/١٣)، يقول إن أحداث مصر برهنت على أن الزعماء الغربيين يعتبرون الحرية مسألة استراتيجية، لا مسألة مبدأ. ويتحدث الكاتب عن صورة العرب في المخيلة الغربية حيث يعتبرونهم أناساً متعصبين دينياً، ومتطرفين لا يعرفون سوى لغة العنف والإرهاب.! ولذلك فلا سبيل إلى نشر الحرية والديمقراطية بينهم (العرب) إلّا من خلال فوهات البنادق. ثم يبين الكاتب كيف أثبتت الأحداث الأخيرة بطلان هذا التصور، فيقول: زعزعت الأحداث التي شهدتها تونس ومصر نظرة الغرب بأنها لا تطال معاهدة كامب ديفيد التي وقعها السادات باسم مصر في عام ١٩٧٩ والإرهابي بيغن، التي تضمن أن لا تؤدي التغييرات في مصر وغيرها من الدول العربية إلى تغيير في ميزان القوى القائم في المنطقة، نظراً لما حققته تلك المعاهدة من تحييد للجبهة المصرية، بل حولت مصر إلى شرطي لحماية الأمن الصهيوني، ومكنت الكيان من الاستفراد ببقية دول المواجهة، في محاولة لإخضاعها لسياساته، كما مكنته من العربدة في العديد من البلدان العربية وأتاحت له استباحة عاصمة عربية، بيروت، في

غزو لبنان عام ١٩٨٢.

ومرة أخرى، تماهت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما مع الموقف الصهيوني الذي نجح بضغطه على القاضي، اليهودي، الجنوب إفريقي، ريتشارد غولدستون، في دفعه للتراجع عن موقفه من جرائم العدو الصهيوني أثناء محرقة غزة في نهاية عام ٢٠٠٨ ومطلع ٢٠٠٩. وقد أشير إلى أن هذا التراجع قد جاء إثر ضغوط صهيونية مكثفة، وصلت حد منعه من حضور تعميد أبنائه وحرمانه من عقد أية لقاءات سياسية ودينية واجتماعية. وقد جاء تراجع غولدستون في مقال نشره مؤخراً في صحيفة واشنطن بوست، زاعماً أنه لم يُتمكن من الاطلاع على تفاصيله؛ وذهب إلى أبعد من ذلك، باتهامه المقاومين الفلسطينيين، تعمد مواجهة المحتلين.

إن ما تشهده المنطقة العربية من حراك وأحداث أخذت طابع الثورات وضع المحللين والمراقبين أمام مشهد لا فكاك منه ووقفة تأمل جادة ليست عارضة، لتكون تحليلاتهم مبنية على عوامل مفتوحة في الاحتمالات وليس على انعكاسات ذاتية، أو آنية ضاغطة؛ لا سيما وأن الواقع المزمن قد يواجه على حين غرة موجة عارمة من السخط المتراكم، الذي لا يترك في الساحة أية خيارات متاحة، سوى خيار واحد يتمثل في التغيير.

وإذا ما عدنا إلى قرابة قرن من الزمن، إلى حالة الثورة العربية الكبرى وما تمخض عنها، نجد أن الواقع يزخر بما يختزنه من تراكمات مزمنة، وأن أخطرها ما سجله التاريخ العربي الحديث على الأمة ومستقبل أجيالها تلك الاتفاقية التي عرفت باتفاقية سايكس ـ بيكو ١٩١٦ ووعد بلفور المشؤوم ١٩١٧. فالأولى رسمت الحدود المصطنعة التي أرادها المستعمر البريطاني والفرنسي والإيطالي، والثاني وعد بجعل فلسطين دولة لشذاذ الآفاق من الصهاينة.

بيد أن الأمل في ما يحدث الآن في المنطقة العربية هو أن تكون ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني على أرض الكنانة امتداداً تاريخياً لثورة ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٢ وما سبقها، لتأخذ مصر دورها الريادي الذي طال انتظاره، لا أن تكون وأخواتها في الأرض العربية، امتداداً شبيهاً بالثورة العربية الكبرى، في تقسيم وتفتيت جديدين لشرق أوسط جديد؛ بل أن تكون حالة التغيير الجارية تمثل التجسيد لعملية العالم العربي، ونظرة العرب إلى أنفسهم. ويقول غاري يونغ، إن تصورات الغرب الخاطئة جعلته يعامل العالم العربي وكأنه لم يبلغ سن الرشد، لكي يبرر الدور الغربي المباشر، أو المتواطئ في قمعه بكل وحشية. ويضيف الكاتب أن الأحداث الأخيرة

في العالم العربي، ومشهد العرب، المسلمين والعلمانيين والمؤمنين بالتعددية، وهم يحشدون قواهم من أجل الحرية والديمقراطية ضد طاغية مدعوم من قبل القوى الغربية، تفرض إعادة النظر في تلك الرؤية الغربية، وتدل على أن ثمة وسيلة لدعم الديمقراطية في هذا الجزء من العالم، غير الغزو والاحتلال، والقصف بالصواريخ والقنابل، والتعذيب والإذلال.

ويتابع الكاتب غاري يونغ فيقول، إن الأحداث الأخيرة أطاحت بذلك التصور الذي كان يحمله الغرب عن نفسه أيضاً؛ إذ كان يصرّ على أنه وسيط نزيه يسعى إلى نشر الديمقراطية والسلام والحرية في المنطقة، وأنه حريص على تجنب التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة.. وظل القادة الغربيون على جانبي الأطلسي، كما يقول الكاتب، يرددون في عصر ما بعد الاستعمار أنهم موجودون في العالم العربي من أجل مصلحته..

وعليه، فالحقيقة هي أن الغرب متورط في الأمور فعلاً؛ وما لا يمكن تصديقه أن يقوم الغرب بتسليح طاغية على مدى ثلاثة عقود، ثم يدّعي الحياد عندما تعلو الاحتجاجات ضد ذلك الطاغية. ويقول الكاتب «إن الغرب يدعم الديمقراطية عندما تكون الديمقراطية تدعم الغرب». ولكن حالة مصر تثبت أن الحرية بالنسبة إلى الغرب مسألة استراتيجية، لا مسألة مبدأ. وهذا يوضح السبب في أن معظم العالم كان يراقب الحشود في القاهرة بإجلال وإعجاب، بينما كان قادة الغرب ينظرون إليها بخوف وتوجس. فهم يدركون أن العالم العربي إذا أتيح له أن يختار زعماءه، فسوف يكون أولئك الزعماء أقل مساندة للغرب. ولم تكتفِ سياسات الغرب الخارجية في المنطقة بالتغاضي عن غياب الديمقراطية، بل ظلت تعتمد على الدكتاتورية وتدعمها.

يسخر الأكاديمي وعالم الاقتصاد الباكستاني «شاهد عَلَمْ»، البروفسور في جامعة نورث إيسترن ـ بوسطن الأمريكية، من تساؤل الكاتب الأمريكي ـ الهندي الأصل ـ فريد زكريا، من برجه العاجي على شبكة سي إن إن الإخبارية الأمريكية، عما إذا كان لبوش فضل في الأحداث الجارية في المنطقة العربية، وعمّا إذا كانت تلك الأحداث ثمرة، ولو متأخرة، لمشروع المحافظين الجدد لنشر «الديمقراطية».. في الشرق الأوسط. يقول عَلَمْ: يمكن أن يكون لجورج بوش وحلفائه من المحافظين الجدد بعض الفضل في موجة الاحتجاجات التي اجتاحت الشرق الأوسط، ولكن ليس بالطريقة التي يظنها فريد زكريا.. فالغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق، والهجمات على باكستان والتدخلات في الصومال واليمن والدعم الفاضح لحروب الكيان الصهيوني الإجرامية

ضد الفلسطينيين واللبنانيين، أدت الى نتيجة واحدة محققة وهي تعجيل وتيرة سير التاريخ في هذا الجزء من العالم.(١)

وتلعب الولايات المتحدة دوراً خبيثاً؛ فهي تركب موجة الإصلاح والتغيير في المنطقة، وتتحدث عن حق الشعوب في الحرية والديمقراطية، وتوجه رسائل عبر أركان إدارة باراك أوباما عن ضرورة احترام إرادة الشعوب والأخذ بها والانصياع لها. والمعادلة التي اعترفت بها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة «كوندوليزا رايس» شكلت لعدة عقود استراتيجية بلادها إزاء الشرق الأوسط؛ وهي صاحبة نظرية «الفوضى الخلاقة»، والمفاضلة الدائمة بين الاستقرار والديمقراطية لمصلحة الاستقرار فقط، أو حينما رأت الولايات المتحدة وشاءت أن تضع في سلم أولويات سياساتها الخارجية، العولمة في مواجهة الديمقراطية، سبيلاً ومدخلاً لنظام عالمي جديد.

لقد حفل المشهد العربي بأحداث وتطورات تعمق الأزمة التي يعيشها النظام السياسي العربي وتطرح بالحاح عدة قضايا شهدتها بداية التسعينيات من القرن الماضي، يأتي في مقدمتها سياسة «غطرسة القوة» التي عادت الولايات المتحدة الأمريكية تمارسها من جديد، على رغم انتهاء عصر الحرب الباردة؛ يواكبها شعور يسود عواصم الغرب وخصوصاً في مراكز الأعصاب الاقتصادية، أن ثمة حاجة ماسة إلى عالم اقتصاد جديد من طراز «بريتون وودن» الذي وضع أساس النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، وهو النظام الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية، ونعيش الآن نهايته أو نتائجه.

وتأسيساً على تجربة القرنين الماضيين اللذين أظهراً تلازماً ما بين الديمقراطية والليبرالية، فإنه من الطبيعي أن يرى مناصرو العولمة في قيام نظام اقتصادي ليبرالي عالمي، أنه سيؤدي حتماً بالضرورة إلى توسيع نطاق الديمقراطية ويدعم اتساعها سيما وأنها بالأساس أثبتت أنها النظام الأكثر نجاحاً والأكثر إغراء على الاقتداء.

وبالمقابل، فإن مناهضي العولمة يعتقدون أن الديمقراطية وحرية الأسواق من دون توازن وعملية ضبط لاندفاع حرية التجارة، ستؤديان حتماً إلى حالة من التصادم في ما بينهما. فالديمقراطية تهتم بالفرد وبرفاهيته كهدف أساسي. وعلى العكس من ذلك فإن مبادئ اقتصاد السوق تعامل الفرد كسلعة يمكن الاستغناء عنها بسبب الضرورة، أو الثقافة أو مستوى التعليم أو المهارة أو القدرات الجسمانية. إضافة

---

(١) شاهد عَلَم، أكاديمي وعالم اقتصاد، مقالته في موقع أنتي وور ٢٠١١/٢/١١.

إلى ذلك، فإن الديمقراطية ترتكز على الحقوق المتساوية للمواطنين. وعلى النقيض من ذلك، فإن مبادئ اقتصاد السوق ترعى التباين وعدم التكافؤ وتحرم بعض الناس من القدرة على توفير حاجاتهم الاقتصادية الأساسية، الأمر الذي يقلل من قدرتهم على ممارسة حقوقهم السياسية كاملة. أكثر من ذلك، فإن الديمقراطية تتعزز مع الاستقرار، وهي تستند إلى ائتلافات المواطنين، فيما تعمل مبادئ اقتصاد السوق على تشجيع الأنانية والمراكز الفردية المتنافسة ولا تشجع الائتلافات الفردية. وهي في الوقت نفسه لا تعرف الاستقرار. فهي تنتقل برؤوس الأموال والبضائع والأشخاص حيثما يوجد الطلب، وبالتالي فإن أهم عوائدها ومكاسبها تتحقق عن طريق المضاربات غير المستقرة والتنافسية غير النزيهة.

وبسبب التناقض القائم في جوهر كل من الديمقراطية والليبرالية، كان لابد من الناحية الواقعية أن يبرز أحد المفهومين على حساب الآخر. وبالفعل، فإن العولمة قد سمحت لمفهوم اقتصاد السوق أن يتغلب على حساب الديمقراطية؛ والنتيجة التي ترتبت جراء ذلك هي المزيد من الفقر والبؤس والبطالة وغياب التكافل والتعاضد الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي والمزيد من الفساد والجرائم وفقدان الأمن والتدمير البيئي.

وفي الحقيقة، لقد كشفت التجربة التاريخية بوضوح أنه لا يمكن بناء مجتمع ديمقراطي في ظروف البؤس والحرمان والفاقة. فالفقر هو ألد أعداء الديمقراطية؛ وما من مجتمع في الماضي أو الحاضر تمكن من تحقيق الاستقرار في أوضاع التعاسة والعوز. فلقد نجحت الديمقراطية في المجتمعات الغربية ونمت في القرنين الماضيين في ظل نظم اقتصادية ليبرالية، وذلك بحكم استفادتها من الظروف الدولية العامة التي أتاحت لمواطنيها العيش في بحبوحة اقتصادية، تحققت لها بفعل الحالة الاستعمارية تارة، وبفعل الهيمنة على موارد الآخرين تارة أخرى، وبفعل ربط اقتصادات الآخرين بالشرايين التي تصب في اقتصادها تارة ثالثة، وهو أمر يعتقد البعض بإمكان تكراره في ظل العولمة.

وهنا لابد من التذكير بحقيقة أن البحبوحة الاقتصادية التي شهدتها الدول الغربية ما كان لها أن تحقق انجازاتها على الصعيد الاجتماعي، وتحقيق النجاح الديمقراطي، لولا دور «حافظ الميزان» الذي قامت به الحكومات في المجتمعات الغربية لضبط المعادلة ما بين الديمقراطية والليبرالية. فمبادئ اقتصاد السوق لم تتمكن خلال القرنين التاسع عشر والعشرين من تطبيق مبدأ البقاء للأصلح بفضل

التدخل الحكومي في إطار مفهوم خلق دولة الرفاه الاجتماعي. وقد عمدت الحكومات الى التدخل في السوق بتشكيلة واسعة من البرامج المصممة لتحقيق نوع نسبي من التوازن في دخول الأفراد الاقتصادية ومنع اللامساواة من البروز. إذ قامت الحكومات بإقرار برامج التعليم الإلزامي الممول حكومياً ومنح هبات الأراضي الرخيصة لبناء الجامعات، وكذلك فرض مبدأ ضريبة الدخل التصاعدية وتقديم التأمين الصحي والرعاية الصحية المجانية للمسنين وللفقراء، كل هذه الإجراءات وفرت أرضية التعايش ما بين الديمقراطية والليبرالية في ذلك الوقت. ولكن منذ وصول الرئيس رونالد ريجان إلى البيت الأبيض (١٩٨١-١٩٨٨) مترافقاً مع انتخاب مارغريت تاتشر في بريطانيا، بدأت العقيدة الليبرالية الأنجلو - سكسونية الجديدة تطغى على سياسات العديد من الحكومات الغربية باتجاه تقليص دورها التدخلي في الحياة الاقتصادية. وقد انعكست هذه السياسات حتى على حكومات دول العالم الثالث تحت غطاء شعار الإصلاح والخصخصة. ونجم عن ذلك استشراس قوى السوق لتركّز الثروة في أيدي قلة من الناس، ثم جاءت نهاية الحرب الباردة وغياب البديل الأيديولوجي ليؤدي بدوره الى انقلاب قوى السوق صوب التوحش الرأسمالي والعولمة. وكان من الطبيعي أن يخلف ذلك ازدياد متنامٍ في أعداد العاطلين عن العمل وتناقص مداخيل الأغلبية العظمى من سكان المعمورة. فلقد ألقت الأخيرة بالملايين في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا وبريطانيا واليونان وإسبانيا وكندا واستراليا واليابان وغيرها إلى قارعة البطالة، وقد أسهم ذلك في اندفاع شعوب هذه البلدان الى استهلاك رأسمالها الاجتماعي، فازدادت الجرائم واتسع نطاق الأصولية والعنصرية، وتفاقم تعاطي المخدرات في الوقت الذي تدنت فيه المشاركة السياسية وانحسر الإقبال على صناديق الانتخابات وعم الفساد والفضائح والرشى أوساط رجال الحكم وحاشيته.

إنها العولمة بوصفتها السحرية، أمركة للعالم، أو بأنها تعبير مختلف آخر من تعابير الهيمنة الحضارية الغربية المتجددة. فالرأسمالية العالمية لا تعترف لا بالحضارات ولا بالدول، ولا تهمها المشاعر الوطنية والأيديولوجيات القومية، إلا بقدر خدمتها لآلة السوق والمنافسة والاستهلاك. والولايات المتحدة، بحكم تركيبتها العرقية والرأسمالية التاريخية، هي الأكثر ترشيحاً في الواقع لتكون أولى ضحايا التغييرات التي سيفرضها الاقتصاد العالمي على الأمم، كما الدول، على الجماعات كما على الأفراد.

كتب «وليام جريدر» في كتابه الذي يُعد أحد أكثر الكتب مبيعاً في قائمة جريدة

النيويورك تايمز «لدي أشياء قاسية أقولها عن وطني الولايات المتحدة. ففيما وراء الركود الاقتصادي والأزمة المالية التي عصفت بها في ٢٠٠٨-٢٠٠٩، نحن في مشكلة أعمق مما يفترض الكثيرون من الأمريكيين، أو مما ترغب السلطات في الاعتراف به. ولست أرى طريقاً لطيفاً لقول ذلك، فأمريكا «كرقم واحد» قد انتهت، والولايات المتحدة تتجه للسقوط، وهو قصاص شديد سيفرض على مجتمعنا تحولات مؤلمة، كما سيوجه لطمات مذهلة لكبريائنا الوطني. ويضيف «جريدر»، إن استعادة عافيتنا القومية سوف تقتضي تغيراً كبيراً، تحولاً تاريخياً في طرائق عيشنا وعملنا، وكذلك في الطريقة التي نحكم بها».(١)

ويقول «عبدالحي زلوم» الذي أسهم في الأعمال التأسيسية للعديد من شركات أوبك «إن العالم قال "لا" بالقلم العريض: فالأزمات الاقتصادية المتعاقبة، والعولمة، وأدواتها المالية كالمشتقات المالية اعتمدت على مبدأ أن هناك أحمقَ يولد كل دقيقة. أما العولمة فاعتمدت على مبدأ أن العالم أصبح مسرحاً للتفتيش عن هؤلاء الحمقى، وقد وجدوهم في كل مكان». ويضيف زلوم: قال «صمويل هنتينغتون»، «لم يربح الغرب العالم بسبب تفوق أفكاره أو قيمه أو ديانته، وإنما ربحه بسبب تفوقه في استعمال العنف المنظم. والغربيون غالباً ما ينسون هذه الحقيقة، أما غير الغربيين فلا ينسونها أبداً». فالأزمة الاقتصادية الأخيرة وحروب الإرهاب الغربي في العالم الإسلامي مباشرة أو عن طريق الوكلاء كما في فلسطين والعراق وأفغانستان وباكستان وغيرها، هي مسامير في نعش المشروع الإمبراطوري الأمريكي الذي جعل من العولمة حصان طروادته».(٢)

ويختلف كتاب رئيس الوزراء البريطاني السابق «غوردون براون» الذي صدر مؤخراً، عن الكتب التي صدرت عن أمثاله، حيث إن الكتاب ليس مذكرات يتحدث فيها عن الفترة التي قضاها في منصب رئاسة الوزراء أو عن حياته الشخصية فحسب، بل يتناول الأزمة الاقتصادية الكارثية في العالم. وفي كتابه دعوة لاتخاذ نهج عالمي والعمل بتعاون كامل لإنقاذ الاقتصاد العالمي، والسعي إلى عولمة أفضل، يدعو البنوك إلى الالتزام بأخلاقيات اقتصادية، والابتعاد عن التهور والجشع واللامبالاة التي أودت

---

(١) وليام جريدر Come Home America، عرض: عبدالحي زلوم، جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٤٩٥، ٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

(٢) عبدالحي زلوم: أمريكا تريد والله فعّال لما يريد، عرض جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٤٩٦، ٢٠١٠/١١/٩.

بالعالم إلى أزمة قاسية، أفقدت الكثيرين أعمالهم ولقمة عيشهم وأذاقتهم المرارات.[١]

ويشدّد المستشار الاقتصادي «عبدالرزاق الفارس»، في المحاضرة التي ألقاها في الندوة التي عقدها مركز الخليج للدراسات في دار الخليج الإماراتية في ٢٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٠، على أن الأزمة المالية التي عاشتها أسواق الائتمان تعتبر أسوأ أزمة مالية يواجهها العالم منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين. وقال في المحاضرة التي حملت عنوان «الأزمة المالية العالمية.. هل انتهت حقاً؟» إنه «اعتماداً على دراسات متعددة من بعض المنظمات المالية الدولية ومراكز البحوث، فإن حجم الخسائر نتيجة تفجر الأزمة المالية العالمية وصل إلى حدود ٧٤ تريليون دولار.[٢]

وجاء في برنامج تلفزيوني اسمه Front Line على شبكة PBS الأمريكية ٢٠٠٩/٢/١٧، بعنوان «داخل الانصهار»، أن اجتماعاً عقد في ساعة متأخرة يوم الخميس ١٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨ في مكتب «نانسي بيلوسي» رئيسة الكونغرس، حضره كبار رجال الكونغرس من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، بالإضافة إلى وزير الخزانة «بولسن» ورئيس البنك المركزي الأمريكي «بن شلومو برنانكي».[٣] وقال أحد الذين حضروا ذلك الاجتماع: «كنت في ذلك الاجتماع ولكني لم أكن أتوقع أن أسمع ما سمعت! فقد أبلغ برنانكي وبولسن الحضور أنهما بحاجة إلى ٧٠٠ مليار دولار لإيقاف انهيار أسواق الائتمان. وقال لنا «بولسن» بصوت متزن: (مالم تتصرفوا، فإن النظام المالي برمته ـ النظام الرأسمالي الأنجلو – سكسوني، في هذا البلد والعالم أجمع سينصهر ويتلاشى). ثم قال برنانكي، (إذا لم نفعل ذلك غداً، سوف لن يكون هناك اقتصاد أمريكي يوم الاثنين).[٤]

كان وقع الأزمة كالصاعقة مدوياً في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة المحركة للرأسمالية العالمية والمسؤولة أساساً عن هذه الأزمة. وفي الوقت نفسه، كانت الأزمة تتفاعل بشكل آخر في الاقتصادات الأوروبية باستثناء ألمانيا. ولم يكن باستطاعة معظم دول أوروبا، وبخاصة الدول الأقل ثراء، أن تسمح بتفاقم عجز موازناتها كما فعلت الولايات المتحدة، إذ إن ارتباطها بمنطقة اليورو يحرم

---

(١) غوردون براون: ما بعد الانهيار Beyond The Crash، عرض جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٥٤٥، ٢٠١٠/١٢/٢٨.

(٢) عبدالرزاق الفارس، محاضرة في مركز جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٥٢٢، ٢٠١٠/١٢/٥.

(٣) أنظر باب: من هو هذا اللوبي الصهيوني الذي يحكم الولايات المتحدة؟.

(٤) جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١٠٩٠٣ ـ ٢٠٠٩/٣/٢٦.

عليها أن تفعل ذلك. بل كان هذا الارتباط نفسه هو الذي دفع بحكومات اليونان وإسبانيا وأيرلندا والمملكة المتحدة إلى تعريض مجتمعاتها لحالة خطرة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي حين فرضت إجراءات تقشف لتحصل على معونات من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي. بمعنى، أن دول العالم الرأسمالي قررت تقليص الإنفاق على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، أي كل ما يرتبط بمصالح الطبقات الوسطى والدنيا، باعتبار أن حل الأزمة في النهاية يعتمد، حسب رأي اليمين المتطرف، الذي يمثله "أنبياء" الحرب كالمجمع الصناعي العسكري وأباطرة رأس المال في وول ستريت، على مزيد من التضحيات من جانب الفقراء ومتوسطي الحال بغض النظر عما تسببت به مظاهرات العمال في مدن أيرلندا واليونان وإسبانيا من خسائر مادية وفتن اجتماعية. ولا يهم إن كانت مظاهرات الطلبة في لندن أساءت لسمعة بريطانيا في أوروبا وخارجها، بعد إن كانت بريطانيا الدولة التي سخِرت من فرنسا عندما شلت المظاهرات الحياة فيها لأسابيع.

فمنذ أن رسخت الليبرالية الجديدة أقدامها في الغرب في بداية الثمانينيات من القرن المنصرم، وهي تواصل الهجوم تلو الآخر على كل الأفكار والمؤسسات والبلدان التي لا تنسجم مع سياساتها ومنطلقاتها. وكانت البداية في فرض نهج جديد على المؤسسات الاقتصادية الدولية - صندوق النقد الدولي والبنك الدولي - للتعامل مع بلدان العالم النامي، ثم توجت في حملتها من أجل فرض الأفكار والمشاريع السياسية الغربية على البلدان الأخرى بالضغط السياسي والدبلوماسي مدعومة بالسطوة العسكرية. وإذا كانت حملاتها العسكرية أصابت بعض البلدان بالتدمير، فإن حملاتها الاقتصادية كادت تورد العالم كله مورد التهلكة. وهو لا يزال يعاني ويقاسي ضراوة نتائج هذه الحملات المبنية على فرض الخصخصة وحرية السوق وحرية التجارة. وقد أظهرت إحصاءات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كمنظمتين اقتصاديتين دوليتين، كانتا رأس الحربة لهذه الحملات الاقتصادية، أنهما لم يحققا ما وعدا به من نمو، حتى في عرين الرأسمالية. إذ أعلن مسؤولون في وزارة الزراعة الأمريكية أن عدد الأمريكيين الذي يتلقون مساعدات غذائية في الولايات المتحدة بلغ ٤٣ مليون شخص، ما يشكل نحو ١٤٪ من سكان الولايات المتحدة الأمريكية. وتحدثت تقارير صدرت عن وزارة الخزانة الأمريكية، وفق بيانها اليومي، أن الدَين الأمريكي اقترب للمرة الأولى من الحد الأقصى القانوني، إذ فاق ١٤ تريليون دولار.[١]

(١) وسائل اعلامية، والسي إن إن وجريدة الخليج الإماراتية العدد ١١٧٥٠ - ٢٢/١/٢٠١١.

وتشير التقارير الإعلامية، ومنها الأمريكية، إلى أن الكيان الصهيوني يتلقى حوالي ٩,٢ مليار دولار على شكل مساعدات اقتصادية من الحكومة الأمريكية سنوياً. ولكن هناك مليارات إضافية أخرى لا يتم احتسابها، وهي الخسائر الاقتصادية والنفقات الخفية التي تتحملها الحكومة الأمريكية والخزينة الأمريكية نيابة عن الكيان الصهيوني. وقد خلص تحليل اقتصادي نشر مؤخراً إلى أن الدعم الأمريكي للكيان الصهيوني كلف دافع الضرائب الأمريكي ٣ تريليونات دولار. وتبين أن ٦٠٪ من هذه النفقات (حوالي ١,٧ تريليون دولار) ناتجة عن حماية الولايات المتحدة المتواصلة للكيان الصهيوني ودفاعها عنه، وهذه النفقات لا تشمل منظومة القبة الفولاذية المضادة للصواريخ التي تطلق من غزة ولبنان.

وحسب تلك التقارير يضاف إلى ذلك الدعم الذي بلغ ١.٨ تيرليون دولار، الذي يحصل عليه الكيان على شكل معاملات تجارية تفضيلية خاصة، وعقود محاباة تمييزية، أو مساعدات مدفوعة في حسابات أخرى.(١)

وجاء في تقرير منشور في موقع "ويبونز تو إسرائيل" الذي يستقي معلوماته من إحصاءات تنشرها على شبكة الانترنت منظمات مثل منظمة حقوق الإنسان الصهيونية (بتسيلم) واتحاد العلماء الأمريكيين، أن الولايات المتحدة خصصت للكيان الصهيوني في السنوات المالية ٢٠٠٠-٢٠٠٩، مبلغ ٢٤,٠٩٩ مليار دولار في بند التمويل "العسكري الأجنبي"، وهو البند الرسمي الخاص بالمساعدة العسكرية في الميزانية الأمريكية. وجاء في التقرير أن الولايات المتحدة، وبأموال دافع الضرائب الأمريكي، دفعت ثمن أو استلمت أكثر من ٦٧٠٩٠٣٣٩٠ قطعة سلاح وما يتعلق بها من المعدات وقطع الغيار إلى الكيان الصهيوني بقيمة ١٨,٨٦٦ مليار دولار من خلال ثلاثة برامج رئيسية لتمويل الأسلحة، خلال تلك الفترة.(٢)

وعن الأثر الذي تتركه هذه المساعدات العسكرية الهائلة في "السلام" في فلسطين والشرق الأوسط، كتب "جوش روبنز"، مدير المناصرة الوطنية للحملة الأمريكية لإنهاء الاحتلال الصهيوني، وهو محلل سابق لشؤون الشرق الأوسط: قد لا يؤاخَذ الكيان الصهيوني على تقصيره عن إدراك المتاعب المالية الحالية للولايات المتحدة، لأن المساعدة العسكرية الأمريكية إلى الكيان أبحرت دون أن تَمس عبر ميزانية ٢٠١١.

---

(١) تقرير لوكالة ستاندرد أند بورز، و وسائل إعلامية، و وكالة يوبي آي ، و جريدة الخليج الإماراتية ٣-١١-٢٠٠٩ و عدد الخليج الاقتصادي ١١٤٩٢/٥-١١-٢٠١٠ و موقع ويبونز تو" إسرائيل" .

(٢) مقال ل. جوش برونز منشور في عشرات المواقع منها "ذي بروغريسيف مانيل" ٢٢-٤-٢٠١١.

ليس ذلك وحسب، بل إنها بلغت المستوى القياسي وهو ٣ مليارات دولار.

يتابع "روبنز" قائلاً: إن الولايات المتحدة زودت الكيان بمبلغ ٤١٥ مليون دولار إضافية، من أجل تدبير اللوازم وتمويل الأبحاث وتطوير مشروعات الدفاع الصاروخي الأمريكية– الصهيونية المشتركة، بما في ذلك ٢٠٥ ملايين دولار لتمويل نظام القبة الحديدية الذي تم نشره في الكيان في الآونة الأخيرة.(١)

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبرالكيان الصهيوني يمثل امتداداً لها في قلب المنطقة العربية، وجزءاً من أمنها القومي، خصوصاً في مواسم انتخابات الرئاسة الأمريكية؛ وحيث أن انتخابات الرئاسة على الأبواب، فإن الكيان الصهيوني يتصدر المشهد، ويتبارى أركان الإدارات الأمريكية والمسؤولون الأمريكيون في تقديم الطاعة والولاء لهذا الكيان طمعاً في نيل رضى وتأييد اللوبي الصهيوني واسع السلطة والنفوذ في الولايات المتحدة، وكل أشكال الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي له كذلك. ولم يتوانَ المسؤولون الأمريكيون في الإدارات المتعاقبة أو يتورعوا يوماً عن شن الحروب؛ فغزوا العراق واحتلوه ونهبوا ثرواته ومزقوه ودمروه، كما أن أفغانستان خير شاهد على ذلك أيضاً. والولايات المتحدة التي نشأت على الفتك والقتل والعنصرية والإبادة، وتحولت بين ليلة وضحاها إلى داعية لحقوق الإنسان والحرية والديمقراطية، وهي نفسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر الزيادة السكانية في العالم خطراً على أمنها القومي. وهذا ما يتجلى في التقرير الذي قدمه وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كيسنجر إلى الكونغرس عام ١٩٦٨، والذي وردت فيه توصية تقول: "ما لم يحدث انخفاض طبيعي في عدد سكان العالم الثالث عن طريق تحديد النسل والمجاعات والكوارث الطبيعية، ينبغي على الولايات المتحدة أن تسعى إلى تخفيض عدد السكان هناك عن طريق الحروب ونشر الأوبئة". وبعد ذلك بسنة واحدة فقط، بدأ انتشار "أوبئة الدمار الشامل"، تماما كما أباحت الولايات المتحدة لنفسها استخدام كافة أسلحة الدمار الشامل طوال العقود الماضية التي عرفنا خلالها عدداً من أمراض الدمار الشامل، من بينها " الأيدز والإنثراكس والسارس وإيبولا وإنفلونزا الطيور"، وكان آخرها انفلونزا الخنازير. وكل هذه الأمراض جرى إنتاجها في مختبرات الرأسمالية الغربية التي تقودها الولايات المتحدة كما جرى تسريبها إلى الخارج. وقد جاءت هذه الأوبئة في إطار جهد غربي منظم. وتجدر الإشارة إلى أن إنفلونزا الخنازير هي من إفرازات الحمى الإسبانية التي انتشرت في العالم عام ١٩١٨ وقضت على أكثر من

(١) المصدر نفسه.

ثلاثين مليوناً من البشر، أي ما يزيد عن عدد الضحايا الذين سقطوا خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية.

لقد لجأت الولايات المتحدة إلى كل أشكال القوة والبطش والسطوة والعدوان لقهر الشعوب وتحطيم إرادتها من خلال حروب مدمرة طاولت أكثر من بلد على مدى القرن المنصرم، وما زالت. وهاهي تنصّب نفسها داعية للحرية والديمقراطية مع أن تاريخها الأسود يحفل بالعداء المطلق للشعوب وحقوقها، وهي لم تدعم إلا الأنظمة القمعية والدكتاتورية في أمريكا الجنوبية وآسيا وأفريقيا، ولم توفر وسيلة إلا وقدمتها لهذه الأنظمة كي تشدد من قبضتها على القوى المطالبة بالحرية والعدالة والديمقراطية وتكم أفواهها، بل مارست أبشع أشكال التآمر لإسقاط الأنظمة المنتخبة شعبياً.

والولايات المتحدة، التي ارتكبت الموبقات بحق الإنسانية ومارست سياسات التمييز العنصري والاستعباد والإبادة الجماعية وتسعير الفتن وإشعال الحروب، وأحيت النزعة الاستعمارية في عقلية قوى الاستعمار القديم، تدرك أن دعواتها للحرية والديمقراطية لن تنطلي على شعوب الأمة العربية، وهي لن تستطيع، ومهما استعملت من مكونات التجميل، أن تجّمل وجهها القبيح من خلال المصطلحات المخادعة.

عبثا تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إيهام شعوب الأمة العربية بأنها تحمل همومها وتدعم قيام حكومات تلبي تطلعات شعوبها الساعية إلى إحياء وتجديد مشروعها النهضوي، بتفاعل ذاتي وموضوعي، ليكون وسيلة لإطلاق ديناميات الرفعة والتقدم الوطني والقومي، المستندة إلى أفكار العدالة الاجتماعية ومركزية دور الدولة في عملية التنمية لصالح الطبقات الوسطى والفقيرة ولصالح الوحدة العربية. فماذا لو جرت تغييرات في هذا البلد العربي أو ذاك، وجاءت أنظمة ديمقراطية بإرادة شعبية ومن خلال انتخابات نزيهة وشفافة، بديلة للنظام الشمولي ونظام الطوائف، وكانت خياراتها السياسية تتعارض مع سياسات التبعية والهيمنة الأمريكية؟ ورافضة للوجود الصهيوني الممعن في العدوان والتوسع والتهويد والاستيطان، فهل ستأخذ واشنطن بهكذا خيارات؟ وهل ستقف الولايات المتحدة، بسياسات إدارتها، مع الإرادة الشعبية وتؤيدها؟

من البديهي، أن تقف الولايات المتحدة، وتاريخها تعرفه وتدركه الأمة العربية، بصولجانها الإمبراطوري وبقوة ضد هذه الخيارات. بل ستعمل بكل ما لديها من قوة لمواجهتها وإجهاضها. وما الفيتو الأمريكي الذي أشهرته مؤخراً إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما في وجه العالم لإسقاط مشروع قرار في مجلس الأمن يدين

الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية المحتلة، إلا خير دليل على أن الحديث عن ازدواجية المعايير لم يعد جائزاً، لأنه لا يتوافق مع المواقف الأمريكية وسياسات إدارتها. فهناك معيار أمريكي واحد لا فكاك منه، هو المعيار الصهيوني.

لقد عرّى "الفيتو" سياسات إدارة أوباما الداعمة للكيان الصهيوني التي توفر له الغطاء ليواصل احتلاله وعدوانيته. فهو باراك أوباما الذي برّر للعدو الصهيوني جريمته في عرض البحر المتوسط داخل المياه الدولية بحق سفينة مرمرة التركية التي حملت نشطاء من بلدان مختلفة في محاولة منهم لكسر الحصار المفروض على شعب قطاع غزة، وكأنه يقول إن ما فعلته العصابات الصهيونية كان دفاعاً عن الكيان الصهيوني ويجب ألا يشكل إرسال المساعدات الإنسانية تعريضاً لأمن الكيان..

لم يكن هذا "الفيتو" الاختبار الأول لإدارة باراك أوباما الذي قوّض تطبيق القانون الدولي. فقد سبقته عدة اختبارات لم يكن النجاح في معظمها حليفاً للرئيس الذي حوّل شعار التغيير في حملته الانتخابية إلى أيقونة. والعالم بأسره يتساءل عن مغزى إشهار هذا "الفيتو" الذي يسوّغ واحداً من أشرس الكيانات الكولنيالية والفصل العنصري، ويحمي آخر احتلال على وجه المعمورة. فكيف تسمح إدارة لها هذا التمدد الإمبراطوري على الكوكب الأرضي لنفسها أن تكون حليفاً للقاتل والمحتل، إلا إذا كانت هذه الإدارة تقاسمه القتل والاحتلال، و هي أكثر من شريك؟

والولايات المتحدة بهذا الموقف، وهذه السياسة، تؤكد أن هذه الدولة الكبرى التي تلعب "دور الوسيط" في عملية التسوية في الشرق الأوسط، هي العقبة الكأداء أمام التسوية، وأن كل ما يقال عن أفكار جديدة أو مبادرة جديدة هو هراء، لأنها تفتقر إلى الصدقية، ولأن الرئيس باراك أوباما، الذي يستعد لخوض معركة تجديد رئاسته، ويحتاج إلى دعم الكيان الصهيوني بوقوف اللوبي الصهيوني إلى جانبه، سبق له أن لعق شروطه لوقف أو تجميد الاستيطان مقابل استئناف المفاوضات؛ ورضخ صاغراً للضغوط الصهيونية باستئناف المفاوضات من دون شروط. تماماً كما هي اللجنة الرباعية الدولية، منذ أنشئت العام ٢٠٠٢ (الولايات المتحدة، الإتحاد الأوروبي، روسيا والأمم المتحدة) لمتابعة ودفع ما يسمى عملية التسوية، تفتقر إلى الصدقية لأنها ظلت رهينة سياسات الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، على الرغم من كل الانتهاكات التي تعرضت لها قرارات الشرعية الدولية.. كما ظلت رهينة الممارسات العدوانية للاحتلال الصهيوني، والدعم الأمريكي اللامحدود لهذه السياسات. ولأن التجربة مع إدارة باراك أوباما، لاسيما بعد اغتيال أسامة بن لادن في العملية التي

نفذتها الولايات المتحدة في (١-٥-٢٠١١) في باكستان التي تحولت إلى ساحة يخاض فيها ومنها ما أطلقت عليه صانعة وراعية الإرهاب، "الحرب على الإرهاب". وبمقتل بن لادن تطوى صفحة الاسم، لكن لا يبدو أن تلك الحرب ستنتهي بين ليلة وضحاها، بدليل هذا الاستنفار الذي شهده العالم كله، بصخبه الإعلامي، بُعيد خروج ساكن البيت الأبيض بمفاجأته المدوية التي أعلن فيها أن الولايات المتحدة قتلت بن لادن، الظاهرة التي نشأت أو تمت فبركتها خلال الحرب لقتال الاحتلال السوفييتي ولإسقاطه في أفغانستان، ما فتئت أن انقلبت وارتدت، لتتحول إلى حروب متعددة الجهات والجبهات، أعيدت إلى دائرة الضوء.

والأسئلة التي لابد منها: ماذا عن العراق، وماذا عن أفغانستان وباكستان، وماذا عن المغرب العربي، وماذا عن الموقف من الإسلام، وماذا عن قضايا عادلة تسمح بالعمل على إبادتها، وماذا عن شيطنة دول وقوى وجماعات؟ و ماذا؟ و ماذا؟! كل هذا تحت ستار هذه الظاهرة واستغلالها وركوب موجتها، لإشهار حرب ضروس هنا وهناك وعلى المنطقة، لغايات ليست في نفس يعقوب بل صارت معلومة لكل ذي بصر وبصيرة.

هذه الظاهرة، ويعد المحطة المفصلية التي تمخضت عن مقتل بن لادن بعد أن تمكنت منه أجهزة الاستخبارات الأمريكية، وبما تكتنفه من غموض، عسى ألا تكون في هذه المرحلة وتوقيتها ورقة انتخابية تخدم باراك أوباما والديمقراطيين للتجديد له ولهم لولاية رئاسية ثانية، تعيدنا إلى المشهد ذاته، أسلوباً وتوقيتاً وهدفاً، الذي مارسته إدارة بوش الابن، في عملية العثور على الرئيس العراقي صدام حسين ومن ثم إعدامه، في محاكمات تذكّرنا بمحكمة وتهريج عباس فاضل المهداوي، الذي أعدم العديد من الرموز الوطنية العراقية خدمة لحلف بغداد أو الحلف المركزي.

أما عن أوروبا التي لم يرتق موقفها الرسمي تجاه الصراع العربي - الصهيوني إلى المستوى الذي يمثل القيم والمبادئ التي تدعو إليها دول القارة وتتغنى بها، وهي عضو رئيسي في اللجنة الرباعية الدولية الخاصة في الشرق الأوسط، فإنها، باتحادها الأوروبي، ما زالت أسيرة إرث الحرب العالمية الثانية والشعور بالإثم تجاه ما يعتبره اليهود إثماً ارتكبته أوروبا بحقهم تحوّل، بفعل سطوة اللوبيات اليهودية، إلى إثم صهيوني بحق الشعب الفلسطيني؛ علماً أن الدول الأوروبية كانت الفاعل والشريك في الجريمة النكراء التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني من خلال زرعها هذا الورم السرطاني، الكيان الفاشي الكولنيالي الصهيوني، في قلب الوطن العربي، في عملية

تهجير لليهود وتسهيل هجرتهم من أراضيها إلى فلسطين، ومن ثم دعمها لهذا الكيان الاحتلالي بكل وسائل البقاء وتمكينه وتعزيزه وتطوير قوته ووجوده.

لا يختلف إثنان على حقيقة أن الموقف الأوروبي الرسمي لا يزال في الواقع تابعاً للموقف الأمريكي، ولم يخرج من دائرة الموقف النمطي واللفظي الداعي لعملية التسوية، والمعتبرِ تهويد الأراضي الفلسطينية، وكذلك الاستيطان، غير شرعي، من دون أي تحرك فعلي يلزم العدو الصهيوني بتنفيذ هذه الاعتبارات أو القرارات الدولية بهذا الشأن، أو اتخاذ أي موقف عملي رداً على الانتهاكات الصهيونية المتمادية لهذه القرارات، أو لردعه عن التمادي في العدوان، وارتكاب المجازر وجرائم الحرب كالتي وقعت في قطاع غزة ولبنان، أو الحراك الذي يقع في الضفة الغربية ضد جدار الفصل العنصري. أما آن لدول الاتحاد الأوروبي، المرتبطة بالكثير من المصالح مع الدول العربية، أن تخرج عن كونها مجرد تابع للأمريكي إلى انتهاج سياسة تنأى بها عن الوصاية الأمريكية، مستقلة ومؤثرة في الشرق الأوسط، ومدافعة عن مبادئ الحق والعدل؟ سياسة الفكاك من التبعية الأمريكية ومآزقها في حروبها الفاشلة، التي لا ناقة ولا جمل لأوروبا فيها، وذلك نتيجة تبعية أبرز القيادات الأوروبية لواشنطن، كنوع من الإخلاص و رد الجميل لمن أوصلوهم لسدة الحكم؟

أما آن للكيان الأوروبي الخروج من شرنقة حرصه الزائف على عدم إغضاب الكيان الصهيوني، فيكون موقفه جلياً لا لبس فيه حيال المعركة الدبلوماسية الضروس في الأمم المتحدة بدورتها سبتمبر/أيلول ٢٠١١، معركة الدولة الفلسطينية، وليكون موقفاً أخلاقياً، لا يخضع لحسابات القسمة أو الطرح، لأن في ذلك انتهاكاً للحق الإنساني والقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية؟

يبدو أن أوروبا، التي تجد صعوبة بالغة في السيطرة على أزماتها، ومنها الاقتصادية التي ضربت العديد من دولها، وبات عدم الاستقرار يتهددها، ستلحق بمصير الإمبراطورية الأمريكية التي وضعت قدميها على طريق الهاوية. فكلاهما بدت عليه علامات العجز والشيخوخة. وكما توقع الكثيرون من خبراء الاقتصاد والعسكرية في الولايات المتحدة والعالم، فإن سرطان الانهيار عند هذين الكيانين لم يتوقف؛ بل إن عوامل الانهيار في الإمبراطورية الأمريكية التي قامت على العنصرية والاستعباد والإبادة والغزو والحروب بدأت تنشط بفعل الأزمة الاقتصادية التي تلعب الدور الأبرز إلى جانب الحروب التي شنتها الإدارات الأمريكية، وآخرها الحروب التي شنتها إدارات كلينتون وبوش الأب وبوش الابن، ويواصلها خلفه باراك أوباما؛ إذ بدأ

الإفلاس والضعف ينتشران في أوصال المؤسسات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية، وكذلك إرهاصات السقوط التي بدأت تظهر عليها، وإن تظاهرت بأنها ما زالت تحافظ على قوتها وسطوتها وهيمنتها التي قد تمتد لربع قرن أو أكثر. والغرب، بما فيه الولايات المتحدة الأمريكية، يمكنه التأثير في الأحداث الجارية في المنطقة العربية، وفي انتفاضة شعوبها التي صنعت هذه الحركة النضالية في داخل الأرض العربية، ولكنهم تعلموا من غزوهم للعراق، أن يفعلوا ذلك بهدوء.

ومن غير الممكن أن يكون الغرب، أوروبا والولايات المتحدة، نصيراً موثوقاً للديمقراطية، إلا إذا كان ذلك يخدم مصالحهم. فأوروبا تمارس سياسة الابتزاز وتقول أنها تعيد النظر في سياسات المساعدات التي تقدمها إلى بعض البلدان العربية، وتدعي أنها تريد ربط هذه المساعدات بالعملية الديمقراطية، التي سعى الحراك العربي والانتفاضات العربية إلى تحقيقها.

والمساعدات الأوروبية، على تفاهتها، لم تخلُ من شروط مرتبطة مباشرة بالسياسات الاقتصادية لهذه البلدان التي ارتضت وسمحت بفتح أسواقها أمام الشركات العابرة للقارات ومنها الأوروبية؛ كما أن أوروبا لم تقدم تلك المساعدات للبلد الذي ترى أن سياسته لا تغرّد داخل سربها.

فالديمقراطية، التي تتبجح بها أوروبا هي التي تأتي نتائجها وفق هوى البلدان الغربية؛ ولن ينسى أحد الموقف الأوروبي ـ الأمريكي من الانتخابات الفلسطينية التي جاءت على غير الهوى الأوروبي – الأمريكي – الصهيوني. وليست مساعدات الغرب، المرتبطة بالديمقراطية، إلاّ ضربة استباقية حتى لا تأتي نتائجها مخالفة للآمال الغربية. فهي تقول للعرب إنه يحق لكم ممارسة الديمقراطية إن هي أفرزت سياسات ليس بالضرورة أن تخدم مصالحكم، ولكنها بالضرورة تخدم مصالح الغرب والكيان الصهيوني.

أما الآن، وقد أذهل الغرب ما يحدث من حراك يجتاح المنطقة العربية، يطالب بحقوقه من دون عنف، فقد عاد هذا الغرب للجوء إلى طريق المواربة العنصرية حينما جعل تلك المساعدات.. رهناً بممارسة الديمقراطية، في عملية رشوة مزدوجة، مالية بخسة ومعنوية متعالية؛ تتضح الأولى من قيمة المساعدات، فيما تتضح الثانية من خلال جعل الغرب نفسه مرجعية للحكم على من هو ديمقراطي ومن هو خلاف ذلك، بمعنى من ليس مع مرجعيتنا فهو ضدنا.

أما السم الزعاف الذي يحمله الأمريكي البشع، فإنه يبرز في القرصنة الأمريكية،

يوم وزعت بريطانيا التابعة في نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠٠٨، مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي يهدف إلى فرض عقوبات على من يساهم في العنف في الصومال وزعزعة أمنه؛ وهو مشروع قرار "ظاهره فيه الرحمة وباطنه فيه العذاب"، عذاب التدخل والهيمنة.

وحسب القانون الدولي، إن أول دولة ينطبق عليها مشروع القرار هذا هي الولايات المتحدة، لما أحدثته من دمار في هذا البلد وغيره من البلدان الفقيرة تحت مزاعم مكافحة "الإرهاب"، وهو ما نتج عنه فوضى داخلية غير خلّاقة أفرزت عصابات مسلحة وقراصنة يجوبون بحُرية سواحل منطقة القرن الإفريقي طولاً وعرضاً، كما نتج عنه نظام حكم أضعف من أن يحكم قرية، ثم قدمت هذا البلد البائس على طبق من فضة لحليفتها أثيوبيا.

لكننا، وبحكم خبرتنا الطويلة كعرب مع بريطانيا صاحبة السجل الاستعماري الحافل البغيض، يمكننا القول إن بريطانيا تهدف من وراء مشروع القرار هذا إلى تحقيق تواجد عسكري غربي في منطقة القرن الإفريقي بزعم محاربة الإرهاب، والعمل فعلياً للسيطرة على مضيق باب المندب باعتباره ممراً بحرياً استراتيجياً، ما يعيد المنطقة إلى مناطق النفوذ الاستعماري، وما يؤكد الشكوك حول النوايا البريطانية لاستفحال ظاهرة القرصنة، خاصة أمام سواحل "جمهورية أرض الصومال" المحمية البريطانية السابقة، بل وتعدتها إلى المياه الإقليمية لدول مجاورة، وسط تواجد عسكري أمريكي في المنطقة؛ وهو وضع يمكن معه القول إن هناك نوايا مبيتة للولايات المتحدة وحلفائها تجاه هذه المنطقة تكون ظاهرة القرصنة الصومالية المدخل لبدء تنفيذها من خلال تواجد عسكري مكثف ومتعدد الجنسيات في المنطقة، بما يشكله هذا التواجد من أخطار على الأمن القومي العربي.

وبحكم خبرتنا كعرب أيضاً، مع الولايات المتحدة، فإنه من غير المستبعد أن تكون هذه الظاهرة صناعة أمريكية تديرها وتوجهها وتحميها واشنطن، كأكبر ظاهرة وموجة قرصنة في التاريخ، تذكّرنا بتاريخ المجتمع الأمريكي، ذلك المجتمع الذي تأسس بناؤه على مآس إنسانية يشيب لها الولدان، بداية من الاستيلاء على أراضي الهنود الحمر بالقوة ثم دحرهم بدلا من التعايش السلمي معهم. كما أن هذا السلوك، الاستيلاء على أراضي الغير ونهب ثرواتهم، تكرر في تاريخ الحركة الصهيونية حين فكر مؤسسها "هرتزل" في مشروع دولة "يهودية" في فلسطين تكون وطناً قومياً لشذاذ الآفاق، ما يعدّ تمهيداً لخطوة ما في منطقة القرن الإفريقي، خاصة مع التواجد

العسكري الدولي في منطقة البحر الأحمر، مما يشكل تدويلاً لهذا الممر المائي الذي يمثل عصب التجارة الدولية، وحصاراً للدول المطلة عليه بشكل ينسجم مع تطلعات وطموحات الكيان الصهيوني. وترى الولايات المتحدة أن المقاربة العسكرية وحدها لن تحل مشكلة القرصنة؛ ولإحكام الطوق على البلدان المتشاطئة مع البحر الأحمر، ينبغي أن تكون المقاربة من خلال الحلول السياسية والاقتصادية، خاصة وأن إدارة باراك أوباما قد جاءت وفي جعبتها "دواء" لكل معضلات البشرية، فكانت القوة العسكرية الأداة المفضلة لحلها.

فالولايات المتحدة لم تتوقف منذ عقود طويلة عن استخدام القوة العسكرية لحل معظم المشاكل التي تواجهها. ويكفي استعراض ما حصل في البلدان النامية، وهو ليس استثناء. كما أن القول أنه إدراك لإخفاق نهج القوة العسكرية يستتبع أن تكون له أصداء في مشاكل العالم. فالقضية الفلسطينية، ومنذ عقود، لم يكن هناك أي مقاربة منها إلا بالاقتحام والقتل والمجازر؛ وحتى المفاوضات لا تتم إلا تحت قصف المدافع وغارات الطائرات، وهجمات قطعان المستوطنين وجرافات الاستيطان؛ كما أن استخدام الترهيب ومختلف وسائل التعذيب لم تتوقف لحظة مع بلدان أخرى من أجل تحقيق الانصياع للإرادة الأمريكية التي تريد أن تجعل من القرصنة مدخلا لها من أجل فرض هيمنتها وتعظيم نفوذها في تلك البلدان من خلال الإغراء بالتنمية، تماماً كما أصبحت الدرع الصاروخية في أوروبا الشرقية توسلاً لبعض دول الكتلة الشرقية السابقة لمحاصرة روسيا باسم مواجهة صواريخ البلدان الخارجة عن "الطاعة" الأمريكية كما أصبح غزو أفغانستان مطية لمحاصرة الصين وروسيا.

وكعادتها، فإن الولايات المتحدة، ومعها هذه المرة روسيا، تجاهر بالإصرار على ازدواجية هذه المعايير، والانحياز إلى جانب الكيان الصهيوني والتعامل مع العرب بأنهم" تحصيل حاصل". وفي مؤتمر الأمم المتحدة لمراجعة حظر انتشار الأسلحة النووية في نيويورك (مايو/أيار ٢٠١٠) برزت ازدواجية المعايير بكل صفاقة، وبشكل فج ينم عن سقوط مدوّ للأخلاق السياسية، وكيف يتم النظر إلى المنطقة، شعوباً وموقعاً وثروات، من خلال العين الصهيونية، عين ذلك الكيان الكولنيالي فقط. فالولايات المتحدة وروسيا هما اللتان صاغتا مبادرة لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، نزولا عند مطالبات من الجانب العربي وحركة عدم الانحياز.

إنها المبادرة التي تدعو إلى " إنشاء" منطقة خالية من الأسلحة النووية من دون الإشارة إلى الكيان الصهيوني، مع أنه "الدولة الوحيدة" التي تمتلك ترسانة من

هذه الأسلحة تزيد على مائتي رأس نووي؛ والوحيدة في المنطقة التي لم توقع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بل وتجاهر بعدم استعدادها للتوقيع عليها.

ولا ينتهي الأمر عند هذا الحد بل إن "المبادرة" تذهب إلى أبعد من ذلك عندما تتحدث عن ضرورة تحقيق تقدم في عملية التسوية في الشرق الأوسط. ما يعني أن الولايات المتحدة وروسيا تريدان إبقاء سيف الأسلحة النووية في الكيان الصهيوني مسلطاً على رقاب العرب كي يقبلوا بالسلام "الصهيوني".

ومن جديد، يجد العرب أنفسهم كالأيتام على مأدبة اللئام، فمن يهن يسهل الهوان عليه. إنها بصراحة محاولة لفرض الإذعان والاستسلام على العرب، وبكلمات محددة: إذا كنتم تريدون منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية، فما عليكم، يا عرب، إلا أن تقدموا للكيان الصهيوني ما يراه من ضمانات، ثم أن توقعوا على المعاهدة وشروطها وعلى البروتوكولات الإضافية التي تسمح بتفتيش منازلكم ومكاتبكم ومصانعكم ومدارسكم وجامعاتكم وثيابكم وحتى أسرة نومكم وعقولكم، كما تسمح بكَمّ أفواهكم وتغيير مناهجكم الدراسية والدينية للتأكد من خلوكم من أي شيء له صلة بالذري أوالنووي.

والمضحك المبكي أنه في مؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي عقدت العام ٢٠٠٠، تم الترحيب بانضمام الدول العربية إلى المعاهدة، وتمت الإشارة إلى الكيان الصهيوني بالاسم على أنه الدولة الوحيدة التي لم تنضم للمعاهدة. أما اليوم، وبعد أكثر من عشر سنوات، حيث من المفترض أن تتزايد الضغوط العربية والدولية على الكيان الصهيوني لإجباره على الانضمام، فإن ما يحصل هو العكس؛ إذ يتم تجاهل الكيان الصهيوني، ولا يأتي أحد على ذكره، وكأن من حقه، وهذا ما هو حاصل، أن يمتلك ما يريد من الأسلحة، ومن حقه أن يقبل أو يرفض باعتباره دولة فوق القانون الدولي، يحق لها ما لا يحق لغيرها، وهي شريعة الغاب في ظل هوان عربي.

وحين تعلن وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون بوضوح أن الولايات المتحدة ترفض عرض المشروع الخاص بالاستيطان الصهيوني في القدس والضفة الغربية على مجلس الأمن، فإن هذا يفضح حقيقة الموقف الأمريكي ليس من الاستيطان فحسب، بل من الدولة الفلسطينية أيضاً.

ذلك أن من يهدد بحق النقض، الفيتو، في مواجهة مشروع قرار يدين الاستيطان، يعني أنه يدعم الاستيطان ويؤيده؛ ومن يمارس الضغوط والتهديدات ضد دول العالم لمنعها من الاعتراف بالدولة الفلسطينية يعني أنه لا يريد قيام هذه الدولة؛ واللافت في

هذا السياق، أن الموقف الرسمي العربي لم يُحسم بعد، رغم اتضاح الموقفين الأمريكي ـ الغربي والصهيوني.

وكيف يمكن أن يكون أسر جندي غازٍ جاء ليقتحم ويقتل ويسفك الدماء ويرتكب المجازر ويدمر ويعتدي يمنة ويسرة، جريمة حرب في العرف الغربي– الأنكلو – سكسوني، فيما هذا العرف يعمي الأبصار عن آلاف الأسرى الفلسطينيين الذين يزج بهم الاحتلال الصهيوني في معسكراته النازية، وفي داخل وطنهم؟ وكيف يمكن لدول كبرى، يطلق عليها بهتاناً "المجتمع الدولي" أن تفرض أو توجه بإنشاء محاكم دولية خاصة هنا وهناك، وفي الوقت نفسه تمنع على أي كان، ولو باستخدام القوة والضغوط والابتزاز والتهويل والوعيد، إن استدعى الأمر، أية مقاربة من شأنها سوق مجرمي الحرب الصهاينة إلى المحاكم، وهو ما حدا بما يسمى بالعدالة البريطانية، في حكومة غوردن براون السابقة، لإجراء تعديلات على القانون البريطاني، لكي يفلت مجرمو الحرب الصهاينة من العدالة.

وكيف يمكن أن تزاوج الولايات المتحدة الأمريكية، ومعها ولايتها العنصرية الحادية والخمسين في فلسطين المحتلة، بين رفضها الانضمام للمحكمة الجنائية الدولية، لكي تنقذ رئيسها وجنودها من أية مساءلة أو محاكمة، وتمارس في الوقت نفسه الضغوط لتنفيذ أحكامها، إن صدرت، في حق من لا يغرّد داخل سياستها، أو يمانع خضوع بلاده إلى هيمنتها؟ إنها عدالة ما يسمى "المجتمع الدولي"؛ إنها "العدالة" الدولية!! وكيف يمكن أن تعلن واشنطن، وهي التي تقدم كل يوم برهاناً جديداً على تناقض ما تقوله وما تفعله، وهو التناقض الذي تحوّل إلى سمة للسياسة الأمريكية، ما قبل وبعد ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١؟ هذه السياسة لم تعد تأخذ بالمعايير الأخلاقية في سلوكها ولا تعير للعلاقات الدولية وفي صميمها الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى واحترام ميثاق الأمم المتحدة.

كل ذلك صار من مخلفات الماضي في سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وفي ظل إدارة المحافظين الجدد، الذين رسموا خطاً جديداً في علاقاتهم الدولية، يفصل بينهم وبين الماضي، ويسعى لخلق واقع جديد تكون فيه الولايات المتحدة سيدة العالم بلا منازع اعتماداً على سطوتها العسكرية وقوتها الغاشمة كأداة للهيمنة، وبناء إمبراطورية تختلف فصيلتها عما سبقها من إمبراطورية العالم القديم، إلى إمبراطوريات العصر الوسيط والعصر الحديث. فتلك الإمبراطوريات بلغت الذرى زمن الصعود، واضطرت كلها بعد ذلك، بسبب أعباء وتكاليف الإمبراطورية، للنزول

إلى السفوح. وقد استعانت كلها بالقوة في حالة الصعود، وجميعها قاومت العنف في اتقاء النزول، وذلك ما يحدث للإمبراطورية الأمريكية الآن.

هذه الإمبراطورية تختلف عما سبقها، لأنها لديها من عوامل القوة الاقتصادية والمالية ما يفوق ما كان لدى سابقاتها. وتوظف لخدمة أهدافها أقوى وأكبر منجزات التقدم الإنساني في المجالات كافة، وعاشت بعيدة عن أي تهديد مباشر لأرضها وسكانها؛ وهي تملك سطوة في السلاح لم تتوافر لغيرها من الإمبراطوريات، وتمكنت من تطوير أسلوب جديد في السيطرة، يقوم على الجرأة والجسارة إلى درجة الاقتحام واختراق الخصوصيات ـ سيادة ـ الدول والشعوب، مدعومة بآلة إعلامية هائلة.

وأمام هذا الحال، فإن أغلب الظن أن الاختبار الحقيقي الذي يواجه العرب في المرحلة الحالية يتعلق بمدى استعدادهم للوقوف جنباً إلى جنب مع قوى عديدة في العالم، يهمها كما يهمهم، تجاوزات الإمبراطورية الأمريكية، ويعنيها كما يعنيهم، وضع حد لهذه التجاوزات، ويشغلها كما يشغلهم، إجراء حسابات دقيقة لعناصر الصراع معها لا تجعل الهدف هزيمة القوة الأمريكية، وإنما ترويضها بحيث تخضع لحكم القانون. وإلى حين أن تعود الأمة العربية وتمتلك إرادتها وثوابتها الوطنية والقومية، التي جسدتها عبر مراحل نضالها، وتقول كما قالت لكل الحملات والأحلاف الاستعمارية، ومن خلال وحدة شعوبها وقواها وأطيافها، عليها أن تقول لهذه الإمبراطورية الاستعمارية الجديدة، على الاستعمار أن يحمل عصاه على كتفه ويرحل.

ولتحقيق الواقع الجديد الذي رسمه المحافظون الجدد، ومعهم المجمع الصناعي العسكري مدعوماً برأس المال لبناء إمبراطورية تتحكم بمصير العالم على أنها رأس العالم الحر... وتسيطر على مقدراته السياسية والاقتصادية، من دون الحاجة للالتزام بضوابط ومعايير الشرعية الدولية وقوانينها، لابأس من امتطاء الشرعية الدولية أداة للتمويه. بمعنى أن تنصّب هذه الإمبراطورية نفسها وصياً على دساتير الأمم، ولا غضاضة من استخدام القيم الإنسانية كالحرية والعدالة والديمقراطية والمساواة للتغطية على ممارسات يجري فيها انتهاك القوانين والشرائع، أو استخدام سياسة الترهيب لإثارة الأمريكيين وجعلهم في حالة قلق وهلع، واستثمار ذلك في شن الحروب والغزوات وإطلاق التهديدات لترويع الآخرين، وشن التشريعات المقيّدة للحريات ومنها حرية الأمريكيين بالذات، بل وتهديد البلدان بالويل والثبور إن لم تسلك طريقها، باعتبار أن مقياس الديمقراطية التي تنادي بها الولايات المتحدة

يتمثل في نتائج هذه الديمقراطية لا في جوهرها، وإنها إن هي أتت بما تريد، فهي ديمقراطية، وإن خالفت مبتغاها، فهي جديرة بالحصار والعقوبات، وتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة عليها.

كل ما يجري على الساحة الدولية من جانب الإدارات الأمريكية المتعاقبة يتم تحت يافطة الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة "الإرهاب"، في حين أن ما يجري على الأرض هو نقيض ذلك تماماً. فهل ما تقوم به الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق وباكستان والسودان والصومال هو ديمقراطية وحرية؟! وهل ما كُشف عنه من ممارسات في معتقلات وسجون بغداد، أبوغريب، وكابول وسجونها وجوانتانامو وغيرها من السجون السرية في العديد من البلدان، هو حماية لحقوق الإنسان؟ وهل المعتقلات السرية في بعض دول آسيا وأوروبا وأفريقيا التي تخضع لإشراف وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية "سي.آي.أيه" ولا أحد يعرف ماذا يجري في داخلها، وأية ممارسات تتم بحق السجناء المجهولين فيها، هي الحرية الموعودة للبشرية في ظل العدالة.. الأمريكية؟

أجل، لقد قلبت الولايات المتحدة الأمريكية معاني المصطلحات والمفاهيم حتى أصبحت تعني عكسها. فالغزو وشن الحرب والهيمنة ونهب ثروات الشعوب أصبح وسيلة لتحقيق "السلام".. والتدمير والنهب أضحى مدخلاً للتعمير، والهيمنة والدكتاتورية مفتاحاً إلى الديمقراطية.

الإدارات الأمريكية هذا هو نهجها في الشأن الخارجي؛ لكنه أيضا ديدنها في الداخل. وقد استغلت إدارة بوش الابن أحداث سبتمبر/أيلول٢٠٠١ أبشع استغلال، فأعطت الحق لنفسها لتشن الحرب في الخارج على من تشاء في أي وقت وفي أي مكان، وجعلت من واجبها باسم الحرب أن تلجم الأفواه في الداخل بقوانين تصدرها، وبمخالفة الأخرى بالتجسس على مواطنيها. وآخر صيحة لها في مخالفة دستور البلاد وقوانينها كان التجسس على مكالمات مواطنيها ورسائلهم الالكترونية. فالرئيس بوش الابن هو نفسه الذي أمر بالتجسس على مواطنيه، ليس مخالفة للدستور الأمريكي فحسب، وإنما انتهاكاً لما قاله هو نفسه، حيث كان قد تعهد مرات للشعب الأمريكي بأن أي تنصت على أي مواطن سيكون بتفويض قضائي!

المواطن العربي يعيش زمن السطو والقرصنة وتحوّل الحقوق إلى أباطيل، واستطالة الليل لمصلحة لصوص الأرض، الذين لم يسلم الأطفال من رصاصهم، ولا الشجر والحجر ولا التاريخ من تلفيقهم وتزويرهم. والمواطن العربي كذلك، يصاب

بالاختناق حينما يرى كيف تصبح حرية التعبير، على مستوى المعمورة، ممنوعة أمام أي رأي، من قريب أو بعيد، يحمل نقداً لسياسة الكيان الصهيوني العنصرية، كأن لهذا الكيان الاحتلالي حصانة ضد النقد، إلى درجة أن من يظهر إعجاباً بمنتقديه أو حتى معارضيه، يكون عرضة للسخط والنبذ؛ والقائمة تطول، وآخرها ما جرى مؤخراً مع "هيلين توماس" عميدة المراسلين في البيت الأبيض و "أوكتافيا نصر" الصحافية في "سي إن إن" والسفيرة البريطانية (السابقة) في لبنان "فرانسيس غاي" ومن سبقهن إلى قول كلمة حق أو رأي حر في عالم اليوم، عالم العصر الأمريكي.

هذه هي شريعة الغاب السائدة في هذا الزمن، زمن الإمبراطورية الأمريكية؛ وهي التي تنتهك القوانين والدساتير. فمن جديد الشرعية الدولية المصادرة أو المشلولة أن "الإرهاب" الصهيوني متماد، وحاكم العالم يشن الغزوات والحروب في تورابورا الأفغانية والفلوجة العراقية ويكملها في باكستان؛ والكيان العنصري في فلسطين المحتلة يرتكب المحارق، وليس هناك من يسأل أو يعمل من أجل تشكيل محكمة دولية تحاسبه على ما ارتكب من مجازر وجرائم حرب على مدى أكثر من ستة عقود.

فمتى يتوقف هذا العالم، الذي يصف نفسه بأنه حر وحضاري وحارس لحقوق الإنسان، عن التربيت على أكتاف أولئك الإرهابيين الذين يصولون ويجولون عبر الموانئ والمطارات، حاملي الجنسية المزدوجة، وهم مجرمو حرب بامتياز، الذين أدانتهم لجان دولية وصنفتهم بأنهم قتلة؟

ومن العار، على من يصف نفسه بالعالم الحر والمجتمع الدولي، أن يفلت جنرالات الحرب، القتلة والإرهابيون في الكيان الكولنيالي من المحاكمة والقبض عليهم في مطارات البلدان الحرة، إلا إذا كانت أو تحولت هذه المطارات إلى كيبوتسات صهيونية.

والغرب، بما فيه الولايات المتحدة، لا يمكن أن يكون نصيراً موثوقا للديمقراطية إلا إذا كان ذلك يخدم مصالحه. فلقد أسقطت الولايات المتحدة الأمريكية ديمقراطيات محمد مصدّق في إيران عام ١٩٥٣، وجاكوب أربينيز في غواتيمالا عام ١٩٥٤، وسلفادور الليندي في التشيلي عام ١٩٧٨، والحكومة الساندينية في نيكاراغوا خلال سنوات ١٩٨٤-١٩٨٩. وبمعزل عن طبيعة تلك الأنظمة، لم تصدر أية احتجاجات أو انتقادات من الرأي العام الأمريكي، ولا الأوروبي، أو المجتمعات الحضارية، أو مجتمعات الحرية والمساواة!! بالطبع لم تكن نظرية القوة الأمريكية منفصلة عما سبقتها من مذاهب عسكرية وسياسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ساد مبدأ ترومان الذي كان يقوم على استخدام القوة الضاربة بإعطاء "الحق" للولايات

المتحدة "للتدخل العسكري". وقد جاء هذا المبدأ في العام ١٩٤٧ مع بداية الحرب الباردة، لاسيما خلال الصرخة التي أطلقها ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا، بضرورة اتحاد "العالم الحر" لمواجهة الشيوعية (الحليف السابق ضد النازية والفاشية في الحرب العالمية الثانية).

وفي الخمسينيات، لاسيما في العام ١٩٥٧، ساد مبدأ أيزنهاور "نظرية ملء الفراغ" بعد مشروع مارشال في أوروبا ومشروع النقطة الرابعة الأمريكي في لبنان، وعقد أحلاف عسكرية أهمها حلف بغداد عام ١٩٥٥. وقد عبر وزير الخارجية الأمريكي جون فوستردالاس عام ١٩٥٣ عن ذلك عندما وضع مسألة بناء الحزام الشمالي والسدود المنيعة في جنوب شرقي آسيا، كأساس لمبدأ أيزنهاور واستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية.

آنذاك، وفي الستينيات من القرن المنصرم، راجت مبادئ الإدارة الأمريكية بشخص رئيسها ريتشارد نيكسون القائمة على نظرية "الشرطي بالوكالة" ليمد دائرة الحرب من فيتنام إلى ما حولها في لاوس وكمبوديا، وذلك بمشاركة حلفاء الولايات المتحدة، لاسيما في جنوب شرقي آسيا خصوصاً، في حربها في فييتنام وغيرها.

وما كانت هذه الأحلاف والنظريات التي شرعتها الولايات المتحدة، زعيمة الاستعمار الجديد في المنطقة العربية تحديداً، إلا لتكون في مواجهة المد القومي والوطني والتحول التاريخي الذي أحدثته ثورة ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٢ بقيادة رائد النضال العربي جمال عبد الناصر في حرب ضروس شنتها الولايات المتحدة ومعها قوى الاستعمار القديم وقوى الرجعية العربية لإجهاض الشرعية التي قامت على أساسها ثورة ٢٣ يوليو. وكانت نظرية التدخل السريع والمباشر، تطبيقاً لمبدأ كارتر، من أجل تأمين المصالح الحيوية للولايات المتحدة. وفي عهد ريغان، تم تطوير نظرية التدخل السريع والمباشر إلى مبدأ التوافق الإستراتيجي. وطرح بوش الأب وبعده كلينتون وفي ما بعد بوش الابن فكرة الاستخدام الأوسع لنظرية القوة العسكرية، والتي باتت النظرية الأمريكية الأكثر استخداماً بعد أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١. وفي سياق هذا الحدث، هناك من سيقول إن مسؤولين عسكريين وأمنين أمريكيين كانوا منذ البداية، قبل أن ينقلب السحر على الساحر، شركاء للقاعدة في تفجيرات ٩/١١ بغية استثمارها في سياسات ومخططات صاغها المجمع الصناعي العسكري وأباطرة رأس المال والمحافظون الجدد قبل وصولهم إلى السلطة، واحتاجوا إلى حدث كبير جديد، على حد تعبير دونالد رامسفيلد وزير الدفاع وقتها، كذريعة

لوضعها موضع التطبيق، استثمرتها بدورها الولايات المتحدة في غزو إمبراطوري لأفغانستان والعراق، وفي تنفيذ سياسة طموحة على مستوى النظام العالمي برمته، ليست أصابع الكيان الصهيوني بعيدة عنها، لضمان وحماية أمنه بتدمير العراق، وهو ما تبدّى في عقيدة بوش (الأب والابن) التي تقوم على أساس استخدام القوة من خلال الصدمة والترويع، وإحداث نوع من الفوضى، "الفوضى الخلّاقة" التي نادت بها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس.

إن نجاح مصر ما بعد ثورة يناير، التي أطاحت بنظام حسني مبارك، في إعادة الاعتبار إلى المصالح الوطنية الفلسطينية، في الدعم المصري للمصالحة الفلسطينية بما يحقق نقلة نوعية في إعادة ترتيب البيت الفلسطيني، هو بالتحديد الخطر الذي أدركه العدو الصهيوني الهادف لفتح معبر رفح من أجل تخفيف الحصار الذي يفرضه العدو على قطاع غزة، الذي عبّرت عنه مصر الثورة بأنه قرار سيادي. فهل يمكن البناء عليه وتعليق الآمال على دور مصر والتزاماتها القومية بدور مماثل يسهم في جمع الشمل العربي وإعادة ترتيب البيت العربي؟

بيد أن في الأفق يلوح تساؤل، يجلجل في كل الجنبات العربية، مع هذا الربيع العربي، مع هذا الحراك، مع هذه الانتفاضات في ساحات وميادين العواصم العربية، دلالته أن الفاصل الذي رسمته موجات الغضب الشعبي التي اجتاحت الأرض العربية، ذلك الطوفان الشعبي العربي الذي انطلق يوم عدوان "ثعلب الصحراء" الذي شنته الولايات المتحدة حرباً لا هوادة فيها على بلاد الرافدين، ليس إلّا القول الفصل بين الإرادة والمقدرة وبين العجز والارتهان، وليس إلّا القول الفصل بين إرادة الصمود المقاوم في مواجهة التحديات، وبين الهزيمة والاستسلام والتوسل، كما هو القول الفصل بين التشظي والتجزئة وبين وحدة الصف ووحدة الهدف.

هناك تساؤل يطرح في خضم التغييرات التي تشهدها الأرض العربية، خصوصا في حالة مصر التي تستعيد دورها وفاعليتها، بعد الوهن الذي أصابها، خصوصاً بعد مرحلة معاهدة كامب ديفيد التي وضعتها في إطار لا فكاك منه، هل آن الأوان لأن توضع هذه المعاهدة في حجمها الوطني والقومي الحكيم والدقيق؟ فمصر بدأت استعادة وممارسة حقوقها السيادية وتحرير إرادتها الوطنية، بعد أن غُيبت بفعل فاعل، عندما شهدت المنطقة تطورات كارثية، من الحرب العراقية – الإيرانية، إلى اجتياح لبنان واستباحة عاصمة عربية (بيروت)، إلى غزو الكويت، إلى محارق صهيونية في لبنان وفلسطين المحتلة، إلى غزو العراق، وتقسيم السودان، وما يجري من تدمير

وسفك دم في ليبيا ومجازر يرتكبها نظام تشبث بالكرسي أنهى التاريخ صلاحيته، وتمادى في غيه حينما عمل زوراً وبهتاناً على فرض وجوده على أبناء شعبه بالحديد والنار؛ وترى صاحب النظام قبل جلوسه على الكرسي شخصاً آخر لا يمت بصلة إلى الشخص الجديد الذي يتحول بقدرة قادر من إنسان إلى شيطان، إلى نيرون وفرعون عصره، يتقنع بقناع الحمل الوديع، وهو وحش مفترس، قاتل وتحت إمرته آلاف من المرتزقه والبلطجية والأعوان؛ إنه كرسي الديكتاتورية ذو السحر الخاص والبريق الفتان، جالب الحق محقق الأحلام، ويعني لصاحبه السلطة المطلقة والشمولية التي لا قبلها ولا بعدها، وأصبح المنصب والمال والسلطة، الثالوث المقدس عند الديكتاتور الذي جلب لبلاده العار والدمار والمستعمر.

رحم الله عمر بن عبد العزيز؛ فقد كان شديد المحاسبة لنفسه ورعاً تقياً، كما هو جده الفاروق رضي الله عنهما، حينما قال: لو أن بغلة تعثرت في العراق لسألني الله عنها لِمَ لم تمهد لها الطريق يا عمر؟ وبما أن الشيء بالشيء يذكر، عندما ينعقد مؤتمر القمة العربية القادمة في بغداد، بعد تأجيلها بسبب الحراك والثورات في المنطقة العربية، وعندما تنتقل رئاسة القمة العربية من القذافي إلى حاكم العراق الطالباني.. عندها سوف تنتقل رئاسة القمة من رئيس رفض الهوية العربية وأعلن أنه إفريقي وليس عربياً، وملك ملوك أفريقيا، إلى حاكم نصّبه الغزاة ويرفض الهوية العربية معتبراً أنها تتناقض مع انتمائه الكردي، في قمة يؤمل أن تبحث قضايا المصير العربي!!. كما هي حركة تحرير..السودان.. التي عملت على تمزيق وتقسيم الوطن وقيام دولة الانفصال عن الدولة السودانية، والتي أعلنت بالفم الملآن وأفصحت عن علاقتها بالعدو الصهيوني (لتشكل امتداداً لكيبوتسات الاستيطان الصهيوني).

وكانت الحركة تعارض قبل الانفصال فكرة تعميق انتماء السودان العربي. وعندما تم الانفصال بين الشمال والجنوب أعلنت أنها لا تفكر في الانضمام إلى البيت العربي أو إلى المؤسسات التابعة له، وبذلك تكون الحركة قد فكت آخر خيط من خيوط الارتباط مع العالم العربي.



(١٩)

في الديمقراطية والإرادة

منذ عقود، والنظام الرسمي العربي في مجمله يعتبر الديمقراطية مسألة مؤجلة بذرائع مختلفة، من بينها حشد الطاقات والإرادات وإحداث التوازن الاستراتيجي لمواجهة العدو الصهيوني؛ حيث كانت "المواجهة العسكرية" شعاراً مرفوعاً. ويبدو أن هذا الشعار قد استخدم أيضاً ذريعة للتغطية على الخلل في الوضع الاقتصادي والمعيشي، بحكم أن الموارد يجب أن تسخر للإمداد والعمل العسكري في المقام الأول، مع أن من بين ذرائع تأجيل الديمقراطية أيضاً التركيز على صلابة الوضع الاقتصادي والاجتماعي والارتقاء بالمرافق والخدمات الأخرى. وإذا كانت الديمقراطية تعني سيادة الشعب عبر ممثليه وحق تقرير مصيره بإرادته الحرة، فإننا لا نبالغ إذا قلنا أن الديمقراطية لم تشغل الفضاء الفكري والمجال السياسي بدهاليزه وأروقته في القرن العشرين مثلما شغلته مسألة الديمقراطية. فالديمقراطية الحقة أظهرت أن الإنسان لا يعيش بالخبز وحده، ولابد أن يمارس حرياته السياسية المتمثلة في حرية التنظيم وحرية التفكير وحرية التعبير.

وربما ظل الحديث عن الديمقراطية يدور في حلقة مفرغة على صعيد الوطن العربي. فمع ثقافة التخلف التي تعتمد على التوجيه والأمر من جانب، والتلقي والانصياع للأمر من جانب آخر، لا يمكن أن يكون للديمقراطية وحقوق الإنسان كذلك حضور حقيقي موضوعي غير مزيف على الساحة المجتمعية.

وعلى الرغم من أن التطور التاريخي كان قد أسهم في تحديد مفهوم الديمقراطية، فإن الديمقراطية الليبرالية بالصيغة الأمريكية هي معطى من معطيات الحداثة، نشأت في الغرب مقترنة بتطور علاقات اقتصادية ـ اجتماعية معينة، أطلق عليها "العلاقات الرأسمالية الصناعية" بسبب سيطرة القطاع الإنتاجي على هكذا علاقات. وعلى العكس، استطاعت الديمقراطية الليبرالية أن تحتفظ بكامل طابعها في الولايات المتحدة الأمريكية،[١] لأن الديمقراطية وجدت نفسها بمنأى عن الصراع الاجتماعي بكل خصائصه الليبرالية، ما جعل الولايات المتحدة تعتز بديمقراطيتها، وتستهين بالمقابل بأشكال الديمقراطية الأخرى، مما شكل حافزاً لها لفرض الصيغة الخاصة بها في التعامل الدولي عبر سياستها الخارجية؛ بمعنى نشرها عالمياً عبر الدعوة إلى "السلام وإنهاء الحروب والدعوة إلى مبدأ حرية تقرير المصير، والوقوف ضد الديكتاتوريات، وإغداق المساعدات على الدول الديمقراطية" وهو ما ظهر جلياً على

(١) المستقبل العربي، عامر حسن فياض: الديمقراطية الليبرالية وتوجهات السياسة الأمريكية إزاء الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ٢٠٠٠/٢٦١ ، ص ١٤٧-١٤٨.

مستوى الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وخاصة بعد انهيار القطب السوفييتي، حيث أصبحت "الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية" تشكل بنود "النظام الدولي الجديد". وعليه، وجدت الديمقراطية الليبرالية مكانها ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في العالم بما فيه الوطن العربي، والتي لا تنفصل عن الرغبة الأمريكية في ضمان الهيمنة،[١] بمعنى السيطرة لضمان المصالح الأمريكية أو تأمين حمايتها.

في هذا الصدد يؤكد الكاتب اليهودي الأمريكي المناوئ للصهيونية "تشومسكي" في دراسة للمعهد الملكي في لندن على أنه في الوقت الذي تدفع فيه الولايات المتحدة خدمة لفظية فقط للديمقراطية، فإن التزامها الحقيقي هو بالرأسمالية الخاصة. وحين يتم تهديد حقوق المستثمرين يجب أن تزول الديمقراطية؛[٢] ولتصفية أي حيز للديمقراطية في العالم العربي وغيره من بقاع العالم، كان ينطلق الترويج الأمريكي لمقولة أن الدول النامية (بما فيها الأقطار العربية) غير مؤهلة للديمقراطية لسببين:[٣]

١- التخلف الاقتصادي.

٢- عدم توفر الشروط التي تسمح بقيام التعددية السياسية.

وفي لمحة وجيزة لتلك المقولة التي كانت قد تكررت طيلة الحقبة الممتدة بين الخمسينيات والثمانينيات من القرن المنصرم على لسان أساتذة غربيين، وتحديداً منذ تركت الحرب العالمية الأولى أغلبية أقطار الوطن العربي في حالة تبعية متنوعة الصور للغرب الاستعماري البريطاني - الفرنسي - الإيطالي - الاسباني، الذي تولى أوراق تشكيل الخارطة السياسية لدول المنطقة بعد هزيمة تركيا في تلك الحرب. وقد تمثلت تلك الاتفاقية بشكل أكثر دراماتيكية في فرض اتفاقية "سايكس- بيكو" التي رسمت حدود التقسيم والتفتيت، "ووعد بلفور" بقوة الأمر الواقع. ثم كانت بداية تراجع النفوذ الأوروبي الاستعماري، لاسيما البريطاني والفرنسي، لصالح الولايات المتحدة بعد انتصارها في الحرب العالمية الثانية، لأجل الحلول محله في المستعمرات

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٤٨-١٤٩.

(٢) نعوم تشومسكي: ما الذي يريده العم سام حقا ؟ ترجمة موسى برهوم، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان ـ ١٩٩٣، ص ٢٥.

(٣) جمال قنان: نظام عالمي جديد أم سيطرة استعمارية جديدة؟ المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٨/٢/١٩٩٤، ص ٥٦.

البريطانية والفرنسية السابقة. ولتحقيق غايتها تلك، عملت الولايات المتحدة على كسب ود سكان تلك المستعمرات، بمعنى إطلاق عنان الوعود البراقة والمزيفة والخادعة بإحلال التنمية محل التخلف، حيث أن التخلف في مجمله تركة من حقب الاستعمار.

وفي العام ١٩٦٠، أعلنت الولايات المتحدة عن سياستها في المنطقة، خصّت بنقطة في تلك السياسة أقطار الشرق الأوسط، تقول: "العمل على مساعدة هذه الأقطار على تشكيل نظم ديمقراطية تميل إلى الغرب وتتعاطف مع الفهم الأمريكي للحياة".(١) بمعنى أن ملاذ الأقطار العربية وشعوبها في التنمية والديمقراطية والحياة الكريمة و.. لن تكون ولن تتحقق إلاّ بعشق الهوى الأمريكي والحضارة الأمريكية..، وأن خلاص المنطقة العربية لن يأتي إلاّ في أن يغرّد العرب داخل السرب الأمريكي. ويؤكد ذلك "عبد العزيز نوار" عندما يقول: "أيدت الولايات المتحدة الأمريكية حركات التحرر في أكثر من مكان، لا حباً في تحرير الشعوب، وإنما لإزاحة الدول الاستعمارية القديمة كي تحل هي محلها، بعد أن ظل الاستعمار الغربي لحقب طويلة مهيمناً على الأرض العربية وعلى العديد من أقطارها التي خاض أكثرها نضالاً شرساً ضد هذا الاستعمار، وخرج مظفراً بجلاء المستعمر.(٢) إلا أن الاستعمار الغربي، ممثلا بقواه الجديدة، وبفعل عوامل التأثير والسطوة، تمكن من النفاذ واعتلاء رأس وقمة النظام الدولي، وهيأ لنفسه في قلب الوطن العربي قاعدة ينقض، بها ومنها، على أي قطر عربي، ويستمر في تنفيذ استراتيجيته وإغراق الوطن العربي في دوامة صراع يلتهم طموحات الجماهير العربية، ولا يسمح لها بشق طريقها نحو التحرر الفعلي والنهوض والتنمية؛ في وقت كانت الطمأنينة تغمر المستعمر وبجميع المقاييس، إلى استقرار نفوذه من خلال القيادات - الأدوات - التي سلم لها زمام الأمور ظاهراً وشكلا، وظلت تدور في فلكه رهينة أطماعه وسياساته.

إلا أنه، ومنذ أن اتخذت الحركات الوطنية والقومية على امتداد المنطقة العربية منحى اندفع أصحابه من خلاله في طريق تأكيد الاستقلال بمرتكزه "السياسي والاقتصادي" والتطلع إلى مجتمع الكفاية والعدل، مجتمع قوى الشعب العامل، صاحب المصلحة الحقيقية في الاستقلال الوطني والتحرر الوطني والقومي، لم تعد تلك الحركات، في المنظور الأمريكي، إلاّ حركات تطرف مناهضة وليست موالية ولا

---

(١) مجيد خدوري: الاتجاهات السياسية في العالم العربي، الدار المتحدة للنشر – بيروت ١٩٨٥ ، ص ٤٧.
أنظر رأفت الشيخ: أمريكا والعلاقات الدولية، عالم الكتب – القاهرة ١٩٧٨ ص ١٩٥–١٩٦.

(٢) عبد العزيز نوار: تاريخ العرب المعاصر: مصر والعراق – دار النهضة العربية – بيروت ١٩٧٣، ص ٢٣٨.

تتزيّا بألوان الطيف الأمريكي، رافضة الدخول إلى الحظيرة الأمريكية. كما لم تعد تلك الحركات في العين الأمريكية الأخرى، إلّا احتياجاً استراتيجياً للاتحاد السوفييتي، ومن ثم لابد من، بل وينبغي، مقاومتها بالهراوة الأمريكية سواء بالاستخدام المباشر للقوة، أو عن طريق ذراعها، الكيان الصهيوني، بعد مده بكل مقومات الغطرسة والعربدة والتوسع والعدوان.(١)

وتحاشيا للسلبيات بوجهيها السياسي والاقتصادي وبنتائجها الضارة، التي ترتبت على وجود مثل هذه الحركات، كان لابد من تقويض وتصفية الأنظمة الديمقراطية التي رعت مثل هذه الحركات الوطنية والقومية، لأن الولايات المتحدة الأمريكية ترى في وجود نظام ديمقراطي هدفه التغيير الشامل اجتماعياً وسياسياً، يربط قضية التحرر الوطني بقضية التحرر الاجتماعي منطلقاً من مفهوم الأمن الوطني إلى مفهوم الأمن القومي الأشمل، زعزعة لوجودها الاستعماري، ما يستدعي تصفية أي شكل من أشكال الديمقراطية في الأرجاء العربية.

وبكلمات أخرى، روّجت الآلة الإعلامية الأمريكية لمقولة أن الدول النامية، بما فيها الأقطار العربية، غير مؤهلة للديمقراطية. وصاحَب الترويج لتلك المقولة هجوم على الديمقراطية، تمثل بموجة من الانقلابات العسكرية لاقت الترحيب والتشجيع والدعم الأمريكي، بشكل مباشر أو غيرمباشر، والتمويل من المؤسسات الدولية التي تديرها واشنطن، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي(٢) والهدف هو الإطاحة بأنظمة الحكم التي لا تروق للولايات المتحدة.

ولما انتهت حقبة شعار المواجهة العسكرية، مع نهاية الحرب الباردة، وقبلها أطلق نظام السادات، بعد توقيعه معاهدة كامب ديفيد، ونظام مبارك البائد مقولة أن حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣ هي آخر الحروب، لم تتحقق الديمقراطية الحقيقية، ورفع النظام الرسمي العربي شعار التنمية، ولم تتحقق التنمية الفعلية، مما جعل الديمقراطية تحصيل حاصل ومسألة مؤجلة كذلك. ولعل هناك إصراراً على هذا

---

(١) أسامة عبد الرحمن: المأزق العربي الراهن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٩، ص١٩، وانظر عبد الخالق عبد الله: العالم المعاصر والصراعات الدولية ـ سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٣٣، الكويت ١٩٨٩، ص١٨٠.

(٢) سمير أمين : النزعة العسكرية الأمريكية في النظام الدولي الجديد ١٩٩٢، ص٤٢. وانظر: عامر حسن فياض: الديمقراطية الليبرالية في مركبات وتوجهات السياسة الأمريكية إزاء الوطن العربي ـ في دورية المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ٢٦١/ ٢٠٠٠ ـ ص ١٥٢.

التأجيل، لأن الديمقراطية ضد الفساد والمفسدين، وضد الاحتكار والمحتكرين، وضد الاستبداد والمستبدين، وضد العنصرية والعنصريين، وهي ممارسة حرية الرأي وحرية الفكر والنقد والمساءلة الحقيقية، وهي مرحلة مهمة من مراحل التنمية الإنسانية، تؤكد على ضرورة تنمية المعرفة؛ وهي تحرير من العبودية، كما هي الثورة تصحيح لاتجاه البوصلة لا تحطيم لها، وهي مراكمة للبِنات ومداميك الحياة الجديدة مكان البناء المتهاوي القديم، وليست استدعاء للانتماء إلى عصور ماقبل التاريخ؛ والثورة صرخة حق في وجه الظلم، وتحرير للإرادة وفك القيود، واجتثاث للفساد وتغيير ديمقراطي؛ والثورة بمعناها الأخلاقي مقدسة، ديمقراطية جماعية بدل التفرد، والثورة نور يبدد الظلام وعدل يطغى على الظلم، وتعددية الرأي وتقرير المصير، وقيمها الحرية والعدالة تغييباً للقهر والظلم والزهو الذي يؤسس للاستبداد والطغيان.

والحرية كقيمة إنسانية ولدت مع الإنسان وشرّعتها القوانين السماوية والوضعية، وأعطتها مدلولاتها ومفاهيمها، كجزء من الفطرة البشرية. من هنا جاء النزوع العالمي إلى تكريس مفهوم الحرية بمواثيق تلزم الحكومات والأنظمة باحترام حرية وحقوق الإنسان. لكن هذا النزوع قد يصطدم بموانع نتيجة قمع واضطهاد وظلم تمارسه أنظمة شمولية استبدادية بوليسية، حيث تمثل الحالة الليبية مفارقة مميزة في ثقافة الاستبداد، إذ تم قهر واضطهاد شعب بأكمله طوال ٤٢ عاماً خلف لافتات ونظريات اعتبرت بأنها الخلاص الأول والأخير للبشرية، وتم اعتبار الديمقراطية هلوسة، والسلطة للشعب والبيت لساكنه ومن تحزب خان، حيث تتجلى "الأنا" من خلال النظام الذي يقوده "القائد" و"ملك الملوك"، ليختصر كل الشعب الليبي بشخصه.

وعلى عكس ما ترافقت معه الثورتان التونسية والمصرية من مواقف دولية عموماً، وأمريكية خصوصاً، فإن ما حدث في الحالة الليبية والنظام فيها متمسك ومصر على تنفيذ خياراته الدموية، من خلال تمسكه بالسلطة والدفاع عن زعامته الممعنة في ذبح أبناء شعبه، على طريقة "أنا ومن بعدي الطوفان"، مذكراً بمقولات لكثير من الطغاة، فإن ما حدث في ليبيا حظي بصمت مطبق، وإدانات أمريكية خجولة لا ترقى الى مستوى الحدث والمشهد الذي جرى على الارض، في ظل صمت دولي أشبه بتواطؤ ضمني مع النظام الحاكم.

والقرار ليس سابقة لا بالنسبة لليبيا ولا لغيرها من الدول العربية، والسوابق حدّث ولا حرج؛ فالسودان، وقبله كان النظام في ليبيا نفسها، عاش سنوات من حصار اقتصادي على خلفية قضية لوكيربي، وكانت معاناة الشعب الليبي هي الواضحة في

كثير من الجوانب.

والجديد بالنسبة لليبيا هو تحرك مجلس الأمن عبر قراره ١٩٧٠ لإحالة من تسبب وارتكب مجازر جماعية وإبادات ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية، وبالتالي إحالة الموضوع إلى المحكمة الجنائية الدولية، مع ما تعنيه هذه "المحكمة" للعرب، ما يذكرنا بقصة الرئيس السوداني عمر حسن البشير وما جرى فيها من توسلات ومساومات أدى أقلها إلى انفصال جنوب السودان. إضافة إلى ذلك، ثمة حصار اقتصادي وإمكانية إنشاء مناطق محظورة على غرار ما حصل في العراق قبل غزوه في العام ٢٠٠٣، علاوة على المحكمة الخاصة بلبنان، إضافة إلى ما يخفيه القرار ١٩٧٠ من تدخل دولي مستقبلا، لا لحماية الشعب الليبي، بل ليكون التدخل في الخاصرة المصرية، القوة والثقل والدور المحوري، مصر التي تخيف العدو الصهيوني والغرب من قبله.

الحال في ليبيا لا يتطلب التدخل، كما كان عليه الوضع في مصر أو تونس. فمن المؤكد أن الاختلاف جلي وجوهري. فالبلدان الثائران لا يمتلكان احتياطياً نفطياً من الممكن أن يؤثر على المسيرة الصناعية والحياتية في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي.

أما الولايات المتحدة، فلها أيضاً ما تخاف عليه، ولاسيما أن عشرات من شركاتها وضعت يدها على الثروة النفطية الليبية بعد الانفتاح الذي شهدته العلاقات في فترة ولاية بوش الابن، (صفقة طائرة لوكيربي).

لقد كشفت الثورات الشعبية العربية السلمية حجم الفساد واستئثاره بقدر ليس باليسير من المال العام، واكتشف المجتمع على امتداد الوطن العربي، مساحة الاستبداد والفساد، ورماً سرطانياً انتشر وكان يضرب أطنابه في السلطة. والفساد، في رؤية السلطة وفي موقعها، ينأى عن المساءلة والمحاسبة، وهو فوق القانون. والقضية المحورية أنه في ظل غلبة الاستبداد، تتم شرعنة الفساد، لأنه تحت مظلة شرعنة النظام؛ والنظام موغل في الفساد الذي أذهل حجمه القاعدة العريضة من المجتمع، وصدمتها تفاصيله، وأدركت هذه القاعدة أن تداعيات الفساد عليها كانت كبيرة، كما أدركت أن وضعها الاقتصادي والسياسي والمجتمعي تحت مظلة الاستبداد المستفحل كان أحد أسبابه الرئيسية الفساد المستشري.

ما حصل في مصر تحديداً كان عدواناً على روح النظام الجمهوري، وكذلك كان التمترس في الرئاسة ثلاثين عاماً، وتعديل الدستور للسماح بتوريث السلطة والتصرف في موارد مصر الشعب وثروته كما لو كانت ملكاً شخصياً للنظام البائد، والإهمال

الجسيم في قضايا مفصلية، وفي مقدمتها الفتنة الطائفية والتعاون اللامحدود والمخزي مع الكيان الصهيوني، وقضية مياه النيل، يضاف إلى ذلك تزييف إرادة الشعب المصري في الانتخابات والاستفتاءات.

ما حصل في مصر، وباقتلاع النظام البائد ونجاح الثورة، يؤمل له أن يتواصل بالوتيرة الواعية والهادفة، على طريقة استعادة مصر نفسها وحضورها وفاعليتها، بتحقيق مجتمع العدالة والحرية واستعادة السيادة الوطنية بكل ما تعنيه هذه السيادة من تحرير للقرار الوطني، واستعادة مصر لدورها ووزنها في منطقة خسرت الكثير من توازنها وقيمتها عندما وهن دور أرض الكنانة.

ما أنجزته ثورة مصر كان وطنياً وتاريخياً. فعقبَ نجاحها وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتولي مسؤولية الرئاسة، كانت استجابة ثورة الشعب لهذا التكليف مدوية من منطلق الثقة الكاملة في وطنية الجيش ودوره الوطني التاريخي المشرف كجزء أصيل، والركيزة الأساسية من الحركة الوطنية المصرية على مدار تاريخها وامتدادها، ليكون الجيش من الثورة وإليها، وسيؤدي ذات الدور الذي قام به الشعب من دعم للثورة المباركة، للثورة الرائدة في التاريخ العربي الحديث، التي قادها الجيش يوم ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٢ بقيادة رائد النضال العربي جمال عبد الناصر.

ما أنجزته ثورة مصر، بالتوجه الذي واجه أول اختباراته في تجاوز الأزمة الخاصة بالعلاقة مع إيران، يبرز حرص مصر في الدفاع عن خياراتها الوطنية وقرارها السيادي، بفتح صفحة جديدة مع كل الدول بما فيها إيران، مع تأكيد حرصها على التزاماتها القومية نحو دول الخليج العربي، وعلى ألا تكون تلك الصفحة على حساب أمن الدول العربية الخليجية.

وكان الاختبار الثاني باتجاه إعادة احتضان القضية الفلسطينية، الإنجاز الذي حققته مصر الثورة وبصمت عليه، متمثلا باتفاق حركتي "فتح" و"حماس" على المصالحة وإنهاء أربع سنوات من القطعية القاتلة التي مثلت خدمة بامتياز للعدو الصهيوني؛ أربع سنوات عجاف كانت مريرة، بل وكارثية على القضية الفلسطينية وشعبها وتاريخه الوطني. بهذا الاحتضان المصري للقضية الفلسطينية، نجح **الفلسطينيون في الرابع من مايو/ أيار ٢٠١١ في قاهرة الثورة أن يطووا صفحة** سوداء من تاريخهم، وأن يعيدوا الروح إلى الجسد الواحد ليقف صامداً متراصاً يواصل مسيرة الصراع دفاعاً عن الحق والوجود.

الأمل، كل الأمل يا مصر أن يكون ما تحقق خطوة لتصويب البوصلة، لأن المصلحة

الوطنية العليا تقتضي أن يضع فيها الجميع هذه المصلحة فوق أية مصلحة شخصية أو فئوية؛ لأن فلسطين أكبر وأهم من الجميع، والمسؤولية التاريخية في التعويل الفلسطيني العربي على نجاح المصالحة يجب أن يبقى فلسطينياً، والرهان يجب أن يبقى دائما فلسطينياً، ليس فقط بإنجاحها وتجديد المشروع الوطني الفلسطيني، بل وبدعم التيار العروبي داخل الثورات العربية، تلك الثورات التي يؤمل أن تشكّل الرافعة للقضايا القومية لإعادة الاعتبار للصراع مع العدو الصهيوني، باعتباره صراعاً وجودياً حضارياً.

إن التواصل والحديث عن الحرية والديمقراطية، في ظل هذا الربيع العربي، مع ثورات التغيير العربية والدروس المكتسبة من الثورتين التونسية والمصرية، يظهر، وفي المشهد اليمني، أن التشبث بالكرسي واحتكار السلطة أمام حشود تفترش أرض الميادين العامة وتلتحف السماء في العاصمة صنعاء والمدن اليمنية الأخرى، وخصوصاً مع إعلان الرئيس صالح تمسكه بالشرعية الدستورية التي تتيح له البقاء والتربع على الكرسي، في مواقف أشاعت أجواء من عدم الثقة لدى أطراف الأزمة اليمنية تشير إلى تضاؤل فرص جهود التسوية الخليجية. فقد بلغ الوضع اليمني حداً من الاحتقان بات يهدد بالانفجار، ووصل إلى نقطة اللاعودة، وقد كان حريّاً بالرئيس اليمني أن يضع جانباً مناورات رؤساء سابقين وألا يحاول استنساخ تجاربهم، ويستمع إلى صوت العقل حقنا للدماء اليمنية الزكية، بدلاً من اللعب بالنار والتلاعب بالمناورات الممجوجة والمفضوحة. فالتحديات بلغت الذروة وبلغ السيل الزبى، على وقع المواجهات وسفك الدماء، رغم حالة الانضباط والتزام التحرك السلمي بين اليمنيين المدججين بالسلاح، أفراداً وقبائل؛ والحالة تلك غير مضمونة في ظل تصاعد وتيرة التحديات والتزام المواقف المتشنجة، وارتفاع سقف الشروط، والتهديدات التي تصدر هنا وهناك، وعدم الإصغاء إلى صوت العقل والدعوات والمبادرات التي صدرت من أكثر من جهة، خصوصاً أن الساحة اليمنية باتت مهيأة، بفعل انقسام حاد يتغذى يومياً بخطب ومواقف تصب الزيت على النار، بعد رفض النظام اليمني المبادرة الخليجية، مع تمسك الحشود من أبناء الشعب اليمني المتظاهرين في الميادين والساحات بموقفهم ورفضهم لأي اتفاق يبقي الرئيس اليمني في السلطة. فالحل يكون على قاعدة أن اليمن أهم من الجميع.

هذا الدرس الأهم، الذي غاب عن النظامين الليبي واليمني، هو أن إرادة الشعوب لا تقهرها سطوة الحاكم ولا قبضته الحديدية ولا كتائبه المسلحة ولاجحافل المرتزقة،

طال الزمن أم قصر. هذا الدرس، لم يستوعبه أحد باستثناء قلة استطاعوا أن يتجاوبوا مع مطالب شعوبهم، وأن يحترموا إرادتها، لذلك أمكن احتواء الاحتجاجات التي خرجت تطالب بالإصلاح. **وما يحدث في سوريا هو نموذج واضح للتردد في الوعي** بهذه الدروس واستخلاصها والتأخر في التفاعل معها، وما يحدثه سقوط الضحايا من تصلب في إرادة الجماهير ومطالبها. وكلما تأخرت المعالجة السياسية للأزمة في سوريا، اتسعت الاحتجاجات وأعمال العنف وخرجت عن إمكانات السيطرة. فهناك تصور قاصر لحالات الاحتجاج التي عمت معظم المدن والبلدات السورية، وتبسيط شديد لطبيعة القوى والأهداف. فمجرد التركيز على البعد المؤامراتي الخارجي، رغم وجوده، يغري البعض من أهل السلطة للبحث عن مخارج قوامها الردع في الداخل والرهان على تفاهمات إقليمية ودولية في الخارج.

وبعد أن اختلطت مطالب الإصلاح بأجواء التصادم، لابد من قرار تاريخي بالمعنى الفعلي للكلمة بأن يغير النظام في سوريا قواعد التعامل مع مجتمع متغير في عالم متغير. إن كل حريص على سوريا، مجتمعاً وكياناً ودولة ودوراً، يقلقه التفكير بأن لا وسائل سياسية فاعلة تحافظ على الوحدة الوطنية وعلى الاستقرار والخيارات السياسية، بل يتأتى في مؤتمر حوار وطني يجمع كل أطياف وقوى الشعب السوري. فاحتواء الأزمة مازال ممكناً، إذا ما أقدمت الرئاسة السورية على اتخاذ قرارات جريئة، وانحاز الشعب وتمسك بالوحدة الوطنية بين الشعب والجيش ونحّى نهائياً دور الأجهزة الأمنية والاستخباراتية التي أوصلت النظام إلى ما وصل إليه، فالفتنة تقود إلى العرقنة والصوملة والتقسيم، وليس إلى الإصلاح.

الحريص على هذا الربيع العربي لا يريد حرية محمولة على الدبابات وفق الطريقة العراقية، ولا يريد ديمقراطية الاستفتاءات التقسيمية على غرار جنوب السودان، ولا يريد إصلاحات على طريقة غورباتشوف، تنبش الأساسات وتجلب الانهيارات وتفتت الأوطان.

إن جوهر المخرج التوافقي، عبر توافق القوى الحية في المجتمعين السياسي والمدني، يكمن في إيجاد مناخ من الحرية والحوار الوطني، وبناء مؤسسات سياسية ووضع قوانين وأنظمة لإقامة حكم القانون والديمقراطية، وإجراء تعديلات تؤسس لديمقراطية تعددية تكسر احتكار الحزب الواحد الحاكم، وتعيد بناء الأجهزة الأمنية كي تكون للشعب لا عليه، مع ضرورة ليس وقف الاعتقال السياسي فحسب، إنما إطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين، وإجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة تنبثق منها

حكومة وطنية تؤيدها أكثرية وطنية متماسكة.

إن محنة سوريا أنه آن الأوان لتسريع إيجاد الحلول الوطنية المناسبة لها، الحلول النابعة من مصلحة سوريا وشعبها، مصلحة وطنية وقومية. سوريا في محنة، وإطلاق اليد الأمنية تتحكم بمجريات المعالجة، وإقصاء ما هو سياسي، مرعب في نتائجه وتداعياته؛ فالدماء الغالية التي تسيل في المدن والبلدات السورية تتحمل مسؤوليتها السلطة الحاكمة؛ والأمل معقود على قرارات لابد منها وعلى حوار وطني جاد ومسؤول يعلي من شان سوريا ومصالحها وقضاياها الوطنية والقومية فوق أي اعتبار فئوي أو حزبي أو طائفي.

لذا لا يجوز لجهة ما - نظام أو حزب - أن تعتبر الحرية ملكية شخصية أو احتكاراً ذاتياً، أو أن تفرض قيوداً على ممارستها كالحد من حرية الرأي والمعتقد وحق إقامة الجمعيات ومبدأ الانتخاب وحق العمل والمساواة في الحقوق والواجبات. فالحرية جزء من الفطرة البشرية، والإنسان يولد وعنده أنفة طبيعية تأبى الخضوع والرضوخ أو إصرار على امتلاك زمام القرار؛ لكن هذه الحرية قد تصطدم بمعوقات وسدود نتيجة سياسة كمّ الأفواه والاضطهاد والظلم التي تمارسها أنظمة شمولية استبدادية، أو أنظمة دينية، كما كان عليه الحال في أوروبا في ظل سطوة الكنيسة والقياصرة والملوك والنبلاء. لكن رغم ذلك، فإن المطالبة بالحرية وحقوق الإنسان قديمة قدم التاريخ قبل ٣٠ قرناً، منذ أيام حمورابي الذي "سعى لإقامة عدالة تمنع الأقوياء من ظلم الضعفاء" مروراً بالإغريق والثورة الفرنسية، وإعلان الاستقلال الأمريكي بما صاحبه من حرب أهلية طاحنة امتدت من١٨٦١–١٨٦٥، ومن ثم النزوع العالمي إلى تكريس مفهوم الحرية بمواثيق تلزم الحكومات والأنظمة باحترام حرية وحقوق الإنسان، من خلال ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إن استقراء تاريخ الفكر والممارسة الديمقراطية يسمح لنا بتحديد ثلاثة مبادئ ومكونات أساسية للنظام الديمقراطي تتمثل في:

- الحرية: احترام الحريات المدنية والسياسية للمواطنين.
- المساواة: في بعديها السياسي والاجتماعي.
- المشاركة: بمعنى أن يكون القرار السياسي، أو النهج السياسي الذي تتبناه الدولة، محصلة أفكار ومناقشات المواطنين الذين سوف يتأثرون بهذه السياسة، ومبنياً على مبدأ حق كل مواطن في المشاركة وإبداء الرأي في القرارات والسياسات.

إن أكثر الهموم إلحاحاً وأشدها اقتحاماً للوجدان العربي هي كرامة الإنسان العربي ممثلة بالحريات والحقوق الإنسانية التي بدون توفير حد أدنى منها، لن تتحقق لأي إنسان كرامة ولن تكون له قيمة. فكل الكوارث التي أصابت الشعب العربي ومزقت شمله مردها إلى حرمانه من حرياته. والديمقراطية لم تعد ترفاً ثقافياً يهم المثقفين، بل باتت ضرورة حيوية لنهضة الأمة والخروج بها من أزمتها.

تشكل هذه المبادئ "الحرية والمساواة والمشاركة" أبعاد المثل الأعلى الديمقراطي، والاعتداء على أي من هذه الأبعاد يمثل اعتداء وابتعاداً بالقدر نفسه عن هذا المثل الأعلى. فالحرية، مثلاً، ليست حقاً قانونياً وحسب، بل ممارسة تتطلب قدرة اجتماعية واقتصادية وتعليمية لا يمكن لمن لا يمتلكها أن يمارسها بشكل منتظم ومستمر. فلا حرية بدون حد أدنى من المساواة السياسية والعدل الاجتماعي، ولا مساواة حقيقية دون مشاركة أو حرية، ولا مشاركة بالطبع في غياب الحرية.

إن الأنظمة الشمولية (أنظمة الحزب الواحد) في مختلف أرجاء العالم، ورغم توقيعها على المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وحق تقرير المصير، تتجاهل في ممارساتها كل مضامين هذه المواثيق لأسباب تتعلق بطبيعة النظام، حيث تلجأ إلى تطبيق قوانين تنتهك أبسط حقوق الإنسان. ومع ذلك فإن هذه الأنظمة تلقى دعماً وتأييداً من التحالف الغربي وترفع شعارات الحرية وحقوق الإنسان والإصلاح والديمقراطية وتدّعي الدفاع عنها، وتصدر تقارير سنوية بالدول التي تنتهك هذه الحقوق.

تعتبر السياسة الخارجية الأمريكية أن ظاهرة الديمقراطية ستسهم كقوة فاعلة وحيوية في استتباب الاستقرار والأمن الدولي. كيف ومن أين يأتي ذلك؟ "نظراً لأن الانفتاح والتعددية السياسية سيوفران طرقاً بعيدة عن العنف في تسوية المنازعات" و "لأن الديمقراطيات توفر أفضل حماية للأقليات العرقية والدينية، كما وأن التعاون بين الأنظمة المماثلة في - القيم الإنسانية - سيمكّن من تطوير ظاهرة الشراكة بين الذين لهم أو تربطهم مصالح مشتركة والالتزام "بالقانون الدولي". بمعنى التأكيد على ضرورة أن تكون الديمقراطية الليبرالية ركيزة للسياسة الخارجية الأمريكية. وهي الركيزة التي حظيت "بإطار نظري" روج له بعض المفكرين الأمريكيين على رأسهم "فرنسيس فوكوياما"، الذي مهد لكتابه (نهاية التاريخ) بمقالة نشرها عام ١٩٨٩، بذات العنوان، وفيها أكد أن الديمقراطية الليبرالية التي تسعى الولايات المتحدة إلى فرضها / كنظام سياسي، وبما يحقق المصالح الأمريكية، بدأت تزحف على بقية أجزاء العالم، من جراء "الانتصارات" التي حققتها على أيديولوجيات

أخرى، كالفاشية والملكية وأخيراً على الشيوعية، وهو ما يشكل عند "فوكوياما" نقطة النهاية في التطور العقائدي للجنس البشري؛ أي أنها تمثل نهاية التاريخ،(١) متبنياً ذلك على أساس منهج الفيلسوف الألماني "هيغل"(٢) وإيمانه بأن التاريخ يصل الذروة في اللحظة التي ينتصر فيها العقل النهائي الذي تعبر عنه الدولة.

إن مثل هذه التوجهات، وهذا التحول للسياسة الأمريكية، يرجع في الواقع إلى الهيمنة الاقتصادية التي باتت واشنطن تمارسها، والتي لا تخرج عن إطار الرغبة في ضمان ثنائية الهيمنة والتبعية، بمعنى هيمنة الولايات المتحدة وتبعية المنطقة العربية لها، ما مثلته الأحداث التي شهدها ويشهدها عالمنا العربي والعالم من حولنا، تؤكد أن ما أطلق عنانه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب بعد انهيار الشيوعية وجدار برلين، متزامناً مع الغزو العراقي للكويت، بتداعياته الكارثية في مدريد وأوسلو وواي بلانتيشن ووادي عربة، أن أمتنا أصبحت جراء تلك التداعيات كمن يلعب كرة القدم بقنبلة. وإزاء ما روجت له الإدارة الأمريكية بوصفها القوة أحادية الجانب، وفرضها "النظام العالمي الجديد" بقصد الهيمنة على مقدرات العالم الاقتصادية والسياسية، والمنطقة العربية على رأس أولوياتها، بات من غير المسموح عقد مؤتمر يدعو لنهوض اقتصادي، ومن غير المسموح أيضاً لحركة تحرير وطني أن تناضل لتحرير شعبها وأرضها وفق ما نصت عليه المواثيق الدولية. إنما المسموح به أن يتواصل السيناريو الأمريكي المتمثل بإستراتيجية التدخل، على أرضية نظام عربي تنازل عن جل أوراقه وثرواته حتى قراره السياسي، وتعامل مع شعبه بلغة القهر والكلاب البوليسية، بدلاً من أن يستقوي هذا النظام بشعبه في النهوض ومواجهة التحديات وتجديد مشروع نهضته. حتى بلغ تدخل الهيمنة الأمريكية في بعض دول الخليج العربي حد مفهوم الأمن في المنطقة، بل وفي الدولة القطرية ذاتها، والتحكم في اختيار الترتيبات والسياسات اللازمة لتحقيق هذا الأمن، ما أتاح للولايات المتحدة أن تقيّم مستويات - الخطر - وتحديد مصادره وطرق مواجهته، بما يضمن ويحقق المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية تحت ذريعة الحماية والأمن.

فهو هذا الغرب، مورّد السلاح الذي قد تجاوزه الزمن ولم تعد هناك ذرة من ريبة في تهديد ذلك السلاح ووضعه خارج الخدمة العسكرية؛ ورغم ذلك تتسابق الأنظمة

---

(١) فرنسيس فوكوياما: نهاية التاريخ ودراسات أخرى، ترجمة يوسف جهماني، دار الحضارة الجديدة، بيروت ١٩٩٣، ص ١٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٢.

العربية في تكديسه ليس لمواجهة العدو المصيري للأمة، وإنما لقمع حراك الشارع العربي في ربيع الثورات العربية، الذي بات يهدد الكيان الصهيوني الحليف الشريك الاستراتيجي صاحب الحظوة والحق في أكثر الأسلحة الغربية تطوراً. هذا الغرب الذي أبرم معه العديد من الأنظمة العربية الاتفاقيات الأمنية لحماية وجوده واستقراره واستمراريته؛ والمرء يشعر بغصّة توشك أن تخنقه وهو يرى متوالية الظلم قد بلغ السيل فيها الزبى، وبلغ حداً أصبح فيه المواطن العربي ينتظر البرابرة القادمين من خارج الحدود، لكي يكسروا قيوده التي كبّله بها ذوو القربى.

فالاستعمار، على اختلاف أنماطه وألوانه، شيّد صناعته وصروحه بميادينها كلها على أشلاء هذه الملايين التي كان قدرها أن تهيم في التيه لعقود أربعة خلت، دون أن تتماثل للشفاء، ليس من فيروسات بل من "أنيميات" أصابت الرأس والقاعدة، مثلّت بهما وأتت أكلها عجزاً وهواناً.

والعرب الآن جياع لحرية طال انتظارها؛ وثمة بقاع في أرضهم الممتدة بين مياه الخليج العربي ومياه المحيط الأطلسي، في مساحة جيو- استراتيجية، لا تعرف محصلات السيادة التي تنتهك وتستباح، جهاراً نهاراً، كما هي الحرية والديمقراطية، بواحدة من أكثر أسلحتها فاعلية، يوم أخذت دوائر الأنكلو- سكسون الرأسمالي تعمل بدأب منذ منتصف السبعينيات من القرن المنصرم على فعالية أسلحة "النفط" و"المال" العربي من خلال سلسلة من الآليات المتعلقة بإعادة تدوير الأموال النفطية والتحكم في جانبي العرض والطلب في سوق النفط العالمية.(١)

وفيما يتعلق بكشف الغطاء عن الشرعية الدولية، تثور التساؤلات صارخة متزاحمة بين الصفوة المثقفة في الوطن العربي والرأي العام، بين آونة وأخرى، حول ممارسات منظمة الأمم المتحدة، وخصوصاً جهازها المنوطة به مهام حفظ الأمن الدولي وهو مجلس الأمن الدولي، حول قضايا بلدان عربية وإسلامية بالذات. وكثيراً ما تداولت الألسن تعبيرات من قبيل "الكيل بمكيالين" و"ازدواجية المعايير"، ويصل الغضب العربي الواعي إلى أقصاه احتجاجاً على دعوى "الشرعية الدولية" التي يرفعها دعاة "النظام الدولي الجديد" الغزاة الجدد، استناداً إلى ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن، باعتبارها مظهراً للالتزام بالقانون كقاعدة ذهبية للسلوك الدولي. وقد تركز هذا الغضب على حالات صارخة هي الموقف من العقوبات والحصارات الكارثية، والغطاء

---

(١) محمود عبد الفضيل : الواقع والوهم حول الشرق ـ أوسطية، سينا للنشر، القاهرة ١٩٩٥، ص ٧-٨.

الذي توفره الولايات المتحدة من العدوان اليومي للاحتلال الصهيوني في فلسطين، وممارساته من قتل واعتقال وتجريف للشجر والحجر وهدم للمنازل والتهويد، إلى حق النقض الفيتو، وصولاً إلى حماية الأمن الصهيوني، والحرب الصليبية التي يشنها المشروع الإمبراطوري – الغربي ـ الصهيوني.

إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تقبل أن تكون المنظمة الدولية هي المصدر الشرعي الوحيد لاستخدام القوة(!) وهي ترى، ضمناً، أن واشنطن هي المصدر، المرجع الآخر، بل الأول والوحيد، ومن دون أي إحراج، تحذر واشنطن الأمم المتحدة من "التدخل في شؤون الدول وضرورة احترام سيادتها"، بمعنى أن الولايات المتحدة هي صاحبة القرار وهي التي تقرر بشأن تدخلات مجلس الأمن العسكرية ومن غير عودة إلى الأمم المتحدة.

يرصد "فرانسيس فوكوياما"، الذي أثار ضجة كبرى في مطلع التسعينيات من القرن المنصرم بنظريته "نهاية التاريخ" .. مظاهر "التحلل" في مجتمعات الدول الغربية المتقدمة، جراء التحولات الاجتماعية الناجمة عن تطورات الصناعة والتكنولوجيا المدهشة والأحداث السياسية المأساوية والأخطار المترتبة لا على القيم والأخلاق والأجيال فحسب، إنما على قابلية هذه المجتمعات للحفاظ على التماسك وعلى النمو الاقتصادي.

ويرى" فوكوياما" أن" التفرد الجامع" أو"الفردية" وصلت إلى نهايتها أو تقف على مشارف النهاية.. لأن "ثقافة الفردية الجامحة" تقود إلى أن يصبح تحطيم القواعد، قواعد حقوق الإنسان في حد ذاته، هو القاعدة الوحيدة الباقية؛ بمعنى تفرد الولايات المتحدة وهيمنتها على الأمم؛ وقد بدأ علماء الاجتماع بالفعل في الإشارة إلى أن مخزون المجتمع من القيم المشتركة هو "رأس مال اجتماعي" توازي أهميته رأس المال المادي.

وذات يوم في العام ١٩٨٩، في جامعة شيكاغو الأمريكية، ألقى موظف غير مرموق في وزارة الخارجية الأمريكية على عدد من أساتذة تلك الجامعة وطلاب الدراسات العليا المتقدمة فيها محاضرة بعنوان "نهاية التاريخ". وقد نشرت في ما بعد مجلة "الصالح القومي ـ National Interest"، وهي مجلة أمريكية محافظة، نص تلك المحاضرة وفتحت حولها باب النقاش، ثم تحولت المحاضرة إلى كتاب عنوانه "نهاية التاريخ والإنسان الأخير". وتحول صاحب المحاضرة "فرانسيس فوكوياما" إلى ظاهرة فكرية تجاذب الكتاب والمفكرون والسياسيون في أربعة أركان الأرض

الجدل حول أفكاره تقييماً ونقداً و تبنياً واعتراضاً.

في ذلك اليوم في جامعة شيكاغو، قدم للمحاضر ومحاضرته وبحماس لا يخلو من زهو، أحد أكبر الأساتذة في شؤون التعليم في الولايات المتحدة كلها "ألان بلوم"، وهو معروف بأنه أحد أعمدة التفكير المحافظ في ميدانه.

في ذلك الحين، وبحسب وسائل الإعلام، كان "بلوم" يسبح في بحر من أضواء الشهرة، بعد أن أصبح كتابه "إغلاق العقل الأمريكي" يتصدر قوائم أكثر الكتب مبيعاً، رغم خلوه من الإثارة التي تدفع الكتب إلى دوائر الرواج. لكن الكتاب اعتبر صدمة قوية للرضا الأمريكي السائد عن النفس والاستقامة إلى التفوق والقوة، وعن أولئك الذين يصدحون ليل نهار عن الديمقراطية والحرية والإصلاح وحقوق الإنسان. فحظي الكتاب باهتمام مراجعي الكتب وأكثرهم رصانة، وفي أهم الصحف والمجلات والدوريات وأحظاها بالاعتبار، وأصبح مادة للجدل، ليس فقط، في أوساط النخب الأمريكية فحسب، إنما أيضاً على شاشات التلفزة. وكان الكتاب يبحث في حالة التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتحديد في أسباب تدهوره.

كان هذا مصدر قلق لتلك الطبقة الوسطى البيضاء، وموضوع قلق" آلان بلوم" المعبر البارز عن القوى المحافظة الغالبة في تلك الطبقة. وتركز كتابه على محاولة تفسير ذلك التدهور في حالة التعليم، وانتهى إلى أن أصل الداء هو أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، سادت الحياة الأمريكية حالة من التسامح الفكري أدت إلى أن وسّعت الليبرالية الأمريكية مفهومها، فأسرفت في ذلك على نفسها، حتى تخلت في النهاية عن جوهر الليبرالية أو قتله فيها.

الليبرالية، كما يفهمها أصحابها وفهمها "بلوم" ليست مجرد أن يتسع صدر المجتمع وأفق تفكيره لكل من الرأي والرأي الآخر، كما شاع تعريف الديمقراطية في السنوات الأخيرة؛ إنما الليبرالية هي إقامة كل من نظام الحكم ونظام العلاقات في المجتمع على قاعدة راسخة من الإقرار بحقوق الفرد، وتسييجها بالحماية وإعلائها على كل ما سواها، بما في ذلك ما يعتبره البعض حقوقاً للمجتمع.

وأوروبا، التي افترضت مقولة "نهاية التاريخ" أن تكون أرض السلام والوئام بعد التاريخ، والتي لم تشهد حرباً على أرضها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تشهد منذ نهاية الحرب الباردة والتبشير بنهاية التاريخ حروباً شريرة أدخلت إلى اللغة السياسية مصطلحات مثل "التطهير العرقي"، وأعادت مصطلحات مثل الفصل العنصري، وأعادت الدين والمذهب وروابط الدم أصولا للانتماء القومي، وهو ما أدى الأخذ به في

وسط أوروبا إلى إنتاج أكثرالأيديولوجيات الشريرة شراً، النازية والصهيونية؛ وهي حروب لا يشعلها ويغذي نيرانها بما يلزمها من وقود الطمع في المغانم أو التطلع إلى المجد، إنما يغذيها في نظر من يشنونها حروباً من أجل استخلاص الهوية أو تأكيدها، وهي مسائل لا تحلها الديمقراطية التي يفترض أنها أداة أولى للوصول إلى ما "بعد التاريخ". بل إن المفارقة أن من يشنون حروب "التطهير العرقي" ومن يريدون أن يحققوا لأبناء عرقهم الأغلبية التي تبرر لهم ادعاء استناد السلطة إلى الديمقراطية، وهي مفارقة تتجاوز حد المأساة، إلى السخرية السوداء من الديمقراطية.

أما إرث العبودية الذي يطارد حضارة الكاوبوي، بتورط أعرق الجامعات الأمريكية في تجارة الرقيق، فقد بدأ العديد من المنظمات داخل الولايات المتحدة في التشكك إزاء أصول جامعات عريقة منها "ييل" و"هارفارد"، وذلك بسبب علاقاتها مع تجار الرقيق السابقين.

وحول جامعة" ييل" التي احتفلت في مطلع القرن الجاري بمرور ٣٠٠ سنة على تأسيسها، قالت لجنة "أميستاد" أن تجار الرقيق وأولياءهم في القرن الثامن عشر كانوا يساهمون في بناء تلك المؤسسات التعليمية أو التدريس فيها.(١)

وتغطي القضايا التي تثيرها منظمات مثل لجنة "أميستاد" مجموعة واسعة من المشكلات الاجتماعية والسياسية التي تمخضت عن العبودية. هذا ما يقوله "ألفريد مارتر" رئيس اللجنة. وكان ثلاثة باحثين من جامعة "ييل" قد نشروا في نهايات أغسطس/آب ٢٠٠١، دراسة بعنوان "ييل"الرق والغاوه، واستنكر الباحثون في دراستهم موقف هذه الجامعة العريقة المشهورة التي تجاهلت فيه ماضيها غير المشرّف، في الوقت الذي تكيل فيه المديح لنفسها بسبب إنجازاتها في مجال التعليم.(٢)

نشير هنا إلى أن أولى حملات جلب العبيد الأفارقة إلى الولايات المتحدة قد بدأت عام ١٦٣٩، ثم ما لبث أن تزايدت أعدادهم بصورة جذرية في بداية القرن الثامن عشر بسبب امتداد وانتشار مزارع القطن جنوبي الولايات المتحدة وحاجة أصحابها الماسة إلى الأيدي العاملة.

وكانت إدارة بوش الابن قد هددت بمقاطعة مؤتمر الأمم المتحدة لمناهضة العنصرية (سبتمبر/أيلول ٢٠٠١)، إذا لم يحذف من جدول الأعمال أي بند يبحث في قيام الدول التي مارست الرق بدفع تعويضات لضحايا العبودية.

---

(١) جريدة الخليج الإماراتية ، العدد ٨١٤٠- ١/٩/١.٢٠٠١

(٢) المصدر نفسه.

وأمامنا انفراد الولايات المتحدة بالمركز المسيطر ضمن هيكل النظام الدولي في فترة اختلال التوازن الحالية، ما ينحو لها عملياً بمهمة الإشراف على عملية صنع القرارات واتخاذها على المستوى الدولي، بما فيها تلك القرارات المتعلقة بالمنازعات والصراعات الدولية وبتسويتها، سواء عن طريق الحلول السلمية أو عن طريق أعمال القمع بمختلف درجاتها وأشكالها تطبيقا لميثاق الأمم المتحدة في فصله السابع؛ ما يعني دكتاتورية وهيمنة الدولة الواحدة داخل مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة.

وبما أن الشيء بالشيء يذكر، نكتفي بالإشارة إلى تصريح الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" في موضوع عملية التسوية في الشرق الأوسط. فقد حث "مون" الكيان الصهيوني مؤخراً، بعد التوقيع على وثيقة المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس في القاهرة في الرابع من مايو/أيار ٢٠١١، على إبداء "ليونة" تجاه الفلسطينيين، لكنه حث الفلسطينيين على الضغط على حماس من أجل الاعتراف بالكيان ونبذ المقاومة التي وصفها بأنها "العنف". فهو يطلب من الكيان أن يمن على الفلسطينيين بالتنازل عن شيء يخصه ولا يطلب منه الانصياع للقرارات الدولية.. إنه التضليل بعينه، والتضليل هنا ليس نزاهة وإنما يصبح تدليساً؛ والأمر كذلك في طلبه من الفلسطينيين الاعتراف بيهودية الكيان الاحتلالي الصهيوني الذي ارتكب أبشع المجازر بحقهم وشردهم واغتصب حقوقهم، بدعم القوى الغربية، التي يتربع "بان كي مون" في جنباتها وفي أحضانها ويغرّد داخل سربها، ويريد، في عملية قرصنة، أن يسلب الفلسطينيين حقاً كفلته لهم الشرعية الدولية حينما يطلب منهم التخلي عن المقاومة.

يبدو أن النزاهة التي يستظل بها ويتقمصها "بان كي مون" رهن بفوزه بدورة ثانية لأمانة الأمم المتحدة، باستجدائه وتدليسه لتلك القوى الغربية وعلى رأسها أباطرة المال في وول ستريت.

بعد هذه الأمثلة التي سقناها للتدليل على حضارة الدولة الأعظم بديمقراطيتها التي لا تنفصل عن الرغبة في ضمان الهيمنة، نحتاج في العالم الثالث بشكل عام، وفي العالم العربي بشكل خاص، ونحن ما زلنا نمر بمرحلة الانتقال من السلطوية إلى التعددية، إلى أن نفكر في النموذج الديمقراطي الذي علينا أن نتبناه، والذي يتفق مع الأوضاع الثقافية والاقتصادية والسياسية السائدة، بما يحفظ السيادة الوطنية الحقة والقرار الوطني. وليس معنى ذلك الخضوع للواقع العربي بكل ما يتضمنه من التخلف، أو الاستكانة إلى حالة الركود السائدة والوهن الذي يلف الجنبات، التي هي

من صناعة النظم السلطوية، التي كبتت وقهرت المجتمع المدني العربي بمختلف أطيافه، وإنما معناه التركيز على ضرورة التفكير الإبداعي والخلاق لصياغة نموذج ديمقراطي؛ بمعنى تجديد مشروع نهضوي، يستجيب إلى متطلبات المشاركة الشعبية الواسعة، صاحبة المصلحة الحقيقية في التجديد والتغيير.

لو أتيح لكل عربي قراءة مذكرات "هنري كسنجر" وما بين سطورها، لأدرك أن ما يجري له ومن حوله ليس سوى نتائج لمقدمات أنجزت استراتيجياً، وبكل التركيز والعناية، في سبعينيات القرن الماضي، أولها الاستفراد بالأقطار العربية واحداً بعد الآخر، لتفكيك الكتلة القومية وكل ماله صلة بالأمن القومي. وما نعانيه نحن العرب من حالات التشظي والتذرر الإثني والاقتتال وحروب داحس والغبراء بمختلف تجلياتها هو من إفرازات تلك المرحلة، ليكون أول الاختبارات الكيسنجرية الاستفراد بمركز الثقل العربي مصر وخلعها من سياقها في معاهدة مذلة (معاهدة كامب ديفيد ١٩٧٩). وما يستثمره العدو من حالة التفكك وغياب الحد الأدنى من الأمن القومي، واعتصار الخاصرتين المصرية والعراقية وحالة الاستكانة والسكون على الجبهات وإبرام الاتفاقيات والمعاهدات وتحويل البعض إلى سماسرة لصالح الكيان الصهيوني، والبعض الآخر وسيطاً أو شرطياً أو يستجدي ويتوسل أو يقدم المبادرات ويتركها على الطاولة، كبرهان يومي لحصاد مر. فالوقت يقدّم لهذا العدو بالمجان، والمواقف تتداعى لصالح تنفيذ والانتهاء من إستراتيجية الاستيطان المقترنة بالضرورة بالترانسفير والتهويد.

وما من صباح يهل على العرب، إلا وتتوالى فيه القرائن لتؤكد أن مزيداً من الاستفراد سوف يحدث في حالة التجزئة والتفتيت والتغييب للأمن القومي؛ وحين نصحو من سباتنا وغيبوبتنا السياسية، سندرك أن ما يحدث في عواصمنا وقرانا وشوارعنا هو مجرد تنويعات على المعزوفة الاستفرادية ذاتها.

إن من لا يعيش بالسلام، لن يستطيع الحياة إلا بالحروب؛ وهذه خاصية لا يحتكرها إلا الغزاة على امتداد التاريخ. لهذا كانت المجازر والحروب واستمرار وتجديد أسبابها أقنوماً صهيونياً أمريكياً بامتياز. من هنا، لم يكن الموقف الأمريكي خصوصاً والغربي عموماً من المجزرة التي ارتكبها العدو الصهيوني على الحدود اللبنانية – السورية لمناسبة الذكرى ٦٣ للنكبة غريباً.

ومن كان يمنّي النفس بمواقف تأخذ في الاعتبار قيم العدالة والإنسانية جراء جرائم ارتكبتها عصابات الاحتلال في وضح النهار، إنما كان يخدع نفسه لأن هذه

القيم تسقط عندما يكون الأمر متعلقاً بما أصبح "واحة الديمقراطية الصهيونية.." فالولايات المتحدة اعتبرت تعبير الشعب الفلسطيني عن حقه في العودة إلى أرضه التي نصت عليها القرارات والمواثيق الدولية (قرار حق العودة رقم ١٩٤) مساساً بأمن الاحتلال الصهيوني؛ بينما معظم الدول الغربية التزمت الصمت والصمت هنا مريب. كعادته، شغل الرئيس الأمريكي باراك أوباما الناس لكنه لم يملأ الدنيا، في خطابه (١٩/٥/٢٠١١) بعد أسابيع من النقاش مع أقطاب إدارته للوصول إلى مقترح من شأنه ضمان استمرار المصالح الأمريكية في المنطقة. ذلك أن "مشروع مارشال" الجديد الذي قدم فيه "أوباما" جزرة المساعدات والدعم الاقتصادي لمصر وتونس، سبق أن قدمه وزير الخارجية الأمريكي في أعقاب الحرب العالمية الثانية لأوروبا المنهكة لمساعدتها على النهوض من دمار تلك الحرب.

لقد رسم "أوباما" في ذلك الخطاب خطوط استراتيجية إدارته "للتغيير الديمقراطي" في المنطقة، وإعادة صياغة علاقات بلاده مع العرب، حسم فيه موقف الإدارة الأمريكية من الصراع مع الكيان الصهيوني ووضع تصورها لتسوية قائمة على مفاوضات تفرز دولة فلسطينية على حدود الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، والالتزام بالاعتراف بمفهوم "يهودية" الكيان ورفض أية محاولة فلسطينية للجوء إلى الأمم المتحدة للمطالبة بالاعتراف بدولة لها، مؤكداً أن مصير تلك المحاولة سيكون الفشل.

لم يكن خطاب باراك أوباما كافياً لتأكيد خيبة المراهنين على دوران عجلة التسوية. وهو الذي شدد في خطاب ألقاه أمام المؤتمر السنوي لمنظمة "إيباك" الصهيونية في واشنطن التزام الولايات المتحدة الثابت بأمن الكيان وتفوقه، مؤكداً رفضه لأية حالة لعزل الكيان الصهيوني داخل الأمم المتحدة، في إشارة إلى اعتزام السلطة الفلسطينية التوجه للمنظمة الدولية في سبتمبر/ أيلول ٢٠١١ للحصول على اعتراف بالدولة الفلسطينية. وطمأن أوباما الكيان بأن كلامه عن الدولة الفلسطينية أسيء تفسيره وأن حدودها بعد التعديلات وأخذ الوقائع الديمغرافية على الأرض لن تعود كما كانت عام ١٩٦٧.

هل أصبحت مخاوف ساكني البيت الأبيض من ردود أفعال اللوبي الصهيوني فوبيا مستوطنة لدى هؤلاء الساكنين الحالمين بولاية رئاسية أخرى؟ يبدو أن هناك ثابتاً أمريكياً لا يتغير في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية إزاء هذه المنطقة، تجهضه استعادة الإرادة بأن نثبت للمستعمر الجديد أننا لسنا أمة هوان، ولن نكون أمة من العاجزين، إنما نحن أمة تأخذ كل عوامل المشروع النهضوي العربي بثوابته

الوطنية والقومية التي جسدتها الأمة عبر مراحل نضالها؛ وهو ما شاهدناه من تصميم الشارع العربي على احتضان قضاياه في حقبة الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم، لأنها هي بنخبها واتحادها وقواها المدنية، المؤهلة لأن توفر الصحوة من حالة التخدير التي ابتلي بها الوطن العربي الذي تحول هو الآخر إلى إمبراطورية صمت، روّج لها وعمل على تسويقها أولئك الذين تخلوا عن إشراقات أمتهم عبر تجريدها من طموحاتها ومن هوية أمنها القومي من تسري في عروقهم مفاهيم التجزئة في جعل النضال القومي هامشياً؛ ما يتطلب وقفة مع الذات، وطنياً وقومياً، ونحن نعيش الآن إشراقات الربيع العربي في مواجهة العدوان الذي ما توقف يوماً في هذا الغزو الإمبراطوري الذي ينفذه المستعمر الجديد تحت يافطات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان؛ ولا يريدنا إلا عبيداً في حظائره. والمواطن العربي لا يملك إزاء هذا التردي إلاّ أن يمنّي النفس، في ظل هذا الحراك الشبابي، الذي بات مسؤولية قومية يتحمل وزرها هذا الطوفان الشعبي بقواه وأطيافه ونسيجه الوطني ومعه كافة المؤسسات المدنية، في الاتجاه إلى تفعيل المؤسسات السياسية العربية واستعادة سيادتها وقرارها الوطني. فعندما نتطلع نحن العرب إلى أنفسنا وإلى غيرنا، نبدو أقزاماً أمام حديث وخطاب "باراك أوباما" أمام "اللجنة الأمريكية للشؤون العامة" إيباك، هذا الحديث المباشر إلى رؤساء سوريا واليمن وليبيا، الذي يصب أو يعني الوصاية الأمريكية على هذه البلاد.. والذي لم يترك تعهداً إلاّ وقدمه للكيان الصهيوني. وتحذير أوباما من أنه لن يسمح للفلسطينيين بالتوجه إلى الأمم المتحدة لإعلان الدولة الفلسطينية، تعبير يعني تحدياً للشرعية الدولية، بل وعدم اعتراف بتلك الشرعية.

كان على الرئيس الأمريكي أوباما، الذي عجز عن إيقاف الاستيطان، ودغدغ مشاعر العرب والعالم الإسلامي في العام ٢٠٠٩ من على منبر جامعة القاهرة، أن يعلن أن الكيان الصهيوني كيان محتل، وأن الاحتلال لا يمنحه الشرعية. والرئيس أوباما لم يتحدث عن مأساة شعب فلسطين الذي انتزعت هويته واستبيحت بلاده، وتعرّض لأبشع إبادة جماعية في التاريخ الحديث، في عصر تتربع فيه واشنطن على قمة الهرم الدولي، رافعة راية العدل والحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية، زوراً وإفكاً وبهتاناً؛ كما لم يتحدث أوباما عن أكثر من أحد عشر ألف فلسطيني في زنازين وسجون الاحتلال الصهيوني.

إن أكثر الهموم إلحاحاً وأشدها اقتحاماً للوجدان العربي، في هكذا مشهد، هي كرامة الإنسان العربي التي استبيحت. وأقصد بهذه الكرامة الحريات والحقوق

الإنسانية التي بدون حد أدنى منها لن تتحقق لأي إنسان كرامة ولن تكون له قيمة، وإن كل الكوارث التي أصابت الشعب العربي وألّمت به ومزقت شمله، مردها إلى حرمان الإنسان العربي من حرياته.

فالديمقراطية لم تعد ترفاً ثقافياً أو موضعاً يهم المثقفين، بل هي ضرورة حيوية لنهضة الأمة والخروج بها من أزماتها؛ وهي السبيل الوحيد وليس سواه، لإعادة صلة الرحم بين المواطن العربي ومجتمعه بكل أطيافه، وهي سبيل استعادة شرعيتها المستباحة ومصداقيتها المفقودة، كما هي الطريقة الأفضل لاستعادة الإنسان العربي لدوره في معارك النضال الوطني والقومي لبناء مجتمع الكفاية والعدل، وحق هذا المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، خاصة وأن النظم السياسة العربية، شأنها في ذلك شأن غيرها من نظم العالم الثالث، تعاني من أزمات سياسية، من أبرزها أزمة المشاركة السياسية، وخاصة فيما يتعلق بقضايا التنمية والوحدة ووضع حد للوجود السرطاني، الاحتلالي الصهيوني، المشاركة السياسية بمعنى أن يكون القرار السياسي أو السياسة التي تتبناها الدولة محصلة أفكار ومناقشات السواد الأعظم من المواطنين الذين سوف يتأثرون بهذه السياسة، وينبنى هذا على مرتكز أساسي ومبدأ مهم هو حق كل مواطن في المشاركة وإبداء الرأي في السياسات التي سوف تؤثر عليه وعلى حياته ومستقبله ومصالحه. فالمشاركة السياسية بهذا المعنى، مرتبطة بالحرية والمساواة والمبادئ التي تشكل المثل الأعلى للديمقراطية؛ هذه المبادئ التي لا ينفصم أحدها عن الآخر، تصير أهم عناصر المفهوم الديمقراطي ومكوناته أو مرتكزاته. ومن العناصر الأخرى للديمقراطية تعدد الإرادات في عملية صنع القرار، التجانس أو التوازن بين القوى السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والرقابة السياسية.

وليس المبالغة أن نقول إن الكلام المكرر في الديمقراطية غير الموجودة فعلا في مجتمعاتنا قد هدف، بالتأكيد من دون وعي، إلى التغطية على الممارسة السياسية، ومحاولات النظام في حجبها على الأنظار، وهي الممارسة الاستبدادية أو التسلطية أو الدكتاتورية.

وإذا كانت الديمقراطية مسألة سياسية وليست مسألة نظرية، تعني سيادة الشعب عبر ممثليه وحق تقرير مصيره بإرادته الحرة، فكيف يمكن للديمقراطية أن تشرق في ظل النظام الشمولي الديكتاتوري والتسلطي أو في ظل الاحتلال وسطوته؛ وإذا كان قد حصل ذلك مرة، فهي استثنائية أو خارج السياق. لذلك كانت الولايات المتحدة

الأمريكية أول من رفض "ديمقراطية" فلسطين التي جاءت بحركة "حماس"؛ أما "ديمقراطية" العراق، التي رسمتها دبابات العم سام، فقد كرست الطائفية والإثنية والانقسام المجتمعي والعنف المنفلت من عقاله؛ وأما "ديمقراطية" أفغانستان فقد كانت للقبائل والفساد والرشى.

في السنوات الأخيرة، وبشكل خاص بعد احتلال العراق، أعيد بعث الاستعمار التقليدي - القديم - للمنطقة، بقيادة الكاوبوي الأمريكي تحت شعار "الشرق الأوسط الجديد" بأقنعة إنسانية.. في بعض الحالات، كما هو الحال مع أحداث ليبيا التي يبدو أنها دخلت في نفق مظلم وإلى أزمة تستفحل يوما بعد آخر، وتحولت بفعل مكابرة النظام إلى حرب دموية. والنفق الذي دخلته ليبيا يعزز صورة سوداوية، بعد أن حسم الطاغية أمره باللجوء إلى القوة كخيار وحيد لمواجهة الشعب الليبي وثورته، وادعائه أن نهاية نظامه سوف تؤدي إلى عدم استقرار في الشرق الأوسط وأوروبا وصولا إلى الكيان الصهيوني، كما هو حال رجل الأعمال السوري، المقرب من الرئاسة السورية، رامي مخلوف، الذي قال "إن لم يكن هناك استقرار في سوريا فلا استقرار في الكيان الصهيوني".

إن قراءة الواقع الجديد، مع هذا المنعطف التاريخي الذي تشتعل فيه الثورات الشعبية في العديد من الأقطار العربية، والتهيؤ لما بعد انطلاقها، ينبغي أن نأخذه في الاعتبار؛ وهو ما يطرح بحدة على مختلف أطياف الأمة وقواها ونخبها ومفكريها، الأوفياء لقيمها وثوابتها الوطنية والقومية، عودة لمشروع النهضة العربية، بهدف استثمار المشروع كدليل مساعد لقراءة واقع هذا المنعطف التاريخي بواقعه المستجدّ، ولتكون هذه القراءة محطة على صعيد إعادة تقويم أدائه وإعادة تجديده؛ آخذين في الاعتبار أثر تخلف البنى الاجتماعية في منع حدوث التجدد النهضوي، وما ألحقه ضعف تلك البنى بهياكلها الاجتماعية من غياب للمؤسسات اللازمة بغية الارتقاء بالواقع الاجتماعي.

فتجديد المشروع النهضوي بما يتطلبه من الموازنة بين الأصالة والمعاصرة، وتحقيق التوازن بين التجديد والتأصيل، لن يكون من المقبول معه السقوط في نظرية عدمية إلى التراث وإلى قوى الغرب الاستعمارية، قديمها وجديدها، الساعية بكل قواها للهيمنة معاً. على هذا الأساس، يقوم التجديد على تفاعل ذاتي، وحاصل تلاقح مع فكر إنساني خلاق، بامتلاك القدرة والاستعداد للاستجابة للمتغيرات التكنولوجية والثقافية والسياسية. وعلى العكس يكون التخلف والفقر والخنوع لوصفات قوى

السيطرة والبلطجة والهيمنة تحت مسميات حقوق الإنسان إلى آخر المعزوفة.

وعندما تكون الدولة أو الأمة غير قادرة أو عاجزة عن التجاوب مع تلك التغيرات، وبكل المقاييس، لا نستطيع أن نهرب كوننا الآن، كأمة عربية، نظاماً ودولة، في مرحلة انحطاط حضاري. والحل هو أن نعرف لماذا وكيف السبيل وعصر التنوير الأول، الذي عبّرت عنه عطاءات الكواكبي والطهطاوي ومحمد عبده والأفغاني واليازجي والبستاني وغيرهم من كوكبة وأيقونة الأمة ليكون بلسماً على انقطاع طويل عن الحضارة، طاول قروناً عدة، بدأ مع غزوات وحملات التتار وقيام الحملات الاستعمارية البريطانية والفرنسية والإيطالية والإسبانية و.. ما سبقها من غزو صليبي، وتواصل مع حقبة سوداء من الاستبداد العثماني، بما أفرزته من سايكس– بيكو إلى وعد بلفور المشؤوم. وهؤلاء العلمانيون الذين يتربعون على الحكم في أنقرة، جاؤونا على صهوة جواد مصالحهم، ليس إلا، بعد أن أوصدت أمامهم البوابة الأوروبية من جهة ولإبراز الدور التركي في الإقليم من جهة أخرى؛ وهم الذين أبرموا العديد من الاتفاقيات الحساسة مع العدو الصهيوني حتى اللحظة رغم "حادث" القرصنة الصهيوني للسفينة "مرمره"، وأشبعونا خطابات رنانة، متناسين عضويتهم في الحلف الأطلسي، وقرقعة سلاحهم وتحشداتهم العسكرية على الحدود مع سوريا إثر تحرك حزب العمال الكردستاني بقيادة عبدالله أوجلان الموجود في سوريا حينها، والذي اعتقلته تركيا بعد خروجه منها، ما يعيدنا بالذاكرة إلى تلك القرون الأربعة من استعمارهم البغيض لوطننا العربي.

إن الوعي بهذه المعطيات التاريخية هو الذي يحرّض العرب على أن يكتسبوا في هذه المرحلة وسيلة لإطلاق ديناميات التقدم للخروج من واقع التخلف الراهن والتهميش البيّن واستيعاب حقائق العصر، لننطلق إلى عالم المحسوبين من قوى هذا القرن الجديد. وعندها سنجد من يحسب لنا ألف حساب قبل أن يفكر في ازدرائنا وتهميشنا والتطاول علينا، كما يفعل الإرهابي نيتنياهو وكما فعل أسلافه أولمرت وشارون ورابين وبيغن وشامير وجولدا مائير وبن غوريون وشاريت... وغيرهم.. ووراءهم كل هذا الكيان السرطاني. وكما تفعل الإمبراطورية الأمريكية ومعها كل العالم الغربي، الذي لا يرى فينا إلا مستودعاً لمصالح يريد أن يقتنصها وثروات يريد أن ينهبها وموقعاً استراتيجياً يريد أن يهيمن على مساحته ويضعه تحت نفوذه.

لم يفعل الإرهاب الصهيوني، ولا الغزاة الأمريكان، بمحافظيهم الجدد ولا ذلك الوكر، وكر الإرهاب، الذي يتحكم بموقع القرار في البيت الأبيض ـ العبري ـ (منظمة إيباك)، ما يفعلونه بنا إلّا ليقينهم أننا أعجز من أن نرد عليهم "كدول" عربية، لاحول

لها ولا قوة؛ لأن وزن القوة في كل دولة عربية، بما فيها قوة الإرادة الوطنية، أضعف من أن تواجه العدو منفردة؛ كما أننا أعجز من أن نرد عليه كأمة عربية لأن الرابطة القومية - الوحدة - التي تحمي ولا تهدد وتصون ولا تبدد، معدومة، ولا وجود لأمن قومي في ظل سطوة الأمن القُطري، ولا وجود ولا فاعلية، ولا وزن لقدرات قومية في ظل وجود تشتت وتناحر ٢٢ دولة على هذه القدرات وتبديدها في مشروعات لا تعود بالنهوض الفعلي، الوطني والقومي؛ مشروعات وهمية، وعداوات جانبية، من دون اعتبار للمشروع الأساسي، مشروع البناء القومي العربي، ومن دون وعي بحقيقة وأبعاد العدو بمشروعه الصهيوني، مدعوماً بالمشروع الإمبريالي الغربي الذي لم يغير أهدافه رغم تطوير أشكاله وأدواته.

إن تسخير الطاقات والقدرات والثروات العربية لبناء مجتمع متكامل متكافل موحد اقتصادياً وسياسياً في مشاريع قومية تحمي آفاق وتطلعات المجتمع العربي توفر للأمة العيش الكريم، في مجتمع عزيز الجانب قوي العود، مجتمع الذات العربية. بهذا الوعي الخلاق، ينطلق المشروع العربي لتجديد نهضته، ركيزته المعطيات الجديدة المستلهمة من الحراك الملحمي الذي يجتاح الأرض العربية، مع الأخذ بالاعتبار ما تتعرض له الثورة في مصر الكنانة من ضغوط ومحاولات التفاف واحتواء؛ والأخطار تتراكم يوما بعد يوم لتحدق بسوريا وتستهدفها، ليس من أجل إسقاط النظام، ولكن من أجل إسقاط سوريا الوطن والتاريخ. إن إسقاط سوريا خط أحمر، وتجاهل حقوق الشعب السوري خط أحمر كذلك، ولا بديل عن حوار وطني يجمع كل الأطياف السورية.

إن هذا يفرض على المشروع النهضوي تسليط الضوء على قضايا الاستقلال الوطني والقومي وتحرير الأرض العربية من جديد؛ كما ينبغي رفع راية استقلالية القرار العربي، رفضاً لتبعية الخارج، مصحوبة بتصفية القواعد العسكرية الأجنبية، وتطهير الأرض العربية من دنس المستعمر، لتجنب كارثة تكون تداعياتها أفدح من كارثة بلاد الرافدين؛ ومواجهة المشروع الصهيوني المتربص، ورفض ومقاومة وإجهاض كافة المشاريع وكل أشكال الهيمنة والتبعية، وبناء القدرة والقوة العسكرية الإستراتيجية الذاتية؛ إلى تحقيق إستراتيجية الدفاع والردع ما يعيد أمتنا إلى تاريخها لتكون رقماً يحسب له حساب في عالم القوة والسطوة العسكرية، بصياغة برنامج نهضوي يقوم على مراجعة نقدية لفكر النهضة على ضوء المستجدات، في هذا الجزء من المعمورة؛ مراجعة لا تستنسخ الواقع المرير، بل تستشرف المستقبل؛ مرتكزاتها وعي وتقييم وتحليل نقدي للمتغيرات، واقتناص لطبيعة اللحظة، وتقديم

أجوبة شافية علمية وعملية، وتحديد برنامج استشرافي علمي وعملي وفكري متكامل الجذور والأهداف، بُوصلته تتجه بقوة وثبات نحو مستقبل مشرق عزيز؛ بُوصلة بشائرها هذا الربيع العربي، ما يدعو إلى موقف عربي فاعل وحازم يقوم على قاعدة استعادة الكرامة العربية، ويقول بالفم الملآن إن الأرض العربية أرض تاريخ وحضارة، والأرض الفلسطينية، فلسطين التاريخية، أرض الرباط، وأهلها يقاومون ويقاتلون بشرف منذ وطأها الدنس الاستعماري بغزواته وحروبه، ولم يستسلموا ولم يفوّضوا أحداً أن يعرضها في سوق النخاسة السياسي.

فهل يجرؤ أحد من أولي الحل والربط أن يقول للولايات المتحدة ورئيسها، إن الأرض العربية لن تكون ممراً ولا مقراً، ولن تكون لمبادلة منصب الرئاسة بدعم يهود وصهاينة الولايات المتحدة بمحافظيها الجدد ومجمعها الصناعي العسكري وأباطرة المال؟

لقد حوّل الرئيس الأمريكي باراك أوباما حدود يونيو/حزيران ١٩٦٧ من قضية سياسية بامتياز، تتعلق بحقوق وطنية غير قابلة للتصرف وسيادة شعب، إلى بازار سياسي في السوق الانتخابية الأمريكية. والأنكى أنه لعب فيها دور السمسار الذي يعرض بضاعة غير بضاعته، لكسب ود ورضا اللوبي الصهيوني ودعمه المالي والسياسي في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وكأن الأرض الفلسطينية أرضه يتصرف بها كما يشاء ليقدمها إلى العدو الصهيوني، إلى اللوبي الصهيوني "إيباك" - حيث اختار أوباما اجتماع هذا اللوبي السنوي (٤ – ٢٢ مايو/ أيار٢٠١١)، كي يمنح نفسه تفويضاً بالتنازل عن الأرض الفلسطينية إلى اللوبي الصهيوني الذي تعهد بأوباما وأوصله إلى سدة الرئاسة كأول رئيس أمريكي تجري في عروقه دماء يهودية، وليس الرئيس الأمريكي الوحيد الذي تجري في عروقه دماء يهودية.[1]

المفجع في ديمقراطية العم سام مشهد الكونغرس الأمريكي، كونغرس يقوم أعضاؤه ويقعدون ويصفقون ٢٩ مرة في أربعين دقيقة لمجرم الحرب الصهيوني نيتنياهو إعجاباً ودعماً وامتثالاً لمزاجه الإرهابي وأيديولوجيته التوراتية، وأن هؤلاء المشرعين الأمريكيين الذين اختارهم الشعب الأمريكي لتمثيله، هم نتاج ما يسمى الديمقراطية الأمريكية.

المواقف الأمريكية والصهيونية، ومن خلال خطابَي باراك أوباما وبنيامين نيتنياهو، تظهر بجلاء تمحور جوهر الخطابين حول ضمانة الكيان الصهيوني وضمانة

---

(١) لطفا ، انظر: صعود أوباما.

أمن الولايات المتحدة التي وضع حكامها أنفسهم في موضع المحامي والمدافع عن كيان القتلة ودعاة الإرهاب السياسي والنفسي، ما يعيد إلى الأذهان مقولات أسلاف أوباما ومنهم كلينتون وبوش الابن حول إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح على حدود ما قبل يونيو/حزيران ١٩٦٧ من الأراضي الفلسطينية، ما يحتم على السلطة الفلسطينية، بل يجب أن يدفع الفلسطينيين، إلى التمسك بالمصالحة وترسيخ الوحدة الوطنية ووضع إستراتيجية وطنية تعيد الاعتبار للمقاومة التي قال عنها جمال عبد الناصر: "إن المقاومة الفلسطينية أنبل ظاهرة في التاريخ العربي المعاصر"، كأحد الخيارات، إن لم يكن أولها، في مقاومة الاحتلال، وعلى قاعدة جمال عبد الناصر أيضاً، "ما أخذ بالقوة لايسترد بغير القوة"، وذلك بعد أن أثبتت المفاوضات مع الكيان عبثيتها على مدى أكثر من عقدين من الزمن.

وتؤكد المواقف الأمريكية والصهيونية أننا أمام معسكر واحد، وأن واشنطن، مثلما لم تكن يوماً وسيطاً نزيهاً، هي الوجه الآخر للكيان الصهيوني. فمن كان مازال ينتظر من الولايات المتحدة شيئا بعد الذي سمعناه ورأيناه في مؤتمر "إيباك" وفي الكونغرس، هذا "الكنيست" الجديد، عليه إعادة النظر والحسابات لعدم وجود شيء للمراهنة عليه من هذا الكونغرس - "الكنيست"، الذي قام ولم يقعد ترحيباً بالحليف العضوي "نيتنياهو"؛ هذا الكونغرس الذي انطلقت منه حنجرة الناشطة الأمريكية اليهودية "رائي أبيليا"، داعية إلى محاكمة نيتنياهو كمجرم حرب، أمام محكمة الجنايات الدولية لارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، لينتهي المشهد بتلك الناشطة، باقتيادها من جانب الأمن الأمريكي وأنصار اللوبي العنصري، وهم ينهالون عليها ضرباً في مبنى الكابيتول "الكونغرس" ومنه إلى المستشفى، ومن ثم إلى تحقيق وجهت فيه إلى الناشطة الأمريكية اليهودية، ٢٨ عاما،[١] تهمة تعطيل جلسة الكونغرس– "الكنيست"، حيث تخطى المشهد أي وصف تجاوز الفضيحة. فمن ناحية نجد أن رمز "الديمقراطية".. الأمريكية صمت صاغراً عن إدانة الاعتداء الجسدي على مواطنة أمريكية، تحت قبته وبما يمثله من رمزية تشريعية، وعلى أعين أعضائه.

كان الأجدى بهؤلاء الأعضاء، بالمشرعين الأمريكيين، أن يستذكروا ويلتفتوا إلى دروس الديمقراطية التي يصدرونها، ويعيدوا قراءة مفاهيم هكذا ديمقراطية. بل ويعيدوا قراءة تشريعاتهم أساساً في هكذا كونغرس، بكل هيبته.. لا يقيم وزنا

---

(١) وسائل إعلامية وشبكات فضائية إخبارية مختلفة ؛ وانظر: جريدة الخليج الإماراتية ، العدد ١١٦٩٥-٢٧/٥/٢٠١١.

للعالم، غير ما يشتهي أنْ يراه، ولا يدرك أن للتاريخ قوانينه التي لا تبرّئ أعضاء هذا الكونغرس حينما يندفعون وراء قاتل ومجرم وعنصري، نحو مزيد من سفك الدماء والاقتحام والإبادة والإرهاب، ويسترضون دوائرهم الانتخابية المغيبة عن حقائق القضايا الإنسانية، ومنها القضية الفلسطينية، وعن مدى شقاء ونكبات وعذابات الشعب الفلسطيني وآماله ومعاناته تحت الاحتلال الذي يمدونه ويقدمون له كل مقومات العيش والحياة والعدوان.

نموذج ديمقراطي، شاهدناه في رمز "الديمقراطية" .. ورمزية "التشريعية" الأمريكية... الكونغرس، يقودنا إلى السودان، إلى منطقة "أبْيي" المتنازع عليها بين دولة الجنوب وحكومة الخرطوم. وقد لوحت الولايات المتحدة ولفتت إلى صعوبة حذف اسم السودان من قائمة الدول الراعية لما يسمى "الإرهاب"، واحدة من الفزاعات التي تتخذها الولايات المتحدة ذريعة لفرض العقوبات بتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يسوّغ استخدام القوة العسكرية، أو التلويح بتخفيف الديون السودانية (حوالي ٤٠ مليار دولار)، أو أن تغامر الخرطوم بفقد حوافز أخرى باحتفاظها بمنطقة "أبْيي". هذه الحادثة، دفعت الولايات المتحدة، وبضغط منها ومن حلفائها الغربيين إلى إرسال وفد من مجلس الأمن الدولي إلى منطقة "أبْيي" ومنها إلى جوبا عاصمة دولة الجنوب (٢٤/٥/٢٠١١) تعبيراً عن موقف واشنطن الداعم لدولة الجنوب وأحقيتها في "أبْيي" النفطية. هذا الموقف الداعم لم ينفصم لحظة عن موقف الكيان الصهيوني الداعم لانفصال الجنوب عن الوطن الأم السودان، خطوة على طريق التفتيت.

وفي المشهد اليمني، حيث طفح الكيل وبلغ السيل الزبى، إزاء ما يقترفه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بحق شعبه، يبرز النموذج" الديمقراطي".. الأمريكي...، رغم جسامة ارتكاباته الآثمة، مثله مثل كل المستبدين لا يرى ضيراً في أن يشبع شهيته لكرسي الحكم من دماء الشعب اليمني الصابر. ورغم أن ما يفعله ويرتكبه يوازي، وربما أكثر، ما حصل ويحصل في ليبيا أو سوريا وهو يجر اليمن إلى حرب أهلية، فإن جامعة الدول العربية، أو الدول العربية ومعها الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، تتعامل معه بصمت مريب. لماذا لا يتم التعامل معه كما تم التعامل مع فلسطين، من خلال تقرير جولدستون، أو حمأة الاستيطان، أو عملية تهويد القدس أولى القبلتين وثالث الحرمين، التي تجري على قدم وساق أمام العالم وخصوصاً أمام العالمين العربي والإسلامي، وعلى مسمع ومرأى ودعم "الديمقراطية" الأمريكية، ورغم أنف ما تسمى الشرعية الدولية وقراراتها.. عبر عمليات مصادرة أراضي المدينة

وإقامة الأحياء الاستيطانية، وإزالة المعالم الإسلامية والمسيحية واستبدالها بأخرى يهودية، وطرد سكانها ومصادرة منازلهم واستبدال أسماء أحيائها بأسماء يهودية؟ ولماذا لم تتعامل الرمزية الديمقراطية الأمريكية.. مع النظام اليمني المسموح له بذبح الشعب اليمني من دون حساب أو عقاب، كما تعاملت مع اتفاق المصالحة الفلسطينية أو تهديدها باستخدام حق النقض الفيتو، حيال التوجه الفلسطيني المزمع إلى الأمم المتحدة لكسب التأييد للدولة الفلسطينية؟

لقد عودتنا الولايات المتحدة على ممارسة الانقلاب على المفاهيم الأخلاقية، وخصوصاً حيال كل الجرائم التي ارتكبها الكيان الصهيوني ومازال يرتكبها ضد الشعب الفلسطيني وضد شعوب عربية أخرى، كما حدث في مجزرة قطاع غزة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وفي اجتياح لبنان العام ١٩٨٢، ومجزرة قانا ١٩٩٦ وعدوان يوليو/ تموز٢٠٠٦، وقبلها مجزرة مدرسة بحر البقر في مصر، والإثباتات والأدلة على ذلك واضحة وموثقة. غير أن هذا الكيان كان باستمرار يفلت من المساءلة كما يفلت من العقاب لأنه محصّن بحماية "الديمقراطية" الأمريكية.. والغربية. إنها جرائم حرب يرتكبها هذا الكيان الكولونيالي يومياً على رؤوس الأشهاد وعلى مرأى من الحضارة الأمريكية ـ الغربية، وعلى مرأى من العالم المتحضر وتحت بصره. وبدلاً من أن يصار إلى سوق المجرم إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاكمته كمجرم حرب، كما حدث في حالات يوغسلافيا ورواندا، أو أن يصار إلى تطبيق القرارات الدولية الصادرة عن الشرعية الدولية، وإلزام هذا الكيان بتطبيق القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن هذا الكيان يعامل "كدولة" عادية ويحظى بمعاملة مميزة وليس ككيان مارق.

يسوقنا هذا الكلام وهذه الشواهد إلى التقرير الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية سنوياً عن حقوق الإنسان في العالم، والذي يتضمن كمّاً من الاتهامات الخاصة بانتهاك حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي، وفقا لرؤية أمريكية أحادية.

أليس ذلك أمراً يدعو إلى السخرية فعلاً أن تنصّب الولايات المتحدة نفسها مدافعاً عن الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية، وأن توزع الشهادات والاتهامات هنا وهناك، في حين تحتاج هي نفسها إلى شهادة حسن سلوك في مجال الديمقراطية واحترام الإنسان وحقوقه وحرياته؟ إنها الولايات المتحدة التي "تحاضر في بيت العفّة"!!

إن الولايات المتحدة التي زرعت، عبر إداراتها المتعاقبة، كل الموبقات والدمار والقتل ونهب ثروات الشعوب في كثير من أرجاء المعمورة، تحت يافطات كاذبة،

وتمارس الطغيان السياسي والعسكري الأعمى على اتساع الكرة الأرضية، لا يحق لها أن تتهم الآخرين بانتهاك حقوق الإنسان، وهي التي شنت، وموّلت، حروباً عدوانية ظالمة، يمنة ويسرة، وغزت واحتلت وقتلت وشردت الملايين من أهل أفغانستان والعراق، وهي من يدعم الكيان الصهيوني ويقف إلى جانب مجازره ومحارقه ويقدم له كل وسائل العدوان عسكرياً وضمنته سياسياً، وهي في الأساس والأصل المتهمة بانتهاك حقوق الإنسان والخروج عن العدالة، وهي لا تصنّف إلّا تحت اسم الدولة المارقة. بل على الولايات المتحدة، التي تَسلم رئيسها باراك أوباما في العاصمة النرويجية أوسلو في العاشر من ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩، وبعد مضي ٦١ عاماً على الإقرار العالمي لحقوق الإنسان، جائزة ما يسمى نوبل للسلام ، ولم يمض على ولايته في البيت الأبيض سنة واحدة، وبعد أسبوع من قراره بإرسال ٣٠ ألف جندي أمريكي إضافي لتعزيز قواته في أفغانستان. ويومها قال أوباما: "ليست الاتفاقيات وحدها من جاء بالسلام.. بل القوة وتضحيات جنودنا في أماكن مختلفة؛ الشر موجود في العالم وأنا لن أقف مكتوف الأيدي تجاهه. إن انتشار السلاح النووي يزيد من مخاوف العالم من حرب عالمية جديدة، والعالم لا يمكنه أن يتجاهل سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط." ويمضي أوباما في خطابه في أوسلو، كما نقلته وسائل الإعلام الإخبارية المسموعة والمقروءة، ليستخدم فيه ٣٥ مرة كلمة "الحرب" و ٢٦ مرة كلمة "السلام"، دون أي إشارة لا من قريب أو بعيد إلى غطرسة الكيان الصهيوني المدعوم أمريكياً وبالمطلق باستخدام حق النقض الفيتو، ودون أي ذكر لما يمتلكه هذا العدو من أسلحة دمار شامل.

إنها مفارقة تدعو إلى التساؤل، بل وإلى السخرية، والانتهاكات الأمريكية في كل حدب وصوب! فالشعارات التي تطرحها الولايات المتحدة والدول التي تدور في فلكها طابعها تقدمي، ولكن الشعارات شيء والتطبيق شيء آخر. فأمريكا التي أرادها الرئيس "توماس جيفرسون" مروراً بالرئيس "نيكسون" إلى الرئيسين بوش "الأب" و"الابن" ومن بعدهما باراك أوباما"، أمة "ديمقراطية" متميزة عن أوروبا الغارقة دوما في الحروب (الحروب الأهلية والحربين العالميتين الأولى والثانية)، أصبحت أكثر دول العالم تنكّراً للديمقراطية وإثارة بل وتسعيراً للحروب؛ وهو التوجه الذي بدأته أمريكا مع الهنود الحمر، ثم مع نفسها (الحرب الأهلية الأمريكية) ثم مع مهاجريها القسريين من العبيد والملونين، ثم بين المجموعات العرقية والإثنية والسياسية المتناحرة فيها.

فالرئيس جيفرسون تحالف مع مستوطني الداخل ضد بورجوازية الساحل الشرقي، ومعظم الرؤساء الأمريكيين، ما بعد الحرب العالمية الثانية، تحالفوا مع اللوبي الصهيوني، لوبي قوى الضغط، ولوبي صناعة الأسلحة، أما الذين يتحالفون مع الولايات المتحدة فإنهم غير موجودين في رأي العالم بأسره، لماذا؟ لأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن يوما مع الشعوب المقهورة في الحرية والاستقلال، والدليل الشاهد جاء في قرار لجنة المخصصات الدفاعية في مجلس النواب الأمريكي - الكونغرس - القاضي بتقديم أعلى مستوى تمويل في تاريخ البرامج الصاروخية الأمريكية - الصهيونية وذلك بتخصيص ٢٣٥،٧ مليون دولار لتمويل هذا البرنامج" حسب بيان النائب "ستيف روثمان" (٢/٦/٢٠١١)، الذي قال أنه في ظل التحديات الكبيرة التي تواجهها الميزانية الأمريكية، أرسلت لجنة المخصصات الدفاعية رسالة قوية، لأصدقائنا وأعدائنا، عبر تخصيص أعلى مستوى تمويل للكيان الصهيوني في تاريخنا. إن كل دولار ينفق على حساب دافعي الضرائب الأمريكيين يجب أن يعطى أعلى مستوى من التدقيق بما في ذلك الأموال المخصصة للدفاع عن الولايات المتحدة وحلفائها. وذكر "روثمان" أن اللجنة خصصت منذ عام ٢٠٠٧ أكثر من مليار دولار لتمويل هذه البرامج، مضيفاً: إن تمويل هذه التكنولوجيا يخدم مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط المضطرب، وأينما توجد القوات الأمريكية والمواطنون الأمريكيون.(١)

إن العالم يسأل: أي سلام حققه باراك أوباما وأمثاله، كي يمنح جائزة نوبل.. للسلام !!؟ كما يسأل "ألفرد نوبل" الذي سميت الجائزة باسمه، أي سلام صنعه أو حققه هؤلاء؟ لقد دنس هؤلاء المعنيون، المشرفون على هكذا جائزة، كل القيم الإنسانية والأخلاقية والحضارية، حين قرروا منح هذه الجائزة لأولئك المارقين ومنهم، وعلى رأسهم الإرهابي، شيمون بيرز، رئيس الكيان الإسرائيلي، قاتل الأطفال والنساء، الذي لم يترك من شروره الحجر ولا الشجر.

وباراك أوباما، الذي حاز زوراً وبهتاناً على جائزة نوبل للسلام، هو السارق والقاتل الذي جاء ليحاضر ويدغدغ مشاعر العرب والمسلمين في القاهرة؛ لقد جاء غازياً ومشرّعاً شن الحروب والاقتحام والفتك وسفك الدماء والإبادة، لا يحق له أن "يحاضر في بيت العفّة"، أو يتشدق بقيم دنسها، كحقوق الإنسان والحرية والديمقراطية. فكثيراً ما يحلو لهذا "الأوباما" والغرب عامة، أن يعزفوا دائما على أوتار الديمقراطية

(١) وسائل إعلام وشبكات إخبارية. وانظر: جريدة الخليج الإماراتية العدد ١١٧٠٢- ٣/٦/٢٠١١.

وحقوق الإنسان ضد البلدان التي لا تأتي سياستها على هواهم. فالولايات المتحدة، والغرب معها، يصبحون صمّاً عمياً حين يتعلق الأمر بالكيان الصهيوني، القائم على أساس التمييز العنصري الذي يضع قوانين مختلفة لكل ملة ودين.

فاليهود الذين جيء بهم من أصقاع الدنيا إلى الكيان الصهيوني في فلسطين، يتمتعون بقوانين تميزهم عن تلك التي تطبَّق على العرب الفلسطينيين أصحاب الأرض؛ وليس في هذا جديد، فهو معروف ومقبول لدى الولايات المتحدة ولدى البلدان الغربية التي تقود ضجة صاخبة حول حقوق الإنسان والحريات في كثير من البلدان ومنها العربية. وبينما يجري المزيد من الإصلاحات على قدم وساق في كثير من أرجاء العالم، نشهد حركة مغايرة للتاريخ في الكيان الصهيوني، وليس هناك في الإدارات الغربية ولا في دوائرها الرسمية، ولا في جمعياتها الحقوقية والإنسانية، من يلاحظ هذه الظاهرة المناقضة للضجيج الغربي ولمقتضيات التقدم في مجال الحريات وحقوق الإنسان.

والمسألة ليست متعلقة فقط بالكيان الصهيوني ككيان كولونيالي قوانينه عنصرية ضد السكان العرب أهل البلاد الأصليين، وإنما تتعلق بترسيخ هذه العنصرية واغتصاب أرض فلسطين من أصحابها الفلسطينيين. فقد أصدر الكنيست الصهيوني مؤخراً قانوناً جديداً يجرّم إحياء ذكرى النكبة ويحرم من يفعل ذلك من الجمعيات والمؤسسات من الأموال العامة. لكن الأخطر في عنصرية هذا الكيان هو أن المدارس العربية ستكون عرضة للزوال إن لم تحذف أو تشطب من برامجها أو أنشطتها ما يشتمّ منه أنه إحياء للنكبة.

ويبدو أن من يقودون ضجة صاخبة في الغرب عن الديمقراطية والحريات، لا يجدون غضاضة في معاقبة الفلسطينيين الذين يعبّرون عما أصابهم من الصهاينة؛ والبلدان الغربية غارقة دائمة في غيبوبتها تجاه ما يجري ضد الشعب الفلسطيني؛ والغرب يعلم أيضاً، أن في جعبة هذا السرطان الاحتلالي حزمة أخرى من قوانين التمييز العنصري، يوشك على إصدارها مثل معاقبة من ينشر دعوة تنفي وجود الكيان كدولة يهودية أو معاقبة من يقومون بأنشطة قد تكون أساساً لمقاطعته؛ وأخرى تلزم أعضاء المجالس المحلية والموظفين المدنيين بقسَم الولاء للكيان كدولة يهودية؛ والغرب يقف بصمته الواعي مؤيداً ومشجعاً كل الانتهاكات لآخر كيان احتلالي في العالم؛ بل يمارس سياسة ابتزاز رخيصة يبتز ويساوم بها الفلسطيني الضحية وصاحب الحق الشرعي، في سياسة تستجيب وتتلاقى مع ما يراه العدو. وهو غيض من فيض، مما

بدا. وبعد احتجاج من بعض الدول، أعاد الكيان الصهيوني للسلطة الفلسطينية أموال الضرائب المقتطعة من العمال الفلسطينيين؛ ولم يفعل ذلك لأنه، كما يزعم، تأكد أن الأموال لا تذهب لقطاع غزة، أي إلى "حماس"، بل لكي لا يظهر هذا الكيان أمام العالم كقاطع طريق، وهو كذلك.

وفي المقابل، يدرك الغرب أن الكيان الصهيوني يمارس العدائية والعنصرية، كسياسة لا تقل إيذاء عن احتجاز أموال الضرائب. وعلى مرأى ومسمع العالم، يتحكم هذا الكيان، الوليد الغربي، بكل تحركات الفلسطينيين وتنقلاتهم في الضفة الغربية، ويمسك بمفاتيح لقمة العيش والماء والدواء حتى الهواء.

وفي ظل هكذا صخب، صخب الزيف الديمقراطي وزيف شرعة حقوق الإنسان والحريات التي تنادي بها الولايات المتحدة والغرب كله، وبدعم لا نظير له، يمارس الكيان الصهيوني إرهابه تحت عنوان "أمن الكيان" ويبيح لنفسه الاستيطان والتهويد والهدم والتهجير والحصار، وانتهاك الحرمات وكل ما له علاقة بشرعة حقوق الإنسان، وكل ما يقع تحت مسمى الشرعية الدولية ومنظماتها وقراراتها. ومنذ اتفاق المصالحة الفلسطينية، صعّد العدو الضغوط الاقتصادية ورفع منسوب المعوقات الحياتية على الفلسطينيين، وعمد إلى تقليص عدد تصاريح التجار والعمال والمزارعين الذين فصلهم جدار النهب العنصري عن أراضيهم ومزارعهم وممتلكاتهم، فضلاً عن تصعيد وتيرة الاستيطان ومصادرة الأراضي وتكثيف الحواجز التفتيشية والاقتحامات وحملات الاعتقال.

إن الولايات المتحدة الأمريكية هي البلد الذي يستقبل الداخل إليه تمثال الحرية، بكل ما ينطوي عليه من معان كانت كبيرة وعظيمة من أجل الإنسان والإنسانية. أين القيم التي يمثلها ذلك التمثال الصامت من تبرير واشنطن وعواصم الغرب لكل اعتداءات الكيان الصهيوني وعمليات التهويد وتسعير الاستيطان، وسياسته المتعلقة بالتسوية التي تتحدث عن دولة منزوعة السلاح، وعن وجود عسكري على حدودها مع الأردن، ورفض حق العودة، ورعاية كل ما دأب عليه الكيان، وكل ذلك حماية لأمن الكيان الصهيوني، ليس إلا؟

ومنذ سقوط الاتحاد السوفييتي، ومنظومة الدول الاشتراكية التي كانت تدور في فلكه مطلع تسعينيات القرن الماضي، والولايات المتحدة ومن يغرّد داخل سربها من دول الغرب، مطلقة اليدين تتدخل في أي مكان في العالم، متنقلة من منطقة جغرافية إلى أخرى. فلقد تدخلت في الصومال وتدخلت في يوغسلافيا السابقة بحجة التدخل

الإنساني، الذي انتهى بتصعيد وتمكين السلفيات المتطرفة في الصومال التي أعادت هذا البلد إلى زمن الوحشية، وإلى تمزيق وتقسيم يوغسلافيا إلى دويلات على أسس عرقية ودينية.

لقد نجحت الولايات المتحدة في إعادة تغيير الخريطة الجغرافية والجيو-سياسية في أوروبا الشرقية والوسطى والاسكندنافية، وضمنت استتباب الأوضاع فيها بإلحاقها بمنظمة حلف شمال الأطلسي "الناتو" وتأهيلها للالتحاق بالاتحاد الأوروبي؛ وكذلك نجح الجنرال فرانكو حليف النازيين ودول المحور في إحباط قيام نظام ديمقراطي في إسبانيا، والكل يعلم أن إسبانيا فرانكو تحالفت مع هتلر النازي وموسوليني الفاشي ضد الحلفاء. وكان المفترض أو المتوقع ألا يختلف موقف الغرب من هذا الدكتاتور عن موقفه من حليفيه في ألمانيا وإيطاليا، هتلر وموسوليني. ليس ذلك فحسب، فقد وقف فرانكو لعدة عقود في الخندق المعادي للقيم الديمقراطية التي تنادي بها الولايات المتحدة والحلفاء؛ بمعنى أن إجرامه ووقوفه في الخندق المعادي جرم مركّب، جرم يتعلق بانحيازه الواضح للمحور في الحرب العالمية الثانية، وجرم آخر يتعلق بموقفه من شعبه الإسباني في الحرية والديمقراطية والتداول السلمي للسلطة. لكن الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تناسوا موقف الجنرال فرانكو، وغفروا له ذنبه، لأن فرانكو تصدى بحزم لخصومهم الشيوعيين وأجهض حركتهم وقضى على وجودهم.

أجل، لم تكن الحالة الإسبانية فريدة في طعمها ورائحتها ولونها في تاريخ النظم الرأسمالية الغربية التي وضعت المصالح قبل المبادئ والعلاقات الدولية. وقد تكررت تلك الحالة في بقاع كثيرة في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا.

لقد بات معروفاً أن الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، المتحمسة جداً الآن للحراك العربي، تتخذ موقفاً ضبابياً من هذا الحراك، وخاصة في مصر، لأن مصر هي المدخل لمخطط دولي تشارك فيه أطراف داخلية، ويؤدي فيه الكيان الصهيوني دوراً بارزاً يفضي إلى تقسيم مصر إلى ثلاث دويلات: إسلامية في الشمال، ومسيحية في الصعيد ونوبية في الجنوب.[١]

صحيح أن المشهد في تونس ومصر لا يقارن بدمويته بمثيله في كل من ليبيا

---

(١) تحذير صدر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية ٤ يونيو/حزيران ٢٠١١، استنادا إلى وثائق خطيرة سلمها إئتلاف شبابي يدعى "قيادة الثورة المصرية" إلى المجلس الأعلى. انظر: جريدة الخليج الإماراتية العدد ١١٧٠٨- ٩/٦/٢٠١١- في مقالة للكاتب القومي د. محمد السعيد إدريس.

وسوريا واليمن، لكنه يقدم في كلتَي الحالتين صورة عن تعثر الحراك الشعبي التغييري، وعن تداخل مصالح وأهداف محلية وإقليمية ودولية فيه، ما أدى إلى ارتباك في قراءة ما يجري، حيث برزت مخاطر فعلية قد لا تكون نتائجها محمودة العواقب، خصوصاً ما يتعلق بإقحام عوامل مذهبية وقبلية وطائفية على خط العوامل الداخلية، ثم بهجوم غير مسبوق لعوامل خارجية محملة بالقوة المسلحة تحت ذريعة الحماية الإنسانية، من جهة والدفاع عن الديمقراطيات ـ الوليدة ـ من جهة أخرى.

نعرف أن الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، التي تندفع بحماس شديد وغير مسبوق لخيارات الشارع والساحات والميادين العربية، لم تدعم نظاماً ديمقراطياً في أية دولة من دول العالم الثالث؛ بل كانت تعمل جاهدة لإجهاض أي تطلع شعبي، وتحيك المؤامرات لتدمير تلك الأنظمة، من خلال ضربها من الداخل، أو تشجيع الانقلابات العسكرية عليها، دون أن تترك وسيلة إلّا ودعمت بها أنظمة الاستبداد والفساد.

التدخلات الأمريكية في بلدان العالم الثالث بشكل عام، والبلدان العربية بشكل خاص، لم تتوقف، والشواهد على ذلك حدّث ولاحرج. فبعد أن كفّت عن دعم ومساندة أنظمة الحكم العسكرية الدكتاتورية في أمريكا اللاتينية على مدى سنوات الحرب الباردة (١٩٤٥–١٩٩٠)، وأطلقت سراحها لتقرر مصيرها بنفسها، ارتأت بعض بلدان أمريكا اللاتينية أن تنتقل سلمياً إلى الديمقراطية. ولذلك قررت الولايات المتحدة توجيه كافة اتهاماتها وتصويب بُوصلة سياستها الخارجية باتجاه منطقة الشرق الأوسط والمشرق والمغرب العربيين على وجه الخصوص؛ وهي منطقة تحتل منذ نهاية الحرب الكونية الثانية موقعاً مركزياً في الإستراتيجية الاقتصادية والعسكرية الأمريكية.

وقد جاء خطاب الرئيس أوباما (١٩مايو/أيار ٢٠١١) ليؤكد ويكرس هذا التوجه الجديد للسياسة الأمريكية الشرق أوسطية، بما احتواه هذا الخطاب من معالم وخطوط عريضة لهذه السياسة، تتمحور أساساً حول نقل الثقل من تأمين الاستقرار الضروري لانسياب حركة المصالح الأمريكية الإستراتيجية والجارية من خلال دعم الأوضاع الجيو – بوليتيكية السائدة، إلى تأمين الدعم للاستقرار المستدام القائم على أخذ آمال وطموحات الأجيال الصاعدة في المنطقة في الاعتبار.

"فماذا عدا مما بدا"، كما يقول المثل، كي تظهر الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، بهذا الحماس منقطع النظير، وهذه الغيرة غير المسبوقة على ثوارت الشعوب العربية، بل وتطرح نفسها منقذاً لثورات تكاد تكون متعثرة؟ خاصة أن

واشنطن تغدق عطاياها ومساعداتها وهباتها، ما ترى أنه يمنحها "حق" اللعب بمصير تلك الشعوب والبلدان ومستقبلها والتحكم بسياستها، وابتزازها والتدخل في أخص خصوصياتها، كما أنها تحدد الوجهات التي يجب أن تصرف فيها مساعداتها.

وهذا ما يبدو جلياً في السياسة التي تتبناها وتنهجها الولايات المتحدة تجاه لبنان. فمقابل حفنة من الدولارات وبعض العتاد العسكري للجيش اللبناني، تعمل الإدارة الأمريكية على ابتزاز المواقف وفرض التوجهات في العديد من قضايا هذا البلد الداخلية والخارجية. وبعد المواجهة التي دارت العام الماضي في منطقة العديسة، على الحدود مع فلسطين المحتلة، بين الجيش اللبناني وجيش الاحتلال الصهيوني، إثر انتهاك الأخير لسيادة لبنان، وما كان من استبسال للجيش اللبناني في الدفاع عن أرضه وتصديه للعدو، قطعت الولايات المتحدة المساعدة العسكرية لهذا الجيش الأبي الذي أكد انتماءه لوطنه لبنان، وعدم خضوعه للابتزاز والإملاءات الخارجية التي تحاول فرض وصايتها من خلال تدخلها السافر في لبنان وشؤونه.

إن ما تقوم به الدول الغربية، وعلى رأس قائمتها الولايات المتحدة، من خلال استغلال الثغرات التي تعانيها بعض الثورات العربية، هو القرصنة بعينها، ومحاولة لسرقتها وتجيير حركتها وأهدافها لمصلحتها؛ بمعنى إعادة رسم وهندسة الأوضاع العربية بحيث يتم إخراج هذه الثورات عن سياقها العام الذي تسعى إليه، ليتم تموضع تلك الثورات على سكة السياسة الأمريكية.

وهو بالقطع لا يعني أن الولايات المتحدة قد بدأت تضع قيم الحرية والديمقراطية وشرعة حقوق الإنسان قبل المصالح في علاقاتها الدولية، رغم أنها تعدّ نفسها بلد الحريات الأول في العالم وتقدم نفسها دوماً على أنها المنافح والمدافع الأول عن صون تلك القيم؛ فالولايات المتحدة تبقى أيضا النموذج الرأسمالي الأكثر حماقة وشراسة، وعدوانية وإرهاباً وعنصرية، التي لايمكن تصنيفها إلّا بالدولة المارقة.

والولايات المتحدة الأمريكية مارست كل الموبقات من خلال سطوتها العسكرية. وهذا ما حدث في خمسينيات القرن المنصرم، إثر انسحاب الفرنسيين من فيتنام بعد هزيمتهم في قلعة "دان بيان فو"، وحلول الغزاة الأمريكيين محلهم؛ حيث دعمت الولايات المتحدة نظام "فان ديام" ضد تطلعات شعبه. وكانت حرباً طاحنة من أشرس الحروب التي شهدها العالم أثناء الحرب الباردة. لقد بدأت تلك الحرب الضروس منذ عهد الرئيس جون كنيدي، وتواصلت مع إدارة الرئيس جونسون، ووضعت أوزارها أثناء رئاسة نيكسون، وكانت خسارة "القيم" التي تدعيها، زوراً وبهتاناً، قيم شرعة حقوق

الإنسان والحرية والديمقراطية، وتتغنى بها رياءً ونفاقاً وتدليساً الولايات المتحدة؛ أكثر من ستين ألف قتيل، ومئات الألوف من الجرحى، هذا عدا الخسائر الهائلة في الأموال والمعدات وانعكاساتها على الداخل الأمريكي. وقد انتهت تلك الحرب بهزيمة منكرة ومدوّية للقوات الأمريكية الغازية في الهند الصينية.

يتكرر المشهد في الستينيات من القرن الماضي، حين ناصرت الولايات المتحدة، من خلال تدخل ودعم وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، الجنرال الاندونيسي "سوهارتو" الذي أطاح بانقلاب عسكري بالزعيم الوطني "أحمد سوكارنو"، أحد مؤسسي حركة عدم الانحياز، والذي قاد بلاده نحو الاستقلال الوطني، والمناهض لسياسة الهيمنة الأمريكية. وكانت تكلفة القضاء على نظام سوكارنو، وفقاً لإحصاءات منظمات حقوقية دولية، أكثر من خمسمائة ألف قتيل وخمسة ملايين معتقل. ولم يعتبر الغرب تلك المجازر وحملات الإبادة جرائم حرب ضد الإنسانية، ولم تتقدم أية حكومة غربية باستنكار ما جرى من مجازر. بل قوبلت بعين الرضا، لأنها تكفلت بالقضاء على الشيوعيين في أندونيسيا.

إنها عينة ونموذج صارخ لما تدعيه الولايات المتحدة والغرب عن حقوق الإنسان والحريات.. إلى آخر المعزوفة. تماماً، كما هو الحال في مشهد الكيان الغاصب في فلسطين المحتلة، الذي نصّبت الولايات المتحدة نفسها وصياً عليه، وسكتت عن جرائمه وإرهابه؛ بل إن هذا الكيان أصبح يستخدم مستوطنيه كمكمل لعدوانيته، ويتركهم يعيثون في الأرض الفلسطينية تدميراً وإرهاباً.

وهذا الكيان يرتكب المجازر تلو المجازر ويحاصر وينهب الأرض ويحرم الفلسطينيين من أبسط مقومات الحياة، ويزج بآلاف منهم في سجونه ومعتقلاته، دون أن يوجه له هذا المجتمع الدولي مجرد إدانة في الأمم المتحدة؛ فأين هي الإنسانية والحرية والمساواة والعدالة التي يتغنى بها المجتمع الدولي، الأعمى والأبكم والأصم؟

ألم يحِن الوقت لكي يحدد المجتمع الدولي من الذي يتنكر لكل الأعراف والقرارات والقوانين الدولية، أم أننا سنبقى أسرى المعايير المزدوجة والمكاييل المتعددة؟ ونحن نتأبط الانتظار ونطرح المبادرات والتنازلات يمنة ويسرة، وننتظر يوماً تصبح فيه الهيئات الدولية أداة للسلم الدولي ورفع الظلم ونصرة المظلوم، وأن تكفّ عن كونها سيفاً في يد الولايات المتحدة وحلفائها، تابعيها الغربيين، مسلطاً على رقاب الشعوب المقهورة والدول التي لا تدور في فلك الغرب ولا تغرّد داخل السرب الأمريكي.

ينسحب ذلك على كم كبير من القرارات الدولية التي اتخذت وضرب العدو الصهيوني بها عرض الحائط، بل تحدى المجتمع الدولي بممارسة النقيض؛ هذا المجتمع الدولي أصدر بعد ٥ شهور من الاحتلال (نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٧) قراراً عبر مجلس الأمن، رقمه (٢٤٢) يقضي بانسحاب الكيان من الأراضي التي احتلها؛ ولكن المجتمع الدولي لم يلزم الكيان بتطبيق القرار الذي بقي حبراً على ورق طيلة ٤٤ عاما ومازال، كون الكيان، بنظر هذا المجتمع الدولي، فوق القانون، بل فوق الشبهات!

من هذا المنظور، "منظور المجتمع" الدولي بالنسبة للكيان الصهيوني الذي يمارس النقيض، فإن القرار ١٩٤ الذي يؤكد حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم التي هجّروا منها عام ١٩٤٨ وتعويضهم، لايزال حبراً على ورق أيضاً.

أما إذا تعلق الأمر بدولة عربية مثل لبنان أو العراق أو السودان أو سوريا، فإن التهديد والوعيد يسبق حتى إعلان القرار، إن لم تلتزم به هذه الدولة أو تلك بكل تفاصيله. فتطبيق القرار ١٧٠١ الذي أصدره مجلس الأمن بعد العدوان الصهيوني على لبنان في ٢٠٠٦ كان سريعاً؛ ورغم الانتهاكات الصهيونية المتتالية للقرار براً وبحراً وجواً، فإن أياً من مكونات "المجتمع الدولي" لم تحرك ساكناً؛ والطيران الحربي والتجسسي للعدو لا يفارق سماء لبنان والانتهاكات لا تتوقف. أما إذا سمع صوت رصاصة في جنوب لبنان فإن "بان كي مون" سكرتير عام الأمم المتحدة، الذي يطبق السياسة الإمبريالية بحذافيرها لأن الإدارة الأمريكية تدعمه للترشيح لفترة ثانية، ينتفض ويقيم الدنيا ولا يقعدها لأن ذلك، بنظره، يعتبر انتهاكاً للقرار.

أما ما جرى في الجنوب اللبناني والجولان السوري المحتل في ذكرى النكبة والنكسة فيظهر بشكل جلي أن العدو الصهيوني لم يحسب يوماً حساباً لما يسمى المجتمع الدولي، لا بل ويظهر مدى نفاق المجتمع الدولي له، خاصة وأن هذا العدو ارتكب مجزرة بحق متظاهرين سلميين، قتل وجرح خلالها العشرات، ممن عبّروا عن رفضهم للاحتلال الجاثم على الأرض العربية لأكثر من ٦٣ عاماً. وبدلاً عن إدانة المجزرة، راحت التصريحات الصادرة عن المجتمع الدولي تدين الضحية وتدافع عن الجلاد، عن الكيان الغاصب وعنجهيته ومجزرته، تحت مسمى "الدفاع عن النفس" بحسب القاموس الأمريكي. كما هرولت فرنسا وبريطانيا وغيرهما من دول الغرب، في الاتجاه ذاته بمنح الكيان الصهيوني "شيكاً على بياض" لقتل من يشاء من الفلسطينيين والعرب وحتى "المتضامنين" الدوليين بذريعة حقه في الدفاع عن نفسه.

وهذه الدولة العظمى، التي نصّبت نفسها وصية على دساتير الأمم والشعوب، وارتكبت كل الموبقات وانتهكت ما يسمى "الشرعية الدولية" وكل القوانين والمواثيق والاتفاقات والأعراف الدولية، من أجل إرضاء كيان فاشي كولنيالي وحمايته، وتوفير كل أسباب القوة له، لا يهمها إلاّ هذا الكيان الاحتلالي باعتباره جزءاً من أمنها القومي، وما على العرب والمسلمين، الذين صمّت آذانهم من مناشدات أطلقتها القدس وأهل القدس، إلا أن يعتصموا بحبل الله ويعدّوا قوتهم لاستعادة كرامتهم ودورهم وتحديد وجهة مصالحهم في سياسة منطلقها ومرتكزها: نصادق من يصادقنا ونعادي من يعادينا، بتسخير كل طاقات وقدرات وثروات الأمة في مشروع نهضوي يقوم على أساس ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، يعيد حقوق العرب والفلسطينيين. فلا مكانة ولا مكان للعرب والفلسطينيين في الميزان الدولي إلا في بناء الذات والاعتماد على الذات. والدول لا تنحصر حركة إستراتيجيتها وراء خط حقوقها الخارجية، بل تتجاوزه إلى المجال الإقليمي، وأحيانا المجال الدولي الأرحب، إذا ما تمددت حدود مصالحها إلى أرجاء العالم.

وفي ساحة النزال الإقليمي والدولي فإن الإستراتيجية الأكثر وعياً ومعرفة وقوة هي التي تضيف إلى رصيد بلدها، على حساب الانتقاص من رصيد الدول الأقل قدرة ومعرفة، بالتغيرات المتلاحقة في مبادئ استراتيجيات الأمن القومي، ومفهوم الأمن العالمي. فامتلاك الإستراتيجية يعني الاستطاعة والمقدرة على صد أي قوة مهما كانت، وردعها وإرغامها على إعادة النظر في سلوكها. وسأعطي مثلا: في ٢٠ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٢ أصدر البيت الأبيض إستراتيجية للسياسة الخارجية بعنوان: "إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة"، وعرفت باسم "مبدأ بوش" وجاء ضمن بنودها مبدأ يقول صراحة: إن الولايات المتحدة لن تسمح بوجود أي قوة منافسة، إقليمياً أو دولياً.(١)

وكان ضمن الدول المقصودة بها في آسيا، الصين والهند. ولم تكن قد مضت سنتان حتى كانت الهند قد أقامت بناء داخلياً قوياً، شيدت على أساسه خطة تنمية ناجحة حققت لها القدرة الاقتصادية التنافسية التي غيّرت موقعها في موازين القوى، ودفعت الرئيس السابق بوش الابن نفسه إلى التراجع عن مبدأ أساسي من مبادئ سياسته الخارجية، وقام بزيارة الهند معترفاً بها قوة إقليمية ذات شأن ونفوذ، ووقع

---

(١) موقع البيت الأبيض الالكتروني ٢٠/٩/٢٠٠٢. www.whitehouse.gov/nsc/nsc

مع حكومتها مجموعة من اتفاقيات التعاون، ومنها التعاون في المجال النووي.[1]

في السياسة، ليس هناك فصل بين ما يجري في الداخل - في مصر تحديداً، مصر الباب والمفتاح - وما يدور في الخارج، ونحن جزء من عالم تتدفق فيه تيارات جارفة من التغيرات والتحولات، وتتبدل فيه نظريات سياسية واقتصادية تقليدية، في عملية تفاعل تهيئ لحدوث تغييرات كبرى في عالم اليوم، في مواقع القوة ومراكز الجاذبية الدولية في علاقات الدول؛ وكل هذا ينعكس بالضرورة على الداخل؛ يؤثر فيه، ويتأثر به، في عملية تبادلية التأثير، كون العلاقة السياسية هي نتيجة أفعال طرفين، وليست من صنع طرف واحد، باستثناء دولة تتخذ موقف العداء فعلاً وعملاً. فهي، والحالة هذه، تحسب في خانة العدو؛ والسياسة هي الفعل والمبادرة، وليس التعامل بموقف رد الفعل؛ ومن هنا يتحدد موقف الدول في علاقاتها بالدول الأخرى قوة أو ضعفاً. فإما أن توضع في حساباتهم كطرف فاعل ومؤثر، أو تكون عندهم ساحة مستباحة، لا حول لها ولا قوة.

السؤال هنا، ونحن نتكلم عن مصر الكنانة: أين نحن من هذا العالم؟ وما هو موقعنا فيه؟ وما هي خططنا لتكون مصر إحدى القوى مالكة القدرة الاقتصادية التنافسية وفق إستراتيجية أمن قومي؟ وما هي وسائل تغيير ميزان القوى لصالحها؟ وألا نتجاهل الآن أن مصر كان لها في حقبة الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم، وما قبلها، بعد دولي، سواء ما يتعلق بدورها، أو بنظرة الدول الأخرى لهذا الدور، إما ترحيباً أو تخوفاً أو عداءً..؟

ولكل من هذه الاعتبارات وسائل التعامل معه التي يحددها وجود استراتيجية أمن قومي لمصر، لاعتبار رئيسي أن مصر تعتبر ضابط إيقاع المنطقة، من جهة، نحن أمة، ومن الجهة الأخرى، لها مقومات وجودها، تاريخاً وحضارة ودوراً ومكانة، بعيداً عن الموازين الأمريكية الخاضعة للمفاوضات والمساومات والتنازلات والابتزاز بما يحقق أمن الكيان الصهيوني.

على أمة العرب والمسلمين، أن يدركوا أن كل سياساتهم في التعاطي مع ما يسمى "التسوية" تحت المظلة الأمريكية، طالما أنهم لم يتخلوا عن أساليب الاستجداء والتوسل، التي لن تفضي إلا إلى المزيد من الإخضاع والتبعية، في مفاوضات عقيمة وعبثية استمرت لأكثر من ثلاثة عقود، قد أثبتت عدمية الرهان على الولايات المتحدة؛

---

(١) المصدر نفسه.

ثم عليهم الإدراك الواعي أن هذا العدو ليس في وارد ما يسمى "السلام". وإذا كنا مع موعد إتلاف وإحراق آلاف الأطنان من الورق الملوث بالمدائح الكاذبة والبروباغندا الأمريكية، لتدغدغ مشاعرنا كل بضعة سنوات، لكل مرحلة رئاسية، فإن الأمر يدعو إلى السخرية لأنه عندئذ نجد أنفسنا كمن يبني بيوتاً من الرمل على الرمل، أو كمن يكتب على الثلج أو على الماء.

هذا المشهد، يدعونا، بل يفرض علينا القول، أنه آن الأوان لإعادة النظر في جامعة الدول العربية، هذه الجامعة المنقطعة الصلة بكل هذه الدماء النازفة في الشارع العربي. وإلى متى ستظل، هكذا جامعة، تكرس التجزئة وتعمل بالتقليدية، وتتعامل على استحياء في القضايا العربية بمركزيتها القضية الفلسطينية؟

فالجامعة، التي أدخلت غرفة الإنعاش غير مرة، لم يفلح النظام العربي الرسمي حتى اللحظة بتحويلها إلى كتلة متماسكة، وذات حضور فاعل على الصعيدين الإقليمي والدولي. فقد جرجرتها الأجواء السياسية كما جرجرتها الخيول المشتبكة أمام العربة، وضجت أروقتها بالاحتراب وصخب السجال الذي انتهى إلى إخفاق عربي ذريع في إيجاد حلول لمشكلات مزمنة، وتجميد للمواد المتعلقة بالوحدة العربية، أو تحنيطها في دساتير نصف الأقطار العربية، وجهود بذلت لترسيخ الدولة ـ الإقليم، التي أفقدت موضوعة الوحدة العربية الكثير من قدسيتها، وتصاعد الخلافات العربية البينية التي بلغت حد الاحتراب، خصوصاً بعد أن أصبحت الدولة ـ الإقليم عاجزة عن الإكتفاء الذاتي، سواء على صعيد الأمن أو السيادة بمختلف تأويلاتها، خاصة وأن جهود الانعزال غالبا ما كانت ترفدها قوى خارجية، ليست صاحبة مصلحة في أية صيغة وحدوية تكاملية للوطن العربي ولأمنه واستقلاله الوطني والقومي.

أزعم أن ما قالته الدساتير صراحة، وجد صيغة مبكرة وائتلافية من خلال جامعة الدول العربية. وكان من المتوقع لهذه الصيغة أن تتنامى مع السنين وتصبح ذات فاعلية في النطاق القومي.. لكن ما حدث في الجامعة.. كان منسجماً ومتوافقاً مع ماحدث للدساتير الناصّة على ضرورة الوحدة.. والنظر إليها كقدر لا فكاك منه! لكن، ومع مرور الوقت، وفي الحالتين، فرّغت المواد والنصوص من مضامينها، وما تبقى هو الطقوس أو الأطر المزخرفة.

والعجز العربي المعلن هو عجز بقرار وليس واقعاً. وهو في الآن نفسه فرار من مواجهة مفروضة على الذات العربية؛ مواجهة تخلى عنها الجميع وأدار الظهر لها وطمرت الرؤوس في الرمال. جامعة ودول تسوّق العجز وعدم القدرة على حماية

الأرض العربية واسترداد الحقوق العربية والتصدي لكل ما يحاك في المنطقة، بقرار أمريكي وتنفيذ صهيوني.

والولايات المتحدة موجودة في المنطقة بقضها وقضيضها بعد أن فتحت لها الدول العربية معابرها راضية وجعلت من الأرض العربية مقراً ومن مياهها مرتعاً لبوارجها وأساطيلها، حتى بتنا أوهن من بيت العنكبوت؛ تجرجرنا الخيول المشتبكة أمام العربة، فيم تضج المرابع والأروقة العربية بالاحتراب وصخب السجال، والتحالف مع الأجنبي ينتهي إلى إخفاق عربي ذريع، منذ غادرنا جمال عبد الناصر، الذي تملأ صوره الساحات والميادين العربية، ميادين التحرير في المظاهرات المليونية لهذا الربيع العربي، الذي ضبط بكل إرادة الرجال، إيقاع وحركة جامعة الدول العربية، رغم تعاظم المؤامرات والمجابهات في الصمود وكسب المعارك العسكرية والاقتصادية والتنموية والقومية. وفي الذكرى ٤١ لرحيل جمال عبد الناصر (٢٨ سبتمبر/لأيلول ١٩٧٠) تبرز الحاجة إلى وقفة تأمل ومراجعة تفرضها الثوابت الوطنية والقومية التي جسدتها الأمة عبر مراحل نضالها، لمرحلة من أهم مراحل التاريخ العربي، بدأت مع انبثاق ثورة ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢، وإلى حين وفاته، ليتبدد وميض الأمل، خاصة وأنه رحل ونذر التراجع قد أخذت تتوالى.

كان قدر جيلنا أن يعيش مجد عبد الناصر الذي أطلقها مدوية "نصادق من يصادقنا ونعادي من يعادينا"، و"ما أخذ بالقوة لايسترد بغير القوة"، يوم خرجت الأمة كالطوفان تبايع الوحدة المصرية ـ السورية (٢٣ فبراير/ شباط ١٩٥٨)، كما بايعت عبد الناصر يومي ٩ و ١٠يونيو/حزيران ١٩٦٧، يوم تنحّى وتحمل مسؤولية النكسة، وهو الذي يحمل بسيارته على الأكتاف في الخرطوم التي احتضنت قمة اللاءات: لا مفاوضات ـ لاصلح ـ لا اعتراف.

في سنوات حضوره (١٩٥٢–١٩٧٠) كان التاريخ العربي محمّلاً بالآمال والطموحات. فالمد القومي بلغ ذروته، والصراع مع أعداء الأمة والطامعين بثرواتها وموقعها كان مفتوحاً ومكشوفاً وممتداً من المحيط إلى الخليج. وكانت قيادته الريادية لحركة "التحرر العربي" قد أذنت بأفول الاستعمار؛ والمجابهة مع العدو الصهيوني اتخذت شكلها الطبيعي والحقيقي؛ وانفتحت كل آفاق الصراع ضد المشروع الامبريالي الصهيوني الاستعماري على كل الميادين وفي مشارق الأرض ومغاربها، بحيث كانت الألوان واضحة المعالم والساحات واضحة التضاريس.

ورغم تآمر وتكالب الداخل والخارج والقوى المرتبطة بها، حقق عبد الناصر

الإصلاح الزراعي وكسر احتكار السلاح وأجهض الأحلاف الاستعمارية (حلف بغداد ومشروع أيزنهاور) وجابه العدوان الثلاثي: البريطاني – الفرنسي – الصهيوني عام ١٩٥٦، وبنى السد العالي بعد أن رفض شروط الهيمنة الأمريكية، ودعم حركات التحرر العربية والعالمية، وأقام أول وحدة عربية في التاريخ الحديث (٢٣ شباط/ فبراير ١٩٥٨).

لقد آمن جيلنا بالفصل بين الإرادة والمقدرة وبين العجز والارتهان، وبين إرادة الصمود وبين الهزيمة والاستسلام، كما آمن بالفصل بين التشظي والتجزئة وبين وحدة الصف ووحدة الهدف، كما كان قدر جيلنا أن يعيش انتكاس المشروع الوطني، ويعيش رحيل عبدالناصر الذي أبكى الملايين؛ وكان الأمل الذي أوشكنا أن نمسكه بأيدينا ونعيشه ونشد عليه بالنواجذ، بل لعلنا أمسكنا به بالفعل، قد تبدد في ومضة، يوم انقض أهل الردة، الذين ضربوا الوحدة النواة بالانفصال (٢٨ سبتمبر/ أيلول ١٩٦١)؛ وأن نرى يوم ١٤ مايو/أيار ١٩٧١ أولئك الذي انقلبوا على ثوابت الجمهورية العربية المتحدة ليتوّجوا ردتهم وانتهازيتهم وارتباطاتهم بالكيلو ١٠١، يوم قصم السادات ظهر العسكرية المصرية بعد العبور التاريخي العظيم لقناة السويس وتدمير خط بارليف في حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣؛ يوم سطر الجيش المصري البطل ملحمة أسطورية في تاريخ المعارك العسكرية، بعد إعادة تشكيل وبناء الجيش المصري وتزويده بأحدث الأسلحة، رغم نكسة ١٩٦٧ بمرارتها وقساوتها، بما شكلته من منعطف حاسم، وخاض به عبد الناصر حرب الاستنزاف المجيدة التي مهدت لحرب ١٩٧٣.

هذا العجز العربي القائم، ماهو سره؟ وممّ تخاف الدول العربية وجامعتها التي سوّقت الارتهان لقوى البلطجة والتبعية واستقدمت الكاوبوي، بعدما صادرت الولايات المتحدة قراراتها، وظهرت أنها غير كفوءة في الدفاع عن قضايا الأمة في ظل هيمنة **أمريكية حطت رحال طائراتها في قاعدة اعتبرت أكبر القواعد العسكرية، حتى من تلك التي على الأرض الأمريكية، وفي العالم قاطبة. وحسب الكاتب الصهيوني "إيلي أفيدار"، رئيس ممثلية صهيونية سابقاً، والذي نشرت مقالته في صحيفة صهيونية، "في تلك الدولة الخليجية التي رسم لها دور اكبر بآلاف المرات من حجمها، ينجح ذلك الدور في غضون ١٥ سنة في إثارة النوازع بين كل الخصوم والتناقضات الداخلية في الشرق الأوسط، وأن يستمتع برعاية أمريكية وأن يشكك فيها أيضاً، وأن يشارك في التطبيع مع العدو الصهيوني وأن يصب الوقود على شعلة النزاعات على حد**

سواء؛ وأن ينجح في إحداث ثورة في قواعد اللعب في العالم العربي وإقامة وإدارة شبكة فضائية همها إثارة النعرات والفتن وتسعيرها".. والترويج للمشروع الأمريكي الغربي الصهيوني وتسويقه.

تأسست جامعة الدول العربية قبل ٦٦ عاماً. ففي ٢٢ مارس/ آذار ١٩٤٥ توافقت المملكة المصرية (الملك فاروق بن فؤاد)، والمملكة السعودية (الملك عبد العزيز آل سعود) ، والمملكة العراقية (الملك فيصل بن غازي)، وإمارة شرقي الأردن (الأمير عبد الله الأول بن الحسين)، ومملكة اليمن (الإمام يحيى حميد الدين)، وجمهورية سوريا (الرئيس شكري القوتلي)، وجمهورية لبنان (الرئيس بشارة خليل الخوري)، على تأسيس كيان سياسي يجمع شملهم تحت اسم "جامعة الدول العربية". وتضم الجامعة اليوم اثنتين وعشرين دولة واتخذت من القاهرة مقراً لها. وهي تهدف إلى "توثيق" الصلات بين الدول الأعضاء، وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً "للتعاون" فيما بينها، وصيانة لاستقلالها وسيادتها، وتظافراً للجهود في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية.

وقد أقيمت الجامعة لتبقى "جامعة دول" وكيانات سياسية لا تملك من أمر نفسها شيئاً إلا بمقدار ما يسمح صاحب/ أصحاب الدور الأساس في إنشائها. ولابد، ونحن نستعرض تاريخ الجامعة العربية من القول إن هذه الجامعة تأسست في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وكان لبريطانيا، وأنتوني إيدن بالذات، الدور الأكبر في تشكيلها. وقد أقيمت بديلا للوحدة العربية، وتكريساً للتجزئة والقطيعة على الساحة العربية، وتعميقاً للانقسامات والخلافات بين العرب في مختلف أقطارهم وأمصارهم.

وفي مؤتمر القمة العربية الأولى في القاهرة عام ١٩٦٤، شرعت جامعة الدول العربية في إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب العربي الفلسطيني، برئاسة أحمد الشقيري. وعقدت أول جلسة للمجلس الوطني الفلسطيني في القدس الشرقية في التاسع والعشرين من مايو/أيار لعام ١٩٦٤، وتم الإعلان عن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية خلال هذا الاجتماع في ٢ يونيو/ حزيران ١٩٦٤.

وعقدت في الخرطوم في سبتمبر/ أيلول ١٩٦٧، قمة عربية عرفت بلاءاتها الثلاث: لاصلح لا اعتراف لاتفاوض مع العدو الصهيوني. وبعدها، مباشرة، عقدت القمة الطارئة في القاهرة بطلب مصري، لوقف نزيف الدم الفلسطيني في مجازر أيلول في الأردن. وبوداع عبد الناصر لأمير الكويت كان رحيل جمال عبد الناصر إلى الرفيق الأعلى.

وفي قمة بيروت، في ٢٨ مارس/ آذار ٢٠٠٢، اعتمدت جامعة الدول العربية "مبادرة السلام العربية"، وهي مبادرة سعودية المنشأ، وضعت كخطة "سلام" لإنهاء الصراع العربي – الصهيوني، وعرضت المبادرة التطبيع الكامل للعلاقات مع العدو الصهيوني.. مقابل الانسحاب الصهيوني من جميع الأراضي العربية المحتلة، وأن يعترف العدو بدولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالقدس الشرقية عاصمة لها، فضلاً عن القيام "بحل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين". وتم إقرار مبادرة السلام العربية مرة أخرى في عام ٢٠٠٧ في قمة الرياض، ومن ثم تأكيد إقرارها في القمة العربية التي عقدت في مدينة سرت الليبية في عام ٢٠١٠.

إن الصيغة الحالية لجامعة الدول العربية (ميثاقها وهيكلها المؤسسي) لم تعد تتناسب أو تتماشى مع الظروف والمتغيرات السياسية التي تمر بها دولها. وينبغي السعي إلى بلورة مشروع جديد، تكون مرتكزاته الآراء والأفكار والمقترحات التي طرحت خلال السنوات الخوالي بغية إصلاح الجامعة وتحديث أنظمتها وميثاقها وتنشيط وتفعيل دوائرها وقراراتها حيال القضايا العربية، بعيداً عن وصفات وإملاءات الأجنبي، والتحصن بالتكامل الاقتصادي والتمسك بخطوات توحد ولا تفرق، تفيد العمل بتطبيق حقيقي للمقاطعة ووقف وإنهاء كل أشكال التعامل والتعاون والتمثيل الدبلوماسي مع العدو، وإعادة النظر بالمعاهدات والإتفاقات المعقودة مع الكيان الصهيوني، وكل هذا على قاعدة حشد كل الطاقات والقدرات والثروات، لمواجهة هذه الهجمة الإمبريالية بمشروعها الغربي الصهيوني. بهذا تكون جامعة الدول العربية جامعتنا، ومنظمة التعاون الإسلامي (منظمة المؤتمر الإسلامي) منظمتنا، وبهذا نكوّن عالمنا العربي وعالمنا الإسلامي، ونستعيد شرفنا وكرامتنا وإرادتنا وكل قيمنا التي استبيحت بفعل العجز والهوان العربي ـ الإسلامي، رافضين بكل إباء وشمم أن نكون أمة ذل وهوان، ونطهّر الأمة مما أصابها وحلّ ولحق بها من دنس المستعمر.

وبينما الموقف العربي يترنح بين الوهن والشجب والعجز، تعلو نداءات واستغاثة فلسطين وأهل القدس ليسمعها القاصي والداني، وترتفع الأصوات مطالبة بمقاضاة ومحاكمة رموز العصابات الصهيونية كمجرمي حرب؛ كما هم رؤساء الإدارات الأمريكية الذين نصبّوا أنفسهم ومعهم المحافظين الجدد، بمجمعهم الصناعي العسكري، أوصياء على دساتير الأمم والشرعية الدولية. إذ باتت المحكمة الجنائية الدولية جزءاً لا يتجزأ من أدوات ممارسة السياسة الخارجية الأمريكية، بحروبها وغزواتها وموبقاتها وعدوانيتها، وهي الدولة المارقة بامتياز.

ويستوقف كل ذي بصر وبصيرة ما ينضح به الكيان الصهيوني من إرهاب وعنصرية، والكل يعبّرون عن إرهابهم وعنصريتهم، على المستوى السياسي أو العسكري أو الديني، من الحاخام إلى الأطفال الذين يدربونهم ويرسخون في أذهانهم كره العرب والحقد عليهم، ليكونوا مستقبلاً جنود القتل والإجرام والفتك وأدوات الإرهاب. ثلاثة من الحاخامات كانت لهم مؤخراً مواقف تعبّر عن هذه العنصرية والكراهية والإرهاب، وهي غيض من فيض، أحدهم "عوفاديا يوسف" الذي يمثل خلاصة العنصرية الصهيونية، والثاني "يعقوب يوسف"، الذي يحرض على قتل العرب وعلى العنصرية وسفك دماء العرب، والثالث "دوف ليئور" الذي مارس الفعل للثاني، ويدعو إلى ترحيل الفلسطينيين كحل للصراع.

والدعاية للعدو الصهيوني في الغرب تظهره على أنه دولة ديمقراطية، في حين أنه يعتمد في قتله وتدميره للفلسطينيين على الدعم الأمريكي – الغربي وعلى التفكك العربي؛ ورئيس حكومة الكيان يُنتخب على أساس أجندة أمنية. هذا العدو الذي ينشر مواد عدائية يسوّقها هنا وهناك وتعج بها أسواق عربية، بلا حسيب ولا رقيب، وتؤدي إلى الإصابة بأمراض مختلفة، لا تختلف في أهدافها عن عملية "الرصاص المسكوب" في غزة، وكذلك لا تختلف عن أبعاد وسياسات مجازره التي ارتكبها على مدى أكثر من ٦٣ عاماً. ونحن بالمقابل نستجدي ونتوسل، والعبرة لمن يعتبر. كيف لا، وهم قطعان من القتلة والعنصريين وعصابات من الإرهابيين يستحيل الرهان على أن يكونوا مجموعة سلام. وهم الأفاقون الذين يسخرون من أحاديث التسوية والمفاوضات العبثية الخائبة، التي تبدو كذلك، أو الرهان عليها، إلى أن يمتلك العرب قدراتهم وإرادتهم السياسية وأن يستعيدوا أوراق القوة التي سُرقت منهم أو أهدرت بفعل فاعل، وتم إبطال مفاعيلها، في ليلة ظلماء، حين افتقد البدر.

وأسطول الإنسانية، "أسطول الحرية–٢" الهادف لكسر الحصار على غزة ومسح ما لطخ به هذا الكيان الفاشي، ومعه الولايات المتحدة والدول الغربية، وجه الإنسانية من حقد وقرصنة؛ وخضوع هذه الدول للسطوة الصهيونية وامتثالها للابتزاز الذي تمارسه، ما يجعل شعاراتها عن الديمقراطية وحقوق الشعوب وحريتها مجرد بالونات وادعاءات فارغة، كفقاقيع الصابون. إنها واشنطن التي هددت خارجيتها أي أمريكي مشارك في رسالة المحبة والإنسانية؛ أما وطن الثورة الفرنسية، التي نادت بالحرية والمساواة والأخاء.. فتعتبر أن أسطول الإنسانية فكرة سيئة؛ فأي حرية وأي مساواة وأي إخاء يتشدقون به؟! حتى ذاك، الذي لا حول له ولا قوة، أمين عام الأمم المتحدة،

المفترض أن يكون أميناً على ميثاقها، يحرض على عدم السماح للنشطاء بالقيام بعمل إنساني، امتثالاً لشرعة حقوق الإنسان!

يتضح من هذه المشاهد، صورة كئيبة ونزعة مقيتة لعالم يفتقر إلى الحد الأدنى من الأخلاق الإنسانية، ومصداقية الشعارات. وكيانهم الصهيوني، يمارس أبشع عملية حصار تقوم بها عصابات وقراصنة في نظام عنصري، أدرجتها لجان تحقيق دولية في خانة جرائم الحرب.

إن من يساعد العدو ويوفر له الغطاء لمنع وصول مساعدات إنسانية إلى غزة وكسر الحصار الإرهابي على القطاع، لن يكون في وارد الضغط عليه؛ إنهم من يزبدون ويرعدون باستخدام حق النقض، الفيتو، المفروغ منه، في محاولة ابتزاز من جانب الولايات المتحدة حصرياً، التي تجترح المعجزات في التبريرات والحجج والأضاليل وتقلب الحقائق للتصدي لمشروع قرار في مجلس الأمن الدولي يعترف بدولة للشعب الفلسطيني على حدود عام ١٩٦٧، أو لوقف الاستيطان والتهويد ومنع "الترانسفير"، إلى آخر ممارسات العدو العنصرية بما فيها عدم شطب حق العودة لملايين اللاجئين الفلسطينيين في الشتات.

وفي هذا المشهد نجد الولايات المتحدة "تبدع" بالتدخل والضغط والابتزاز والتهديد والوعيد بهراوة مساعَداتها إلى السلطة الفلسطينية إذا ما توجهت إلى الأمم المتحدة؛ إنها سياسة من أين تؤكل الكتف، تمارسها واشنطن وتبدع بالتدخل السافر في شؤون الدول والاعتداء على سيادتها، وتبدع يومياً في إثقال أسماعنا بالخطب الرنانة الجوفاء عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام العالمي، بسيل من الدولارات تجيزه لإغراق مصر باسم الديمقراطية، أهدافه مفضوحة ومكشوفة في ساحة مصر الثورة. كما أن الإدارة الأمريكية تبقى في حال استنفار دائم، وهي الرأس الإمبريالي لقوى الاستعمار الجديد ما بعد الحرب العالمية الثانية، لتؤدي بسياستها العدائية، ذات دور قوى الاستعمار القديم الذي مثلته بريطانيا وفرنسا، ما يعيدنا إلى العدوان الثلاثي في أكتوبر /تشرين الأول-نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٦، إذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية شريكاً رابعاً في العدوان، لكنها اختلفت مع فرسانه الثلاثة (بريطانيا وفرنسا والعدو الصهيوني) في أسلوب تنفيذه، وفي التوقيت وفي الإعداد السياسي له. وكان لواشنطن هدف ثابت لم تحد عنه، هو تحقيق صلح بين مصر والعدو الصهيوني وترتيب أوضاع المنطقة تحت مظلة النفوذ الأمريكي. وبديهي أن العالم العربي بغير مصر لا يستطيع أن يحارب. وإذا كانت

حرب السويس، طبقاً للاستراتيجية الاستعمارية، حرباً محدودة، فلقد كانت أهدافها المحدودة تلك، تتركز في:

أ - مجموعة سياسية، وتمثلها بريطانيا وتهدف إلى استعادة هيبتها في الأمة العربية والشرق الأوسط عن طريق تحطيم القاهرة قاعدة النضال العربي، وهي دولة حديثة الاستقلال والتحرر من الدول الاستعمارية التي اضطرت، تحت ضغط وبفعل إرادة المقاومة الشعبية، أن تجلو وترحل.

ب - مجموعة عسكرية، وتمثلها فرنسا وتهدف إلى إجهاض ثورة الجزائر والقضاء عليها، والانتقام لكرامتها التي أهدرت على أرض المليون شهيد، وذلك بإسقاط القاهرة سند الجزائر.

ج - المجموعة الانتهازية، ويمثلها الكيان الصهيوني، وقد صور الإرهابي موشي دايان في كتابه "يوميات معركة سيناء" حقيقة الدور الانتهازي الصهيوني، فقال: "إن إسرائل قامت بدور راكب الدراجة الذي يصعد الجبل مستغلاً السيارة الصاعدة أمامه ممسكا بها".

وكما يقول الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل، إن معركة السويس كانت آخر المعارك في عصر العمالقة، التي كانت أشمل وأكمل انتصار في تاريخ العرب الحديث، وهي الحرب التي أسقطت، وبفعل إرادة المقاومة، رئيس وزراء بريطانيا أنتوني إيدن، ورئيس وزراء فرنسا غي مولييه، وآبل توماس مدير وزارة الدفاع الفرنسية الذي لعب دوراً كبيراً مع نظيره الإرهابي شيمون بيريز في ترتيب التواطؤ والإعداد للمعركة المؤامرة؛ يومها، ووسط المعركة، قال جمال عبد الناصر في خطابه بالأزهر الشريف "إذا كانوا فرضوا علينا القتال، فإننا سنقاتل ولن نستسلم وسنبني بلداً ومستقبلاً وتاريخاً".

إنها مناسبة عز وشرف، وإطلالة للذكرى ٥٩ لثورة ٢٣ يوليو /تموز المجيدة، كي أتعرض لخرافة تقول، وهنا أقتبس عن الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل، "إن الولايات المتحدة كانت على اتصال بقيادة ثورة ٢٣ يوليو قبل قيامها، وإنها كانت في سرها قبل إذاعته"، وبعض الذين يروجون لهذه الخرافة يعتمدون، لسوء الحظ على رواية أوردها "مايلز كوبلاند" في كتابه "لعبة الأمم" دون أن يسألوا أنفسهم سؤالاً بسيطاً، هو: من هو مايلز كوبلاند؟ ومايلز كوبلاند، يقول هيكل، وهو يعترف بذلك في كتابه، أحد موظفي وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، سي آي أيه، الذين عملوا في مصر فترة من الزمن؛ وشأنه شأن غيره من موظفي هذه الوكالة، لا يستطيع

أن يكتب أو أن ينشر بغير إذن. ومعنى ذلك أن ما كتبه ونشره كان محل موافقة من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية التي كان يهمها تلطيخ سمعة الثورة المصرية والإساءة إلى قائدها جمال عبد الناصر.(١)

في أيام جمال عبد الناصر، الذي عمل الغرب الاستعماري، قديمه وجديده، على القضاء عليه وعلى ثورته، ثورة ٢٣ يوليو، وفي سنوات حضوره، زخر الواقع العربي بالطموحات، والمد القومي بلغ ذروته، والصراع مع أبناء الأمة والطامعين بثرواتها وموقعها الاستراتيجي كان مفتوحاً من المحيط إلى الخليج. وكانت قيادته لحركة التحرر والنضال العربي قد أذنت بأفول الاستعمار، وانفتحت كل آفاق الصراع ضد المشروع الغربي الصهيوني ووكلائه. ورغم تعاظم مؤامرات قوى الاستعمار، بأحلافها ومعاركها، نجح جمال عبدالناصر ومعه جماهير الأمة في كسب وتحقيق إشراقات في المعارك العسكرية والتنموية والاقتصادية والقومية؛ وبنى السد العالي وجابه العدوان الثلاثي في ملحمة السويس، وأقام أول وحدة عربية في التاريخ الحديث. والمخزي، أن "جماعة الإخوان المسلمين"..تعترف، وعلى لسان مؤرخ هذه الجماعة "أحمد رائف" في حوار معه بثه موقع "الجماعات الإسلامية"، إضافة إلى أحد قادتها ومؤسسيها "فريد عبد الخالق"؛ بتنفيذ عملية فاشلة استهدفت اغتيال الرئيس جمال عبدالناصر بالإسكندرية، عندما كان يلقي خطابا جماهيرياً في مناسبة احتفالات يوليو ١٩٥٤ (بعد سنتين من ثورة يوليو)، تلك المؤامرة التي استنكرها المرشد في ذلك الوقت "حسن الهضيبي" حسب رواية فريد عبد الخالق، وأن منفذ المحاولة ومطلق النار يدعى "محمود عبد اللطيف".

والانكى، أن جماعة إسلامية تدعي أن مبادئها وسياستها دعوية، تكن هذا العداء السافر بمؤامرة حيكت في الظلام، ومحاولة اغتيال زعيم حرر القرار الوطني المصري وعمل على إقامة العدل الاجتماعي وأنصف الفقراء والعمال والفلاحين ورفع شأنهم وشرّع التعليم المجاني وأحدث تحولاً جذرياً في التنمية والتصنيع والبناء. إن الإطلالة من شرفة الحاضر إلى حقبة الخمسينيات والستينيات من تلك المرحلة، تظهر لكل ذي بصر وبصيرة ومن في خلده ذرة من ضمير وكرامة، كيف صار حال الأمة، وكيف تحولت إلى أمة ذل وعجز وهوان، كيف يستقيم هذا؟ كما أن هذه الجماعة على مشارف "حوار" مع رأس الأفعى.

---

(١) محمد حسنين هيكل: قصة السويس – آخر المعارك في عصر العمالقة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٨٥ ، ص ٦٧–٦٨.

قصدت من هذا الاستنفار الدائم، محاولات الالتفاف والتدخل باسم "الديمقراطية" على ما نشهده من حراك عربي، وتحديداً على الثورة في مصر؛ تلك المحاولات – المؤامرات العدوانية لقوى الاستعمار، وكيف تلتقي وتتجانس طعماً ولوناً ورائحة، وبُوصلتها مصوبة باتجاه مصر، وتحديداً منذ أعلن النظام في مصر، نظام السادات، منذ منتصف عقد السبعينيات، من أن حرب ١٩٧٣ هي آخر الحروب مع العدو الصهيوني؛ وبما آلت زيارة السادات للقدس ١٩٧٧، ومن ثم تطوير ذلك الإعلان إلى ما سمي "إستراتيجية السلام"؛ معتبراً أن الإمكانات العربية كلها إمكانات وهمية لا يعتد بها. وهي في الحقيقة إمكانات وطاقات عربية تم إعدادها لمعركة المصير العربي، التي يأتي في رأس أولوياتها الصراع العربي – الصهيوني. فالعلاقة الجدلية بين الإنماء العربي والأمن العربي لصيانة مكتسبات التنمية في مواجهة المطامع الصهيونية والمخططات الاستعمارية قد غابت عن الذين تقلدوا مقادير الأمور، منذ أن أعلن ذلك النظام إسقاط القضية المركزية من حساباته؛ حتى باتت أمتنا بنظامها الفئوي، جراء ما روجت له الولايات المتحدة بوصفها القوة الأحادية الجانب، وأصبحت جراء تلك التداعيات، كمن يلعب الكرة بقنبلة.

وجراء ما روجت له الإدارة الأمريكية، وفرضها ما سمي النظام العالمي الجديد، بقصد الهيمنة على مقدرات العالم الاقتصادية والسياسية والأمنية، بات من غير المسموح به في ظل زيف تلك التسميات عقد مؤتمر يدعو لنهوض اقتصادي حقيقي، ومن غير المسموح به أيضاً لحركة تحرير وطني أن تناضل لتحرير شعبها وأرضها وفق ما نصت عليه المواثيق الدولية؛ إنما المسموح به، ومن منظور الإدارات الأمريكية المتعاقبة، إنشاء بورصات جديدة ومضاعفة قروض البنك الدولي والتوسع في عمليات الاستيراد والتصدير والأخذ بنظام السوق والتكتلات والمحاور الإقليمية وإشعال الفتن وتسعير الخلافات وفرض الحصارات الكارثية والحظر الجوي، ووصم أي حركة نضال وطني بالإرهاب، وعودة مناطق النفوذ والتبعية وتكريس سياسة الأحلاف والهيمنة، تحت مسميات انتهاك حقوق الإنسان وإطلاق الحريات ومكافحة الإرهاب، والأصولية والتطرف الديني، وصولا إلى العولمة، أي الأمركة. كل ذلك لفرض مقولاتها بلغة التهديد والترويع والقهر للفتك بالشعوب وإهدار ثرواتها والإطاحة بنظمها، باستخدام الفصل السابع، باسم الشرعية الدولية.. وباسم الاتجاه الذي زعم أن الرأسمالية صعدت وتربعت على المسرح العالمي بغير منافس، بعد انهيار القطب السوفييتي؛ وهو الاتجاه الذي تطور على يد "فرنسيس فوكوياما" في كتابه "نهاية

التاريخ" ليتحول إلى أكبر محاولة معاصرة لصياغة وعي كوني زائف، الغرض منه إثبات أن الرأسمالية ستكون ديانة الإنسانية إلى أبد الآبدين(١) في فرض العولمة الاقتصادية، بوليدتها الخصخصة والسوق الحرة، من خلال منظمة التجارة العالمية، بفتح الأسواق أمام التجارة الدولية بغير قيود ولا حدود.

إنه من سخرية التاريخ أن تصبح مصر (السادات ومبارك) بخاصة، والساحة العربية بعامة، مفتوحة للغرب الأمريكي، الحليف الاستراتيجي للكيان الصهيوني، في حرب هي الأولى في التاريخ المعاصر التي تتحالف فيها أقطار عربية مع الكاوبوي الأمريكي ضد بلد عربي اقترف جرماً، كان من الأولى أن يحاكمه العرب عليه، لا أن يتحول لتصبح معه الأرض العربية ممراً ومقراً لرأس الأفعى الأمريكي، فيستبيح الأرض والحدود والدار والقرار، لكي يحاكم زعيماً عربياً على جرم هو آخر من يملك حق محاكمته عليه بعد أن ساند ودعم وغذى وقدم كل مقومات العدوان، وحتى حق النقض، الفيتو، مسانداً غزو واحتلال فلسطين وما انفك يدعم هذا الغزو والاحتلال؛ وهو الغازي والمحتل كذلك، بكل ما أوتي من قوة، الضالع في معاداة كل شعارات النهوض أو التحرر أو الوحدة.

ومن سخرية التاريخ كذلك أن يتحول الكيان العبري، بعد أن اتجهت مصر السادات ومبارك إلى سياسة الانفتاح والخصخصة، وتحولت إلى الشرطي الداعم لاقتصاد العدو من خلال الاختراقات الاقتصادية ومده بالغاز المصري؛ ومن السخرية أيضاً أن يتحول العدو إلى موقع الهجوم الاقتصادي المباشر والسعي للهيمنة الإستراتيجية على المشرق العربي والخليج العربي بوعود التقدم والرخاء والديمقراطية والتحديث، الذي صمم خرائطه الإرهابي "شيمون بيريز" بواقعية صهيونية، فاعلة وليست واهمة، تقوم على التمسك بالثوابت الرئيسية للمشروع الصهيوني القائم على متطلبات أمن هذا الكيان.

إن هذا المشروع الغربي - الصهيوني يتداخل فيه الماضي والحاضر والمستقبل ويتشابك فيه الثقافي بالسياسي بالديني، في بنية ما يسمى "النظام العالمي"، بوصفه سلاح القوى الكبرى للهيمنة على المستقبل العربي ومستقبل البشرية جمعاء؛ خاصة وأن العرب ليسوا، بالنسبة للغرب الامبريالي - الصهيوني، ذلك الموقع والممر الاستراتيجي وحسب، بل هم أيضاً أولئك الذين تحتوي أرضهم على أكبر مخزون من البترول في العالم؛ والموقع الاستراتيجي الذي بدونه تدخل الحضارة الغربية

---

(١) السيد يسين: العولمة والطريق الثالث، ميريت للنشر، القاهرة ١٩٩٩ ، ص١٠.

بمصالحها في عنق الزجاجة، بل في أزمة خانقة وقاتلة تجرها إلى هاوية، إضافة إلى أننا نشكل سوقاً استهلاكية للغرب.

إن التدخل في السياسة الدولية وسعي القوى العظمى للسيطرة على الخامات والموارد الطبيعية في مناطق التدخل (التدخل الأمريكي - الغربي في الكويت ١٩٩١)، يتعارض مع قواعد القانون الدولي المرتكز على سيادة الدول؛ ما يستدعي بل ويتطلب إعادة صياغة قانون التدخل. وهذا يدلل على أن شرعة التدخل ليست في شؤون الدول فحسب، بكل ما تحمله من دلالات استخدام القوة لإخضاع من يخرج عن بيت الطاعة الذي يريده النظام الدولي الجديد، بل في أن يصبح قرار مجلس الأمن الدولي مرتهناً لقوة دولية واحدة بعينها، هي الولايات المتحدة الأمريكية، التي سيدت نفسها على دول الكوكب، أرضه وسمائه، وأن تشريع سنّة تدخّل كهذه، بغطاء دولي توفره هيئة بوجاهة هكذا مجلس، ليست سوى إطلاق يد هذه القوة القائمة وشرعنتها من قبل المجموعة الدولية. وهي بإداراتها المتعاقبة، لم تفوّت فرصة تكرار مكونات سياستها الخارجية بعد صبغها بصبغة إنسانية.. عالمية في دعوتها إلى تكثيف الجهود لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

أما في ما يخص الدعوة الأمريكية وتكثيف الجهود لمنع انتشار صناعة القتل والدمار، بأسلحة الدمار الشامل، والاستعمار الفيروسي القاتل، بجحافل فيروساته وجراثيمه المعادية، التي لم تخرج عن أيدي العابثين بمصائر الشعوب، فإن الكيان الصهيوني لا يمثل استثناء فقط، بل هو عكس ذلك بالتمام والكمال؛ فهذا العدو يمتلك ترسانة من الأسلحة البيولوجية والكيميائية وقدرات نووية تحظى بالحماية الأمريكية - الغربية السياسية والقانونية. بل إن أمريكا والغرب هم الشركاء الأساسيون في بنيان هذه القدرات ورعاة تطويرها، في الوقت الذي تمارس فيه واشنطن، وغيرها من عواصم الغرب، الضغوط على الدول العربية لحملها على الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي ونزع الأسلحة البيولوجية والكيميائية.

ولا يزال الكيان الصهيوني يتمسك بسياسة "الغموض" بشأن ما إذا كان يملك أسلحة نووية أم لا، ويدعي أنه لن يكون أول من يدخل أسلحة نووية إلى الشرق الأوسط. ولكن وجود ترسانة نووية صهيونية أصبح اليوم "سراً عاماً" بفضل نشر العديد من الوثائق، خصوصا الأمريكية، على مر السنين. وكانت فرنسا أول من ساعدت العدو على صنع القنبلة النووية. وفي ذروة المشروع، تم توظيف ١٥٠٠ صهيوني وفرنسي في جهد مشترك من أجل بناء مجمع ديمونا في النقب، وإنشاء جهاز مشترك تحت اسم

"ليكيم"، إبان حكم الرئيس الفرنسي شارل ديغول والإرهابي ديفيد بن غوريون، حيث وافقت فرنسا في خريف ١٩٥٦ على تزويد الكيان الصهيوني بمفاعل أبحاث ١٨ ميغا واط حراري.

وفي العام ١٩٥٨، حسب تقرير على موقع "اتحاد العلماء الأمريكيين"، علمت الولايات المتحدة بوجود مشروع في ديمونا عندما رصدت طائرات الاستطلاع الأمريكية يو ٢ عام ١٩٥٨ تشغيل بناء المنشأة في ديمونا. وفي العام ١٩٦٨، وحسب التقرير أيضاً، أكدت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية "سي آي أيه" أن الكيان بدأ بنجاح صنع أسلحة نووية من خلال محادثة بين "كارل دوكيت" رئيس مكتب العلوم والتكنولوجيا في "سي آي أيه" و "إدوارد تيلر" العالم الأمريكي اليهودي من أصل مجري، الذي كان ضمن فريق العلماء الذين صنعوا أول قنبلة ذرية في التاريخ، والذي أصبح يعرف فيما بعد بأنه أب القنبلة الهيدروجينية.(١)

وفي العام ١٩٨٦، نشرت صحيفة صنداي تايمز البريطانية تقريراً تضمن صوراً التقطها الفني النووي الصهيوني "موردخاي فعنونو" الذي فصل من الجيش الصهيوني وحوكم. واستناداً إلى "فعنونو"، استنتج بعض الخبراء أن الكيان الصهيوني كان لديه مخزون من ١٠٠-٢٠٠ سلاح نووي.

إن أصداء "القنابل الصوتية" التي تصدرها الاجتماعات العربية، يرد عليها عتاة الإرهاب الصهيوني باستخدام المزيد من صواريخ طائرات إف ١٦ والأباتشي والرصاص المصبوب والقنابل العنقودية الأمريكية الصنع، والفيتوات الأمريكية. هذه القنابل، بما تواجه به من مبادرات وسياسات التوسل والاستجداء والتمسك بالاتفاقيات، هي التي تبقي رؤساء الإدارات الأمريكية في إجازة صورية عما يجري؛ لكنهم هم أنفسهم المنخرطون في ميدان المعركة التي يقودها قطعان ومرتزقة العدو وجنرالات البنتاغون الأمريكي في حروبهم السرية والعلنية.

إن المطلوب هو أن تستعيد الأمة تفعيل المقاطعة ضد العدو ومن يدعم احتلاله، في الولايات المتحدة بخاصة، وفي الغرب بعامة، وهي المقاطعة التي بدأت تتحول ممارستها إلى ما هو ضد القضايا العربية، وتفرض عزلاً كاملاً على كل ما يمت بصلة لقضية أو مصلحة عربية؛ فكل خطوة لا يقدم العرب عليها كسلاح في أيديهم، ويتخلون عنها بقرار أو نتيجة هوان، تتحول تلقائياً إلى سلاح في يد العدو ولصالح المشروع الغربي ـ الصهيوني.

---

(١) موقع اتحاد العلماء الأمريكيين.

ولعل التأمل الدقيق في السلوك الصهيوني تجاه العالم العربي، نخباً وشعوباً، في المرحلة الممتدة منذ عقد مصر اتفاقية كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني، يوضح أن جوهر ما يسمى بالتطبيع بالنسبة لهذا الكيان العنصري، هو دفع تلك النخب والشعوب إلى خسارة المعركة الأصلية الحاسمة حول الحقيقة التاريخية المتنازع عليها؛ فقد أدرك بناة ذلك الأخطبوط السرطاني وقادته، من مختلف التوجهات السياسية والفكرية، أن أخطر ما يهدد استمراره في المنطقة هو احتفاظ تلك الشعوب والنخب بما يمكن اعتباره "ذاكرة تاريخية متيقظة" تعي حقيقة ما حدث في فلسطين، وما حدث في العراق وفي العالم العربي، منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى اليوم. فقد وعى شذاذ الآفاق هؤلاء، وبدقة، الخبرة اليهودية التي صاغوها وصنعوها، حيث مثلت تلك الذاكرة المحرفة والأسطورية بالنسبة لهم نقطة الارتكاز المحورية في تجمع اليهود حول المشروع الذي صار في ما بعد الكيان الصهيوني.

من هنا، فإن بناة وقادة المشروع الصهيوني يعتبرون أن "ذاكرة العرب والفلسطينيين التاريخية" هي الطريق المؤدي، طال الزمن أم قصر، إلى نهاية هذا الكيان الصهيوني الدخيل ومشروعه الاستيطاني. وبذلك فقد أضحت تلك الذاكرة هي الهدف الأول والرئيسي لكل سياسات الكيان الصهيوني المستهدفة عملية "التطبيع"، بكل صورها وأشكالها. وخلال السنوات التي راج فيها ذلك المصطلح وتعدد المتحمسون له، والتي بدا خلالها أن الهدف الصهيوني آخذ في التحقق، اندفعت بعض قطاعات النخب العربية لكي تسهم في تحقيق ذلك الهدف البغيض تحت شعارات "نبذ الأحقاد التاريخية بين الشعوب" أو "التعايش السلمي"، وشيئاً فشيئاً، راحت تتبنى مناهج قاصرة ولدت ميتة.

إن طبيعة الصراع العربي - الصهيوني الممتدة ومتعاقبة المراحل، تجعل من الحفاظ على "الذاكرة التاريخية العربية" المسألة الأكثر إلحاحاً واستمراراً إذا امتلكنا التصميم والعزيمة والإرادة. ومستقبل المنطقة العربية الذي لا تنفصم عراه، إلى متى سيبقى مرهوناً بالمزاج الأمريكي، ومصادراً لمصلحة قوى سياسية واقتصادية أمريكية - غربية؟

إن الدور الأمريكي في المنطقة ليس نزوة عابرة أو فكرة طارئة، بل إنه يتجاوز حتى التدخل في الشؤون الداخلية للنظام العربي و"إرادته" السياسية و"سيادته". وعلى الإيقاع نفسه، فإن الشرق الأوسط الموعود هو المنطقة التي يشعر فيها الكيان الصهيوني بالحفاوة، لأن من يطمح أن يكون مرضياً عنه ويحظى بالقبول

هو من يأخذ المحتل الصهيوني بالأحضان، بعيداًعن كل الثوابت التي سادت عقود صراع الوجود.

فالولايات المتحدة ومعها الغرب، لن تبدل هذا النهج، الخاص بها وبهذا الكيان الكولنيالي، إلاّ في حالة واحدة فقط وهي أن يضع العرب مصلحتهم الوطنية والقومية في كفة، وكل الآخرين، هم ومصالحهم، في الكفة الأخرى. فهل يُعدّ كثيراً على العربي أن تكون مصلحته على أرضه لها الأولوية على ما عداها، قبل أن يصل إلى زمن تتحول فيه المنطقة العربية كلها إلى ما يشبه فلسطين أخرى؟ علماً أن قطعان وجنود الاحتلال وجنرالاته لن يوقفوا عربداتهم، إن لم يضع العرب حداً لهذه المهزلة التي يعيشها العربي.

لقد قضى عبد الناصر نحبه من أجل التضامن العربي وفي سبيله (٢٨ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٠) لوقف حمام الدم العربي في الأردن (بين الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية) بعد أن جمع القادة العرب في قمة طارئة بالقاهرة محاولاً وقف انهيار التضامن العربي الذي بنى هو أساساته في قمة الخرطوم ١٩٦٧، المعروفة بلاءاتها الثلاث (لا مفاوضات لا صلح لا اعتراف)، ساعياً لبناء تضامن عربي مقاتل يواجه العدو الصهيوني، رأس الحربة في المشروع الغربي. لقد رحل عبد الناصر، وشغله الشاغل تحويل نكسة ١٩٦٧ منطلقاً لبناء وضع عربي يكون في مستوى التحرير والتقدم والتكامل بين العرب؛ وبناء جيش استطاع، بعد أشهر قليلة من النكسة، أن يبدأ ويخوض حرب الاستنزاف المجيدة، وأن يعدّ خطة العبور التي أدت إلى حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣، والتي أكدت الأمة حينها، وعلى نحو قاطع، أن محاولة نزع سلاحها لم تنجح، على أرضية الإرادة والمواجهة.

هنا بدأ طلب قوى السيطرة نزع إرادة الأمة، بمفاهيم سياسية جديدة وحرب من نوع جديد، لتتحقق في المنطقة العربية أهداف المشروع الأمريكي – الغربي – الصهيوني التي أحبطها عبد الناصر ومنع تحقيقها عقب النكسة.

وها نحن نقبل ما يسمى "السلام" مع شذاذ الآفاق، مع من شوهوا وزوّروا الدين والتاريخ وعاثوا في الأرض فساداً وبغياً وعدواناً؛ وأبناء جلدتهم وملتهم أمثال "ألفريد ليلينثال" و"نعوم تشومسكي" و "أيلمر بيرجر" وغيرهم من اليهود الذين وقفوا حياتهم في مواجهة الحركة الصهيونية، بصولجانها الأمريكي ـ الغربي، ومعهم الكنيسة الفاتيكانية والحاخاميه اليهودية، بمدهم ومديدهم، وبلا هوادة، وضدا الكيان وسياسته ومخططاته وأهدافه، غير عابئين بكل وسائل الترغيب والترهيب

التي مارستها ضدهم المؤسسة الصهيونية وجماعات الضغط الغربية. نقبل ونحن عاجزين سلام الأمن الصهيوني. كما أقر نظام السادات أن حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣ آخر الحروب؛ وأن خلاف ذلك لهاث خلف سراب؛ ونعلّل شروط وإملاءات من كان عدواً؛ وبتنا أمامه صاغرين، رافعين راية "لا مقاومة" بعد اليوم؛ المقاومة التي قال عنها جمال عبد الناصر إنها "وجدت لتبقى"؛ وبتنا لا حول لنا ولا قوة، نستغيث بالكاوبوي والماجن الأمريكي، ونغرّد داخل سرب وريث قوى الاستعمار والسيطرة والنهب؛ مدركين أيضاً أنه بلونه وطعمه ورائحته هو الوريث الرئيسي لمن غربت شمسه ورحل وعصاه على كاهله من الأرض العربية بعد سطو وسطوة ونهب وسلب وتفتيت؛ وبعد أن عاث فيها الاستعمار العثماني تجهيلاً وفتكاً وقدّمها لقمة سائغة في اتفاقية سايكس – بيكو، ليحقق هذا الوريث، المشروع الصهيوني ـ الغربي في التحالف القائم.

وها نحن نقبل "السلام" ومقولة "آخر الحروب" و"سلام الشجعان"، كما نقبل الإبقاء على واقع عربي واهن بعد إسقاط الأولويات والثوابت؛ نقبل ما كان النظام العربي في عقدَي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي يرفضه ومعه ومن خلفه جماهير الأمة ترفضه وتحلم بتغييره؛ نقبله في زمن مضت فيه البدائل والخيارات، كما هي الطموحات الكبيرة والآمال العظيمة.

إن الحديث عن المستقبل مهم للغاية، لأن من يجيدون استشراف المستقبل يمكنهم أن يجيدوا التخطيط له؛ فإما أن يعملوا على تغييره، أو، على الأقل، على توقّي مخاطره، والإمساك بالفرص المتاحة فيه واستغلالها لصالحهم؛ ما يستدعي حضور وعي عربي كامل بالأبعاد والآفاق المختلفة والمتعددة، والعمل من أجل تنقية الأجواء وتنسيق المواقف على أرضية وحدة الصف ووحدة الهدف، بتجسيد العمل العربي المشترك والتضامن العربي الخلاق، وعمل كل ما من شأنه أن يؤدي إلى قطع الطريق على المخطط المعادي، بمشروعه الصهيوني الغربي المناهض لأي مشروع تنموي عربي أو تكامل اقتصادي، أو نقلة على طريق مستقبل حضاري يخرج الأمة من دياجير التفتت، ووقف صعود تدهور العلاقات العربية ـ العربية، وبدايتها استعادة آلية من آليات الالتقاء والحوار البناء والنقد والنقد الذاتي في إطار المجموعة الواحدة، الغيورة على المصلحة الوطنية القومية، في إحياء وبعث الإرادة السياسية برؤية معرفية خلاقة تقوم على تطوير القدرات لتشخيص كافة التحديات بما يحفظ للأمة مكانتها وللأجيال العربية كرامتها؛ وكشف حقيقة الضياع الذي تكتوي الأمة بناره، والهوان الذي آلت إليه، في تحرك جاد وهادئ يقوم على استنهاض الأمل لدى السواد الأعظم

من الجماهير العربية، في محاولة تستعيد من خلالها هذه الجماهير بعضاً من الثقة في نظام، يتلمس ويتحسس معاناة أبنائه ويخفف عنهم آلامهم، ويكون عوناً لهم يحمي الوطن ويصون استقلاله، ويعزز مكانته بين الأمم ويكون رقماً فاعلاً لا مفعولاً به، يصون ولا يبدد، يوحّد ولا يفرّق، على قاعدة من الحرية والتكافل والديمقراطية وطرد التسلطية وكم الأفواه؛ وهي مكونه ومرتكزه القاعدي، الذي بدونه لا تقوم قائمة لأركانه ومؤسساته السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والإعلامية، بل بدونه لا مبرر لرايات ترفع ولا لنشيد وطني يعزف.

هذا السواد الأعظم ومنذ قرون، يجزل العطاء والتضحيات ويقدم مشاعل مضيئة من خيرة أبنائه ورجاله، يتصدى بشرف ويحرر قيوده ويرفع راية التحرر الوطني، يوظف طاقاته وقدراته للبناء والتنمية؛ ما كان هذا ليعود إلى وضعيته الحالية محشوراً بين مطرقة التهديدات والأطماع الخارجية وسندان التسلط الداخلي بنزوات صولجانها، حتى بات سندان "الأنا" في واد والسواد الأعظم من نسيج المجتمع العربي، صاحب المصلحة الحقيقية في كل منجزاته ومكتسباته، في واد آخر، يلعق مرارة سلب حريته وحقوقه وامتهان إرادته، ونهب ثرواته ومقدراته.

بهذا يكون سندان "الأنا" هو المكمل المرسوم للمؤامرة الخارجية، التي تتواصل فصولها وتكمل بعضها بعضاً، إلى حد إملاء مفردة "حق التدخل" وسياسات توصل إلى التطبيع مع العدو، وإبقاء الثقل العسكري الاستعماري في المنطقة، تحت ذريعة احتواء النظام الإيراني؛ فيما هدف المؤامرة الأساسي هو تكريس الحفاظ على أمن العدو الصهيوني والحفاظ على الخلل الاستراتيجي لمصلحته، بما يعني حمايته وتعزيز تفوقه، وتسويقه؛ فيما هب العرب، منذ قرن تقريباً يجزلون العطاء ويقدمون التضحيات باحثين عن وحدة حلموا بها للتخلص من حكم العثمانيين، وما لبثوا أن وقعوا تحت وطأة احتلال بريطاني – فرنسي – إيطالي – إسباني جديد، وإن سمي ذلك الاستعمار انتداباً؛ فبدلاً من الوحدة، جرى بفعل سياسة فرّق تسد، تقسيم الأقطار العربية وفقاً لمعايير حملت بذور التجزئة والتفتيت من خلال اتفاقية سايكس – بيكو (١٩١٦)؛ ولعبت السياسة الدولية فيهم عقوداً وكرست انقساماً، وانتهى الأمر بهم إلى التسليم بانفصال جنوب السودان، بعدما أغلقوا الباب أمام الفلسطيني ليقتلع المحتل من أرضه فلسطين، وليقارع العراقي المقاوم وحده الغازي المارق، بعد أن جعلنا له من الأرض العربية ممراً ومقراً؛ فاليوم السودان، الذي حمل جنوبه الانفصالي الرقم ١٩٣ بين الدول المنضمة إلى الأمم المتحدة، وغداً ستكر السبحة بغير اتجاه عربي،

يتزامن مع حراك عربي عارم، أفقه المطالبة بإسقاط الأنظمة مع إلغاء الاتفاقيات مع العدو، رغم وعود المجلس العسكري الحاكم في مصر بالالتزام بالاتفاقيات المبرمة مع العدو.

في هذا الحراك بمشهده السياسي، وتجربتنا التاريخية، تقرع الأجراس لتؤكد أن التدخلات الأجنبية في شؤوننا تهدف إلى تفتيت أوطاننا وخلق الفتنة في نسيجنا المجتمعي، وقيام أنظمة في منطقتنا على أسس المحاصصة، والقسمة المذهبية والإثنية والطائفية، وأدوار قوى السيطرة الخارجية في تشريد شعب فلسطين وإقامة الكيان الصهيوني الغاصب في أرض السلام، وتدمير العراق كياناً وهوية، وإعادة تأسيسه على أساس القسمة بين الإثنيات والطوائف ليكون النموذج لما أسموه "الفوضى الخلاقة"، التي لا تزال ماثلة أمامنا.

ومع ولادة "جمهورية جنوب السودان"، بدأ وهج الحديث عن ربيع عربي يخبو مع مشهد التدخل الأجنبي بما يدور حوله من شبهات وصفقات وأطماع؛ إذ ما زالت أوراق خريفنا تتساقط حولنا، ومؤتمرات تعقد هنا وهناك باسم المعارضات العربية، ومع الانفصال (الأول) السوداني الذي سيشكل امتداداً للسرطان الصهيوني، بدأ هذا العدو في إقامة موطئ القدم الموعودة هناك.. ومازال الطامعون مرتاحين لحقيقة كوننا لا نكلفهم الحد الأدنى من جهد تحويلنا إلى ضحايا لأنفسنا، والتلاعب بنا وبأمننا ومقدراتنا.

يجري كل هذا في أوطاننا في حين أننا نصفق للمؤامرة؛ وليس من فراغ كان تجميع اللاجئين السوريين الفارين في مخيمات نزوح في جزء من وطنهم المسلوخ، لواء الإسكندرون، والتحرك اللبناني في مسألة العربدة الصهيونية وجريمة قرصنتها وانتهاكها لحدود لبنان البحرية في خطة مبيتة لوضع يد الكيان على مياه لبنان الإقليمية وما تحتويه من غاز طبيعي، بما يشكله ذلك من نافذة أمل على مستوى الطاقة، ما يستدعي ويفرض على كل دولة تتواطأ، كما تواطأت قبرص مع العدو، على حق عربي، أن تجد رداً مشابهاً لما يجابه به العدو المارق، على قاعدة العين بالعين.

والشروط الأمريكية، عبّرت عنها مواقف واشنطن في إعلانها عدم السماح بتوجيه النقد إلى الكيان في المحافل الدولية؛ بمعنى عدم التعرض بالنقد حتى إلى عدوانيته وانتهاكاته وتجاوزاته لقواعد القانون الدولي.

كما أن مطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بالكيان كدولة يهودية لا تعني سوى مطالبتهم بالتنازل عن حقهم في العودة طبقاً لقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨.

وإن حديث الرئيس الأمريكي أوباما عن تبادل أراض يعني ضم مستوطنات يهودية في الضفة الغربية المحتلة إلى الكيان. تماماً كما هي سياسة الابتزاز التي تمارسها الولايات المتحدة، والغرب معها، من خلال المساعدات التي لا تقدمها بلا ثمن ظاهر، ليكون الثمن الحقيقي عبارة عن ضغوط وإملاءات للسير في نهج أمريكي بات معروفاً. وكثيرون وقعوا أو يقعون فريسته، منها دول عربية وقعت في الفخ، وعند أول مفترق أو مفصل سياسي، يرتفع سلاح الابتزاز، سلاح الضغط، سلاح الحجب، السيف الأمريكي. هكذا حصل مع مصر، وكذلك مع لبنان ومرات مع السلطة الفلسطينية، خصوصاً لأي شأن يمكن أن يزعج الكيان الصهيوني، فيما تقدم المساعدات لكيان قائم على الاقتحام وسفك الدماء والإرهاب والعنصرية، والكيان المارق مستمر بإرهابه. وأما مساعداتها إلى السلطة الفلسطينية لغايات في نفس واشنطن، بجمهورييها وديمقراطييها على حد سواء، فالكونغرس الخاضع لقوى الضغط ونفوذ اللوبي الصهيوني "إيباك" يهدد بوقفها أو حجبها، لأن السلطة الفلسطينية تفكر في التوجه إلى الأمم المتحدة وطلب الاعتراف بدولتها. وهكذا، معزوفة تجميد أو إلغاء مساعدات تقدمها الولايات المتحدة لباكستان لاستخدامها في ما تسميه "الحرب على الإرهاب"، لأن إسلام آباد تجرأت على طرد مدربين عسكريين أمريكيين، ما يفضح سلاح المساعدات الذي تستخدمه ضد من تسميهم أصدقاء أو حلفاء.

إنها الأوركسترا بمختلف عازفيها وأدواتها يقودها الإرهابي المايسترو نتنياهو ضد إقامة الدولة الفلسطينية، وقد يكون المهرجان الذي حمل شعار دعم الكيان الصهيوني في القدس المحتلة، وشارك فيه أعضاء كونغرس مؤيدون للتهويد والاستيطان وساسة وفنانون، هو الأكثر صخباً في الأوركسترا. لكن بقية الآلات والقطع الموسيقية عمدت التمدد بعزفها في كل اتجاه وفي كل حدب وصوب؛ فثمة ضغوط أمريكية على تركيا ـ أردوغان، لتنقية الأجواء وإعادتها إلى سابق عهدها بين أنقرة والعدو الصهيوني، نجم عنها تنسيق تركي ـ أمريكي حول الملف السوري، وهو التنسيق الذي تزامن مع مؤشرات تقارب تركي مع الكيان (تركيا المرتبطة مع حلف شمال الأطلسي ـ الناتو ـ وتقيم علاقات شراكة إستراتيجية مع الكيان).

يتناغم هذا العزف الصاخب مع الطبول التي قرعت، من قبل، في أمريكا اللاتينية وإفريقيا عندما كان الإرهابي ليبرمان يطرق الأبواب لإعادة المياه إلى مجاريها بين العدو وعواصم تلك الدول. بالمقابل، ماذا فعلت جامعة الدول العربية، والعرب والفلسطينيون تحديداً، رداً على تلك الحملات وغيرها أو مثيلاتها؟ وهل

اكتفى الجميع بما يبث في نطاق الإعلام المحلي من خطاب عاطفي طارئ أمام تلك الحملة وإجهاضها؟

إن للصراع العربي ـ الصهيوني، منذ الشرارة الأولى، بعداً إعلامياً على مستوى المعمورة، وما كان لحكومات الكيان المتعاقبة أن تفلح في تضليل الرأي العام وتجييش آلة الإعلام لصالحها لولا قصور العرب في كل ما يمت بصلة لقضاياهم؛ رغم أن هشاشة الأطروحات الصهيونية، التي اعتمدت على الابتزاز من جهة والثراء الصهيوني من جهة أخرى، تتيح للعرب، الذين أنعم الله عليهم نعماً كثيرة، على رأسها النفط والثروة البشرية والموقع الاستراتيجي والإرادة إذا امتلكوها، الفرصة الذهبية لدحض الإفك الصهيوني، بدءاً من تسويق الإدعاء بأن فلسطين أرض بلا شعب، حتى اليوم الذي قدّم فيها هذا العدو الضحية على أنها نموذج للإرهاب.

ماذا فعلت، بمعنى الفعل، جامعة الدول العربية، في الموسم الذي يشهد تكثيفاً لحملات إعلامية ودبلوماسية على امتداد هذا الكوكب، وتهويد القدس أرض الإسراء والمعراج، وفق المنطق الكولنيالي الصهيوني تهويد التاريخ والعالم والجغرافيا كذلك؟

من حقنا أن نسأل أمين الجامعة السابق عمرو موسى، المرشح الرئاسي في مصر الكنانة، الذي لم يحرك ساكناً أمام الإرهابي شيمون بيريز، والحي الميت سكرتير عام الأمم المتحدة بان كي مون، الذي أوصى إليه بالجلوس بعد مصافحة رئيس وزراء تركيا أردوغان، وهو يرد بحماس شديد دغدغ مشاعر الكثيرين، كان من نتائجه فتح البوابات العربية على مصاريعها لتركيا؛ موسى أيضاً دافع عن موافقته على تصدير الغاز إلى العدو الصهيوني أثناء خدمته كوزير لخارجية عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك، مبرراً ذلك بأنه كان خدعة سياسية ودعماً لموقف المفاوض العربي إبان مؤتمر مدريد! ونسأل جامعة الدول – حين التقى البيت الأبيض والاتحاد الأوروبي والرئاسة الفرنسية وأمين عام الأمم المتحدة في توجيه النداء، كل من موقعه، من أجل إطلاق الإرهابي الجندي الصهيوني جلعاد شاليت، وكأنه لم تعد هناك قضايا أو هموم أو مآسي في العالم غير هذه القضية وهذا الهم – كيف يمكن لهؤلاء وغيرهم، أن يواصلوا إدارة الظهر وصم الآذان لعذابات آلاف الأسرى الفلسطينيين في المعتقلات النازية في الكيان الصهيوني؟

ماذا فعلت الجامعة إزاء هذا الانحياز الذي يمارسه الغرب برأس حربته الولايات المتحدة للاحتلال الصهيوني، وإلى متى ستستمر الجامعة في الردح تنديداً واستنكاراً وشجباً وانتقاداً وإدانة للإرهاب بصنوفه المختلفة الذي يمارس ضد الشعب الفلسطيني

في وطنه المحتل، وهو جريمة إرهابية ترتكبها الولايات المتحدة وتابعوها في الغرب، مخالفين بذلك كل ما يصدحون به ليل نهار من حقوق الإنسان والشرعية الدولية؟

المستغرب هو انخراط الأمانة العامة للأمم المتحدة، التي من المفترض أن تكون مع الحق والعدالة والشرعية، في ترديد هذه الأسطوانة الصدئة، منذ أمد، يعزفها الغرب خدمة للكيان الصهيوني، وكل ما تفرضه اللوبيات الصهيونية.

والأنكى، أن تقريراً للأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، وبعد إعادة انتخابه لولاية ثانية، يقضي بأن الحصار البحري الذي يفرضه العدو على قطاع غزة "يتماشى مع القانون الدولي"، وأن جميع الإجراءات التي اتخذها الكيان خلال اعتراض "أسطول الحرية" العام الماضي، والتي أقام النظام في تركيا حيالها الدنيا ولم يقعدها، في حينه، هي إجراءات قانونية رغم المجزرة التي أدت لاستشهاد ٩ مواطنين أتراك.

الأكثر إيلاما، أن"بان كي مون" الأمين العام للأمم المتحدة.. يغرّد داخل السرب الأمريكي ـ الغربي ـ الصهيوني، ويشرعن الحصار ويدافع عن المجازر، وهذا هو دوره؛ ولكن المستغرب هو أن ينخرط الأمين العام للجامعة العربية، عمرو موسى، يوم كان على رأس وزارة الخارجية المصرية، في الموافقة على تصدير الغاز المصري إلى العدو الصهيوني، وهو الذي استكان للإذعان الأمريكي بمساعداته الاقتصادية لمصر، وهو الذي اكتفى بمشاعر الغضب، دون أن يأخذ بالتفسير بوجود مؤامرة في حادث سقوط أو إسقاط طائرة الركاب المصرية من طراز بوينج ٧٦٧ وتحطمها قبالة السواحل الشرقية للولايات المتحدة في ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٩، وهو اتجاه الرأي العام المصري ووسائل الإعلام المصرية التي وجهت اتهامات صريحة للموساد الصهيوني والمخابرات الأمريكية، خصوصاً بعد الإعلان عن وجود ٣٣ ضابطاً مصرياً من أكفأ العناصر في القوات المسلحة المصرية بين الضحايا.[(١)] وهو الذي طبل وزمر لما سمي "مبادرة السلام" العربية التي أقرتها قمة بيروت في العام ٢٠٠٢، وهو الأمين العام الذي بارك المفاوضات العبثية مع العدو، الذي يحرّض ومعه واشنطن والغرب، الدنيا والعالم بأسره على الفلسطينيين ويتهمهم بالتحريض ضده ويتدخل في مناهج التعليم وخطب الجمعة وحتى الكلمات المتقاطعة، ويحرّض على كل من يتجرأ على انتقاد هذا العدو، مشهراً في وجهه اتهاماً جاهزاً باللاسامية والإرهاب والكراهية. وعندما يتعلق

---

(١) دورية: السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٣٩/ يناير ٢٠٠٠. ص ١٣٧-١٣٩.

الأمر بالعدو الصهيوني، تنقلب الموازين وتنقلب المفاهيم والمعايير وتتعدد المكاييل وتنسف الأعراف، ويتم حرف البوصلة، بما يمثل نوعاً من الاحتكارات الامبريالية التي لا تراعي إلاّ مصلحتها على حساب مآسي الآخرين. يقابل هذه العدائية السافرة سكون عربي وهوان عربي. ونحن العرب أمة واحدة لها مقومات الأمة، مدعمة بماض عريق بما ساد فيه من حلوٍ ومر، من انتصارات ونكسات؛ نحن من المحيط إلى الخليج العربي ومن خط الاستواء إلى البحر المتوسط أمة واحدة ولو كره الكارهون؛ ونحن قومية لا تستند إلى أعراق وإنما نشأت على القيم والحضارة واللغة المشتركة، ولا يملك أحد مشروعية تبديد تلك المقومات، كما يزعم بعض أبنائها المفتونين بغيرها. ولا تختفي أي حضارة، بالمقابل، ما بقي فيها من يدرسون ويفكرون، من يكتبون وينشرون من يقولون فيفعلون، من يستشرفون المستقبل ويأخذون العبر من الماضي ولا يغرقون فيه.

أزعم أن الأوان قد حان لكي ندير نظرنا المتفحص ولو بعيداً عن جامعتنا العربية التي حاكت خيوطها بريطانيا الاستعمارية، وعن صناع القرار الذين بدأت تنهار عروشهم مع الحراك العربي، لنقترب أكثر من واقع حياة الأمة. فالأمة ليست مفهوماً مجرداً كالدولة عند "هيجل"، ولكنها نساء ورجال وشبان وأطفال وشيوخ، معظمهم يكوّنون قوة العمل الاجتماعية التي منها يخرج المقاومون والمحاربون وصناع الحياة الروحية والفكرية والعادية بعرَقهم وبدمهم وإرادتهم، يبنون نسيج الكيان الوطني والقومي ويحددون مصيره إلى تقدم وازدهار أو إلى فقر وضياع.

الإرهابي ديفيد بن غوريون، اعتاد أن يقول إنه كان يخشى دوما ظهور زعيم عربي يوحد العرب ويحوّلهم إلى أمة لها دور. أجل، هذا الزعيم ظهر وتآمروا عليه، جمال عبد الناصر، عاش ومات من أجل أمته (١٩١٨-١٩٧٠)، لكن ما ظهر مكانه اليوم أكثر من ٣٠٠ مليون مواطن عربي مغلوب على أمرهم يتطلعون إلى إشراق شمس الحرية، وكل منهم يحمل في داخله طاقة قادرة على استعادة الإرادة وصناعة المعجزات وتحويل كوابيس الاستبداد والتسلطية والقمع إلى ربيع عربي؛ تراءى في ثورة مصر الكنانة التي أعادت المتنفس لكل عربي، ومن المأمول أن تجسّد دخول ٣٠٠ مليون عربي إلى قلب التاريخ من جديد، وهم يحملون رايات وتباشير الكرامة التي ديست، ومشوار النهوض العربي الذي لا يزال طويلا؛ وثمة كيانات سلطوية انتهازية أو فلول سلطوية ستقاوم هذا النهوض، بعضها بالعنف الصريح والفتنوي وبعضها بالعنف الاستيعابي، فيما مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية ومقدمتها الأولى الحرية، لا تقل

صعوبة البتة عن مرحلة الخروج من الديكتاتورية. فعندما يتفق الحزبان الأمريكيان اللدودان، الجمهوري والديمقراطي، ونرى السيناتورَين، الجمهوري "جون ماكين" والديمقراطي "جون كيري"، متفقين متوافقين في طروحاتهما حول مصر، ثورة ٢٥ يناير، لخطب ودها، لإعداد مشروع قانون في الكونغرس - الكنيست، لإنشاء صندوق للمساعدات الاقتصادية لمصر وتونس، فإنها التفاتة أمريكية ليست جديدة ولا طارئة. فواشنطن التي تابعت ثورة ٢٥ يناير عن كثب، عمدت، كما هي العادة، إلى ركوب موجة الثوار الذين أطاحوا بالنظام ورئيسه المخلوع "مبارك" الذي ارتضى أن يكون سمساراً للمشروع الأمريكي- الغربي- الصهيوني . لكن الطوفان الشعبي، والحشود المليونية في ميدان التحرير في قاهرة المعز، خلع سروال الوهن والاستكانة الذي فُرض عليه لعقود أربعة وارتدى وعي وإرادة الشباب الثوار. ومصر الثورة، نتطلع إليها بكل الألم والأمل أن تجهض أي ارتباط جديد بقوى التبعية والهيمنة الاقتصادية السياسية، برفض القروض والقيود، مقروناً بتخفيض العجز بالاعتماد على القوى العاملة من أصحاب المصلحة في استقلالية السياسة والقرار. فمصر ما بعد ٢٥ يناير، غير تلك في الأمس القريب، والتحدي الكبير الذي يواجه الثوار الشباب مزيج من السياسة والتنمية والتصنيع والبناء وترسيخ الديمقراطية والتعددية والقضاء على الفساد، واستعادة الدور المركزي، عربياً، إقليمياً ودولياً، والمهم تحصين مركز حركة التغيير بالحذر واليقظة من مكائد الدول المتنفذة وقوى الاحتكار والهيمنة، لمحاولات الاختراق تحت عناوين ويافطات ما أنزل الله بها من سلطان، ورفض مصادرة أو تكبيل القرار الوطني المصري والعمل بدأب على تصليب الداخل المصري من خلال حماية النسيج الاجتماعي وبناء العلاقات مع الخارج على قاعدة نصادق من يصادقنا ونعادي من يعادينا.

أما العجز العربي المعلن، وهو عجز بقرار وليس واقعاً، هو في الآن نفسه فرار من مواجهة مفروضة على الجميع، فما هو سر هذا العجز؟ وما الذي يرهب أو يخيف الدول العربية التي تسوّق عدم القدرة والعجز، و"السلام" الاستسلام خيارها الاستراتيجي... وبعضها أبرم معاهدات واتفاقيات وافتتح ممثليات ومكاتب تجارية للعدو، وما كان ينفّذ أو يُعمل به في السربات على رؤوس الأشهاد، بلا وازع ولا خجل، بحثا عن "سلام" لم ولن يأتي، وبعض آخر ارتضى أن يكون شرطياً لحماية أمن العدو، والبعض الآخر يسوّق للتطبيع ولغة التوسل .. وهل نخشى من خسارة الأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي، وماذا يعوّل عليهما بعد قرارات تضاف إلى ما سبقها؟ والجميع يدركون أن

الشرعية مصادرة ومكبلة بالأصفاد ومفتاحها الوحيد في يد واشنطن، وأن هيبة هذه الشرعية استبيحت وقراراتها دفنت منذ القرار ١٨١ قرار تقسيم فلسطين الصادر في ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٧.

وهل نخشى من حضور الكاوبوي الأمريكي إلى المنطقة؟ فالولايات المتحدة موجودة في المنطقة بقضها وقضيضها ودول أعضاء في جامعة الدول العربية راضية هللت وشرعت أبوابها ومعابرها وجعلت من الأرض العربية مقراً لها ومن مياهها مرتعاً لأساطيلها وبوارجها وحاملات طائراتها، ووضعت محافظها السيادية بتصرف الغزاة، من أغاروا ودمروا واحتلوا ونهبوا ومزقوا العراق. ورغم أن احتلاله تم بقوات أمريكية شاركتها قوات بريطانية وقوات رمزية حليفة، كانت إيران البلد الوحيد الذي شاطر الغزاة الجدد المسؤولية في إدارة احتلال بلاد الرافدين، من خلال مشاركة أتباعها في الحكومات الانتقالية التي شكلها وفرضها المندوب السامي "بول بريمر"، وهو الموقف النقيض لموقف طهران الداعي بالموت لأمريكا ولقوى الاستكبار! والخشية أيضا ينسحب هذا على ما يسمى "المجتمع الدولي". هل نخشى من خسارة هكذا "مجتمع دولي"؟

أين هو هذا المجتمع؟ وما الذي فعلته الدول العربية وجامعتها لتكسب مثل هكذا مجتمع، في مواجهة لوبيات وقوى ضغط صهيونية اكتسحت الساحات والأمصار واشترت كل شيء في بلد العم سام خصوصاً، وفي الغرب عموماً، وحولت المتحكمين في صناعة القرار وفي صناعة الرأي العام الدولي إلى أدوات طيّعة في يدها ولمصلحة ربيبها الكيان الصهيوني؟ ونجحت بفعل الإدراك والوعي والخطط المدروسة، والحراك الفاعل والمال والثروة والمكائد والعدائية، في تحويل الأبيض إلى أسود والأسود إلى أبيض، والإرهاب الصهيوني إلى حق مشروع في الدفاع عن النفس ودفاع الفلسطيني الأعزل عن نفسه صاحب الأرض والحق، إلى إرهاب شره مستطير.

القوة اليهودية ـ الصهيونية مؤثرة، لأنها منفردة بالساحة الأمريكية، المفتوحة أبوابها لمن يريد النزال، ولمن يريد أن يدخل ويشارك ويؤثر ويزرع ليحصد، ويؤسس ليبني، وإقامة جسور اتصال مع مختلف القوى المعترف لها بأن تكون شريكاً أو فاعلاً أو حاضراً في صناعة السياسة الخارجية.

كان ما استمعت إليه قبل ثلاثة وثلاثين عاما من رئيس البعثة الدبلوماسية الفرنسية في العاصمة السودانية الخرطوم، وأنا أطرح عليه سؤالا "افتراضيا" هو" ألا ترون أن انحيازكم للكيان الصهيوني يمكن أن يعود بالضرر على مصالحكم الهائلة

لدى العرب"؟: "لا يوجد في السياسة ما يحفز على مساعدة من لا يساعدون أنفسهم"، يفسر بدرجة ما خلفيات ما أعلنه مؤخراً الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي باستعداده لوساطة "سلام".. في الشرق الأوسط تقوم على أساس قيام دولة فلسطينية ضمن حدود يونيو/ حزيران ١٩٦٧، مع مبادلة في الأراضي، وهي الدعوة التي سبقه بإطلاقها الرئيس الأمريكي باراك أوباما. والدعوة إلى مبادلة الأراضي تعد تجاوزاً للقرار ١٨١ الذي صدر عن الأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٧، والذي قُبل الكيان على أساسه عضواً في الأمم المتحدة ويدعو إلى تقسيم فلسطين، ويعطي الكيان ٤٥٪ من أراضيها.

ومع التوجه الفلسطيني إلى المرجعية الدولية في الدورة السادسة والستين للحصول على عضوية كاملة لفلسطين في المنتدى الدولي مع ضمانات لحقوق اللاجئين وحق العودة حسب القرارين (١٨١ و ١٩٤)، فإن الطريق الأجدى لتحقيق هذه الغايات هو الانتقال السريع إلى طرح مسألة الاستيطان بكل أبعادها وجوانبها على المجتمع الدولي.

إن دعوة أوباما وساركوزي إلى مبادلة الأراضي هي إعطاء من لا يملك لمن لا يستحق، ما يعيدنا إلى وعد بلفور المشؤوم. وهي تسليم صريح بالاستيطان اليهودي واعتراف بالعدوان ونتائجه وتجاوز "للشرعية" الدولية بقراريها ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين يطالبان بانسحاب الكيان الصهيوني من الأراضي العربية المحتلة وإقامة "سلام".. دائم وعادل.. في الشرق الأوسط، ولم يشيرا إلى "تبادل" في الأراضي.

أضاف رئيس البعثة الفرنسية، كما هي المعاني والدلالة ذاتها، وكأنهم، معظم رؤساء البعثات الدبلوماسية الغربية من مدرسة واحدة، بما فيهم رئيس البعثة البابوية (الفاتيكان)، قائلا: "نحن (الغرب) لدينا تقليد في رسم السياسة الخارجية؛ فكلما جاء رئيس جديد إلى قصر الإليزيه، أو إلى البيت الأبيض، أو ١٠ داونيننغ ستريت.. فإنه يوازن بين تأثير القوى النشطة والضاغطة والنافذة في قراره السياسي. وعادة ما يجد كل رئيس ضمن الجانب الخاص بالعرب، حالة تسمى الاستكانة العربية؛ عندئذ تكون أسباب دفعه لتغيير سياسته الخارجية غائبة.." إن كانت هناك أسباب.

وفيما يخص العلاقة مع الغرب، وفي ذات السياق، يمكننا الزعم بأن صياغة جمال عبد الناصر لتلك العلاقة، تظل اليوم – وبعد سنوات الرحيل بالنسبة لقطاعات واسعة من النخبة، وكذلك بالنسبة لمعظم الطبقات وشرائح المجتمع وطلائعهم شباب الثورة، في أخلاقياتهم الثورية، في نظافة ميدان التحرير بالقاهرة والميادين الأخرى،

في الشعارات التي رفعت، في صور عبد الناصر التي ظللت أركان الساحات والميادين على امتداد الأرض العربية وفي مختلف المناسبات – الأكثر، هي ملاءمة لمصالح الوطن والأمة من خلال التواصل المعرفي والقطيعة السياسية التي تمثلت بقطيعة عبد الناصر مع الغرب، خلال حقبة وجيزة (١٨ عاما) تكالبت فيها قوى الشر والعدوان والنظم والقوى التابعة التي تسير في الفلك الغربي بمؤامراتها وأحلافها، رداً على رفضه آليات النسق الحضاري الغربي.. بما تضمّنه هذا النسق من أفكار وممارسات استعمارية وعنصرية وعدائية وتعصبية. بيد أن الواقع المرير الذي تعيشه الأمة منذ أربعة عقود ونيف في مرحلة من أخطر مراحلها، وسط أوضاع وتحديات مختلفة، يشير إلى أن النظام الإقليمي في أسوأ حالاته، بعد أن تعرض في العقود الثلاثة الأخيرة إلى امتحان، بل محنة، لم يستطع الخروج منه حتى اللحظة، تمثّل في استباحة "الأمن القومي العربي" كغزو العراق واحتلاله وإعادته إلى ما قبل العصر الصناعي، رغم وجود اتفاقية الدفاع المشترك، ومتوالية تقسيم السودان واندفاع الأنظمة في مواجهة عسكرية مع بعضها؛ ناهيك عن عجز النظام الإقليمي العربي في إيجاد آلية قانونية عربية لحل النزاعات العربية–العربية، وعجزه عن تحقيق تنمية عربية شاملة.

لقد أصاب نسق القيم في هذا النظام الإقليمي العربي خلل شديد وأصبحت المسلمات والثوابت من تلك القيم موضوع انتهاك صارخ. فلم يعد تحرير فلسطين والأراضي العربية المحتلة هدفا أساسياً فعلياً وحقيقياً بعد أن أصبح طلب المفاوضات غير المشروطة وتوسلها (مباشرة أو منفردة) مطلباً عربياً رسمياً للكثيرين!

والمشهد في الشرق الأوسط تتحرك فيه للأسف قوى لها استراتيجيات أمن قومي، إيران وتركيا والكيان الصهيوني، فضلا عن الولايات المتحدة ومعها التابع الأوروبي. وبالطبع، فإن التأثير هنا يكون لمن يملك آليات الحركة والضغط والمكانة والدور، وليس من ترك ساحته فراغاً استراتيجياً مشاعاً للأهواء والمصالح.

نسوق في هذا المقام ما كتبه الباحث الصهيوني "رون تيره" بأن سياسة إدارتَي جورج بوش الابن، وباراك أوباما في الشرق الأوسط أفضت إلى أن تتبوأ إيران المكان الأول للهيمنة على اللعبة السياسية والعسكرية غير المباشرة في المنطقة؛ وبهذا، حسب "رون تيره"، أضرت الولايات المتحدة بأمنها القومي.. وأضرت كذلك بحلفائها في المنطقة.[١]

---

(١) رون تيره، باحث صهيوني، عرض جريدة الخليج الإماراتية العدد ١١٧٢٦، ٢٠١١/٦/٢٧ .

ولما أفضى ضغط أمريكي - فرنسي (٢٠٠٥)، إثر اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري، إلى إنهاء الوجود العسكري السوري في لبنان، الأمر الذي يرى فيه الكيان الصهيوني ومحللوه نجاحاً استراتيجياً لإدارة بوش الابن، فإن "رون تيره" هذا يستدرك ويرى أن هذا الانسحاب اضطر سوريا إلى العمل بوسائل سرية وغير مباشرة لكي تستمر في التأثير في لبنان. ويضيف: وفي حين انخفض تأثير سوريا في هذا البلد، إلّا أن قوة حزب الله أخذت تكبر وتزداد، بل بدا الحزب يحل تدريجياً، وإيران بشكل غير مباشر، محل سوريا.(١)

ويرى "رون تيره" في الساحة الفلسطينية التي جرت فيها عام ٢٠٠٦ انتخابات بضغط من الولايات المتحدة، وبرغم أن الاتفاقيات بين الكيان الصهيوني ومنظمة التحرير الفلسطينية تمنع حركة "حماس" من المشاركة في الانتخابات، أن إدارة بوش الابن ضغطت لاشتراك جميع الفصائل في الانتخابات التي أفضت إلى فوز "حماس" التي سيطرت بعد ذلك على قطاع غزة عسكرياً. ويرى أن "حماس" لم تصبح حركة ديمقراطية، بل استغلت الانتخابات لتدفع إلى الأمام بأهدافها، "غير الديمقراطية". وفضلا عن ذلك، فإنها زادت تأثير إيران في الصراع الصهيوني - الفلسطيني، ومنحتها موطئ قدم عسكري غير مباشر في غزة، كما مكنتها (إيران) أيضا من "تهديد" مصر.

وفي الحالة العراقية، يرى أنه تبين سريعاً أن إدارة بوش الابن التي فككت النظام هناك، لم تخصص موارد كافية، ولم تجند "الإرادة" المطلوبة، لإنشاء عراق جديد موال للغرب؛ ورأى الباحث الصهيوني أنه بعد القضاء على نظام البعث، نشبت حرب خفية بين إيران والولايات المتحدة على لون وطعم ورائحة العراق الجديد وعلى الهيمنة عليه وعلى مستقبله.

ويخلص الكاتب إلى القول أن واشنطن التي تقترب من إتمام الانسحاب من العراق.! تقترب بنفس القدر من الانسحاب من مواجهة إيران على الهيمنة في العراق؛ حيث تعمل طهران خارج الجهاز العراقي لمنع نشوء تهديد عراقي لإيران مستقبلاً، وأن يتحول العراق إلى شريط حماية استراتيجي لإيران.(٢)

بعد هذه القراءة الصهيونية للمتغيرات العربية، التي تصب في حماية الأمن الصهيوني، تبحث الإدارة الأمريكية عما يلبي مصلحة ربيبها الكيان العبري بمفاوضات

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

من دون سقف أو شروط، وتضغط على الفلسطينيين وتحاول استمالة هذا الطرف الفلسطيني أو ذاك بحديثها عن دعم "الثورات" العربية، في محاولة لإيجاد موطئ قدم في مصر، مثلاً، تمارس من خلاله الضغط على الكفة الأخرى، وتضع التسوية بشروط الكيان من خلال التلويح والتهديد بحق النقض-الفيتو الأمريكي المعهود والمفزوع منه على أي مشروع قرار في مجلس الأمن يعترف بدولة للشعب الفلسطيني، والسعي لفرملة أي جهد في محاولة منها لضرب المصالحة الفلسطينية المرتقبة.

والقدس استغاثت وتستغيث، جهاراً نهاراً، من قهر وعنصرية وتهويد واعتقال وهدم وطمس للمعالم والمسميات العربية الإسلامية والمسيحية، وهو ما يمارسه الاحتلال حتى على مناطق تاريخية وبلدات في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨.

والقدس، أولى القبلتين وثالث الحرمين، لم تعد مزروعة ومحاصرة فقط بالاستيطان الذي سيدفنها نهائياً بحلول عام ٢٠٢٠، وفق خطة "عشرين عشرين" التي أقرها ويعمل عليها الاحتلال؛ ولم يعد الخطر على القدس محصوراً في عملية التطهير العرقي ـ الديمغرافي والتهجير من خلال سحب المواطنة وهدم المنازل وجلب المستوطنين من إثيوبيا والهند وغيرهما؛ بل وصلت مخططات التهويد مستوى أشد خطورة بتزوير تاريخ المدينة وسرقة حضارتها ومصادرة مستقبلها وسلخها من عروبتها وتهويد مقدساتها الإسلامية والمسيحية، من دون أن يصدر عن أمة العرب من خلال جامعة الدول العربية والعالم الإسلامي وجميع المنظمات الإنسانية والحقوقية، سوى مواقف لا تتعدى رفع العتب وبيانات خجولة من فصيلة: ندين، نستنكر، نشجب، ننتقد بشدة، نناشد، ونهيب؛ كلمات لا تعبرّ إلاّ عن العجز وعدم المقدرة وعدم الفعل؛ كلمات صدئة لا رصيد لها في قاموس الإرادة واستعادة الحقوق على أرضية "من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم"، كما شرّع دستورنا الحنيف. وغير ذلك لا يسمن ولا يغني من جوع لحماية القدس. وحتى المسيرات المليونية بيوم القدس ماهي إلاّ ضحك على الذقون ولعبة المصالح والأدوار واللف والدوران.

يروي الإرهابي الصهيوني وزير الخارجية الأميركية الأسبق "هنري كيسنجر"، الذي يعد من رموز السياسة والدبلوماسية الأمريكية، وصانع سياسة "الخطوة – خطوة" وصولاً لاتفاقية الذل والعار، اتفاقية كامب ديفيد، أن الإرهابية رئيسة الوزراء الصهيونية السابقة "غولدا مائير" كانت تقول له إن السلام والأرض معاً في حقيبة يدها، تماماً كالمشط والمرآة. كما يقول كيسنجر في مذكراته إن ما كان يسمعه

من الزعماء (العرب) همساً يتناقض مع ما كانوا يقولونه بصوت جهوري وصاخب أمام الكاميرات لأسباب استهلاكية وتكتيكية.

وبينما يلوح في الأفق استحقاق انتخابي أمريكي في عام ٢٠١٢، يسعى الرئيس باراك أوباما الآن بكل الطرق والوسائل إلى استرضاء اللوبي الصهيوني، لدرجة أنه رضخ لضغوط الإرهابي نتنياهو في حديثه مؤخراً عن "دولة يهودية"، وهو، أوباما، بذلك يخالف وثيقة الاعتراف الأمريكي الرسمي بالكيان الصهيوني، كما يبين الكاتب والقانوني الأمريكي "جيف غيتس" الذي عمل مستشاراً للحكومة الأمريكية.(١)

ولتبديد دواعي قلق الرئيس ترومان، بعث الإرهابي الصهيوني "حاييم وايزمن" برسالة إليه لكسب وده ودعمه ولطمأنته إلى أن "قطعان المستوطنين" اليهود في فلسطين يعتزمون إقامة دولة علمانية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وقد بدد "ترومان" هذا التفاهم عندما شطب تعبير الدولة "اليهودية". ويضيف الكاتب جيف غيتس "إن المواجهة الصعبة المرتقبة اليوم كان ينبغي توقعها عندما كذب "وايزمن" على "ترومان" بشأن مخططات ونيات الحركة الصهيونية. وكما كانت الحال مع كل رئيس أمريكي منذ ذلك الحين، كان ترومان قد تعرض لخديعة. وفي ذلك الوقت حذرت هيئة أركان الجيش الأمريكي من المفاهيم العنصرية اليهودية- الصهيونية، وأن هذا الجيب اليهودي ـ المتطرف في فلسطين يسعى إلى هيمنة عسكرية واقتصادية على مجمل الشرق الأوسط، غير أن الرئيس ترومان الذي كان مسيحياً ـ صهيونياً اختار أن يعتقد خلاف ذلك.

وقد أبلغ وزير خارجية الولايات المتحدة في ذلك الحين "جورج مارشال" رئيسه هاري ترومان بأنه إذا اعترف الأخير بهؤلاء المتطرفين كدولة مشروعة، فإنه (مارشال) سوف يصوت ضده.

ويمضي الكاتب غيتس: "هذا الجنرال السابق في الحرب العالمية الثانية، توقع ببصيرة نافذة الحركة الديناميكية التي ستعصف فيما بعد بالأمن القومي الأمريكي، بينما كنا نحن الأمريكيين ندفع دماءنا وأموالنا من أجل دعم أهداف صهيونية عنصرية توسعية. واليوم، كما في الماضي، يصوّر "بنو صهيون" على أنهم ضحايا في عالم معادٍ، وكل من يشكك في هذا التوصيف يُتهم بأنه "معاد للسامية". ونتيجة لثبات دعمنا على مدى أكثر من ستة عقود، تبدو الولايات المتحدة الآن مذنبة بفعل

---

(١) موقع "فلسطين كرونيكل".

مشاركتها مع الكيان الصهيوني، وإذا ما أصبح التصويت في الأمم المتحدة كارثة دبلوماسية، فلن نستطيع أن نلوم سوى أنفسنا.(١)

ويوم عقدت لجنة العلاقات الأمريكية ـ الصهيونية العامة "إيباك"، التي تتزعم وتقود اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، مؤتمرها السنوي الفترة ٤ –٢٢ مايو/أيار ٢٠١١ ، تميز المؤتمر هذه المرة بأنه ترافق مع اجتماع لأكثر من (١٠٠) "منظمة سلام" في واشنطن، تحت شعار الدعوة إلى تنحية "إيباك" جانباً ـ MOVE OVER AIPAC ـ وبناء سياسة أمريكية جديدة في الشرق الأوسط. وقد ناقشت المنظمات اليهودية المجتمعة والمناوئة لمنظمة "إيباك" آثار الدعم العسكري والغطاء السياسي اللذين تقدمهما الولايات المتحدة إلى الكيان الصهيوني؛ وطالبت بإنهاء الاحتلال الصهيوني وتطبيق حل يحترم حقوق وكرامة الجميع في المنطقة. من هذه المنظمات جماعة "كودبينك"، و"الحملة الأمريكية لإنهاء الاحتلال الصهيوني" و"أصوات يهودية من أجل السلام".. والعديد من الجماعات الأخرى، التي تعمل بإصرار على تحدي هيمنة "إيباك" على السياسة الخارجية الأمريكية وتحدي نفوذها على صنع القرار الأمريكي.(٢)

وكتبت الناشطة السياسية اليهودية الأمريكية "أليس روتشيلد" تحت عنوان "إيباك" خطر على اليهود: "يتدافع أعضاء الكونغرس والعديد من زعمائنا الوطنيين من دون وعي للارتماء في أحضان "إيباك" وعلى أعتاب خزائنها السخية، متفاخرين بعلاقة "إسرائيل" الخاصة مع الولايات المتحدة، متبجحين بشراكتنا الإستراتيجية وبالتزام الكيان الصهيوني بالمثل الديمقراطية العليا في بحر من الدكتاتوريات"، على حد تعبير "إيباك" في موقعها على شبكة الانترنت. وتقول: "إن ما لم يتحدث عنه هؤلاء هو الحقيقة، وأن يهود أمريكا يشعرون بعدم ارتياح متزايد إزاء جماعة ضغط تدعي أنها تمثلنا. إن أعضاء "إيباك" وحلفاءهم من الصهاينة المسيحيين، يضمنون مساعدات عسكرية لكيان احتلالي بمليارات الدولارات كل عام، تذهب لشراء الأسلحة الأمريكية وتعزيز شبكة الصناعات العسكرية الأمنية متشعبة العلاقات والمربحة التي توجد بين واشنطن وتل أبيب.. وإن نتنياهو ملتزم ببناء مستوطنات يهودية في القدس الشرقية والغربية والضفة الغربية كذلك، وتقويض أية إمكانية لحل الدولتين". وتضيف الناشطة اليهودية الأمريكية: "التصور الذي يحمله نتنياهو عن

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) موقع شبكة "فوكس نيوز" الإخبارية ٢٠١١/٥/١٨

دولة فلسطينية هو أنها بضعة معازل مبعثرة" محاطة بجيش "الكيان".

إن التحرك السياسي المبهر في الشرق الأوسط يدعو الكونغرس أن يستيقظ ويحرر نفسه من نظرته إلى العالم، النظرة التي يرسخها نشطاء "إيباك"؛ فالخوف من معاداة السامية وجراح الهولوكوست لا تبرر الشعور الصهيوني بالفرادة ولا النزعة العسكرية والتمييز العنصري والاعتقاد بأن اليهود ضحية سرمدية، وترى أن السلام.. يجب أن يقوم بموجب القرارات الدولية وحقوق الإنسان.(١)

هل تخشى الأنظمة العربية من" تبعات"؟ وهل هناك بعد تبعات أخطر من وضع مزرٍ تتلظى بناره المنطقة واستكانة وخنوع في ظل استجداء وتوسل واستقواء بالأجنبي الغازي والمستعمر الجديد وهيمنة أمريكية وغطرسة أمريكية وفيتوات أمريكية؟ وإلى متى يستمر هذا التمترس العربي خلف سراب، ونحن لسنا أمة عجز وهوان؟ وإلى متى ينتظر المواطن العربي، وقد صمّت أذناه من صفقات الأسلحة التي نبرمها في سوق السلاح، صفقات ما أنزل الله بها من سلطان، بمئات المليارات من الدولارات، ظهرت أخيراً لقمع الشارع العربي؟

علامَ الخوف من عدو خبرناه في معارك السويس ١٩٥٦ وملاحم البطولة التي سطرها الفدائيون الفلسطينيون والقوات الخاصة الأردنية في معركة الكرامة ١٩٦٨ ومعارك حرب الاستنزاف المجيدة على قناة السويس ١٩٦٩-١٩٧٠؟ والبطولات التي سطرتها القوات الخاصة والضفادع البشرية المصرية في رأس العش وإيلات والحفار؛ وحرب ١٩٧٣ بما مثلته من عبور مشهود لقناة السويس وتدمير خط بارليف؟ وفي جنوب لبنان المقاوم الذي دفع ضريبة الدم عن شرف الأمة بدحره جيش العدو، الجيش الذي لا يقهر.. ؟ مع سكون مخيم على الجبهات، لتكون المقاومة الوطنية اللبنانية الصوت الوحيد في السجن المدلهم؟ والانتفاضات الفلسطينية، التي أربكت العدو بجيشه وقطعانه وقوات احتياطه، وسلاحها الحجر بإرادة مقاومة؟ علامَ الخوف؟ على خطط تنموية غير موجودة، أم على موازنات غير متوازنة، أم على تضامن عربي مفقود، أم على خلل ما في "إستراتيجية" عربية موحدة ممنوع أن تقوم أساساً؟ أم على دعم مالي خصص في قمم عربية، آخرها قمة سرت في ليبيا ٢٠١٠، لدعم صمود الداخل الفلسطيني، وأهل القدس الصابرين المرابطين يتطلعون إلى تلك المبالغ التي لم ترَ النور إلاّ مكتوبة في سجلات وقرارات القمة؟ كما هو التصنيع ممنوع، وصولاً

---

(١) موقع «ألترنت» ٢٠١١/٥/١٧.

إلى البترول، الذي يدعي الغرب بشخص الرئيس الأمريكي الأسبق، ريتشارد نيكسون، بقوله إن البترول هم، الأمريكيون، اكتشفوه واستخرجوه، وهم أصحابه.!

السؤال الذي يدوي في كل الجنبات: هل يستوي الأعمى والبصير؟ هل نسيت الأمة ذاتها؟ هل نسيت نفسها؟ هل نسينا أنفسنا بما يفرضه معتقدنا الحنيف؟ هل تخلينا عن تاريخنا بانتصاراته ولم يعد يشغلنا إلاّ هاجس "الهزيمة"؟ وهل نسينا أبطالنا من الرواد: خالد بن الوليد، سعد بن أبي وقاص، صلاح الدين الأيوبي، سعد زغلول، عمر المختار، عبد الكريم الخطابي ، يوسف العظمة، إبراهيم هنانو، صالح العلي، سلطان باشا الأطرش، عز الدين القسام، عبد القادر الحسيني وجمال عبد الناصر، وصولا إلى شهداء الأمة وأسراها وشهداء الحراك العربي من شباب الثورة في هذا الربيع الذي لا يريدون له زهراً ولا ثمراً؟ هؤلاء الشباب الثوار الذين يقتلعون كوابيس القمع والتسلط والديكتاتورية وأنظمة الخذلان والاستسلام والفساد بكل ما يعنيه؟

أجل، لقد كانت نكسة ١٩٦٧ كارثية لمصر وللأمة بأسرها. وتوقع العدو واهماً أن مصر عبد الناصر سوف تستسلم في اليوم السابع من أيام الكارثة. يومها قال الرئيس الأمريكي ليندون جونسون: "إن الفرصة الذهبية قد حانت لكي تبتلع كل دولة عربية شعاراتها عن القومية العربية، وتنكفئ على نفسها" وتقبل الحياة (حياة الذل والخنوع) في ظل تفوق عسكري صهيوني، تحت إشراف أمريكي، وتنفذ ما يمليه الكيان الصهيوني عليها من مشروعات تستهدف التعاون الإقليمي. ومن جانبه، قال الإرهابي موشي ديان: "لم يعد أمامنا سوى الجلوس بجوار التلفون انتظاراً لسماع مضمون استسلام العرب".

لكن مصر الكنانة، مصر العروبة، مصر الثورة ومعها جماهير الأمة العربية رفضت الهزيمة، واعتبرتها هزيمة في معركة، وليست هزيمة في الحرب؛ وأن الطوفان الشعبي الذي رفع راية العزة والكرامة والصمود والكبرياء بشعاره "حنكمّل المشوار"، وأن الشرعية التي قامت على أساس ثورة ٢٣ يوليو لم تسقط؛ فلم يطرح الشعب صاحب المصلحة الحقيقية نفسه إسقاطها؛ ولا تقدمت شرعية بديلة؛ متناسين أن الأمة خرجت في أشد الساعات ظلاماً تحمل مشاعل الأمل مضيئة بوقود الإرادة تقول: "لقد خسرنا المعركة لكن الصراع مستمر"؛ وما ارتفعت في سماء القاهرة الأعلام البيضاء، ولا هرول عبد الناصر إلى الكنيست الصهيوني ولا إلى البيت الأبيض العبري مستجدياً إنقاذ ما يمكن إنقاذه بقبول "سلام" بالمواصفات الصهيونية - الأمريكية الغربية!

وفي المشهد المصري اليوم، مشهد مصر الحراك والتغيير، تعلم الولايات المتحدة،

رأس الأفعى وربيبتها الكيان الصهيوني، وتدرك يقيناً، أن القوة التي يحسب لها كل حساب في الحاضر والمستقبل هي مصر. فهي منذ قرون تجزل العطاء والتضحيات وتقدم مشاعل مضيئة من خيرة أبنائها ورجالها، بل أغلى الرجال الذين أحبطوا مشاريع الغرب الاستعماري وأحلافه، وتماهت والمؤامرات الصهيونية وعدوانيتها، ضاربة جذورها في أعماق التاريخ، وهي الشعب المصري العظيم الذي جعل "كامب ديفيد" طيلة أكثر من ثلاثين سنة معاهدة بين نظام ارتضى العجز والهوان وبين العدو، وشعب فضّل الفقر والعجز على مغريات الجذب لسوق العمل الصهيونية. هذا الشعب البطل الذي لقن المستعمر البريطاني- الفرنسي- الصهيوني دروساً في الفداء والتضحية في عدوانهم الثلاثي عام ١٩٥٦، حين فاضت بجثث الجنود المظليين البريطانيين والفرنسيين مياه بحيرة المنزلة في بور سعيد الباسلة، بعد أن اصطادتها المقاومة الشعبية المصرية الجسورة. هذا الشعب، باني السد العالي العظيم، الذي هدد الإرهابي الحارس السابق- في إحدى الأندية الليلية بأوكرانيا، "أفيغدور ليبرمان" بقصف السد وإغراق مصر، دون أن يصدر عن مسؤولي النظام المخلوع ما يستجيب لخطورة التهديد؛ هذا النظام الذي أمعن بالخنوع والعجز ليكون شرطياً حامياً للأمن الصهيوني، يوم أقدم على بناء سور فولاذي فاصل على الحدود المصرية مع قطاع غزة، بغية إحكام الحصار الذي يفرضه عليه الكيان الإسرائيلي. إنها مصر الثورة التي ولدت بفعل ثوري ومن رحم شعب الكنانة ولم تأت من بلاط القصور؛ ترفض القروض والقيود، كما رفضت مصر ٢٣ يوليو الاستجابة أو الرضوخ للابتزاز وللشروط البريطانية-الفرنسية-الأمريكية، ليكون قرار تأميم قناة السويس، وقبلها معركة كسر احتكار السلاح، بينما كانت سياسة النظام المخلوع، قائمة على الاقتراض منذ منتصف السبعينيات، التي وضعت وقيدت الاقتصاد المصري ليكون رهينة للسيطرة؛ ما أدى إلى تراكم الديون منذ اعتماد نظام السادات الربط بين وعود "الرخاء" وبين "السلام" مع العدو، وفق معادلة "الرخاء" مقابل "السلام" لتكون وليدة هذه السياسة اتفاقية كامب ديفيد التي وضعت مصر في مهب التسلط الصهيوني- الغربي، وأخرجتها من معادلة الصراع.

واضح لكل ذي بصر وبصيرة أن الولايات المتحدة لا يهمها من يسقط من الرؤساء، أو من يأتي إلى سدة الرئاسة وإلى صولجان السلطة. والأمثلة على ذلك كثيرة، منها شاه إيران محمد رضا بهلوي، أحد أكبر مرتكزات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، الذي رفضت واشنطن استقباله بعد أن أطاحت به الثورة الإيرانية. فكل ما يهمها هو استمرار

سياسات نظم تغرّد داخل سربها. والولايات المتحدة تطبق في المنطقة العربية مقولة الزعيم الصيني الراحل ماوتسي تونغ: "لا يهم لون القطة.. المهم أنها تصطاد الفئران"؛ بمعنى أنها تريد بقاء مصر (مبارك) كما كانت أيام السادات. أما الرئيس المخلوع حسني مبارك فقد كان ذخراً استراتيجياً لها ولولايتها الحادية والخمسين– الكيان الصهيوني؛ بمعنى أن تبقى مصر في قلب المصيدة الأمريكية، في الفخ الأمريكي، داخل سياق السياسات الغربية، تأتمر بإملاءات الإدارات الأمريكية وتمتثل لوصفات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتكون مزرعة خلفية لأطماع واشنطن، وتجيّر حركتها وأهدافها وجغرافيتها لمصلحتها ومصلحة ربيبتها الصهيونية، دون أن تستعيد مصر دورها الريادي المسلوب طيلة أربعة عقود ونيف.

أما في سوريا، التي تشهد حراكا غير مسبوق أكثر اتساعاً، فإن الأهداف الأمريكية– الغربية فيها تقوم على التصدي لحالة التسهيلات التي قدمتها دمشق للتجربة الروسية في ميناء اللاذقية، حيث أن سوريا البلد العربي الوحيد الذي ظل يعتمد على السلاح الروسي. كما أن تلك الأهداف الأمريكية–الغربية تعتمد على المبادرة وسرعة الحركة، خاصة وأن إسقاط النظام في دمشق يحقق جملة من الأهداف أولها حصار حزب الله وإضعاف الحلف السوري – الإيراني، بعد أن أدخل القرار الإتهامي الصادر عما يسمى المحكمة الجنائية الدولية الخاصة باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، والمتهم فيه أربعة من حزب الله، لبنان في منعطف تاريخي، يتصل بمصير السلم الأهلي وتجنب المنزلقات الخطرة، خصوصاً أن الحرب الأهلية السابقة لا تزال آثارها بادية على كل لبنان، وثانيها إبعاد إيران عن البحر المتوسط، وثالثها إضعاف المقاومة العراقية التي يتمركز كثير من عديدها في دمشق أو على التخوم العراقية السورية. أما رابع هذه الأهداف فيعتمد على استثمار ربيع الثورات العربية.

إن اتهام مصر الثورة للولايات المتحدة والعدو الصهيوني بتأجيج التوترات الطائفية في البلاد لا جديد فيه. أما أن يوجه الاتهام على نحو مباشر وصريح إلى العدو الصهيوني والولايات المتحدة، باعتبار أنهما يستهدفان مصر، فهذا ما لم نسمعه طيلة عقود. يتراءى هذا في واقعة القبض على ضابط الموساد الصهيوني المتهم بالتجسس "إيلان تشايم جرابيل" الذي دخل مصر بجواز سفر أمريكي باعتباره مراسلاً صحافياً (مزدوج الجنسية) وقيامه بإحداث وقيعة بين فئات المجتمع المصري، وتزكيته ما يسمى "الثورة المضادة". والبارز في هذه الواقعة أنها المحاولة الأولى التي يكشف عنها للعدو، منذ عقود، للدفع بأحد ضباطه للتجسس على مصر، ما يؤشر إلى أن هدف

التجسس، والإيقاع بأربع شبكات تجسس أخرى خلال أربعة أشهر، بينما وصفت الخامسة بأنها كانت لصالح إيران، أصبح عقيدة للعدو في محاولة إجهاض ثورة ٢٥ يناير، باستهداف مصر ووحدة شعبها واختراقها.

إن عودة القاهرة، قاهرة المعز، إلى مجدها في حقبة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وتحوّل ميدان التحرير فيها إلى وجهة لزوار مصر من سياسيين، نائب الرئيس الأمريكي جون ماكين وزميله الديمقراطي جون كيري، وسياح عاديين، حتى بعد سقوط النظام المخلوع، وإلى رمز احتضن أكبر ثورة شعبية سلمية شهدها العصر الحديث، وصار مَعلماً من معالم الحرية، كل هذا يقدم الدروس لمن يعشقون الحرية أو يتوقون إليها.

ما صدر عن هؤلاء المسؤولين الأمريكيين، الغزاة والمستعمرين الجدد، يدعو للضحك حقاً، وهم الذين أعربوا عن إعجابهم بشباب التغيير، ليؤكدوا..أنهم عشاق حرية، وأنهم متحمسون.. لثورات الشباب التي تهتف لإسقاط أنظمة الاستبداد والتسلط والشمولية والفساد التي فبركوها وأوجدوها ودعموها، بعدما تأكدت إدارتهم وتابعوها، كيف أن نظامين حليفين لها، في تونس ومصر، يتهاويان. وهكذا فعلت الإدارة الأمريكية في ليبيا، وربما يكون التلكؤ الأمريكي حيالها يهدف إلى إثبات حقيقة أن حلف الناتو عاجز عن الانتصار على دولة صغيرة مثل ليبيا، من دون القيادة الأمريكية، ناهيك عن الهدف الاستراتيجي، النفط الليبي والأرض الليبية.

والولايات المتحدة الأمريكية بإداراتها المتعاقبة والغرب قاطبة، وواشنطن التي ترتكب الجرائم والموبقات بحق الإنسانية في العراق، والصومال، أفغانستان وباكستان وغيرها وترعى وتحمي الإرهاب، وترى أن الدمار في نيويورك ومومباي يثير غضب الغرب وإعلامه، في حين أن ما جرى ويجري في فلسطين والأرجاء العربية، في العراق ولبنان والسودان يواجه بالصمت بل تعتبره دفاعاً عن الأمن الصهيوني، في زمن سقوط مؤسسات الشرعية الدولية في قبضة العم سام بمتوالية إداراته؛ إذ صار كل شيء وارداً، وبات دعم الاحتلال مباحاً، ومناصرة المظلومين الذين يتعرضون لقهر يومي جرماً.

وليس بابا الفاتيكان وأمين عام الأمم المتحدة وحدهما من يمارسان هذا الدور؛ بل هناك الجوقة الغربية التي تقودها واشنطن وتنخرط فيها بريطانيا وفرنسا، ومعهما دول الإتحاد الأوروبي. الأنكى أن هذا الموقف، وهو ليس بالجديد، يتماهى مع العجز والهوان العربيين؛ فالعلة عربياً أولا وأخيراً، وهي التي تشرّع النوافذ في

الجدار العربي، تسمح لقوى الهيمنة الاستعمارية، لأمريكا وغيرها بالتسلل إلى الدار والأرض العربية، لتكريس سياستها، سياسة فرق تسد، وهي التي سلّمت لها قدَراً لا يمكن الفكاك منه.

والولايات المتحدة، الدولة الخارقة للقانون والخارجة عليه، الدولة المارقة، الإمبراطورية التي عولمت بسياساتها شعبية الاستراتيجيات مثل ما طرحه "فوموياما" و"هنتيغتون"، وزعيمة النظام الدولي أحادي القطب، سرعان ما تسببت في إضفاء وضع جديد لما سمي "المحافظون الجدد"، الذي لم يكن من أعضائه فوكوياما فقط بل "ديك تشيني" ودونالد رامسفيلد وبول وولفويتيز نائبه، وكوندوليزا رايس ومادلين أولبرايت وبيرنارد لويس، الذي بدأ مهنته في هيئة الاستخبارات في الجيش البريطاني، وأنهى خدمته كمستشار لوزارة الدفاع الأمريكية، البنتاغون. لقد صور بيرنارد لويس في كتاباته أن الإسلام هو التهديد الحقيقي للمثل الغربية.. العالية... فبحدود عام ١٩٥٠ من القرن الماضي توقع حدوث صراع الحضارات، ولا يزال غاضباً إلى هذا اليوم من أن هذا الشيء ينسب إلى "صموئيل هنتيغتون". فمنذ ستينيات القرن المنصرم، نشر كتباً مثيرة للجدل منها: الشرق الأوسط والغرب ١٩٦٤، والإسلام والغرب ١٩٩٤، والاكتشاف الإسلامي لأوروبا ٢٠٠١.(١)

وهذه الإمبراطورية المارقة، التي لم تتوقف حروبها، والتي لم تتوقف عن إمداد العدوان الصهيوني بأحدث ما في ترسانتها العسكرية، هي وحدها التي تصدرت قائمة استخدام حق النقض–الفيتو لصالح الاحتلال الصهيوني، الذي يصنع الفوضى، ولديمومة هذا الكيان وضمان مشروعه ومصالحه وأهدافه الكولنيالية. والاحتلال، من حيث المبدأ، عدوان وقهر ونقيض لحرية واستقلال الشعوب. وحيثما يكون احتلال تكون مقاومة. والولايات المتحدة، التي وصفت المقاومة ونعتتها بالإرهاب، كانت أول من نادى بإسقاط حركة حماس الفلسطينية بعد فوزها بانتخابات ديمقراطية وشفافة في قطاع غزة؛ ومن ثم عمدت مع الكيان الصهيوني، والغرب معهما، إلى حصار أكثر من مليون فلسطيني؛ وهي الشريرة الأمريكية التي صنفت حماس بأنها "الجيب الإيراني" في خاصرة مصر مبارك، والتي لم يكتف رئيس إدارتها باراك أوباما بذلك، بل اعتبر أن الاتفاق بين حركتي فتح وحماس يشكل عقبة أمام "السلام".. وأنه، وكأنه الناطق باسم الكيان، لا يمكن توقع أن يتفاوض الكيان الصهيوني مع حماس

---

(١) حميد دباشي: بشرة سمراء.. أقنعة بيضاء brown skin - white masks ، عرض جريدة الخليج الإماراتية، العدد ١١٧٣٠ – ١/٧/٢٠١١.

التي لا تعترف بوجوده، وأن الحل هو أن تعترف حماس بالكيان، ومن ثم تتخلى عن خيار المقاومة، ليس هذا فقط، بل الإفراج عن الإرهابي الجندي جلعاد شاليت.

الإطلالة من شرفة الحاضر إلى تلك المرحلة تظهر كيف صار حال الأمة التي تخلى نظامها القائم عن أبسط قوتها بعد أن أعطبت بوصلتها، وفقدت مناعتها وتحولت إلى أمة تدفع الجزية صاغرة، وتقضي راضية على البطالة والعجز الاقتصادي لدول البلطجة بتشغيل مصانعها ومجمعاتها الصناعية والعسكرية، بعد أن تحولنا إلى سوق استهلاكية، وتخلينا عن إشراقات الأمة، عبر تجريدها من طموحاتها، عبر تجريدها من هوية أمنها القومي ومن ثوابتها، وباتت تسري في عروقنا مفاهيم التجزئة في جعل النضال القومي هامشياً، الأمر الذي يتطلب وقفة مع الذات، وطنياً وقومياً، في مواجهة الغزاة الجدد، التحالف الأمريكي- الغربي – الصهيوني، الذي لا يريدنا إلاّ عبيداً نخدم مصالحه.

واضح، أن الوهن العربي بات مستحكماً، والاستكانة مستمرة لأننا نعيش أسوأ حقبة عرفها تاريخنا العربي الذي افتقد أغلى الرجال في فصل لم يكن ربيعاً. فذبلت الأمة، كما أنها في الواقع في أزمنة ذابلة سادت فيها بدعة "السلام" خياراً استراتيجياً في عملية تخلٍ مريع عن لاءات التحدي والكبرياء ووليدها العبور المظفر؛ وهي تعبّر عن الإرادة والكرامة والقرار، لتحرر الأرض لبنة لبنة على طريق بناء مشروع حضاري أجهضه انفتاح أهل الردة ما بعد ١٩٧٣. في حين أن الطلائع بنخبها وأماناتها واتحاداتها ومنظماتها المجتمعية وقواها المدنية، المؤهلة لأن توفر الصحوة من حالة التخدير التي يروج لها ويعمل على تسويقها أولئك الذين تخلوا عن إشراقات أمتهم، عبر تجريدها من هوية أمنها القومي، تسري في عروقهم مرارات التجزئة والتفتيت والتشظي. وهي تدرك حجم الخذلان والعجز الذي يلف ويشمل تضاريسنا من الماء إلى الماء، فتصطلي بنار الحصارات الكارثية واستباحة مقدساتها وكرامتها وحدودها ومصادرة قرارها ونهب ثرواتها وتهجير قدراتها.

تمر السنوات، والعدو يوغل في تدميرالأرض والشجر والرضيع والحجر؛ يواصل عنصريته وعدوانيته واستيطانه وتهويده أرض الإسراء والمعراج، وجعل مصير الاتفاقيات والمعاهدات، كحال القرارات الدولية؛ حيث ما زال أهل فلسطين، أهل الرباط وأهل القدس، طيلة ستة عقود ونيف، ينادون ويستغيثون بخطوة فعل، بموقف يعبّر عن إرادة ويسهم في رفع معاناتهم وحمايتهم؛ والولايات المتحدة الأمريكية، التي لازلنا نقبلها راعية لعملية التسوية هي التي أفشلت اجتماع الرباعية الدولية

في واشنطن (٢٠١١/٧/١٢) برفضها الدعوة إلى العودة إلى التفاوض (بين الطرف الفلسطيني- والطرف الصهيوني) لعدم إحراج حليفها الصهيوني كما هي العادة، كي تحسن واشنطن اللعب على وتر الضغط السياسي والمالي على الطرف الفلسطيني واستحقاق سبتمبر/أيلول للاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة، قاب قوسين أو أدنى. وهي الولايات المتحدة التي انسحبت من مؤتمر "دوربان-جنوب أفريقيا ٢٠٠١" الذي حضره وشارك فيه أكثر من ٤٠٠٠ منظمة مدنية عالمية، عندما اشتمت كلمات تفوح برائحة الكراهية للكيان الصهيوني وعنصريته. والولايات المتحدة تدرك أن مصالحها في المنطقة العربية تفوق مصالحها مع الكيان الربيب، بينما الأسطوانة الصدئة، اسطوانة الشجب والاستنكار والاستجداء بالغرب الذي تقوده واشنطن، والذي يفتك سلاحه بكل ما خلق الله على أرض فلسطين والأرض العربية، يطلق عنانها النظام الرسمي، بما ينتظر من "الخارج" الذي تراهن عليه دول عربية استعانت أجهزتها بالكلاب البوليسية للقمع، بدلاً من أن تحرك أرصدة كانت أودعتها، واستثمارات لا صلة لها بها منذ لحظة إيداعها؛ ولا لوّحت ولو من باب التهويل، أو من باب الضحك على الذقون، باستخدام سلاح البترول، الذي حوّله الأباطرة إلى نقمة. وهنا نسجل الموقف الأصيل، الشجاع والمشرّف، للمغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، يوم تعهد ببناء مصفاة جديدة حين تعرضت مصفاة مدينة حمص السورية لقصف العدو إبان حرب ١٩٧٣، ومقولته المشهورة: إن البترول العربي ليس أغلى من الدم العربي". ولا أجمع هذا النظام العربي الرسمي على إحياء المقاطعة العربية وتفعيلها أو تجميد التطبيع مع الكيان الصهيوني الذي بات لا يعتبر "عدوا"؛ أو إحياء حميّة حرّكتها ضمائر جلجلت أصواتها لدعم الشعب الصامد الصابر المرابط المقاوم. وهل تفعيل المقاطعة، مقاطعة العدو العنصري المارق، يحتاج إلى دراسة؟ وما الضرر من هذه المقاطعة؟ بل ما الذي جنته الدول العربية وجامعتها بفك قيد المقاطعة عن هذا العدو، ومنذ أن أقنعتهم الولايات المتحدة، زوراً، بعد خدعة مؤتمر مدريد، بإطلاق مقولة "الأرض مقابل السلام" ... بما أطلقته من وعود وما أعطته من "ضمانات كاذبة"؟ ألم يفتح تخفيف المقاطعة، أو التخلي عنها وإسقاطها، الطريق إلى غزو صهيوني واختراق للكثير من المواقع التي كانت في حقبة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، عصية على العدو ولم تشرع له الأبواب، في أحلك الظروف وأشدها سواداً، إلاّ عندما فتحت نظم عربية أبواب عواصمها وأسواقها له، وأخذه البعض في أحضانه، حتى بات العربي

المقهور والمكلوم يشعر بالخزي والعار لما آلت إليه تلك العواصم العربية، وهي تستقبل الإرهابيين الصهاينة في قصورها العاجية، أو أن يتجول هذا الدنس الصهيوني في الأسواق والشوارع والأرض العربية.

ولو عاد المواطن العربي العادي إلى الموقع الإلكتروني لوزارة خارجية العدو، لأصيب بالذهول لقوائم الآلاف من الكتاب والصحافيين والإعلاميين والمثقفين "العرب".. الذين ارتبطوا بالتطبيع مع هذا العدو، كما هو ارتباطهم المأجور بالأجنبي. فمنذ توقيع مصر معاهدة كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني عام ١٩٧٩، والساحة السياسية المصرية، ثم العربية، تشهد جدلاً واسعاً حول التطبيع. ففضلاً عما أتت به الخطوة المصرية من تطور غير مسبوق في تاريخ هذا الصراع، تمثل في إقامة علاقات دبلوماسية رسمية بين دولة المركز والثقل العربيين وهذا الكيان، فإن قضية التطبيع بين الكيان ومجمل الدول والمجتمعات العربية لم تهدأ منذ ذلك الوقت. وقد كان طرح مصطلح التطبيع وإثارته كقضية بالأساس، مطلباً رئيسياً للعدو طيلة مفاوضاته مع مصر قبل توقيع المعاهدة التي أتت والتطبيع يحتل فيها موقعا محورياً.

فالتطبيع بالنسبة للعدو، هو كل الوسائل والأدوات والطرق التي توصل المجتمعات والدول العربية المحيطة بفلسطين المحتلة إلى قبول وجوده، "كدولة طبيعية" في المنطقة، من دون أية إيماءات أو احتجاجات تتعلق بجذوره التاريخية؛ تماماً كما تنسجم وسائل وأدوات وطرق التطبيع، مع العولمة، التي تهدف وترمي إلى محاولة سيطرة نموذج الفكر الغربي والسلوك الحضاري الغربي الجديد عموماً.. على بقية أجزاء العالم بحضاراته القائمة، بما فيها التركيز على منطقتنا العربية، وإذا آمنا أيضاً بأنها فعلا بدأت تؤثر بأشكال ودرجات مختلفة ومتفاوتة في تلك الحضارات والثقافات خارج حدود المجتمع الغربي.

وعلينا كأمة بتاريخها وقيم حضارتها، تقع مسؤولية إشعارهم (الولايات المتحدة والغرب) بأننا ندرك إستراتيجية المقضم التي تلجأ إليها هذه القوة الكونية في مواصلة تحقيق أهدافها عن طريق سياسة مرحلية الخطى والتحويل، فتبدو حالتنا كالتيار الجارف الذي يقضم من جرفنا ويلقي به على شواطئ الآخرين؛ وبأمواج متواصلة تسعى لتحقيق أهدافها على حسابنا ومصالحنا ولحسابات الآخر ومصالحه. وعلينا تقع شروط الفهم الواضح بأن الولايات المتحدة، التي سعت، وتسعى، لأن تحقق عولمتها، السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، ترى في نفسها أنها الأولى دون منازع لمصالحها. في المقابل، نحن المفعول به دائماً؛ ألم يحن الوقت لنسأل ونمني

النفس بسؤال يجلجل في كل الجنبات العربية: أين نحن وأين هذه الأمة من مصالحها؟ بعدما كانت أمة العرب تدرك مقامها وعناصر قوتها في قولها وفعلها.

أما على الصعيد الشعبي، فقد بدا واضحاً أيضاً - اتفاقية الكيلو ١٠١ وثغرة الدفرسوار في حرب ١٩٧٣، إلى اتفاقية سيناء وصولا إلى زيارة العار، زيارة السادات للقدس المحتلة وخطابه في الكنيست الصهيوني، ووليدة هذه الزيارة، معاهدة كامب ديفيد - مدى الرفض الشعبي الواسع لهذه الاتفاقيات، التي تحولنا معها إلى سوق استهلاكية؛ وتخلينا عن إشراقات الأمة، عبر تجريدها من طموحاتها، وعبر تجريدها من هوية أمنها القومي ومن ثوابتها، وباتت تسري في عروقنا مفاهيم التجزئة في جعل النضال القومي هامشياً؛ ما يتطلب وقفة مع الذات، وطنياً وقومياً، في مواجهة الغزاة الجدد، التحالف الأمريكي- الغربي - الصهيوني، الذي لا يريدنا إلاّ عبيداً لمصالحه.

إنها الولايات المتحدة، التي اهتزت سطوتها بعد طردها من لجنة حقوق الإنسان الدولية، التي منعت طيلة أكثر من ستة عقود هذه اللجنة من توجيه أية إدانة لخروقات الكيان الصهيوني؛ وهي التي واجه رئيس إدارتها بوش الابن في كل عاصمة زارها حشوداً شعبية منددة بسياسته؛ وتبين مدى رفض الحليف الدولي لسياسة التعالي والتسلط والقهر التي تقوم عليها السياسة الأمريكية، التي اكتوى العالم، من أدناه إلى أقصاه، بنارها، ليقذف بالقوة العظمى الوحيدة من نوافذ الهيئات الدولية. وتتوالى الهزائم الدبلوماسية الأمريكية، ومنها أزمة الطائرتين الصينية والأمريكية، التي لم تنته إلاّ بعد اعتذار اضطرت إليه واشنطن، واعتبر هزيمة أمريكية في صراع المكانة والإرادات لتلحق بها نكسة أخرى تمثلت في إقصاء الولايات المتحدة من لجنة مكافحة المخدرات، ما عكس وبشكل واضح مدى تدني "احترام" ونفوذ هذه الدولة المارقة، التي نشأت على الاقتحام والقهر والإبادة والعنصرية والغزو والنهب والقرصنة.

وحتى لا نغفل عن منظمة حقوق الإنسان، بإعلانها العالمي (١٠ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨)، يجدر القول إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان صدر بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، معلنا الحرب على البربرية لرفع الظلم عن البشرية، كما يدعون. ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم، شهد العالم حوالي مائة وخمسين نزاعاً ذهب ضحيتها أكثر من سبعين مليون نسمة ضحايا "أنبياء" الحرب، في أفغانستان والعراق، بعد أن كان الصراع من قبل بين الغرب والشرق؛ وما جرى في فلسطين والبوسنة، وفي رواندا الصومال وكمبوديا، وقبلها في فيتنام والشرق الأقصى، فضلا عن يوغسلافيا السابقة، وأفغانستان والعراق والسودان ولبنان وفي الشيشان، أمثلة قليلة صارخة

تشهد على إفكهم وإجرامهم وعدوانيتهم وحروبهم وعنصريتهم وكراهيتهم.

هذه الأمثلة تتماهى مع التحطيم الكامل لأي مبدأ من المبادئ الإنسانية في موجات القنابل والصواريخ وكافة أسلحة الدمار الشامل المحرمة دولياً، التي أطلقها دعاة حقوق الإنسان وحماته المزعومين على أفغانستان والعراق وقبلها يوغسلافيا السابقة. وهذا التزامن مع الذكرى ٦٣ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يكشف عن زيف الحضارة الحديثة كلها، وعن إفلاسها المتزايد، بسبب افتقارها إلى أبسط القيم الأخلاقية بوجه خاص.

إن من حق إنسان اليوم أن يتساءل : "ما فائدة التقدم المادي والثقافي الضخم إذا كان على الانسان أن يحيا في المصائب والنكبات والبؤس، وكأنه في كابوس دائم، ويبقى في خشية من المستقبل؟" وإذا أردنا مثالاً صارخاً عما يؤدي إليه عالمنا، نجد الجواب جاهزاً لدى كل من شاهد القصف التقني المزود بأحدث مبتكرات التقنية الحربية لهذا القصف البربري الهمجي الذي نفذه أكبر غزو إمبراطوري على العراق وأفغانستان، الذي وصفه التابع رئيس وزراء بريطانيا السابق طوني بلير بأنه "الدقة الجراحية". وإذا أردنا أيضاً مثالاً صارخاً عما يؤدي إليه عالمنا حين يبيع نفسه للشيطان في سبيل الثروة والفساد والإفساد والقوة وغطرسة القوة، وجدناه في تعليق صحيفة "لوموند" الفرنسية (١٣ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨) ، وعنوانه : "جائزة نوبل والمجون". والتعليق ينطلق من خبر نشرته مجلة "الأوبزيرفر" الأسبوعية البريطانية تؤكد فيه أن ما يسمى مؤسسة نوبل.. للسلام.. توظف مئات ملايين الفرنكات، عن طريق البورصة في الصناعات الحربية؛ فلديها مثلاً، أموال موظفة مثمرة في شركة "ايروسبيس" البريطانية التي باعت طرادات وصواريخ "هاركس" إلى أندونيسيا؛ وفي شركة "ج.ك.ن" التي قدمت لجاكرتا تجهيزات عسكرية لمقاومة أعمال الشغب. ولمؤسسة نوبل هذه أيضاً استثمارات موظفة لدى شركات السلاح التي تتعامل مع كثير من مؤسسات الموت والدمار والفساد.

هذا التناقض، وهذه الازدواجية، وهذا التداخل بين الخير والشر، مظاهر وصفات من صلب طبيعة عالم اليوم. ومن هنا غدا الحصول على لقمة العيش وعلى الحاجات الأساسية مطلباً عسيراً للكثرة من سكان عالم اليوم؛ هذه الكثرة، حين ترى مؤسسة تسمى "نوبل للسلام".. تعمل على الفتك والقتل والإبادة باستثماراتها لدى مجمعات الصناعات العسكرية، بصناعة المزيد من أسلحة الدمار الشامل، لتفتك بالمزيد من البشرية !! ومن هنا يخلص الفيلسوف الأمريكي "راولز" صاحب الكتاب الشهير(نظرية

العدالة) إلى القول: "إن ما يجري في هذا العصر يدفعنا لأن نتجاوز الأخذ بنظرية مثالية في ميدان حقوق الانسان، وأن نبحث في ظروف عصرنا التي لا تمتّ إلى الإنسانية وإلى المثالية بشيء؛ غني عن القول: إن الولايات المتحدة والمعسكر الغربي وظّفا مسألة حقوق الانسان كسلاح سياسي دعائي أيديولوجي في المقام الأول، تماماً كحال إفك الحركة الصهيونية التي استخدمت "الهولوكوست" كسلاح ابتزاز سياسي ومالي، أطلقت عليه التعويضات، لمزيد من ابتزاز الغرب وبخاصة أوروبا؛ وهو ذات السلاح السياسي الذي وظفته الولايات المتحدة وحلفاؤها ضد الاتحاد السوفييتي السابق والمنظومة الاشتراكية السابقة، طوال سني الحرب الباردة على نحو نصف قرن، في مسألة حقوق الانسان.

ومازالت الولايات المتحدة، التي نصبت نفسها الحارس الأول لحماية حقوق الإنسان في العالم، تتعامل بمكيالين في مجال هذه الحقوق؛ فهي تدين انتهاكات حقوق الإنسان وتضخمها في الدول ذات السياسات التي لا تروق لها أو لا تنسجم وتتكامل مع مصالحها. وظاهرة الفساد في هذا الكيان الطارئ ليست جديدة، بل تعود جذورها إلى القرن السادس عشر، أثناء انحطاط الحياة العقلية اليهودية، حيث كان التلمود يعتبر السلطة العليا عند السواد الأعظم من اليهود في أوروبا الشرقية وأوكرانيا، وبولندا؛ وأصبحت مكانة التوراة ثانوية. ثم كان نشوء حركة سياسية يهودية سميت "الصهيونية"، تقوم على استعادة مجد اليهود على حساب الآخرين والعبث ونشر الفساد بين صفوفهم وإلحاق الدمار والخراب بمن يقف في طريقها.(١) وتعود ظاهرة الفساد في الكيان إلى فترات تنتمي إلى عصر تأسيس هذا الكيان الكولنيالي، وطالت شخصيات تكتسي طابعاً رمزياً لدى الصهاينة كرئيسَيهم السابقين "عيزرا وايزمن" و"موشي كاتساف" ورئيس الوزراء السابق "إيهود أولمرت" الذي خضع للمحاكمة بسبب الفساد والرشوة، وقبله "اسحاق رابين" الذي أدين بأكثر من فضيحة منها فضيحة أقرب المقربين منه، زوجته "ليئا"، التي كانت سبب تخليه عن السلطة وخسارة حزب العمل الإسرائيلي للسلطة التي تربع عليها لما يقارب ٣٠ سنة منذ تأسيس هذا الكيان. وتنقّل رابين بين رئاسة الحكومة ووزارتي الحرب والخارجية، وهو الإرهابي الذي مارس سياسة تكسير العظام في الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وخلال هذه الفترة أدين بالفساد وعاد عبر صناديق الاقتراع..

---

(١) ظفر الإسلام خان: التلمود، تاريخه وتعاليمه، دار النفائس-بيروت ١٩٥٨، ص ٩٠-٩٣.

والفساد في الكيان الصهيوني انتشر في كل مكان واتجاه، وأصاب سلطة الضرائب من رئيسها إلى مسؤوليها الذين أدينوا بتلقي رشى؛ كما أصاب رئيس الوزراء الأسبق الإرهابي – المغيّب – أرييل شارون وإبنه. وهو الكيان الذي يتباهى ومعه جوقة قوى الغرب الأوروبي والأمريكي بالفساد والفاسدين؛ لكن هذا الكيان ومعه الجوقة، لا يستطيعون أن يفسروا لماذا يعود هؤلاء الفاسدون مجدداً إلى أعلى المناصب في الكيان الاحتلالي؟ إنها الديمقراطية والحضارة والعنصرية والتعالي، الاسطوانة الرثة التي صمت الآذان وهي تصدحِ ليل نهار. وإذا استطاع هذا الكيان أن يتباهى بمحاسبة الفاسدين وبعودتهم مجدداً، وهذه العودة سياسية، فلابد أن نقول للكثيرين من المحللين والكتاب والإعلاميين العرب الذين فتنتهم حضارة.. وفساد الكيان، لا تجعلوا من "ديمقراطية" العدو، إن وجدت، مدخلا لتطبيع تروّجون له لغاية رخيصة.

وهكذا، فضح الحراك التونسي والمصري نفاق وتواطؤ الغرب مع النخب الفاسدة والمستبدة في النظامين المخلوعين، وكشف عن أن "قيم الغرب" التي يتباهى ويتغنى بها ليست أكثر من أدوات للاستعمال السياسي. فالذين فضحتهم الثورة لم يكونوا جميعاً من أركان نظام زين العابدين بن علي وحسني مبارك؛ لقد كان منهم من هو في الخارج، وإن نفوذهم في الداخل التونسي والمصري شديد، وهؤلاء هم وكلاء قادة دول الاستعمار الجديد، دول الغرب الأوروبي والأمريكي، الذين نصّبوا أنفسهم، وعزّز تنصيبهم آلة إعلامية خارقة حارقة، بما فيها أوركسترا إعلام عربية، بعضها نشأ وتدرج في أوكار إعلامية غربية، قديمها وجديدها؛ ليكون بوقاً مسيّسة تروّج وتسوّق المشروع الأمريكي – الغربي – الصهيوني، وتكرّس التجزئة والتفتيت؛ ليكون هؤلاء حراس قيم الديمقراطية وحقوق الانسان والمدافعين عنها في وجه الاستبداد والطغيان والفساد. هذه الدول، (الغرب)، بآلتها الإعلامية وجوقتها، ظلت تحتضن الأنظمة البائدة، الأنظمة الشمولية، التي ارتضت أن تكون سمساراً يحيطونها بالرعاية والحماية، ونهبت وسرقت وعاثت فساداً، وكمّت الأفواه وتجبّرت واستبدّت وقمعت و"عهّرت" الدوائر والمؤسسات؛ وكبّلت البلاد والعباد في سوق النخاسة بمعاهدات واتفاقيات مع العدو جلبت الوبال على الأمة؛ ناهيك عن الامتيازات للأقارب والمقربين والمحاسيب والأموال المهربة إلى الخارج.

وكشفت صحيفة "ديلي ستار صنداي" البريطانية في عددها الصادر ٣/٧/٢٠١١، أن معمر القذافي، هذا الذي كان يصدح، جهاراً نهاراً، بأنه عميد الرؤساء العرب، وجاء بالنظريات وجعل كل ما خلق الله في ليبيا لونه أخضر على شاكلة كتابه الأخضر، قد

أبرم العديد من الصفقات المريبة مع الغرب، منها صفقة لوكيربي؛ وقدم كل ترسانة ليبيا العسكرية على صينية من ذهب إلى الغرب صاغراً، مقابل وسام "الرضا" الغربي – الأمريكي حينها. وآخر فضائح هكذا قاتل كان الصفقة التي أزعم أنه أبرمها مع الامريكي – الغربي، الذي يعلن ومعه حلف الناتو، بأن القذافي ليس هدفاً؛ وكذلك الغزل الذي تبدّى وبرز بجلاء في ضربات حلف الأطلسي – الناتو على مدى أكثر من ١٢٠ يوما، وأخشى ما أخشاه أيضا أن تكون في الأفق، أفق المعارضه الليبية مع الغرب، ما يدعو للريبة أيضاً، والأعلام الغربية (الامريكية،البريطانية،الفرنسية والإيطالية) ترفرف خفاقه في بنغازي، مدينة الثوار والثورة، التي في ربوعها حمّل عبد الناصر القذافي الأمانة (التي نكثها من رمى شعبه بأقذع الأوصاف) بقوله له في الاشهر الأولى لثورة أيلول/سبتمبر ١٩٦٩، التي قادها القذافي (إنني أرى فيك أميناً للقومية العربية)؛ ونظامه الذي شتت البلاد والعباد وهدد بتفجير العاصمة طرابلس؛ والأنكى ما أعلنته وزيرة خارجية أمريكا هاليري كلينتون عن قيام مجموعة الاتصال حول ليبيا بالاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي، الذي جاء نتيجة ضمانات كبيره قدّمها الثوار على الصعيدين الجغرافي والسياسي (إسطنبول ١٥/٧/٢٠١١).

وكشفت صحيفة "ديلي ستار صنداي" اللندنية، أن القذافي، قاتل شعبه، يهرّب ذهباً وساعات ثمينة ومجوهرات إلى بريطانيا، كما حاول رشوة بعض المصارف، بينها مصرف "أتش أس بي سي" البريطاني لتخزين ملايينه التي ارتفعت من ١٨٢ مليون جنيه إسترليني إلى ٨٧٠ مليون خلال فترة ثلاثة أشهر.

صحيح أنه كان في مقدور الأوساط الشعبية في الداخل، في مصر وتونس، أن تعرف الكثير عن استبدادية النظام في كلا البلدين وقوانينه الاستثنائية المقيدة للحريات وإفساد الحياة السياسية بتزوير الانتخابات، وتهيئة الأبناء والمقربين للوراثة، ومصادرة كل دوائر ومؤسسات وأجهزة الدولة من قبل الحزب الحاكم وإسباغ الطابع المخابراتي والأمني عليها، بل وسخر الوطن وأمنه الوطني والقومي ليكون خادماً طيعاً للعدو الصهيوني والغرب عامة؛ غير أن ما يعرفه ويدركه الرأي العام وأوساط الداخل، لا يقاس بما لدى دول القوة والهيمنة باستخباراتها ونفوذ سفاراتها من معلومات عن تلك الفواحش، ما ظهر منها وما بطن. ومع هذا، لم نسمع رئيساً من رؤساء الدول الكبرى يتحدث ناقداً أياً من النظامين قبل سقوطهما إلى غير رجعة.

ودائما تذكّرنا إمبراطورية الكاوبوي، بما تمثله من رأس الاستعمار الامبريالي، بمجمعها الصناعي العسكري الذي يدير استراتيجية أمنها القومي "أنبياء الحرب"،

حسب الكاتب الأمريكي "ويليام د. هارتونغ"، التي جاءت، ومنذ استقلالها عام ١٧٧٦، برؤساء ولدوا بحروب يواصلونها بلا نهاية، باسم نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان ويقتحمون ويدمرون ويبيدون وينهبون ويعيثون في الأرض جوراً وفساداً، بعد مجازر عنصرية ارتكبوها بحق السكان الأصليين من السود والهنود الحمر على الأراضي الأمريكية؛ ومعهم بريطانيا، التي كانت الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس والتي أنجبت "بلفور" بوعده المشؤوم، وارتكبت كل الموبقات بحق الشعوب. وباعتقالها الشيخ "رائد صلاح"، رئيس الحركة الإسلامية في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، في لندن في ٢٩ يونيو/ حزيران ٢٠١١، تؤكد بريطانيا أنها وفية لمكونها الاستعماري ولانحيازها المصلحي والعنصري؛ ما يقتضي منها أن تكف، ومعها الولايات المتحدة والغرب، عن بيعنا شعارات الديمقراطية الزائفة، التي تتجلى اليوم في معركة الأمعاء الخاوية لأسرى فلسطين في سجون وزنازين الاحتلال الصهيوني، وبخاصة سجن عسقلان، وهو سجن ورثه العدو عن الاحتلال- الانتداب البريطاني، وفي سياسة تضييق الخناق على الأسرى، ليكون ذلك جزءاً من حملة تحاول ربط مصير مناضلين من أجل الحرية، بمصير إرهابي، جاء دخيلا طارئا محتلا عنصرياً، أسره المناضلون على مشارف قطاع غزة المحاصر منذ خمس سنوات.

هؤلاء المشاعل النضالية، هؤلاء الأسرى، يعرفون ويدركون أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة ومعها حكومات العالم، أو ما يسمى العالم الحر، لا يفكرون بمعاناتهم، بل على النقيض يجاهرون ويغالون في النفاق بالوقوف إلى جانب جلاديهم وانتهاكاتهم للقانون الدولي الإنساني. وهذا ما يقودنا إلى ملف التعذيب الأسود المتورط فيه رجال المخابرات المركزية الأمريكية، سي آي أيه، خلال حروب أمريكا الأخيرة في العالم الإسلامي (أفغانستان والعراق ، و باكستان، إضافة إلى عملياتها السرية في اليمن والصومال)، الحالات الصارخة تلك التي هزت الرأي العام العالمي ببشاعتها. فهي تظل كقمة الجليد بالنسبة إلى الواقع الذي سرّبَه معتقلو سجن "أبو غريب" وضحايا الغزو الأمريكي في العراق وأفغانستان وفي دول عربية وأنظمة كانت الولايات المتحدة تستخدمها لتعذيب معتقلين مشتبه بتورطهم في ما تسميه واشنطن "الإرهاب". وبقيام واشنطن بإغلاق ملفها النازي في التعذيب والقتل في العراق، تكون قد قامت فعلاً بحماية رجالها ومرتزقتها المتورطين، حماية على الورق وفي السجلات الرسمية ليس إلا، وحقوق الإنسان، كما وردت على الورق في دساتيرهم؛ تكاد تكون شاملة، إذا جمعنا شتى الإعلانات والمواثيق والاتفاقات التي صدرت عن الأمم المتحدة ، والمآخذ

عليها كثيرة، إذا قارنا بينها وبين ما تم في العالم من جرائم لا تعد ولا تحصى!

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وما تلاه من إعلانات ومواثيق، إعلان معطل وكابوس على أمتنا، نظماً ومقدرات وأجيالاً، شفاءً لما في الصدور الصهيونية والإمبريالية من غلٍ لا يرتوي على العرب والمسلمين؛ تماماً كما هو الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الخاص بفرض العقوبات والحصارات الكارثية والتدخل العسكري الأجنبي. وكذلك ما يسمى "المحكمة الجنائية الدولية"، المفصّلة على القياس العربي، وهدفها إضعاف الوجود العربي ونهب ثرواته والاستحواذ على البقية الباقية من نفط العرب، (ثاني احتياطي في العالم). ولم يكن بعض التقدم الذي حققه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في معالجة بعض المشكلات العالمية ليتحقق، ولو أنه لم يتحقق في حقيقة الأمر إلا في الأحوال التي توافرت فيها إرادة سياسية تؤيدها القوة. وترجع سلبيات هذا الإعلان إلى سببين:

١) ليست له قوة قانونية ملزمة للدول الأعضاء

٢) يمثل المشروع الذي يريد "المجتمع الدولي" بناء العالم على مبادئه

وهذا ما يقتضي تشكيل هيئة ملحقة بمجلس الأمن الدولي. غير أن هذا المجلس ليس سوى سلطة في يد الأقوياء، الذين يصدحون زوراً وبهتاناً، ليلاً ونهاراً، بحقوق الإنسان والديمقراطية.. وبحق الأقليات.. إلى آخر المعزوفة! ثم إن هذا الإعلان، رغم ما فيه من مزايا في مجال الحريات الفردية، قد ولد بعد الحرب العالمية الثانية ليعبّر عن وجهة نظر الدول الغربية الظافرة، وعلى رأسها الولايات المتحدة .. الدولة المارقة.

وليس محض صدفة أن تكون إشاعة الفرقة وإقامة الحواجز والحدود، أول ما يفعله من يريدون التحكم بمنطقتنا. لقد اتحدت المنطقة بحكم السلاح يوم كان السلاح هو وسيلة التعبير في الطفولة الأولى للبشرية؛ واتحدت المنطقة بيقين النبوات حين بدأت رسالات السماء تنزل إلى الأرض هدى للناس؛ واتحدت المنطقة بسلطان العقيدة حين اندفعت رايات الإسلام الحنيف تحمل رسالة السماء الجديدة، مؤكدة ما سبقها من رسالات، وتقول كلمة الله الأخيرة، جلّت قدرته، في دعوة عباده إلى الحق؛ واتحدت المنطقة بتفاعل عناصر مختلفة في أمة عربية واحدة، واتحدت باللغة يوم جرت العربية، لغة الضاد، وحدها على كل لسان.

وتحت دافع السلامة اتحدت الأمة كأنها البنيان المرصوص يوم واجهت استعمار أوروبا وهو يتقدم منها، متستراً بالصليب ليخفي مطامعه. وكان معنى الوحدة قاطعاً في الشرق العربي في مقاومة الغزو الصليبي حتى تحقق النصر في حطين وفي عين

جالوت، بعد تحرير بيت المقدس من دنس الغزاة. واتحدت الأمة ووقفت وقفة رجل واحد بالمشاركة في الآلام والعذابات، يوم حلّت عليها غارات الغزو العثماني التي أسدلت من حولها أستار الجهل تعوق تقدمها ونهضتها، في الوقت الذي بدأ فيه عصر النهضة في أوروبا. ومع الوحدة في الثورة كانت الوحدة في التضحيات، التي تجلت في المشانق التي نصبها القائد التركي "جمال باشا" في دمشق وبيروت وغيرهما؛ التي لم تكن تختلف عن المشانق التي نصبها المستعمر البريطاني اللورد كرومر في دنشواي في مصر؛ ولم تكن تختلف كذلك عن المشانق التي نصبها الغازي الأمريكي، بخطاب صليبي، في بغداد، يوم قادت الولايات المتحدة أكبر حشد للقوة في إغارتها على العراق.

كانت الشواهد الحقيقية والأدلة التي لا تنفصم، تؤكد أن ما قربه الله لا يمكن أن يبتعد، وما وصلته الطبيعة لا يمكن أن ينقطع. ومن بين الشواهد أن جيش الفلاحين العرب من مشرق ومغرب المنطقة العربية سار تحت قيادة صلاح الدين الأيوبي، وحدة متراصة لتحرير القدس من براثن ودنس الحملات الصليبية، فكان النصر في موقعة حطين؛ والجيش الذي سار تحت قيادة محمد علي باشا ليحرر بلاد الشام من الظلم العثماني كان يسمي نفسه الجيش العربي. ومن بين الشواهد والأدلة، أن القاهرة التي سارعت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى فتح أبوابها ونوافذها لتيارات النهضة، تحولت إلى قلعة للفكر؛ وما لبث رواد النهضة والحرية في الشرق العربي، ومعهم رواد الحرية في المنطقة العربية كلها، أن وفدوا إليها يتحصنون بأسوارها المنيعة ويبعثون فيها إشعاعات الفكر. بل إن القاهرة تحولت هي ودمشق لتكونا المركز الرئيسي للجمعيات السرية التي راحت تناضل جبروت اسطنبول، من أجل تحرير الأمة العربية، بكل ما يملكه الشباب من روح البذل والفداء والتضحية. وأن المعارك التي خاضتها القاهرة هي نفس المعارك التي خاضتها دمشق، معركة الأحلاف العسكرية، معركة السلاح وكسر احتكاره، معركة عدم الانحياز والحياد الإيجابي، معركة مواجهة المؤامرات والتحرر الاقتصادي؛ وخاضت سوريا معركة السويس، إبان العدوان الثلاثي، بنفس العزيمة وبنفس القوة وبنفس الإرادة التي خاضت بها بور سعيد معركة السويس؛ وكذلك واجهت مصر التهديدات الموجهة إلى سوريا، وأعصابها كلها في دمشق.

أجل، لقد مهدت عوامل كبيرة ونبيلة لهذا الذي ربط بين مصر وسوريا. لقد مهدت الطبيعة والتاريخ واللغة والدم والأديان والعقائد؛ مهدت الحرية والقوة، في وحدة

حقيقية كان فيها الصراع من أجل القوة، من أجل الحياة الكريمة وصون السيادة الوطنية والقومية؛ يتحقق بالوحدة، ليكون البشير بالفجر الذي تحقق بإعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة، دولة الوحدة بين مصر وسوريا في ٢٣ فبراير/شباط ١٩٥٨؛ دولة تحمي ولا تهدد، تصون ولا تبدد، بطريقها الطويل والشاق، والثمن الواعد بالأمل الكبير الذي تسعى إليه الأجيال.

وبقيام الجمهورية العربية المتحدة، بإقليميها الجنوبي مصر والشمالي سوريا، بزغ فجر جديد وأمل جديد على أفق هذا الشرق العربي؛ بدولة جديدة تنبعث في قلبه؛ دولة ليست دخيلة فيه، ولا غاصبة له ولا طارئة عليه. وبعد أن سارت دولة الوحدة في طريق العدالة الاجتماعية، وفي طريق البناء والقوة، بإحكام طوق خانق على العدو الصهيوني وأعداء الأمة الذين يتربصون بها الدوائر، كما هي قوى الردة والرجعية وقوى الاستعمار الآن، خرج الشعب العربي ليدافع عن وحدته التي أقامها إثر حركة انفصالية رجعية كانت تتربص لها في ٢٨ سبتمبر/أيلول ١٩٦١؛ لينفك الطوق عن خناق العدو ويضرب المتآمرون ضربتهم بانفصال دمشق عن القاهرة من خلال زمرة مأجورة بغيضة.

لقد كانت الوحدة المصرية - السورية النواة مطلباً شعبياً وحلم الأجيال، ومستقبل الأمة والوطن العربي رهن بقيامها، لبنة لم يكتمل بنيانها، على طريق المشروع القومي النهضوي التحرري العربي، نتيجة حتمية من نتائج حرب السويس، الدليل الأكبر على عمق وحدة المعركة والاختيار الذي نجح ونضج في جيل حمل على أكتافه مسؤولية الانتقال العظيم من عصر السيطرة الاستعمارية إلى عصر الإرادة العربية المتحررة. لقد شق هذا الجيل الطريق تحت راية الحرية والاشتراكية والوحدة، وشعارات نصادق من يصادقنا ونعادي من يعادينا، وبترول العرب للعرب. وقد أدت معركة السويس إلى تغييرات في مواقع القوة في النظام الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية بعد النصر الذي حققته في الحرب العالمية الثانية، فتحوّلت أوروبا المريضة (بريطانيا وفرنسا) إلى تابع لواشنطن، كما تحوّلت بريطانيا- أنطوني إيدن- من دولة عظمى إلى دولة تابعة. كما أن النصر الذي تحقق في السويس أسقط الجمهورية الفرنسية الرابعة (فرنسا- جي موليه) ومن ثم جاءت بعدها الجمهورية الخامسة بقيادة الجنرال شارل ديغول.

والتاريخ ليس علم الماضي، بقدر ما هو استشراف علم المستقبل. وهذا التاريخ بيّن لنا أن معركة السويس هي الثقة بالنفس والفاصل بين الإرادة والخنوع والعجز،

بين النصر والهزيمة؛ ودروس لها أساسياتها في عوامل صنع القرار. وتذكّرنا معارك السويس أنها كانت مدخلاً إلى حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧ التي تقدم فيها نفس أعداء حرب السويس لتصفية حساباتهم القديمة التي لم يستطيعوا تصفيتها في حينه؛ كما كانت حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣ رد فعل لصراع مستمر هدفه تحرير فلسطين والأرض العربية.

ولما كانت السيادة الوطنية، ولقرون مضت، قد ارتكزت على مفهوم سيادة الدولة على أرضها وترابها الوطني وشعبها، والسيادة لا تقاس إلا بموقعها من مصالح الشعب-الأمة وحقوقها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والعسكرية؛ وهي ليست حقوقاً سيادية مجردة، لا تقاس إلّا من منظور مصلحة الوطن ومصالح الأمة[١] بدءاً من معتقدها وهويتها وانتمائها الحضاري إلى قضاياها المشتركة الراسخة في صميم نسيجها الاجتماعي. لقد بدأ يطرأ على هذا المفهوم كثير من التغيير، باتجاه تقليص هذه السيادة وتقييدها بسلسلة من المحددات التي تفرضها اتجاهات القوى المسيطرة على النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة والدول التابعة لها من قوى الاستعمار القديم؛ وتحديداً بعد أن نجح الغرب الرأسمالي في إزاحة الكتلة الشيوعية، في أغرب انهيار لقطب دولي لاتزال بعض أسبابه عصية على الفهم. وبلغ الأمر حداً أصبحت فيه مفاهيم ذات قداسة وطنية، كالسيادة، موضوعا للمقايضة.

والمواطن العربي يشعر بغصة وهو يرى متوالية الظلم قد بلغت بسيلها الزبى، وأصبح فيها هذا المواطن ينتظر الغزاة الجدد القادمين من خارج الحدود، لكي يكسروا قيوده التي كبّله بها بنو جلدته. فالمستعمرون الجدد، الذين ما توقفت إبادتهم ومجازرهم وحروبهم يوماً، شيدوا صناعتهم وصروحهم على أشلاء ملايين هذه الأمة، من الماء إلى الماء، التي فُرض عليها أن تهيم في التيه لعقود أربع خلت، وبقيت في العناية الفائقة، دون أن تتماثل للشفاء، لتطرد العجز والهوان وتستعيد إرادتها وكرامتها ومكانتها بين أمم الأرض وشعوبها.

والعرب اليوم، ومع إشراقات هذا الحراك والانتفاضات التي تشهدها الميادين العربية، جياع لحرية طال انتظارها؛ وقيم ديست بعد أن تخلت عنها نظم سلطوية قمعية آلت إلّا أن يستشري الفساد في أوصالها؛ ولسيادة بيعت في سوق النخاسة

---

(١) عبد العزيز الدوري: التكوين التاريخي للأمة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية -بيروت ١٩٨٦، ص ٢٥٨/٢٥٩، ٢٨٢-٢٨٤.

بواحدة من أكثر أسلحتها مضاءً، يوم أخذت دوائر الغرب الرأسمالي، وعلى رأسها المجمع الصناعي العسكري وأباطرة المال الصهاينة في وول ستريت والمحافظون الجدد، تعمل بدأب منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية ومنتصف السبعينات من القرن الماضي، على شل فعالية أسلحة النفط والمال العربي، من خلال سلسلة من الآليات المتعلقة بإعادة تدوير الأموال النفطية والتحكم في جانبي العرض والطلب في سوق النفط العالمي.(١)

ولعل أبلغ تعبير عن الاستهانة بمقدرة العرب على السيطرة على ثرواتهم ومقدراتهم ما قاله وزير الخزانة الأمريكي "وليم سيمون" عام ١٩٧٦ ، من أن "العرب لا يملكون النفط، بل هم جاثمون فقط على آبار النفط".

إنها العودة للاستعمار وقوى الهيمنة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي لم يفوّت رؤساء إداراتها فرصة تكرار مكونات السياسة الخارجية، بعد صبغها بصبغة إنسانية عالمية في دعواتهم إلى تكثيف الجهود لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفيما يخص هذه الدعوة، فإن الكيان الصهيوني لا يمثل استثناء فقط، بل عكس ذلك تماماً، حيث أنه يمتلك ترسانة هائلة من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وقدرات نووية تحظى بالحماية الأمريكية-الغربية، بل ورعاية تطويرها، في الوقت الذي مارست فيه واشنطن وحلفاؤها الضغوط على الدول العربية وغيرها من أجل حملها على الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي ونزع كل ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل.

وفيما يخص مفهوم سيادة الدول، يمكن القول ومن خلال التطورات الجارية في المنطقة، وأيضاً من خلال مسار عملية التسوية السياسية للصراع العربي- الصهيوني، إن العدو بعيد تماماً عن مسارها، بل هو في واد والطرف الفلسطيني - العربي في واد آخر. إن ما يحدث هو العكس، وهو ما يعمل الغرب، وتحديداً الولايات المتحدة، على إملائه على العرب؛ وهو عكس ما تبشر به واشنطن والدول الغربية معها؛ كيف لا، و"سيادة" الكيان الكولونيالي تزداد تكريساً وتحريضاً.

وبذات المقياس، بشرت الولايات المتحدة الدول الناشئة والفقيرة بالعولمة كشعار برّاق، كمنتج للرأسمالية، بما تشكله من أخطار وتهديدات وتداعيات تمس وجود النظام العربي. وقياساً، لا يمكن الحديث عن الرأسمالية الامبريالية الغربية

---

(١) محمود عبد الفضيل: الواقع والوهم حول الشرق-أوسطية، سينا للنشر القاهرة ١٩٩٥، ص ٧-٨.

في معزل عن قراءة لتوأمها الرأسمالية اليهودية-الصهيونية، أو ما يمكن أن يطلق عليه "إمبريالية وسيطة"(١) وخاصة دور اليهود في القلب من الوطن العربي، في مصر الكنانة، ودورهم في الحركة الصهيونية، لفرض مقولاتها بلغة التهديد والقهر، وللفتك بالشعوب وإهدار ونهب ثرواتها، باسم ما يسمى الشرعية الدولية، وصولاً إلى الأمركة.

إنه من سخرية التاريخ أن تتحول الأرض العربية ممراً ومقراً لقوى البغي والعربدة، تستبيح الدار والقرار وتتدخل وتتغلغل، لكي تحاكمه قوى العربدة هذه، وهي آخر من يملك الحق لأن يحاكمه بعد أن ساندت الولايات المتحدة ورعت ودعمت غزو واحتلال فلسطين، وأرض العرب. وهي ما انفكت تدعم بكل ما أوتيت من قوة هذا الكيان بكل ما يمثله من غزو واستيطان، والضالع في معاداة كل شعارات النهوض أو التحرر أو التكامل أو الوحدة. ونقصد بالتغلغل أو التدخل، النفوذ الذي تمارسه دول كبرى خارج النظام الإقليمي على وحدة النظام، والذي قد يأخذ أشكالا اقتصادية أو عسكرية أو ثقافية. وقد تم هذا من خلال أساليب عدة مثل المعونات الاقتصادية والقروض والمساندات الفنية، والأحلاف العسكرية العلنية والسرية، والأنشطة الثقافية الموجهة، التي وجدت وللأسف أقلاماً ووسائل إعلامية عربية، مقروءة ومسموعة ومرئية، تغرّد داخل سرب تلك القوى الشريرة وتروّج سياساتها. وبالطبع فإن حجم التغلغل الخارجي وأدواته تؤثر على النظام الإقليمي وعلى العلاقات بين الدول من حيث درجة التماسك ونمط الإمكانات والسياسات والتحالفات.

وبعد أن بدأت الحقائق تميط اللثام عن الزيف الأمريكي، والمؤامرة التي حاكها ويحيكها الغرب الاستعماري، كما هي مؤامرة الداخل والخنوع والتوسل والاستجداء تتواصل بفصولها وتكمل بعضها بعضاً إلى حد إملاء مفردة "حق التدخل" وسياسات توصل إلى التطبيع مع العدو والاعتراف به؛ هذا الواقع المزري يؤكد أن الكيل قد طفح من سياسة وممارسات الولايات المتحدة الأمريكية ضد العرب وقضاياهم وحقوقهم، وحيال بيت المقدس؛ إذ باتت واشنطن ومعها عواصم الغرب، تنافس الكيان الصهيوني على تهويد المدينة المقدسة، ليس فقط لأن الولايات المتحدة تريد تكريس الفرقة والتمزق والتفتيت وفصم عرى القطر الواحد المتهالك المتهاوي والمترنح، التي تؤدي حكماً إلى سيادة العدو بشروطه وأطماعه، بل لأن العرب أنفسهم، في معظمهم، ارتضوا

---

(١) اسماعيل صبري عبد الله : وحدة الأمة العربية-المصير والمسيرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٥، ص١٤٧ ومابعدها.

التحول إلى منظم للترتيبات التي يريد البيت الأبيض- العبري، أيا كانت هوية الإدارة التي تحكم فيه، تثبيتها والخلاص من كل شيء له صلة بنظام عربي أو هوية عربية مشتركة؛ أو كل ما يمت إلى جمع كلمة العرب بصلة تحت راية امتلاك الإرادة الصلبة القادرة على الفعل واستعادة الحقوق وصونها؛ بإسقاط اتفاقات الذل وسياسة التنازلات مع العدو الغاصب؛ أمام الحقيقة الدافعة التي تقول إن شعب فلسطين لن يساوم ولن يتنازل عن حقوقه المشروعة التي كفلتها الشرائع السماوية والقوانين الدنيوية الدولية؛ وليس هناك قوة، مهما بلغت بعدوانيتها وشراستها وإرهابها، تستطيع أن تغير التاريخ والجغرافيا، أو أن تطمس حقاً لشعب ذاق مرارة النكبات وما زال على استعداد لتقديم كل التضحيات، لأن فلسطين، كل فلسطين، أرض الإسراء والمعراج وأرض القداسة، لن تقبل دنس قطعان الاحتلال المارقين، ولن تقبل القسمة، طال الزمن أم قصر.

وفي حادثة السفينة الفرنسية-الكرامة في إطار أسطول الحرية، التي تعرضت (١٩/٧/٢٠١١) للاعتراض في المياه الدولية وهي في اتجاه قطاع غزة في محاولة لكسر الحصار الجائر، تخرس الألسن وتصم الآذان وتسمل الأعين؛ ما يعني أنه ليس هناك من يتكلم أو يسمع أو يرى؛ أي أن الجميع في غيبوبة؛ عرب تخلوا عن القضية وشعبها ومقدساتها بعدما حذفوا "المركزية" من قاموسهم، وشرّعوا الأبواب لاحتضان الغاصب؛ وأولئك الذين يتشدقون بحرية التعبير وحقوق الإنسان والديمقراطية، هذا عندما يتعلق الأمر بالكيان الصهيوني وإرهابه واحتلاله وعدوانيته، لأنه محمي؛ والكل يدرك، في ما يسمى العالم الحر..!، وأولئك الذين يسيّرون المسيرات المليونية في يوم القدس..! والقدس تصرخ، ولا مجيب. وأولئك الذي اكتظى الكيان الصهيوني بمواقفهم عالية النبرة، دفاعاً عن القضية الفلسطينية.. لتكون ردة الفعل التركية أقرب إلى التسليم بالغلبة الصهيونية؛ وهي العضو في الحلف الأطلسي، حليفة العدو على امتداد عقود ولا تزال ترتبط معه بأوثق وأفضل العلاقات العسكرية والسياسية والثقافية والاقتصادية، إضافة إلى القصور في إدراك سياسات الكيان الطارئ؛ هذا الكيان يحول شرق البحر المتوسط إلى بحيرة صهيونية، لا سيما بعد تحديد العدو "حدوده" البحرية، من جانب واحد، مع لبنان بذريعة التنقيب عن النفط والغاز؛ مخالفاً بذلك كل القوانين الدولية، ليفتح معركة البحر على جبهة النفط والغاز، بهدف إرباك الوضع اللبناني وتكريس واقع نهب الثروة العربية في لبنان المنهمك بمفاعيل قرار ما يسمى المحكمة الدولية؛ مدفوعاً بقوة الاستكانة والصمت العربي- والدولي؛

وهذا هو دأبه الذي اعتاد عليه في مسلسل جرائمه وعدوانه؛ وكأنها، تركيا، تقدم لهذا الكيان الكولنيالي هدية مجانية.

وتنكشف أيضاً عورة أوروبا وتناقضها وزيف شعاراتها من خلال تعاطيها مع القضية الفلسطينية، وما قامت به حكومات المتضامنين الأوروبيين مؤخراً، التي منعت انطلاق أغلبيتهم في أسطول الحرية. حتى شركات الطيران الأوروبية، تواطأت هي الأخرى ومنعت المتضامنين من الصعود على متن رحلاتها. وما قامت به اليونان وقبرص بمنع إبحار أي سفينة من الأسطول، واحتجاز من كان على متنها؛ ما يظهر التبني الفاضح للسياسة الصهيونية، والقيام بممارسة دور الاحتلال، ومدى تماهي الدول الأوروبية مع معسكر الحركة الصهيونية العالمي، على حساب شعاراتهم، وعلى حساب الحقوق الفلسطينية والعربية وعلى حساب مصالح تلك الدول أيضاً.

ومع حراك قيادة السلطة الفلسطينية على جبهة الأمم المتحدة، على صهوة الشرعية الدولية، بهدف الحصول على اعتراف دولي بدولة فلسطينية مستقلة على الأراضي المحتلة ١٩٦٧ من فلسطين التاريخية، يتحرك الكيان لإحباط التحرك الفلسطيني وقتل الدولة الوليدة المرتقبة، بتكثيف عمليات الاستيطان والتهويد. وآخر عملياته الإعلان عن هجمة استيطانية لبناء ٦٩٠٠ وحدة استيطانية في الضفة الغربية المحتلة التي لا يزال يطلق عليها، بعد مرور ثمانية عشر عاماً على اتفاق أوسلو، الذي ولد ميتاً، مسمى "يهودا والسامرة". فيزداد انكشاف وعود دول أوروبا وأمريكا من خلال تعاطيهم مع قضية فلسطين، بصمتهم المفضوح عن كل خروقات الكيان وممارساته.

وبعد كل كارثة قومية، نقف على الأطلال نلطم وننتحب، ونلوم الغير، ولا نسأل أنفسنا ونحاسبها على ما ارتكبناه من تقصير وتخاذل.

في الحرب العالمية الأولى، ونتيجة لإرث استعماري عثماني، وبلا وعي أو إدراك، وقفنا إلى جانب الحلفاء بعدما وعدونا بالحرية والوحدة؛ فكان الرد الجزاء اتفاقية سايكس – بيكو والتقسيم ووعد بلفور الذي كان وراء إنشاء الكيان السرطاني، وهو الذي أنتج نكبة وكارثة فلسطين وكوارث التوسع والاستيطان التي ما توقفت.

وبعد حرب ١٩٧٣، هرولنا للتوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد، لأن "العزيز هنري" كيسينجر وعد بالسلام والمناجم النفيسة من الذهب والفضة والثروة وأنهار العسل.. وفي مطلع تسعينيات القرن الماضي، بعد أزمة الكويت، كان مؤتمر مدريد، الذي سوقته قوى الشر والهيمنة، باعتباره الأمل، ونحن عنه غافلون، لا حول لنا ولا قوة؛ وأداة طيعة

في سياساتهم الساعية لإجهاض أي أمل عربي يسعى لتحرير عربي مناهض للتبعية.
ثم حلت كارثة غزو واحتلال ودمار ونهب العراق ٢٠٠٣، وإحداث "الفوضى البناءة- الخلاقة"، وبدت عملية "انسحاب" الغازي- الكاوبوي الأمريكي من العراق المحتل، عملية مخادعة ومكشوفة؛ وباتت محسومة الاعتبارات، بعضها يتمثل في أن ما يسمى "كتلة القانون"، وكذلك الأكراد في الشمال، من جاء بهم الاحتلال، وهم مع بقائه، يرغبان ويدعوان جهاراً نهاراً إلى بقاء الاحتلال، الذي استعان بمرتزقة "بلاك ووتر" وعصابات المافيا المرتبطة أساساً بالمحافل الماسونية، والمرتبطة عقائدياً وتعبوياً بتنظيم دولة "فرسان مالطة"، (لا علاقة لها بدولة جزيرة مالطا في البحر المتوسط، وإن اكتسبت اسمها عندما منحها الملك شارل الخامس- ملك اسبانيا، إلى مجموعة من المقاتلين باسم "فرسان مالطا" في ١٥٣٠/٣/٢٤). وتعود نشأة جماعة فرسان مالطة الدينية إلى عام ١٠٤٨ بهدف مساعدة الحجاج المسيحيين خلال زياراتهم إلى القدس؛ واستقرت الجماعة في الفاتيكان بعد أن طردتها جزيرة مالطة في وقت لاحق.[١]
وهي دولة "بلا سكان أو شعب وبلا أرض أو حدود"، معترف بها رسمياً من قبل ٩٨ دولة، ولها في تلك الدول سفارات وتمثيل دبلوماسي، من بينها تسع دول عربية و١٦ دولة إسلامية. تأسست "دولة فرسان مالطا" قبل ٩٢٧ عاماً ولها دستورها وكيانها المستقل، ولها ثلاثة أعلام رسمية، لكل علم استخداماته ودلالاته.

نشأت حركة فرسان مالطا قبل الحروب الصليبية، وتحديداً إبان الدعوة والنداءات الأوروبية الصليبية لتلك الحروب - الغزوات للاستيلاء على فلسطين بخاصة والوطن العربي عامة ونهب ثرواته؛ قادمة من قلب الحملات الصليبية التي تم توظيفها ضد العرب والمسلمين في ذلك الصراع، والاستفادة من احتمائها خلف ستار مقاصد خيرية وأهداف إنسانية. يلقّب رئيس تلك الدولة "السيد الأكبر"، وهو الأمير البريطاني "أندرو بيرتي" الذي تقلد رئاستها، حسب الموقع الرسمي لدولة فرسان مالطا، عام ١٩٨٨، وهو الرئيس الثامن والسبعين لحكومة فرسان مالطة، ويعامل دولياً كرئيس دولة، ويقيم في روما، ويحظى بلقب كاردينال من قبل الكنيسة الكاثوليكية الرومانية التي ترعى تلك الجماعة- الدولة. وهي دولة اعتبارية تقع داخل دولة الفاتيكان، وتشكل اليوم ثاني قوة عسكرية في العراق بعد جيش الاحتلال الأمريكي؛ لكنها لا تتبع له، بل تتبع المال عبر شركات أبرمت عقوداً مع إدارة الرئيس السابق جورج بوش الابن للقيام بمهام قتالية نيابة عن جيش الاحتلال. ووجودها كقوات مرتزقة بالعراق

---

(١) الموقع الرسمي ل "دولة فرسان مالطة"

ليس مجرد تعاقد أمني مع وزارة الدفاع الأمريكية، البنتاغون، تقوم بمقتضاه بمهام قتالية نيابة عن الغزاة؛ بل يسبقه تعاقد أيديولوجي مشترك يجمع بينهما "دولة فرسان مالطة" الاعتبارية التي هي آخر الفلول الصليبية، النافذة في صناعة القرار في الولايات المتحدة.

ويكشف من جهتهما الباحثان/الأمريكية "ماريسا سانتيرا" والايرلندي "سيمون بيلز" اللذان تخصصا في بحث السياق الديني والاجتماعي والسياسي للكنيسة الكاثوليكية الرومانية، عن أبرز داعمي جماعة فرسان مالطة، (التي تمثل الوجه الآخر للماسونية) من السياسيين الأمريكيين-الغربيين: الرئيس الأمريكي "جورج واشنطن"، روزفلت، جيرالد فورد، جون كنيدي وأخيه روبرت، رونالد ريغان، بريسكوت بوش (وهو الجد الأكبر لجورج بوش الابن) ودونالد رامسفيلد، وديك تشيني، جورج بوش الأب والابن، رئيس وزراء بريطانيا السابق وينستون تشرشل، ورئيس وزراء بريطانيا السابق طوني بلير، الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك، كارل ماركس، ورئيس وزراء كندا السابق روبرت بوردون، وجون ماكدونالد، ومؤسس منظمة الصليب الأحمر "أونري جون دونانت".

لم تكن كلمات الرئيس جورج بوش الابن عن الحروب الصليبية مجرد زلة لسان؛ بل يفسرها أيضاً الحقد الكامن وراء إطلاق البيت الأبيض-العبري تصريحات دينية توراتية بين الحين والآخر، عبر جورج بوش الابن وإدارته. وجاءت تصريحاته منسجمة مع المشاعر الدفينة والمكبوتة لفرسان مالطة ولعناصر الحركة الماسونية.

وتحدث باحثون وإعلاميون وكتّاب منهم الكاتب اللامع محمد حسنين هيكل، والمفكر الأمريكي (جيرمي سكاهيل)، بأن معظم الجنود المرتزقة في العراق يحملون جنسية "دولة فرسان مالطة"، مما أكسبهم مسحة تبريرية لا سابق لها؛ وأن قادة "منظمة بلاك ووتر"، وعلى رأسهم الجنرال الأمريكي المتقاعد "جوزيف شميتز" الذي عمل مفتشاً عاماً في وزارة الدفاع الأمريكية- البنتاغون، ثم انتقل للعمل كمستشار في مجموعة شركات "برينس" المالكة لشركة "بلاك ووتر"، يتبجحون كثيراً حول عضويتهم في السلك السيادي العسكري لجماعة فرسان مالطة، التي كان وما زال هدفها المعلن هو "إعادة بناء هيكل سليمان" في القدس المحتلة، وفي مكان المسجد الأقصى المبارك.(١) وتعمل منظمة "بلاك ووتر" المكونة من جيش من المرتزقة

---

(١) قاسم عبده قاسم. مؤرخ مصري، مقالة: تاريخ القتل المأجور، شبكة إسلام أون لاين، ٢٠٠٧/٥/١٣.
وانظر: بحث لفيصل شوقي، السر المباح في أصل بوش السفاح- شبكة الجود الثقافية ٢٠٠٦/٣/٢.

كقوات أمنية خاصة في العراق، تغتال النخب العلمية العراقية وتنهب آثاره وتبذر الفتن الطائفية فيه وتنشر القتل والدمار وتنفذ المخطط الصهيوني لتمزيقه.

ويعتبر الرئيس المؤسس لمنظمة "بلاك ووتر" عضواً رئيسياً في هرمية فرسان مالطة التي بدأت تتسلل إلى العراق المحتل بتسهيل ورعاية من الغزاة الأمريكان منذ العام ٢٠٠٤. أما علاقات حكومة فرسان مالطا بالبلدان العربية فقد بدأت تظهر للعيان في وسط العاصمة الأردنية عمّان وفي شارع المدينة المنورة بالذات حيث افتتحت حكومة فرسان مالطة سفارتها. ويحمل سفيرها (وليد الخازن وهو من أصل لبناني) صفة مستشار عسكري. ومن الملفت للنظر أن هذه الرتبة العسكرية تتنافى مع ما تتظاهر به هذه الحركة بأنها تسعى لتقديم مساعداتها إلى "جمعيات خيرية..!". أما أقدم سفاراتها في الوطن العربي فتقع في وسط القاهرة في ٢٠ شارع هدى شعراوي، وباشرت عملها هناك منذ ١٩٨٠. ويذكر أن الإرهابي رئيس وزراء الكيان الصهيوني آنذاك شيمون بيرين، طلب من مصر- السادات الاعتراف بدولة فرسان مالطة. وما يثير الدهشة أن الكيان نفسه ليس فيه سفارة لفرسان مالطة.

وما بين افتتاح أحدث سفارة (في الأردن) وأقدم سفارة (في القاهرة) في الوطن العربي، انتشرت سفارات دولة فرسان مالطة من لبنان إلى المغرب، مروراً بالسودان والصومال وأريتريا وجزر القمر.(١)

لماذا بُوصلة المشروع الأمبريالي الصهيوني الكولنيالي الغربي موجهة منذ مئات السنين، بل منذ قرون، نحو منطقتنا العربية، وبخاصة نحو مصر؟ حين يتأمل المرء ما صدر من موسوعات عن هذه الأمة وحضارتها العربية الإسلامية بمرتكزها ومعيارها وقلبها ودورها، مصر، من خلال ما يسمى بالمستشرقين أو مؤسسات متعاملة بدءاً من القلب إلى الأطراف العربية، يتساءل بإلحاح واندهاش: كيف أخلى العقل العربي مكانه وتخلّى عن مكوناته وثوابته وموروثه الطويل ليقدم نفسه متسولاً عاجزاً قاصراً يبحث عن أب يتبناه ويرعاه، حتى لو كان من غير معتقده ولغته وبيئته؟ تتقاذفه يمنة ويسرة قوى الشر والعدوان ليكون أداة طيعة لها، حبيس سياساتها وأطماعها؟ إنه إركان على المستعمر الجديد، القادم على صهوة حقوق

---

(١) إبراهيم علوش، لماذا سفارة منظمة فرسان مالطة في الأردن؟ – موقع الصوت العربي الحر.
والمصدر نفسه: فرسان مالطة، جيش الظل الأمريكي، موقع وكالة الأخبار الإسلامية. وانظر: عبيدلي العبيدلي- بلاك ووتر والمياه السوداء، صحيفة الوسيط العدد الصادر ٢٠٠٧/٩/٢٥. وانظر أيضاً: محمود مورو- فرسان مالطة والحروب الصليبية لم تتوقف، موقع الإسلام اليوم.

الإنسان وحماية الأقليات والديمقراطية، من خلف المحيطات والبحار، ليتولى من جديد مهمة التقسيم والتفتيت والحصار والقهر والنهب والتدخل والهيمنة وامتهان "السيادة" وسلب القرار وكمّ الأفواه وكبح الإرادة، كي يسود بريق الدولار الأمريكي، المخطط الأمريكي – الغربي – الصهيوني.

يتماهى المخطط، المشروع الأمريكي – الغربي – الصهيوني مع ما يحاول البعض من المعارضات العربية، الذين جاؤا على صهوة جواد الإمبراطورية الرأسمالية الغربية، فرض أنفسهم مع من في الداخل، مدعمين بالتدخل العسكري الغربي بما يشكله من مؤشرات خطرة لها علاقة مباشرة بمستقبل هذا الحراك وهذه الانتفاضات العربية، في محاولة مشبوهة من البعض أن ينحرف بالمجرى الطبيعي لهذه الثورات، أو أن يركب موجتها بانتهازيته البغيضة المعتادة، كي يحول دون تحوّلها إلى تيار ثوري عربي جارف، ينتمي إلى العروبة وحركة التحرر القومي العربية المناهضة للتبعية ويؤسس لنظام عربي جديد يحمل مشروع النهضة لصالح أصحاب المصلحة الحقيقية في الثورة والتغيير، على قاعدة إحياء الهوية الجامعة وإجهاض أي تغلغل يمكّن المخطط–المشروع الإمبراطوري من فرض سياساته وهيمنته. وما يحدث في سوريا وليبيا ليس بعيداً عما يحدث في مصر الكنانة، حيث يتنامى شعور عند ذلك "البعض" يدعو بضرورة العودة إلى "مصرية مصر" أو "فرعونية مصر"؛ بمعنى التوقف عن أي دور مصري خارجي، خاصة بما يتعلق بفلسطين والعدو الصهيوني والغرب وأطماعه، تحت دعوى الحفاظ على "وحدة" الثورة؛ ما يدلل ويعني أن ذلك "البعض" بارتباطاته القديمة ومصالحه مع الرأسمالية الغربية التي ترعى ذلك المخطط–المشروع في المنطقة، ترفض عروبة مصر واستعادة دورها ومكانتها، في إحياء وبعث الإرادة السياسية برؤية معرفية تقوم على تطوير القدرات لتشخيص كافة التحديات، بما يحفظ لمصر وللأمة مكانتها وللأجيال العربية كرامتها؛ وكشف حقيقة الضياع الذي اكتوت مصر والأمة بناره والهوان الذي آلت إليه.

إن ثورات مصر المتواصلة، جاءت نتيجة كفاح الشعب المصري من أجل العزة والكرامة والحرية والاستقلال الوطني والتحديث والتطوير والتنمية. فثورة ١٩١٩ ولدت لتحقيق الأهداف التي أخفقت في تحقيقها ثورة أحمد عرابي، وثورة ٢٣ يوليو انطلقت وتفجرت لعدم إنجاز أهداف ثورة ١٩١٩ وتحرير الأرض العربية من براثن الاستعمار البريطاني – الفرنسي – الصهيوني، على طريق مشروع نهضوي تحريري عربي. كذلك جاءت ثورة ٢٥ يناير لتزيل ما حدث من ردة على ثورة يوليو، كما جاءت

لتصحيح المسار الذي انحرف بثورة يوليو بعد تولي "السادات" الحكم ومن بعده نظام "مبارك" المخلوع؛ وهذا هو المأمول، حيث عانى الشعب المصري، كذلك عانت الأمة العربية معاناة ما بعدها معاناة بعد الردة على ثورة يوليو. وتكاد تكون أهداف يوليو ويناير متطابقة، حيث نادت يوليو بالقضاء على الاستعمار وأعوانه وسيطرة رأس المال والقضاء على الإقطاع، واستبدلت في ثورة يناير بالقضاء على التبعية والقضاء على الفساد وإعادة الدور القومي الريادي لمصر الذي كان الغرب يحسب له كل حساب.

فثورة ٢٣ يوليو ولدت بعد أربعة أعوام فقط من احتلال فلسطين. وحين بلغت ثورة يوليو الرابعة من عمرها، بهويتها القومية، جاء عدوان قوى الاستعمار القديم، العدوان الثلاثي الذي قادته بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني، ليضاعف من التفاف وتحلّق الجماهير العربية حولها، بينما القوى المضادة، التي رأت في ثورة ٢٣ يوليو "انقلاباً اختطف الثورة الحقيقية"، راهنت على استعادة الصولجان الموعود. وقد أتاحت مكانة مصر يومئذ في العالم الثالث لقادة الثورة، وفي مقدمتهم جمال عبدالناصر، أن يتبوأوا قيادة كتلة حركة عدم الانحياز، أو ما عرف بالحياد الإيجابي، ومعها وخلفها موقف عربي مساند ومتضامن، رسخت أطره وأحكمت طوقه مصر عبدالناصر التي قضّت مضاجع الإمبريالية والصهيونية ثمانية عشر عاماً بوحدة الصف، من خلال المقاطعة العربية التي شكلت عاملاً أساسياً وحصانة أمام أي اختراقات. كما كان التقاتل والاعتداء على الشقيق والتشذرم من المحرمات؛ وهي الأهداف التي يسعى إليها المستعمر والعدو الغاصب، والعامل الحاسم في تشريع الأبواب للتدخلات والسطو والعربدة، والنهب وضرب الأمن القومي والتخريب داخل المجتمعات والأقليات العرقية، التي شهدت وعاشت عصرها الذهبي في مصر يوليو. فيما بتنا نتلقى النصائح والدعوات من الغرب، من الغزاة الجدد، من البلطجة الأمريكية، التي باتت تقدم الوعظ والنصح للمعارضات العربية، بل هي النافذ في حال اليمن، وتصول وتجول في أكثر من عاصمة أو مدينة عربية.

إن الإمبراطورية الأمريكية، وهي تسير وبوتيرة بطيئة على شفير الإفلاس والهاوية، بدأت تفقد سيطرتها على شبكة القوى التابعة التي بنتها على مدى ستين عاماً. ولا يفوتنا هنا أننا نحن العرب المسؤولون أولا وأخيراً، لأننا نحن من شرّعنا أبواب المنطقة العربية بأيدينا لنستقبل بالأحضان الكوارث التي تحل بنا. ولأننا تخلينا راضين عن حل خلافاتنا، ومضينا في التخندق خلف نزوات وحسابات

شخصية وفئوية سلطوية استبدادية، وحسابات أبعد ما تكون عن المصلحة الوطنية والقومية العليا، التي تفرض حسم أي تباينات في مواجهة أخطار تتهددنا، وهي أخطار مصيرية ووجودية، والتغاضي عنها من أكبر الكبائر. والداخل العربي بناؤه هش هزيل مستكين متقوقع، يقبل ويرضخ وينبطح للخارج بإملاءاته وشهوات سياساته. بينما كنا نحن العرب في حقبة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، والأمة كما هي بمساحتها الجغرافية وأعلامها التي ترفرف خفاقة، والكثير منها بفعل المد التحرري القومي الذي قادته مصر عبد الناصر؛ وكذلك بفعل القضاء على الإقطاع الذي تميز بتوزيع الأراضي التي صادرها الإقطاع البغيض على الفلاحين؛ وطبقت مجانية التعليم بعد أن كان حكراً على النخب الرأسمالية والحاشية وأصحاب النفوذ، كما هو في الحقل الصحي والطبي؛ ليكون تأميم قناة السويس من أكبر انجازات ثورة ٢٣ يوليو، هذه القناة التي كانت تحتكرها وتهيمن عليها بريطانيا الاستعمارية. من ثم كشفت قوى البغي والعدوان بعد التأميم عن وجهها بعدوانها الثلاثي، الذي أجهضته مصر وأفشلت أهدافه الرامية لإعادة سيطرتها ليس فقط على قناة السويس بل على مصر، لإسقاط ثورة ٢٣ يوليو بمشروعها التنموي التحرري، وذلك تحت وطأة المقاومة المصرية الباسلة والظهير العربي. وتميزت تلك الحقبة في الإسهام الفعلي في التتنمية والتصنيع الطموح، وبناء السد العالي العظيم، وتفعيل دور الجامعة العربية، وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية. إنها مصر التي قالت إننا خسرنا معركة لكننا لم نخسر الحرب (في اشارة لنكسة ١٩٦٧)، ودفعت بحرب الاستنزاف بعد إعادة بناء القوات المسلحة وتهيئتها لعبور قناة السويس كمانع مائي، وتدمير خط بارليف، كمانع عسكري للعدو في حرب ١٩٧٣، وصاحبة مقولة: لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض مع العدو. وهي مصر عبدالناصر الذي رحل إلى بارئه فقيراً، بل مديناً للبنك المصري المركزي؛ لا قصر له ولا مسكن ولا ثروة ولا توريث ولا حسابات مصرفية ولا أرصدة. وفي ذات السياق، وبمناسبة زفاف كريمته "هدى"، لجأ عبد الناصر إلى البنك المصري للحصول على سلفة مالية، يغطي بها نفقات قرانها من "حاتم صادق". هذه هي مصر عبد الناصر، الذي لم يكن يوماً من أباطرة المال وتهريب النفائس، ولم توصم فترة حكمه بالفساد ونهب المال العام. كما أن الرئيس المصري أنور السادات، أقدم في منتصف الثمانينيات على سحب المسكن الذي كان يأوي أسرة عبد الناصر في منشية البكري بالقاهرة، لتضيق بهم الأرض بما رحبت. وتجدر الإشارة إلى

استضافة حاكم الشارقة لعبد الحكيم عبدالناصر في تلك الفترة. (١)

لقد أسقطت ثورة ٢٥ يناير نظام الاستبداد والتسلط والقمع والفساد والتبعية الذي رعته قوى السيطرة الاستعمارية، مسقطة بذلك الدستور كمقدمة لفترة انتقالية طويلة. وتأتي الديمقراطية في مقدمة شروط التغيير. وقد سعى الرئيس الأمريكي باراك أوباما لإجهاض هذا المد الثوري في مصر للانتقال إلى الديمقراطية خلال مرحلة قصيرة، يبقى نظام الحكم خلالها عملياً في أيدي طبقة الحكم وفلول النظام المخلوع، بعد الحفاظ على الدستور القائم بتعديلات تطال القشور لا أكثر؛ وإجراء انتخابات عاجلة تضمن مساهمة جماعة الإخوان، التي تتذبذب مواقفها بين مد وجزر، في البرلمان واستمرار النظام؛ وهو ما توضحه وثيقة أمريكية نشرت مؤخراً، تؤكد أن هذه الخطة الأمريكية قد تم تنفيذ مرحلتها الأولى الخاصة بالاستفتاء فعلاً، وتتمثل مرحلتها الثانية في انتخابات سبتمبر/أيلول-أكتوبر/تشرين الأول البرلمانية. والمطلوب، بل الهدف، من هذه الخطة هو ضمان استمرار تبعية مصر واحترام معاهدة "السلام.." مع العدو الصهيوني؛ بمعنى عدم توقف هذه المعاهدة، وعدم التضامن مع فلسطين وشعبها؛ وإبقاء مصر مكبلة بالقروض-القيود لتسير في فلك التبعية، وليصل الأمر إلى نقطة رسم معالم خريطة جديدة، يريدها الطامح لأمريكي-الغربي، ويشعر فيها العدو الصهيوني بالحفاوة.

يتبدّى هذا بما قاله "ساندي بيرغر" مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق، "علينا أن ندعم جيلاً جديداً يحكم في المنطقة العربية، أقل تأثراً بمشاعر العداء للغرب وللصهيونية"، ما يكشف بشكل فاضح كيف أن مستقبل المنطقة العربية يرسمه ويصنعه غير أصحابها وغير أهلها، فيما هم صاغرون، مسلّمون بمصير يدعّون إليه دعّاً.

وبينما كان التاريخ العربي في حقبة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي محملاً بالآمال والطموحات؛ والمد القومي بلغ ذروته؛ والصراع مع أعداء الأمة والطامعين بثرواتها مفتوح وممتد على مختلف الساحات، كان هذا التاريخ يصنعه أصحابه وأهله، الرافضون للتدخل الخارجي السافر ومشاريع العربدة والتبعية؛ فيما المجابهة مع العدو الصهيوني اتخذت مسارها الطبيعي. والجميع يعرفون، حكاماً

(١) يروي صاحب مصنع الاتحاد للألمنيوم في الشارقة، رجل الأعمال الفلسطيني منير منصور، أن عبدالحكيم عبدالناصر توجه إلى مصنعه برفقة مهندس مصري لشراء سيارة مستعملة. وصمم صاحب المصنع على تقديم السيارة لابن عبدالناصر بدون مقابل، إلّا أن عبد الحكيم تمسك بدفع ثمنها.

وأفراداً، ويدركون أن من يعرف ماذا يريد العدو الصهيوني يعرف بماذا تفكر الولايات المتحدة الأمريكية. والجميع يعرفون ويدركون، أنه لا يمكن لأمريكا أن تنفّذ عملاً أو تبارك آخر على المستوى العربي إلاّ إذا كانت مصلحة العدو تتقدمه على ما عداه، حتى على المصلحة الأمريكية ذاتها، خصوصاً منذ النصف الثاني من القرن الماضي؛ أي ما بعد انتصارها في الحرب العالمية الثانية، وتبوئها لموقع الصدارة الاستعمارية، وأبرزها العهدين البوشيين.

فبعد أن شكل الاستعمار القديم منطقتنا على أساس كيانات منسجمة مع مصالحه، وفي "دول أعطاها شرعيات" لم تكن متوافقة مع أماني شعبها (سايكس-بيكو١٩١٦)، صرنا اليوم في عصر تضع فيه الرأسمالية الأمبريالية قواعد ومعايير الشرعية للدول وللأنظمة والحكام؛ وتبرْع فيه واشنطن في تخطي الخطوط الحمر، وتبدع في التدخل السافر وامتهان السيادة، وتجتهد بإثقال أسماعنا بالخطب الرنانة الجوفاء عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام العالمي. هكذا أطل رئيس الولايات المتحدة جورج بوش الإبن، بصفته إمبراطوراً يقود معركة تحرير العالم من مخاطر وضَع هو مواصفاتها وحدد لوحده معاييرها؛ وأخذ العالم إلى صراع حضارات ووضع العرب والمسلمين في قائمته السوداء.

ومع خروج بوش الابن من البيت الأبيض-العبري، ليخلفه باراك أوباما، بادر هذا الإفريقي المنحدر من أصول "إسلامية.." إلى المصالحة في المفاهيم، ليكتشف "الإسلام السياسي" كعنصر إيجابي في منظومة منطقة الشرق الأوسط، حين خاطب العرب والمسلمين من مصر وتركيا ودعاهم إلى الحوار، حوار أوباما الذي انكمش وتعثر وانزوى على أعتاب القدس، مدينة السلام، التي ترمز إلى حوار الثقافات والحضارات والأديان. فكلما اقترب أوباما من التعامل مع القضية الفلسطينية، ولغته كما هي لغة أسلافه، حق النقض، الفيتو، كلما ابتعد عن العرب لأن السياسة الأمريكية انطبعت بالسياسة الصهيونية، حيث يتغير الرئيس الأمريكي، ولا يتغير إعجاب الإدارات الأمريكية بالصهيونية ومشروعها. فكيف لدولة كبرى، عضو في الأمم المتحدة، يفترض فيها التزام الشرعية الدولية بمنظمة الأمم المتحدة والتي تقع على الأرض الأمريكية، وكل المعاهدات والاتفاقات المعنية بحقوق الإنسان وحماية المدنيين أثناء الحرب، أن ترتكب الجرائم ضد الإنسانية وتعبث في العالم، شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً كما ترتكب الموبقات والبغي والعدوان في حروبها وغزواتها وقرصنتها، وسلاحها الأساسي للتدخل في شؤون البلاد والعباد وممارسة الضغوط عليها من أجل

الانصياع لإملاءاتها وشروطها ومطالبها هو رفع شعار حقوق الإنسان، والمطالبة بتمكين الأقليات من حقوقها في منطقة الشرق الأوسط، تحديداً .. من دون أن تخضع للمساءلة؟ السؤال يبدو ساذجاً، لأنه يعني دولة كبرى تستند في سياساتها، بسطوتها العسكرية، وقوتها العاتية لتحقيق أهدافها، ولم تبدِ أي اهتمام بحقوق مشروعة وقيم وعدالة، وتفسر القوانين وفقا لنزواتها، وانسجاماً مع سياساتها الإستراتيجية، دون أن تقف يوماً مع قضية عادلة، ولا أيدت حقاً مشروعاً لشعب من الشعوب المقهورة؛ بل كانت دائماً سباقة في معاداتها لتطلعات الشعوب، وراعية ومؤيدة لكل أنظمة العدوان والاستبداد والقمع والفساد والعنصرية.

إنها الولايات المتحدة لأمريكية التي أرادت وتريد دس السم في العسل؛ وانفتحت شهيتها من غير جهة لإدخال أصابعها للتلاعب والاستفادة والاستثمار في الحراك العربي، إن وجدت إلى ذلك سبيلا؛ وقبله في ارتباط كل من العراق والسودان بمشروع التقسيم الذي تضمنه مشروع الشرق الأوسط الكبير-الأمريكي، الذي اقترن بالغزو الإمبراطوري الأمريكي- الغربي والحرب على ما سمي "الإرهاب" بهدف إعادة ترسيم الخرائط السياسية، كفكرة محورية لتأسيس نظام إقليمي جديد يضم دولا عرقية وطائفية، لفرض حالة "الفوضى الخلاقة" التي تُمكّن العدو الصهيوني من القيام بدور المهيمن القادر على ضبط إيقاعات تلك الخرائط السياسية، ونزع الهوية القومية عن الوطن الجامع ذي اللغة والمعتقد والتاريخ المشترك، ولإجهاض واحتواء وتبديد كل فرص إعادة إحياء مشروع نهضوي تحريري حضاري للأمة يكون قادراً على إلحاق الهزيمة بالمشروع الصهيوني بظهيره المشروع الرأسمالي الامبريالي الغربي بلونه الجديد، وعلى غرار اتفاقية سايكس - بيكو ١٩١٦. فمن الذي ألقى قنبلتين ذريتين على مدينتي هيروشيما ونكازاكي اليابانيتين، أهلكتا وشوهتا مئات الالاف من البشر؟ ومن الذي أباد ملايين الهنود الحمر وسفك دماء المزارعين أصحاب الأرض الأصليين على الأرض الأمريكية قبل أن تصبح ولايات متحدة؟ ومن شن حرباً همجية قذرة في فييتنام أزهقت أرواح ملايين البشر، واستخدم سياسة الأرض المحروقة بكل ما أنتجته أسلحة الدمار والهلاك المحرّمة؟ ومن الذي دمّر وخرّب وتآمر، وحاصر وعاقب دولاً وشعوباً باسم القانون والشرعية الدولية، وهو أول من انتهكها وفض بكارتها. إن ما فعله الأمريكي في كل جهات الأرض تنطبق عليه حكماً تسمية الدولة المارقة. لأن هذا الأداء والسلوك جزء من طبيعة وسمات النظام الرأسمالي الامبريالي الأمريكي، وأساس وجوده واستمراره؛ ولذلك فإن هذا النظام يرى في الكيان الصهيوني

مثاله وصورته، ولا يترك فرصة إلاّ ويؤكد فيها دعمه المطلق له سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً، مهما ارتكب هذا الكيان الفاشي من اعتداءات وحروب ومجازر وإبادة وتهويد وعنصرية وحصار. وظل عدم الاعتراف بالفلسطينيين كشعب، المنطلق الأيديولوجي الصهيوني-الغربي الاستراتيجي الناظم لمواقف النظام السياسي للكيان العنصري الرافض لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة؛ حتى بات العرب يزخر عالمهم بالثورات ومخاضات تغيير الشكل والمضمون وولادة أنظمة جديدة، قد تكون صورتها حديثة، أو أنها قد تستنسخ سابقاتها؛ كما باتت قضاياهم وحقوقهم مرمى للفيتوات الأمريكية، وهدفاً للفصل السابع، حصاراً ومحاكم جنائية؛ وتحولنا، لأننا مسلوبو الإرادة، إلى سوق استهلاكية للغرب ومصانعه، ولعمالة وافدة أخلّت بالتركيبة الوطنية الاجتماعية.

ومفارقة الولايات المتحدة هي إقرار مجلس النواب لتسوية رفع سقف الدين العام التي تم التوصل إليها (٢٠١١/٧/٣١) بين البيت الأبيض العبري والزعماء الديمقراطيين والجمهوريين في الكونغرس، في حين لا يزال معدل النمو الأمريكي منخفضاً (١،٣٪) ومعدل البطالة مرتفعاً (٩،٢٪) وبلغت مديوناتها ١٤٣٠٠ مليار دولار، وجل هذه الديون صينية وعربية-خليجية.[١] حيث يسعى الجمهوريون لحلول جزئية هدفها إغراق الديمقراطيين بحلول الإفلاس المالي والسياسي قبل الحملات الانتخابية الرئاسية المقبلة. فيما الديمقراطيون يسعون لآماد أطول بهدف العمل على برنامج مريح دعائياً وانتخابياً. وفي كلتا الحالتين، تدور حرب ضروس، ويتنافس الحزبان على إبعاد تجرع الكأس المرة في ظروف داخلية وخارجية سيئة تمر فيها الولايات المتحدة. المفارقة أنها الأولى عالمياً بكل ما يخطر ولا يخطر على بال. كذلك هي الولايات المتحدة السباقة في كل توليد للأزمات الداخلية التي لها بعد وامتداد دولي، والعالم لم يكد ينسى أزمة العقارات والائتمانات الأمريكية التي امتدت إلى مختلف بقاع الأرض وأصابت العالم أكثر مما أصابت الأمريكيين أنفسهم من أزمة مالية واستثمارية ذات محتوى مصرفي دولي؛ وهي واشنطن التي يثبت تاريخ علاقتها المالية والاقتصادية الدولية أنها لم تكترث يوماً بأزمة تمر بها؛ لأنها تدرك قدرة سطوتها على إلباس خصومها وحلفائها وأعدائها الثوب الذي تريد، باللون والطعم والرائحة الأمريكية.

---

(١) جريدة نيويورك تايمز، ووسائل إعلامية ووكالات أنباء، ٢٠١١/٨/٢.

المهم كيف يمكن لنا نحن العرب وللدول النامية أيضاً، والدول تقاس باقتصادياتها واستثماراتها ونموها وتطورها وفعاليتها في المستويين الإقليمي والدولي، الاستفادة من هذه الأوضاع لتحسين مواقعنا على الخريطة السياسية الدولية، خصوصاً وأننا نمتلك ٧٠٪ من قوة وثروة النفط العالمي؟ وهل سيكون بمقدورنا أخذ العبر والدروس واستثمار تلك الأزمات التي بدأت تنخر الجسم الأمريكي، وهو ما ولن يتم دون أن نقولها تجلجل في كل الجنبات، عالية مدوية في وجه واشنطن والعواصم الغربية معها: كفى، لأننا سئمنا سياساتكم وزيف شعاراتكم ودعمكم اللامحدود للكيان الصهيوني. ولن تبقى بعد اليوم إرادتنا مسلوبة، وقرارنا ممتهن، وسياستنا منتهكة، وحدودنا مخترقة، وأرضنا ومياهنا لن تكون ممراً ولا مقراً؛ نصادق من يصادقنا ونعادي من يعادينا؛ أم سيكون الحل لتلك الأزمات التي تعيشها واشنطن، مثل ما سبق، على حساب أموالنا ومحافظنا السيادية واستثماراتها، ترتع فيها السياسة الأمريكية والمصارف الأمريكية ومصارف الدول الصناعية الأخرى؟

وما ينكأ الجراح، أنه في بلد عربي مثل الصومال، المثقل بدموع الجياع، والمنكوب بالنزاعات ودماء الأبرياء، نجد شعباً واقعاً تحت نيران إخوة السلاح في حرب أهلية طالت، ويصبح "دولة مجاعة" تنفق الأموال، أموال شعبها، على ما يقتلهم لا على ما يقيتهم ويسد رمق عيشهم؛ والكل أغلق أبوابه وخلد للنوم، تماماً كما صمت الآذان أمام نداءات وصراخ واستغاثات أهل القدس، التي ما اختلفت عن استغاثة تلك المرأة العربية بالخليفة المعتصم بالله، وعلى مسمع ومرأى الأمم المتحدة، حجر الشطرنج، الذي يحركه ما يسمى العالم الحر!

ومن نافل القول، أن حكاية ما يسمى "العالم الحر"، التي سادت وانتشرت في أرجاء الكوكب الأرضي، بصدئها وصديدها، لم تكن إلاّ أكذوبة روجت لها إمبراطوريات السلاح والإعلام والمال. وفضيحة إمبراطور الصحافة العالمية "روبرت مردوخ"، مردوخ-غيت، تستحق متابعة عربية دؤوبة وواعية. فهو الذي لعب دوراً محورياً في دعم الكيان الصهيوني، وتنمية النزعات الأكثر عدائية للعرب والفلسطينيين على المسرح الدولي، وتبنّى الأطروحات الصهيونية.

وفي تحرك متسارع، لافت ومنظم، ومع بداية انهيار امبراطورية مردوخ للتنصت ورصد أنفاس البشر في عالمه "الحر" في غربه "الديمقراطي"... بدأ زعماء المنظمات اليهودية والصهيونية الموالية للكيان في الولايات المتحدة وأوروبا وأستراليا وغيرها حملة تستهدف الدفاع عن امبراطور الصحافة العالمية ومؤسساته الإعلامية

التي تضم ما يزيد على ١٧٠ مطبوعة وعشرات محطات التلفزة وتسيطر على شبكات أقمار صناعية، فضلاً عن دعمه المخفي والمعلن لتيارات سياسية ودينية معينة حول العالم يتجاوز دورها كونها مجرد سيطرة إعلامية وساسية بواقع تأثيره في مجريات انتخابية وتصيّد ساسة واغتيال آخرين إعلامياً. والأمر الذي يحاول الغرب غض الطرف عنه هو أن مردوخ كيان استخباراتي متعاظم النفوذ والتغلغل، كان وراء ظهور جماعات متطرفة مثل جماعة "حلف الشاي"، بدعمهم مالياً وإعلامياً، ليتحوّلوا إلى تيار سياسي فاعل. وكان إعلام مردوخ وراء حملات التحريض التي شنها المحافظون الجدد والمجمع الصناعي العسكري وأباطرة المال الصهاينة لغزو العراق، لا سيما قناة "فوكس" الإخبارية. كما أن مردوخ ليس فقط مجرد إمبراطور إعلامي، بل هو في حد ذاته، وفي إطار مؤسساته المتنفذة والممتدة حول العالم، اليهودي الأسترالي الأصل، "الإسرائيلي" الجنسية الذي لم يكتف بالسيطرة على العالم الغربي، بل دأب مؤخراً في محاولة للتسلل إلى العالمين العربي والإسلامي. فهاهو يشارك رجل أعمالٍ تركياً، بعد تدني المشاعر التركية الشعبية تجاه العدو الصهيوني، وبعد نجاحه في توقيع عقد مع شركة روتانا العربية بغرض الاستحواذ على المقدرات الثقافية العربية والمنتَج الفني العربي، ومعظمه مصري، للتعتيم عليه وتشويه الذاكرة العربية.(١)

لم يكن الإمبراطور "روبرت مردوخ" الوحيد الذي أقام إمبراطوريته الصحفية على التنصت ومتابعة الهواتف النقالة وغير النقالة للشخصيات الشهيرة. فقد تحولت "الأنظمة الديمقراطية"، أنظمة "العالم الحر".. الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، إلى إمبراطوريات للتنصت على مواطنيها لا سيما بعد ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، مما فضح دور أجهزة استخبارات تلك الدول التي جعلت كل تحركات المواطن وسكناته مرصودة، باسم "الشفافية" و"الإيمان بحقوق الإنسان" و"حرية الفرد".

وحول فضيحة إمبراطورية "روبرت مردوخ" في بريطانيا مؤخراً، يدعو الكاتب البريطاني "ليتل وود" إلى تجاوز قضية من تلوثت سمعتهم بفعل التواطؤ مع إمبراطورية مردوخ. ويهيب الكاتب بالشعب البريطاني أن يسترد مؤسساته التي اختطفتها الدمى التي يحركها الكيان الصهيوني. ويرى أن المطلوب بعد انفضاح أمر "مردوخ" هو تسليط الضوء على من يقدّم لهم الساسة البريطانيون آيات الإجلال والاحترام. ويمضي "ليتل وود": إن العدو الأساس هو اللوبي الموالي للكيان الصهيوني، وهو منظمة تنتسب إلى حزب المحافظين، تدعى "أصدقاء إسرائيل المحافظون"، تعلن أن

---

(١) موقع ريدريس- ٢٠/٧/٢٠١١.

هدفيها التوأمين هما دعم الكيان وتعزيز الاتجاه المحافظ. وهذا الفساد يتغلغل حتى يبلغ قمة الهرم السياسي. فرئيس الوزراء البريطاني المحافظ "ديفيد كاميرون" يعلن تأييده اللامحدود لهذه المنظمة، وبحميّة أيضاً، قائلا: " إنني لا أفخر بكوني محافظاً وحسب، بل بكوني محافظاً صديقاً حميماً لإسرائيل، بل صهيونياً، كما أعتز بالدور الرئيسي الذي يلعبه أصدقاء اسرائيل".(١)

ومن سخرية التاريخ، وأقسى ما يمكن أن يلم بحضارة ما، انعدام معيار السيادة كبوصلة مطلوبة، مما جعل المنطقة العربية بأرضها ومائها وأجوائها مفتوحة للغرب الذي زرع وأعطى ديمومة الحياة والبقاء للعدو؛ مستبيحاً الدار والقرار، ضالعاً في معاداة شعارات النهوض أو التحرر أو الوحدة. ومن سخرية التاريخ أن يستمر العرب خلف شماعة الارتهان إلى الولايات المتحدة، وهي التي تنصّلت من كل وعود رؤسائها، وآخر هذه الوعود ما نادى به الرئيس باراك أوباما حول الاعتراف بفلسطين ضمن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليكون ذلك في - سبتمبر/أيلول ٢٠١١؛ وهي التي تعمل، بالمقابل، طبقاً لخطاب تطمينات جورج بوش الابن للكيان الصهيوني في أبريل/نيسان ٢٠٠٤ القاضي بالاعتراف بالقدس كعاصمة للكيان، عملاً ببنود قانون نقل سفارتها من تل أبيب - تل الربيع- إلى القدس، الصادر عام ١٩٩٥. وهي واشنطن التي تؤكد بأن مقاطعة جامعة الدول العربية، بما فيها مقاطعة الشركات الأمريكية التي لها علاقات بالكيان، تعوق عملية "السلام" في المنطقة وتعوق الاستثمارات والتجارة الأمريكية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبالتالي، فإن الولايات المتحدة ترى أن نظام المقاطعة (الذي أعيد العمل به عام ١٩٩٧) يجب إنهاؤه، وعلى جميع الدول العربية تطبيع علاقاتها مع "جارتها"، الكيان الصهيوني، بمعنى إلزام العرب بالتطبيع و"إعدام" لجنة المقاطعة العربية؛ وبمعنى أكثر وضوحاً سياسة الإملاءات التي تمارسها واشنطن ونقبلها نحن العرب. وهي الولايات المتحدة التي مرّرت لجنة علاقاتها الخارجية بمجلس النواب الأمريكي، وبالأغلبية، "ميزانية المساعدات العسكرية الأمريكية للعام ٢٠١٢، بإجمالي ٦،٤ مليار دولار، نصيب الأسد منها يذهب للكيان الصهيوني، ويوزع الباقي على كل من مصر واليمن ولبنان والسلطة الفلسطينية وباكستان، داعية إلى وجوب أن يقدم الرئيس الأمريكي شهادة رسمية تؤكد تفوق قدرة الكيان العسكرية النوعية والحفاظ عليها، أمام قيود وشروط على مصر، التي بلغت حصتها منها ١،٢ مليار دولار. ومن هذه القيود والشروط:

---

(١) المصدر نفسه.

أن تطبق مصر اتفاقية "السلام" مع الكيان بشكل كامل، والكشف عن شبكات أنفاق تهريب الأسلحة بين مصر وقطاع غزة، بشكل كامل، وتدميرها.. وأن تناهض الحكومة المصرية وتوقف التحريض على العنف، وتضمن الحريات وحقوق الأقلّيات بما فيهم الأقباط.

أما فيما يخص المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية، فقد وضع الكونغرس قيوداً عليها منها:

أن تحارب السلطة التحريض ضد العدو، وألا تحاول الإعلان عن استقلالها من جانب واحد؛ والمقصود بذلك الذهاب إلى الأمم المتحدة في سبتمبر /أيلول، وإلاّ فإنها ستخسر تلك المساعدات؛ وألا تشارك "حماس" في أي موقع قيادي في السلطة، مع تأكيد أن تتولى السلطة مهمة تفكيك المنظمات "الإرهابية" ومحاربة "الإرهاب" والتعامل مع أجهزة أمن العدو، وأن توقف جميع عمليات التحريض، في المدارس والجامعات والكتب الدراسية والمساجد، والاعتراف بحق الكيان في الوجود كدولة يهودية. بمعنى، مساعدات أمريكية مشرّعة للعدو الصهيوني ومكبّلة بالقيود للعرب. وبالمقابل، فعبثاً تراهن الولايات المتحدة على تغيير المزاج الشعبي العربي تجاهها. فهذه سياستها التي لا تنتج سوى الخضوع والكوارث، في ظل الانحياز الأمريكي للمحتل الصهيوني وعدوانيته ومجازره وإرهابه. فمحاولة تغيير صورتها عبثية، وهي سياسة أخفق في تسويقها كل ما أنتجته مصانع أدوات ومواد التجميل التي تستخدمها الدبلوماسية الأمريكية، على الرغم من الصورة الزاهية التي تحاول الظهور بها.

والولايات المتحدة، الدولة المارقة، والكيان الصهيوني المارق، ودول غربية مارقة أخرى، تعد العدة لما يبدو أنه أم المعارك الدبلوماسية، لمنع الاعتراف الدولي بفلسطين دولة في رحاب الأمم المتحدة. وهو موقف رغم تناقضه مع القانون الدولي والإنساني وقرارات الشرعية الدولية، بخاصة القرار ١٨١ الذي يدعو لإقامة دولتين، ينم ويعبّر عن موقف عدائي لا لبس فيه تجاه العرب والفلسطينيين، لإبقائهم رهائن لسياسات أمريكية – صهيونية تقضي بمنعهم من ممارسة حقوقهم وإبقائهم تحت الوصاية. والعرب الذين قرروا، مؤخراً، دعم التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة، يبقى دعمهم حبراً على ورق، كما هي القرارات العربية بدعم صمود شعب فلسطين وأهل القدس، إذا لم يقترن بالفعل. ومع استمرار احتلال العراق، وثبوت زيف الادعاءات الأمريكية ومعها ما يسمى العالم الحر، لتبرير الغزو، وزيف شعار الحرية والديمقراطية الذي يصدح به الغرب، والحرب الصليبية التي أشهرها جورج بوش الابن، فإن ما يبين

ويفسر الحقد الكامن وراء إطلاق البيت الأبيض "الصهيوني" تصريحات توراتية كهذه، أنها جاءت منسجمة مع المشاعر الغربية الدفينة والعنصرية. وهي مشاعر الكراهية والعدائية التي عبر عنها قائد "فرسان الحق" ، النرويجي "أندرس بريفيك" المشبع بالحقد والكراهية، الذي ارتكب المذبحة المزدوجة في أوسلو (٢٢/٧/٢٠١١) وقتل العشرات من أبناء جلدته. وهي المشاعر التي كشفتها، حسب وسائل الاعلام المختلفة، ملاحظاته المدونة أنه مريض مشبع بالحقد والكراهية وذو نزعة انعزالية مفرطة في العنصرية. والجريمة هذه ليست الأولى من نوعها في الغرب، في عالم الحضارة..، العالم الحر.. بلأد الديمقراطيات وحقوق الانسان والمساواة.! من حيث المنفذين وخلفياتهم ودوافعهم العنصرية المعادية للعرب والمسلمين والمهاجرين.

وليس تنظيم "فرسان الحق" سوى نموذج مصغر ممن أرادو ويريدون استعادة زمن "فرسان الهيكل" إبان الحملات الصليبية، الذين احتلوا مواقع نافذة تدعمهم لوبيات ومجمعات مصانع الأسلحة والمرتزقة، وكل ما يندرج في خدمة المحافظين الجدد في الحروب والفتن التي نشروها، مثلما نشروا "الفوضى الخلاقة" والموت والدمار.

ذلك النموذج لم يكن سابقة بدلالاته وأبعاده وتداعياته. فقبلاً كان التعرض لهيبة الرسول الأكرم (ص) في الدنمارك؛ وكذلك الكثير من الصور الرمزية من بينها إحراق القرآن الكريم في الولايات المتحدة؛ وقبلها بعقود كتاب "آيات شيطانية" للمرتد سلمان رشدي المسلم من أصل هندي. ولم تعد تلك الصور مسألة عابرة في العقل الباطني الغربي، بل تؤسس لسياقات سلوكية تؤجج التطرف، منها ما يعتقده (بريفيك) من أن الإسلام هو الأيديولوجيا الرئيسية للإبادة الجماعية.

وفي التاسع عشر من إبريل/نيسان من عام ١٩٩٥ من القرن المنصرم، فجّر أمريكي من الميليشيات المسيحية العنصرية المتطرفة شاحنة مفخخة تحت مبنى للإدارة الفيدرالية في مدينة أوكلاهوما الأمريكية. وفور انتشار نبأ الانفجار، خرجت وسائل الإعلام الأمريكية-الغربية باتهام العرب أو المسلمين بالحادث.

في كل الأحوال، على هؤلاء المارقين أن يفهموا أن الإرهاب نتاج سياسات وظروف موضوعية؛ وأنه بلا دين أو عرق أو هوية؛ نشأ وترعرع واستفحل، كما هي المافيا، على الأرض الأمريكية-الغربية؛ وأنه والرأسمالية صنوان، وبرعاية الإدارات الأمريكية؛ والسفاحون والمارقون القتلة لابد أن يعجبوا ببعضهم بعضاً، أينما كانوا وحيثما نشأوا ووجدوا، وفي أي زمان؛ فكيف في عصر بريق الدولار الأمريكي، العصر الذي تسود فيه شريعة الغاب؟

وفيما يخص الرديف الإرهابي، الكيان الصهيوني، الولاية الحادية والخمسين من الولايات المتحدة الأمريكية، فإن وثيقة بروتوكولات حكماء صهيون، التي تسرّبت في الاتحاد السوفييتي السابق في بداية القرن الماضي، تقول، "لقد أوجدنا بذور الشقاق في كل مكان بحيث لا يمكن اجتثاثه، وأوجدنا التنافر بين مصالح غير اليهود، المادية والقومية، وأشعلنا نار النعرات الدينية والعنصرية في مجتمعاتهم، وخلقنا الصراعات من أجل التفوق والمضاربة في عالم الأعمال. ولم ننفك عن بذل جهودنا في إشعالها منذ قرون". وهذا ما تدل عليه ممارسات الحركة الصهيونية كمؤسسة عنصرية إرهابية منذ اغتيال الكونت برنادوت، الوسيط الدولي في فلسطين في نهاية أربعينيات القرن الماضي، الذي أوفدته الأمم المتحدة للوقوف على جرائم وانتهاكات المستعمر البريطاني، وما آلت إليه الأوضاع على أرض فلسطين إبان حملات الهجرة اليهودية، من خلال المجازر التي ارتكبها شذاذ الآفاق اليهود، وما هو مثبت في السجلات البريطانية حول الإرهابي مناحيم بيغن وغيره من إرهابيي منظمات الأرغون والهاجانا وشتيرن الصهيونية.

من هنا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتحمل المسؤولية الأولى والمباشرة في تفشي الإرهاب كظاهرة بغيضة عولمتها أجهزة الاستخبارات الأمريكية والصهيونية، وسوّقتها في كل الأرجاء، لأسباب أبرزها:

١) أن الولايات المتحدة سلبت الأمم المتحدة دورها وحوّلتها إلى شاهد زور، ومنعتها من القيام بدورها وبواجباتها مما أدى إلى فقدان شرعية وجودها وعجزها عن تحقيق ما ورد في ميثاقها من أهداف تلتصق في شرعية حقوق الإنسان؛ الأمر الذي تسبب في إهدار الحقوق وإلحاق المظالم، والتهرب من تنفيذ القرارات الدولية الصادرة.

٢) أن الولايات المتحدة هي التي أثرَت الظلم والطغيان وتشريع قانون اغتصاب إرادة الشعوب وإنسانيتها، لتكون مقولتها: القوة هي الحق أو الحق للقوة.

٣) مدى الإمعان الأمريكي في عبادة القوة كونها القوة العظمى الوحيدة في عالم اليوم.

٤) أن الولايات المتحدة تحديداً ومعها دول كبرى مسؤولة عن تصدير الإرهاب، من خلال منظمات استخدمتها في مواجهة قوى ما قبل نهاية الحرب الباردة. وبعد أن أكملت تلك المنظمات أو الجماعات مهمتها، تحوّلت بفعل تكوينها ومنشأها إلى ممارسة الإرهاب وترويج المخدرات وغسل الأموال.

٥) أن الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية، عمدت إلى إيواء قيادات ضالعة في الإرهاب؛ تماماً كما صدّرت المافيا برموزها، أو هي أملت على دول تابعة تسهيل إيواء تلك العصابات متذرعة بحجة الدفاع عن حقوق الإنسان.!

هل يعني هذا أن تتصدر دولة مارقة وكيان مارق رأس الإرهاب المنظم، ليبقى بريق الدولار الذي أطاح بتوازن اقتصادات الشعوب، وليسود الترف الأمريكي سياسة الهيمنة والابتزاز، فيما تجلت إشعاعات العداء والقهر والعربدة تجاه منطقتنا العربية، مكارم أخلاق من الأحلاف العسكرية، والعدوانية العسكرية، وسياسة الكيل بالمكاييل المزاجية بلغات لا تنم إلاّ عن الصلف والغطرسة والعربدة ونحن في غفلة من أمرنا؟

إذا كانت تلك حال شعوب الأمة التي تبعثرت وسهل الهوان عليها، فماذا عن موقف النخبة فيها، حكماء وعقلاء؟ وماذا قال وكتب أهل الرأي في تحليل الأوضاع وتفسير القصور في الحلول، التي لم تعد تقبل التأخير؟ وماذا كانت حصيلة مراكز الدراسات العربية؟ فالنخب والمثقفون الملتزمون بقضايا شعوبهم وأوطانهم الذين هم ملح الأرض الذي يعوّل عليه في السراء والضراء وحين البأس، هم الآن دون أدنى تواصل بالجماهير، صاحبة المصلحة الحقيقية؛ ولا استطلاع لرأيهم في وقت يندر فيه من يكرسون جل وقتهم لدراسة عميقة وتحليل رصين وتجديد في الفكر وزيادة في المعرفة المتاحة لمجتمعاتنا عن قضايا الفقر والجهل والأمية والمرض والفساد والثقافة اللاعقلانية، التي تشكل المعرفة وإطارها في وطننا العربي.

ونحن العرب لسنا في حال عمل دؤوب وجاد وفعل حقيقي من أجل استمرار معدلات تقدم مُرضية، على صعيد الإنماء والتطور والتصنيع والاكتفاء الذاتي؛ لاسيما أن القرار المفروض هو أن نبقى استهلاكيين لماكينة إنتاج الآخر. فأحوالنا سيئة وفي الدّرك الأسفل، والأمة في أزمة، حتى في ظل هذا الحراك الذي لم يظهر حصاده بعد؛ ولم يعد من الترف أن نتكلم عن التنمية والتكامل والسيادة والتوحد السياسي. فعندما لا يتفق الفلسطينيون، وعندما لا يتفق العراقيون، وكذلك السوريون واللبنانيون والليبيون واليمنيون والسودانيون والصوماليون؛ كذلك في كل بلد عربي يعاني من الانقسام والفتن والحروب الأهلية والاقتتال؛ وعندما يوجّه السلاح العربي ليقتل العربي؛ فإنهم هم أنفسهم وبأيديهم من يشرع الأبواب ويفتح النوافذ للتدخلات التي تستثمر الشقاق والخلاف والانقسام لكي يحقق الغزاة المصالح الخاصة بهم، وعلى حسابنا، شعوباً ودولاً؛ وبالتالي على حساب الجامع المشترك الذي يجمع الأمة من الدار البيضاء ونواكشوط إلى طمب الكبرى والصغرى وأبوموسى؛ ومن تاريخ ولغة

ومعتقد وثقافة وحضارة، في مقوّم عربي مشترك ضاعت أمجاده جراء الفرقة والعجز والهوان، حتى بتنا لقمة سائغة على مأدبة المارقين اللئام. فالخاص بهذا البلد أو ذاك لابد وأن ينطلق من العام الذي تستظل به الأمة والوطن الكبير. إن الإصرار على استمرار الخلافات وإذكائها هنا وهناك، أو بين هذا التجمع أو ذاك، أو بين هذا المحور أو ذاك، يسمح باستضعاف العرب ويفتح الطريق أمام بث السموم وتغذية الفرقة والنزاعات وتسعير الفتن، ويصب أولاً وأخيراً في خانة ضعف العرب وفرقتهم وهوانهم لمصلحة قوى العربدة. إن التنمية والاكتفاء الذاتي والتعاون والتكامل والتوحد ليست مجرد بديل عن التجزئة والقُطرية الراهنة فحسب، ولكنها ضرورة لدرء الأخطار ولمواجهة التحديات أولا ولجلب المنافع ثانياً من خلال حشد الصفوف والطاقات والقدرات والإعداد لقوة نحن أهل لها، في طريق العمل الجاد والخلاق، من أجل هذه الأهداف التي ليس دونها إلاّ التبدد والتمزق والتشتت وزيادة البؤس والحرمان والعجز والتبعية، التي لا يجوز، بل من غير المقبول، أن نبقى نعلّق استكانتنا وعجزنا وهواننا وتخلينا عن ثوابتنا، على شماعة الغرب، بإمبراطوريته الأمريكية. وأكثر ما تطمح وتسعى إليه ترويجات الولايات المتحدة والغرب في هذه الانتفاضات الشعبية، هو النموذج التركي الذي شهد خلال السنوات العشر الأخيرة تحولا تدريجياً أدى إلى تقليص سيطرة المؤسسة العسكرية على جهاز الحكم. وتعتقد واشنطن أن مصر هي البلد العربي "المناسب" لتطبيق النموذج المذكور لاعتبارات من بينها أن المؤسسة العسكرية المصرية ذات عقيدة عسكرية غربية منذ أكثر من ثلاثة عقود مع ما تحظى به من دعم أمريكي. والوطن العربي مهيأ اعتماداً على إرادة شعوبه في التغيير لتبنّي الخيار الملائم والأصيل ضمن إطار الديمقراطية حسبما تقتضي ظروفه وتطلعاته، بعيداً عن التهويلات والترويجات الأمريكية-الغربية الصهيونية، ما يعني أننا نحن العرب، لسنا مضطرين إلى تبني نماذج دخيلة، لأن ما يصلح في تركيا وإيران، أو غيرهما، ليس بالضرورة أن يتواءم ويكون صالحاً في بلداننا؛ فبمقدور هذه الأمة تبنّي نموذجها العربي الخاص بها، الذي يتوج جبين القاصي والداني، من المستعمرين المارقين وأعوانهم وأدواتهم.

ومن ينظر إلى المشهد السياسي العربي على امتداد الوطن الكبير، فإن أول ما يعترضه ويصادفه هو اختلاط الحابل بالنابل فيه، لما يدور في سياق هذا المشهد من أحداث وتداعيات تدخل في صلب الصراع القومي الحضاري الدائر بين الأمة العربية بمشروعها التحرري وبين الحركة الصهيونية من خلال مشروعها الكياني السرطاني

الذي يرعاه ويمده الغرب الرأسمالي الامبريالي بكل شرايين البقاء والعدوان مدعوماً بسياسة الإدارات الأمريكية المتعاقبة والحكومات الغربية عامة؛ تلك السياسات العدوانية التي تجلّت تحت يافطات ومسميات جديدها القديم: ملء الفراغ (نظرية أيزنهاور) والأحلاف العسكرية (حلف بغداد المركزي) إلى اقتصاد السوق والشرق أوسطية، مكافحة "الإرهاب"، الديمقراطية وحقوق الإنسان والأقليات، الاحتواء والعولمة، النظام العالمي الجديد، الشرق الأوسط الكبير، الشرق الأوسط الجديد، وصولاً إلى سقوط بغداد الرشيدعلى يد الكاوبوي الأمريكي لمصلحة حماية الكيان الصهيوني وأمنه وتفوقه، ليكون العراق النموذج في المنطقة، نموذج التقسيم والتفتيت والفتن العرقية والفيدرالية، بفوضى خلّاقة عمت وانتشرت على مرأى ومسمع النظام الرسمي العربي، الذي بدأ يتهاوى بالتحول الذي تشهده المنطقة العربية، بما أفرزه من حقائق جديدة، أهمها المأمول عودة مصر الكنانة، مصر المكانة والدور، إلى الصف العربي، لتجديد ريادتها التاريخية للأمة، وهو قدرها، متسلحة بدعم شعبي لسياساتها، وقرار يصنعه شباب الثورة في الميادين والساحات والمصانع والتراحيل، الملتزمون بالقضايا الوطنية والقومية، التي يتطلع إليها أصحاب المصلحة الحقيقيون، لا تلك الفئات المرتبطة بحكرها وانتهازيتها؛ من يتخذون من ديننا الإسلامي الحنيف جسر عبور لمشاريع مشبوهة؛ فالريادة لا تصنع في أوكار ومطابخ السياسات الخبيثة ولا في صولجانات الخنوع أو دهاليز العواصم الغربية، ولا حسب وصفات البنك وصندوق النقد الدوليين.

والغرابة، أن قرابة ٤٦ مليون أمريكي، أي ١٥٪ من الشعب الامريكي، ممن تشع عليهم أنوار تمثال الحرية، عاشوا في الربع الاول من العام ٢٠١١ بفضل القسائم الغذائية، حسبما أعلنت وزارة الزراعة الأمريكية. وما فتئت قوى الهيمنة الأمريكية تغلو في غيها، ولا تريدنا إلا عبيداً في حضائرها.

والمواطن العربي، وهو يزهو بالأمل جراء هذا الحراك الثوري، لا يملك إزاء التردي المرير إلّا أن يمنّي النفس في الدور الذي بات مسؤولية تاريخية تتحمل وزره القوى العربية بأطيافها الملتزمة بحشد موقف عربي مشترك يعيد تحرير السياسة العربية، وتوحيد القرارات العربية باتجاه استعادة وحدة الصف كي يتسنى بناء لبنات وحدة الهدف، بتضامن عربي حقيقي كحد أدنى، والنهوض بأداء المؤسسات القومية والتوجه بها نحو خلق تكتل اقتصادي وسياسي عربي يتجاوز حالة التقوقع والاستكانة والاستلاب، باتجاه كسر قيود التبعية والتخلص من حالات التدخل

والضغوطات وإملاءات قوى العربدة، التي لم تأل جهداً ولا دراسات ولا إعلاماً ولا مالاً ولا دسائس ولا بعثات تبشيرية ولا أوكار تجسس ولا حروب، لزرع الفتن والبدع والضلال والانحلال.

وسيبقى زيفهم هذا طحناً في الهواء ليحصدوا الحقيقية المرة وليس سواها، وهي أن ديننا الحنيف دستور وتشريع شرّع سماحة وعدلاً وكفاية ومكارم أخلاق وجهاداً مقدساً؛ وثوابت طهورة منذ أن انبلجت النفس البشرية بتعاقبها وتفاوت أزماتها ومجتمعاتها وحضاراتها؛ وأشاعت تراثه ومآثره الخلاقة تيجاناً فوق رؤوس الحاقدين الكارهين، القتلة المارقين. فمهما اشتد بطش قوى الشر والعدوان، لابد لليل أن ينجلي، ويبزغ فجر العزة والكرامة، طال الزمن أم قصر؛ فجر يعيد بالوحدة للأمة مجدها ومكانتها، ولتاريخها التليد هالته وإشراقته.

هي المسؤولية التاريخية، هي التاريخ الذي لا يرحم.



٨ ذو القعدة ١٤٣٢ ٦ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١

